# كتاب العبر وديوان المبتدإ والخبر

## في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر

تأليف

ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون

## الكتاب الأول : المقدمة

## الجزء الثاني

قرأه وعارضه بأصول المؤلف، وأعد معاجمه وفهارسه

إبراهيم شبوح

تونس 2007

# كتاب العبر وديوان المبتدإ والخبر

## في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر

تأليف

وليّ الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون

## الكتاب الأول : المقدّمة

## الجزء الثاني

قرأه وعارضه بأصول المؤلف، وأعدّ معاجمه وفهارسه

إبراهيم شبّوح

تونس 2007

كتاب العبر وديوان المبتدإ والخبر

نشرة تكريمية، أعدت بمناسبة احتفالات تونس بالمئوية السادسة لنابغتها

# عبد الرحمن بن محمد بن خلدون

نشر:

القيروان للنشر

ص. ب 115 - المنار الثاني - تونس 2092 الجمهورية التونسية

الترقيم الدولي: ISBN 978 -9973 -896 -02 -5

مشروع إحياء تراث ابن خلدون

أعد أصوله الخطية وأشرف عليه

إبراهيم شبوح

جميع الحقوق محفوظة لدار القيروان للنشر

الطبعة الأولى

تونس 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

# تقديم

هذا هو الجزء الثاني من كتاب العِبَر، وبه يَكْتمل الكتاب الأول [المقدمة]، وقد بذلنا غاية الجهد ليخرج النُّصّ واضحاً وصحيحاً كما وثّقته مجموعة النُّسخ الّتي كانت بين يَدي المؤلّف، وتدخَّلَ فيها بصُوَرٍ مُتفاوتة، حسبما شرحناه في مقدمتنا لِلكتاب الّتي فصّلَتِ القولَ في تحليل ووَصْف الأصول الخطيّة.

وقد اعتمدنا في هذا الجزء على أربع مخطوطات، سبَق لنا تقديمُها، وقلنا إنّ نسخةَ حالتْ أفندي "ل" ذات التّقسيم المُوازي للظاهريّ - وكانت في أربَعة عشَرَ جُزءًا - قد توقّفت بنهاية النّصف الأوّل.

هذا، وتَصدُر - بمشيئة الله - بقية أجزاء العبر، بكتابيه الثّاني والثّالث، مُتتاليةً وفي آجال محدَّدة، ليَخرج الكتابُ تامّاً ومعتمِداً على أصولٍ عليها جميعها أثرُ مُؤلّفها ابن خَلْدون، وهي المَرّةُ الأولى التي يخرج فيها كتاب العِبَر مُستنداً على أوْثق الأُصول الخطيّة الّتي خلّفها المؤلّف، وكُتبتْ بإشرافِه وتدَخُّلِه أواخرَ أيّامه.

وفي هذا الجزء فصلان مهمّان في تاريخنا الثّقافيّ، يُثيران تَساؤلات وإشكالات شَتَّى، وقد وَقَفْنا أمامَهما بكثير من العِنايَة الخاصَّة والحَذَرِ لصُعوبة مادّتها، وللحَيْطة الّتي تَتطلّب عند التّدقيق.

الأوّلُ منها: هو الفصل 29 من الفصل السّادس من الكتاب الأول، في علم أسرار الحروف، وما يتّصل به من شؤون عِلْم السّيمياء، ويمتدّ على صَفحات 337-390، فقد تخلّلته مجموعات من الأرقام الدالّة بطريقة "رَشْم الزّمام" الّتي كانت مُستعملةً في دَواوين الدّول المغاربيّة زَمَن ابن خَلْدون؛ وهي معروفةٌ ومحدّدة، إلى جانب طريقة "رَشْم الغبار". وظهرت عن الطريقتين دراسات جيّدة، وقدّم Franz Rosenthal في حاشية من ترجمته الإنكليزية توضيحَ دلالة هذه الأرقام، وترك لموْقِعها في نَصّ التّرجمة بياضاً (3: 197، الحاشية 882).

ولأمانة الأداء، قمنا بإعادة تركيب تلك الأرقام وتَنْزيلها في مواقِعها بعد تَنْضيد النصّ وإعداده النهائي، وقد وردت جميعُها في الأصول متشابهةً في كتابتها ورسومها، عدا نُسخة "ي" التي اختفت منها الزّايرجة بدائرتها وجدولها.

فانتَقَيْنا أكثَر الرّسوم وُضوحاً وهي الّتي أوردَتْها نسخةُ عاطف أفندي "ع"، ونَزّلْناها في مكانها، على أن نعرّف بها في معجم المقدمة. وقد اضطرنا إخراج الكتاب أن نقسم جدول الزّايرجة الموحّد إلى قسمين متقابلين واضحين، حتّى لا يتعرّض جزءٌ منه للاختجاب بين الصَّفحتيْن.

والثاني: هو الفصل السّتون من الفَصْل السّادس للكتابِ الأول، في أشعار العرب وأهل الأمصار لهذا العهد (الصفحات 549- 566)، وتكمن صُعوبتُه في إقامة إيقاعِه وفَهْم معانيه والتّقيْدِ المُطْلق بالحركاتِ الّتي اسْتَعْملَتْها الأصولُ المخطوطةُ بدون تَدخّل جَديد، حتّى في التّعابير الواضِحة الّتي يمكن أن تُضبطَ

حركاتها استناداً لما نَعلم. وقد التزمْنا ذلك حتّى لا نُزيك أصحابَ الأبحاث الفيليولوجيّة والصّوتيّة بالخلْط عليهم فيما هو وَثيقة عَصْر. وبهذا الالتزام الّذي توخّيناهُ يمكن اعتبار الشّكْل الذي خرجَت به هذه الأشعار هو ما اعْتمده ابنُ خلدون نَفْسُه[1].

والتزمنا أن نُلْحِق بكلّ جزءٍ بياناً بمحتواه التامّ، بلُغة المؤلف الّتي فَهرَسَ بها أجزاء الكتاب، إلاّ ما أضفناه للإيضاح محصوراً بحاصرتَيْن، على أن يَصدرَ الفهرسُ التفصيليّ الشامِل لكلّ أجزاء الكتاب بعد اكتمالِ صدوره.

أمّا معاجِمُ المقدّمة، التي نعتبرها تدخّلاً خارِجيّاً لم نردْ إقْحامَه على النصّ، تمييزاً في عملنا بين التّحقيق والشَّرْح، فنُفْردُها مستقلّةً في جزءٍ خاصّ، تيْسيراً وتعريفاً بأكثر ما يمكن أن نُلِمّ به ممّا ذكر فيها من لُغة وأعْلام ومُصْطلح وأسماء كتب، إضاءةً وتقريباً لفهْم مادّة الكتاب، وتقْديماً لما يَحتاجُه من بَيانات مُضافة.

ومن الله نستمدُّ العَوْن.

(1) كنتُ قدّمتُ صورَةً من أصول نماذج هذه الأشعار كما وردتْ في نُسَخ المقدّمة المعتمدة، لصديقي الباحث د. محمد بن شريفة، فأخرجها في كتابه "تاريخ الأمثال والأزجال في الأندلس والمغرب" (5: 112 - وغيرها) واجتهد في ضبطها بالحركات ضبطاً تامّاً، اعتماداً على علْمه الواسع بلهجتها المغربية، وعلى دراسته لمتون الأمثال الأندلسيّة المختلفة.

# كتاب العبر وديوان المبتدإ والخبر

## الكتاب الأول ، المقدمة

## الجزء الثاني

[238ب] / بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

## الفصل الرابع من الكتاب الأول(ب)

(أ) ع، ج: وما توفيقي إلاّ بالله، عليه توكّلت. ي: ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشداً (ب) سقط من ي.

## في البُلدانِ والأَمْصارِ *والمُدُن وسائرِ العُمْرانِ الحَضَريّ*،[أ] وما يعرِضُ في ذلكَ من الأَحْوال؛ وفيه سوابِقُ ولَواحقُ

### 1* فَصْلٌ، في أنَّ الدُّوَلَ أقدمُ من [المُدنِ][ب] والأَمْصارِ، وأنّها إنّما توجَد ثانيةً عن المُلْك

وبيانُه: أنَّ البناءَ واختِطاطَ المنازلِ، إنّما هو من مَنازعِ الحَضارَة الّتي يَـدْعو إليها التَّرَفُ والدَّعَةُ، كما قَدَّمْناهُ، وذلك متأَخِّرٌ عن البَداوةِ ومَنازِعها. وأيضاً فالمدنُ والأمصارُ ذاتُ هَياكِلَ وأجْرامٍ عظيمة وبناءٍ كبير، إذْ هي مَوْضوعةٌ للعُموم، لا للخُصوصِ؛ فتحتاجُ إلى اجتماعِ الأَيْدي وكَثْرة التعاونِ، ولَيْست من الأُمور الضَّروريّة للنّاس الّتي تعُمُّ بها البَلْوَى حتّى يكـونَ نُزوعُهم إليها شوْقيّاً واضْطرارياً، بلْ لابـدّ من إكْراهِهـم [علـى ذلكَ][ج] وسَوْقِهم[د] إليه مُضطهَدين بعصَا المُلْك ، أو مُرغَّبين في الثّوابِ والأجرِ الّذي لا يَفي به لكَثْرته إلاّ المُلْكُ والدَّوْلَةُ. فلابُدَّ [في][هـ] تَمْصيرِ الأمْصارِ واخْتِطاطِ المُدُن من الدَّوْلَة والمُلْكِ.

ثم إذا بُنِيَت المدينةُ، وكَمُل تَشْييدُها - بحَسَب نَظَر من شَيَّدها، وبما اقْتَضَتْهُ الأحوالُ السَّماوِيّة والأرْضية فيها - فعُمْرُ الدّولة، حينئذٍ، عُمْرٌ لها. فإن كانَ أَمَدُ

(أ) سقط من ج (ب) من ع، ج، ي، وفي ظ: الدول (ج) من ع، ي، ج، وسقطت من ظ (د) في ظ: وشوقهم
(هـ) من ع، ج، وفي ي، ظ، من .

الدّولة قصيراً، وَقف الحالُ فيها عندَ انتِهاء الدّوْلَة، وتَراجَعَ عُمْرانُها، وخَرِبت. وإن كان أَمَدُ الدّوْلة طويلاً ومُدّتُها مُنفسحةً، فلا تَزالُ المصانعُ فيها تُشاد، والمنازلُ الرَّحيبةُ(أ) تكثُر وتَتَعدَّد، ونطاقُ الأسوارِ يتَباعدُ ويَنفسِحُ، إلى أن تَتَّسع الخِطَّةُ، وتبعُد المسافةُ، ويُفْضي ذرْع المِساحة، كما وَقع ببَغدادَ وأمْثالِها.

ذكر الخطيبُ في تاريخه(1) : أنّ الحمّاماتِ بلَغ عددُها ببَغدادَ - لعَهْد المأمونِ - خمسةً وستّين ألف حَمّامٍ؛ وكانت مُشتَمِلةً على مُدُنٍ وأمصارٍ مُتَلاصقةٍ ومُتَقاربة تُجاوِزُ الأربعين ؛ ولم تَكُنْ مدينةً واحدةً يَجمعُها سورٌ واحدٌ، لإفراط العُمْران . وكذا حالُ القَيْروان، وقُرْطُبة، والمَهْديّة في المِلّة الإسلامية، وحالُ / مصْرَ والقاهِرةِ بَعْدها فيما يَبلُغنا لهذا العَهْدِ. [239 ا]

وأمّا بعد انقِراض الدّولةِ المشيِّدة للمدينة: فإمّا أن يكونَ لضَواحي تلك المدينة وما قارَبها من الجبالِ والبَسائِط باديةٌ تَمُدُّها العُمْرانَ دائماً، فيكون ذلك حافظاً لوُجودها، ويَستمِرُّ عُمْرها بَعْد الدّوْلة، كما نَراه بفاس وبِجايَة من المَغرِب، وبعراق العَجَم من المَشرقِ، الموجودِ لها عُمْرانُ الجبال. لأنّ أهل البَدْوِ إذا انتهت أحوالُهم إلى غايَتها(ب) من الرَّفْه والكَسْب ، نزعوا إلى الدَّعَةِ والسّكونِ الّذي في طبيعة البَشر، فينْزلون المدنَ والأمصارَ، ويتأهّلون فيها.

(أ) في ج: الرحيبة (ب) ع ج ي: غاياتها .

(1) تاريخ مدينة السلام 1: 439 والخبرُ عن محمد بن يحيى النديم، أنّ عدد الحمامات كانت في ذلك الوقت ستين ألف حمام. وأخبار النديم منقولة عن كتاب بغداد لأحمد بن أبي طاهر؛ وفيها تفصيل عن عدد مُزتاديها ومقادير الصابون المستعملة في ليلة العيد وما إلى ذلك.

وإمّا أن لم يكن لتلك المدينة المؤسّسة مادّةٌ تُفيدها العُمْرانَ بترادُف السّاكنِ من بَدْوها، فيكونُ انقِراضُ الدّولة خَرْقاً لسِياجها، فيزولُ حِفْظُها، ويتناقصُ عُمْرانُها شَيْئاً فشيئاً، إلى أن يَبْذَعِرّ ساكنُها وتَخْرب، كما وقع في بَغْدادَ ومِصْرَ والكوفة بالمَشْرقِ، والقَيْروانِ والمَهْديّة وقَلْعة ابن حَمّاد بالمَغْرب، وأمثالها؛ فتفهَّمْه.

وربما ينْزِل المدينةَ - بعد انقِراضِ مُخْتَطّيها الأوّلين - مَلِكٌ آخرُ، ودولةٌ ثانية، تتّخذها قراراً وكُرسياً، وتَسْتغني بها عن اختطاطِ المدينةِ لنُزُلها. فتحفظُ تلك الدولةُ سِياجَها، وتتزيّد مبانيها ومصانِعُها بتزايُد أحْوال الدّولة الثّانية وتَرَفها. وتَسْتجِدُّ بعُمْرها عُمْراً آخر؛ كما وقع بفاس والقاهِرة لهذا العهد. فاعتَبِرْ ذلك، وافهمْ سرَّ اللهِ في خَلِيقَتِه.

## 2• فَصْلٌ، في أنّ المُلْكَ يَدْعو إلى [نزولِ](أ) الأمْصارِ

وذلك أنّ القَبائِلَ والعَصائِبَ إذا حَصل لهم المُلْك، اضطُرّوا للاستيلاءِ على الأمْصارِ، لأمْرين، أحدُهما: ما يدعو إليه المُلْكُ من الدَّعَة، والرّاحة، وحَطّ الأثقال، واستكمال ما كان ناقصاً من أُمور العُمْران في [البَدْو](ب). والثّاني: دَفْعُ ما يُتوقَّع على المُلْكِ من أمْر المُنازِعين والمُشاغِبين، لأنّ المِصْرَ الّذي يكون في نَواحيهم ربّما يكون مَلْجَأً لـمَن يَرومُ مُنازعَتَهم والخروجَ عليهم، وانتِزاعَ ذلك المُلْكِ الّذي سَموْا إليه من أيديهم، فيَعْتصم بذلك المِصْرِ ويُغالِبهم. ومُغالَبةُ المِصْر على نهايةٍ / [239ب] من الصُّعوبةِ

(أ) هذا الفصل أضافه المؤلف بخطه في أصله ع ضمن بطاقة ملصقة، وحدّد موضعه. وضمّنته نسخ ظ، ج، ي في متنها (ب) من ع، ي، ج، وفي ظ: البلد .

والمشقّة. والمِصْرُ يقوم مَقامَ العساكِر المتعدّدة، بما فيه من الامْتناعِ ونِكايَة الحَرْب من وَرَاء الجدرانِ من غَيْر حاجةٍ إلى كبير عَدَدٍ ولا عظيمِ شَوْكة، لأنّ الشَّوْكَةَ والعِصابَة إنّما احتيج [إليهما](أ) في الحَرْبِ، للثَّباتِ بما يَقعُ من نُعْرة القَوْم بَعْضِهم على بَعْضٍ عند الجَوْلة ، وثباتِ هؤلاءِ بالجُدران ، فلا يُضطرّون إلى كبير عِصابة ولا عَدد ، فيكونُ حالُ هذا المِصْر ومن يعتصمُ(ب) به من المُنازِعين مما يَفتُّ في عَضُدِ الأُمّة الّتي تـرومُ الاسْتيلاءَ، ويَخْضدُ شَوْكةَ استيلائها. فإذا كانت بين أحيائهم أمصارٌ انتظموها في استيلائهم للأمْن من مِثْل هذا الانْخِرام؛ وإن لم يكن هنالك مصرٌ استحْدثوه ضرورةً لتكْميل عُمْرانهم أوّلاً وحَطّ أثقالِهم، وليكون ثانياً شَجاً في حَلْقِ من يَرومُ العِزّةَ والامْتناعَ عليهم من طوائفهم وعَصائبِهم.

فقد تبَيَّن لك(ج) أنّ المُلْك يدعو إلى نُزولِ الأمْصارِ والاستيلاء علَيْها .
﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ ﴾ [سورة يوسف، من الآية 21] .

## 3● فَصْلٌ في أنّ المدنَ العَظيمةَ والهياكلَ المُرْتَفِعةَ إنّما يُشَيِّدُها المُلْكُ الكبيرُ

وقد قدّمْنا ذلك في آثار الدّوَلِ من المَباني وغيْرِها ، وأنّها تكونُ على نِسْبتها. وذلك أنّ تَشْييدَ المُدن إنّما يَحْصل باجْتماع الفَعَلةِ وكَثْرتهم وتَعاوُنهم. فإذا كانت الدّوْلة عظيمةً متّسعةَ المَمالك، حُشِر الفَعَلَةُ من أقطارها، وجُمِعَت أيديهم على عَمَلها. وربّما

(أ) من ج. وفي ط، ع، ي: إليها (ب) ج: اعتصم (ج) سقط من ع ، ي ، ج .

اسْتُعين في ذلك أكثرَ الأمر بالهِنْدام الّذي يُضاعف القُوَى والقُدَر في حَمْل •أثقال البناء، لعَجْز [القُدَر][أ] البشرية عن ذلك•[ب]، كالميخال وغيْره. وربّما يتوهَّم كثيرٌ من النّاس إذا نَظر على آثار الأقْدمين ومصانِعهم العظيمة، مِثْل إيوان كسرى، وأهْرام مِصْر، وحنايا المُعَلَّقة، وشِرْشال بالمغرب، •أنها كانت بقُدَرهم متفرّقين أو مجتمعين•[ج]، فيتخيّل لهم أجساماً تُناسب ذلك أعْظَمَ من هذه بكثيرٍ في أطْوالها وعُروضها وأقطارِها، ليناسب بيْنها وبين القُدَرِ الّتي صَدَرت تلك المباني عَنها. ويَغْفُلُ عن شأن الهِنْدام والميخال، وما اقْتَضَتْه في ذلك الصِّناعَة الهَنْدسية. وكثيرٌ / من المتقلّبين في البلادِ يُعايِنُ من شأن البناءِ واستعمال الحِيَل في نَقْل الأجْرامِ عندَ أهلِ الدُّول المُعْتنِيَين بذلك من العَجَمِ ما يشهدُ له بما قُلْناه عِياناً. [240 ا]

وأكْثر آثار الأقْدمين، لهذا العَهْد، تُسَمِّيها العامّة عادِيَّة، نسبةً إلى قَوْم عاد، لتوهُّمهم أنَّ مَبانيَ عادٍ ومصانِعَهم إنّما عظُمَت[1] لِعِظَمِ أجْسامهم وتضاعُفِ قُدَرهم. وليس كذلك؛ فقد نَجدُ آثاراً كثيرةً من آثار الّذين تُعْرَف مَقاديرُ أجْسامهم من الأُمَمِ، وهي في مِثْل ذلك العِظَم وأعْظَمُ، كإيوان كسْرى، ومَباني العُبَيْديّين من الشّيعة بإفريقيّة، والصّنهاجيّين، وأثَرُهم بادٍ إلى اليوم في صَوْمعة قَلْعة ابن حَمّاد؛ وكذلك بناءُ الأغالبة في جامِع القَيْروان، وبناءُ المُوَحّدين في رِباط الفَتْحِ، وبناءُ السُّلْطان أبي الحَسَن لعَهْد أرْبعين سنةً في المَنصورَة بإزاء تِلِمسان، وكذلك الحَنايا الّتي جَلَب أهلُ

(أ) من ع، وفي ظ: القدرة (ب) في ي: أثقالها لبناء تعجز القُدَر البشرية عن ذلك (ج) من ظ، ع .

(1) النعمان بن محمد : المجالس والمسايرات 333 .

[قَرْطاجنّة][أ] إليها الماءَ في القَناةِ الرّاكِبةِ عليها ماثلة أيضاً لهذا العَهْد؛ وغير ذلك من المباني والهَياكل الّتي نُقِلَت إلينا أخبارُ أهْلها قريباً وبعيداً. وتَيَقَّناً أنّهم لم يكونوا بإفراط في مَقادير أجْسامهم. وإنّما هذا رأيٌ وَلِعَ به القُصّاصُ عن قَوْم عادٍ وثَمودَ والعمالِقَة. ونحنُ نَجِدُ بُيوتَ ثَمودَ في الحِجْرِ مَنحوتةً إلى هذا العَهْد. وقد ثَبَت في الحديث الصَّحيح[1] أنّها بُيوتُهم، يمرُّ بها الرَّكْبُ الحِجازيُّ أكثرَ السّنين ويُشاهدونَها، لا تزيدُ في جوِّها وساحتِها وسُمْكها على [المُتَعاهد][ب]. وإنّهم لَيُبالِغون فيما يَعتقدون من ذلك، حتّى إنّهم لَيَزْعمون أن عُوجَ بن عَنَاق، من جيل العمالقة[ج]، كان يَتناول السَّمكَ من البَحْر طرياً فيَشْويه في الشَّمس؛ يَزْعمون بذلك أنّ الشَّمسَ حارّةٌ فيما قَرُب منها، ولا يَعْلمون أنّ الحَرّ فيما لدينا هو الضَّوْء، لانعكاس الشُّعاع بمُقابلة سَطْح الأرْض والهَواء. وأمّا الشَّمسُ في نَفْسِها فغَيْر حارّة ولا باردَة، وإنّما هي كَوْكبٌ مضيءٌ لا مِزَاج له. وقد تقدّم شيء من هذا في الفَصْل الثّاني، حيثُ ذكرنا أنّ الدُّوَلَ على نِسْبة قُوّتها في أصْلها و ﴿ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾ [سورة آل عمران، من الآية 47].

## 4• فَصْلٌ، في أنّ الهياكلَ العظيمةَ جدّاً لا تَسْتَقِلُّ / ببنائها الدَّوْلةُ الواحدةُ [240ب]

والسَّببُ في ذلك ما ذكرناهُ، من حاجةِ البِناء إلى التَّعاوُنِ ومُضاعَفة القُدَر البَشريّة. وقد تكونُ المباني في عِظَمِها أكثرَ من القُدَرِ مُفْردةً أو مُضاعفةً، بالهِنْدام كما

(أ) في ظ: قرطاجة (ب) من ع، ج، ي. وفي ظ: المعاهد (ج) فوقها في ع بخطه: كنعان.

---

(1) مسند أحمد 2: 117، وابن حبّان (6203).

قُلْناهُ، فتَحتاجُ إلى مُعاوَدَةِ قُدَرٍ أخرى مثلها في أزمنة مُتعاقبةٍ، إلى أن تتِمَّ؛ فيَبتدىءُ الأوَّلُ منهم بالبناءِ، ويَعْقُبُهُ الثّاني، والثّالثُ؛ وكلُّ [واحدٍ][ا] منهم قد استَكمل [شأنه][ب] في حَشْرِ الفَعَلَةِ وجَمْعِ الأيدي، حتّى يَتِمَّ القصدُ من ذلك، ويقومَ ماثِلاً للعِيان، يَظنُّه من يَراه من الآخرين أنّه بناءُ دولةٍ واحدة.

وانظر في ذلك ما نَقَلَهُ المؤرّخون في بناءِ سَدِّ مَأْرِب، وأنّ الّذي بناهُ سبأُ بن يَشْجُب، وساق إليه سَبْعين وادِياً، وعاقَهُ الموتُ عن إتمامه، فأتمّته ملوكُ حِمْيَر من بَعْدِه.

ومِثْل هذا نُقِل في بناء قَرْطاجَنّة وقَناتِها الرّاكبَةِ على الحنايا العادِيّة. وأكثرُ المباني العظيمةِ في الغالب هذا شَأْنُها؛ ويشهدُ لذلك أنّ المبانِيَ العظيمةَ لعهدنا، نجدُ المَلِكَ الواحدَ يَشْرَعُ في تأسيسها واختِطاطِها، فإذا لم يَتّبِعْ أثرَه مَنْ بَعْده من المُلوك في إتمامها، بقيَتْ بحالها، ولم يَكْمُل القَصْدُ فيها.

ويَشهدُ لذلك أيضاً أنّا نجدُ آثاراً كثيرةً من المباني العَظيمة تَعجِزُ الدولُ[ج] عن هَدْمها وتَخْريبها، مع أنّ الهَدْمَ أسهلُ من البناءِ بكثير؛ لأنّ الهَدْمَ رجوعٌ إلى الأصل الّذي هو العَدَمُ، والبناءُ على خِلاف الأَصْل. فإذا وَجَدْنا بناءً تَضْعُفُ قُدَرُنا البشريّةُ عن هَدْمه مع سُهولةِ الهَدْم، علِمْنا أنّ القُدَرَ الّتي أسّسَتْه مفرطةُ القُوّةِ، وأنّها ليست أثراً لدولةٍ واحدةٍ.

(ا) من: ع ج ي، وسقط من ظ    (ب) كذا في: ع ج ي، وفي ظ: بنيانه    (ج) ي: الدولة .

وهذا مثل ما وقعَ للعَرب في إيوانِ كِسْرى، لمّا اعتَزم الرَّشيدُ[1] على هَدْمِه، وبَعث إلى يَحْيَى بنِ خالد، وهو في مَحْبِسه، يَستشيرُه في ذلكَ، فقال: يا أميرَ المُؤمنين، لا تَفعلْ، واتْرُكْهُ ماثلاً يُستَدلُّ به على عِظَم مُلْك آبائِك الّذين سَلَبوا المُلْكَ لأَهْل ذلك الهيكلِ. فاتَّهَمَهُ في النَّصيحةِ ، وقال : أخَذَتْه النُّعْرَة للعَجَم ؛ واللهِ لأضْرِعَنّه. وشرعَ في هَدْمِه، وجَمع الأيْديَ عليه، واتَّخذ له الفُؤوسَ، و[أحْماهُ][ا] بالنار، وصبَّ عليه الخَلَّ، حتّى / إذا أدْركه العَجْزُ بعد ذلك كلّه وخافَ الفضيحةَ، [241 ا] بعث إلى يَحْيَى يَستَشيره ثانياً في التَّجافي عن الهَدْمِ، فقال: يا أميرَ المُؤمنين، لا تفعلْ، و[ب] استمِرَّ على شأنِك لِئلاً يُقالَ عجزَ أميرُ المؤمنين ومَلِكُ العَرَبِ عن هَدْم مَصْنَعٍ من مَصانع العَجَم، فَعَرفها الرَّشيدُ، وأَقْصرَ عن هَدْمِه.

وكذلك اتَّفقَ للمَأمونِ في هَدمِ الأهْرام[2] الّتي بمِصْرَ، وجَمَع الفَعَلةَ لهَدْمِها، فلَمْ يَحْلُ بطائِلٍ؛ و[شرعوا][ج] في نَقْبه، فانتَهَوا إلى جَوّ بَيْن الحائِط الظّاهر وما بَعْده من الحيطانِ، وهناك كان مُنْتهى هَدْمِهم؛ وهو إلى اليوم فيما يقال، مَنْفذٌ ظاهِر. ويَزْعُمُ زاعِمون أنّه وُجِد هناك رِكازٌ بين تِلْك الحِيطان، والله أعْلم.

(ا) في النسخ : حماه، والصّواب ما أثبتناه (ب) سقط حرف العطف من ظ (ج) من: ع ي ج، وفي ظ: شغوا .

(1) التّنوخي: المستجاد 249، وقَبْلَه هَمّ جدُّه أبو جعفر المنصور بنقض الإيوان، فنهاه عنه خالد بن برمك. انظر: ياقوت: معجم البلدان 1: 294، العسكري: الأوائل250، النويري: نهاية الأرب 1: 380، الحِمْيَريّ: الروض المِعطار: 69.

(2) انظر النويريّ: نهاية الأرب 15: 27، ياقوت: معجم البُلدان 5: 402، المقريزيّ: المواعظ والاعتبار 1: 306 (نقلاً عن المسعوديّ في أخبار الزّمان) الحميريّ: الروض المعطار 16 .

وكذلك حنايا المُعَلَّقةِ [بقَرطاجَنّة][ا] إلى هذا العَهْد؛ يحتاجُ أهلُ مَدينة تُونِس إلى انتخاب الحِجارة لِبنائِهم، ويَستَجيدُ الصُنّاعُ حِجارةَ تلك الحنايا، فيُحاولونَ على هَدْمِها الأيّامَ العديدةَ، ولا يَسقُط الصغيرُ من جُدرانها إلاّ بعد عَصَب الرِّيق، ويُجتمَع له المحافـل المشهودة[ب] . شَهِدْتُ منها في أيّام صِبايَ كثيراً . ﴿ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [سورة البقرة، من الآية 284].

## 5● فَصْلٌ، فيما تَجبُ مُراعاتُه في أَوْضاعِ المُدُنِ، وما يَحْدُثُ إذا أُغفِلَ عن المُراعاة

المُدُنُ قرارٌ تَتَّخِذهُ الأُمَمُ عند حُصولِ الغايَة المَطْلوبةِ من التَّرَف ودَواعيه، فتُؤْثِرُ الدَّعَةَ والسّكونَ ، وتَتَوجَّه إلى اتّخاذ المنـازل للقَرارِ . [ولمّا كان ذلك للقَـرار][ج] والمأوَى ، وَجَب أن يُراعَى فيـه ، دَفْعُ المَضارِّ بالحِماية من طَوارِقِها، وجَلْـبُ المنافِع، وتَسْهيلُ المَرافِق لها.

فأمّا الحِمايَةُ من المضارّ، فيُراعى لها أن يُدارَ على مَنازلها مَعاً سِياجُ الأَسْوار، وأن يكونَ وَضْعُ ذلك في [مُتَمنّع][د] من الأَمْكِنة، إمّا على هَضبة مُتَوَعِّرة من الجَبلِ، وإمّا باسْتِـدارة بَحْرٍ أو نَهْرٍ بها ، حتّى لا يوصَل إليها إلاّ بَعْد العُبور على جِسْرٍ أو قَنْطرةٍ، فيَصْعبَ [منالُها][هـ] على العَدُوّ، ويَتَضاعَفَ امْتِناعُها وحِصْنُها.

(ا) مخرج من حاشية ع بخطه، لم تنقله ظ، ج، ي (ب) في ع ي: المشهورة (ج) من: ع ج ي وسقط من ظ (د) من: ع ج ي، وفي ظ: ممتنع (هـ) في ظ: منالها .

وممّا يُراعى في ذلك، للحِماية من الآفات السَّماويّة، طيبُ الهواء للسَّلامة من الأمْراض؛ فإنّ الهواءَ إذا كان راكِداً خَبيثاً، أو مُجاوِراً لمياهٍ فاسدةٍ ومَناقعَ مُتعفِّنةٍ، أو مُروجٍ خَبيثة، أسْرَع إليه العَفَنُ / من مُجاوَرَتها، فأسْرع المَرضُ للحَيَوان الكائِن فيه لا مَحالةَ. وهذا مُشاهَد. [241 ب]

والمُدُنُ الّتي لم يُرَاعَ فيها طيبُ الهواء، كثيرةُ الأمْراض في الغايَةِ؛ وقد اشْتُهِر بذلك في قُطْر المَغْرب بَلَدُ قابِس من بلاد الجَريد[أ] بإفريقيَّة. فلا يكادُ ساكِنُها أو طارِقُها يَخْلُص من حُمّى العَفَنِ بوَجْه. ولقد يُقال: إنّ ذلك حادثٌ فيها، ولم تكنْ كذلك من قَبْلُ. ونقَل البَكْريُّ[1] في سَبب حُدوثه أنّه وَقَع فيها حَفْرٌ ظُهِرَ فيه على إناءٍ من نُحاسٍ مَخْتومٍ بالرَّصاصِ؛ فلمّا فُضَّ خِتامُه، صَعِدَ منه دخانٌ إلى الجوّ وانْقَطع؛ وكان ذلك بَدْءَ أمْراضِ الحُمّيات فيه. وأراد بذلك، أنّ الإناءَ كان مُشْتَمِلاً على بَعْض أعمال الطِّلَّسْماتِ لوَبائه، وأنّه ذهب سِرُّه بذَهابِه، فرَجع إلى العَفَن والوباء. وهذه الحكايةُ من مَذاهبِ العامَّة ومناحيهم الرَّكيكة. والبَكْريّ لم يَكُنْ من مَتانة العِلْم واسْتنارة البَصيرة بحَيْث يَدفعُ مِثْلَ هذا أو يَتَبيَّنُ خرَفَه، فنقَله كما سَمِعَهُ.

والّذي يَكْشفُ الحَقَّ في ذلك، أنّ هذه الأهْوِيَة العَفِنة، أكْثرُ ما يُهيِّؤُها لتَعْفينِ الأجْسام وأمْراض الحُمّياتِ رُكودُها. فإذا تَخَلَّلها الرّيحُ وتَفَشَّتْ، وذهبَ بها يَميناً وشِمالاً، خَفَّ شأنُ العَفَنِ والمَرض المتأدّي منها للحَيوانات. والبلدُ إذا كان كثيرَ

(أ) ي: المغرب

(1) المسالك والممالك 2: 667 باختلاف في العبارة .

الساكن، وكَثُرت حركاتُ أهله، فيتموَّجُ الهواءُ ضرورةً، ويَحْدُثُ الرّيحُ المتخلّل للهَواء الرّاكد، ويكونُ ذلك مُعيناً له على الحَرَكةِ والتّموُّجِ. وإذا خَفَّ السّاكِنُ، لم يَجِدِ الهواءُ مُعيناً على حَرَكته وتموُّجِه، فبَقِيَ راكداً، وعَظُم عَفَنُهُ وكَثُر ضَرَرُه. وبَلَد قابِس هذه كانت - عندما كانت إفريقيَّةُ مُستبْحِرةَ العُمْران - كثيرةَ السّاكِنِ، تموج بأهْلها مَوْجاً. فكانَ ذلك مُعيناً على تَموُّج الهَواء واضطرابه وتَخْفيف الأذى منه، فلم يَكُنْ فيها كبيرُ عَفَنٍ ولا مَرض. وعندما خَفَّ ساكِنُها رَكَد هَواؤُها المُتَعَفّنُ بِفَساد مِياهِها، فكَثُرَ العَفَنُ والمَرَضُ. هذا وَجْهُه، لا غير ذلك.

وقد رَأينا عَكْسَ ذلك في بلادٍ وُضِعَت ولم يُراعَ فيها طيبُ الهواء، وكانت أولاً قليلةَ السّاكِنِ، فكانت أمْراضُها كثيرةً، فلمّا كَثُر ساكِنُها انتَقلَ حالُها عن[أ] ذلك.

[242 ا] / •وهذا مثل دارِ المُلْك بفاس لهذا العَهْدِ، المسمّى بالبَلَد الجَديد، وكثيرٌ من ذلك•[ب] في العالَم، فتَفَهَّمه تجدْ ما قُلتُه لك.

[وقد ذَهَب لهذا العَهْد القَريبِ فَسادُ الهواء من قابِس، وزالَ عَفَنُها لمَّا حاصَرها سلطانُ تونِس، وقَطَع الغابةَ من النَّخْلِ الّتي كانت مُحيطةً بها، فانفَرَج جانبٌ منها، وتَموّج الهواءُ المحيطُ بها وتَخلَّلته الرّياحُ، فذهبَ منه العَفَنُ . والله مُصرِّفُ الأمورِ][ج].

وأما جَلْب المَنافِع والمَرافِق للبَلَدِ، فيُراعَى فيه أُمورٌ، منها: الماءُ، وأن يكونَ البَلدُ على نَهر، أو بإزائها عُيونٌ عَذْبة ثَرَّةٌ؛ فإنّ وجودَ الماء قَريباً من

(أ) ي: على (ب) سقط ما بين النجمين من ج (ج) حاشية من ع بخطه سقطت من ظ ج ي .

البَلَدِ مُسَهِّل على السَّاكن حاجَةَ الماءِ ، وهي ضرورِيّةٌ ، فيكونُ لهم في وُجوده مَرْفِقَةٌ عامَّة.

ومما يُراعَى [من](أ) المرافِق في المُدُنِ طيبُ المراعي لسائِمَتِهم؛ إذ صاحبُ كلِّ قرارٍ لابُدَّ له من دَواجِنِ الحيوانِ للنِّتاج والضَّرْع والرُّكوب، ولابدَّ لها من المَرْعَى، فإذا كان قريباً طَيِّباً، كان ذلك أرْفَقَ لهم مِمَّا يُعانون من المَشَقَّة في بُعْدِه.

ومما يُراعَى أيضاً المزارِعُ، فإنَّ الزَّرْعَ هو القُوتُ. فإذا كانت مَزارِعُ البَلَد بالقُرْبِ منها، كان ذلك أسهلَ في اتِّخاذه، وأقْرَبَ في تَحْصيلِه.

ومن ذلك الشَّعْراءُ للحَطَب والبِناءِ، فإنَّ الحَطَبَ مِمّا تعمُّ البَلْوى في اتِّخاذِه لوقودِ النِّيرانِ للاصْطِلاءِ؛ والخشبُ أيضاً ضروريٌّ لسُقُفِهم وكثيرٍ مِمّا يُستَعْمَل فيه الخشبُ [من](ب) ضروراتهم.

وقد يُراعَى فيها أيضاً قُرْبُها من البَحْرِ، لِتَسْهيل الحاجات القَصِيَّة من البلاد النّائية، إلاّ أنّ ذلك ليس بمثابةِ الأَوّل.

وهذه كلُّها مُتفاوتةٌ بتفاوُت الحاجَةِ وما تَدْعو إليه ضَرورةُ السّاكن. وقد يكونُ الوَاضِع غافِلاً عن حُسْن الاختِيار الطَّبيعيّ ، وإنّما يُراعي ما هو أهمُّ على نَفْسه أو قَوْمِه، ولا يَذْكُر حاجَةَ غيْرهم، كما فعَله العربُ - لأوَّل الإسْلام - في المُدُن الّتي اختطّوها بالعِراق والحِجاز وإفْريقيَّة؛ فإنَّهم لم يُراعوا فيها إلاّ المُهِمَّ عندَهم، من مَراعي

(أ) في ظ: في (ب) ظ: لضروراتهم .

الإبل وما يَصْلح لها من الشَّجَرِ والماءِ المِلْحِ. ولم يُراعوا الماءَ ولا المزارعَ ولا الحطبَ ولا مَراعِي السَّائمَة من ذَوات الظِّلْفِ، ولا غيرَ ذلك، كالقَيْروان، والكوفةِ، والبَصْرة، وسِجِلْماسة، وأمثالها. ولهذا كانت أقربَ إلى الخَرابِ لما لم تُراعَ فيها الأمورُ الطبيعيَّة.

## 1. فَصْلٌ :

ومِمّا يُراعَى في البِلاد السَّاحِليَّةِ الَّتي على البَحْرِ، أن تكونَ في جَبَلٍ، أو تكونَ بين[1] أُمَّةٍ من الأُمَم مَوْفورة العَدَد، تكون صَرِيخاً للمَدينةِ مَتى طَرَقَها/ [242 ب] طارقٌ من العـدُوّ. والسَّببُ في ذلك، أنّ المـدينـةَ إذا كانـت حاضرةَ البَحْرِ، ولم يَكُنْ بساحَتِها عُمْران للقَبـائِلِ أهْـلِ العَصَبيّات، ولا هو وَضْعها في مُتَوَعّـر من الجبال، كانت في غِرَّة للبَيَاتِ، وسَهُلَ طُروقُها في الأساطيلِ البَحْريَّة على عَدُوّها، وتَحَيُّفُـهُ لها، لما يأمَنُ من وُجود الصَّريخ لها، وأنَّ الحَضَر المتعوّدين للدّعَة قد صاروا عِيالاً، وخرجوا عن حُكْم المُقاتِلَة. وهذا كالإسكندريّة من المَشْرق، وطَرابُلُس من المَغْرب، وبُونَة وسَلا. ومتى كانت القبائلُ والعَصبيّات مُوَطَّنين بقُرْبها، بحَيْث يبلغهم الصَّريخُ والنَّفير، وكانت مُتَوعِّرَةَ المسالِكِ على من يَرومُها، باخْتِطاطِها في هِضاب الجِبال وعلى أسْنِمَتِها، كان لها بـذلك مَنَعـة من العَدُوّ، ويَيْأسونَ من طُروقها، لما يَكُودُهم من وَعْرِها، وما يَتوقّعونَه من إجابة صَريخها، كما في سَبْتَة وبجايَةَ وبَلَدِ القُلّ على صِغَرها.

(1) ع: من.

فافهمْ ذلك واعْتَبِرْه في اختصاصِ الإسكندريّة باسْم الثّغْرِ من لَدُن الدّولة العبّاسيّة، مع أنّ الدّعْوة كانت من وَرائها ببَرْقة وإفريقيّة؛ وإنّما اعتُبِر في ذلك المَخافَة المُتَوقَّعة فيها من البَحْرِ، بسُهولَة وَضْعها. ولذلك، والله أعلَم، كان طُروقُ العَدوّ للإسكندريّة وَطرابلُس في المِلّةِ مَرّاتٍ مُتعدّدة.

## 6● فَصْلٌ في المساجِد والبُيوتِ المُعَظَّمَة في العالَم

اعْلَمْ، أنّ اللهَ سُبْحانه وتعالى، فضّل من الأرْض بقاعاً اختصّها بتَشْريفه، وجَعَلها مواطنَ لِعِبادَتِه، يُضاعَف فيها الثّوابُ وتَنْمو[أ] بها الأُجورُ، وأَخبرنا بذلك [على أَلْسِنة][ب] رُسُله وأنبيائِه، لُطْفاً بعِباده وتَسْهيلاً لطُرُق السّعادة لهم.

وكانت المساجدُ الثّلاثةُ هي أفضلَ بِقاع الأرْض فيما عَلِمْناه، حسْبما ثَبَت في الصّحيحَيْن[1]، وهي: مكّةُ، والمدينةُ، وبيتُ المَقدِس.

فمَكّةُ بيتُ إبْراهيمَ، صلوات الله عليه، أَمَرَهُ اللهُ ببنائه، وأن يُؤذِّن في النّاس بالحجّ إليه؛ فبناه هو وابنُه إسماعيل، كما قصّه القُرآن. وقام بما أمره الله فيه، وسكَن إسماعيلُ به مع هاجَر ومن نَزل معهم من جُرْهُم، إلى أن قَبَضَهُما الله، ودُفِنا بالحِجْر منها.

(أ) ظ: هو (ب) من: ع ج ي، وسقط من ظ.

---

(1) البخاري 2: 76 حديث (1188)، 2: 77 حديث(1197)، 3: 25 حديث (1864)، 3: 56 حديث (1995)، ومسلم (827) وتمام تخريجه في التعليق على الترمذي (326).

[243 أ] وبَيتُ المَقْدس هو بَيْت داودَ / وسُلَيانَ علَيْهِا السَّلام . أمرهُما الله ببناء مَسْجدِه ونصب هَياكِله . ودُفِن كثيرٌ من الأنبياءِ من وَلَد إسْحاق - عليه السلام - [فيه و][أ] حَوالَيْه.

والمدينةُ مُهَاجَر نَبِيِّنا - صلوات الله عليه - أمره الله بالهجرةِ إليها، وإقامة دين الإسْلام بها ومنها، فبنَى مسجدَه الحرامَ بها، وكان مَلْحَدُهُ الشريفُ في تُرْبتها.

فهذه المساجدُ الثلاثةُ قُرَّةُ عينِ المسلمين ومَهْوى أفئدتِهم وعِصْمةُ دينهم. وفي الآثار من فَضْلها ومضاعفةِ الثّواب في مجاورَتها والصلاةِ فيها كثيرٌ معروفٌ. فلنُشِرْ إلى شيءٍ من الخبر عن أوّلية هذه المساجد الثّلاثة، وكيف تدرَّجت أحوالُها إلى أن كَمُل ظهورُها في العالَمِ.

فأما مكّة، فأوَّليَّتُها - فيما يُقال - أنَّ آدمَ - صلواتُ الله عليه - بَناها قُبالَةَ البَيْت المعمورِ، ثم هَدَمَها الطّوفانُ بعدَ ذلك؛ ولَيْس فيه خَبرٌ صحيحٌ يُعَوَّل عليه، وإنّما اقْتبسوه من مُحْتَمَل الآية في قَوْله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [سورة البقرة، الآية 127]. ثم بعث اللهُ إبراهيمَ، وكان من شَأْنِه وشَأْنِ زَوْجته سَارَةَ وغَيْرَتِها [ من هاجَر ] ما هوَ مَعْروفٌ . وأوْحى اللهُ إليه [ أن يُفارِقَ هاجَرَ ويُغَرِّبَهَا مع ابْنها إسْماعيلَ إلى فَارَان، وهي جِبالُ مَكّةَ ممّا وَراءَ الشّام وبَلَدِ أيْلَة، فأخْرَجَهُا إلى هُناك ، ولَحِقَتْ بمكان البَيْت ، وأدْرَكها العَطَشُ][ب] ، وكَيْفَ

(أ) من: ج (ب) نقلت نُسختا: ي ج من الأصل ع النصّ الأول الملغى، والمعوّض في الحاشية بخطه بما أثبتناه. وفي هذا النصّ المشطوب: ... أن يترك ابنه إسماعيل وأمّه هاجر بالفلاة، فوضعها في مكان البيت وسار عنها .

اللهُ لما من اللُّطف في نَبْع ماءٍ من زَمْزَم، ومُرور الرِّفقَة من جُرْهُم بها حتى احْتَملوهُما وسَكنوا إليها، ونَزَلوا مَعَها حواليَ زَمْزم، كما عُرِفَ في مَوْضِعِه. فاتَّخذ إسماعيلُ بموضِع الكَعْبة بَيْتاً يأوي إليه، وأدار عليه سِياجاً من الدَّوْم، وَجَعَله زرباً لغَنَمه. وجاء إبراهيمُ - صلواتُ الله عليه - مِراراً لزيارته من الشَّام، أُمِر في آخرها ببناءِ الكَعْبةِ مكان ذلك الزَّرْب، فبناهُ، واسْتعان فيه بابْنه إسماعيل، ودَعَا النَّاسَ إلى حَجِّه؛ وبَقِيَ إسماعيلُ ساكِناً به. ولما قُبِضَت أُمُّه هاجَر دَفَنها فيه. ولم يَزَلْ قائماً بِخِدْمتِهِ إلى أن قَبَضه الله تعالى، ودُفِن مع أمّه هاجَر. وقام بَنوه بَعْدَه بأَمْرِ البَيْتِ مع أَخْوالهم من جُرْهُم، ثُمّ العَمالِقةُ من بَعْدهم. واسْتَمَرَّ الحالُ على ذلك، والنَّاس يَهْوون إليها من كلّ أُفُقٍ من جميعِ أَهْل الخَليقَةِ، لا من بني إسماعيلَ ولا مـن غَيْرِهم ممن دَنا أو نأى.

[243 ب] / فقد نُقِل أنَّ التَّبابِعةَ كانت تَحجُّ البَيْت وتُعَظّمه، وأن تُبّعاً [الّذي يسمَّى تِبان أسْعد أبا كَرِب][أ] كساها المُلاءَ[ب] والوَصائلَ، وأمر بتَطْهيرها، وجَعل لها مِفْتاحاً. ونُقِل أيضاً أن الفُرْس كانت تَحُجُّه وتَقَرَّب إليه، وأن غزالَيِ الذّهب اللَّذَيْنِ وجدَهُما عبدُ المُطَّلِب حين احْتَفر زَمْزَم كانَ من قرابينهم. ولم تَزَلْ لجُرْهُم الوِلايَةُ عليه بَعْد بَني إسماعيلَ ومنْ قِبَل خُؤُولَتِهم، حتّى أَخْرَجَتْهم خُزاعَةُ، وأقاموا بها بَعْدَهم ما شاءَ الله. ثم كَثُر وَلَدُ إسماعيل وانْتَشروا، وتَشَعَّبوا إلى كِنانة، ثم كِنانَة إلى قُرَيْش وغيرِهم. وسَاءَتْ وِلايةُ خُزاعَة، فَغَلَبَتْهم قريشٌ على أمْره، وأَخْرجوهم من البَيْت

(أ) من حاشية ع بخطه، وسقطت من ظ (ب) في ي: المُلا .

ومَلَكوها، وعلَيْهم[أ] يومَئذٍ قُصَيٌّ بن كلاب. فبَنى البَيْت، وسَقفها بخَشب الدَّوْم وجَريد النَّخْل، قال الأعْشى[1]: [من الطويل]

حَلَفْتُ بثَوْبَيْ راهبٍ [اللُّجِّ] والّتي ... بناها قُصَيٌّ وحْدَه وابنُ جُرْهُمُ

ثمّ أصابَ البيتَ سَيْلٌ في ولايتهم، ويُقال: حريقٌ، وتهدَّم. فأعادوا بناءَه، وجَمَّعوا النَّفقَة لذلك من أموالِهم. وانكسرتْ سفينةٌ بساحل جُدَّة، فاشتَرَوْا خَشَبها للسَّقْف. وكانت جُدرانُه فَوْق القامةِ، فجعلوها ثمانيَةَ عَشَرَ ذِراعاً. وكان البابُ لاصِقاً بالأرضِ، فجعلوه فَوْق القامةِ لئلاّ تَدْخُله السّيولُ. وقَصرت بهم النَّفَقةُ عن إتْمامه، فقَصَّروا عن قَواعِدِه وتَركوا منه سِتَّةَ أذْرع وشِبْراً أداروها بجدارٍ قَصيرٍ يُطاف من وَرَائِه، وهو الحِجْر. وبَقِيَ البَيْتُ على هذا البناءِ إلى أن تَحَصَّن ابنُ الزُّبَيْر بمكّة حين دَعَا لِنَفْسِه، وزحفَتْ إليه جيوشُ يَزيد بنِ مُعاويةَ مع الحُصَين بن نُمَير السَّكُونيّ، سنةَ أربع وستّين، فأصابه حريقٌ، يُقال: من النَّفْطِ الّذي رَمَوْا به على ابنِ الزُّبَيْرِ، فتصَدَّعت حيطانُه؛ فهدمه ابنُ الزّبير وأعاد بناءَه أحْسَنَ ما كان، بَعْد أن اختَلَف عليه الصَّحابةُ في بنائه. واحتجَّ عليهم بقَوْل رَسول الله ﷺ[2] لعائِشة [رضي الله عنها][ب]: لَوْلا قومُكِ حديثو عَهْد بكُفْر لرَدَدْت البَيْتَ على قَواعدِ إبراهيمَ، ولَجَعَلْتُ له بابَيْن، شَرْقياً وغَرْبياً. فهَدَمه، وكَشَف عن أساس إبْراهيمَ عليه السَّلام، وجَمع

(أ) في ع: عَلَيهم (ب) من: ي.

(1) التكملة من الديوان 125، وروايته للعجز: بناها قصيٌّ والمضاضُ بن جُرْهم. والبيت من قصيدة هجا بها الأعشى عُمَيْر بن عبد الله بن المنذر. انظر الجواليقي: شرح أدب الكاتب 137.

(2) أخرجه البخاري في الحجّ 1: 180 حديث (1585)، ومسلم (1333).

الوُجوهَ والأكابرَ حتّى عايَنوهُ ، وأشارَ عليه ابنُ عَبّـاس / بالتَّحرّي في حِفْظِ القِبْلة [244 ا] على النّاسِ؛ فأدارَ على الأساسِ الخشبَ، ونَصَب من فَوْقِها السُّتُورَ حِفظاً للقِبْلة. وبَعَثَ إلى صَنْعاءَ في القَصَّةِ والكِلْسِ ، فجَلَبَها، وسأل عن مَقْطَعِ الحِجارة الأوّل، فجَمَع منها ما احْتاجَ إليه. ثم شَرَعَ في البِناء على أساس إبراهيمَ عليه السَّـلام، ورَفَـع جُدرانَها سَبْعـاً وعِشْـرين ذِراعاً ، وجَعَـل لها بابَـيْن لاصِقَـيْن بالأرْض كما رُوي في حديثه. وجَعَل فَرْشَها وأُزُرَها بالرُّخام، وصاغَ لها المفاتيحَ وصَفائِحَ الأبْواب من الذَّهَبِ.

ثم جاء الحجّاجُ لِحصارِه أيّامَ عَبْدِ الملك، وَرَمى على المَسْجدِ بالمنْجَنيقات إلى أن تَصَدَّعَتْ حيطانُه. ثم لما ظفر بابْن الزُّبـير، شاورَ عَبْدَ المَلك فيما بَنـاه وزاده في البَيْتِ، فأمَره بهَدْمِه، وردَّ البَيْتَ على قَواعد قُرَيْش كما هيَ اليَوْمَ. ويُقال: إنّه نَدِم على ذلك حين عَلِم صِحّةَ رِوايةِ ابْنِ الزُّبَيْر، لحديث عائِشة، وقال[1]: وَدِدْت أنّي كنتُ حَمّلْتُ أبا حَبيب من أمْر البَيْتِ وبنائه ما تحمّل. فهدَم الحَجّاجُ منها سِتّةَ أذْرُعٍ وشِبْراً مكان الحِجْر، وبَناها على أساسِ قُرَيْش، وسَدّ البابَ الغَرْبيَّ وما تَحْت عَتَبَة بابِها اليَوْمَ من الباب الشّرقيّ. وتَرَكَ سائِرَها لم يُغيّر منه شيئاً. فكـلّ بناءٍ فيها اليـومَ بناءُ ابنِ الزُّبير. *وبَيْن بنائه*[ا] وبناءِ الحَجّاج في الحائط صِلَـةٌ ظاهرةٌ للعِيان، لُحْمَـةٌ بين البناءَيْن، والبناءُ مُتَبَرٌّ[ب] عن البناء بمقْدار إصْبع شِبْه الصَّدْع، وقد لُحِم.

(ا) سقط من ي (ب) ج: منبرّ .

---

(1) البلاذري : فتوح البلدان 59 .

ويَعرِضُ هنا إشكالٌ قَويٌ لمُنافاته لما يَقولُه الفُقهاءُ في أمْرِ الطَّوافِ، وتحرُّزِ الطَّائفِ أن يميلَ على الشَّاذِرْوان النَّاتِرِ بأساسِ الجُدُرِ من أسْفلِها، فيَقَعُ طوافُه داخلَ البَيْت، بناءً على أنَّ الجِدارَ إنّما قام على بَعْضِ الأساسِ وتَرَكَ بَعْضَه، وهو مكان الشَّاذِرْوان. وكذا قالوا في تَقْبيل الحَجَر الأسْودِ، لابُدّ من رجوع الطَّائف من التَّقبيلِ حتّى يَسْتويَ قائماً، لِئَلاَّ يَقَعَ بعضُ طوافِه داخلَ البَيْتِ.

وإذا كانت الجُدرانُ كلُّها من بناء ابنِ الزُّبَيْر، وهو إنّما بُنِيَ على أساسِ إبْراهيمَ، فكيف يَقَعُ هذا الّذي قالوه؟ ولا مَخْلَص من ذلك إلاّ بأحد / أمْرَيْن: [244 ب]

إمّا أن يكونَ الحَجّاجُ هَدَمه جميعَه وأعادَهُ، وقد نقلَ ذلك جماعةٌ، إلاّ أنّ العِيانَ في شَواهِدِ البِناء بالْتِحام ما بَيْن البناءَيْن وتَمْييزِ أحد الشَّقَّيْن من أعلاهُ عن الآخرِ في الصَّناعَةِ يَرُدُّ ذلك.

وإمّا أن يكونَ ابنُ الزبير لم يَرُدَّ البَيْتَ على أساسِ إبراهيمَ من جَميعِ جهاتِه، وإنّما فعلَ ذلك في الحِجْر فقط ليَدْخُلَه، فهي الآن - مع كَوْنها من بناءِ ابنِ الزُّبَيْرِ - ليست على قَواعد إبْراهيمَ، وهذا بعيدٌ؛ ولا مَحيصَ عن هَذين، واللهُ أعلَمُ.

ثم إنّ ساحَةَ البَيْت ، وهو المَسجد ، كان فضاءً للطّائِفين . ولم يكنْ عليه جدارٌ أيّامَ النّبيّ ﷺ، وأبي بَكْرٍ من بَعْدِه. ثمّ كَثُرَ النّاس، فاشترى عُمَر [ رضي الله عنه ](أ) دُوراً هَدَمها وزادَها في المَسْجدِ، وأدارَ عليه جداراً دون القامَة، وفعلَ مثلَ ذلك عثمانُ ، ثمّ ابنُ الزبير ، ثمّ الوليدُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ ، وبناه بعُمُد الرُّخامِ ، ثمّ زاد

(أ) من: ي.

فيه المَنصورُ ، وابنُه المهديُّ من بَعْدِه . ووَقَفت الزِّيادَةُ ، واسْتَقَرَّ على ذلك لعَهْدنا.

وتَشْريفُ الله لهذا البَيْتِ وعِنايتُه أعظمُ من أن يُحاطَ به. وكفى من ذلك أن جَعلَه مَهْبِطاً للوَحْيِ والمَلائِكةِ ، ومَكاناً للعِبادة ، وفَرَض فيه شَعائرَ الحجّ ومَناسِكَه ، وأوْجَب لحَرمِه من سائِر نواحيه من حُقوق التَّعْظيمِ والحَقِّ ما لم يوجِبْه لغَيْره؛ فمَنع كلَّ من خالَف دينَ الإسْلام من دُخول ذلك الحَرَم، وأوْجَب على داخِله أن يتَجَرَّد من المَخيطِ إلاّ إزاراً يَسْتُره، وحَمَى العائِذَ به والرّاتِعَ في مَسارِبه من مَواقعِ الآفاتِ. فلا يُراعُ فيه خائفٌ، ولا يُصادُ له وَحْشٌ، ولا يُحْتَطَبُ له شَجَرٌ.

وحَدُّ الحَرَمِ الّذي يَخْتَصُّ بهذه الحُرْمةِ من طَريق المَدينةِ ثَلاثةُ أميال إلى التَّنْعيم ، ومن طريق العِراق سَبْعةُ أميال إلى ثَنِيَّة جَبَل المُنْقَطَع[1] ، ومن طريق الجِعْرانَة تِسْعة أميال إلى الشِّعْبِ، *ومن طريق الطّائِف سبعةُ أميال إلى بَطْن نَمِرَة*[أ] ، ومن طريق جُدَّة عشرة أميال إلى مُنْقَطَعِ العشائرِ.

هذا شَأنُ مَكّة وخَبرُها، وتُسمَّى أُمَّ القُرى، وتُسَمَّى الكَعْبَةَ لعُلُوِّها، من اسْم الكَعْب. ويُقال لها أيضاً: بكَّة. قال الأَصْمَعيّ[2]: لأنَّ/ النّاسَ يَبُكّ بَعْضُهم بعضاً إليها، [245أ]

(أ) من: ظ ع .

---

(1) ذُكر في تحديد الحرَم من طريق العراق، أن حَدّه على ثنيّة جبل بالمُنقطع على سبعة أميال، (الأحكام السلطانية 435، النووي: تهذيب الأسماء واللغات 2/1: 82) وسمّاه الأزرقي جبل المقطع لأنّهم قطعوا منه أحجار الكعبة في زمن ابن الزبير (أخبار مكة 2: 228).

(2) الماوردي: الأحكام السلطانية 413 .

أي: يَدْفعُ. وقال مُجاهِد[1]: إنّما هي باءُ بَكّة أبدلوها مِيماً، كما قالوا: لازِم ولازِب، لقُرب المَخْرجَيْن. وقال النَّخعيُّ[2]: بل بالباء للبَيْت، وبالميم للبَلَد. وقال الزُّهريُّ[3]: بالباء للمَسْجد كلِّهِ، وبالميم للحَرَم.

وقد كانت الأُمَمُ - مُنذ عَهْدِ الجاهليّةِ - تُعَظِّمُه، والملوكُ تَبعث إليه بالأَمْـوال والذَّخائِر، كسرى وغيرُه.

وقِصّةُ الأَسْيافِ وغزالَي الذَّهَبِ الّتي وَجَدها عبدُ المطّلب حينَ احْتَفَر زَمْزم مَعروفة. وقد وجد رسولُ اللهِ ﷺ حين افْتَتَح مَكّة في الجُبّ الّذي كان فيها سَبْعين أَلْفَ أوقِيَّةٍ من الذَّهبِ، ممّا كان المُلوك تُهْدي إلى البَيْتِ، قيمتُها أَلْفا أَلْفِ دينار، اثنان مكرَّرة مَرَّتيْن، بمائتيْ قِنطار وَزْناً. وقال له عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنـه: يا رسولَ الله، لو استَعَنْتَ بهذا المال على حَرْبك، فلَمْ يَفْعل. ثمّ ذُكر لأبي بَكْر، فلَمْ يُحرِّكه. هكذا قال الأَزْرَقِيّ[4]. وفي البُخاريّ[5] بسنده إلى أبي وائِل[6]، قال: جلسْتُ إلى شَيْبَة بن عُثْمان، وقال: جلَس إلى عُمَر بن الخطّاب فقال: هَمَمْتُ أن لا أدع[أ] فيها صَفراءَ ولا بَيْضاءَ إلا قَسَمْتها بيْنَ المسلمين. قلتُ: ما أنتَ بفاعل، قال:

(أ) في ج: أضع

---

(1) الأحكام السّلطانية 413، شفاء الغرام 95 .

(2) الأحكام السّلطانية 413 .

(3) المصدر والصفحة، تهذيب الأسماء واللغات 2: 39 .

(4) أخبار مكة 1: 246 .

(5) في الحج من صحيحه 2: 183، حديث (1594) .

(6) هو شقيق ابن سلمة .

فلِمَ؟ قلتُ: لِمَ يَفعل صاحِباك، قال: هُما المَرآن يُقتَدَى بهما. وخرَّجه أبو داود وابن ماجه[1].

وأقام ذلك المالُ إلى أن كانت فِتنة الأفطَس[2]، وهو الحُسَيْنُ بن الحَسَنِ ابنِ عليّ [ابن الحسين][3] بن عليّ، زَيْنِ العابِدين، سنَـةَ تِسْعٍ وتِسْعين ومائة، حين غَلَب على مَكّة عَمَدَ إلى الكَعْبةِ، فأخذ ما في خزائِنها، وقال: ما تَصْنَعُ الكَعْبةُ بهذا المالِ موضوعاً فيها لا يُنتَفَع به؟ نحن أحَقُّ به، نَسْتعينُ به على حَرْبنا؛ وأخرجَه، وتصرّف فيه. وبطُلَتْ الذَّخيرةُ من الكَعْبة مِن يَوْمئذٍ.

وأما بَيْتُ المَقْدِس، وهو المَسْجد الأقْصى، فكان أوّل أمْره أيّام الصّابِئة موضعاً لِهَيْكَل الزُّهَرَة. وكَانوا يُقَرّبون إليه الزّيْت فيما يُقَرّبونه، ويصبُّونه على الصّخرةِ الّتي هنالك. ثم دَثر ذلك الهَيْكَلُ، واتّخذها بنو إسْرائيلَ حين مَلكوها قِبلةً لصلواتهم. وذلك أنّ موسى، صلواتُ الله عليه، لما خَرَج ببني إسْرائيل من مِصْر لِيُمَلِّكهم بَيْتَ المَقْدِس / كما وَعَد الله أباهم إسْرائيلَ وآباءَه إسْحاق ويَعْقوبَ من قَبْلِهِ، وأقاموا [245 ب]
بأرْض التّيهِ، أمَره اللهُ باتّخاذ قُبّةٍ من خَشَبِ السّنْط، عُيِّنَ بالوَحْي مقدارُها وصِفتُها وهياكلُها وتَماثيلُها، وأن يكونَ فيها تابوتٌ ومائـدةٌ بصحافِها، ومنارةٌ بقَناديلها، وأن يَصْنعَ مَذْبحاً للقُرْبان. ووُصِفَ ذلك كلُّه في التَّوْراةِ[4] أكْمَلَ وَصْف. فصنَع القُبّةَ،

(1) سنن أبي داود (2031) وسنن ابن ماجة (3116).

(2) ولاه على مكّة أبو السرايا السريّ بن منصور القائم بأمر ابن طباطبا. انظر أخباره في الكامل 6: 302، 305.

(3) من الكامل 6: 305.

(4) سفر الخروج 30، 33.

ووضعَ فيها تابوتَ العَهْدِ، وهو التّابوتُ الّذي فيه الألْواحُ المصنوعةُ عِوَضاً من الألواح المنزَّلة بالكلِمات العَشْرِ لما تكسَّرت، ووَضع المَذْبَح عندَها، وعَهِدَ الله إلى موسى بأن يكون هارونُ صاحبَ القُرْبانِ . ونَصبوا تلك القُبَّة بين خِيامهم في التّيه، يُصَلّون إليها ويُقَرّبون في المَذْبح أمامَها ، و[يتوجّهون][ا] للوَحْيِ عندها . ولمّا ملكوا أرضَ الشّام ، *أنزلوها بكِلْكالٍ ، من بلادِ الأرْض المقدَّسةِ ، ما بَيْن قِسْم بَني يامين وبني أفرايم. وبَقيتْ هنالك أربعَ عَشرةَ سَنةً، سَبْعاً مُدّةَ الحَرْب، وسَبْعاً بَعْد الفَتح، أيام القِسْمَة[ب] للبلادِ. ولما تُوفّي يوشَع - عليه السّلام - نَقَلوها إلى بلد شِيلو، [قريباً من كِلْكال، وأداروا عليها الحيطان][ج]. وأقامت على ذلك ثلاثمائة سنة، حتّى ملكها بنو فِلشطين من أيديهم كما مرّ، وتغلّبوا عليهم. ثم [ردّوا عليهم القُبّة][د] ونَقلوها بعد وفاة عَالي الكوهن إلى نُوف . ثم نُقِلت أيّام طالوت إلى كنعون في بلاد بني يامين . ولمّا [مَلَكَ][هـ] داود - عليه السّلام - نَقَل القُبّة والتّابوتَ إلى بَيْتِ المَقْدِس، وجعلَ [عليها][و] خِباءً خاصّاً ووضَعها على الصَّخْرةِ*[ز]. وبقيتْ تلك القُبّةُ قِبْلَتَهم.

وأرادَ داودُ - عليه السّلام - بناءَ مسجدٍ[ح] على الصّخرة مكانَها، فلم يتمّ له ذلك، وعَهِد به إلى ابنه سُلَيْمانَ، فبناه لأَرْبع سِنين من مُلكهِ، ولخَمس مائة سَنَةٍ من وَفاة موسى عليه السلام. واتّخذ عُمُدَه من الصُّفرِ، وجعل به صَرْحَ الزُّجاجِ، وغَشّى

(ا) في الأصل ع: يتعرّضون؛ ثمّ شطبت وكُتب فوقها: يتوجّهون، ونقلتْ ظ ج ي عن الأصل قبل الإصلاح (ب) ج ع: القسمه
(ج) في ظ ج : "بقُربها واتّخذوا لها الحوائط". وكان هذا النصّ في الأصل ع ، ثمّ شُطِب وعُوّض بما أثبتناه (د) كانت في أصل ع ردوها، ونقلتها ظ ج، ثم استبدلت (هـ) من ع مستدركة وتحتها: ولي، وعنها نقلت ظ (و) كذا في ع، وفي ظ ج: لها
(ز) ما بين النجمين من حاشية ع بخطّه، وفي ي جاء النّصّ مرتبكاً (ح) في ي: مسجده .

أبوابَه وحيطانَه بالذّهب، وصاغَ هَياكلَه وتَماثيلَه وأوْعِيتَه ومَناوِرَه ومَفاتيحَه من الذّهبِ، وجَعل ظَهْره مَقْبُوّاً ليُودَع فيه تابوتُ العَهْد. وجاء به من صَهْيون، بَلَدِ أبيه داود، [نقله إليها أيّام عِمارَة المَسْجِدِ، لَجيء به][أ] تحملُه الأسْباطُ والكَهَنُوتية ،/ حتّى [246 ا]
وُضِعَ في القَبْوِ ، ووُضِعت القُبّةُ والأوْعِيَة والمَذْبَح ، كلٌّ حَيْثُ أُعِدَّ له من المَسْجد . وأقام كذلكَ ما شاءَ اللهُ.

ثمّ خرّبه بُخْتُنَصَّرُ بعد ثَمانمائة سَنة من بِنائه. وأحْرق التّوراة والعَصَاة[ب]، و[سَبَكَ][ج] الهَياكل، ونَثَر الأَحْجارَ. ثم لمّا أعادَهم ملوكُ الفُرْس، بناه عُزَيْرٌ نَبِيُّ بني إسْرائيلَ لعَهْده، بإعانة بَهْمَن، مَلِك الفُرْسِ الّذي كانت الوِلادَةُ لبَني إسْرائيل عليه [من سبي][د] بُخْتُنَصَّر. وحَـدَّ لهم في بنائه حُدوداً دون بناء سليمان - عليه السلام - فلم يتجاوزوها.

[ وأمّا الأواوينُ[1] التي تَحْتَ المَسْجد، يَرْكَبُ بعضُها بعضاً؛ عمـودُ الأعْلى منها على قَوْس الأسْفل في طَبَقَتَيْن. ويَتَوَهَّم كثيرٌ من النّاس أنها إصْطَبْلاتٌ لسُلَيمان - عليه السّلام - ولَيْس كذلك. وإنّما بَناها تنْزيهاً للبَيْت المُقَدّس عمّا يتوهّم من النّجاسات، لأنّ النّجاسة في شَريعتهم ، وإن كانت في باطِنِ الأرْض ، وكان ما بَيْنَها وبَيْن ظاهِـر الأَرْض مَحشواً بالتُّـراب ، بحيـث يَصِـلُ ما بَيْنهـا وبين الظّاهـر خَطٌّ

(أ) من حاشية ع بخطه ، وسقط من ظ (ب) في الأصول كلها: العصاه، وهي لغة في العصا ذكرها الأزهريّ، وكرهها بعضهم (اللسان: مادة عصا) (ج) من: ج ي، وفي ظ : وصاغ ، كانت في أصل ع ثم استبدلت (د) سقط من ظ .

(1) هي صهريج لتجميع أمطار الشتاء، كما يَدلّ عليه طراز عمارته والمزاريب النّاقلة للماء من سطح الحرم إليه، ومواد الملاط على حجارته الكبيرة، المكوّنة من الكلس وكسارة الفخار المعروفة في أسلوب العزل المائي.

مُستقيم، ينجس ذلك الطّاهر بالتّوهُّم. والمتوهَّم عندهم كالمُحقَّق. فبنَوْا هذه الأواوين على هذه الصّورَة بعَمودِ الأواوين السُّفليّة، تنْتهي إلى أقْواسها وينْقطعُ خطُّه، فلا تتّصل النّجاسَةُ بالأعْلَى على خطّ مُستقيم، وتتَنزّه البَيْتُ عن هذه النّجاسةِ المتوهَّمةِ، ليكون ذلك أبلغَ في الطّهارةِ والتّقديسِ للبَيْت المقَدّس][أ] .

ثم تَداوَلتْهم ملوكُ يونَانَ والفُرْسِ والرّوم . واسْتَفْحل المُلْك لبني إسْرائيـلَ في هذه المُدَدِ لبَني حَشْمَنَاي، من [كهنوتيّتهم][ب] ، ثم لِصِهْرهم هَيْرِدوس ولبنيه من بعدهم. وَبَنَى هَيْرَدوس بَيْتَ المَقْدِسِ على حُدود سُلَيْمان - عليه السّلام - وتأنّق فيه حتّى أكْمَله في ستّ سِنين. فلما جاء طِيَطُش، من مُلوك الرّوم، وغَلَبهم ومَلَك أمْرهم، خرّب بَيْتَ المَقْدس ومسجدَها، وأمرَ أن يُزرَع مكانُه.

ثم أخذَ الرّومُ بدين المسيح - عليه السّلام - ودانوا بتَعْظيمه. ثم اخْتلَف حالُ مُلوك الرّوم في الأخْذ بدين النّصْرانيّة تارةً وتَرْكه أُخرى، إلى أن جاء قُسْطَنْطِين، وتَنَصّرتْ أُمّه هِلانة، وارْتَحَلَتْ إلى القُدْسِ في طَلَب الخَشَبَة الّتي صُلِب عليها المَسيحُ بزَعْمهم. فأخبروها[ج] القَمامِسَةُ بأنه رُمِي بخَشَبتهِ على الأرْض، وأُلْقي عليه القُمامات والقاذورات . فاستَخْرجَت الخشـبةَ ، وبَنَتْ مكـانَ تلك القُمامات كنيسةَ القُمامَة، كأنّها على قَبْره بزَعْمهم. وخرّبت ما وَجدَتْ من عمارة البَيْتِ، وأمَرتْ بطَرْح الزّبْل والقُمامات على الصّخْرةِ حتّى غطّاها وخفِي مكانُها، جزاءً - بزَعْمها - لما فعَلـوه

(أ) إضافة في حاشية ع بخطه، وسقطت من ظ ج ي (ب) في ج ي ظ وأصل ع : كهنتهم ، واستبدلت في حاشية ع إلى ما أثبتناه (ج) كذا في ع ظ ج ي .

فِي قَبْرِ المَسِيحِ. ثُمَّ بَنَوْا إزاءَ القُمامَةِ بَيْتَ لَحْم، وهو البَيْتُ الَّذي وُلِد فيه عيسى، صلوات الله عليه.

وبَقِيَ الأمرُ كذلك إلى أن جاءَ الإسلامُ والفَتْحُ، وحَضَر عُمَر لفَتْحِ بَيْتِ المَقْدِس، وسأل عن الصَّخْرة، فأُرِيَ مكانَها وقد علاها الزِّبْلُ والتّرابُ، فكَشَف عنها وبَنَى عليها مَسْجداً على طَرِيقِ البداوَةِ، وعَظَّم من شَأْنه ما أَذِن اللهُ في تَعْظِيمِه، / وما سَبَق في أُمّ الكتابِ من فَضْله، حَسْبما ثَبَت. [246ب]

ثُمّ احتفل الوليدُ بنُ عبد الملك في تَشْييد مَسْجده على سَنَنِ مَساجِدِ الإسْلام بما شاء الله من الاحْتِفالِ، كما فَعَل في المَسْجدِ الحَرامِ، وفي مَسْجد النَّبيّ ﷺ بالمدينة، وفي مَسْجد دِمَشْقَ، وكانت العَرَبُ تسميه بلاطَ الوَليد. وألْزم مَلِكَ الرّوم أن يبْعث الفَعَلَةَ والمالَ لِبناء هذه المَساجِدِ، وأن يُنَمّقوها بالفُسَيْفِساء، فأطاعَ لذلك؛ وتَمَّ بناؤُها على ما اقْتَرحه.

ثُمّ لما ضعُفَ أمْرُ الخِلافةِ أعوامَ الخَمْسِمائة من الهِجْرةِ، وفي آخِرِها، وكانت في مَلَكَة العُبَيْدِيّين، خُلَفاء القاهِرة من الشّيعة، واختَلَّ أمْرُهُم، زَحفَ الفِرَنْجة إلى بَيْت المَقْدس ، فَمَلكوه ، ومَلَكوا مَعَه عامَّةَ ثُغور الشَّام . وبَنَوْا على الصَّخْرة المقدَّسَة منه كَنِيسةً كانوا يُعَظِّمونَها وَيَفْتَخرون ببنائها(1). حتّى إذا استقلَّ

(1) لم يَبْنِ الصليبيون كَنيسةً على الصخرة، وإنما احتفظوا بالبناء الفخم الّذي أقامه الخليفة عبد الملك بن مروان سنة 72هـ/ 691م لأنه بُني على طراز "الروتندا" المسيحية. وهو من المعالم الإسلاميّة النّادرة الّتي أبقوا عليها داخل مدينة القدس.

صلاح الدّين بن أيّوب الكُرْديّ[1] بمُلْك مِصْرَ والشّام، ومَحَا أثَرَ العُبَيْديّين وبِدَعَهم، زَحَفَ إلى الشّام، وجاهَد من كان به من الفرنجة، حتى غلبهم على البَيْت المُقَدّس وعلى ما كانوا مَلَكوه من ثُغور الشّام. وذلك لنَحْو ثمانين وخَمْسمائة من الهِجْرة. وهَدَمَ تلك الكنيسةَ، وأظهر الصّخرة، وبَنَى المسجدَ[2] على النّحوِ الّذي هو عليه لهذا العهدِ.

[ا][ولا يَعرِضَنّ[ب] لك الإشكالُ المعروفُ في الحديث الصّحيح[3]، أنّ النّبيَّ ﷺ سُئِلَ عن أوّل بَيْتٍ وُضِع، فقال: "مَكّة". قيل: ثمّ أيّ؟ قال: "بَيْت المَقْدس". قيل: فكَمْ بينهما؟ قال: "أربعون سَنَة". فإنّ المدّةَ بَيْن بناءِ مَكّةَ وبناء بَيْت المَقْدس بمقْدار ما بَيْن إبراهيمَ وسُلَيْمانَ. لأنّ سُلَيْمانَ بانيها، وهو يُنيفُ على الألْفِ بكثير. واعلَمْ أنّ المرادَ بالوَضْعِ في الحديثِ لَيْس / البِناء، وإنّما المرادُ أوّلُ بيتٍ عُيّن [247 أ]

(ا) حاشية من ع بخطّه، سقطت من ظ، وأثبتها ي ج (ب) في ج: يعرض.

(1) الخلاف بين المؤرخين في نسب الأيوبيين قديم، والراجح فيه ما كتبه الملك الأمجد الحسن بن الناصر داود بن المعظم عيسى بن الملك العادل محمد بن أيوب، يقول: "المشهور عند بيتنا أنّ جدّنا نزل على الأكراد وتزوج منهم، فصارت بيننا وبينهم خؤولة لا غير، كما بيننا وبين الأتراك، فإنّ أمّهات جماعة من أسلافنا تركيات". ودلّلَ الملك الأمجد على ذلك بأدلّة مقبولة. انظر، الملك الناصر داود بن عيسى الأيّوبيّ؛ الفوائد الجليّة في الفرائد الناصريّة 57 (بغداد 1992) .

(2) كان الصّليبيون قد جدّدوا تغطية "الروتندا" بسقف لا نعرف شيئاً عن هيئته، فأسقطه صلاح الدين الأيوبيّ وجدد التغطية بالقبة الخشبية المزخرفة الباقية إلى اليوم، واتخذ لها غطاءً خارجياً من أطباق الرصاص لحمايتها.

(3) أخرجه البخاري (3366) و (3425) ومسلم (520) من حديث أبي ذرّ .

للعِبادةِ. ولا يبعُد أن يكونَ بيتُ المَقْدس عُيِّن للعبادَة قَبْل سُلَيْمانَ بمثلِ هذه المُدّةِ، وقد يقالُ[ا]: إنّ الصّابئةَ بَنَوْا على الصَّخْرةِ هيكلَ الزُّهَرَة، فَلعلَّ ذلك لأنّها كانت مكاناً للعِبادةِ، كما كانت الجاهِليّةُ تَضَعُ الأصْنامَ والتّماثيل حَوالي الكَعْبةِ وفي جَوْفها. والصّابِئةُ الّذين بنَوْا هَيْكل الزُّهَرَةِ كانوا على عَهْدِ إبراهيمَ - عليه السّلام - فلا[ب] تَبْعدُ مُدّةَ الأرْبعين سَنَةً بيْن وَضْعِ مَكّةَ للعِبادةِ ووَضْع بَيْتِ المَقْدس ، وإنْ لم يكنْ هُناك بِناء، كما هو المعروفُ، وإنّ أوّلَ من بَنى بَيْتَ المَقْدِسِ سُليمانُ - عليه السّلام - فتَفَهَّمْه، وفيه حَلُّ هذا الإشكال][ج].

وأما المَدينَةُ، وهي [المُسمّاة][د] يثْرِب، فهي من بناء يَثْرب بن مَهلايل، من العَمالِقةِ، وبه سُمّيت. ومَلَكها بنو إسرائيل من أيْديهم فيما مَلكوه من أرْض الحِجازِ. ثم جاوَرَهم أبناء قَيْلَةَ من غسّانَ، وغَلَبوهم عليها وعلى حُصونها.

ثمّ أمِر النّبيُّ ﷺ بالهجرةِ إليها لما سَبَق من عِنايةِ اللهِ لها. فهاجرَ إليها ومَعَهُ أبو بَكْر، وتَبِعه أصْحابه[هـ]. ونَزَل بها، وَبَنى مسجدَه وبُيوتَه في المَوْضع الّذي *[و] قد كان الله أعَدّه* لذلك، وشَرَّفه في سابِقِ أزَلِه. وآواهُ أبناءُ قَيْلَةَ ونَصروه، وبذلك سُمّوا الأنصارَ. وتمّت كلِمَةُ الإسْلام من المدينة حتّى عَلَتْ على الكَلِماتِ، وغَلَب على قَوْمِه، وفَتَح مَكّةَ ومَلَكها. وظَنّ الأنصار أنّه يَتحوّل عَنهم إلى بَلَدِهِ[ز]، فأهَمّهم

(ا) من ظ ج، وفي ع: يقا، وأسقط اللام، وفي ي: نقل (ب) في ع: ولا (ج) نهاية حاشية من ع بخطه، سقطت من ظ، وأثبتها ي ج (د) في ظ: المسمّى (هـ) وضع ناسخ النّسخة ظ (الظاهريّ) الفقرة المتقدمة المحصورة بين حاصرتين، والخاصّة بأول بيْت وُضِعَ للعبادة، في هذا المكان خطأً. إذ لم يُضبط موقعها عنده عند نقلها من حاشية النّسخة ع، رغم وجود علامةِ المُخرج لها قبل الحديث مباشرة عن المدينة (و) في: ع ج ي: كان الله قد أعَدّهُ (ز) في ج: البلده .

ذلك، فخطَبَهم ﷺ وأخبرَهم أنّه غيرُ مُتحوّل. حتّى إذا قُبِضَ ﷺ كان مَلْحَدُه الشّريفُ بها.

وجاء في فَضْلها من الأحاديث الصّحيحة ما لا خفاءَ به. ووقَع الخِلافُ بيْن العُلماء في تفضيلها على مَكّـةَ ، وقال به مالِك - رَحمه الله - لما ثبَت عنـده في ذلك من النّص الصّريح عن رَافِع بن خَديج[1]، أنّ النّبيّ ﷺ قال: "المدينَةُ خيرٌ مـن مَكّة". نَقَل ذلك عبدُ الوَهّاب في المَعونة[2]، إلى أحاديثَ أُخرى تدُلّ بظاهِرها على ذلك. وخالَف أبو حَنيفةَ والشّافعيُّ.

[247 ب] وأصبحَتْ على كُلِّ حالٍ ثانيةَ المَسْجِدِ الحَرام. وجنَح إليها الأُمَمُ / بأفْئِدَتهم من كلّ أوْبٍ.

فانظُرْ كيف تَدَرَّجت الفَضيلةُ في هَـذه المساجِدِ المُعَظَّمة لما سَبَق من عِنـايَة اللهِ لها . وتَفَهَّمْ سِرَّ الله في الكَوْن وتَدْريجه على تَرْتيبٍ مُحْكَمٍ في أمور الدّين والدّنيا.

وأما غَيْر هذه المَساجد الثّلاثة، فلا نَعلَمُه في الأرْضِ، إلاّ ما يُقال من شَأْن مَسْجِدِ آدمَ - عليه السّلام - بسَرَنْدِيب، من جزائرِ الهِنْد. لكنّه لم يَثْبُتْ فيـه شيءٌ يُعَوَّلُ عليه.

(1) حديث ضعيف أخرجه الطبراني في الكبير (4450) والبخاريّ في التاريخ الكبير 1: 160 وابن عديّ في الكامل 6: 190 من حديث رافع بن خديج .

(2) المعونة 2: 605 (باب في فضل المدينة والصّلاة بها).

وقد كانت للأُمَم في القَديمِ مساجدُ يعظّمونَها على جهة الدّيانة بزعْمهم، منها: بيوتُ النّار للفُرْس، وهَياكل يونانَ، وبُيوت العَرَبِ بالحِجاز، الّتي أَمَرَ النّبيّ ﷺ بهَدْمها في غَزَواته. وقد ذَكَر المَسْعوديُّ[1] منها بُيوتاً لَسْنا مِنْ ذِكْرها في شَيْء، إذ هي غيرُ مَشروعةٍ، ولا هي على طَريق دينيّ. فلا يُلْتَفَتُ إليها ولا إلى الخَبَر عنها؛ ويكفي في ذلك ما وقَعَ في التّواريخ ؛ فمن أرادَ معرفةَ الأخبار فعَلَيْه بها. ﴿ وَٱللَّهُ يَهۡدِى مَن يَشَآءُ ﴾. [سورة البقرة، الآية 213].

## 7● فَصْلٌ فِي أَنَّ الأَمْصَارَ وَالمُدُنَ بِإِفْرِيقِيَةَ وَالمَغْرِبِ قَلِيلَةٌ

والسّببُ في ذلك، أنّ هذه الأَقْطارَ كانت للبَرْبَرِ مُنْذ آلافِ من السّنين قبل الإسْلام، وكان عُمْرانُها كُلُّه بَدوياً، ولم تَسْتمِرّ فيهم الحَضارةُ حتّى تُسْتَكْمَلَ أحوالُها. والدّولُ الّتي ملكَتْهم من الإفرَنْجة والعَربِ لم يَطُلْ أَمَدُ مُلْكهم فيهم حتّى تَرْسَخَ الحضارةُ منها ، فلم تَزَلْ عوائِدُ البَداوة وشُؤونُها ، فكانوا لها أقربَ ، فلم تَكْثُر مَبانيهم.

وأيضاً، فالصّنائعُ بَعيدةٌ عن البَرْبَرِ لأنّهم أعرقُ في البَدْو. والصّنائعُ من تَوابع الحضَارةِ، وإنّما تَتمّ المباني بها، فلابُدَّ من الحِذْق في تَعلُّمِها. ولمّا لم يكنْ للبَرْبَر انْتِحالٌ لها، لم يَكُن لهم تَشَوُّفٌ إلى المَباني فَضْلاً عن المُدُن.

(1) مروج الذهب، (الأبواب 63- 69) خصّ بها البيوت المعظمة والهياكل والنيران والأصنام عند اليونانيين وأوائل الروم والصقالبة والصابئة وغيرهم .

وأيضاً فهم أهلُ عَصَبِيّاتٍ وأنساب، لا يَخلو عن ذلك جَمْعٌ منهم. والأنسابُ والعَصبيّة أجْنحُ إلى البَدْو، وإنّما يَدْعو إلى المُدنِ الدّعةُ والسّكون، ويصيرُ ساكِنُها عِيالاً على حامِيَتِها. فتجدُ أهلَ البَدْو لذلك يَسْتَنْكِفون من سُكْنى المَدينة أو المُقامَةِ بها، ولا يَدْعوهم لذلك إلاّ التّرَف والغِنَى، وقليلٌ / ما هوَ في النّاسِ. [248 أ]

فلذلك كان عُمْرانُ إفريقيّة والمَغربِ كلّه أو أكْثَرُه بَدَوِيّاً، أهْلَ خيامٍ وظواعنَ وقَياطِنَ وكُنَنٍ[1] في الجبالِ. وكان عُمْران بلاد العَجَمِ كلّه أو أكْثَرُه قُرىً وأمصاراً ورَساتِيق في بلادِ الأندلسِ والشّام ومِصْرَ وعِرَاق العَجَمِ وأمثالها؛ لأنّ العَجَم في الغالِب، لَيْسوا بأهْل أنْسابٍ يُحافِظون عليها ويَتَناغَوْن في صُراحَتِها والْتِحامِها إلاّ في الأقَلّ. وأكثرُ ما يكُونُ سُكْنى البَدْو لأهْلِ الأنْسابِ؛ لأنّ لُحْمَةَ النّسب أقربُ وأشدُّ، فتكون عَصَبِيّتُه كذلك، وتَنْزِعُ بصاحِبها إلى سُكْنَى البَدْو والتّجافي عن المِصْر الّذي يَذْهب بالبَسالَة، ويُصيّرُهُ عِيالاً على غَيْرِه. فافهمه، وقِسْ عليه.

## 8• فَصْلٌ، في أنّ المَبانيَ والمصانعَ في المِلّة الإسلاميّة قليلةٌ بالنِّسْبة إلى قُدْرَتِها ومَنْ كانَ قَبْلَها من الدُّوَلِ

والسَّبَبُ في ذلكَ، ما ذَكَرْنا مِثْلَه في البَرْبر بعَيْنه، إذ العَرَبُ أيضاً أعْرَقُ في البَدْوِ وأبْعَدُ عن الصّنائعِ.

(1) في ي: كنّ.

وأيضاً، فكانوا أجانبَ من المَمالِك الّتي استَوْلَوا عَلَيها قبلَ الإسْلام. [ولمّا](أ) تملّكوها لم يَنْفَسِحِ الأَمْر حتّى تُسْتَوفَى رُسومُ الحَضارةِ، مع أنّهم استَغْنوا بما وَجَدُوا من مَباني غَيْرِهم.

وأيضاً، فكان الدّينُ أولَ الأمْر مانِعاً من المُغالاةِ في البُنْيان والإسْراف فيه في غير القَصْدِ ،كما عَهِـد لهم عُمَرُ حين استَأْذنوه في بِناء الكوفـة بالحِجـارة ، وقـد وقَع الحريقُ في القَصَب الّذي كانوا بَنَوْا به من قَبْل. فقال(1): افْعَلُوا، ولا يَزِيدَنّ أحدٌ على ثَلاثةِ أبياتٍ، ولا تَطاوَلوا(ب) في البُنْيان، والزموا السُّنَّةَ تَلْزَمْكُمُ الدّوْلَةُ. وعَهِد إلى الوَفْدِ، وتَقدَّم إلى النّاسِ ألاّ يَرْفعوا بُنْياناً فوق القَدْرِ. قالوا: وما القَدْرُ؟ قال: ما لا يُقرّبكم من السَّرَفِ، ولا يُخْرِجُكم عن القَصْدِ.

فلَمّا بَعُدَ العهدُ بالدِّينِ والتَّحَرُّج في أَمْثال هذه المقاصِدِ، وغلبتْ طبيعـةُ المُلْك والتَّرَفِ، واسْتَخْدَم العَرَبُ أُمّةَ الفُرْس، وأَخَذُوا عنهم الصّنائعَ والمبانِيَ، ودَعَتْهم إليها أحوالُ الدَّعَـة والتَّرَفِ ؛ وحينئذٍ شَيّدوا المبانيَ والمصانعَ . وكان عَهْدُ ذلك قريبـاً بانقراض الدّوْلَةِ ، ولم يَتَفَسح الأَمَدُ لكَثْرة البِناء واخْتِطاطِ المُدُن والأَمْصار إلاّ قَليـلاً ؛/ [248ب] ولَيْس كذلك غَيْرُهم من الأمَمِ، فالفُرْس(ج) طالَتْ مُدَّتُهم آلافاً من السّنين ، وكذلك القِبْـطُ والنَّبَطُ والرّومُ، وكذلك العَربُ [الأولى](د) من عادٍ وثَمودَ والعَمالقةِ والتَّبابِعة، طالَتْ آمادُهم ورَسَخت الصّنائعُ فيهم. فكانت مبانيهم وهياكلُهم أكثرَ عدداً وأبقى على الأيّام أثَراً.

(أ) ظ: وإنّما (ب) في ج: تتطاولوا (ج) ي: والفُرْسُ (د) ع ي، وفي ظ ج : الأول .

---

(1) الطبريّ : تاريخ الرسل والملوك 4: 44 .

واستَبْصِرْ في هذا، تجِدْهُ كما قُلتُ لكَ. واللهُ وارثُ الأرْضِ ومن علَيْها.

## 9 ● فَصْلٌ، في أنَّ المَبانِيَ الّتي تَخْتطُّها العَرَبُ يُسْرِعُ إليها الخَرابُ، إلاّ في الأقَلّ

والسَّبَبُ في ذلك شَأنُ البدَاوَةِ والبُعْد عن الصَّنائع، كما قدَّمْناه، فلا تكونُ المباني وَثيقَةً في تَشْييدها. وله ، والله أعلَمُ ، في تَشْييدها[1] وَجْهٌ آخرُ ، وهو أمَسُّ به ، وذلك قِلّةُ مُراعاتِهم لحُسْنِ الاختيارِ في اخْتِطاط المُدُن ، كما قُلْناه ، من المكان وطِيبِ الهَواءِ والمِياه والمزارِعِ والمَراعي. فإنّ بالتّفاوُت في هَذه تَتفاوتُ جَوْدةُ المِصْرِ أو رداءَتُهُ من حَيْثُ العمرانُ الطبيعيُّ. والعربُ بمَعْزِلٍ عن هذا؛ وإنّما يُراعونَ مراعيَ إبلِهم خاصّةً، لا يُبالون بالماء، طابَ أم خَبُثَ، ولا قَلَّ أم كثُر، ولا يَسْألون عن زَكيِّ المَزارِعِ والمنابِتِ والأهْوِيةِ ، لانتِقالهم في الأرْضِ ونَقْلِهم الحبوبَ من البلد البَعيد.

وأمّا الرّياحُ، فالقَفْر مُخْتَلِفٌ للمَهابِّ كلِّها، والظَّعْنُ كفيلٌ لهم بطيبِها. لأنّ الرياحَ إنّما تَخْبثُ مع القَرارِ والسُّكْنَى وكَثْرة الفَضَلاتِ.

وانْظرْ لمّا اخْتَطّوا الكوفةَ والبَصْرةَ والقَيْروانَ، كَيْفَ لم يُراعوا في اخْتِطاطها إلاّ مَراعِيَ إبلِهم ، وما يقربُ من القَفْرِ ومَسالِكِ الظَّعْنِ ؛ فكانت بعيدةً عن الوَضْع الطَّبيعيِّ للمُدُنِ، ولم تكُنْ لها مادّةٌ تُمِدّ عُمْرانَها من بَعْدِهم، كما قدَّمْنا أنّه يُحتاجُ إليه في حِفْظ العُمْرانِ. فقد كانت مواطنُها غيْرَ طبيعيّةٍ للقَرار، ولم تكُنْ في وَسَط الأُمَم

(1) من ظ، وسقطت من: ع ج ي .

فيَغمُرَها النّاس. فلأوّل وَهْلة من انحلال أمرهم وذهاب عَصبيّتهم الّتي كانت سِياجاً لها أتَى عليها الخرابُ والانحلالُ، كأنْ لم تكُنْ. ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [سورة الرعد، من الآية 41].

## 10● فَصْلٌ في مَبادئ الخَراب في الأمْصار

/ اعْلَمْ أنَّ الأمْصارَ إذا اختُطَّت أوّلاً تكونُ قليلةَ المساكن، وقَليلةَ آلات [249 ا] البِناءِ من الحَجَر والكِلْس وغيْرهما مِمّا يُعالَى على الحيطان عند التّأنُّق، كالزّلّيج والرُّخام والفُسَيْفِساء والسَّبَج والصَّدَف والزُّجاج. فيكون بناؤُها، يَوْمَئذٍ، بَدَوِيّاً وآلاتُها فاسِدةً.

فإذا عَظُم عُمْران المَدينة وكثُر ساكِنُها، كثُرت آلاتُها بكَثْرةِ الأعْمال، حينئذٍ، وكَثْرةِ الصُّنّاع، إلى أن تَبلُغ غايتَها من ذلك، كما سَبق في شأنها. فإذا تراجعَ عُمْرانُها وقَلَّ ساكِنُها، قلَّت الصّنائعُ لأجل ذلك، فَفُقِدت الإجادةُ في البِناء والإحْكامُ والمُعالاةُ عليه بالتّنْميقِ. ثم تَقِلُّ الأعمالُ لعَدَم السّاكِنِ، فيقِلُّ جَلْب الآلات من الحَجَر والرُّخام وغيْرِهما، فتُفقَد. ويَصيرُ بناؤُهم وتَشْييدُهم من الآلاتِ الّتي في مَبانيهم، يَنْقُلونَها من مَصْنَعٍ إلى مَصْنَعٍ، لأجل خَلاءِ أكْثر المصانعِ والقُصور والمنازِل، لِقِلّة العُمْرانِ وقُصورِه عمّا كان أوّلاً. ثمّ لا تزالُ تُنقَلُ من قَصْرٍ إلى قَصْرٍ، ومن دارٍ إلى دارٍ، إلى أن يُفْقَدَ الكثيرُ منها جُمْلةً؛ فيعودون إلى البَداوةِ في البِناء، واتّخاذ الطّوب عِوَضاً من الحِجارة، والقُصورِ عن التّنْميقِ بالكُلّيّة. فيعودُ بناءُ المدينة مِثْلَ بناء

القُرى والمَداشِر، ويَظْهر عليها [مَيْسَمُ][أ] البَداوَة. ثم تَمُرُّ في التَّناقُصِ إلى غايَتِها في الخَرابِ إن قُدِّر لها به، سُنَّةَ الله في خَلْقه.

## 11● فَصْلٌ، في أَنَّ تَفاضُلَ الأَمْصارِ والمُدُن في كَثْرةِ الرَّفْه[ب] ونَفاقِ الأَسْواق، إنَّما هو بتَفاضُلِ عُمْرانِها في الكَثْرةِ والقِلَّة

والسَّببُ في ذلك، أنّه قد عُرِفَ وثَبَتَ أنَّ الواحِدَ من البَشرِ غيرُ مُستَقِلّ بتَحْصيل حاجاتِه في مَعاشِه، وأنّهم مُتعاوِنون جَميعاً في عُمرانهم على ذلك. والحاجَةُ الّتي تَحْصُل بتعاوُن طائفةٍ منهم تَسُدُّ ضرورةَ الأَكْثرِ من عَدَدِهم أَضْعافاً. فالقوتُ من الحِنطةِ مَثَلاً لا يستَقِلُّ الواحدُ بتَحْصيل حِصّته منه. وإذا انتَدَب لتَحْصيله السّتّةَ أو العَشْرة ، من حَدّادٍ ، ونَجّارٍ للآلاتِ ، وقائمٍ على البَقَر وإثارَةِ الأَرْضِ ، وحَصّاد [249ب] السُّنْبُل وسائِرِ مُؤَن الفَلْح، وتَوَزَّعوا على تلك الأَعْمال ، واجْتَمعوا ،/ وحَصَل بعَمَلِهم ذلك مِقْدارٌ من القوتِ، فإنّه حينئذٍ قوتٌ لأَضْعافِهم مَرّات. فالأَعْمال بَعْد الاجْتِماع زائدةٌ على حاجات العامِلين وضَروراتِهم. وأَهْلُ مدينةٍ أو مِصْرٍ، إذا وُزِّعَت أَعْمالُهم كُلُّها على مِقْدار ضَروراتِهم وحَاجاتِهم، اكْتُفِيَ فيها بالأَقَلّ من تِلك الأعمال، وبَقِيَتِ الأَعْمال كُلُّها زائدةً على الضَّرورات ، فتُصرَف في حالاتِ التَّرَف وعَوائِده وما يَحْتاجُ إليه غيرُهم من أَهْلِ الأَمْصار ، ويَستَجْلِبونَه منهم بأَعْواضِه وقِيمَتِهِ ، فيكونُ لهم بذلك حَظٌّ من الغِنَى.

(أ) في ع: سيما، وفوقها بخطه: مَيْسم. وفي ج ي: ميسم سيما (كذا)، وفي ظ: سيما (ب) ظ ج ي ، وفي ع: الرزق .

وقد يَتَبَيَّنُ لك في الفَصل الخامِس في باب الكَسْبِ والرِّزْقِ، أنَّ المكاسِبَ إنَّما هي قِيَمُ الأعْمالِ. فإذا كَثُرت الأعْمال كثُرت قِيَمُها بَيْنهم، فكَثُرتْ مكاسِبُهم ضرورةً. ودَعَتْهم أحوالُ الرَّفهِ والغِنَى إلى التَّرَفِ وحاجاتِه من التَّأَنُّق في المساكِنِ والملابِس، واسْتِجادةِ الآنية والماعون، واتِّخاذ الخَدَم والمَراكِب. وهذه كلُّها أعمالٌ تُسْتَدعى بقِيَمها ويُختار المَهَرةُ في صِناعتها والقِيام عليها. فتَنفُقُ أسواقُ الأعمال والصَّنائِع، ويَكْثُر دَخْلُ المِصْر وخَرْجُه، ويَحْصُل اليَسارُ لمُنتَحِلي ذلكَ من قِبَل أعْمالِهم. ومَتَى زادَ العُمْران زادَتِ الأعْمال ثانيةً. ثم زاد التَّرَفُ تابعاً للكَسْب وزادتْ عوائِدُه وكَسْبُهُ[أ] وحاجاتُه، واستُنْبِطت الصَّنائع لتَحصيلها؛ فزادَتْ قِيَمُها، وتضاعَفَ الكَسْب في المَدينة لذلك ثانيةً، ونَفَق سوقُ الأعْمال بها أكْثَرَ من الأوّل. وكذا في الزِّيادَة الثّانِية والثّالثة؛ لأنَّ الأعْمال الزّائِدةَ كلَّها تُختَصُّ بالتَّرَفِ والغِنَى ، بخِلاف الأعْمال الأصْليّةِ الّتي تُختَصُّ بالمَعاش. فالمِصْرُ إذا فَضَل المصرَ بعُمْرانٍ[ب] واحِد، فَضَلَه بزيادةِ كَسْب ورَفْهٍ، وبعَوائِدَ من التَّرَف لا توجَدُ في الآخرِ. فما كان عُمْرانُه من الأمْصارِ أكثَرَ وأوْفَرَ، كان حالُ أهْلِهِ في التَّرَف أبلغَ من حالِ المِصْر الّذي دونَه على وَتِيرَةٍ واحدةٍ في الأصْناف: القاضِي مع القاضي، والتّاجِرِ مع التّاجِر، والصّانِعِ مع الصّانِعِ، والسُّوقيِّ مع السّوقيِّ، والأميرِ مع الأمِيرِ، والشُّرَطيِّ / مع الشُّرَطيِّ. [250 أ]

واعتبِرْ ذلك في المَغرِبِ مَثلاً بحالِ فاس مع غَيْرها من أَمْصارِه الأُخرَى، مثل بِجَايَة، وتِلِمسان، وسَبتَة، تَجِدْ بَيْنَهما بوناً كبيراً على الجُمْلَة، ثمّ على

(أ) من ط، وسقطت من ع (ب) ي: لعمران.

الخُصوصيّات. فحالُ القاضي بفاس أوسعُ من حال القاضي بِتِلِمْسان، وكذا كلُّ صِنفٍ مع أهْل صِنفه. وكذا أيضاً حالُ تِلِمْسانَ مع وَهْران أو الجَزائِر، وحالُ وَهْرانَ والجَزائِر مع ما دونَها، إلى أن تَنْتَهي على [المَداشِر][ا] الّذين اعْتِمالُهم في ضَروراتِ مَعاشِهم فَقَطْ ، أو يَقْصُرونَ عنها ، وما ذلك إلاّ لتَفاوُت الأعْمال فيها ، فكأنّهـا كلُّها أسواقٌ للأعْمال، و[الخَرْجُ][ب] في كلِّ سوقٍ على نِسْبَته، فالقاضِي بفاس دَخْلُه كِفاءُ خَرْجِه، وكذا القاضِي بتِلِمْسانَ. وحيثُ الدَّخْل والخَرْج أكْثر، تكونُ الأحْوالُ أعْظَمَ وأوْسَعَ. وهما بفاسَ أكْثَرُ لنَفاق سوقِ الأعْمالِ بما يَدْعو إليه التَّرَف، فالأحوالُ أضْخَمُ. ثمّ هكذا حالُ وَهْرانَ وقُسُنْطينَة والجزائِر وبِسْكَرة، حتّى يَنْتَهي كما قُلْناه إلى الأمْصارِ الّتي لا تَفي أعمالُها بضَروراتها، ولا تُعَدُّ في الأمْصارِ، إذ هي من قَبيـل القُرَى و[المداشِر][ج]. فلذلك ما نَجِدُ أهلَ هذه الأمْصار الصّغيرةِ ضُعفاءَ الأحوال، مُتَقارِبين في الفَقْر والخَصاصَة، لما أنّ أعْمالَهم لا تَفي بضَروراتِهم ولا يَفْضُل لهم عَنْها ما يَتأَثَّلونه كَسْباً، فلا تَنْمو مكاسِبُهم. فهم لذلك مَساكينُ مَحاويجُ، إلاّ في الأقلّ النّادِر.

واعتبِرْ ذلكَ حتّى[د] في أحْوالِ الفُقَراء والسُّؤّال، فإنّ السّائِلَ بفاس أحسنُ حالاً من السّائِل بتِلِمْسان أو وَهْـران . ولقَدْ شاهـدتُ بفاس السُّؤّالَ يسأَلون أيّامَ الأضاحيّ أثْمانَ ضَحاياهم، ورأَيْتُهم يَسْألون كثيراً من أحْوالِ التَّرف واقْتِراح المآكل[هـ]، مِثْل سُؤّال اللَّحْمِ والسَّمْنِ وعِلاج الطَّبْخ والمَلابس والماعون، كالغِرْبال والآنِية. ولو سأَلَ السّائلُ مثلَ هذا بتِلِمْسانَ أو وَهْرانَ، لاسْتُنْكِر وعُنِّفَ وزُجِرَ.

(ا) في ع: الجاشر، واستبدلت فوقها بالمداشر، ونقلتها ي ج، وبقيت ظ على كلمة الجاشر (ب) كذا في ع ج ي، وفي ظ: الخروج (ج) ج، وفي ظ ع ي : الجاشر . (د) سقط من ي (هـ) ي: الماكل .

ويَبْلُغُنا(أ) لهذا العَهْدِ عن أحوال أهل القاهِرةِ ومِصْرَ من التَّرَف والغِنَى في عَوائِدِهم ما يَقْضي منه العَجَبُ ، حتّى إنّ كثيراً من الفُقَراء بالمَغْرِبِ يَنْزِعون إلى النُّقْلة إلى مِصْرَ لذلك ، / ولِمَا يَبْلغهم من أنّ شأنَ الرَّفه بمِصْر أعظمُ من غَيْرها . [250ب] ويَعْتَقِد العامّةُ من النّاسِ أنّ ذلك لِطُموّ الأَموالِ في تلك الآفاقِ، وأنّ الأموالَ مُخْتَزَنةٌ لديهم، وأنّهم أكثرُ صدقةً وإيثاراً من جميعِ أهل الأمْصارِ، وليس كذلك؛ وإنّما هو لما تَعرفه من أنّ عُمْرانَ مِصْر والقاهِرةِ أكثرُ من عُمْران هذه الأمْصار الّتي لدَيْك، فعَظُمَتْ لذلك أحوالُهم. وأمّا حالُ الدَّخل والخَرْج فمُتكافِئٌ في جَميعِ الأمْصار. ومَتَى عَظُمَ الدَّخْلُ عَظُمَ الخَرْجُ، وبالعَكْسِ. ومتى عَظُم الدَّخْلُ والخَرْجُ، اتَّسَعَتْ أحوالُ السّاكِنِ ، ووَسِعَ المِصْرُ كلَّ شَيْءٍ يَبْلغك من هذا ، فلا تُنْكِرْه ، واعْتَبِرْه بكَثْرة العُمْرانِ وما يكونُ عَنْه من كثْرة المكاسِبِ الّتي يَسْهُل بسَبَبِها البَذْلُ والإيثارُ على مُبْتَغيه.

ومَثَلُه بشأن الحيوانات العُجْمِ مَع بُيوت المَدينة الواحِدة، وكيفَ تَخْتَلِفُ أحوالُها في هِجْرانها أو غِشْيانِها. فإنّ بُيوتَ أَهْلِ النِّعَمِ والثَّروة والموائِد الخصيبَة منْها يَكْثُر بساحاتِها وأَفْنِيتِها نَثيرُ الحُبوبِ وسَواقِطُ الفُتات، فتَزْدَحِم علَيْها غَواشي النَّمْل والخِشاش ، *وتَحلّق فَوْقَها عصائِب الطُّيور حتّى تَروحَ بِطاناً وتَمْتَلِئَ شِبَعاً ورِيّاً، وتكثُر في أَسْرابِها الجُرْذانُ، وتأْوي إليها السَّنانِيرُ*(ب) .

(أ) ع: وبلغنا (ب) حاشية من ع بخطه سقطت من ظ .

وبيوتُ أهل الخصاصةِ والفقْر الكاسِدةِ أرْزاقُهم، لا يَسْري بساحَتِها دبيبٌ، ولا يُحلِّق بجوّهم طائِرٌ، ولا تأوي إلى [أسراب][(أ)] بُيوتِهم فأرةٌ ولا هِرٌّ[(ب)]. كما قال:

[من الخفيف]

يَسقُطُ الطَّيرُ حيثُ يُلتقطُ الحَبْـ ـبُ وتُغْشَى منازِلُ الكُرَماءِ[(1)]

فتأمَّلْ سِرَّ الله في ذلكَ، واعتَبِرْ غاشِيَةَ الأناسِيِّ بغاشِيةِ العُجْم من الحيواناتِ، وفُتاتَ الموائِد بفضَلات الرِّزق والتَّرف وسُهولتها على من يَبْذُلُها، لاستِغْنائِهم عَنْها في الأكْثرِ بوُجود أمثالِها لدَيْهم. واعلَمْ أنّ اتِّساعَ الأحْوالِ وكَثْرةَ النِّعم في العُمْرانِ تابعٌ لكَثْرته. واللهُ ﴿غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة آل عمران، من الآية 97].

## 12• فَصْلٌ في أسْعارِ المُدُن

اعلَمْ أنّ الأسْواقَ كلَّها تَشْتَمِلُ على حاجاتِ النّاس. فمِنْها الضّروريُّ: وهو الأقْواتُ من الحِنْطة والشّعير[(ج)] وما في معناها، كالباقِلاّء والحِمَّص والجُلُبّانِ وسائر

[251أ] حُبوب الأقْواتِ، ومُصْلِحاتِها[(د)] كالبَصلِ والثّومِ وأشْباهِه./ ومنها الحاجِيُّ والكَماليّ: من الأُدْمِ، والفَواكِه، والمَلابِس، والماعونِ، والمَراكِب، وسائِر الصّنائع والمَباني. فإذا

(أ) في ظ ج ي: زوايا. وكانت كذلك في الأصل ع، وغيّرت فوقها بأسراب (ب) كذا في ظ ج ي وفي ع: هرّة (ج) سقطت من ظ ج ي (د) سقطت من ي ج ظ، وجاءت بحاشية ع بخطه.

(1) لابن نباتة المصري، ديوانه 48 (مطبعة التمدن - القاهرة 1323هـ)، ورواه ياقوت لغير قائل. (معجم الأدباء 2: 564).

استبحَر المِصْرُ وكثُر ساكِنُه، رخُصت أسعارُ الضّروريّ من القوت وما في مَعناه، وغَلَتْ أسعارُ الكماليّ من الأُدْم والفَواكِهِ وما يَتْبعُها. وإذا قلّ ساكِنُ المِصْر وضَعُف عُمْرانه، كان الأَمْرُ بالعَكْس من ذلك.

والسّببُ في ذلكَ، أنّ الحبوبَ من ضَروراتِ القُوت، فتتَوفَّر الدّواعي على اتّخاذِها، إذ كلُّ أحدٍ لا يُهمِل قُوتَ نَفْسِه ولا قوتَ مَنْزِله لشَهْرِه أو سَنَتِه. فيعمّ اتّخاذُها أهلَ المِصْر أجمَعَ، أو الأَكْثر منهم في ذلك المِصْرِ، أو فيما قَرُب منه، لابُدّ من ذلكَ. وكلّ مُتّخذٍ لقوته فتَفْضُل عنه وعن أهْلِ بَيْته فَضْلَةٌ كبيرةٌ تَسُدُّ خَلّةَ كثيرين من أهْل المِصْر، فتفضُل الأقواتُ عن أهْل المِصْر من غيْر شكّ. فتَرْخص أسعارُها في الغالِب، إلا ما يُصيبُها في بعض السّنين من الآفات السّماوِيّة، ولولا احتِكارُ النّاس لها لما يُتَوَقَّع من تلك الآفاتِ لبُذِلَتْ دونَ ثَمَنٍ ولا عِوَضٍ، لكثرتها بكَثْرة العُمْران.

وأمّا سائِرُ المرافق من الأُدْمِ والفواكِهِ وما إليها، فإنّها لا تَعُمّ بها البَلْوَى، ولا يستَغْرِقُ اتّخاذُها أعمالَ أهْلِ المِصْر أجمعين، ولا الكثيرِ منهم. ثم إنّ المِصْرَ إذا كان مُستَبْحِراً، موفورَ العُمْران، كثيرَ حاجات التّرَف، توفَّرت حينئذٍ الدّواعي على طَلَب تلك المرافِق والاستِكْثار منها، كلٌّ بحسب حالِه. فيَقْصُر المَوْجودُ منها عن الحاجات قُصوراً بالِغاً، ويَكثُر المُستامونَ لَها، وهي قليلةٌ في نَفسها، فتَزْدَحِمُ الأغْراضُ، ويَبْذُل أهلُ الرَّفهِ والتّرَفِ أثمانَها بإسْرافٍ في الغَلاء، لحاجتِهم إليها أكثَرَ من غيْرهم، فيَقعُ فيها الغلاءُ كما تراه.

وأمّا الصّنائعُ والأعْمال أيضاً في الأمْصارِ المَوْفورةِ العُمْرانِ، فسَبَبُ الغَلاء فيها أمورٌ ثلاثة:

الأوّل: كثْرةُ الحاجَةِ، لمكان التّرفِ في المِصْر بكَثْرة عُمْرانه.

والثّاني: اعْتِـزازُ أهْلِ الأعْمال بخِدْمَتهم، وامْتِهـان أنْفُسِهم لسُهولة المَعاش في المدينةِ بكَثْرة أقْواتِها.

[251ب] والثّالث: كَثْرةُ المُتْرَفين وكَثْرَةُ حاجاتهم إلى امْتِهان / غَيْرِهم، وإلى اسْتِعْمال الصُّنّاعِ في مِهَنِهم. فيَبْذُلونَ في ذلكَ لأهْل الأعْمال أكثرَ من قِيمَةِ أعْمالِهم، مُزاحَمَةً ومُنافَسةً في الاسْتِئثار بها. فيعتزُّ الفَعَلَةُ والصُّنّاعُ وأهْلُ الحِرَف، وتَغْلو أعْمالُهم، وتكثُر نَفَقاتُ أهْلِ المِصْر في ذلك.

وأمّا الأمْصارُ الصّغيرةُ والقليلَةُ السّاكِنِ، فأقواتُهم قليلةٌ لِقلّة العَمَل فيها، وما يَتوقّعونه لِصغَر مِصْرِهم من عَدَم القُوتِ. فيَتَمَسّكون بما يَحْصُل منه بأيْديهم ويَحْتَكِرونه، فيعِزُّ وجودُه لَدَيْهم، ويَغْلو ثَمَنُه على مُسْتامِه. وأمّا مَرافِقُهم، فلا تَدْعو إليها أيضاً حاجةٌ لقِلّة السّاكِن وضُعْف الأحْوال. فلا يَنْفُقُ لديهم سُوقُهُ، فيَخْتَصُّ بالرُّخصِ في سِعْره.

(أ) [وقد يَدْخُلُ في قيمة الأقْواتِ، ما يُفرَض عليها من المكوس والمَغارِم للسُّلْطانِ في الأسْواق وأبْواب المِصْرِ، وللجُباة في مَنافعَ يَفْرضونها على البِياعات لأنفُسِهم. ولذلك كانت الأسْعارُ في الأمْصارِ أغْلى من أسْعارِ البادِيَة، إذ المكوسُ

(أ) من حاشية ع بخطه ونقلتها ج، وسقطت من ظ ي.

والمغارمُ والفَرائضُ قليلةٌ لديهم أو مَعْدومَةٌ، والأمصارُ بالعَكْسِ، سيّما في أواخِرِ الدُّوَلِ].

وقد يَدْخل أيضاً في قيمة الأقْواتِ قيمَةُ عِلاجِها في الفَلْح، ويُحافَظ على ذلك في أسْعارِها، كما وَقَع بالأندلس لهذا العَهْد. وذلك أنّهم لما ألْجأهم النّصارَى إلى سِيفِ البَحْر وبِلادِهِ المُتَوعِّرةِ الخَبيثةِ الزّراعةِ، النَّكِدَةِ النَباتِ، ومَلكوا عليهم الأرْضَ الزّاكيَةَ والبَلَد الطَيّبَ، فاحتاجوا إلى عِلاج المزارِعِ والفُدُن لإصْلاحِ نَباتِها وفَلْحها؛ وكان ذلك العلاجُ بأعمالٍ ذات قِيَمٍ ومَوادَّ من الزِّبْلِ وغيرِه لها مَؤونةٌ، وصارت في فَلْحهم نفقاتٌ لها خَطَرٌ، فاعْتَبَروها في سِعْرِهم.

واختصَّ قُطْرُ الأَنْدلس بالغَلاء مُنذ اضطَرَّهم النّصارَى إلى هذا المَعْمور بالإسْلام مع سَواحِلِها لأجْلِ ذلك. ويَحْسَب النّاسُ إذا سَمِعوا بغَلاء الأسْعار في قُطرهم أنّها لِقلّة الأقْوات والحبوب بأرْضِهم، ولَيْس كذلك، فهم أكْثرُ أهْل المَعْمور فَلْحاً فيما عَلِمْناه وأقومُهم عليه، وقَلَّ أن يَخْلوَ منهم سلطانٌ أو سُوقَةٌ عن فَدّانٍ أو مَزْرَعةٍ أو فَلْح، إلاّ قليلاً من أهْل الصّناعاتِ والمِهَن أو الطُرّاء على الوَطنِ من الغُزاة المُجاهِدينَ. ولهذا يَخْتَصُّهم السُلْطانُ في عَطائهم بالعَوْلةِ، وهي أقْواتُهُمْ وعَلوفتُهم من الزَّرْعِ، وإنّما السَّبَبُ في غَلاء السّعْرِ عندَهم في الحُبوب ما ذَكَرناه.

ولما كانت بلادُ البَرْبر بالعَكْسِ من ذلك في زَكاء مَنابِتهم وطيبِ أرْضهم، ارْتَفَعتْ عنهم المُؤَنُ / جُمْلةً في الفَلْح، مع كَثْرته وعُمومه، فصارَ ذلك سبباً لرخص [252 أ]
الأَقْواتِ ببَلَدِهم. والله مُقدّر اللّيلِ والنّهارِ.

## 13● فَصْلٌ في قُصورِ أَهْلِ البادِيةِ عن سُكْنَى المِصْرِ الكَثيرِ العُمْرانِ

والسّببُ في ذلك؛ أنّ المِصْرَ الكثيرَ[(أ)] العُمْرانِ يَكْثُر تَرَفُهُ، كما قدَّمْناه، وتكثُرُ حاجاتُ ساكِنه من أجْلِ التّرفِ. وتُعْتاد تلك الحاجاتُ لما تدعو إليها فتنقَلِبُ ضروراتٍ ، وتَصيرُ الأعْمالُ فيـه كلُّها - معَ ذلك - عـزيزةً والمرافِقُ غاليـةً بازدحـام [الأغراضِ](ب) عليها من أجْل التّرف ، وبالمغارِمِ السُّلْطانيّة الّتي توضَعُ على الأسـواق والبِياعاتِ، وتُعْتَبرُ في قِيَمِ المَبيعَات، ويَعْظُم فيها الغَلاءُ في المرافِق والأقْوات والأعْمالِ، فتكثُر لذلك نَفَقاتُ ساكِنيه كثرةً بالغةً على نِسْبة عُمْرانه. ويَعْظُمُ خَرْجه، فيَحْتاجُ، حينئذٍ، إلى المالِ الكثيرِ للنّفَقة على نَفْسِه وعِياله في ضَرورات عَيْشهم وسائِرِ مُؤَنِهم.

والبـدويُّ لم يَكُنْ دخْلُه كثيراً ، إذ كان ساكِنـاً بمكـانٍ كاسِدِ الأسـواق في الأعْمالِ الّتي هي سَببُ الكَسْبِ، فلَمْ يتأثّلْ كَسْباً ولا مَالاً. فيَتَعذَّرُ عليـه من أجْـل ذلك سُكْنَى المِصْر الكَبير، لأجْل مَرافِقه وعِزّة حاجاتِه. وهو في بَدْوِه يسُدُّ خَلّته بأقَلّ الأعْمال، لأنّه قليلُ عَوائِد التّرف في مَعاشِهِ وسائِرِ مُؤَنِه، فلا يَضْطرُّ إلى المال. وكلُّ من يتَشوَّفُ إلى المِصْر وسُكْناه من أهْل البادِية فَسَريعاً ما يظْهرُ عَجْزُه ويَفْتَضِحُ ، إلاّ من يُقَدِّم منهم تأثيـلَ المالِ ويَحْصُل له منه فـوق الحاجَة ، ويَجْري إلى الغايَة الطَّبيعيّة لأهْل العُمْرانِ من الدَّعَة والتّرَفِ . فحينئذٍ ينتقلُ إلى المِصْر ، وينْتَظِمُ حالُه مع أحوال أهْله في عَوائِدهم وتَرفِهم. وهكذا شَأْنُ بدايةِ [عُمْران](ج) الأمْصار. والله ﴿ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطُۢ ﴾ [سورة فصّلت، من الآية 54] .

(أ) ج : الكبير (ب) من ي، وفي ظ ع ج: الأعراض (ج) من ع ج ي ، وسقطت من ظ .

## 14● فَصْلٌ، في أنّ الأقطارَ في اختلافِ أحوالِها بالرَّفْهِ والفَقْرِ مِثْلُ الأمصارِ

اعلَمْ أنّ ما توفَّر عُمرانه من الأقطار، وتعَدَّدت الأُمَم في جِهاته، وكثُر ساكِنُه، اتَّسعَتْ أحوالُ أهْله، وكثُرتْ أموالُهم وأمْصارُهم، وعَظُمت [دُوَلُهم](أ) / [252ب] ومَمالِكُهم.

والسَّببُ في ذلك كلّه ما ذكَرناه من كثْرة الأعْمالِ، وما سَيأتي ذكرُهُ من أنّها سَببٌ للثّروة، بما يَفضُل عنها بعْد الوَفاء بالضّروريّاتِ في حاجاتِ السّاكن من الفضْلَة الظّاهرةِ(ب) البالِغة على مِقْدار العُمْران وكَثْرته. فيَعودُ على النّاس كَسْباً يتَأثّلونه، حَسْبما نَذْكر ذلك في فَصْل المَعاش وبَيان الرِّزْقِ والكَسْبِ. فيَتَزَيَّدُ الرَّفه لذلك، وتَتّسِعُ الأحوالُ، ويَجيءُ التّرَف والغِنَى، وتَكثُرُ الجِبايَةُ للدَّوْلَة بنَفاق الأسْواقِ؛ فيَكثُرُ مالُها، ويَشْمَخُ سُلْطانُها، وتَتَفَنَّنُ في اتِّخاذِ المَعاقِلِ والحُصون واختِطاط المُدُن وتَشْييد الأمْصار.

واعْتَبِرْ ذلك بأقْطار المَشرقِ، مِثْل مِصْرَ، والشّام، وعِراقِ العَجَم، والهِنْدِ، والصّينِ، وناحيةِ الشّمال كلّها وأقْطارها وراءَ البَحْر الرّوميّ، لمّا كثُر عُمْرانها كيف كثُر المالُ فيهم وعَظُمَت دُوَلُهم، وتَعَدَّدت مُدُنهم وحواضِرُهم، وعَظُمَتْ متاجِرُهم وأحْوالُهم. فالّذي نُشاهِدهُ لهذا العَهْد من أحْوال تُجّارِ الأُمَم النّصْرانيّة، الواردين على المُسْلمين بالمَغْرب، في رَفْهِهِمْ واتّساع أحْوالِهم، أكْثَر من أن يحيطَ به الوَصْفُ. وكذا تُجّار أهْل المَشرقِ وما يَبْلُغُنا عن أحْوالهم؛ وأبلغُ منها أحْوالُ أهل المَشْرق الأقْصى،

(أ) من ي، وفي بقية النسخ: دولتهم (ب) من ظ وحدها.

من عِراق العَجَم، والهِند، والصِّين، فإنّه يَبْلغنا عنهم في بابِ الغِنى والرَّفه أحوالٌ غَرائِبُ تَسيرُ [الرُّكاب](أ) بحَديثِها. ورُبَّما تُتَلَقَّى بالإنكار في غالِب الأمر، ويَحْسَب من يَسْمَعُها من العامَّةِ أنّ ذلك لزيادَةٍ في أموالهم، أو لأنّ المعادِنَ الذَّهبيّة والفضّيّة أكثرُ بأرضهم، أو لأنّ ذهبَ الأقدمين من الأمَم استَأثروا به دُونَ غيْرهم. *وليس كذلك*(ب)؛ فمَعْدن الذَّهَب الّذي نَعرفه في هذه الأقطار إنّما هو ببِلاد السُّودان، وهي إلى المَغرب أقربُ. وجميعُ ما في أرْضهم من البِضاعة، فإنما يَجْلِبونه إلى غيْر بِلادِهم للتّجارة. فلو كان المالُ عَتيداً مَوْفوراً لَدَيْهم لما جَلَبوا بَضائِعهم إلى سِواهُمْ [253 أ] يَبْتَغون بها الأموالَ، / ولاستَغْنَوْا عن أموال النّاس بالجُمْلة.

ولقد ذهب المُنَجّمون لَمّا رأوْا مثلَ ذلك، واستَغربوا ما في المَشرق من كَثْرة الأحْوال واتّساعِها، ووُفور أموالها، فقالوا: إنّ عَطايا الكواكِب والسِّهام في مَواليد أهل المَشرق أكْثَرُ منها حِصَصاً في مَواليد أهْل المَغرب. وذلك صحيحٌ من جِهَة المُطابَقَة بين الأحْكام النُّجوميّةِ والأحْوال الأرْضيّة، كما قُلْناه. وهم إنّما أعْطَوْا في ذلك السَّببَ النُّجوميَّ، وبقِيَ عليهم أن يُعْطوا السَّبَبَ الأرْضِيَّ، وهو ما ذَكَرْناهُ من كَثْرة العُمْران واخْتِصاصِه بأرْض المَشرق وأقْطارِه. وكَثْرةُ العُمْران تُفيد كَثْرَة الكَسْب بكَثْرة الأعْمال الّتي هي سَبَبُهُ؛ فلِذلك اختَصَّ المَشرقُ بالرَّفه من بين الآفاقِ، لا أنّ ذلك لِمُجرَّد الأثَر النّجوميّ. فقد فهِمْتَ ممّا أشَرْنا لك أوّلاً أنّه لا يَسْتَقِلّ بذلك، وأنّ المطابَقة بين حُكْمه وعُمْران الأرْض وَطبيعتها أمْرٌ لابُدّ مِنه.

(أ) من ع ج ي وسقط من ظ (ب) سقط من ي.

واعْتَبِرْ حالَ هذا الرَّفه من العُمْرانِ في قُطْر إفْريقيَّة وبَرْقَة، لمَّا خَفَّ ساكِنُها وتناقَصَ عُمْرانُها، كيف تلاشَتْ أحوالُ أهْلِها وانتَهَوا إلى الفَقْرِ والخَصاصةِ، وضَعُفَتْ جِباياتُها، فَقَلَّتْ أمْوالُ دُوَلِها، بعد أن كانَتْ دولُ الشِّيعَةِ وصِنْهاجَة بها على ما بَلَغَكَ، من الرَّفه وكَثْرة الجِبايات واتِّساع الأحْوال في نَفَقاتِهِم وأعْطِياتِهِم . حتَّى لقد كانَتِ الأمْوال تُرفَع من القَيْروَان إلى صاحِب مِصْر في غالِب الأوْقات لحاجاتِه ومُهِمّاته. وكانَتْ أموالُ الدَّوْلة بحَيْثُ حَمَل جوهرٌ الكاتِبُ في سَفَره إلى فَتْح مِصْرَ ألْفَ حِمْل من المال، يَسْتَعِدُّها[ا] لأرْزاق الجُنودِ وأعْطِياتِهِم ونَفَقات الغُزَاة.

وقُطْرُ المَغْرب، وإن كان في القَدِيم دُون إفريقيَّة، فلم يَكُنْ بالقَليل في ذلك، وكانت أحْوالُه في دُوَلِ المُوَحِّدين مُتَّسعةً وجباياتُه مَوْفورةً. وهو لهذا العهد قد أقْصر عن ذلك لقُصور العُمْـران فيه ، وتَناقُصِه ؛ فقد ذَهَب من عُمْران البَرْبَر فيه أكْـثرُه، ونَقَصَ عن مَعْهوده نَقْصاً ظاهِراً مَحْسوساً، / وكادَ أن يَلْحَقَ في أحْواله بمِثْل أحْـوال [253ب] إفريقيَّة بعد أن كان عُمْرانُه مُتَّصِلاً من البَحْر الروميّ إلى بلاد السُّودانِ، في طول ما بَيْن السُّوسِ الأقْصى وبَرْقَة. وهي اليومَ كلُّها أو أكْثَرُها قِفارٌ وخلاءٌ وصحارَى، إلاّ ما هُوَ منها بسِيفِ البَحْر ، أو ما يُقـارِبُه من التُّلول . والله وارثُ الأرْض ومن عَـليها، [وهو خير الوارثِين][ب] .

(ا) كذا في: ظ ج ي ، وفي ع: يستعِدُّ بها (ب) من: ع ج ي وسقط من ظ .

## 15● فَصلٌ، في تأثُّلِ العَقارِ والضِّياعِ في الأَمْصارِ، وحالِ فَوائدِها ومُسْتَغَلّاتِها

اعلَمْ أنَّ تأثُّلَ العَقارِ والضِّياع الكَثيرةِ لأَهلِ المُدنِ والأمصار، لا يَكون دُفعَةً ولا في عَصْر واحِد. إذْ لَيس يكونُ لأحدٍ منهم من الثَّروة ما يَملك به الأَملاكَ الّتي يَخرج فيها عن الحدّ، ولو بلَغَت أحوالُهم في الرَّفه ما عَسَى أن تَبلغ. وإنّما يكونُ مِلكُهم لها وتأثُّلهم تدريجاً، إمّا بالوِراثةِ من آبائِه وذَوي رَحِمه، حتّى تَتأدّى أملاكُ الكَثيرين منهم إلى الواحِد وأكثَر لذلك. أو يكونُ بحَوالة الأَسواقِ، فإنّ العَقارَ[1] في أواخر الدّولَة وأوّلِ الأُخرى، عند فَناء الحامِية وخَرْق السِّياج وتَداعي المِصْر إلى الخَراب، تقِلُّ الغِبْطة به لِقِلّة المَنفعة فيها بتلاشي الأَحوال، فتَرخص قِيَمُها وتُملَّك بالأثمان اليَسيرةِ، وتَتَخطّى بالميراث إلى مِلْك الآخَر، وقد استَجَدَّ المِصرُ شَبابَه باستِفحال الدّولة الثّانية، وانتظَمت له أحوالٌ حَسنةٌ تَحصُلُ معها الغِبْطةُ في العَقار والضِّياع لكَثْرة مَنافِعها حينئذٍ، فتَعظُم قِيَمُها ويكونُ لها خَطَرٌ لم يكن في الأوّل. وهذا مَعْنى الحَوالةِ فيها. ويُصبِحُ مالكُها من أَغْنى أَهْل المِصرِ. ولَيس ذلك بسَعْيه واكْتِسابه، إذْ قُدرَتُه تَعجِزُ عن مِثْل ذلك.

وأمّا فوائدُ العَقار والضِّياع، فهي غَيْر كافيةٍ لمالِكِها في حاجات مَعاشِه، إذ هي لا تَفي بعَوائِد التَّرَف وأَسبابِهِ، وإنّما هي في الغالب لِسَدّ الخَلّةِ وضَرورة المعاش. والّذي سَمِعْناهُ من مَشْيَخةِ البُلْدان، أنّ القَصْد باقْتِناء المِلْكِ من العَقار والضِّياع، إنّما هو الخَشْيَةُ على من يَترُك خَلْفَه من الذُّرِّيّة الضِّعافِ، لِيكون مَرْباهم به ورِزقُهم فيه،

(1) ي: العناد .

ونُشوؤهم / بفائِدَته ما داموا عاجِـزينَ عن الاكْتساب ؛ فإذا اقْتَـدروا على تَحْصيل [254 أ] المكاسِبِ سَعَوْا فيها بأنْفسهم، وربّما يكونُ من الوَلَدِ من يَعجِزُ عن التَكَسُّب لضُعْفٍ في بَدَنهِ أو آفةٍ في عقْلِهِ المعاشيِّ. فيكونُ ذلك العَقارُ قِواماً لحالِه. هذا قَصْدُ المُتْرَفين في اقْتِنائه. وأمّا التَمَوُّل منه وإجراء أحوال المُتْرَفين فلا. وقد يَحْصُل ذلك منه للقَليـل أو النّادر بحَوَالة الأسْواقِ، وحُصول الكَثْرةِ البالِغَة منه والغَالي[أ] في جِنْسه وقيمتِـه في المِصْرِ، إلاّ أنّ ذلك إذا حَصَل فرُبّما امْتَدَّتْ إليه أعْيُنُ الأمَراء والوُلاة واغْتَصبوه في الغالِبِ، أو أرادوه على بَيْعه منهم، ونالَت أصْحابَه منه مضارٌ ومعاطِبُ. ﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ ﴾ [سورة يوسف، من الآية 21] .

## 16 فَصْلٌ، في حاجَةِ المُتَموّلين من أهْلِ الأمْصارِ إلى الجاهِ والمُدافَعَة

وذلك أنّ الحَضريَّ إذا عَظُمَ تَمَوُّله، وكَثُرَ [للعَقار][ب] والضِّياع تأثُّله، وأصْبَحَ أغْنَى أهْل المِصْر، ورَمَقَتْه العيونُ بذلك، وانْفَسَحتْ أحوالُه في التّرَف والعَوائِد، زاحَمَ[ج] عليها الأُمراءَ والملوكَ وغَصُّوا به. ولما في طِباعِ البَشَر من العُدْوان، تَمتدُّ أعينُهم إلى تَمَلُّكِ ما بيَده ويُنافِسونَه فيه، ويتَحَيَّلون على ذلك بكلِّ مُمْكِنٍ، حتّى يحصوله في رِبْقَـةِ بحُكْمٍ سُلْطـانيٍّ وسببٍ من المُؤاخَـذة ظاهِرٍ يُنتزَع به مالُـه . وأكْثَرُ الأحْكامِ السُّلْطانيّة جائِرةٌ في الغالب، إذ العَدْلُ المَحْضُ إنّما هو في الخِلافَةِ الشَّرْعيّة،

(أ) ج: التغالي (ب) من ج، وفي ي: فلعتاد، وفي ظ: العقار (ج) ع: تزاحم .

وهي قَليلَةُ اللُّبثِ. قال ﷺ[1]: "الخِلافَةُ بَعْدي ثلاثون سَنة، ثم يَعودُ مُلْكاً عَضُوضاً".

فلابُدَّ حينئذٍ لصاحب المال والثَّرْوَة الشّهيرة في العُمْرانِ من حامِيَة تَذودُ عنه، وجاهٍ يَنْسَحِبُ عليه من ذي قَرابَة للمَلِك، أو خالِصَةٍ له، أو عَصَبيّة يَتحاماها السلطانُ[أ]، فيَسْتَظِلُّ هو بظلّها، ويَرْتَعُ في أَمْنِها من طَوارِق التَعَدّي. وإنْ لم يَكُنْ له ذلك، أصبح نَهْباً بوُجوه التَّحَيُّلات وأسباب الحُكّام. ﴿ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ﴾ [سورة الرعد، من الآية 41].

## 17● فَصْلٌ، في أنّ الحضارةَ في الأمْصارِ من قِبَلِ الدُّوَلِ، وأنّها تَرْسَخُ باتّصالِ /الدَّوْلَةِ ورُسوخِها [254ب]

والسَّببُ في ذلك، أن الحضارَةَ هي أحوالٌ عادِية زائِدةٌ على الضَّروريّ من أحْوال العُمْرانِ زيادةً تَتفاوتُ بتفاوُت الرَّفه، وتَفاوُت [الأُمَم][ب] في القِلّة والكَثْرة تَفاوُتاً غير مُنْحَصِرٍ. ويَقعُ فيها عند كَثْرة التَّفَنُّن في أنْواعِها وأصْنافها، فتكون بمَنْزِلة الصَّنائِع، ويَحْتاجُ كلُّ صِنف منها إلى القَوَمَةِ علَيْه المَهَرةِ فيه. وبقَدْر ما يَتَميَّزُ من

(أ) ي ج : للسلطان (ب) ظ: الأمر .

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده 5: 220، وفي فضائل الصحابة له (789) و (1027) ، وابن أبي عاصم في السنة (1181) ، وأبو داود (4647)، والنسائي في سننه الكبرى (8155) وابن حبان في صحيحه (6943)، والحاكم في المستدرك 3: 71، وغيرهم.

أصْنافها يتَزيَّد أهْلُ صِناعَتها، ويتَلوَّن ذلك الجيلُ بها. ومَتَى اتّصلت الأيّام وتعاقَبت تلك الصِّبْغات، حَذَق أولئك الصُنّاع في صِناعاتهم ومَهَروا في مَعْرفَتها. والأعْصارُ بطولها وانفساحِ أمَدها وتكررِ أمْثالِها تزيدُها اسْتِحكاماً ورُسوخاً.

وأكثرُ ما يكونُ ذلك في الأمْصارِ، لاسْتِبْحار العُمْرانِ وكَثْرة الرَّفه في أهْلهـا. وذلك كلّه إنّما يَجيءُ من قبَل الدَّولـة[ا] ، لأنّ الدَّولَـة تَجْمع أموالَ الرّعيّة وتُنفِقُها في بِطانَتِها ورجالِها، وتتّسع أحْوالُهم بالجاهِ أكْثَرَ من اتّساعها بالمالِ. فيكونُ دَخْلُ [تلك][ب] الأموال من الرّعايا وخَرْجُها في أهْل الدَّولَة، ثمّ فيمن تَعلّق بهم في أهل المِصْر، وهم الأكْثر. فتَعْظُم لذلك ثَروتُهم ويَكْثُر غِناهُم، وتتَزيَّدُ عوائِدُ التّرف ومَذاهِبُه وتَسْتَحْكم لدَيْهم الصّنائعُ في سائِر فُنونِه. وهذه هي الحضَارةُ.

ولهذا [نجد][ج] الأمصارَ الّتي في القاصِيَة، ولو كانت مَوْفورة العُمْران، فتَغْلِب عليها أحوالُ البَداوَة، وتبعدُ عن الحضارَة في جَميع مَذاهِبها، بخِلاف المُدُن المتوسّطة في الأقْطار الّتي هي مَرْكزُ الدَّولة ومقرُّها. وما ذلك إلا لمُجاوِرَة السّلْطان لهم وفَيْض أمْوالِه فيهم، كالماء يَخْضَرُّ ما قَرُب منه، فما قَرُب من الأرْض، إلى أن يَنْتَهي إلى الجُفوف على البُعْد. وقد قدَّمْنـا أنّ السُلْطان والدَّوْلَة سوقٌ للعالم ، فالبَضائِـعُ كلُّهـا موجودَةٌ في السّوقِ وما قَرُب منـه ، وإذا بعُدَت عن السُوق افْتُقِدَت البضائِعُ جُمْلـةً. ثمّ إنّه إذا اتّصلَت تلْك الدّوْلة وتَعاقَبَ ملوكُها في ذلك المِصْر واحداً بَعْد واحِدٍ، اسْتَحْكَمَت الحَضارةُ فيهم وزادَتْ رُسوخاً.

(ا) ع: الدُول (ب) ظ: ذلك (ج) ظ: تجد .

[I 255] واعتَبِرْ ذلك في اليَهودِ/ لما طال ملكهم بالشّام نحـواً من ألف وأربعمائة سَنـة، رَسَخت حضارتُهم وحَذَقوا في أحْوال المَعاش وعوائِده والتَّفَنُّن في صِناعاته من المَطاعِمِ والمَلابسِ وسائِرِ أحْوال المَنْزِلِ، حتَّى أنّها لتُؤخَذُ عنهم في الغالِبِ إلى اليوم. ورَسَخت الحضارةُ أيضاً وعوائِـدُها في الشّام منهم ومن دُوَل الرّوم بَعْدهم ستّمائة سَنة ، فكانـوا في غايَة الحضَارة.

وكذلك أيضاً القِبْطُ، دام مُلْكُهم في الخليقة ثلاثةَ آلافٍ من السّنين، فرَسَخت عوائدُ الحَضارة في بَلَدهم مِصر، وأعْقَبَهم بها مُلْك اليُونانيّين والرّوم، ثمّ ملْك الإسْلام النّاسِخُ لِلكلّ، فلمْ تزَل عوائدُ الحَضارةِ بها مُتّصِلةً.

وكذلك أيضاً رَسَخـت عوائدُ الحَضَارة باليَمَنِ ، لاتّصال دَوْلة العَرب بها مُنْـذ عَهْد العَمالِقَةِ والتّبابِعة آلافاً من السّنين، وأعْقبهم مُلْك مُضَر.

وكذا الحَضارةُ بالعِراق، لاتّصال دَوْلَة النّبَط والفُرْس بها من لَدُنْ الكَلْدانِيّين والكِينيّة والكِسْرَويّة والعَرَب بَعْدَهم آلافاً من السّنين. فلم يَكُنْ على وَجْه الأرْض لهذا العَهْد أحضرَ من أهْل الشّام والعِراقِ ومِصْرَ.

وكذلك أيضاً رَسَخت عوائِدُ الحَضارة بالأندلس ، لاتّصال الـدّوْلة العَظيمة فيها للقوط، ثم ما أعْقبها من مُلك بني أميّة آلافاً من السّنين . وكِلا[1] الدّوْلتيْن عـظيمٌ، فاتّصلَتْ فيها عوائِدُ الحضَارة واسْتَحْكَمَتْ.

(1) كذا في الأصول، ولعلّ الأصوب: وكلتا الدّولتين عظيمة .

وأمّا إفريقيّةُ والمَغربُ، فلم يكُنْ فيها قبْلَ الإسْلام مُلْكٌ ضخمٌ، إنّما قَطَع [الرّومُ](أ) والإفرَنْجةُ إلى إفريقيّة البَحرَ وملَكوا السّاحلَ. وكانت طاعةُ البَرْبَرِ أهْلِ الضّاحية لهم طاعةَ غيْرِ مُسْتَحْكَمَة، فكانوا على قَلْعةٍ وأوْفازٍ. وأهْلُ المَغرب لم تُجاوِزْهم دَوْلَةٌ، وإنّما كانوا يَبْعثون بطاعَتِهم إلى [القوطِ](ب) من وَراء البَحْرِ. ولمّا جاء الله بالإسْلام وملَك العَرَبُ إفْريقيّةَ والمغربَ، لم يَلْبَثْ(ج) فيهم مُلْكُ العَرَب إلاّ قليلاً أوّلَ الإسْلام، وكانوا لذلك العَهْد في طَوْر البَداوَة، ومن اسْتقرّ منهم بإفْريقيّة والمَغرب لم يَجِدْ بهما من الحضَارة ما يُقَلّد فيه مَن سَلَفه، إذْ كانوا بَرابرَ مُنْغمسين في البَداوة. ثمّ انْتَقَضَ بَرابِرَةُ المَغرب الأقْصى لأقْرب العُهود على يَد مَيْسَرة / المَطْغريّ(د) [255ب] أيّام هِشام بن عَبْد المَلِك ولم يُراجِعوا أمْرَ العَرَب بَعْدُ، واسْتَقَلّوا بأمْر أنْفُسِهم، وإن بايَعوا لإدْريسَ، فلا تُعَدُّ دَوْلَتُه فيهم عربيّةً، لأنّ البرابِرَة هم الّذين تَوَلّوها، ولم يَكُنْ من العَرَبِ فيها كبيرُ عَدَد.

وبقِيَتْ إفْريقيّة للأغالِبة ومن إليْهم من العَرَب، فكان لهم من الحَضَارة بعضُ الشّيء بما حَصَل لهم من تَرَف المُلْك ونَعيمِه وكَثْرة عُمْران القَيْروان. وورِث ذلك عنهم كُتامَـة، ثم صِنْهاجَة من بَعْـدهم. وذلك كلُّه قليـلٌ، لم يبلغْ أربَعمائة سَنـة؛ وانْصرَمَتْ دولَتُهم، واستحالَتْ صِبْغَةُ الحَضارة بما كانت غيْرَ مُسْتَحْكَمَة. وتَغَلّب بَـدْو العَرَب الهلاليّين عليها وخرّبوها. وبقي أثر خَفِيٌّ من حَضارة العُمْران فيها، وإلى هذا العَهْد يُؤْنَس فيمن سَلَف له بالقَلْعة أو القَيْروان أو المَهْديّة سَلَفٌ، فتجدُ له من

(أ) من حاشية ع وحدها (ب) كانت في ع "القبط" وعنها نقلت ظ ج، واستبدلت بالقوط في ع ي (ج) في ج: يثبت، غير معجمة (د) رُسمت في الأصول بطاء منقوطة في جوفها، لتقرأ بين الذال والطاء.

أحْوالِ[ا] الحضارة في شُؤون مَنْزله وعَوائِد أحواله آثاراً مُلْتَبِسةً بغَيْرها، يُمَيِّزها الحَضَريُّ البصيرُ بها. وكذا في أكْثر أمْصار إفريقيّة، ولَيْس ذلك في المَغرب وأمْصارِه، لرُسوخ الدَّوْلة بإفريقيَّةَ أكثرَ أمداً منذ عَهْدِ الأغالبةِ والشّيعَة وصِنْهاجةِ.

وأمّا المَغربُ، فانتقلَ إليه مُنذُ دَوْلَةِ المُوَحِّدين من الأنْدلس حَظٌّ [كبير][ب] من الحَضَارةِ ، واسْتَحْكَمَت به عوائِدُها بما كان لدَوْلَتهم من الاسْتيلاء على بِلاد الأنْدلس، وانتقلَ الكثيرُ من أهْلها إليهم طَوْعاً وكَرْهاً، وكانت من اتّساع النّطاق ما علِمْتَ، فكان فيها حظٌّ صالحٌ من الحَضارة واسْتِحْكامها، ومُعْظَمُها من أهْل الأنْدلس. ثمّ انتقلَ أهلُ شَرْق الأنْدلُس عند جالية النّصارى إلى إفْريقيّة؛ فأبْقوا بها وبأمْصارها من الحَضارة آثاراً، ومُعْظَمُهـا بتونس، امْتزجَتْ بحَضارة مِصْر وما يَنْقُلُه المُسافِرون من عوائِدها. [فكان][ج] بذلك للمَغْرب وإفْريقيّة حَظٌّ من الحَضارة صالحٌ عَفّى عليه الخَلاءُ ورَجع على أعْقابه. وعادَ البَرْبر بالمَغرب إلى أدْيانهم من البَداوَة والخُشونة. وعلى كلّ حالٍ، فأثَرُ الحَضارة بإفريقيّة أكثرُ منها بالمَغرب وأمْصاره، لما تَـداول فيها من الدُّوَل السّالِفـةِ أكثرَ من المَغْرب ، ولقُرْب عوائِـدهم من عوائِـد أهْل مِصْر بكَثْرة المُتَرَدّدين بينهم. فتفطّنْ / لهذا السرّ، فإنّه خَفِيٌّ عن النّاس. [256ا]

واعلمْ أنّها أمورٌ مُتَناسِبةٌ ، وهي حالُ الدّولةِ في القُوّة والضُّعف ، وكَثْرة الأُمّـة أو الجيل، وعِظَمُ المَدينةِ أو المِصْر، وكَثْرةُ النّعْمَةِ واليَسار. وذلك أنّ الدّولةَ والمُلْكَ صورةُ الخَليقة والعُمْران. وكلُّها مادّةٌ له، من الرّعايا والأمْصار وسائِر الأحْوال.

(ا) سقط من ي (ب) سقط من ظ (ج) في الأصول : فكانت .

وأموالُ الجبايةِ عائِدَةٌ عليهم، ويَسارُهم في الغالِبِ من أسْواقِهم ومَتاجِرِهم. وإذا أفاضَ السُّلْطان عطاءَهُ وأمْوالَه في أهْلِها انبثَّتْ فيهم ورَجَعتْ إليه، ثمّ إلَيْهم منه. فهي ذاهِبَةٌ عَنْهم في الجِباية والخَراجِ ، عائِدَةٌ عليهم في العَطاء. فعلى نِسْبة مالِ الدَّوْلة يكون يسارُ الرّعايا، وعلى نِسْبة يَسار الرّعايا أيضاً وكَثْرتهم يكون مالُ الدَّوْلة. وأصلُه كلُّه العُمْرانُ وكَثْرتُه.

فاعْتَبِرْه وتأمَّلْه في الدّول تَجِدْه. والله يحْكُمُ، لا مُعَقِّب لحُكْمه.

## 18• فَصْلٌ، في أنّ الحضارةَ غايةٌ للعُمْرانِ ونِهايَةٌ لعُمْرِه، وأنّها مُؤْذِنَةٌ بفَساده

قد بيّنّا لك فيما سَلَف، أنّ المُلْك والدُّوَل[1] غايَةٌ للعَصبيّة، وأنّ الحضارةَ غايةٌ للبداوَة، وأنّ العُمران كلَّه من بَداوةٍ وحَضارة ومَلْكٍ وسُوقةٍ له عُمْـرٌ مَحْسوس، كما أن للشَّخْص الواحِد من أشْخاص المكَـوّناتِ عُمراً مَحْسوساً . وتَبَـيَّنَ في المَعْقـول والمَنقولِ أنّ الأرْبعينَ للإنْسان غايةٌ في تَزايُد قُواه ونُمُوّها، وأنّه إذا بلغ سِنَّ الأرْبعين وَقَفَت الطَّبيعَةُ عن أثَرِ النُّشوءِ والنُّمُوّ بُرْهةً، ثمّ تأخذُ بعد ذلك في الانْحِطاطِ. فلتَعْلَمْ أنّ الحضارةَ في العُمران أيضاً كذلك، لأنّه غايةٌ لا مَزيدَ وراءَها.

وذلك أنّ التّرَف والنّعْمَـةَ إذا حَصَـلَ لأهْـل العُمْــران ، دعاهم بطَبْعـه إلى مَذاهبِ الحَضـارةِ والتَّخَلُّـق بعوائِدها . والحضارةُ، كما عَلِمْتَ ، هي التَّفَنُّنُ في التّرف

(1) ج: الدولة .

واستجادَة أحْواله، والكلفُ بالصَّنائع الّتي تُؤنِقُ[أ] من أصْنافه وسائِر فُنونه، كالصَّنائع المهيِّئةِ للمَطابِخ أو الملابِس أو المَباني أو الفُرُش أو الآنِية، وكسائِر أحْوال المَنْزِل. وللتأنُّق في كلّ واحدٍ من هذه صنائعُ كثيرةٌ، لا يُحتاجُ إليها عند البداوة وعَدم التّأنُّق فيها. وإذا بلَغ التّأنّق / [256ب] في هذه الأحْوالِ المَنْزِليّةِ الغايةَ، تَبِعهُ طاعةُ الشّهواتِ، فتتلوّنُ النَّفْسُ من تلكَ العَوائِدِ بألْوانٍ كثيرةٍ لا يَسْتقيمُ حالُها معها في دينها ولا دُنياها. أمّا دينُها، فلاسْتِحْكام صِبْغة العَوائِد الّتي يَعْسُرُ نَزْعُها. وأمّا دُنْياها، فلِكَثْرةِ الحاجاتِ والمُؤُوناتِ الّتي تُطالِبُ بها العَوائِدُ، ويَعْجِزُ الكَسْب عن الوَفاء بها.

•[ب]وبَيانُه أنَّ المِصْر بالتّفنُّن في الحَضَارةِ تَعْظُم نَفَقاتُ أهْله. والحضارةُ تَتفاوَتُ بتَفاوت العُمْران . فمَتى كان العُمْران أكثر ، كانت الحضارةُ أكمل . وقد كنّا قدَّمْنا أنّ المِصْرَ الكثيرَ العُمْران ، يَخْتَصُّ بالغَلاء في أسْواقهِ وأسْعارِ حاجاته ، ثمّ تزيدُها المُكوسُ غلاءً، لأنّ كمالَ الحضارة إنّما يَكونُ عند نِهايةِ الدَّوْلة في اسْتِفْحالها، وهو زَمن وَضْع المُكوس في الدُّوَل لكَثْرة خَرْجها حينئذٍ، كما تَقَدّم. والمُكوسُ تعودُ على البِياعاتِ بالغلاءِ، لأن السُّوقَة والتّجّارَ كلّهم يحْتَسِبون على سِلَعهم وبَضائِعِهم بجميع ما يُنْفِقونه، حتّى [في][ج] مؤونةِ أنْفُسِهم. فيكونُ المَكْسُ لذلك داخِلاً في قِيَم المَبيعات وأثْمانها، فتَعْظُم نفقاتُ أهْل الحاضِرَة وتَخرجُ عن القَصْد إلى الإسْراف. ولا يَجدون وَليجةً عن ذلك لما مَلكهم من أسْرِ العوائِد وطاعَتِها، وتَذْهب مكاسِبُهم كلُّها في النَّفقاتِ، ويَتَتابَعون في الإمْلاقِ والخَصاصَةِ، ويَغْلِبُ عليهم الفَقْرُ، ويقلّ

(أ) ي: الّتي هي تونق (ب) بداية ما هو مكتوبٌ في ع بخطه على طيارة، ونقلته ظ ي ج (ج) سقطت من ظ وحدها .

المُسْتامون للبَضائِع، فتكْسُدُ الأسواقُ وتَفْسُد حالُ المدينة. وداعِيَةُ ذلك كلّه إفراطُ الحَضارة والترَف، وهذه مَفْسَدتُها في المدينةِ على العُموم في الأسواق والعُمران.

وأما فَسادُ أهْلِها في ذَواتِهم واحِداً واحِداً على الخُصوصِ، فمن الكَدّ والتّعب في حاجات العـوائِدِ ، والتلوُّنِ بألْوان الشرّ في تَحْصيلها•[أ] ، وما يعودُ على النّفْس من الضَرر بَعْد تحصيلها بحُصـول لَوْنٍ آخـرَ من ألْوانِها . فلذلك يَكْثُر منهم الفِسْـقُ والشرُّ والسَّفْسَفةُ والتَّحَيُّلُ على تَحْصيل المَعاشِ من وِجْهَة ومن غير وِجْهَة. وتَنْصرفُ النَّفْسُ إلى الفِكْر في ذلك والغَوْص عليه، واسْتِجْماعِ الحِيلة له. فتَجِدُهم أجْرِياءَ على الكَذِبِ والمُقامَرةِ والغِشّ والخِلابَة والسَّرِقَة / والفُجورِ في الأيْمان والرِّبا في البِياعات. [257 أ] •[ب] ثمّ تجِـدُهم لكَـثْرة الشّهوات [والملاذّ][ج] النّاشـئة عن التّرفِ، أبْصرَ•[ب] بطُرق الفِسق ومَذاهبه والمُجاهَرةِ به وبدَواعيه، واطِّراحِ الحِشْمةِ في الخَوْض فيه، حتّى بين الأقارب وذَوي المَحارِمِ الذين تَقْتضي البَداوَةُ الحياءَ منهم في الإقْذاع بذلك. وتَجِدُهم أيضاً أبْصَرَ بالمكْر والخَديعةِ، يَدْفعون بذلك ما عَساهُ يَنالُهم من القَهْر وما يَتَوَقّعونَهُ من العِقاب على تلْك القَبائح، حتَّى يَصيرَ ذلك عادةً وخلُقاً لأكْثَرِهم إلاّ مَن عَصَمهُ اللهُ . ويَموجُ بَحْـرُ المدينة بالسَّفِلَة من أهْل الخُلُق الذّميمة ، ويُجاريهـم فيها كثـيرٌ من ناشِئَـة الدَّوْلة ووِلْدانِهم ممّن أُهْمِل عن التّأديب ، •وأهْمَلَتْـه الدّوْلـةُ من عِـدادِها•[د] وغلب عليه خُلُقُ الجِوار والصّحابَة[هـ] ، وإن كانوا أهلَ أنْساب وأبُوّات. وذلك أنّ النّاس بَشَر مُتَماثِلون، وإنّما تَفاضَلوا وتَميَّزوا[و] بالخُلُق واكْتِساب الفَضائِل واجْتِناب

(أ) نهاية ما هو مكتوبٌ في ع بخطه على طيارة ، ونقلته ظ ي ج (ب) سقط ما بين النجمين من ي (ج) من ع، وسقط من ظ (د) سقط ما بين النجمين من ي (هـ) ج: والصحاب، وسقط من ي (و) ع: وتمايزوا .

الرَّذائِل، فمِن استَحْكَمَتْ فيه صِبغَةُ الرّذيلة بأيّ وَجْهٍ كان، [و][أ] فسَدَتْ خُلُق الخَيْر فيه، لم يَنْفعه زكاءُ نَسَبِه ولا طيبُ مَنْبَتِه. ولهذا تجِدُ كثيراً من أعْقاب البُيوت وذَوِي الأحْساب والأصالةِ وأهْل الدّولِ، مطّرِحين في الغِمار، مُنْتَحِلين للحِرَف الدّنيّة في مَعاشِهم بما فَسَدَ من أخلاقِهم وما تلوَّنوا به من صِبْغة الشرّ والسَّفْسَفةِ. وإذا كـثُر ذلك في المَدينة أو الأمّة ، تأذَّنَ الله بخرابِها وانقِراضِها . وهو مَعْنى قوله تعـالى[ب]: ﴿ وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ فَدَمَّرۡنَٰهَا تَدۡمِيرٗا ﴾ [سورة الإسراء، الآية 16]. ووَجْهُهُ أنّ مكاسِبَهم حينئذٍ لا تَفي بحاجاتِهم لكَثْرة العوائِدِ ومُطالَبة النّفْس بها، فلا تَستقيمُ أحْوالُهم. وإذا فَسَدَت أحوالُ الأشْخاص واحداً واحداً اختَلّ نِظامُ المدينة وخَرِبَت. وهذا مَعْنى ما يَقولُه بعضُ أهل الخواصّ: إنّ المدينةَ إذا كثُر فـيها غـرْس النّارَنج تأذّنت بالخَراب ، حتّى أنّ كـثيراً من العامّـة يَتحامَى[ج] غَرْسَ النّارَنج بالدُّورِ، [تطيُّراً به][د]. ولَيْس المُرادُ ذلك، ولا أنّه طِيَرَةٌ[هـ] في النّارَنج، وإنّما مَعْناه أنّ البساتينَ وإجراءَ المياهِ هو من تَوابع الحَضارة. ثمّ إنّ النّارَنْج [257ب] / واللّيمَ والسَّرْوَ وأمثالَ ذلك ممّا لا طَعْم فيه ولا مَنْفَعَة، هو من غايات الحَضارة، إذ لا يُقصَد بها في البَسـاتين إلاّ أشكالُهـا فقط ، ولا تُغرَس إلاّ بَعْد التَّفنُّن في مَـذاهبِ التَّرَف. وهذا هو الطَّوْر الّذي يُخشى معه هَلاكُ المِصْر وخرابُه، كما قُلْناه. ولقد قيـل مثلُ ذلك في الدِّفْلَى، وهو من هذا الباب، إذ الدِّفلى لا يُقصَد بها إلا تَلوُّن البساتين بنَوْرِها، ما بيْن أحْمَر وأبيَض، وهو من مَذاهب التّرَفِ.

(أ) سقط العطف من ظ (ب) سقط من ج (ج) ي ج: يتجافى (د) من حاشية ع، وسقط من ظ ي ج (هـ) من ع بعد شطب كلمة: خاصة، التي نقلتها ظ .

ومن مَفاسدِ الحضارةِ أيضاً: الانهماكُ في الشّهواتِ والاسْتِرسالُ فيها لكثرة التّرَفِ. فيقَعُ التّفنّنُ في شهواتِ البَطْن من المآكل ومَلاذّها، *والمشارِب وطيبها*(1). ويَتْبعُ ذلك التّفنّنُ في شهواتِ الفَرْج بأنْواع المناكِحِ من الزّنا واللّواطِ. فيُفضي ذلك إلى فَسادِ النّوعِ، إمّا بواسِطة اختلاطِ الأنْساب، كما في الزّنا، فيَتجْهَلُ كلُّ أحدٍ ابنَه إذْ هـو لغَيْر رِشْدَةٍ، ولأنّ المياهَ مُختَلِطة في الأرْحام. فتُفْقَدُ الشّفقـةُ الطبيعيّةُ عـلى البَنينِ والقِيامُ عليهم، فيَهلكون، ويُؤدّي ذلك إلى انقِطاع النّوْع. أو يَكونُ فسادُ النّوْع بغَيْر واسطةٍ، كما في اللّواط المُؤدّي إلى عَدم النّسْل رَأساً، وهو أشدُّ في فَسادِ النّوْعِ، إذ هو يُؤدّي إلى أنْ لا يوجدَ النّـوْعُ، والزّنا يُـؤدّي إلى عَدمِ ما يوجَدُ منه. ولذلك كان مَذْهَبُ مالك، رحمهُ الله، في اللّواط أظْهَرَ من مَذْهب غَيْره، ودَلَّ على أنّه أبصرُ بمقاصِدِ الشّريعةِ واعتِبارِها للمَصالِح.

فافهمْ ذلك واعْتَبِرْ به أنّ غايةَ العُمْران هي الحضارةُ والتّرَفُ، وأنّه إذا بلَغ غايَته انقَلَب إلى الفَساد، وأخَذ في الهَرَمِ، كالأعْمار الطّبيعيّة للحَيوانات. بل نقولُ: إنّ الخُلُقَ الحاصِلَةَ من الحضارة والتّرف هي عَيْن الفَساد، لأنّ الإنسانَ إنّما هو إنسانٌ باقْتداره على جَلْب مَنافِعه ودَفْع مضارّه واستِقامةِ خُلُقه للسّعْي في ذلك. والحَضريُّ لا يَقْدرُ على مُباشَرة حاجاتِه، إمّا عَجْزاً بما حَصَل له من الدَّعَة، أو تَرَفُّعـاً لما حَصَـل من المَرْبَى في النّعيم والتّرَفِ، وكِلا الأمْرين ذَميمٌ. وكذلك لا يَقْـدِرُ على دَفْع المضارّ بما فَقَد من خُلُق البَأْس بالتّرف والمَرْبَى في قَهْر التّأديب والتّعليم، فهو / لذلك عِيالٌ [258 أ]

(1) سقط ما بين النجمين من ي ج.

على الحامِيةِ الّتي تُدافِعُ عنه. ثم هو فاسدٌ أيضاً في دينِه غالباً بما أفسدتْ منه العَوائِدُ وطاعتُها، وما تلَوّنت به النّفس من مَلَكاتِها، كما قرّرناه، إلاّ في الأقلّ النّادِر. وإذا فَسَد الإنسانُ في قُدرته ثمّ في أخلاقه ودينه، فقد فَسَدت إنسانِيّته، وصارَ مَسْخاً على الحقيقةِ. وبهذا الاعْتبارِ، كان الّذينَ يتقرّبون من جُنْدِ السُّلطان إلى البَداوة والخُشونةِ أنْفَع من الّذين يُرَبَّوْن على الحضارةِ وخُلُقِها. وهذا مَوجودٌ في كلّ دَوْلَة. فقد تبيَّن أنّ الحضارةَ سِنُّ الوُقوف لعُمْر العالَم من العُمْران والدُّول. و ﴿ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [سورة الزمر، من الآية 4، وسورة يوسف، من الآية 39، وسورة ص، من الآية 65].

## 19• فَصْلٌ(1)، في أنّ الأَمْصارَ الّتي تكونُ كَراسيَّ للمُلْكِ تَخْرَبُ بخَرابِ الدَّوْلَة وانْتِقاضِها

قد استَقْرَيْنا في العُمْرانِ أنّ الدّولة إذا انتقضَتْ واختلَّت، فإنّ المِصْرَ الّذي يكونُ كُرسياً لسُلْطانِها يَنتَقِضُ عُمْرانه. ورُبّما يَنْتهي في انتِقاضِه إلى الخَرابِ، ولا يَكادُ ذلك يتخلّف.

والسّببُ فيه أمورٌ:

الأوّل: أنّ الدّوْلَة لابُدّ في أوّلها من البَداوةِ المُقْتَضِيةِ للتّجافي عن أمْوال النّاسِ والبُعْدِ عن التّحذْلُقِ. ويَدْعو ذلك إلى تَخفيف الجِبايَة والمغارِمِ الّتي منها مادّة

(1) أضاف المؤلف هذا الفصل كلّه بخطّه في مسودته ع، ونقلتهُ عنها بقيّة الأصول.

الدّولة، فتقِلّ النفقاتُ، ويقْصُر الترَف. فإذا صار المِصْر الّذي كان كُرسياً للمُلْك في مَلْكةِ هذه الدّولة المُتَجَدّدة ونقُصت أحوالُ الترَف فيها، نقُص الترَف فيمن تحت أيْديها من أهْل المِصْرِ، لأنّ الرّعايا تبَعٌ للدّولة. فيرجِعون إلى خُلُق الدّولة إمّا طَوْعاً بما في طِباع البَشَر من تقْليد مَتْبوعِهم، أو كَرْهاً بما تدْعو إليه خُلق الدّولة من الانقِباض عن الترَفِ في جَميع الأحْوال، وقِلّة الفَوائِد الّتي هي مادّة العَوائِد، فتقْصُر لذلك حضارةُ المِصْرِ، ويَذْهَبُ منه كثيرٌ من عوائِد التّرفِ. وهو مَعْنى ما نَقولُه من خَراب المِصْر.

الأمْرُ الثّاني: أنّ الدّوْلَةَ إنّما يحصلُ لها المُلْكُ والاسْتيلاءُ بالغَلَب، وإنّما يكونُ بَعْد العَداوَةِ والحُروب. والعَداوَةُ تقْتضي مُنافاةً بَيْن أهْلِ الدّوْلتَيْن، ونكيرَ إحداهُما على الأُخرى / في العوائِد والأحْوال. وغلَبُ أحد المُنافيَيْن يَذْهَبُ بالمُنافي [258ب] الآخَر. فتكون أحوالُ الدّوْلة السّابقة مُنْكرةً عندَ أهْلِ الدّوْلة الجديدة ومُسْتَشْنَعةً وقَبيحةً، وخُصوصاً أحوالَ التّرفِ. فتُفْقَد في عُرْفهم بنكيرِ الدّوْلَة لها حتّى تَنْشأَ لهم بالتّدْريج عوائدُ أُخرى من التّرف تكونُ عنْها حضارةٌ مُسْتأْنَفَة، وفيما بيْن ذلك قُصورُ الحضارةِ الأولى ونَقْصُها، وهو مَعْنى اخْتِلال العُمْران في المِصْر.

الأمْرُ الثّالث: أنّ كلّ أُمّةٍ لابُدّ لهم من وَطَنٍ هُوَ مَنْشؤُهم ومنه أوّليةُ مُلْكِهم. وإذا مَلَكوا وطناً آخرَ صارَ تَبَعاً للأوّل، وأمْصارُه تابعةً لأمْصار الأوّل، واتّسع نِطاقُ المُلْك عليهم. ولابُدّ من توسُّطِ الكُرْسيّ بَيْن تُخوم المَمالك الّتي للدّوْلة، لأنّه شِبْهُ المَرْكِز للنّطاقِ. فيبعُد مكانُه عن مَكان الكُرْسيّ الأوّل، وتَهْوي أَفْئِدةُ النّاس

إليه من أجل الدَّوْلَة والسُّلْطانِ. فَيَنتَقِلُ إليه العُمْران ويَخِفُّ من مِصْر الكُرْسيِّ الأوّل. والحضارةُ إنّما هي بُوفور العُمْرانِ، كما قدّمْناهُ، فتنقُصُ حَضارتُه وتَمدُّنُه، وهو مَعْنى اخْتِلالِه. وهذا كما وقَعَ للسُّلْجوقيّة في عُدولهم بكُرْسيّهم عن بَغْداد إلى أَصْبَهانَ، وللعَرَب قَبلَهم في العُدول عن المَدائِن إلى الكوفة والبَصْرة، ولبني العبّاس في العُدول عن[أ] دِمَشقَ إلى بَغْدادَ ، ولبَني مَرِينَ بالمَغْرِبِ في العُدول عن مَرّاكُشَ إلى فَاس . وبالجُمْلة ، فاتّخاذ الدّولَة الكرسيَّ في مِصْر يُخِلّ بعُمْران الكُرْسي الأوّل.

الأمر الرّابع: أنّ الدّولَةَ المُتجدّدة إذا غَلَبت على الدَّوْلة السّابقة، لابُدّ فيها من تتبُّع أهْل الدّوْلةِ السّابقة وأشْياعِها بتَحْويلِهم إلى قُطْر آخرَ يُؤمَن فيه غائِلَتُهم على الدَّوْلة. وأكثرُ أهْل المِصْر الكُرْسيّ أشْياعٌ للدَّوْلة، إمّا من الحامِيةِ الّذين نَزلوا به أوّل الدَّوْلة، أو من أعْيانِ المِصْرِ، لأنّ لهم في الغالِب مُخالطةً للدَّوْلَة على طَبقاتهم وتَنوُّع أصْنافِهم، بل أكْثرُهم ناشِئٌ في الدَّوْلةِ. فهم شيعةٌ لها، وإن لم يكونوا بالشَّوْكة والعَصَبيّةِ ، فهم بالمَيْل والمَحبّةِ والعَقيدة . وطبيعةُ الدَّوْلةِ المُتَجدّدَةِ مَحْوُ آثار الدَّوْلة السّابقةِ، فتَنقُلُهم / من مِصْر الكُرْسيِّ إلى وَطنها المُسْتَمكن[ب] في مَلَكَتها . فبَعْضُهم [259 أ] على نَوْع التَّغْريبِ والحَبْس، وبَعْضٌ على نَوْع الكرامَةِ والتَّلَطُّف ، بحيث لا يؤدّي إلى النُّفْرَة حتّى لا يَبْقى في مِصْر الكُرْسي إلاّ الباعَةُ والهَمَلُ من أهل الفَلْح، والعَيّارة وسَوادُ العامّة. وتَنْزِل مكانَهم من حامِيتها وأشْياعها من تَسُدُّ به المصرَ. وإذا ذهبَ من المِصْر أعيانُه[ج] على طبقاتهم نَقَصَ ساكِنُهُ، وهو مَعْنى اخْتِلال عُمْرانه. ثم لابدَّ له

(أ) ي: من (ب) في ظ ع، وفي ج ي: المتمكن (ج) ي: أعيانهم .

أن يَستجِدَّ عُمراناً آخرَ في ظلّ الدّولة الجديدةِ، وتحصُلُ فيه حضارةٌ أخرَى على قَدْر الدّولة. وإنّما ذلك بمثابة من يَملكُ بَيْتاً داخلَه البِلَى، والكثيرُ من أوْضاعِه في بُيوتِه ومَرافِقه لا تُوافقُ مُقْتَرحَه، وله قُدْرةٌ على تَغْييرِ تلْك الأوضاع وإعادَة بِنائِها على ما يَختارُه ويَقْتَرِحُه ، فيخرّب ذلك البيتَ ، ثم يُعيدُ بناءَه ثانياً . وقد وقع كثيرٌ من ذلك في الأمْصار الّتي هي كراسيُّ للمُلْك ، وشاهَدْناهُ وعَلِمْناه . والله مُقدّر اللّيل والنّهار.

والسّببُ الطّبيعيّ الأوّل في ذلك على الجُمْلة، أنَّ الدّوْلةَ والمُلْك للعُمْران بمثابة الصّورة للمادّة، وهو الشّكْل الحافِظُ بنَوْعه لوُجودِها، وقد تقرّر في عُلوم الحِكْمة أنّه لا يُمكن انفِكاكُ أحَدِهما عن الآخر . فالدّولة دونَ العُمْران لا يُتصوَّر ، والعُمْران دون الدّوْلة والمُلْك مُتعَذّر، بما في طِباع البَشَر من التّعاوُن الدّاعي إلى الوَازِع. فتَتَعيَّنُ السّياسَةُ لذلك، إمّا الشّرعيّة أو الملكيّةُ، وهو مَعْنى الدّوْلة. وإذا كانا لا يَنْفكّان، فاختِلال أحَدهما مُؤثّرٌ في اختلال الآخرِ، كما كان عَدَمُه مُؤثّراً في عَدَمِه. والخَلَل العظيمُ إنّما يكونُ من خَلَل الدّوْلة الكُلّيّةِ، مِثل دَوْلة الفُرْس، أو الرّوم، أو العَرَب على العُمومِ، أو بَني أُميّة أو بني العَبّاسِ كذلك. وأمّا الدُّوَلُ الشّخصيّة، مثل دولةِ أَنُوشِرْوانَ أو هِرَقْل أو عبد الملك بن مَرْوان أو الرّشيد ، فأشخاصُها مُتعاقِبةٌ على العُمْران ، حافِظةٌ لوُجوده وبقائِه ، وقَريبةُ الشّبَه بعضها من بعْض ، فلا تُؤثّر كبير اختِلال ؛ لأنّ الدّولَةَ بالحقيقة / الفاعِلَة في مادّة العُمْران، إنّما هي للعَصبيّة والشّوْكة، [259ب] وهي مُستَمِرّة مع أشخاص الدّولِ. فإذا ذَهبت تلك العَصبيّةُ ودَفعَتْها عَصبيّةٌ أُخرَى مُؤثّرة في العُمْرانِ فأذْهبتْ أهلَ الشّوكة بأجمعهم، عَظُم الخَللُ كما قرّرناه أوّلاً.

والله قادرٌ على ما يشاء ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [سورة إبراهيم، الآيتان 19، 20].

## 20 ● فصلٌ، في اختصاص بعض الأمصار ببعض الصنائع دون بعض

وذلك أنّه من البيّن أنّ أعمال أهلِ المِصْر يَستَدعي بعضُها بعضاً لما في طبيعةِ العُمْران من التّعاوُن . وما يُستَدعَى من الأعْمالِ يختصّ ببعض أهل المِصْر ، فيَقومون عليه، ويَستَبْصِرونَ في صِناعتِه ويختصّون بوظيفتِه، ويجْعلون معاشَهم فيه ورِزقَهم منه، لعُموم البَلْوى بهِ في المِصْر والحاجةِ إليه. وما لا يُستَدْعى في المِصْر يكونُ غُفْلاً، إذ لا فائِدةَ لمُنتَحِله في الاحتراف به. وما يُستدعَى من ذلك لضَرورة المعاش فيوجَدُ في كلّ مِصْرٍ، كالخيّاط والحدّاد والنّجّار وأمْثالِها. وما يُستدعى لعَوائِد التّرَف وأحْواله، فإنّما يوجَد في المُدن المُستَبْحرة في العمارة، الآخِذةِ في عوائِد التّرَفِ والحَضارة، مثل: الزّجّاجِ، والصائِغ، والدّهّان، والطّباخ، والصّفّار، والسّفّاج، والهرّاس، والدّبّاج، وأمْثالِ هذه. وهي متفاوتة. وبقَدْر ما تزيدُ عوائدُ الحَضارة وتَستَدعي أحوالُ التّرَف تحْدُثُ صنائعُ لذلك النّوْع، فيُوجدُ لذلك المِصْرِ دونَ غيْرِه. ومن هذا البابِ الحمّاماتُ ، لأنّها إنّما توجَدُ في الأمْصار المُستَحْضِرةِ المُستَبْحِرة العُمْران ، لمَا يَدْعو إليه التّرَفُ والغِنى من التّنعُّم. ولذلك لا تكونُ في المُدُن المُتَوسّطة، وإنْ نَزَعَ بعضُ المُلوكِ والرّؤساءِ إليه فيَختَطُّها ويُجري أحوالَها. إلاّ أنّها إذا لم تكن لها داعِيةٌ من كافّة الناس، فسَرْعانَ ما تُهجَر وتَخْرَب، ويَفِرُّ عنها القَوَمَةُ لقِلّة فائِدَتِهم ومَعاشِهم منها. ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [سورة البقرة، من الآية 245].

## 21 ● / فَصْلٌ، في وُجودِ العَصَبِيَّةِ في الأَمْصارِ وتَغَلُّبِ بَعْضِهِم على بَعْضٍ [260 ا]

من البيِّنِ أنَّ الالْتِحامَ والاتِّصالَ موجودٌ في طِباعِ البَشَرِ، وإنْ لم يَكونوا أهلَ نَسَبٍ واحدٍ . إلاّ أنّه، كما قدَّمْناه ، أضعفُ مما يكونُ بالنّسبِ، وأنّه تَحْصُلُ به العصبيّة بَعْضاً مما تَحْصُلُ بالنَّسَبِ. وأَهْلُ الأمصارِ كثيرٌ منهم مُلْتَحِمون بالصِّهْرِ، يَجْذِبُ بعضُهم بَعْضاً إلى أن يكونوا لُحَماً لُحَماً وقَرابةً قَرابةً. وتَجِدُ بَيْنَهم من الصَّداقةِ والعَداوَةِ ما يكونُ بين القَبائِلِ والعَشائِرِ مِثْلُه، فيَفْتَرِقونَ شِيعاً وعَصائِبَ. فإذا نَزل الهَرَمُ بالدَّوْلة وتَقَلَّص المُلْكُ عن القاصِية، احتاجَ أَهْلُ أَمْصارِها إلى القِيام على أَمْرِهم والنَّظر في حِمايةِ بَلَدِهم، ورَجَعوا إلى الشّورَى وتَميُّزِ العِلْيَة عن السَّفِلَةِ. والنّفوسُ بطِباعِها مُتطاوِلَةٌ إلى الغَلَبِ والرِّياسة، فتَطْمَحُ المَشْيَخَةُ- لِخَلاءِ الجَوِّ من السّلْطان والدَّوْلَةِ القاهِرةِ - إلى الاسْتِبْدادِ، ويُنازِعُ كُلٌّ صاحبَه. ويَسْتَوْصِلون بالأَتْباع من الموالي والشّيَع والأَحْلافِ، ويَبْذلون ما في أَيْديهم للأَوْغاد والأَوْشابِ، فيَعْصَوْصِبُ كُلٌّ بصاحِبِه، ويَتَعَيَّن الغَلَبُ لبَعْضِهم، فيَعْطِفُ على أَكْفائه ليَغُضَّ من أَعِنَّتِهم، ويَتَتَبَّعُهم بالقَتْلِ أو التَّغْريب، حتّى يَخْضُدَ منهم الشَّوْكاتِ النّافِذَة، ويُقَلِّمَ الأظفارَ الخادِشَةَ، ويَسْتَبِدَّ بِمِصْرِه أجمعَ ، ويَرَى أنّه قد اسْتَحْدَثَ مُلْكاً يورِثُه عَقِبَهُ . فيحدُثُ في ذلك المُلْكِ الأَصْغرِ ما يَحْدُثُ في المُلْكِ الأَعْظَمِ(ا) من عَوارِضِ الجِدَّة والهَرَم. ورُبَّما يَسْمو بَعضُ هؤلاء إلى مَنازِع المُلوكِ الأَعاظِمِ، أصحابِ القَبائل والعشائِر والعَصبيّات والزّخرف والحُروب والأَقْطار والمَمالِك؛ فيَنْتَحِلون من الجُلوس على السَّرير، واتّخاذ

(ا) ح: الأكبر .

الآلةِ، وإعداد المَواكِب للسَّيْرِ في أقْطار البَلَد، والتَّخَتُّم، والتَّحيّة والخِطابِ بالتَّهْوِيل، ما يَسْخَرُ منه من يشاهِدُ أحوالَهم، لما انتحَلوه من شارات المُلْكِ التي لَيْسوا لها بأهْل. إنّما دَفَعهم إلى ذلك تَقَلُّص الدَّوْلةِ، والْتِحامُ بَعْض القراباتِ حتّى صارت عَصَبيَّةً. وقد يَتَنَزَّهُ بعضُهُم عن ذلك ويَجْري على مَذاهب السَّذاجة فِراراً من التَعْريضِ / بنفْسه [للسُّخْرية](أ) والعَبَث. [260ب]

وقَع هذا بإفريقيَّة لهذا العهدِ في آخرِ الدَّوْلة الحَفْصِيّة لأهْل بلاد الجَرِيد، من طَرابُلُس وقابِس وتوزَر ونَفْطه وقَفْصَه وبَسْكِرة والزّاب وما إلى ذلك، سَمَوْا إلى مِثْلها عند تَقَلُّص ظِلّ الدَّوْلة عنهم مُنْذ عُقودٍ من السِّنين. فاسْتَغْلَبوا على أمْصارِهم، واستَبَدّوا بأمْرِها على الدَّوْلة في الأحْكام والجِبايَة، وأعْطَوْا طاعةً مَعْروفةً وصفْقةً [مُمْرِضَةً](ب)، وأقْطعوها جانِباً من المُلايَنَةِ والمُلاطَفَة والانْقياد، وهم بِمَعْزِلٍ عَنْه. وأوْرثوا ذلك أعْقابَهم لهذا العَهْد. وحَدَث في خَلَفِهم من الغِلْظة والتَّجَبُّر ما يَحْدُثُ لأعْقاب المُلوكِ وخَلَفِهم، ونَظَموا أنْفُسَهم في عِداد السَّلاطين، على قُرْب عَهْدهم بالسُّوقَةِ.

وقد كان مثلُ ذلك وَقَع في آخرِ الدَّوْلة الصِّنْهاجيَّة، واسْتَقَلّ بأمْصار الجَرِيد أهلُها، واستبدُّوا على الدَّوْلة، حَتّى انتَزع ذلك منهم شيخُ الموحّدين ومَلِكُهم، عَبْدُ المؤمن بنُ عليّ، ونَقَلَهم كلَّهم من إمارتهم بها *إلى المَغْربِ*(ج)، ومحا من تِلْك البلاد آثارَهم، كما نَذْكرُ في أخْبارِه.

(أ) في ع ج ي ظ السخرياء، وليس بصحيح (ب) في ظ: ممروضة (ج) سقط ما بين النجمين من ي.

وكذلك وقع بسَبْتة لآخِر دَوْلة بني عَبْد المُؤمن.

وهذا التَّغَلُّبُ يكون غالِباً في أهْل السَّرواتِ والبُيوتات المُرشَّحِين للمَشيخَة والرِّياسَة في المِصْر. وقد يَحْدُثُ التَّغَلُّبُ لبَعْض السَّفِلَةِ من الدَّهْماء والغَوْغاء إذا حَصَلَتْ له العَصَبِيَّةُ والالْتِحامُ بالأوْغادِ لأسْبابٍ يَجُرُّها له المِقْدار ، فيَغْلبُ على المَشْيَخة والعِلْيةِ إذا كانوا فاقِدين للعِصابَةِ. ﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ ﴾ [سورة يوسف، من الآية 21].

## 22 • فَصْلٌ ، في لُغاتِ أَهْلِ الأمْصارِ

اعلَمْ أنّ لُغاتِ أَهْل الأمْصار إنّما تكونُ بلسانِ الأُمّة [أو][(أ)] الجيل الغالِبين علَيْها أو[(ب)] المُخْتَطّين لها. ولذلك[(ج)] كانت لغاتُ الأمْصارِ الإسلاميّة كلّها بالمَشْرق والمَغْرب لهذا العَهْد عربيّةً ، وإن كان اللّسانُ العَربِيُّ المُضَريُّ قد فسدَتْ مَلَكَتُه ، وتَغَيَّر إعْرابُه.

والسّببُ في ذلكَ ما وَقَعَ للدّوْلة الإسلاميّةِ من الغَلَبِ على الأُمَم . والدِّينُ والمِلّةُ صورةٌ للوُجود وللمُلْكِ، وكلُّها موادُّ له. والصّورةُ مُقدّمةٌ / على المادّةِ، والدِّين [261 أ]
إنّما يُسْتفادُ من الشّريعةِ ، وهي بلسان العَرَب ؛ لما أنّ النّبيّ ﷺ عربيٌّ . فوَجب هَجْرُ ما سِوى اللّسان العربيّ من الألْسُن في جميع مَمالِكها . واعتَبِرْ ذلك في نَهْي

(أ) في ظ: والجيل (ب) في ظ: و (ج) في ي: وكذلك.

عُمرَ - رضي الله عنه - عن رَطانة الأعاجِم، وقال: إنّها خِبٌّ. يعني: مَكْرٌ وخَديعةٌ[1]. فلمّا هجَر الدّينُ اللّغات الأعجميّة، وكان لسانُ القائِمين بالدّوْلة الإسلامية عَربيّاً، هُجِرتْ كُلُّها في جَميع مَمالِكها، لأنّ النّاس تَبَعٌ للسُّلْطان وعلى دينِه؛ فصارَ اسْتِعْمالُ اللّسان العربيّ من شَعائِر الإسْلام وطاعةِ العَرَب ، وهَجَر الأُمَمُ لغاتِهم وألْسِنَتَهم في جميع الأمْصار والمَمالِك، وصار اللّسانُ العربيُّ لسانَهم حتّى رَسخَ ذلك لغةً في جميع أمصارهم ومُدُنِهم، وصارت الألْسُنُ [الأعجمية](أ) دخيلةً فيها وغَريبةً. ثم فَسدَ اللّسانُ العربيّ بمخالَطتِها في بَعْض أحْكامه وتغيُّر أواخِره، وإن كان بَقِيَ في الدّلالات على أصْله. وسُمّيَ لِساناً حَضَرِيّاً في جميعِ أمْصارِ الإسْلام.

وأيضاً ، فأكثر الأمْصار في المِلّة لهذا العَهْدِ من أعْقاب العَرَبِ ، المالِكين لها ، الهالكين في تَرَفِها ، بما كثَروا العجَمَ الّذين كانوا بها ، ووَرِثوا أرْضَهم ودِيارَهم. واللُّغاتُ مُتوارَثةٌ، فبَقِيت لغةُ الأعْقابِ على حِيالِ لُغَة الآباءِ، وإن فَسَدت أحكامُها بمخالِطة الأعْجام شيئاً فشيئاً، وسُمّيت لُغتُهم حَضريّةً، منسوبةً إلى أهْلِ الحواضِرِ والأمصارِ، بخِلافِ لُغَةِ البَدْوِ من العَربِ، فإنّها كانت أعرقَ في العُروبيّة.

ولمّا تَملَّك العَجمُ من الدّيْلَم والسّلجوقيّة بَعْدَهم بالمشْرِقِ ، وزَناتَةُ والبَرْبَرُ بالمَغْربِ، وصار لهم المُلْكُ والاستيلاءُ على جَميعِ المَمالك الإسْلامية، فسَد اللّسانُ العَربيُّ لذلك ، وكادَ يَذْهبُ ، لولا ما حَفِظَه من عِنايةِ المُسْلمين بالكتاب والسُّنة

(أ) من ع ج ي، وفي ظ: العجمية .

(1) المدونة 1: 63، المصنف لعبد الرزاق، حديث رقم (1609) والبيهقي في السّنن الكبرى 9: 234 .

اللّذين بهما حُفِظَ الدّينُ. وصارَ ذلك مُرَجِّحاً لبَقاءِ اللُّغةِ الحَضريّةِ بالأمْصار عربيّةً. فلمّا مَلَكَ الطُّطَر والمُغُل[أ] بالمَشْرِقِ، ولم يكونوا على دين الإسْلام، ذَهَبَ ذلك المُرَجِّحُ، وفَسَدَتِ اللغة العربيّةُ على الإطْلاقِ، ولم يَبْقَ لها رَسْمٌ في المَمالِك الإسلاميّةِ، بالعِراقِ وخُراسانَ وبِلادِ فارِسَ وأرْضِ الهِنْدِ / والسِّنْدِ وما وراءَ النّهرِ و[ب] بِلاد [261ب] الشّمالِ وبلاد الرّومِ . وذهَبَتْ أساليبُ اللّغةِ العربيّة من الشّعْرِ والكَلام ، إلاّ قليلاً يقعُ[ج] تعليمُه صِناعيّاً بالقَوانين المُتَدارَسَةِ من عُلومِ العَرَبِ وحِفْظ كَلامهم لمن يَسَّرهُ الله لذلكَ. وربّما بَقِيَت اللّغةُ العربيّةُ الحَضَريّةُ بمِصْرَ والشّامِ والأنْدلُس والمَغْرِبِ لبقاء الدّين طالِباً لها، فانْحَفَظَتْ بعضَ[د] الشّيْء. وأمّا في مَمالك العِراقِ وما وَراءَهُ، فلم يَبْقَ له أثَرٌ ولا عَيْنٌ ، حتّى أنّ كُتُبَ العلومِ صارَتْ تُكْتَبُ باللّسان العَجَميّ ، وكذا تدريسُهُ في المَجالِسِ. واللهُ مُقدّرُ اللّيل والنّهار.

(أ) في ع : المغول (ب) في ظ: من (ج) ي: مع (د) ي: ببعض .

[261ب] / بسم الله الرحمن الرحيم

(أ)وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت

# الفَصْلُ الخامسُ* من الكتابِ الأوّلِ*(ب)

(أ) في ع ج: صلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً، وفي ي: ربّنا آتنا من لدنك رحمة، وهيئ لنا من أمرنا رشداً

(ب) من ع، وسقط من ظ ي ج.

## فِي المَعاشِ ووُجوهِه من الكَسْبِ والصَّنائع، وما يَعْرِضُ فِي ذلك كلِّه من الأَحْوال. وفيه مَسائِلُ

### 1 ● فَصْلٌ، فِي حَقيقَةِ الرِّزْقِ والكَسْب، وشَرْحِهما. وأنَّ الكَسْبَ هو قيمَةُ الأَعْمالِ البَشَرِيَّةِ

اعْلَمْ أنّ الإنسانَ مُفْتَقِرٌ بالطَّبْع إلى ما يَقُوتُه ويَمونُهُ في حالاته وأطْواره، من لَدُن نُشوئِه إلى أَشُدِّه إلى[أ] كِبَره. ﴿ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ﴾ [سورة محمد، من الآية 38]. والله سُبحانه خَلَق جميعَ ما في العالَم للإنْسان وامْتَنَّ به [عليه][ب] في غير ما آيةٍ من كتابِه، فقال: ﴿ وَسَخَّرَ[ج] لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [سورة الجاثية، من الآية 13]، ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ﴾ [سورة إبراهيم، من الآية 33]، و﴿ سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾ [سورة الجاثية، من الآية 12]، و﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ ﴾ [سورة إبراهيم، من الآية 32]، وسخَّر لكم الأنعامَ[1]، وكثيرٌ من شَواهِده. ويَدُ الإنْسان مَبْسوطَةٌ على العالَم وما فيه، بما جَعَل اللهُ له من الاسْتخلاف؛ وأيْدي البَشَر مُنْتَشِرةٌ، فهي مُشْتَرَكة في ذلك، وما حصل عليه يد هذا، امْتنع عن الآخر إلا بِعِوَض.

(أ) في: ظ ع (ب) من ع، وسقطت من ظ ج ي (ج) في الأصول كلها بدأ الآية خطأ بقوله: خلق.

---

(1) يشير ويضمّن معنى ما سخّره الله للإنسان من الأنعام، ﴿ وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ﴾. [الأنعام، من الآية 142]، ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴾ [الزخرف، من الآية 12].

فالإنسانُ مَتَى اقْتَدَر على نَفْسه وتَجاوزَ طَوْرَ الضُّعف، سعَى في اقْتِناء المكاسِب لِيُنفِقَ ما آتَاهُ اللهُ منـها في تَحْصيل حاجَـاته وضروراتِه بدَفْع الأعْواض عنها. قـال الله(ا) تعـالى : ﴿ فَٱبْتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ ﴾ [سورة العنكبوت ، من الآيـة 17].

وقد يَحْصُل له ذلك بغَيْر سَعْي، كالمَطَر المُصْلِح للزّراعـة وأمْثاله. إلاّ أنّها إنّما تكونُ مُعِينَةً، ولابُدّ من سَعْيه مَعها كما يأتي. فتكونُ له تلك المكاسبُ مَعَاشاً إن كانت بمقْدار الضَّرورَة والحاجَةِ، ورِياشاً ومُتَمَوَّلاً إن زادت على ذلك. ثمّ إنّ ذلك الحاصلَ أو المُقْتَنَى، إن عادَتْ مَنْفَعَتُه على العَبْدِ، وحصلت له ثمرتُه من إنْفاقِه في مَصالِحه وحاجاته، سُمّي رِزْقاً. قال ﷺ(1): "إنّما لكَ من مالِكَ ما أكَـلْتَ فأفْنَيْت، أو لَبِسْت فأبْلَيْت، أو تَصَدَّقْت فأمْضَيْت". وإن لم يَنْتَفِعْ به في شيءٍ من مَصالِحه ولا حاجاتِه فلا يُسمَّى رِزقاً. والمُتَمَلَّك منه حينئذٍ بسَعْي العَبْد وقُدْرته يُسمَّى كَسْباً. وهذا مِثْلُ التّراثِ، فإنّه يُسَمّى بالنّسبة إلى الهالِك كَسْباً ولا يُسَمَّى رِزقاً، إذ لم يَحْصُل له به مُنْتَفَعٌ. وبالنّسبة إلى الوارثِين متَى انْتَفعوا به يُسَمّى رِزقاً.

[263 ا] هذا حقيقة مُسمَّى الرّزق عند أهل السُنَّة. / وقد اشْترط المُعْتَزِلَةُ في تَسْميته رِزقاً أن يكونَ بحَيْثُ يَصِحُّ تمَلُّكه. وما لا يُتَمَلَّكُ عندهم فلا(ب) يُسمَّى رِزقاً. وأخرجوا الغُصوبات والحَرامَ كلَّه عن أن يُسَمَّى شَيْءٌ منها رِزقاً. والله تعـالى يـرزُقُ

(ا) في ظ وحدها (ب) ي: لا .

(1) قطعة من حديث قيس بن عاصم السّعدي الّذي أخرجه البخاريّ في الأدب المفرد رقم (953) .

الغاصِبَ والظّالِمَ، والمُؤمِنَ والكافِرَ، ويَختَصُّ برحْمَته وهِدايَتِه من يشاءُ. ولهم في ذلك حُجَجٌ ليس هذا مَوْضعَ بَسْطِها.

ثمّ اعلمْ أنّ الكَسْبَ إنّما يكونُ بالسَّعْيِ في الاقْتِناء والقَصْد إلى التَّحصيل. فلابُدّ في الرِّزْق من سَعْيٍ وعَمَلٍ، ولو في تَناوُله وابتِغائِه من وُجوهِه. قالَ تَعالى: ﴿ فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ ﴾ [سورة العنكبوت، من الآية17] . والسّعْيُ إليه إنّما يكونُ بأقْدارِ الله تعالى وإلْهامِه، فالكُلُّ من عند الله. فلابُدّ من الأَعْمال الإنسانيّة في كلّ مَكْسوبٍ ومُتَمَوَّلٍ. لأنّه إنْ كان عَمَلاً بنَفْسه مثلَ الصّنائِع، فظاهِرٌ، وإن كان مُقْتَنىً من الحيوان أو النّبات أو المَعْدِنِ، فلا بُدّ فيه من العَمَل الإنسانيّ، كما تَراهُ، وإلاّ لم يَحْصُل ولم يَقَع به انْتفاعٌ.

ثمّ إنّ الله سبحانه خلقَ الحجَرَيْن المَعْدِنيّيْن[ا] من الذّهب والفِضّة قيمةً لكلّ مُتَمَوَّل، وهي الذّخيرةُ والقِنْيَةُ لأهْل العالَم في الغالِب. وإنِ اقْتُنِيَ سِواهُما في بَعْض الأَحْيان، فإنّما هو لقَصْد تَحْصيلِهما بما يَقَعُ في غَيْرِهما من حَوالَةِ الأَسْواق الّتي هما عنها بمَعْزِلٍ، فهما أَصْلُ المكاسِب والقِنْية والذَّخيرَة.

وإذا تقرّر هذا كلُّهُ، فاعلَمْ أنّما يُفيدُه الإنْسانُ ويَقْتَنيه من المُتَموّلات، إنْ كان من الصّنائع ، فالمُفاد المُقْتَنى منه [هو][ب] قيمَةُ عَمَله ، وهو القَصْد بالقِنْيَة ، إذ ليس هُناك إلاّ العَملُ ، ولَيْس بمَقْصودٍ[ج] بنَفْسه للقِنْية . وقد يكونُ مع الصّنائع في بَعْضِها غيرُها، مِثْلُ النّجارَة والحِياكَة معها الخَشَبُ والغَزْلُ ، إلاّ أنّ العملَ فيهما أكثرُ، فقيمَتُه

(ا) في ع ي: المعدنيّن (ب) من ع وحدها (ج) ي: في نفسه .

أكثرَ. وإن كان من غيْرِ الصَّنائع، فلابُدّ في قيمَة ذلك المُفاد والقِنْية من دُخول قيمَة العَمَلِ الّذي حَصَلَت [به][أ]، إذ لولا العمـلُ لَمْ تَحصل قِنْيَتُها . وقد تكونُ ملاحظةُ العمَلِ ظاهـرةً في الكثيرِ منها ، فتَجعلُ له حِصّةً من القِيمَـة، عَظُمَـت أو صَغُرت. وقـد تَخفَى ملاحظةُ العَمل، كما في أسْعار الأقْواتِ بينَ النّاسِ؛ فإنّ اعْتبارَ الأعْمالِ والنّفَقات فيها مُلاحَظَـةٌ[ب] في أسْعار الحُبوب، كما قدّمْناه، لكنّه خَفيٌّ في الأقْطـار الّتي عِلاجُ الفَلْح / فيها ومَؤونتُه يَسيرةٌ ، فلا يَشْعر به إلاّ القَليلُ من [263ب] أهْـل الفَلْح.

فقد تَبيَّن أن المُفاداتِ والمُكْتَسباتِ كلَّها أو أكْثَرَها إنّما هي قِيَمُ الأعْمال الإنْسانيَّـة، وتبيَّن مُسمَّى الرّزْق، وأنّـه المُنْتَفَعُ به. فقـدْ بان مَعْنى الكَسْب والرّزْق وشَرْحُ مُسمّاهُما.

واعلمْ أنّه إذا فُقِدت الأعْمالُ أو قَلَّت بانتقاص[ج] العُمْران، تأذَّنَ اللهُ برَفْعِ الكَسْب. ألا ترَى إلى الأمْصارِ القَليلةِ السّاكِنِ كَيْفَ يَقِلُّ الرّزْقُ والكَسْبُ فيها، أو يُفْقَد، لقلّة الأعْمال الإنسانيّة. وكذلِك الأمْصارُ الّتي تكونُ أعْمالُها أكثرَ، يكونُ أهْلُها أوسـعَ أحوالاً وأشدَّ رفاهيةً ، كما قـدّمْناهُ قَبْـل . ومن هذا الباب تقولُ العـامّةُ في البلاد[د] إذا تناقَص عُمْرانُها: قَدْ ذَهَبَ رِزْقُها. حتّى أنّ العُيونَ والأنهارَ يَنْقطعُ جَرْيُها في القَفْر، لما أنّ فَوْرَ العُيون إنّما يكون بالإنْباط والامْتِراء الّذي هو العمل الإنْسانيّ، كالحال في ضُروع الأنْعام، فما لم يَكُنِ امتراءٌ ولا إنْباطٌ نَضَبتْ وغارَتْ

(أ) سقط من ظ (ب) ع: بملاحظة (ج) ي: بانتقاص (د) في ع : البلدان .

بالجُملة، كما يجفُّ الضَّرْعُ إذا تُرِك امْتِراؤه. وانظرْهُ في البلاد الّتي تُعْهَدُ فيها العيونُ لأيّام عُمْرانها ثمّ يأتي عليها الخرابُ، كيْفَ تغُورُ مياهُها جملةً كأنْ لمْ تكُنْ. واللهُ مُقدّر اللّيل والنّهار.

## 2 • فَصْلٌ، فِي وُجوهِ المَعاشِ وأَصْنافِهِ ومَذاهِبِه

اعلَمْ أنّ المَعاشَ هو عبارةٌ عن ابتغاء الرّزق والسّعي في تَحْصيله. وهو مَفْعَل من العَيْش، [كأنّه لما كان العَيْش][ا] الّذي هو الحياةُ لا يَحْصل إلاّ بهذه، جُعِلَت مَوْضِعاً له على طريق المُبالَغةِ.

ثمّ إنّ تَحْصيلَ الرّزق وكَسْبَه، إمّا أن يكونَ بأخْذه من يَدِ الغَيْر وانْتِزاعِه بالاقْتِدار عليه على قانونٍ مُتعارَفٍ، ويُسمّى مَغْرماً وجِبايةً. وإمّا أن يكونَ من الحَيوان الوَحْشيّ بافْتِراسِه وأخْذه برَمْيه من البرّ أو البَحْرِ، ويُسَمّى اصْطياداً. وإما أن يكونَ من الحَيوان الدّاجِن باسْتِخراج فُضوله المتصرّفة بين[ب] النّاس في مَنافِعِهم، كاللّبَنِ من الأنْعام، والحريرِ من دودِه، والعَسَلِ من نَحْلِه. أو يكونَ من النّبات في الزّرْع والشّجرِ بالقيام علَيْه وإعْدادِه لاسْتِخراج ثَمرتِه، [و][ج] يُسمّى هذا كلُّه فَلْحاً. وإما أن يكونَ الكسبُ من الأعْمال الإنْسانيّة، إمّا / في موادَّ [264 أ] بعَيْنها، وتُسَمّى الصّنائِع، من كتابةٍ، ونِجارة، وخِياطة، وحِياكةٍ، وفُروسيّة، وأمثالِ ذلك، أو في مَوادَّ غيرِ معيَّنة، وهي جميعُ الامْتِهانات والتّصرّفات. وإمّا أنْ يكونَ

(ا) من ع، وسقط من ظ (ب) ع: من (ج) من: ج ي.

الكَسْبُ من البَضائِعِ وإعْدادِها للأغْواضِ، إمّا بالتَّقَلُّب بها في البِلاد، أو احْتِكارِها وارْتِقابِ حَوالَةِ الأسْواقِ فيها، ويُسَمّى هذا تجارةً.

فهذه[ا] وجوهُ المَعاشِ وأصنافُه. وهي مَعْنى ما ذَكَرهُ المُحَقّقون من أهْل الأدَب والحِكْمَة، كالحَريريّ[1] وغيره. قالوا: المعاشُ: إمارةٌ، وتِجارَةٌ، وفِلاحَةٌ، وصِناعَةٌ. فأمّا الإمارَةُ فلَيْست بمَذْهبٍ طَبيعيٍّ للمَعاش. فلا حاجةَ بنا إلى ذكْرِها. وقد تَقَدّم شيءٌ من أحْوال الجِبايات السُلْطانيّة وأهْلِها في الفَصْل الثّاني.

وأما الفِلاحَةُ والصِّناعَةُ والتِّجارَةُ، فهي وُجوهٌ طبيعيَّةٌ للمَعاش. أمّا الفِلاحةُ فهي مُتَقَدِّمة عليها كُلِّها بالذّات، إذ هي بَسيطةٌ وطبيعيّة [وفِطْريّة][ب] لا تحتاجُ إلى نَظَر ولا إلى عِلْم. ولهذا[ج] تُنْسَبُ في الخَليقةِ إلى آدم، أبي[د] البَشَرِ، وأنّه مُعَلِّمها والقائمُ عليها، إشارةً إلى أنّها أقدمُ وُجوهِ المَعاشِ وأنْسبُها إلى الطّبيعة.

وأمّا الصّنائعُ، فَهِيَ ثانِيَتُها ومتأخِّرَةٌ عنْها، لأنّها مُرَكَّبَةٌ وعِلْمِيّةٌ تُصْرَفُ فيها الأفكارُ والأنْظارُ. ولهذا لا توجَدُ غالِباً إلاّ في أَهْل الحَضَرِ الّذي هو مُتَأخِّر عن البَدْو وثانٍ عنه. ومن هذا المَعْنى نُسِبَت إلى إدريس، الأبِ الثّاني للخَليقَة، فإنّه مُسْتَنْبِطُها لمن بَعْده من البَشَر بالوَحْي من الله تَعالى.

(ا) ج: هذه (ب) من ع وسقطت من ظ ج ي (ج) ي: وإلى هنا (د) جاءت في الأصول الأربعة: أبو.

(1) ذكر ذلك في المقامة السّاسانيّة (رقم 49) قال: جرّبتُ حقائق الأُمور، وبلَوْتُ تصاريف الدّهور، فرأيتُ المَرْءَ بنَشَبِه، لا بنَسَبِه، والفحصَ عن مَكْسَبه، لا عن حَسَبِه، وكنتُ سمعتُ أن المعايش: إمارةٌ، وتجارةٌ، وزراعةٌ، وصناعةٌ. (المقامات 405 صادر - بيروت 1987)، شرح المقامات للشريشي 5: 326 (تحقيق أبو الفضل إبراهيم. القاهرة 1976).

وأمّا التّجارةُ، وإن كانتْ طبيعيةً في الكَسْب، فالأكْثَرُ من طُرُقها ومَذاهِبها إنّما هي تَحَيُّلاتٌ في الحصول على ما بَيْن القِيمَتَيْن في الشّراءِ والبَيْع، لتَحْصُلَ فائدةُ الكَسْبِ من تلك الفَضْلَةِ. ولذلك أباحَ الشَّرْعُ فيه المُكايَسَةَ لما أنّه من باب المُقامَرَة، إلاّ أنّه لَيْس أَخْذاً للمال من الغَيْر مَجّاناً. فلهذا اخْتُصّ بالمَشْروعِيّة. واللهُ أعلم.

## 3 • فَصْلٌ في أنّ الخِدْمَةَ لَيست من المَعاش الطّبيعيّ

أمّا السُّلْطانُ، فلابُدّ له من اتّخاذِ الخَدَمَة في سائِر أبواب الإمارَةِ والمُلْكِ الّذي هو بسبيله، من الجُنْديّ والشّرطيّ والكاتِب. ويَسْتَكْفي في كلّ بابٍ / بِمَنْ يعلَم [264ب] غَناءَه فيه، ويَتَكَفّلُ بأرزاقِهم من بَيْت ماله. وهذا كلُّه مُنْدرِجٌ في الإمارَة ومَعاشِها، إذ كلُّهم يَنْسحِبُ عليهم حُكْمُ الإمارَة، والمُلْكُ الأعْظَمُ هو يَنْبوعُ جَداوِلِهم.

وأمّا ما دون ذلك من الخِدْمَة، فسَبَبُها أنّ أكثرَ المُترفين يتَرَفّعُ عن مُباشَرة حاجاته، أو يكونُ عاجِزاً عنها لِمَا رَبِيَ عليه من خُلق التّنَعُّم والتّرف، فيَتّخِذُ مَن يتولّى ذلك له، ويُقْطِعه عليه أجْراً من ماله. وهذه الحالةُ غيرُ مَحمودةٍ بحسب الرّجولَة الطّبيعيّة للإنْسان ؛ إذ الثّقةُ بكلّ أحدٍ عَجْزٌ ، ولأنّها تزيدُ في الوظائِف والخَرْج، وتَدُلُّ على العَجْز والخَنَثِ الّذي يَنْبغي في مَذاهب الرُّجولَة التّنَزُّهُ عنها. إلاّ أنّ العوائِدَ [تَقْلِبُ][1] طبائِعَ الإنسان إلى مألوفها. فهو ابنُ عوائِدِهِ لا ابنُ نَسَبِه.

(1) من ع، وفي ظ ج ي: تنقلب .

ومع ذلك، فالخَديمُ الّذي يُستَكفى به ويُوثَق بغَنائه كالمَفقود. إذ الخديمُ القائمُ بذلك لا يَعدو أربَعَ حالات: إما مُضطلِعٌ بأمره مَوثوقٌ فيما يَحْصُل بيَدِه، وإمّا بالعَكْس فيهما، وهو أن يكونَ غير مُضطلعٍ بأمْرِه ولا مَوْثوقٍ فيما يحصُلُ بيَدِه، وإمّا بالعَكْس في إحداهُما فقط ، مثلَ أن يكونَ مُضْطَلِعاً غيرَ موثوقٍ ، أو موثوقاً غيرَ مُضْطَلِع. فأمّا الأوّلُ، وهو المضْطَلِعُ الموثوقُ، فلا يمكنُ أحداً استعمالُه بوجهٍ، إذ هو باضطلاعه وثِقَتِه غَنِيٌّ عن أهْل الرُّتَب الدَّنِية، ومُختَبِرٌ لِمَنال الأجر من الخِدْمة لاقتداره على أكثر من ذلك. فلا يَستَعمِلهُ إلاّ الأمراءُ أهلُ الجاهِ العَريض، لعُموم الحاجَة إلى الجاه. وأمّا الصِّنفُ الثّاني، وهو مَنْ ليْس بمُضْطَلِع ولا موْثوقٍ، فلا ينْبغي لعاقلٍ استعمالُه، لأنّه مُجحِفٌ بمخدومه في الأمرين معاً. فيُضَيّع عليه بعدم الاضطِلاع تارةً، ويُذهِب مالَه بالخِيانة أخرى، فهو كَلٌّ على مَوْلاه. فهذان الصِّنفان لا يَطْمَعُ أحدٌ في استِعْمالهما. ولم يَبْق إلاّ استعمال الصِّنفين الآخرين: مَوثوقٍ غيْرِ مُضطلِع ، ومُضطلِعٍ غيْرِ مَوْثوقٍ. وللنّاس في التّرجيح بيْنهما مَذهبان ، ولكلّ من التّرجيحَيْن وجهٌ. إلاّ أنّ المضطلِعَ ولو كان غيرَ موثوقٍ / أرْجَحُ ، لأنّه يُؤمَن من تَضييعه ويُحاوَلُ على التّحَرُّز من خيانَتِه جُهْدَ الاستِطاعة. وأمّا المُضَيِّع ولو كان مأموناً، فضرَرُه بالتّضييع أكثَرُ من نَفْعه. فاعلَمْ ذلك واتّخِذْه قانوناً في الاستِكْفاء بالخِدْمَة. والله قادرٌ على ما يَشاء. [265 أ]

## 4 ● فَصْلٌ، في أنّ ابتغاءَ الأموال من الدّفائن والكنوز ليس بمعاشٍ طبيعيّ

اعْلَم أنّ كثيراً من ضُعَفاءِ العُقولِ في الأمْصار يَحْرِصونَ على اسْتِخراجِ الأمْوال من تَحْتَ الأرْض، يَبْتغون الكَسْب من ذلك، ويَعْتَقِدون أنّ أموالَ الأمَم السّالِفَة مُخْتَزَنَةٌ كلُّها تَحْتَ الأرض، مَخْتومٌ عليها بطلاسِمَ سِحْرِيّةٍ لا يَفُضُّ ختامَها ذلك إلاّ من عثَر على عِلْمِه[1]، واسْتَحْضر ما يَحُلُّه من البُخور والدّعاء والقُرْبان.

فأهْلُ الأمْصار بإفريقيّة، يَرَوْن أنّ الإفْرَنجة الّذين كانوا بها قَبْل الإسْلام دَفَنوا أموالَهم كذلك، وأوْدعوها في الصُّحُف بالكِتاب إلى أن يَجِدوا السبيلَ إلى اسْتِخْراجها. وأهلُ الأمْصار بالمَشْرق يَرَوْن مثلَ ذلك في أُمَم القِبْط والرُّوم والفُرْس، ويَتَناقَلون ذلك في أحاديثَ تُشْبِه حديثَ خُرافَة، من انْتِهاء بَعْض الطّالبين لنلك إلى حَفْرِ مَوْضع المال مِمّن لم يُعرَف طِلّسمُهُ ولا خَبَرُه، فيجدونَه خِلْواً أو مَغموراً بالدّيدان، أو يُشارِفُ الأموالَ والجواهِرَ مَوْضوعةً والحَرَس دونَها مُنْتَضِينَ سُيوفَهُمْ، أو تَمِيدُ به الأرْضُ حتّى يَظُنّه خَسفاً، أو مثلَ ذلك من الهَذَرِ.

وتَجِدُ كثيراً من طَلَبة البَرْبَر بالمَغْرب، العاجِزِينَ عن المَعاش الطّبيعيّ وأسْبابه، يَتَقَرَّبون إلى أهْل الدُّنْيا بالأوْراق المُتَخَرِّمَة الحواشِي، إمّا بخُطوط أعْجميّة، أو بما تُرْجِمَ بزَعْمِهِم منْها من خُطوط أهْل الدّفائن، بإعْطاء الأماراتِ علَيْها في أماكِنِها، يَبْتَغون بذلك الرّزْقَ منهم، بما يَبْعثونَهم على الحَفْر والطّلَب، ويُمَوّهون عليهم بأنّه إنّما حَمَلَهم على الاسْتِعانة بهم طَلَبُ الجاه في مِثْلِ هذا من مَنال الحُكّام والعُقوبات.

(1) ج: عمله.

ورُبّما تكونُ عِنْد بَعْضهم نادرةٌ أو غيبةٌ من الأعْمال السّحْريّة يُمَوّه بها على تَصْديق ما بَقِيَ / من دَعْواه ، وهو بمَعْزِلٍ عن السّحْر وطُرُقه ؛ فَيُولَعُ الكَثيرُ من ضُعفاء [265ب] العُقولِ بجَمْع الأيْدي على الاحْتِفار، والتّستُّر فيه بظُلماتِ اللّيْل مخافَةَ الرُّقَباء وعُيون أهْلِ الدُّوَلِ[أ]. فإذا لم يَعْثُروا على شيءٍ رَدّوا ذلك إلى الجَهْل بالطّلّسْم الّذي خُتِم به على ذلك المَال، يُخادِعونَ به أنْفُسَهم عن إخْفاق مَطامِعهم.

والّذي يَحْملُ على ذلكَ في الغالِبِ، زيادةً على ضُعْفِ العَقْل، إنّما هو العَجْزُ عن طَلَبِ المَعاشِ بالوُجوه الطبيعيّة للكَسْب من التّجارَة، والفَلْح، والصّناعة. فيَطْلُبونه بالوُجوه المُنْحَرِفَة، وعلى غَيْر الوَجْه الطّبيعيّ من هذا وأمْثاله، عَجْزاً عن السّعْي في المَكاسب، ورُكوناً إلى تَناوُل الرّزْق من غَيْر تَعَبٍ ولا نَصَبٍ في تَحْصيله واكْتِسابه. ولا يَعْلَمونَ أنّهم يُوقِعون أنفُسَهم بابْتِغاءِ ذلك، من غير وَجْهه، في نَصَبٍ ومتاعِبَ وجُهْدٍ شَديدٍ أشدَّ من الأوّل، ويُعَرّضونَ أنفُسَهم - مع ذلك - لَمَنال العُقوبات.

ورُبّما يَحْمل - في الأكْثر - على ذلك، زيادةُ التّرَف وعَوائِدُه، وخروجُها عن حَدّ النّهايَة حتّى تَقْصُرَ عنها وجوهُ الكَسْب ومذاهِبُه، ولا تَفي بمَطالِبها. فإذا عَجَزَ له الكَسْبُ بالمَجْرى الطّبيعيّ ، لم يَجِدْ وليجةً في نَفْسِه إلّا التّمَنّي لوُجود المالِ العظيم دفعةً من غيْر كُلْفةٍ، ليَفِي له ذلك بالعوائِد الّتي حَصَل في أَسْرها، فيَحْرص على ابْتِغاء ذلك ويَسْعى فيه جُهْدَه. ولهذا، أكْثرُ من تَراهم يَحْرِصونَ على ذلك هُمُ

(أ) ج: الدّولة .

المُتْرَفونَ من أهْلِ الدُّوَل، ومن سُكّان الأمصار الكثيرةِ التَّرَفِ، المتّسعةِ الأحوال، مِثل مِصْرَ وما في مَعْناها، تَجِدُ الكثيرَ مُنهم مُغْرَمين بابتغاء ذلك وتَحْصيلِه، ومُساءَلَةِ الرُّكْبان عن شَواذِّه، كما يَحْرِصونَ على الكيمياء.

هكذا يَبْلغنا عن أهْل مِصْر في مُفاوَضَة من يَلْقَوْنه من طَلَبة المغارِبَة، لعَلَّهم يَعْثُرون منه على دفينٍ أو كَنْزٍ . ويَزيدون على[ا] ذلك البَحْثَ عن تَغْـوِيرِ الميـاه، لما يَرَوْنَ أنَّ غالِبَ هذه الأموال الدُّفينةِ كلِّها في مَجاري النّيـل، وأنّه أعظمُ ما يَسْـتُرُ دَفِينـاً أو مُخْتَزِناً في تلك الآفاق ./ ويُمَـوِّه عليهم أصحابُ تلك الدَّفاتِرِ المستفعَلَة في [266 أ] الاعْتِذار عن الوُصول إليها بجَزْيَةِ النّيل، تَسَتُّراً بذلك من[ب] الكذب، حَتّى يَحْصُلَ على مَعاشِه. فيَحْرِصُ سامعُ ذلك منهم على نُضُوب الماء بالأعْمال السّحْرِيّة لتَحْصيـل ما ابْتَغاهُ من بَغْيِه، كَلَفاً بشأْن السّحر مُتَوارَثاً في ذلك القُطْرِ عن أوّليهـم. فعُلومُـهم السّحْريّة وآثارُها باقِيَةٌ بأرْضِهم في البَرابي وغَيْرِها، وقِصّةُ سَحَرَةِ فِرْعَوْنَ شاهِدةٌ باخْتِصاصِهم بذلك.

وقد يَتناقَلُ أهلُ المَغربِ قصيدةً يَنْسِبونها إلى حُكماء المَشرق، يُعطَى فيها كَيْفِيّةَ العَمل في التَّغْويرِ[ج] بصِناعةٍ سِحْرِيّةٍ حَسْبما تراهُ فيها، وهي: [من الكامل]

يا طالِباً للسرّ في التَّغْويرِ ... اسمَعْ كلامَ الصّدق من خَبيرِ[د]
دعْ عنكَ ما قد صَنّفوا في كُتْبِهم ... من قَوْلِ بُهتانٍ ولَفْظ غُرورِ
واسمَعْ لصِدْق مَقالَتي ونَصيحتي ... إن كنتَ ممّن لا يَرى بالزّورِ

(ا) ع ي ج: إلى (ب) سقط من ي (ج) ي: بالتّغوير (د) ورد هذا العجز هكذا على بحر الرجز .

فإذا أردتَ تغوُّرَ البئرِ الّتي حارَتْ لها الأفهامُ في التّدبيرِ
صوِّرْ كصورَتِكَ الّتي أوقَفْتَها والرّأسُ رَأْسُ الشِّبْلِ في التّقويرِ
ويَداهُ ماسِكَتان للحَبْلِ الّذي في الدّلْوِ يُنْشَلُ من قَرارِ البيرِ
وبصَدْره هاءٌ كما عايَنْتَها عددَ الطّلاقِ اخذرْ من التّكْريرِ
ويَطا على الطّاآتِ غيرَ مُلامِسٍ مَشْيَ اللّبيبِ الكَيِّسِ النّحْريرِ
ويكونُ حولَ الكُلِّ خَطٌّ دائِرٌ تَرْبيعُه أَوْلى من التّكْويرِ
واذْبَحْ عليه الطَّيْرَ والطَخْهُ بهِ واقْصِدْ عُقَيْبَ الذَّبحِ بالتّبْخيرِ
بالسَّنْدَروسِ وباللّبانِ ومايَعَهْ والقُسْطِ والبِسْهُ بِثَوْبِ حَريرِ
من أَحْمَرٍ أو أَصْفَرٍ لا أزرقٍ لا أخضرٍ فيه ولا تَكْديرِ
ويَشُدُّهُ خِيطانُ صوفٍ أبيضٍ أو أحْمَرٍ من خالِصِ التّخميرِ
والطالِعُ الأَسَدُ الّذي قد بيَّنوا ويكونُ بَدْرُ الشَّهْرِ غيرَ مُنيرِ
والبَـدْرُ مُتَّصِلٌ بسَعْدِ عُطـارِدٍ في يَوْمِ سَبْـتٍ ساعةَ التّـدْبيرِ

/ يَعْني تكونُ الطّاآت بيْن قَدَميه كأنّهُ يَمشي عليها. [266ب]

وعنـدي ، أنّ هذه القصيدَة من تَمويهات المُمَخْرَقِينَ ، فلَهُـم في ذلك أحـوالٌ غَريبـةٌ واصطـلاحاتٌ عجيبة. وتَنْتهي المَخْـرقَةُ والكَذِبُ بهم إلى أن يَسْكُنـوا المنـازلَ المشهورةَ والدّورَ المعروفةَ بمثل هذا، ويَحْتَفِرون بها الحُفَرَ، ويَضَعون فيها المَطابِقَ والشّواهِدَ الّتي يَكْتُبونَها في صَحايِفِ كَذِبِهم، ثم يَقْصِدونَ ضُعفاءَ العُقول بأَمْثال هذه الصَّحائف، ويَبْعثونه على اكْتراء ذِلكِ المَنْزل وسُكْناه، ويوهِمونَه أنّ به دَفِيناً من المالِ لا يُعَبَّرُ عن كَثْرَتِهِ، ويُطالِبونه بالمال لاشْتِراء العَقاقيرِ والبُخوراتِ لحلّ الطّلاسِمِ،

ويَعِدونَه بظُهور الشّواهِد الّتي قد أعَدُّوها هنالك بأنفُسِهم ومِن فِعْلهم. فيَنْبعثُ بما يَراه من ذلك، وهو قد خُدِعَ ولُبِّسَ عليه من حَيْثُ لا يَشْعُرُ. وبَيْنهم في ذلك اصْطِلاحٌ في كلامِهم يُلَبِّسون به عليهم، لتَخْفَى عنهم مُحاوَرَتُهم فيما يتَناوَلونَهُ من حَفْرٍ، وبُخورٍ، وذَبْحِ حَيوانٍ، وأمثالِ ذلك. وأمّا الكلامُ في ذلِك - على الحقيقةِ - فلا أَصْلَ له في عِلْمٍ ولا خَبرٍ.

واعْلَم أنّ الكُنوزَ وإن كانت توجَد، لكنّها في حُكْم النّادِر وعلى وَجْه الاتّفاق، لا على وَجْه القَصْد إليْها. ولَيْس ذلك بأمْرٍ تعُمُّ به البَلْوَى حتّى يَدّخِرَ النّاس غالِباً أموالَهم تَحْت الأرْضِ ويَختِموا عليها بالطَّلاسِم، لا في القَديمِ ولا في الحَديثِ. والرِّكازُ الّذي ورَد[ا] في الحديثْ[1] وفرَضَه الفُقهاءُ، وهو دَفْنُ الجاهِلية، إنّما يوجَدُ بالعُثور والاتّفاقِ، لا بالقَصْدِ والطَّلَبِ. وأيْضاً فمَن اخْتَزَنَ مالَه وَخَتم عليه بالأعْمال السِّحْرية فقد بالَغ في إخْفائِه، فكَيْف يَنْصبُ عليه الأدِلّةَ والأماراتِ لمن يَبْتغيه، ويَكْتُب ذلك في الصّحائِف حتّى يَطَّلع على ذَخيرتِه أهلُ الأعْصار والآفاق؟ هذا يُناقِضُ قَصْدَ الإخفاءِ. وأيْضاً، فأفْعال العُقَلاء لابُدَّ أن تكونَ لغَرَضٍ مَقْصودٍ في الانْتفاع؛ ومن اختَزَنَ المالَ فإنّما[ب] يَختَزِنُهُ لوَلَدِه أو قَريبِهِ أو من يُؤْثِرُه بِهِ، وأمّا أن يَقْصِدَ إخفاءَه بالكلّيّةِ عن كلّ أحد، وإنّما هو للبِلَى / والهَلاكِ، أو لمَنْ لا يَعْرِفُهُ بالكُلّيّة ممّن [267 ا] سيَأْتي من الأُمَمِ، فهذا لَيْس من مَقاصِدِ العُقَلاء بوَجْهٍ.

(ا) الحقت في حاشية ع وانطمس جزء منها   (ب) ي: فإنه .

(1) يريد حديث "وفي الرِّكاز الخُمس"، وهو حديث أخرجه مالك في الموطأ (671) و (2541) برواية الليثي والبخاري (1499) و (2355) و (6912) و (6913) ومسلم (1710) من حديث أبي هريرة .

وأمّا قَوْلُهم: أيْن أموالُ الأُمَم من قَبْلنا وما عُلِم فيها من الكَثْرة والوُفور؟ فاعلَمْ أنّ الأموالَ من الذّهب والفَضّةِ والجواهرِ والأَمْتِعة إنّما هي مَعادِنُ ومكاسِبُ، مثلُ الحديدِ والنُّحاسِ والرَّصاصِ وسائِرِ العَقاراتِ والمعادِنِ، والعُمْران يُظهِرُها بالأَعْمال الإنسانيّة ويَزِيدُ فيها أو يُنْقِصُها. وما يوجَدُ منها بأيدي النّاس فهو مُتَناقل مُتَـوارَث، وربّما انتقَلَ من قُطْرٍ إلى قُطْـرٍ ومن دَوْلةٍ إلى [دولةٍ][ا] أُخرى بحَسب أغْوَاضِه[ب] والعُمْران الّذي يَسْتَدْعيه. فإنْ نَقَصَ المالُ في المَغْربِ وإفريقيّةَ، فلم يَنْقُصْ في بلاد الصَّقالِبةِ والإفْرنجةِ. وإن نَقُصَ في مِصْرَ والشّامِ، فلم يَنْقُصْ في الهِنْد والصّين. وإنّما هي آلاتٌ ومكاسِبُ، والعُمْرانُ يُوَفِّرها أو يُنْقِصُها. مع أن المعادنَ يُدْرِكُها البِلَى كما يُدْرِكُ سائرَ المَوْجودات، ويُسْرِعُ إلى اللّؤلُؤ والجواهِر أعظمَ ممّا يُسْرع إلى غيْرِه. وكذا الذّهَبُ والفِضّةُ والنّحاس والحـديدُ والرَّصـاصُ والقَصْـديرُ يَنالُها من البِلَى والفَناءِ ما يَذْهب بأعْيانها لأَقْربِ وَقْتٍ.

وأمّا ما وَقَع في مِصْر من أمْر المَطالِبِ والكُنوزِ، فسَبَبُه أنّ مِصْر كانت في مَلَكة القِبْط مُنْذُ [أَلْفَيْن اثْنَيْن][ج] أو تَزيدُ من السّنين. وكان مَوْتاهُمْ يُدفَنونَ بمَوْجـودِهم من الذّهَب والفَضّة والجَواهِـر واللآلئ على مَذْهبِ من تَقَـدَّم من أهْـل الدُّوَلِ. فلمّا انقَرضت دَوْلَة القِبْط، ومَلَك الفُرْسُ بلادَهم، نَقَّروا عن ذلك في قُبورهم وكَشَفوا عنه. فأخَذوا من قُبورهم ما لا يوصَفُ، كالأَهْرام من قُبور المُلوك وغيْرِها. وكذا فَعَل اليونانيّون من بَعْدهم ، وصارَتْ قُبـورُهم مَظِنَّةً لذلك لهذا العَهْـد، ويُعثَر

(ا) من ي (ب) من ظ ج ي: وفي ع: أعراضه (ج) من ع، وفي ظ ج ي : الف .

على الدّفين فيها في كثيرٍ من الأوقاتِ. أمّا ما يَدفنونه من أموالهم، أو ما يُكرِمون به مَوْتاهم في الدَّفن من أوْعيـة وتَوابيتَ من الذّهبِ والفِضّـة مُعَدّة لذلك، / فصارتْ [267ب] قبورُ القِبْط - منذ آلافٍ من السّنين - مَظِنّة لوُجودِ ذلك فيها واستِخْراجها. حتّى أنّهم حين ضُرِبَت المكوسُ على الأصناف آخِرَ الدُّوَل ، ضُرِبَت على أهلِ المَطالِب، وصارَتْ ضريبةً على من يَشْتَغِلُ بذلِك من الحَمقى والمَهْوُسين. فوَجَد بذلك المُتعاطون له من أهل الأطْماعِ الذّريعةَ إلى الكَشف عنه والزَّعْم باستِخْراجِه. وما حَصَلوا إلاّ على الخَيْبَةِ في جَميعِ مَساعيهم. نعوذُ بالله من الخُسْرانِ؛ فيَحْتاجُ مَن دُفِعَ إلى شَيْءٍ من هذا الوَسْواسِ أو ابْتُلِيَ به، أن يَتَعَوَّذَ بالله من العَجْز والكَسَل في طَلَب مَعاشِـه، كما تَعَـوَّذ رسولُ الله ﷺ[1] من ذلك ، ويَنْصَـرِف عن طُـرُق الشّيطـان ووسْواسِهِ، ولا يَشْغلَ نَفْسَه بالمُحالات والكاذِب من الحِكاياتِ. ﴿ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [سورة البقرة، من الآية 212].

## 5 ● فَصْلٌ، في أنّ الجاهَ مُفيدٌ للمال

وذلك أنّا نَجِدُ صاحبَ الجاهِ[أ] والحُظْوَة في جَميعِ أصْناف المَعاشِ أكْثَرَ يَساراً وثَروةً من فاقِد الجاهِ. والسّبَبُ في ذلك أنّ صاحبَ الجاهِ مَخْدومٌ بالأعْمال، يُتقرَّب بها إليه في سَبيلِ التَّزَلُّفِ والحاجَة إلى جاهِه. فالنّاس مُعِينُونَ[ب] له بأعْمالهم في جَميع

(أ) ي: المال (ب) ي ج: معنيون.

(1) أخرجه البخاريّ (2823) و (4707) و (6367) و (6371) ومسلم (2706) من حديث أنس بن مالك .

حاجاتِه، من ضروريّ أو حاجيّ أو كَماليّ، فتحصُل قِيَمُ تلك الأعمال كلّها من كَسْبه. وجميعُ ما شأنُه أن تُبذلَ فيه الأعواضُ من العَمَل، يَستعمِل فيها النّاسَ من غيْر عِوَض، فتتَوفّر قِيَمُ تلك الأعمال علَيه. فهو بيْن قِيَمٍ للأعمال يكتسبُها، وقِيَمٍ أخرى تَدْعوه الضّرورةُ إلى إخـراجها فتتَوَفّرُ عليه. والأعمالُ لصاحبِ الجاهِ كثيرةٌ، فيفيدُ الغِنَى لِأقْرَبِ وَقْت، ويزدادُ مع الأيّام يساراً وثَروةً. ولهذا المَعْنى كانت الإمَـارَةُ أحدَ أسبابِ المَعاش، كما قَدّمْناهُ.

وفاقدُ الجاهِ بالكُلّيّة - ولو كان صاحبَ مالٍ - فلا يكونُ يَسارُه إلا بمقْدار مالِه وعلى نِسْبَة سَعْيِه، وهؤلاء هُمْ أكثرُ التُّجّار. ولهذا تجدُ أهلَ الجاهِ منْهم يكونون أيْسَرَ بكثيرٍ.

ومِمّا يَشهَدُ لذلك، أنّا نَجدُ كثيراً من الفُقَهاء وأهْل الدّين والعبادة، إذا اشْتُهِـر حُسْنُ الظّنّ بهم، واعْتقَدَ الجمهورُ معاملةَ الله في إرْفادِهم، فأخْلَص النّاسُ في إعانَتِهم على أحْوالِ دُنياهم والاعْـتِمال في مَصالِحهم، / [268 أ] أسرعَتْ إليهم الثّروةُ ، وأصبحوا مياسيرَ من غيْر مالٍ مُقتَنىً، إلاّ ما يَحْصُل لهم من قِيَم الأعمال الّتي وَقَعت المَعونَةُ بها من النّاس لهم. رأيْنا من ذلك أعْـداداً في الأمْصار والمُـدُن وفي البَـدْوِ، يَسْعى لهم النّاس في الفَلْح والتّجْـر وهو قاعِدٌ بمَنْزِله، لا يَبْرَحُ من مكانِـه. فيَنْمـو مالُه، ويَعْظُـم كَسْبُه، ويتأثّلُ الغِنَى من غيْر سَعْيٍ. ويَعْجَبُ من لا يَفْطُنُ لهذا السرّ في حالِ ثَروتِه، وأسْباب غِناهُ ويَسارِه. ﴿ وَٱللَّهُ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٍ ﴾ [سورة البقرة، من الآية 212].

## 6 ● فَصْلٌ، فِي أَنَّ السَّعادَةَ والكَسْبَ إنّما تَحصُلُ غالباً لأَهْلِ الخُضوعِ والمَلَقِ[ا]، وأنّ هذا الخُلُقَ من أسْبابِ السَّعادَة

قد سَبق لنا فيما سَلَف أنّ الكَسْبَ الّذي يَسْتفيدُه البَشرُ إنّما هو قِيَمُ أعْمالِهم. ولو قُدّر أحدٌ عاطِلاً عن العمل جُمْلةً لكان فاقِداً للكَسْب بالكلّية . وعلى قَدْر عَمَله وشَرفه بَيْن الأعْمال وحاجة النّاسِ إليْه يكونُ قَدْرُ قيمَتِه، وعلى نِسْبة ذلك نُمُوُّ كَسْبه أو نُقْصانُه. وقد بَيّنّا آنِفاً أنّ الجاهَ يُفيدُ المالَ بما يَحْصُل لصاحِبه من تَقرّب النّاس إليْه بأعْمالهم وبأمْوالهم في دَفْع المضارّ وجَلْبِ المنافِع. وكأنّ ما يَتقرّبون به من عَمَلٍ أو مالٍ عِوَضٌ عَمّا يَحْصُلون عليه بسَبَب الجاهِ من كَثير[ب] الأغْراض في صالحٍ أو طالحٍ ، وتَصيرُ تلك الأعْمالُ في كَسْبه ، وقِيَمُها أموالٌ وثَروةٌ له ، فيستفيدُ الغِنَى واليَسارَ لأقْربِ وَقْتٍ.

ثم إنّ الجاهَ مُتوزّع في النّاسِ ومُتَرتّب فيهم طبقةً بَعْدَ طَبَقَةٍ، يَنْتَهي في العُلُوّ إلى المُلوكِ الّذين لَيْس فَوْقَهم يَدٌ غالِبَةٌ، وفي السّفْل على من لا يَمْلكُ ضَرّاً ولا نَفْعاً بين أَبْناء جِنْسه. وبَيْن ذلك طبقاتٌ مُتَعَدّدةٌ، حكمَةً من الله في خَليقَتِه بما يَنْتظمُ [به][ج] مَعاشُهم ، وتَتيسّر مصالِحُهم ، ويَتِمّ بقاؤُهم. لأنّ النّوعَ الإنْسانيّ لمّا كان لا يَتِمّ وجودُه وبَقاؤُه إلاّ بتعاوُن أبْنائه على مَصالِحهم، لأنّه قد تَقرّرَ أنّ الواحِدَ منهم لا يَتِمّ وجودُه، وأنّه وإن نَدَر ذلك في صورةٍ مَفْروضةٍ، فلا يَصِحّ بَقاؤُه.

ثم إنّ هذا التّعاوُنَ لا [يَحْصُل][د] إلاّ بالإكْراهِ علَيْه، لجَهْلِهم في الأكْثر بمصالِح

(ا) ي: العملّق (ب) سقط من ي (ج) زيادة يقتضيها السياق (د) ظ: يصلح .

النّوع، ولِما[أ] جُعِلَ لهم من الاختيار، وأنّ أفعالَهم إنّما تَصدرُ / بالفِكْر والرَّويّة لا [268ب] بالطّبْع، فقد يَمتَنعُ من المُعاونة، فيتَعَيّنُ حَمْلُه عليها. فلابُدّ من حاملٍ يُكرِهُ أبْناءَ النّوع على مَصالِحهم لتَتِمَّ الحكمةُ الإلهيّةُ في بقاءِ هذا النّوع. وهذا مَعْنى قَوْله [تعالى][ب]: ﴿ وَرَفَعْنَا[ج] بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [سورة الزخرف، من الآية 32].

فقدْ تبيّن أنّ مَعْنى الجاه هو القُدْرةُ الحاصِلَةُ[د] للبَشر على التّصرُّف فيمن تَحت أيْديهم من أبناء جِنْسهم بالإذْن والمَنْع والتّسلُّط فيهم بالقَهْرِ والغَلَبة ليَحْمِلَهم على دَفْع مَضارّهم وجَلْبِ منافِعهم في العَدْل، وبأحْكام الشّرائع أو السّياسَةِ، وعلى أغْراضِه فيما سِوى ذلكَ. لكنّ الأوّلَ مَقْصودٌ في العِنايَة الربّانيّة بالذّات، والثّاني داخِلٌ فيها بالعَرَض كسائِرِ الشُّرورِ الدّاخِلة في القَضاءِ الإلهيّ. لأنّه قد لا يَتِمّ وجودُ الخَيْر الكَثير إلاّ بوُجود شَرّ يَسيرٍ من أجْل المَوادّ. فلا يَفوتُ الخَيْرُ لذلك، بَلْ يَقَعُ على ما يَنْطوي علَيْه من الشرّ اليَسير. وهذا مَعْنى وُقوع الظُّلم في الخَليقة، فتَفَهَّمْ.

ثمّ إنّ كلّ طَبقةٍ من طِباق أهْل العُمْران من مَدينةٍ أو إقْليمٍ لها قُدْرةٌ على من دونها من الطّباق، وكلُّ واحدٍ من الطّبقةِ السُّفْلى يَسْتَمِدُّ هذا الجاهَ من أهْلِ الطّبقةِ الّتي فَوْقَه، ويَزْدادُ كاسِبُه تَصَرُّفاً فيمن تَحت يَدِه على قَدْر ما يَسْتَفيدُ منه.

(أ) ج: وما (ب) من: ي (ج) جاءت في كل الأصول خطأ: وجعلنا (د) كذا في الأصول، ولعلها: الحاملة.

والجاهُ مع ذلك داخلٌ على النّاسِ في جَميع أبواب المَعاشِ، ويتّسِعُ ويَضيقُ بَحسَبِ الطَّبقَةِ والطَّوْر الّذي فيه صاحبُه. فإنْ كان الجاهُ مُتّسِعاً، كان الكَسْبُ الناشيءُ عنه كذلك، وإن كان ضَيّقاً وقَليلاً، فمِثْلُه.

وفاقِدُ الجـاهِ ولو كان له مَالٌ، فـلا يكونُ يَسارُه إلاّ بمقْـدار عَمَلِهِ أو مالـِه، وعلى نِسْبَةِ سَعْيه ذاهِباً وجَائِياً في تَنْمِيتـه كأكْثَرِ التُّجّار وأهْل الفِـلاحَةِ في الغالِبِ. وأهلُ الصّنائِع كذلك، إذا فَقَدوا الجاهَ واقْتصروا على فَوائِد صَنائِعهم فإنّهم يَصيرونَ إلى الفَقْر والخَصاصَةِ في الأكْثَر، ولا تُسْرِع إليهم ثَرْوَةٌ، وإنّما[أ] يُرَمِّقونَ العَيْشَ تَرْميقاً، ويَدْفعون ضرورةَ الفَقْر مُدافَعَةً.

وإذا تقرّر ذلك، وأنّ الجاهَ مُتوزِّعٌ، وأنّ السّعادةَ والخَيْرَ مُقترنان بحُصوله، [269 أ] عَلِمْتَ أنّ بَذْلَه وإفادتَه من/ أعْظمِ النّعَمِ وأجلِّها، وأنّ باذِلَه من أجلِّ المُنْعِمينَ. وإنّما يَبْذُله لمن تَحْتَ يَده، فيكونُ بَذْلُه بِيَدٍ عاليةٍ وعن عِزّةٍ، فيَحتاجُ طالبُه ومُبْتَغيه إلى خُضوعٍ وتَمَلُّقٍ كما يَسْأَلُ أهْلَ العزّ والمُلوكِ، وإلاّ فيتعذّرُ حصولُه. فلذلك قُلْنا: إنّ الخُضوعَ والملَقَ من أسْباب حُصول هذا الجاه المُحَصِّل للسّعادَة والكَسْبِ، وإنّ أكثرَ أهْلِ الثّروةِ والسّعادَةِ بهذا الخُلُق. ولهذا نَجِدُ الكثيرَ مِمّن يتخلّقُ بالتّرفُّـع والشّمَم لا يَحْصُل لهم غَرَضٌ من الجاهِ، فيَقْتَصِرون في التّكسُّب على أعْمالِهم، ويَصيرون إلى الفَقْر والخَصاصَةِ.

(أ) في ع: وإنّما.

واعلَمْ أنّ هذا الكِبْرَ والتَّرفُّعَ من الخُلُق المَذمومَةِ، إنّما يَحْصُل من تَوَهُّم الكمالِ، وأنّ النّاس يَحْتاجون إلى بِضاعَتِه من عِلْم أو صِناعةٍ، كالعالِم المُتَبَحِّر في عِلْمه، والكاتِبِ المُجيد في كتابَتِه، والشّاعِرِ البليغِ في شِعْره، وكلُّ مُحْسنٍ في صِناعته يَتَوَهَّمُ أنّ النّاس مُحْتاجون إلى ما بِيَدِه، فيَحْدُثُ له تَرَفُّع عليهم بذلك. وكذا يَتَوَهَّمُ أهلُ الأنْسابِ مِمّن كان في آبائِه مَلِكٌ أو عالِمٌ مَشهور أو كامِلٌ في طَوْرٍ، يَغْتَرّون بما رأَوْهُ أو سَمِعوه من حال آبائهم في المَدينة، ويَتَوَهَّمونَ أنّهم استَحَقّوا مثلَ ذلك بقَرابَتِهم إليهم ووِراثَتِهم عنهم. فهم مُسْتَمْسِكون في الحاضِر بالأمْر المَعْدوم، إذ الكمالُ لا يورثُ. وكذلِكَ أهلُ الحِنْكَةِ والتّجارب والبَصَر بالأُمور، قد يَتَوَهَّمُ بعضُهم كمالاً في نَفْسِه بذلك واحْتِياجاً إليه.

وتَجِدُ هؤلاء الأصْناف كلّهم مُتَرَفِّعين لا يَخْضعون لصاحِب جاهٍ، ولا يَتَمَلَّقون لمن هو أعْلى منهم، ويَسْتَصْغِرون مَنْ سِواهم لاعْتِقادِهم الفضلَ على النّاس. فيَسْتَنْكِفُ أحدُهم عن الخُضوعِ، ولو كان للمَلِك، ويَعُدُّه مذَلّةً وهواناً وسَفَهاً، ويُحاسِبُ النّاسَ في مُعامَلَتِهم إيّاه بمِقْدارِ ما يَتَوهَّمُ في نَفْسِه، ويَحْقِدُ على من قَصَّرَ له في شَيْءٍ مما يَتَوَهَّمه من ذلك. ورُبّما يُدْخِلُ على نَفْسهِ الهُمومَ والأحزانَ من تَقْصيرهم فيه، ويَسْتَمِرُّ في عَناءٍ عظيمٍ من إيجاب الحقّ لنَفْسه وإبايَةِ النّاسِ له من ذلكَ. ويَحْصُل له المَقْتُ في النّاس، لما في طِباعِ البَشر من التّألُّه. وقَلَّ أن يُسَلِّمَ أحدٌ منهم لأحدٍ في الكمال والتَّرَفُّع عليه، إلاّ أن/ يكونَ ذلك بنوعٍ من القَهْر والغَلَبة والاستِطالةِ. وهذا كلُّه في ضِمْن الجاه. [269ب]

فإذا فَقَدَ صاحِبُ هذا الخُلُقِ الجاهَ، وهو مَفْقودٌ له كما تَبَيَّن لك، مَقَتَه النّاسُ

بهذا التَّرفُّع، ولم يَحْصُل له حَظٌّ من إحسانِهم. ففَقَدَ الجاهَ لذلك من أهل الطَّبقة الّتي هي أعلى منه، لأجل المقْت وما يَحْصُل له بذلك من القُعودِ عن تعاهُدِهم وغَشَيانِ مَنازِلهم. ففَسُدَ معاشُه، وبَقِيَ في خصَاصةٍ وفَقْرٍ أو فَوْق ذلك بقَليل. وأمّا الثَّروةُ، فلا تَحْصل له أصلاً. ومن هذا اشْتُهِرَ بَيْن النّاس أنّ الكاملَ في المَعْرفة مَحْرومٌ من الحَظّ، وأنّه قد حوسِب بما رُزِق من المَعْرِفة، واقْتُطِع ذلك له من الحَظّ. وهذا مَعْناه. ومن خُلِق لشَيْءٍ يُسِّر له. والله المُقَدِّر، لا رَبَّ سِواه.

ولقد يَقَعُ في الدُّوَل اضْطرابٌ في المراتِب من أجْل هذا الخُلق، ويَرْتَفِعُ فيها كثيرٌ من السَّفِلَة، ويَنْزل كثيرٌ من العِلْيةِ بسَبب ذلك. وذلك أنّ الدُّوَل إذا بلغتْ غايَتَها من التَّغَلُّب والاسْتيلاءِ ، وانفردَ منها مَنْبتُ المُلْك بمُلْكهم وسُلْطانهم، ويَئِس سِواهُمْ من ذلك ، وإنّما صاروا في مَراتِبَ دونَ مَرْتَبة المُلْك ، وتَحْتَ يَدِ السُّلْطان وكأنّهم خَوَلٌ له، فإذا اسْتمرّت الدَّوْلةُ، وشَمَخَ المُلْك، تساوَى حينئذٍ في المَنْزلَة عند السُّلْطان كلُّ من انْتَمَى إلى خِدْمَتِهِ وتَقَرَّب إليه بنَصِيحَتِه، واصْطَنَعَه السُّلْطانُ لغَنائِه في كثيرٍ من مُهِمّاتِه. فتَجِدُ كثيراً من السُّوقَة يَسْعى في التَّقَرُّب من السُّلْطانِ بجِدّه ونُصْحِه، ويَتَزَلَّفُ إليه بوُجوهِ خِدْمَتِه، ويَسْتَعِينُ على ذلك بعَظيمٍ من الخُضوعِ والتَّمَلُّق له ولحاشِيَتِه وأهْل نَسَبِهِ ، حتّى تَرْسَخ قَدَمُه مَعَهم ، ويَنْظِمُه السُّلْطانُ في جُمْلته. فيَحْصُل له بذلك حَظٌّ عظيمٌ من السَّعادةِ، ويَنْتَظِمُ في عِداد أهْل الدَّوْلة.

وناشِئَةُ الدَّوْلة، حينئذٍ، من أبْناء قَوْمِها الّذين ذَلَّلوا صِعابَها ومَهّدوا أكْنافَها،

مُغترّون[1] بما كان لآبائهم في ذلك من الآثار، تَشمخُ به نفوسُهم على السُّلطان، ويَعتَدّون بآثاره، ويَجْرون في مِضْمار الدّالّة بسَببه. فيَمقتُهم السّلطانُ لذلك ويُباعِدُهم، ويميلُ إلى هؤلاء المُصطَنعين الّذين لا يَعتدّون بقَديمٍ ولا/ يَذهَبون إلى دَالّة ولا تَرفُّع، [270 أ] إنّما دَأبُهم الخضوعُ له والتَّملُّقُ والاعْتمالُ في غَرَضِه متَى ذهبَ إليه. فيَتّسِعُ جاهُهم وتَعلو مَنازِلُهم، وتَنصرفُ إليهم الوُجوهُ والخَواصُّ بما يَحصُلُ لهم من مَيلِ السّلطانِ والمَكانةِ عِنْدَه. ويَبقَى ناشِئةُ الدّولة فيما هم فيه من التّرفُّع والاعْتِداد بالقَديم، لا يَزيدُهم ذلك إلاّ بُعْداً من السُّلطان ومَقْتاً، وإيثاراً لهؤلاء المُصطَنَعين عليهم، إلى أن تَنقرِضَ الدّولةُ. وهذا أمْرٌ طبيعيٌّ في الدُّوَل، ومنه جاءَ شأنُ المُصطَنعين في الغالِب. والله ﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [سورة البروج، من الآية 16].

## 7 ● فصلٌ، في أنّ القائمينَ بأمورِ الدّينِ من القَضاءِ والفُتيا والتّدريسِ والإمامَةِ والخَطابَةِ والأذانِ ونَحوِ ذلك، لا تَعظُمُ ثَروتُهم في الغالب

والسّببُ في ذلك، أنّ الكَسْبَ، كما قدَّمْناه، قِيمَةُ الأعْمال، وأنّها مُتفاوِتةٌ بحَسَبِ الحاجَةِ إليها. فإذا كانت الأعمالُ ضروريةً في العُمْران عامّةَ البَلْوى فيه، كانت قيمَتُها أعظمَ، وكانت الحاجةُ إليها أشَدَّ. وأهْلُ هذه البَضائِع الدينيّة لا يُضْطَرُّ إليهم عامّةُ الخَلْق، وإنّما يَحتاجُ إلى ما عِندَهم الخواصُّ مِمّن أقْبلَ على دينِه. وإن احْتيجَ إلى الفُتيا والقَضاءِ في الخُصوماتِ، فلَيس على وَجْه الاضِطرار والعُموم، فيقَعُ

(1) من ي ج، وفي ع ظ: ويَخْبرون.

الاستِغْناءُ عن هؤلاء في الأكْثَرِ، وإنّما يَهْتَمُّ [بهم][أ] وبإقامة مَراسِمِهم صاحبُ الدّوْلة، بما له من النَّظَرِ في المَصالح. فيَقْسِمُ لهم حَظّاً من الرّزْق على نِسْبةِ الحاجَةِ إليهم، على النّحو الّذي قَرّزناه، لا يُساويهم بأهل الشّوْكة ولا بأهْل الصَّنائِع الضَّروريّة، وإن كانت بِضَاعَتُهم أشرفَ[ب] من حَيْث الدينُ والمراسِمُ الشّرْعيّة. لكنّه يَقْسِمُ بحَسَب عُموم الحاجَة وضَرورة أهْلِ العُمْرانِ، فلا يَصِحُّ في قِسْمَتِهم إلاّ القليلُ.

وهم أيضاً لشَرَف[ج] بضائِعهم أعِزّةٌ على الخَلْقِ وعند نُفوسِهم، فلا يَخْضعون لأهْل الجاهِ حتّى يَنالوا منه حَظّاً يَسْتَدِرّون به الرّزْقَ. بل ولا تَفْرَغُ أوقاتُهم لذلك، لما هم فيه من الشُّغل بهذه البَضائِع الشّريفَةِ المُشْتَمِلة على الفِكْر والبَدَن[د]، بل، ولا يَسَعُهم ابتِذالُ أَنْفُسِهم لأهْل الدُّنيا لشَرف بَضائِعهم، / فهم بمَعزِلٍ عن ذلك. [270ب] فلذلك لا تَعظُم ثَرْوَتُهم في الغالِب.

ولقد باحَثْت بَعْض الفُضلاء، ونَكِرَ ذلك عَلَيّ. فوقَع بيدي أوراقٌ مُخَرّمة من حُسْباناتِ الدّواوين بدار المأمون، تَشْتَمِل على كثيرٍ من الدَّخْل والخَرْج يومئذٍ، وكان فيما طالعتُ فيه أرزاقُ القُضاةِ والأيمّة والمُؤذّنين، فوَقَفْتُه علَيْه، وعلِمَ منه صِحّةَ ما قُلْتُه، ورَجَع إليْه. وقضينا العجَبَ من أسْرار الله في خَليقَتِه، وحِكْمَتِه في عَوالِمِه. واللهُ الخالِقُ المقدّرُ.

(أ) سقط من ظ (ب) سقط من ي (ج) من ع، وفي بقيّة الأصول: اشرف (د) كذا في الأصول.

## 8 • فَصْلٌ، في أنّ الفلاحةَ من مَعاشِ المُسْتَضعَفين وأهْل العافية من البَدْو[أ]

وذلك لأنّه أصْلٌ في الطّبيعة وبَسيطٌ في مَنحاه. ولهذا لا نَجِدهُ يَنتَحِلُه أحدٌ من أهْل الحَضَر في الغالِب ولا من المُتْرَفين، ويَختَصُّ مُنتَحِلُه بالمَذلَّة. قال ﷺ[1]، وقد رأى السّكّةَ ببَعْض دور الأنصار: "ما دخلَتْ هذه دارَ قَوْمٍ إلا دخلَه الذلُّ". وحمَلَه البُخاريُّ على الاستِكْثار منه، وتَرجَم عليه بابَ ما يُحَذَّرُ من عواقِب الاشْتِغال بآلة الزَّرْع، أو تجاوَزَ الحدَّ الّذي أُمِر به.

والسَّبب فيه، والله أعلَمُ، ما يَتْبَعُها من المَغرم المُفضي إلى التّحكُّم واليدِ الغالِبة. فيكونُ الغارِمُ ذليلاً بائِساً بما تَتَناوله أَيْدي القَهْر والاستِطالة. قال ﷺ[2]: "لا تقومُ السّاعةُ حتّى تعودَ الزّكاةُ مَغرَماً"، إشارةً إلى المُلْك العَضوض القاهِر للنّاس، الّذي معه التسلّطُ والجَوْرُ ونِسيانُ حُقوقِ اللهِ تعالى في المُتَمَوَّلات، واعتبار الحقوق كلّها مغارمَ للمُلوكِ والدّول. والله قادِرٌ على ما يَشاء.

(أ) سقط من ي.

(1) أخرجه البخاريّ (2321) وترجم له في "باب ما يُحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزّرع، أو مجاوزة الحدّ الّذي أمِر به".

(2) قطعة من حديث طويل في أشراط السّاعة، أخرجه التّرمذيّ في جامعه (2210) من حديث عليّ. وفي (2211) من حديث أبي هريرة، وكلاهما إسناده ضعيف .

## 9 ● فصلٌ في مَعْنى التِّجارةِ ومَذاهِبِها وأصْنافِها

اعْلَمْ أنّ مَعْنى التّجارة مُحاولةٌ على الكَسْب بتَنْمِية المالِ في شِراءِ السّلْعَة[1] بالرُّخص وبيْعِها بالغَلاءِ، ما كانَت السّلْعةُ، من رَقيقٍ، أو زَرْع، أو حَيوانٍ، أو سلاحٍ، أو قُماشٍ. وذلك القَدْرُ النّامي يُسَمّى رِبْحاً. والمُحاولة لذلك الرّبح إمّا بأن تُخْتزَنَ السّلْعةُ ويُتَحَيَّنُ بها حَوالةَ السّوق من الرُّخص إلى الغَلاء، فيعظُم رِبْحُه. وإمّا بأن يَنْقلَه إلى بَلَدٍ آخر تَنْفُق فيه تلك السّلعةُ أكثرَ من بلَدِه الّذي اشتراها فيه، فيَعْظُم رِبْحُه. ولذلك قال بعضُ الشّيوخ / [271 أ] من التّجّار لطالب الكَشْف عن حَقيقَة التّجارة: أنا أُعَلِّمُكَها في كَلِمَتَيْن: اشْتَرِ الرّخيصَ وبِع الغالي، وقد حَصَلت التّجارة. إشارةً له بذلك إلى المَعْنى الّذي قَرّرْناهُ. والله ﴿ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [سورة الذاريات، من الآية 58].

(1) في ج: السّلع.

## 10 • فَصْلٌ • في نَقْلِ التّاجِرِ للسِّلَعِ

التّاجرُ البَصيرُ بالتّجارةِ لا يَنقلُ من السّلَعِ إلاّ ما تَعُمّ الحاجةُ إليه من الغنيّ والفقيرِ والسُّلطانِ والسّوقةِ، إذْ في ذلك نَفاقُ سِلْعَته. و[أمّا إذا اختصّ نقلُه بما يَحتاج إليه البَعْضُ فقط، فقد يَتعذّر نفادُ سِلْعَتِهِ][1] حينئذٍ بإعوازِ الشّراء على ذلك البَعْض لعارضٍ من العَوارِضِ، فتَكْسدُ سوقُه، وتَفْسُد أرباحُه.

وكذلك إذا نَقَل السِّلْعَةَ المُحتاجَ إليها، فإنّما ينقلُ الوَسَطَ من صِنفها. فإنّ الغاليَ من كلّ صِنف من السّلع إنّما يَختصّ به أهلُ الثّروة وحاشيةُ الدّولة، وهم الأقلُّ. وإنّما يكونُ النّاس أُسوةً في الحاجَةِ إلى الوَسَطِ من كلّ صِنفٍ. فليَتَحرَّ ذلك جُهْدَهُ، ففيه نَفاقُ سِلْعَته أو كسادُها.

(1) من ع وسقط من ظ .

---

• ورد قبل هذا الفصل في نسخة المؤلّف ومُسوّدته "ع" فصلٌ قصيرٌ من ثمانية أسطر، عُنوانه: فصلٌ في أنّ خُلق التجّار نازلةٌ عن خلق الأشراف والملوك. ثم شطبه جملةً، واستبدله بجعله فيما يأتي، بالفصل رقم (14) في: أن خلق التجار نازلةٌ عن خلق الرؤساء، وبعيدة عن المروءة. وغيّر موقعه، وهذا نصّ الفصل الملغى:

" وذلك أنّ التُّجّار في غالب أحوالهم إنّما يُعانونَ البَيْعَ والشّراء، ولابُدّ فيه من المُكايَسَةِ ضرورةً. فإن اقتصر عليها اقتصرتْ به على خُلقها. وهي، أعني خُلقَ المُكايَسَة، بعيدةٌ عن المُروءةِ الّتي يتخلّق بها المُلوك والأشرافُ. وأمّا إن استرْذلَ خُلُقه بما يتبع ذلك في أهل الطّبقة الوسطى منهم من المُماحَكَة والغشّ والخِلابة وتعاهُد الأيمان الكاذبةِ على الأثمان رَدّاً وقبولاً، فأجدرْ بهذا الخُلُق أن يكونَ في غاية المذمّة، لما هو معروف. ولذلك تجد أهل الرّياسات يتحامون الاحتراف بهذه الحرفة، لأجل ما تكسِب من هذا الخُلُق. وقد يوجدُ منهم من يَسْلَم من هذا الخُلُق ويتحاماهُ بشرَف نفسه وكرم خِلاله، إلاّ أنّه في النّادر من الوُجودِ. والله يهدي من يشاء".

وكذلك نقْلُ السّلَع من البَلَد البَعيد المِسافَة أو في شِدَّة الخَطَر في الطّرقات يكون أكثرَ فائدةً للتجارَةِ[1] وأعظمَ أرباحاً وأكفلَ بحَوالَة الأسواق، لأنّ السّلَع المنقولَةَ حينئذٍ تكونُ قليلةً مُعْوِزةً لبُعْدِ مَكانها أو شِدّةِ الغَرَرِ في طريقها، فيقلُّ حاملوها ويَعِزُّ وجودُها . وإذا قلّت وعزّتْ غَلَتْ أثمانُها . وأمّا إذا كان البلَدُ قريبَ المسافَة ، والطّريقُ سابِلٌ بالأمن ، فإنّهُ حينئذٍ يَكْثُر ناقِلوها ، فتكْثُر وتَرْخُص أثمانُها.

ولهذا نَجدُ التجّارَ الّذين يولَعون بالدّخول إلى بلاد السّودان، أرفَهَ النّاس وأكثَرَهم أموالاً، لبُعْد طَرِيقهم ومَشَقّته، واعتِراض المَفازَةِ الصّعْبةِ المُخْطِرةِ بالخَوْف والعَطَش، لا يوجَدُ فيها الماءُ إلاّ في أماكنَ مَعْلومة يَهْتدي إليها أدِلاّءُ الرّكاب. فلا يَرْتَكبُ هذا الطريقَ وبُعْدَه إلاّ الأقلُّ من النّاس؛ فتجدُ سِلَعَ بلاد السّودانِ قليلةً لَدَيْنا، فتَخْتَصّ بالغَلاء، وكذلك سِلَعُنا لَدَيْهم . فتعظُم بضائِعُ التجّار من تَناقُلِها، ويُسْرِع إليهم الغِنَى والثّروةُ من أجْل ذلكَ . وكذلك المسافرون من بلادِنا إلى المَشْرق، لبُعْد الشُّقّة أيضاً. وأمّا المُتَرَدّدون في الأُفُقِ الواحِد ما بَيْن أمْصاره وبُلْدانه ،/ [271ب] ففائِدَتُهم قليلةٌ وأرباحُهم تافِهَةٌ، لكَثْرة السّلَع وكَثْرة ناقِليها. والله ﴿ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [سورة الذاريات، من الآية 58].

(1) ي: للتجّار.

## 11 • فَصلٌ في الاحتكار

وممّا اشتُهِرَ عند ذوي البَصَر والتَّجربة في الأمْصار، أنّ احتِكارَ الزَّرع لتَحَيُّن أوْقات الغَلاء به مَشؤومٌ، وأنّه يعودُ على فائِدَته بالتَّلَفِ والخُسْران. وسَبَبُه، والله أعْلَمُ، أنّ النّاسَ لحاجَتِهم إلى الأقْوات مُضْطَرّون إلى ما يَبْذُلون فيها من المال اضطِراراً، فتَبْقى النُّفوس مُتَعلِّقَة به. وفي تَعَلُّق النّفوس بمالِها سِرٌّ كبير في وَبالِه على من يأْخذه[أ]. ولعلّه الّذي اعْتَبره الشّارع في أخْذِ أموال النّاس بالباطِل. وهذا، وإنْ لم يكن مَجّاناً، فالنّفوسُ مُتعلّقةٌ به، لإعْطائه ضرورةً من غَيْر سَعَةٍ في العُذْر، فهو كالمُكْرَه. وما عدا الأقْوات والمأكولات من المَبيعات لا اضطِراراً[ب] للنّاس إليها. وإنّما يَبعثُهم عليها التّفنن في الشّهَواتِ، فلا يَبْذلونَ أموالَهم فيها إلاّ باختيـار وحِرْص، ولا يَبْقى لهم تَعلُّق بما أعْطَوْه. فلهذا يكون من عُرِفِ بالاحتِكـار تَجْتَمِع القُوَى النّفسانيّة على مُتابَعَتِه بما يأْخُذُه من أمْوالهم، فيَفْسُد ربحُه. والله أعلم.

وسمعتُ فيما يُناسِب هذا، حكايةً طريفةً عن بَعْض مَشْيَخة المَغْرِب. أخْبرني شيخُنا أبو عبد الله الآبِليّ، قال: حضَرْتُ عند القاضي بفاس لعَهْد السّلطان أبي سَعيـد، وهو الفقيـه أبو الحَسن المَليليّ، وقد عُرِض عليـه أن يَخْتـارَ بعضَ الألْقاب المَخزنيّة لِجرايَته ، قال : فأطْرقَ مَلِيّاً ، ثم قال لهم : من مَكْس الخمر . فاسْتَضْحك الحاضِرون من أصْحابه وعَجِبوا، وساءلوهُ عن حِكْمة ذلك، فقال: إذا كانت الجِباياتُ كلُّها حَرَاماً، فأخْتار منها ما لا تُتابِعُه نُفوسُ مُعْطِيه، والخَمرُ قلَّ أن يَبْذُل أحد فيها

(أ) كتب بعدها في ع: مجاناً، ثم شطبها ، ولم تثبتها ظ ج ي (ب) في ج: أضرار.

مالَه إلاّ وهو طَرِبٌ مسرورٌ بوجدانِه، غيْرُ آسِفٍ عليه ولا مُتعلّقٍ به. وهذه ملاحظةٌ غَريبةٌ. والله تعالى أعْلَمُ.

## 12 ● فَصْلٌ[أ]، في أنّ رُخْصَ الأسْعارِ مُضِرٌّ بالمُحْتَرِفين بالرَّخيص

وذلك أنّ الكَسْبَ والمعاشَ، كما قدّمْناه، إنّما هو بالصّنائع أو التّجارة.

[272 أ] والتّجارةُ/ هي شراءُ البَضائِع والسِّلَعِ وادّخارُها، تُتحيَّنُ بها حَوالةُ الأسْواق بالزّيادة في أثمانِها، ويُسَمّى رِبحاً. ويَحْصُل منه الكَسْبُ والمعاشُ للمُحْتَرفين بالتّجارة دائماً. فإذا اسْتُديم الرُّخص في سِلْعةٍ أو عَرَضٍ من مأكولٍ أو مَلْبوسٍ أو متموَّلٍ على الجُمْلة، ولم يَحْصُل للتّاجر حَوالةُ الأسْواق فيه، فَسَدَ الرِّبح و[ب] النّماءُ بطول تلك المدّة، وكَسَدت سوقُ ذلك الصِّنف، ولم يحصُل التّاجِرُ إلاّ على العَناءِ، فيقعُد التُّجّار عن السّعْي فيها، وتَفْسُد رؤوسُ أمْوالهم.

واعتبِرْ ذلك مثلاً بالزَّرْع إذا اسْتُديم رُخْصُه، كيف[ج] تفسُد أحوالُ المُحْترفين به في سائِر أطْوارِه، من الفَلْح والزِّراعة، لقِلّة الرِّبح فيه ونَزارَتِه أو فَقْدِه. فيفقِدون النّماءَ في أمْوالِهم، أو يَجِدونَهُ على قِلّة، ويَعودون بالإنْفاق على رُؤوس أمْوالهم، وتَفْسُد أحْوالُهم، ويَصيرون إلى الفَقْر والخَصاصةِ. ويَتْبعُ ذلك فسادُ حالِ المُحْتَرفين أيضاً بالطَّحْن والخَبْز وبسائر[د] ما يتعلّق بالزَّرْع[هـ] من الحِرَف من لَدُن

(أ) هذا الفصل والفصلان بعدهُ زيادة حرّرها المؤلف بخطّه في ورقة بوّجهيها وألحقها على مسودته ع، وحدّد موقعها بإشارة الخرج آخر الفصل السابق، وبالتنصيص اللفظي (ب) سقط العطف من ي (ج) ي: فإنّه (د) في ي ج: سائر (هـ) في ي: بالزّراعة.

زِراعَته إلى مَصيره مَأكولاً. وكذا يَفْسُدُ حالُ الجُند إذا كانت أرزاقُهم من السّلْطان عند[ا] أهْل الفَلْح زَرْعاً بالإقْطاع. فإنّهم تَقِلُّ جبايَتُهم من ذلك، ويَعْجِزون عن إقامة الجُنديّة الّتي هم بِسَبَبها و[ب] يَرْتَزِقون من السّلطان عليها، فيَقْطَعُ عنهم الرّزْق وتَفْسُد أحوالُهم. وكذا إذا استُديمَ الرُّخْصُ في السُّكَّرِ والعَسَل فَسَدَ جميعُ ما يَتعلَّق به، وقَعَد المُحْتَرِفون به عن التِّجارةِ فيه. وكذا حالُ المَلْبوسات إذا استُديمَ فيها الرُّخْص أيضاً[ج].

فإذن، الرُّخْصُ المُفرِطُ مُجْحِفٌ بمعاش المُحْترفِين بذلك الصِّنف الرَّخيص، وكذا الغَلاءُ المُفرِطُ أيضاً. و[د] رُبّما يكونُ في النّادر سَبباً لنَماء المال، بسَبَبِ احْتِكاره وعِظَم فائِدته. وإنّما معاشُ النّاس وكَسْبُهم في التّوَسُّطِ من ذلك وسُرْعة حَوالة الأَسْواقِ، ومعْرِفةُ[هـ] ذلك تَرجع إلى العَوائِد المُتقَرِّرة بين أهل العُمْران.

وإنّما يُحمَد الرُّخْصُ في الزَّرْع من بَيْن المَبيعات لعُموم الحاجَة إليه، واضْطرار النّاس إلى الأقْوات[و] من بين الغني والفقير. / والعالة من الخلقِ هم الأكثر في العُمران، فيعمُّ الرفق بذلك ويُرجَّح جانب القوتِ على جانب التجارة في هذا الصنفِ الخاصّ. [272ب]

والله ﴿ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [سورة الذاريات، من الآية 58].

(ا) ي: على (ب) سقط العطف من ي (ج) سقط من ي (د) سقط حرف العطف من ي (هـ) ي: وعلْم ... يرجع
(و) من هنا إلى آخر الفصل لا يوجد في ي، وبدلَه: فيعتاضون بعض الشّيء من حَوالة الأسواق بنفاق السلعة التي بأيديهم، وهي الأقوات، فيتخذون لذلك معاضاً عمّا فاتهم.

## 13 ● فَصْلٌ[(أ)]، في أيِّ أصْنَافِ النَّاسِ [يَنْتَفِعُ][(ب)] بالتِّجارَةِ، وأيُّهم يَنْبغي له تَرْكُها

قد تقدَّم لنا أنّ مَعْنى التِّجارَة تَنْمِيةُ المالِ بشِراء البَضائِع ومُحاوَلة بَيْعها بأغْلى من ثَمَنِ الشِّراء، إمّا بانتظار حَوالَةِ الأَسْواقِ، أو نَقْلها إلى بَلَدٍ هي فيه أنْفَقُ وأغْلَى، أو بَيْعُها بالغَلاء على الآجالِ. وهذا الرِّبْحُ بالنِّسبة إلى أصْلِ المال نزرٌ يَسيرٌ، إلاّ أنّ المالَ إذا[(ج)] كان كثيراً عَظُم الرِّبح، لأن القليلَ في الكثيرِ كثيرٌ.

ثم لابُدَّ في مُحاولة هذه التَّنمية، الّذي هو الرِّبْحُ، من حُصول هذا المال بأيدي الباعَة في شِراء البَضائع وبَيْعها [ومُعامَلَتهم في][(د)] تَقاضي أثمانها، وأهلُ النَّصَفَة منهم قليلٌ، فلابُدَّ من الغِشّ والتَّطفيف المُجْحِفِ بالبَضائع، و[من][(هـ)] المَطْل في الأثْمان المُجْحِف بالرِّبح، لتعطيل المُحاوَلة في تلك المُدَّة، وبها نَماؤه، ومن الجُحود والإنكارِ المُسْحِتِ لرأس المال إنْ لم يُقَيَّد بالكِتاب والشَّهادَة. وغَناءُ الحُكّامِ في ذلك قليلٌ، لأنّ الحُكْم إنّما هو على الظّاهِر. فيُعاني التّاجِرُ من ذلك أحوالاً صَعْبةً، ولا يكادُ يَحْصُل على ذلك التّافِهِ من الرِّبح، إلاّ بعظيمِ العَناءِ والمَشَقّة، أو لا يَحْصُلُ، أو يَتلاشَى رأسُ مالِه. فإن كان جَريئاً على الخُصومَةِ، بصيراً بالحُسْبانِ، شديدَ المُماحَكَة، مِقْداماً على الحُكّام، كان ذلك أقربَ له إلى النَّصَفَة منهم بجُرْأته ومُماحَكته؛ وإلاّ فلابُدّ له من جاهٍ يَدَّرِعُ به يُوقِعُ[(و)] له الهَيْبَةَ عند الباعَةِ، ويَحْمِلُ الحُكّام على

(أ) جاء هذا الفصل في حاشية (ي) بخط المؤلف من غير عنوان، وأثبت في سياق نص الكتاب في نُسختَيْ ظ ج (ب) في ظ: ينتفعون (ج) في ج: لئن (د) في ي، وسقط من ج ع (هـ) من ي (و) في ج: ليوقع.

إنصافِه من غُرَمائِه[أ]. فتَحْصُلُ له بذلك النَّصَفَة واسْتِخْلاص مالِه منهم[ب] طَوْعاً في الأوّلِ، وكَرْهاً في الثّاني. وأما من كان فاقِداً للجُرْأة والإقْدام من نَفْسه، وفاقِداً للجاه من الحكّامِ، فيَنْبغي له أن يَجْتَنِب التّجارَة[ج]، لأنّه يُعَرِّض بماله للذّهاب والمَضْيَعة[د]، ويُصَيِّره مأْكَلَةً للباعَة، ولا يَكادُ يَنْتَصِفُ منهم. لأنّ النّاس في الغالِبِ[هـ] مُتَطَلّعون[و] إلى ما في أَيْدي[ز] النّاس. ولَوْلا وازِعُ الأَحْكام *[ح] [ما سَلِم لأحدٍ شيءٌ مّما في يَده][ط]، وخُصوصاً / الباعةَ وسَفِلَةَ النّاس ورَعاعَهم*[ح]. ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ[ي] ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [سورة البقرة، من الآية 251]. [273 أ]

## 14 * فَصْلٌ في أنّ خُلُقَ التُّجّار نازِلَةٌ عن خُلُق الرُّؤَساء[ك]، وبَعيدةٌ عن المُروءَة

قد قَدَّمْنا في الفَصل قَبلَه أنّ التّاجِر مَدْفوعٌ إلى مُعاناةِ البَيْعِ والشِّراءِ وجَلْب الفَوائِد والأَرْباحِ، ولا بُدّ في ذلك من المُكايَسَةِ والمُماحَكَةِ والتَّحَذْلُق ومُمارَسَة الخُصوماتِ واللَّجاج، وهي عَوارِضُ هذه الحِرْفَة. وهذه الأَوْصافُ تَغُضُّ من الزَّكاءِ والمُروءَة وتَخْدِجُ فيها. لأنّ الأَفْعال لابُدّ من عَوْد آثارِها على النَّفْسِ. فأَفْعالُ الخَيْر

(أ) في ي: مُعامِليه (ب) سقط من ي (ج) ي: الاحتراف بالتجارة (د) في ي: والضَّياع (هـ) في ي: وخصوصاً الرعاع والباعة (و) ي: يشرهون (ز) في ي: سواهم متوثبون عليه (ح) سقط ما بين النجمين من ي (ط) في ي: أصبحت أموالُ النّاس نهباً (ي) وردت في النسخ: دفاع، وقد تقدّمت هذه القراءة في 1: 245، والوجه فيها كما يقول الطبريّ، المصدر من قول القائل: دافع الله عن خَلْقه، فهو يدافع مُدافعةً ودِفاعاً. جامع البيان 2: 755 (ك) في ي: الأشراف.

تعودُ بآثارِ الخَيْر والزَّكاء، وأفعالُ الشرّ والسَّفْسَفَةِ تعودُ بضِدّ ذلك. فتتَمكّنُ وتَرْسخُ إن سَبَقَتْ وتكررت، وتُنقِصُ من خِلالِ الخَيْر إن تأخَّرت عَنها بما يَنْطَبِع من آثارها المَذمومَةِ في النَّفسِ، شأنَ الملكاتِ النّاشِئَةِ عن الأفعال.

وتَتفاوتُ هذه الآثارُ بتفاوُتِ أصناف التُّجّار في أطْوارِهم. فمن كان منهم سافِلَ الطَّوْر، مُخالِطاً لشِرار الباعَة أهْلِ الغِشّ والخِلابَة والفُجورِ في الأيْمان على البِياعات والأثْمان إقراراً وإنكاراً، كانت رَداءَةُ تِلْكَ الخُلُقِ عنده أشدَّ، وغلَبت عليه السَّفْسَفَةُ، وبَعُدَ عن المُروءات واكْتِسابها بالجُمْلَة، وإلاّ فلا بُدَّ له من تأثيرِ المُكايَسَة والمُماحَكةِ في مُروءَته؛ وفقْدانُ ذلك فيهم بالجُمْلة قَليلٌ.

ووجودُ الصّنفِ الثّاني منهم الّذي قَدّمناه في الفَصْلِ قبله، أنّهم يدَّرِعون بالجاهِ ويعوّض لهم من مُباشرة ذلك، فهم نادِرٌ وأقلُّ من نادرٍ. وذلك أن يكونَ المالُ قد تَوَفَّر عندَهُ دفعةً بنوْع غَريب، أو وَرِثَه عن أحدٍ من أهْل بَيْته، فحصَلَت له ثَرْوةٌ تُعينُه على الاتّصال بأهْل الدّوْلةِ وتُكْسِبُه ظُهوراً وشُهْرةً بين أهْلِ عَصْره، فيَترَفَّعُ عن مُباشرة ذلك بنَفْسِه، ويَدْفعُه إلى من يَقومُ له به من وُكلائه وحَشَمه، ويُسَهّل لهم الحكّامُ النَّصَفَةَ في حُقوقهم بما يُؤْنِسونَه من بِرّه وإتْحافِهِ. فيَبْعُدون عن تلك الخُلُق بالبُعْد عن مُعاناة الأفعال/ المُقْتَضِيَة لها، كما مَرَّ. فتكونُ مروءَتُهم أرسَخَ وأبْعَدَ عن [273ب] المُخْدِجات، إلاّ ما يَسْري من آثار تلك الأفْعالِ من وَراء الحِجاب، فإنّهم يُضْطرّون إلى مُشارَفَة أحْوال أولئِك الوُكلاء ووِفاقِهم أو خِلافِهم فيما يأتون أو يَذَرون من ذلك، إلاّ أنّه قليلٌ، ولا يكادُ يَظْهَرُ أثَرُه ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة الصّافات، الآية 96].

## 15 • فَصْلٌ، في أنَّ الصّنائعَ لابُدَّ لها من المُعَلِّم

اعلَمْ أنّ الصّناعَةَ هي مَلكَةٌ في أمْرٍ عَمليٍّ فِكْريٍّ، وبِكَوْنِه عَمليّاً هو جِسْمانيٌّ مَحْسوس. والأحْوال الجِسْمانيّةُ المَحْسوسةُ، فنقْلُها بالمُباشَرة أوْعَبُ لها وأكْمَلُ، لأنّ المُباشَرَةَ في الأحْوالِ الجِسْمانيّةِ المَحْسوسة أتمُّ فائدةً. والمَلَكَةُ صِفَةٌ راسِخةٌ تَحْصُل عن استِعْمال ذلك الفِعْل وتَكْرارِه مَرّةً بعد أخرى حتّى تَرْسَخَ صورتُه . وعلى نِسْبَة الأصْل تَكون المَلَكةُ. ونَقْلُ المعَايَنَة أوْعَبُ وأتمُّ من نَقْلِ الخَبَر والعِلْم. فالمَلَكةُ الحاصِلةُ عنه أكْمَلُ وأرْسَخُ من المَلَكةِ الحاصِلة على[1] الخَبر. وعلى قَدْر جَوْدة التّعليمِ ومَلَكةِ المُعَلّم يكونُ حِذقُ المُتَعلّم في الصّناعَة وحُصولُ مَلكَتِه.

ثمّ إنَّ الصّنائعَ ، منها البسيطُ ، ومنها المركّبُ . والبسيطُ هو الّذي يختصُّ بالضّروريات، والمركّبُ هو الّذي يكون للكَمَاليّات. والمُتَقَدِّم منها في التّعليم هو البَسيطُ لبساطَتِه أوّلاً، ولأنه مُخْتَصٌّ بالضّروريّ الّذي تتَوفّر الدّواعي على نَقْله. فيكونُ سابِقاً في التّعْليمِ، ويكونُ تَعْليمُه لذلك ناقِصاً. ولا يزالُ الفِكْر يُخْرِج أصنافَها ومُرَكَّباتها من القُوّة إلى الفِعْل بالاستِنْباطِ شَيْئاً فشيئاً على التّدْريج حتّى تَكْمُل. ولا يَحْصُل ذلك دُفْعَةً، وإنّما يَحْصل في أزمانٍ وأجيالٍ، إذ خروجُ الأشْياء من القُوّة إلى الفِعْلِ لا يكونُ دُفعةً، لا سيّما في الأمور الصّناعيّة. فلابُدّ له إذن من زمان. ولهذا نجدُ الصّنائعَ في الأمْصار الصّغيرة ناقصةً، ولا يوجَدُ منها إلا البَسيطُ. فإذا تَزَيّدتْ حَضارتُها ودَعتْ أمورُ التّرَفِ فيها إلى استِعْمال الصّنائع، خَرَجت من القُوّةِ على الفِعْلِ. والله أعْلَم.

(1) في ع : عن .

## [274 أ] 16* / فَصْلٌ، في أنَّ الصّنائعَ إنّما تَكْمُلُ[أ] بكَمالِ العُمْرانِ الحضَريّ وكَثرَتِه

والسَّببُ في ذلك، أنّ النّاس ما لَمْ يُستَوفَ العُمْران الحَضَريّ، وتمَدُّنُ المدينـةُ، إنّما همُّهم في الضّروريّ من المعاش، وهـو تحْصيلُ[ب] الأقْوات من الحِنْطَـة وغيْرِها. فإذا تمَدّنت المدينةُ وتزيّدت فيها الأعْمالُ، ووفَت بالضّروريّ وزادَتْ عليه، صُرِف الزّائد، حينئذٍ، إلى الكَمالات من المَعاش.

ثمّ إنّ الصنائعَ والعُلومَ إنّما هي للإنْسان من حَيث فِكْرُهُ الّذي يتميّز به عن الحيواناتِ، والقوتُ له من حَيْثُ الحيوانيةُ و[الغذائيّة][ج]. فهو مُقدَّم لضَروريّته على العُلوم والصّنائِع ، وهي مُتأخِّرة عن الضّروريّ . وعلى مِقْـدار عُمْران البَـلد تَكـونُ جـوْدة الصّنائِعِ للتّأنّقِ فيها حينئذٍ، وجـوْدَة ما يُطْـلَبُ منهـا بحسب دَواعي التّرفِ والثّروةِ.

وأمّا العُمْرانُ البَدويّ أو القليلُ، فلا يحتاجُ من الصّنائع إلا البَسيطَ خاصةً المسْتعملَ في الضّروراتِ، من نجّارٍ، أو حَدّادٍ، أو خيّاطٍ، أو جزّارٍ، أو حائكٍ. وإذا وُجِدت هـذه بعدُ ، فلا توجَدُ فيه كاملـةً ولا مُسْتجـادةً ، وإنّما يوجَـدُ منهـا مِقْدارُ[د] الضّرورة، إذ هي كلُّها وسائلُ إلى غـيرِها، وليستْ مقصودةً لـذاتهـا. وإذا زخَر بحْرُ العُمْران وطُلِبَت فيها الكَمالات، كان من جُمْلَتها التّأنّق في الصّنائِع واسْتِجادتُها. فكَمُلَت بجميع مُتمِّماتِها، وتزيّدت صَنائِعُ أُخرى معَها ممّا تَدْعو إليه عوائِدُ

(أ) ع: يكمل (ب) ي : محصّل (ج) في ع: الغذابة، وفي ظ ج ي: الغدائية مهملة، ولعل الصواب ما أثبتناه (د) ع: بمقدار .

التّرف وأحوالُه: من خَرّاز، ودبّاغ، وجَزّار، وصَائِغٍ، وأمثالِ ذلك. وقد تَنْتَهِي هذه الأصنافُ إذا استَبْحَر العُمْران، أن يُوجَد منها كثيرٌ من الكمالات، ويُتَأنَّق فيها في الغايةِ، وتكونَ من وُجوه المَعاش في المِصْرِ لمُنْتَحِلِيها، بل تكونُ فائِدَتُها من أعظم فَوائِدِ الأَعْمال، لما يَدْعو إليه التّرف في المدينة، مثل الدّهانِ، والصّفّارِ، والحمّاميّ، والطبّاخ، والسّفّاج، والهرّاس، ومُعَلّم الغِناء والرّقص، وقَرْع الطّبول على التّوقيع؛ ومثل الوَرّاقين الّذين يُعانون صناعَةَ / انتِساخ الكُتب وتَجْليدِها وتَصْحيحِها، فإنّ هذه الصّناعة إنّما يَدْعو إليها التّرف في المدينة من الاشتغال بالأمور الفِكْريّة وأمثالِ ذلك. وقد تَخْرجُ عن الحدّ إذا كان العُمْرانُ خارجاً عن الحدّ، كما بَلَغنا عن أهْلِ مِصْرَ، أنّ فيهم من يُعَلّم الطيورَ العُجْمَ والحُمُرَ الإنسيّة، ويُخَيّلُ أشياءَ من العَجائِب بإيهام قَلْبِ الأعْيان، وتَعْليم الحُداء والرّقْص، والمَشْي على الخُيوط في الهَواء، ورفْع الأثْقالِ من الحَيوانات والحِجارة، وغيْرِ ذلك من الصّنائع الّتي لا توجَد عندنا بالمَغْرِب، لأنّ عُمْران أمْصاره لم يَبْلُغ عُمْران مِصْر والقاهِرة. والله ﴿ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [274ب]

[سورة الزخرف، من الآية 84، سورة الذاريات، من الآية 30].

## 17● فَصْلٌ، في أنّ رُسُوخَ الصّنائع في الأمْصار برُسُوخِ الحضارةِ وطولِ أمَدِها

والسّبَبُ في ذلك ظاهِرٌ، وهو أنّ هذه كلّها عوائِدُ للعُمْران وألْوانٌ. والعوائِدُ إنّما تَرْسَخُ بكَثْرة التّكْرارِ وطولِ الأمَدِ، فتَسْتَحْكِمُ صِبْغَةُ ذلك وتَرْسَخُ في الأجْيال. وإذا اسْتَحْكَمَت الصّبْغَةُ عَسُر نَزْعُها. ولهذا فإنّا نَجِدُ الأمصارَ الّتي كانت

اسْتَبْحرت في الحَضارةِ لَمّا تراجَعَ عُمْرانُها وتَناقص، بقِيَتْ فيها آثارٌ من هذه الصّنائِع لَيْست في غيْرِها من الأمْصار المُسْتَحْدثة العُمْرانِ، ولو بَلَغت مَبالِغَها في الوُفور والكَثْرة. وما ذاك إلاّ لأنّ أحوالَ تلك القديمةِ العُمْران مُسْتَحْكِمَةٌ راسِخةٌ بطول الأحْقاب وتداوُلِ الأحْوالِ وتَكَرُّرها، وهذه لم تَبلُغ الغايةَ بَعْدُ.

وهذا كالحالِ في الأنْدلُس لهذا العَهْد؛ فإنّا نَجِدُ فيها رسـومَ الصّنـائع قائمَـةً وأحوالَها مُستحكِمَةً راسِخةً في جميع ما تَدْعو إليه عوائِدُ أمْصارها، كالمَباني، والطّبْخ، وأَصْناف الغِناء واللّهو، من الآلات والأوْتار والرّقْص، وتَنْضيد الفَرْش في القُصور، وحُسْن التّرتيب والأوْضاع في البِناء، وصَوْغ الآنية من المعادِن والخَزَف وجَميع المواعين، وإقامة الوَلائم والأعْراس، وسائِر الصّنائِع الّتي يَدْعـو إليها التّرَفُ وعوائِدُه. [275 أ] فتَجِدهُمْ أقْوَمَ عليها وأبْصَرَ بها، وتجِدُ صنائعَهـا / مستحكَمَةً لديهم. فهم على حِصّـة مَوْفورةٍ من ذلك وحَظٌّ مُتميِّزٍ بين جميع الأمْصار، وإن كان عُمرانُها قد تَناقَص والكثيرُ منه لا يُساوي عُمْرانَ غيْرِها من بلاد العُدْوَة. وما ذلك إلاّ لما قدّمناهُ من رُسوخ الحضَارة فيهم برُسوخ الدّوْلة الأُمويّة وما قَبْلَها من دَوْلة القُوطِ وما بَعْدَها من دَوْلة الطّوائِف إلى هَلُمّ. فبلغَتْ الحضارةُ فيها مبلغاً لم تَبْلُغْه في قُطْرٍ، إلاّ ما يُنْقَلُ عن العِراق والشّـام ومِصْر أيضاً لطول آمادِ الدُّوَل فيها، فاسْتَحْكَمَت فيها الصّنـائِعُ وكَمُلَت جميعُ أصنافها على الاسْتِجادة والتّنْميق، وبَقِيَت صِبْغَتُها ثابتةً في ذلكَ العُمْرانِ لا تفارقُه إلى أن يَنْتَقِضَ بالكُلّيّةِ، حال الصِّبْغ إذا رَسَخَ في الثّوْب.

وكذا أيضاً حالُ تونِس فيما حَصَل فيها من الحضارةِ بالدّول الصّنْهاجِيّة والمُوَحّدين من بَعْدهم، وما اسْتَكْمَل لها ذلك من الصّنائِع في سائِرِ الأحْوالِ. وإن

كان ذلك دونَ الأَنْدَلُس، إلاّ أنّه مُتضاعِفٌ برُسومٍ منها تنتقلُ إليها من مِصْر، لقُرْب المسافةِ بَيْنَها وتَردُّد المُسافِرين من قُطْرها إلى قُطْر مِصْر في كلّ سنةٍ. وربّما سَكَن أهلُها هنالك عُصوراً، فيَنْقُلون من عوائِد تَرَفِهم ومُحْكَم صنائِعهم ما يَقَعُ لديْهم مَوْقِعَ الاسْتِحْسانِ. فصارت أحوالُها في ذلك مُتَشابِهَةً من أحْوالِ مِصْر لما ذكَرناه، ومن أحوالِ الأَنْدلس، لما أنّ أكثرَ ساكِنِها من شَرْق الأَنْدَلُس حين الجَلاء لعَهْد المائةِ السّابعةِ. ورسَخ فيها [من ذلك][1] أحْوالٌ، وإن كان عُمْرانها ليس بمناسبٍ لذلك، لهذا العَهْد. إلاّ أنّ الصِّبْغَة إذا اسْتَحْكَمَتْ فقليلاً ما تَحُولُ إلاّ بزوال مَحَلِّها.

وكذا نَجِدُ بالقَيْروان ومَرّاكش وقَلْعة ابن حمّاد أثراً باقياً من ذلك، وإن كانت هذه كلُّها اليومَ خَراباً أو في حُكْم الخَراب. ولا يَتَفَطَّنُ لها إلا البَصيرُ من النّاس، فيجِدُ من هذه الصّنائِع أثارةً تَدُلّه على ما كان بها، كأثر الخطّ المَمْحُوّ في الكِتاب. والله ﴿ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [سورة الحجر، من الآية 86، وسورة يس، من الآية 81].

## 18● / فَصْلٌ، في أنّ الصّنائِعَ إنّما تُسْتَجادُ وتَكْثُرُ إذا كَثُرَ طالبُها [275ب]

والسّببُ في ذلك أنّ الإنسانَ لا يَسْمَحُ بعَمَلِهِ أن يَقَع مَجّاناً، لأنّه كَسْبُه، ومنه معاشُه، إذ لا فائِدة له في جميع عُمْره في شيءٍ ممّا سِواه، فلا يَصْرِفُه إلاّ فيما له قيمةٌ في مِصْرِه ليعودَ عليه بالنّفع. وإذا كانت الصّناعةُ مطلوبةً وتَوجَّه إليها النَّفاقُ، كانت حينئذٍ الصّناعةُ بمثابَة السِّلْعةِ الّتي نَفَق سوقُها وتُجْلَب للبَيْع، فيجتهدُ النّاس في

(1) من ع ج ي، وسقط من ظ .

المدينة لتَعَلُّم تلك الصّناعةِ ليكونَ منها معاشُهم. وإذا لم تكنِ الصّناعةُ مطلوبةً، لم يَنفقْ سوقُها، ولا توجَّه قَصْدٌ إلى تَعَلُّمِها، فاختُصّتْ بالتَّرْك وفُقِدَتْ للإهمال. ولهذا يُقالُ عن عليٍّ[1] رضي الله عنه: قيمةُ كلّ امرئٍ ما يُحْسن. بمعنى أنّ صناعَته هي قيمَتُه، أي قيمةُ عَمَلِهِ الّذي هو مَعاشُه.

وأيضاً فهُنا سرٌّ آخرُ ، وهو أنّ الصّنائِع وإجادَتَها إنّما تطلُبها الدّولةُ ، فهي الّتي تنفُقُ من سوقِها وتُوجّه الطّلبات إليها. وما لم تَطْلُبه الدّولةُ وإنّما يَطْلبُه غيرُها من أهل المِصْر، فليس على نِسْبتِها. لأنّ الدّولةَ هي السّوقُ الأعظمُ، وفيها نَفاقُ كلّ شيءٍ، والقليلُ والكثيرُ فيها على نِسْبةٍ واحدةٍ، فما نَفَق فيها كان أكثريّاً ضرورةً. والسّوقَةُ، وإن طَلبوا الصّناعةَ، فليس طَلَبُهم بعامٍّ ولا سوقُهم بنافِقَة. واللهُ قادرٌ على ما يَشاء.

## 19● فَصْلٌ، فِي أنّ الأمصارَ إذا قارَبَتِ الخرابَ انتَقَصتْ منها الصّنائعُ

وذلك لما بيّنّاهُ من أنّ الصّنائِعَ إنّما تُستَجادُ إذا احْتيجَ إليها وكثُر طالِبُها. فإذا ضَعُفت أحوالُ المِصْرِ وأخذَ في الهَرَم بانتِقاصِ عُمْرانه وقلّة ساكِنِه، تناقَصَ فيه التّرفُ، ورَجَعوا إلى الاقتصارِ على الضّروريّ من أحوالهم؛ فتقِلّ الصّنائِعُ الّتي كانت من تَوابع التّرفِ، لأنّ صاحبَها حينئذٍ لا يَصِحُّ له بها مَعاشٌ. فيفرُّ إلى غيْرِها،

(1) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام 6: 178 وابن عبد البرّ في جامع بيان العلم وفضله 1: 99 وابن مفلح في الآداب الشرعيّة 1: 378 .

أو يَموتُ ولا يكون خَلَفٌ منه، فيذْهَبُ رَسْمُ تلك الصّنائعِ جملةً، كما يَذهب النَّقّاشونَ والصّواغون/ والكُتّابُ والنُّسّاخُ وأمثالُهم من الصّنّاع لحاجاتِ التّرَف. ولا [276 ا] تَزالُ الصّناعات في تَناقُصٍ(ا) ما دام المِصْر في تناقُصٍ(ا) إلى أن يَضْمَحِلَّ. والله ﴿ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سورة الحجر، من الآية 86، وسورة يس، من الآية 81]

## 20• فَصْلٌ في أنَّ العربَ أبْعدُ النّاس عن الصّنائع

والسّببُ في ذلك، أنّهم أعرقُ في البَدْو، وأبْعدُ عن العُمْران الحَضريّ وما يَدْعو إليه من الصّنائع وغَيْرِها. والعَجَمُ من أَهْل المَشْرق، وأُمَم النَّصْرانيّة عُدْوَةَ البَحْر الرّوميّ، أقومُ النّاس عليها؛ لأنّهم أعرقُ في العُمْران الحضَرِيّ وأبعدُ عن البَدْو وعُمْرانِه. حتّى أنّ الإبلَ الّتي أعانَت العربَ على التّوحُّش في القَفْر والإغراقِ في البَدْو، مفقـودةٌ لديهم بالجُمْلة، ومفقودةٌ مراعيها والرّمالُ المُهَيّئةُ لنِتاجِها. ولهذا نجدُ أوطانَ العَرب وما مَلكوه في الإسْلام قليلَ الصّنائعِ بالجُمْلة، حتّى تُجْلَبَ إليه من قُطْر آخر.

وانْظر بلادَ العَجَم من الصّين والهِنْد وأرْض التُّرْك وأُمَمَ النَّصْرانيّة، كيف استُكْثِرَت فيها الصّنائعُ واستَجْلَبهـا الأُمَمُ من عنـدهم. وعَجَمُ المغرب من البَـرْبر بمثابة العَرَب في ذلك، لرُسوخِهم في البَداوَةِ منذُ أحْقابٍ من السّنين. ويَشْهدُ لك بذلك قِلّةُ الأمْصارِ بقُطْرهم، كما قدّمْناه. فالصّنائعُ بالمَغْرِبِ لذلك قليلةٌ وغيرُ مُسْتَحْكَمَـةٍ، إلاّ

(ا) في ج: تناقض.

ما كان من صِناعَةِ الصّوفِ في نَسْجِه، والجِلْدِ في خَرْزِه ودَبْغِه، فإنّهم لمّا استَحْضَروا بلَغوا فيها المبالغَ لعُموم البَلْوَى بها، وكَوْنِ هذيْنِ أغلبَ السّلَعِ في قُطْرِهِم لما هم عليه من حال البَداوَة.

وأمّا المَشرقُ، فقد رسخَت الصّنائعُ فيه منذُ مُلْكِ الأُمَمِ الأقْدمين، من الفُرْس والنَّبَط والقِبْط وبني إسْرائيلَ ويونانَ والرّومِ أحقاباً مُتطاولةً. فرسَخَتْ فيهم أحـوالُ الحَضارة، ومن جُمْلَتِها الصّنائعُ، كما قدّمناهُ، فـلم يُمْحَ رَسْمُها. وأما اليَمَـنُ والبَحْـرين وعُمانُ والجزيرةُ، وإن ملكها العربُ، إلاّ أنهم تداوَلوا مُلْكَهُ آلافاً من/ السّنين في أُمَمٍ [276ب] كثيرين منهم، واختطّوا أيضاً أمْصارَه ومُدنَهُ، وبَلَغوا المبالغَ من الحضارة والتّرف، مثلَ عادٍ وثَمودَ والعمالقَـةِ وحِمْيَر مِن بَعْـدِهم والتّبابِعـةِ والأذْواءِ. فطـال أمـدُ المُلْك والحضارَة واستَحْكَمَتْ صِبْغتها، وتَوفّرت الصّنائعُ ورَسَخَتْ، فلم تَبْـلَ بِبِلَى الدّوْلة كما قُلْناه، فبقِيتْ مستجِدّةً حتّى الآن، واختَصّتْ بذلك المَوْطِن، كصناعَةِ الوَشْي والعَصْبِ وما يُستجاد من حَوْك الثّياب والحرير فيها. واللهُ وارثُ الأرضِ ومن علَيْها.

## 21● فَصْلٌ، فِي أَنَّ من حَصَلَتْ له مَلَكةٌ فِي صِناعةٍ، فَقَلَّ أن يُجيدَ بعْدَها ملكةً فِي[1] أُخرَى

ومثالُ ذلك الخيّاطُ، إذا أجادَ مَلَكَةَ الخِياطَة وأحكَمها، ورَسَخَتْ في نَفْسه، فلا يُجيدُ من بَعْدها ملكَةَ النّجارة أو البِناء، إلاّ أن تكونَ الأولَى لم تَسْتَحْكم بَعْدُ ولم

(1) سقط من ي ج.

تَرْسَخُ صِبغَتُها. والسَّببُ في ذلك أنّ الملكاتِ صفاتٌ للنفس وألوانٌ، فلا تزدَحِم دَفعةً. ومن كان على الفِطْرة كان أسهلَ لقَبول الملَكاتِ وأحسنَ استِعداداً لحصولها. فإذا تلَوَّنَت النَّفْسُ بالمَلَكةِ خرجَت عن الفِطْرة، وضَعُف فيها الاستِعداد باللّون الحاصِل من هذه المَلَكة، فكان قَبولُها للمَلَكة الأُخرى أضعفَ. وهذا بَيِّنٌ يشهد له الوُجودُ. فقلَّ أن تجِدَ صاحبَ صناعةٍ يُحكِمُها فيُحكِم من بَعْدها أخرَى، ويكونُ فيهما معاً على رُتْبة واحدةٍ من الإجادَة. حتّى أنّ أهلَ العِلْم الّذين مَلَكَتُهم فكريّة فهم بهذه المَثابَة، ومن حَصَل منهم على مَلَكةِ عِلْمٍ من العُلوم وأجادَها في الغايَة فقلَّ أن يُجيدَ ملكةَ عِلْمٍ آخرَ على نِسْبَتِه، بل يكونُ مُقَصِّراً فيه إن طَلَبَهُ، إلاّ في الأقلّ النّادِر من الأحْوالِ. ومَبْنَى سَبَبِهِ على ما ذكرناهُ من شأن الاسْتِعْداد وتَلْوِينه بلَوْن المَلَكة الحاصِلَةِ في النَّفْسِ. / والله أعلمُ. [277 ا]

## 22• فَصْلٌ، في الإشارةِ إلى أُمّهاتِ الصَّنائِع

اعلَمْ أنّ الصَّنائِعَ في النّوع الإنسانيّ كثيرةٌ لكثْرة الأعْمال المُتَداوَلة في العُمْران. فهي بحَيْثُ تشذُّ عن الحَصْرِ ولا يأخُذُها العدَدُ. إلاّ أنّ منها ما هو ضَروريٌّ في العُمْرانِ، أو شَريفٌ بالمَوْضوع، فنَخُصّها بالذِّكْر ونَتْرُك ما سواهُا.

فأمّا الضَّروريُّ، فكالفِلاحَة، والبِناءِ، والخِياطةِ، والنِّجارَة، والحِياكَة. وأمّا الشّريفة بالمَوْضوعِ، فكالتَّوْليد، والكِتابةِ، والوِراقَةِ، والغِناءِ، والطِّبّ.

فأمّا التّوليدُ، فإنّها ضروريّة في العُمْرانِ وعامّةُ البَلْوى، إذ بها تَحْصُلُ حياةُ المَوْلود وتَتِمُّ غالِباً. وموضوعُها مع ذلك: المَوْلودون وأمّهاتُهم.

وأمّا الطّبُّ، فهو حِفظُ الصحّةِ للإنْسان ودَفْعُ المَرَض عنه، ويَتَفرّعُ عن عِلْم الطّبيعة. وموضوعُه مع ذلك بَدَنُ الإنْسانِ.

وأمّا الكِتـابةُ وما يَتْبعهـا من الوِراقَة ، فهي حافِظـةٌ على الإنْسان حاجَتَـه، ومُقَيِّدةٌ لها عن النِّسْيان، ومُبَلِّغةٌ ضمائرَ النّفْس إلى البَعيدِ الغائِبِ، ومخلِّدةٌ نتائجَ الأفكار والعُلوم في الصّحُف، ورابعةُ رُتَب الوُجود للمعانِي.

وأمّا الغِناءُ، فهو نِسَبُ الأَصْوات، ومُظْهِرُ جَمالِها للأسْماع.

وكلّ هذه الصّنـائِع الثّلاث داعٍ على مُخالَطـة المُلوك الأعاظِـم في خَلَواتِهم ومَجالِس أُنْسِهم، فلها بذلك شرفٌ لَيس لغَيْرِها. وما سِوى ذلك من الصّنائِع فتابعـةٌ ومُمْتَهَنَةٌ في الغالِب. وقد يَخْتَلِف ذلك باختلاف الأغْراض والدّواعي . والله ﴿ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سورة الحجر، من الآية 86، وسورة يس، من الآية 81] .

## 23● فَصْلٌ في صِناعَةِ الفِلاحَة

هذه الصّناعةُ ثَمرتُها اتّخاذُ الأَقْواتِ والحُبوبِ، بالقِيـام على إثـارةِ الأَرْضِ لها وازْدِراعِها ، وعِـلاج نَباتها، وتَعاهُـدِه بالسَّقْيِ والتّنْمِيَة إلى بُلـوغ غايَتِـه، ثمّ حصـادِ سُنْبُلِهِ واسْتِخْراج حَبّه من غِلافِه، وإحْكام الأعْمال لذلك وتَحْصيل أسبابِه ودَواعِيه.

وهي أقدمُ الصَّنائع، لما أنّها مُحصّلةٌ للقوت المُكمِّل لحياة / الإنسان غالباً، إذ [277ب] يُمكن وجودُه من دون جَميع الأشياء إلاّ من دونِ القوتِ. ولهذا ما اختُصّت هذه الصّناعةُ بالبَدْوِ، إذ قدّمْنا أنّه أقدمُ من الحَضَر وسابِقٌ عليه. فكانت هذه الصّناعةُ لذلك بدويّةً لا يقومُ عليها الحَضَرُ ولا يَعرفونها، لأنّ أحوالهم كلّها ثانيةٌ عن البَداوةِ. فصَنائِعُهم ثانيةٌ عن صَنائِعها، وتابعةٌ لها. والله ﴿ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [سورة الحجر، من الآية 86، وسورة يس، من الآية 81]

## 24 ● فَصْلٌ، في صناعة البِناء

هذه أوّلُ صَنائِع العُمْران الحَضريّ وأقدمُها. وهي مَعْرفَةُ العَمل في اتّخاذِ البُيوتِ والمنازِل للسَّكن(أ) والمأْوَى.

●(ب)[وذلك أنّ الإنسانَ لِما جُبِل عليه من الفِكْر في عَواقِب أحْوالـه لابُدّ له أن يُفَكِّر في مَوانِع إذايَة الحَرّ والبَرْد عنـه، باتّخاذ البُيـوتِ ذواتِ الحيطـان والسُّقُف الحائِلَة دون ذلك من جهاته. والبَشَرُ مُختلفون في هذه الجِبِلّة الفِكريّة التي هي مَعنى الإنسانيّة. فالمُعْتَدِلون فيها - ولو على التّفاوت - يتّخذون ذلك باعْتدال، كأهل الإقْليم الثّاني والثّالث والرّابع والخامس والسّادس. وأمّا أهلُ الأوّل والسّابع فيَبْعدون عن اتّخاذ ذلك، لانْحـرافِهم وقُصـور أفكارهم عن كيْفيّـة العَمل في الصّنائع الإنسانيّة، فيأْوون إلى الغِيرانِ والكُهوفِ، كما يتَناوَلون الأغْذيَة من غَيْر عِـلاجٍ ولا نضْجٍ.

(أ) في ع ج ي: للكِنّ (ب) حاشية بخطه في ع، أثبتتها نسخة ج، وسقطت من نسختي ظ ي.

ثم المُعتدِلون المتّخذون البُيوتَ للمأوى، قد يَتَكاثرون فتَكْثُر بيوتهم في البَسيطِ الواحِد، بحيْث يَتَناكَرون ولا يتعارَفون، فيُخْشَى من طُروق بَعْضهم البَعْض [بياتاً][ا] فيَحتاجون إلى حِفظ مُجْتمعهم بإدارة سِياج الأسْوار الّتي تحُوطُهم، وتَصيرُ جميعُها مدينةً ومِصْراً *واحداً يحُوطهم فيه الحُكّام بدفاع بَعْضهم عن بَعْض*[ب]. وقد يحْتاجون إلى الاعْتِصام من العَدوّ فيتَّخذون المعاقِلَ والحصونَ لهم ولِمَنْ تحت أيديهم. وهؤلاء مثْلُ الملوكِ ومَن في مَعْناهم من الأُمَراء وكِبار القَبائل.

ثم تخْتَلِفُ أحْوالُ البِناء][ج] في المُدُن، كلُّ مدينةٍ على ما يَتعارَفونهُ ويَصْطَلِحون عليه، ويُناسِبُ مزاجَ هوائِهم واختلافَ أحْوالهم في الغِنَى والفقْر. وكذا حالُ أهْل المدينة الواحدةِ، فمِنْهم من يتّخِذ القُصورَ والمصانعَ العَظيمَةَ السّاحَةِ، المشْتَمِلَةَ على عِدَّةِ الدّور والبُيوت والغُرَف لكَثْرة وَلَدِه وحَشَمِه وعِيالِه وتابِعه. ويُؤسّس جُدرانَها بالحِجارة، ويُلْحم بينها بالكِلْس، ويُعالي عليها بالأصبِغَة والجَصّ، ويُبالغ في كلّ ذلك بالتّنجيدِ والتّنميق، إظهاراً للبَسْطة[د] في العِناية بشأن المأوى، ويُهَيِّئُ مع ذلك الأسْراب والمطاميرَ لاخْتِزان أقْواتِه، والإصْطبلاتِ لرَبْط مُقْرَباتِه إن كان من أهْل الجُنود وكَثْرة التّابع والغاشِية، كالأُمَراء ومَنْ في مَعناهم. ومنهم من يَبْني الدُّوَيْرَةَ والبُوَيْتَ لنَفسه وسَكَنِه وَوَلَده، لا يَبْتغي ما وراءَ ذلك، لقُصور حالِه عنه، واقْتِصارِه على الكِنِّ الطّبيعيّ للبَشرِ. وبَيْن ذلك مَراتِبُ غَيْر مُنْحَصِرةٍ.

(ا) من ج (ب) انفردت ج وحدها بما بين النجمين (ج) نهاية حاشية بخطه في ع، أثبتها نسخة ج، وسقطت من نسختي ط ي
(د) ج: للبسيطة.

وقد يُحتاجُ إلى هذه الصّناعة أيضاً عند تأسيسِ المُلوك وأهل الدُّوَلِ المدنَ العظيمةَ والهياكلَ المرتفعة. ويُبالغون في إتقانِ الأوْضاع وعُلُوّ الأجْرام مع الإحْكام لتبْلُغَ الصّناعةُ مبالغَها. *وهذه الصّناعةُ هي الّتي تُحصّل الدّواعي لذلك كلّه. وأكثرُ ما تكونُ هذه الصّناعةُ في الأقاليمِ المُعْتدلة*[أ] من الرّابع وما حَوْلَه؛/ إذ الأقاليم المُنحَرِفةُ [278 ا] لا بِناء فيها ، وإنّما يتّخِذونَ البيوتَ حظائرَ من القَصبِ والطّينِ ، [ أو يأوونَ إلى الكهوفِ والغيرانِ ][ب] وإنّما توجَدُ في الأقاليمِ المُعْتدلةِ[ج].

وأهْلُ هذه الصّناعةِ القائِمون عليها مُتفاوتون. فمِنْهم البصيرُ الماهِرُ، ومنهم القاصِرُ.

ثمّ هي تَتَنَوّعُ أنْواعاً كثيرةً:

فمِنْها البِناءُ بالحِجارةِ المُنَجّدة ، أو [ بالآجُرّ ][د] يُقامُ بها الجدران مُلْصقاً بعضُها إلى بَعْض بالطّينِ والكِلْسِ الّذي يُعقَد معها فتَلْتَحِمُ كأنّها جِسْمٌ واحدٌ.

ومنها البِناءُ بالتُّرابِ خاصّةً، [تقام منه الحيطان، بأن][هـ] يُتّخذ له لَوحان من الخشبِ مقدَّران طولاً وعَرْضاً باختلافِ العاداتِ في التّقدير، وأوسطُه أربعةُ أذرع في ذِراعيْن. فيُنْصَبان على أسَاسٍ، وقد بُوعِدَ ما بينهما بما يَراهُ صاحبُ البِناء في عَرْض الأساس، ويُوصَل بينهما بأذرعات من الخَشب يُرْبط عليها بالحِبال والجُدُل، وتُسَدُّ الجهتان الباقِيتان من ذلك الخلاء[و] بينهما بلَوْحَيْن آخريْن صَغيريْن. ثمّ يُوضعُ فيه التُّراب مُختَلِطاً بالكِلْس *[ويبلّط بالمَرَاكز المُعَدّة لذلك، حتى يَنْعَمَ رَكْزُه وتَختلطَ

(أ) ما بين النجمين من: ظ ي، وسقط من ع ج (ب) حاشية من ع، وسقطت من ظ ج ي (ج) هذه الجملة من ظ، ووجدت في الأصل ع، ثم شطبها (د) من ع (هـ) حاشية بخطه من ع (و) في ج ي، وفي الأصل ع وغيّرت إلى الفضاء .

أجزاؤه بالكِلْس]*(ا)، ثمّ يُزاد التُّرابُ ثانياً وثالثاً إلى أن يَمتلئ ذلك الخلاءُ(ب) بين اللّوحين، وقد تداخَلتْ أجزاءُ الكِلْس والتُّرابِ وصارَتْ جِسْماً واحِداً. ثم يُعادُ نَصْبُ اللّوحينِ على الصّورة الأُولى، ويركَّز كذلك إلى أن يَتِمّ، وتَنْتظم الألواحُ كلُّها سَطْراً من فوق سَطْرٍ إلى أن يَنْتَظِمَ الحائطُ كلُّه مُلْتَحِماً كأنّه قطعةٌ واحدةٌ، ويُسمّى الطّابِيَة، وصانِعُه الطوّابُ.

ومن صنائع البناء أيضاً أن تُجلّل الحيطانُ [بالكِلْس](ج) بَعْد أن يُحَلَّ بالماء ويُخَمَّر أسبوعاً أو أسبوعين، على قَدَر ما يَعْتدل مزاجهُ عن إفْراط الناريّة المُفسِدةِ للإلْحام. فإذا تَمَّ له ما يرضاهُ من ذلك، عالاهُ من فَوْق الحائِط ودَلَكَهُ إلى أن يَلْتحِمَ.

ومن صَنائِع البناء عَمَلُ السُّقُفِ، بأن تُمَدّ الخُشُبُ المُحْكَمَةُ النِّجارةِ أو الساذجةُ على حائِطَي البَيْت، ومن فَـوْقها الألْواحُ كذلكَ موصولةً بالدّساتِر، ويُصَبُّ عليها التّرابُ والكِلْس، ويُبَلَّط بالمراكز حتّى تَتَداخلَ أجزاؤُهما وتَلْتحمَ، ويُعالَى عليه الكِلْس كما عُولِيَ على الحائِط.

[278ب] / ومن صناعَة البِناءِ ما يَرْجِعُ إلى التَّنْميقِ والتّزيِين، كما تُصْنَع من فوق الحيطان الأشكالُ المجسّمةُ من الجَصّ يُعْقَد بالماءِ، ثمّ يُرْفَعُ مُجَسَّداً وفيه بَقِيّةُ البَلَل، فيُشَكّل على التّناسُبِ تَخْريماً بمثاقِبِ الحـديدِ، إلى أنْ يَبْقَى له رَوْنـقٌ ورُواءٌ. ورُبّما عُولِيَ على الحيطانِ أيضاً بِقِطَعِ الرُّخامِ أو الآجُرّ أو الخَزَف أو الصَّدفِ أو السَّبَج، يُفَصّلُ أجزاءً مُتجانِسةً أو مُخْتلفةً، ويوضَعُ في الكِلْس على نِسَبٍ وأوْضاع مقدَّرةٍ

(ا) من ج ع ي، وسقط من ظ (ب) في ج ي، وفي الأصل ع وغيّرت إلى الفضاء (ج) من: ع ج ي، وسقطت من ظ.

عندَهم، ويَبْدو به الحائِطُ للعِيان كأنّه قطعُ الرّياض المُنَمنَمَة، إلى غير ذلك من بِناء الجِباب والصَّهاريج لسَيْح الماء، بعد أن تُعَدُّ في البُيوت قِصاعُ الرُّخام، القَوْراءُ المُحْكمَةُ الخَرْطِ، بالفُوهاتِ في وَسَطها لنَبْع الماء الجاري إلى الصّهريج، يُجْلَب إليها من خارج القَنوات المُفْضِيَةِ به إلى البُيوت. وأمثالُ ذلك من أنْواع البِناء.

ويختلفُ الصنّاعُ في جَميع ذلك باختلاف الحِذْق والبَصرِ. ويَعْظم عُمْران المدينة ويتّسع، فيَكثُرون.

وربّما يرجعُ الحُكّامُ إلى نَظَر هؤلاء فيما هم أبصرُ به من أحْوال البِناء. وذلك أنّ النّاس في المُدُن لِكَثْرة الازْدِحام والعُمْرانِ، يَتَشاحّونَ حتّى في الفَضاء والهَواء للأعْلى والأسْفل، وفي الانْتِفاع بظاهر البِناء ممّا يُتَوقّع معه حُصول الضّرر في الحيطان، فيمنعُ جارَه من ذلك إلاّ ما كان له فيه حقٌّ. ويَختلفون أيضاً في اسْتِحْقاق الطّرُق والمنافِذ للمِياه الجارِيَة والفَضَلات المُسْرَبَةِ في القَنواتِ. وربّما يَدّعي بعضُهم حَقَّ بَعْضٍ في حائِطِه أو عُلُوّه أو قَناتِه لتَضايُق الجِوار، أو يَدّعي بعضٌ على جاره اخْتلالَ حائِطه وخَشْيَة سُقوطِهِ، ويَحْتاجُ إلى الحُكْم عليه بهَدْمه ودَفْع ضَرَرِه عن جاره عند من يَراهُ، أو يحتاجُ إلى قِسْمة دارٍ أو عَرْصَةٍ بيْن شريكيْن، بحيْث لا يَقَعُ مَعَه فسادٌ في الدّار ولا إهمالٌ لمَنْفَعَتِها. وأمثالُ ذلك. ويَخْفَى جميعُ ذلك إلاّ على أهْل البَصَر بالبِناء، العارفين بأحْواله، المُسْتَدِلّين عليها بالمعاقِد/ والقُمُط ومَراكِز الخَشب، ومَيْل الحيطان واعْتِدالها، وقَسْم المساكِن على نِسْبة أوْضاعها ومَنافعها، وتَسْريب[1] [279 أ]

(1) ع: تشريب.

المِياه في القَنواتِ مَجْلوبةً ومَدْفوعةً، بحَيْثُ لا تضرُّ بما مرّت عليه من البُيوت والحيطان، وغَيْر ذلك. فلَهم بهذا كلّه البَصرُ والخِبْرةُ الّتي لَيْسَتْ لغيْرِهم.

وهم مع ذلك يَختلفون بالجوْدة والقُصور في الأجْيال باعْتبار الدُّوَلِ وقُوّتِها. فإنّا قدّمْنا أنّ الصّنائعَ وكمالَها إنّما هو بكمال الحضارةِ، وكثرَتَها بكثْرة الطّالب لها. فلذلك[ا] عندما تكون الدولةُ بـدويةً في أوّل أمْرها تَفْتَقِرُ في أمر البناءِ إلى غَيْر قطـرها، كما وقَعَ للوليد بن عَبْد المَلِك حين أجْمع بناء مَسْجد المدينة والقُدْس ومَسْجِدِه بالشّام. فبعثَ إلى مَلك الرّوم بالقُسْطنطينيّةِ في الفَعَلةِ المَهَرة في البِناء، فبعث إليه منْهم بمن كَمَّل له غَرَضَه من تلك المساجِدِ.

وقد يُصَرِّفُ[ب] صاحبُ هذه الصّناعةِ أشيـاءَ من الهَنْدسـةِ، مثل تَسْـويةِ الحيطانِ بالوَزْن، وإجْراءِ المياهِ بأخْذ الارْتفاع، وأمْثـالِ ذلك؛ فيَحْتـاج إلى البَصرِ بشيْءٍ من مسائِله. وكذلك في جَرّ الأثْقال بالهِنْدام، فإنّ الأجْرَام العظيمةَ إذا شُيِّدت بالحِجارة الكبيرَة تَعجِزُ قُدَرُ الفَعَلة عن رَفعها إلى مكانها من الحائط؛ فيُتَحيَّلُ لذلك بمُضاعَفةِ قُوّة الحَبْل، بإدْخاله في المَعَالِقِ من أنقابٍ[ج] مقدَّرة على نسبٍ هندسيّةٍ، تُصَيِّرُ الثّقيلَ عند مُعاناة الرّفْع خفيفاً. [وتسمّى الآلة لذلك بالميخال][د]. فيتمّ المرادُ من ذلك بغيْر كُلْفةٍ. وهذا إنّما يتمّ بأُصول هَندسيّة معروفـةٍ مُتَـداوَلةٍ بين البَشر. وبمثْلها كان بناءُ الهياكِل الماثِلة لهذا العَهْد، الّتي يحسِبُ النّاسُ أنّها من بناء الجاهليّة، وأنّ أبدانَهم كانَتْ على نِسْبتها في عِظَمِ الجُثْمانِ؛ ولَيْس كذلك. وإنّما تَمّ لهم ذلك بالحِيَل الهَنْدسيّة، كما ذكَرْناه. فتفهّم ذلكَ. واللهُ ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [سورة آل عمران، من الآية47].

(ا) في ع ج ي، وفي ظ: فكذلك (ب) كذا في ظ ع ج ي، بمعنى يستخدم (ج) ي: أهاب (د) من ع.

## 25 ● فَصْلٌ فِي صِناعَةِ النِّجارَة

هذه الصّناعةُ من ضَروراتِ العُمْران ، ومادَّتُها الخَشَبُ . وذلك أنّ الله سبحانه وتعالى جعل للآدميّ / في كلّ مُكَوَّن من المكوّنات منافعَ يُكْمِلُ بها [279ب] ضروراتِه أو حاجاتِه، وكان منها الشَّجرُ، فإنّ له فيه من المنافع ما لا يَنحَصِرُ، مّما هو معروفٌ لكلّ واحدٍ . ومن مَنافِعها اتّخاذُها خَشباً إذا يَبِسَت ، وأوّلُ منافع الخَشَبِ أن يكونَ وَقوداً للنّيرانِ في مَعاشهم، وعِصِيّاً للاتّكاء والذَّوْدِ، وغيرِهما من ضروراتهم، ودعائِمَ لما يُخْشى مَيْله من أثْقالهم، ثمّ بعد ذلك منافع أخرى لأهل البَدْو والحَضَر.

فأمّا أهلُ البَدْو، فيَتّخذون منها العُمُدَ والأوتادَ لخيامهم، والحُدُوجَ لظعائِنهم، والرّماح والقِسِيّ والسهامَ لسِلاحهم(أ) . وأمّا أهلُ الحضَر فالسُّقُفُ لبُيوتهم، والأغْلاقُ لأبوابهم، والكراسيّ لجُلوسهم. وكلُّ واحدةٍ من هذه، فالخشب مَادّة لها، ولا تَصيرُ إلى الصّورةِ الخاصّةِ بها إلا بالصّناعة. والصّناعة المتكفّلة بذلك المُحَصّلة لكلّ واحدٍ من صُوَرها، هي النّجارةُ على اختلاف رُتَبها.

فيحتاجُ صاحبُها إلى تَفْصيل الخَشَبِ أوّلاً ، إمّا بخشب أصْغر منه أو بألواحٍ ، ثمّ تركيب تلك الفَصائل بحَسَب الصّورة المَطْلوبة . فهو في كلّ ذلك يحاول بصَنْعَتِه إعدادَ تلك الفَصائِل بالانْتظام، إلى أن تَصيرَ أعضاءً لذلك الشّكل المَخصوصِ. والقائمُ على هذه الصّناعةِ هو النّجّارُ. وهو ضروريٌّ في العُمْران.

(أ) ي: والسّلاح.

ثم إذا عظُمَت الحَضارةُ وجاء التَّرَف، وتأَنَّق النَّاسُ فيما يتَّخِذونه من كلّ صِنفِ [من][ا] سَقْفٍ أو بابٍ أو كُرسِيٍّ أو ماعون، حَدَثَ التَّأَنُّق في صِناعة ذلك واستِجادَتِه بغرائِبَ من الصَّنعةِ كماليّةٍ ليست من الضَّروريِّ في شيء، مثل التَّخطيطِ في الأبواب والكراسِي، ومثل تَهيئة القِطَع من الخَشب بصناعةِ الخَرط يُحكَم بَرْيُها وتَشكيلُها ثم تُؤَلَّف على نِسَبٍ مُقَدَّرة، وتُلحَم بالدَّساتير فتَبدو لمرأى العَيْن ملتَحمةً وقد أخذ منها اختِلافُ الأشكال على تناسُبٍ، يُصنع هذا في كلّ شَكْل يتَّخذُ من *الخَشب، فتجيءُ آنقَ ما يكونُ. وكذلك في جميع ما يُحتاج إليه من الآلات المتَّخذة من الخَشب*[ب] من أيّ نَوْعٍ كانت.

[280 ا] وكذلك قد يُحتاج إلى هذه/ الصّناعة في إنشاء السُّفن البَحريّة ذات الألواحِ والدُّسُر. وهي أجرامٌ هَندسيّة صُنِعت على قالَب الحوتِ واعْتِبار سَبحه في الماءِ بقَوادِمِه وكَلْكَلِه، ليكون ذلك الشّكل أعْوَنَ لها في مُصادَمة الماء، وجُعل لها عِوَضَ الحَرَكةِ الحيوانيّةِ الّتي للسَّمك تحريكُ الرّياح، ورُبّما أُعينت بحَركةِ المقاذِيف كما في الأساطِيل.

وهذه الصّناعةُ من أصْلها مُحتاجةٌ إلى جُزْءٍ كبير من الهَندسة في جَميع أصْنافها . لأنَّ إخراجَ الصّورِ من القُوّةِ إلى الفِعل على وَجهِ الإحْكام مُحتاجٌ إلى مَعْرفة التّناسُبِ في المَقاديرِ، إمّا عُموماً أو خُصوصاً، وتَناسُبُ المقادير لابُدّ من الرُّجوع فيه إلى المُهَندِس. ولهذا كان أيِمَّةُ الهَندسةِ اليونانيّون كلُّهم أيِمّة في هذه

(ا) سقط من ظ (ب) سقط ما بين النجمين من ج .

الصّناعَةِ. فكان أُقليدس، صاحبُ كتاب الأُصول في الهَندسة، نَجّاراً، وبها كان يُعرَفُ. وكذلك أبلّونيوس، صاحب كتاب المَخروطات، وميلاوُش، وغيرهم.

وفيما يُقال: إنّ مُعَلِّمَ هذه الصّناعَةِ في الخَليقَةِ هو نوحٌ، عليه السّلام، وبها أنشأ سفينَةَ النّجاةِ الّتي بها كانت مُعجِزَتُه عند الطّوفان. وهذا الخبرُ، وإن كان مُمْكِناً، أعني كَوْنَهُ نجّاراً، إلاّ أنّ كَوْنَه أوّلَ من عَمِلَها لا دليلَ يقومُ عليه، لبُعْد الآماد؛ وإنّما مَعْناه الإشارةُ إلى قِدَم النّجارة. لأنّه لم تَصِحّ حكايةٌ عنها قبلَ خَبَرِ نوحٍ عليه السّلام، فجُعل كأنّه أوّلُ من تَعلّمَها. فتَفَهّمْ أسرارَ الصّنائِع في الخَليقَة. والله ﴿ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سورة الحجر، من الآية 86، وسورة يس، من الآية 81].

## 26 • فَصْلٌ في صِناعَةِ الحِياكَةِ والخِياطَةِ

(أ)[اعلَمْ أنّ المُعتَدِلين من البَشَرِ في مَعْنى الإنْسانيةِ لابُدَّ لهم من الفِكْر في [معنى](ب) الدّفْءِ، كالفِكْر في الكِنّ. ويَحْصُلُ الدّفْءُ باشْتِمال المَنْسوج للوِقايَة من الحَرّ والبَرْدِ. ولابُدَّ لذلك من إلْحامِ الغَزْل حَتّى يصيرَ ثَوْباً واحِداً، وهو النَّسْجُ والحِياكَةُ.

فإنْ كانوا باديةً اقْتَصَروا علَيْه، وإن مالوا إلى الحَضارة، فَصّلوا تلكَ [الثّيابَ](ج) المَنْسوجَةَ قِطَعاً يُقَدّرون منها ثَوْباً على البَدَن بِشَكْلِه وتَعَدُّدِ أعْضائِه

(أ) حاشية من ع بخطه لم تنقلها ظ ي (ب) من: ج (ج) من: ع ج

واخْتلاف نواحِيها. ثُم يُلائِمونَ بَيْن تلك القِطَع بالوَصائِل، حتّى يَصيرَ ثوباً واحداً مُقَدَّراً على البَدَنِ، ويَلْبَسونها. والصّناعةُ المُحَصِّلة لهذه الملاءمةِ، هي الخِياطَةُ][أ].

وهاتان الصّناعَتـانِ ضروريَّتان في العُمْران، لما يَحْتاجُ إليه البَشَرُ من الدِّفْءِ.

فالأُولى لنَسْـجِ الغَزْل من الصّوف والقُطْن سَـدْواً في الطّول وإلْحاماً في العَرْض، وإحْكاماً لذلك النّسج بالالْتِحام الشّديد، فتَتِمّ منها قِطَعٌ مُقَدّرة. فمنها الأَكْسِيَةُ من الصّوفِ للاشْتِمالِ، ومنْها الثّيابُ من القُطن والكِتّان للّباس.

[280ب] والصّناعةُ الثّانية لتَقْدير المَنْسوجات على اخْتلافِ / الأَشْكال والعوائِد، تُفَصَّل[ب] أوّلاً بالمِقْراضِ قِطَعـاً مُناسِبةً للأعْضاء البَدنيّة، ثُمّ تُلْحَمُ[ج] تلك القِطَعُ بالخِيـاطة المُحْكَمـةِ وَصْـلاً أو حَبْكـاً أو تَنْبيتاً[د] أو تَفْتيحاً على [حسب][هـ] نَـوْع الصّناعةِ. وهذه الثّانية مُخْتَصّة بالعُمْران الحَضَريّ، لما أنّ أهلَ البَدْو يَسْتَغْنون عنها، وإنّما يَشْتَمِلونَ الأثْوابَ اشْتِمالاً؛ وإنّما تَفْصيلُ الثّيابِ وتقديرُها وإلْحامُها بالخِياطة للّباسِ، من مذاهِبِ الحضارة وفُنونِها.

وتفهَّمْ سِرَّ هـذا في تَحْريم المَخيط في الحَجّ، لما أنَّ مَشْروعيّةَ الحجّ مُشْتَمِلـةٌ على نَبْذِ العلائِـق الدُّنْيويّة كلِّها، والرُّجوع إلى الله كما خَلَقَنا أوّل مَرّة، حتّى لا يُعَلِّقَ العبدُ قلبَهُ بشيءٍ من عوائِد تَرَفِه، لا طيباً ولا نِساءً ولا مَخِيطاً ولا خُفّاً، ولا يَتعرّضَ لصيدٍ ولا لشيءٍ من عوائِده الّتي تلوّنتْ بها نَفْسُه وخُلُقُه، مع أنّه يَفْقِدُها

(أ) نهاية حاشية من ع بخطه، لم تنقلها ظ ي (ب) في ع: يُفَصَّل (ج) ج: تلتحم (د) ج: تثبيتاً (هـ) من: ع ي.

بالمَوْتِ ضَرورةً. وإنّما يجيءُ كأنّه واردٌ على المَحْشَر، ضارِعاً بقَلْبه، مُخْلِصاً لربّه. وَكان جزاؤه - إن تَمّ له إخلاصُه في ذلك - أن يَخْرُجَ من ذُنوبِه كيَوْمَ وَلَدَتْه أُمُّه.

سبحانَك ما أَرْفَقَكَ بعِبادِك وأرحَمَك بهم في طلبِ هِدايَتِهم إليك.

وهاتان الصّناعتان قديمتان في الخَليقةِ، لما أنّ الدِّفْءَ ضَروريٌّ للبَشَر في العُمْران المُعتدِلِ. وأمّا المُنحَرِف إلى الحَرّ، فلا يَحْتاج أهلُه إلى دِفْءٍ، ولهذا يَبْلغنا عن أهلِ الإقْليم الأوّلِ من السّودان، أنّهم عُراةٌ في الغالِبِ. ولقِدَم هذه الصّنائع تَنْسبها العامّةُ إلى إدْرِيسَ، عليه السّلام، وهو أقدمُ الأنْبِياء. ورُبّما يَنْسبُونها إلى هُرْمُس، وقد يُقال: إن هُرْمُسَ هو إدْرِيس. والله ﴿ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾. [سورة الحجر، من الآية 86، وسورة يس، من الآية 81].

## 27 ● فَصْلٌ فِي صِناعَةِ التَّوْلِيد

وهي صِناعَةٌ يُعرَفُ بها العمَلُ في استِخْراج المَوْلود الآدميّ من بَطْنِ أُمّه، من الرِّفْق في إخْراجه من رَحِمِها وتَهْيِئَة أسْباب ذلك، ثمّ ما يُصلِحُه بَعْدَ الخُروج، على ما نَذْكُر. وهي مُخْتَصّةٌ بالنّساء في غالِب الأمْر، لما أنّهنّ الظّاهِراتُ بعضُهنّ على عَوْرات بَعْض. وتُسَمّى القائمةُ على / ذلك منهنّ القابِلَةَ، استُعير فيه مَعْنى الإعْطاء [281 أ] والقَبول، كأنّ النّفساءَ تعطيها الجنينَ، وكأنّها تقبلُه.

وذلك أنّ الجنينَ إذا استَكْمَلَ خَلْقَه في الرَّحِمِ وأطْوارَه، وبلَغ إلى غايَتِه والمُدّة الّتي قَدّر الله لمُكْثِه، وهي تِسْعةُ أشْهرٍ في الغالِب، فيَطْلب الخروج بما جعلَ الله فيه من النُّزوع لذلك، ويَضيقُ عليه المَنْفَذُ، فيَعْسُر. وربّما مَزّق بعضَ جوانِب الفَرْج

بالضَّغطِ، وربّما انقَلَع ما كان في الأغشِيةِ من الالْتِصاقِ والالتِحام بالرَّحِم. وهذه كلُّها آلامٌ يَشْتَدُّ لها الوَجَع، وهو مَعْنى الطَّلْق، فتكونُ القابِلةُ مُعِينةً في ذلك بَعْض الشيء، بغمْز الظَّهر والوِرْكَيْن، وما يُحاذِي الرَّحِمَ من الأسافِل، تُساوِقُ بذلك فِعْل الدَّافِعَة في إخراج الجَنين، وتَسْهيلِ ما يَصْعُب منه بما يُمْكِنُها، وعلى ما تَهْتدي إلى مَعْرفة عُسْره. ثمّ إذا خرجَ الجنينُ بقيَتْ بيْنه وبين الرّحِم الوُصْلَةُ الّتي كان يتَغذّى منها متّصلةً من سُرّتِه بِمعاهُ. وتلك الوُصْلَةُ عضوٌ فَضْلِيٌّ لتغْذِيَة المولود خاصَّةً، فتَقْطَعُها القابِلَةُ من حيثُ لا يتَعدّى مكانَ الفضْلة ولا يَضُرّ بِمعاهُ ولا بِرَحِم أُمّه، ثم تُدْمِل مكانَ الجراحة منه بالكيّ أو بما تراهُ من وُجوه الاندِمال.

ثمّ إنّ الجنينَ عند خُروجه في ذلك المَنفَذِ الضَّيّقِ، وهو رَطْبُ العِظام، سَهْل الانعِطاف والانثِناء، فرُبّما تتغيّر أشكالُ أعضائِهِ وأوضاعُها لقُرب التّكوين ورُطوبة الموادّ. فتتناولُه القابِلَةُ بالغَمْز والإصْلاحِ حتّى يَرْجِعَ كلُّ عُضْوٍ إلى شَكْله الطّبيعيّ ووَضْعِه المُقدّر له، ويَرْتَدُّ خَلْقُه سَوِيّاً.

ثمّ بعد ذلك تُراجِعُ النّفساءَ وتُحاذِيها بالغَمْز والمُلايَنة لخُروج أغشِية الجَنين، لأنّها رُبّما تتأخَّرُ عن خُروجه قليلاً، ويُخشى عندَ ذلك أن تُراجِع الماسِكَةُ حالَها الطّبيعيّةَ قبل استِكْمال خروج الأغشية، وهي فَضَلاتٌ، فتتَعفَّنُ ويَسْري عَفَنُها إلى الرَّحِم، فيَقَع الهلاكُ. فتُحاذِرُ القابِلةُ هذا، / وتُحاولُ في إعانة الدَّفْع إلى أن تَخْرُج تلك الأغشيةُ إن كانت قد تأخّرتْ. [281ب]

ثمّ تَرْجع إلى المَوْلود، فتُمَرِّخُ أعضاءَهُ بالأدْهان والذُّرورِ القابِضَة لتَشُدَّها، وتجفّفَ رُطوباتِ الرَّحِم. وتُحَنِّكُه لِرَفْع لَهاتِه، وتُسَعِّطُه لاستفراغ بُطون دِماغِه،

وتُغَرغِرُه باللَّعوق لِدَفع السُّدَدِ من مِعاهُ وتَجْويفِها عن الالْتصاق. ثمّ تُداوي النُّفَساءَ بعد ذلك من الوَهْن الّذي أصابَها بالطَّلْق، وما لَحِق رَحِمَها من ألَم الانفصال، إذ المَوْلودُ، وإن لم يكنْ عضواً طبيعيّاً، فحالَةُ التّكوين في الرَّحِم صَيَّرتْه بالالْتِحام كالعُضو المُتَّصِل. فلذلك كان في انفِصالِه ألَمٌ يقربُ من ألَمِ القَطْع. وتُداوي مع ذلك ما يَلْحَقُ الفَرْج من جِراحَةِ التَّمْزيق عند الضَّغْط في الخُروجِ. وهذه كلُّها أدواءٌ نَجِدُ هؤلاءِ القَوابِل أبْصَرَ بدَوائِها.

وكذلك ما يَعْرِضُ للمَوْلودِ مُدّةَ الرَّضاع من أدْواءٍ في بَدَنِه إلى حين الفِصال، نَجِدُهنّ أبصرَ بها من الطّبيبِ الماهِرِ. وما ذاك إلاّ لأنّ بَدَن الإنْسان في تلك الحالةِ إنّما هو بَدَنٌ إنسانيٌّ بالقُوّة فقَطْ. فإذا جاوزَ الفِصَالَ، صارَ بَدَناً إنْسانياً بالفِعْل، فكانت حاجَتُه حينئذٍ إلى الطَّبيب أشدَّ.

فهذه الصِّناعَةُ، كما تَراهُ، ضروريّةٌ في العُمران للنّوْع الإنْسانِيّ، لا يَتِمُّ كَون أشْخاصِه في الغالِب دونَها.

وقد يَعْرِضُ لبَعْضِ أشخاص النّوْع الاسْتِغْناءُ عن هذه الصّناعة، إما بخَلْق الله ذلك لهم مُعْجِزةً وخرقاً للعادة، كما في حقّ الأنبياء، صلوات الله عليهم، أو بإلهامٍ وهدايةٍ يُلْهَمُ لها المولودُ ويُفْطَرُ عليها، فيَتِمُّ وجودُهم من دون هذه الصّناعة. فأمّا شأنُ المُعْجزة من ذلك، فقد وقعَ كثيراً. ومنه ما رُوِيَ[1] أنّ النّبيَّ ﷺ وُلِد

(1) هذان حديثان كلاهما ضعيف. أولهما حديث الأوزاعي عن حسان بن عطيّة: أن النبيّ ﷺ لما وُلِد وقَع على كفّه وركبتيه شاخصاً بصره إلى السماء. أخرجه ابن سعد في طبقاته 1: 103، وهو مُرْسَل. وثانيهما حديث ابن عباس عن أبيه قال: ولد النبيّ ﷺ مختوناً مسروراً، وهو حديث منكر، أخرجه ابن سعد=

مَختوناً مسروراً واضِعاً يَدَيْه على الأرض، شاخِصاً ببَصَرِه إلى السّماء. وكذلك شَأنُ عيسى في المَهْد، وغيرُ ذلك.

وأمّا شأنُ الإلْهام، فلا يُنكَر. وإذا كانت الحيواناتُ العُجْم تختَصُّ بغرائِبَ من الإلهامات، كالنّحل وغيرِها، فما ظنُّك بالإنسان المُفَضَّلِ عليها، وخصوصاً بمَنْ [282 أ] اختُصَّ بكرامَة الله. ثمّ الإلْهام / العامُّ للمَوْلودين في الإقبال على الثّدْي من أوْضَح شاهدٍ على وُجود الإلْهام لهم؛ فشأنُ العِناية الإلهيّة أعظمُ من أن يُحاطَ به.

ومن هُنا، يُفهَم بُطْلان رَأْي الفارابيّ وحُكَماء الأنْدَلُس فيما احتجّوا به لعَدَم انقراض الأنْواع واستحالة انقطاع المكَوّنات، وخُصوصاً في النّوْع الإنسانيّ. وقالوا: لو انقَطَعت أشخاصُه لاستحالَ وُجودُها بعد ذلك، لتَوَقُّفِه على وُجود هذه الصّناعة الّتي لا يَتِمّ كَوْنُ الإنْسانِ إلاّ بها. إذ لو قدّرْنا مولوداً دونَ هذه الصّناعة وكَفالَتِها إلى حينِ الانفِصال لم يَتِمَّ بَقاؤه أصْلاً. ووُجودُ الصّنائع دُونَ الفِكْر مُمْتَنِعٌ، لأنّها ثمَرتُه وتابِعةٌ له.

وتكلَّف ابنُ سينا[1] في الردّ على هذا الرّأي، لمُخالَفَتِه إيّاه وذَهابه إلى إمْكان انقطاع الأَنْواع وخَراب عالَم التّكوين، ثمّ عوْده ثانيةً لاقْتِضاءاتٍ فلكيّة

=أيضاً 1: 103، فالثابت أن جدّه عبد المطلب ختنه يوم سابعه. رواه الوليد بن مسلم عن شعيب بن أبي حمزة عن عطاء الخراساني عن عكرمة، عن ابن عباس. وقال الذهبي: هذا أصحّ ممّا رواه ابن سعد (تاريخ الإسلام 1: 485).

(1) لم يورد ابن سينا شيئاً من هذا في رسالة حيّ بن يقظان، وإنّما جاء وَصف "التخلّق الذّاتيّ" نقلاً عمن زعموا ذلك، عند أبي بكر ابن الطّفيل في رسالة حيّ بن يقظان 69- 70، وقد نقد فيها من تقدّمه من الفلاسفة، مثل: ابن الصّائغ، والفارابيّ - الّذي كان كثير الشّكوك - وابن سينا، والغزاليّ .

وأوضاعٍ غريبة تَنْدُر في الأحقاب بزَعْمِه، فتقْتَضي تَخْمير طينةٍ مُناسِبَةٍ لمزاجِه بحَرارةٍ مُناسبة، فيَتِمُّ كَوْنُه إنساناً. ثم يُقَيَّضُ له حَيوانٌ يُخْلَق فيه إلْهامٌ لتَرْبِيته والحُنُوّ عليه إلى أن يَتِمَّ وجودُه وفِصالُه. وأطْنَبَ في بَيان ذلك في الرّسالة التّي سَمّاها برسالة حَيّ ابْن يَقْظان. وهذا الاسْتِدْلالُ غيرُ صَحيحٍ، وإن كُنّا نُوافِقُه على انْقِطاع الأنْواع، لكنْ من غير ما استدلّ به. فإنّ دليلَه مَبْنِيٌّ على إسْنادِ الأفعال إلى العِلّة الموجِبَة، ودليلُ القَوْل بالفاعِل المُخْتار يَرُدّ عليه. ولا واسطةَ على القَوْل بالفاعِل المُخْتار بين الأفعال والقُدْرة القَديمة، ولا حاجَة إلى هذا التّكَلُّف. ثم لو سَلّمناهُ جدلاً، فغايةُ ما يُبْنَى عليه اطّرادُ وُجودِ هذا الشّخص بخَلْق الإلْهام لتَرْبيته في الحَيوان الأعْجَم، [وما الضَّرورَةُ الدّاعيةُ لذلك؟ وإذا كان الإلْهام يُخْلَق في الحيوان الأعْجَم](1)، فما المانِعُ من خَلْقِه للمَوْلود نَفْسِه، كما قَرّرْناهُ أوّلاً؟ وخَلْقُ الإلْهام في شَخْصٍ لمصالح نَفْسِه، أقربُ من خَلْقه فيه لمصَالح غَيْره. فكلا المَذْهَبَيْن شاهِدان على أنْفُسِها بالبُطْلان في مَناحيها، لما قَرّرْنَاه لك. واللهُ ﴿ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾. [سورة الحجر، من الآية 86، وسورة يس، من الآية 81].

## 28 ● / فَصْلٌ، في صِناعَة الطِّب، وأنّها مُحْتاجٌ إليها في الحَواضِر والأمْصار دونَ البادِيَة [282ب]

هذه الصِّناعةُ ضَروريّةٌ في المُدُن والأمْصار لما عُرِف من فائِدَتِها. فإنّ ثَمرتَها حِفْظُ الصِّحّة للأصِحّاء، ودَفْعُ المَرَضِ عن المَرْضى بالمُداواةِ، حتّى يَحْصُلَ لهم البرءُ من أدْوائِهم.

(1) سقط من ظ.

واعلَمْ أنّ أصلَ الأمراضِ كلِّها إنّما هو من الأغذيَة، كما قال في الحديث الجامع للطّب [كما يُنقل عن أهل الصّناعة، وإن طعَن فيه العلماء][أ]، وهو قوله[1]: "المعدَةُ بَيتُ الدّاء، والحِمْيَةُ رأسُ الدّواءِ". "وأصلُ كلّ داءِ البَرَدَة"[2]. فأمّا قولُه: المَعِدَة بَيتُ الدّاء، فظاهر. وأمّا قوله: الحِمْيَةُ رأسُ الدّواء، فالحِمْية الجوعُ، وهو الاحتماء من الطّعام، والمَعنى أنّ الجوعَ هو الدّواءُ العَظيمُ الّذي هو أصل الأدوية. وأمّا قولُه: أصلُ كل كل داءِ البَرَدَة، فمَعنى البَرَدَة إدخال الطّعام على الطّعام في المَعِدة قبل أن يَتِمّ هَضمُ الأوّل.

وشَرْحُ هذا، أنّ الله سُبحانه خلَق الإنسانَ وحفِظ حياته بالغِذاء يَستَعمله بالأكل، وتَنفُذُ فيه القُوى الهاضِمةُ والغاذِيَةُ إلى أن يَصيرَ دَماً مُلائماً لأجزاء البَدَن من اللّحم والعَظْم. ثم تأخُذهُ النّاميةُ، فيَنقَلِبُ لحماً وعَظْماً. ومَعنى الهَضْم: طَبْخُ الغِذاءِ بالحَرارةِ الغريزيّة طَوْراً بعد طَوْر، حتّى يَصيرَ جزءاً بالفِعل من البَدَن.

وتَفسيرُه أنّ الغِذاءَ إذا حصَلَ في الفَمِ ولاكَتْه الأشداقُ، أثّرت فيه حرارةُ الفمِ طَبْخاً يَسيراً، وقَلَبَتْ مزاجَه بعضَ الشّيء، كما تَراهُ في اللُّقمَة إذا تناوَلتَها طعاماً ثم أخذتها مَضْغاً، فترى مِزاجَها غيرَ مزاجِ الطّعام. ثمّ يَحصلُ في المِعدَة، فتَطبُخُه حرارةُ المَعِدَة إلى أن يصيرَ كيموساً، وهو صَفْو ذلك المَطبوخِ، وتُرسلُه إلى الكَبِد، وتُرسِلُ ما يَرسبُ منه في المِعَى ثِفلاً يَنفُذُ إلى المَخرجَيْن. ثمّ تطبخُ حرارةُ الكَبِد ذلك

(أ) من حاشية ع وحدها.

(1) لا يصحّ من حديث النبيّ ﷺ، ولعلّه من كلام الحارث بن كلدة كما في المقاصد الحسنة للسّخاوي 611-612 وتخريج الأحاديث والآثار للزّيلعيّ 1: 459.

(2) حديث أخرجه ابن حِبّان في المجروحين 1: 204، والذهبيّ في الميزان 1: 359، من حديث أنس وغيره. والبَرَدَة: التّخمة.

الكيموسَ إلى أن يصيرَ دماً عَبيطاً، وتطفو عليه زَغوةٌ من الطَّبخ، هي الصَّفراءُ. وترسُبُ منه أجزاءٌ يابِسَـةٌ، هي السَّـوْداءُ. ويَقْصُرُ الحارُّ الغَريزيُّ بعضَ الشَّيء عن طَبْخِ الغَليظِ منه، فهو البَلْغَمُ./ثمّ تُرسِلُها الكَبِدُ كلَّها في العُروقِ والجداوِل، ويأْخُذُها [283 أ] طَبْخُ الحارِّ الغريزيّ هنالِكَ، فيكونُ عن الدّم الخالِص بخارٌ حارٌّ رَطْبٌ يُمِدُّ الرّوحَ الحيوانيَّ. وتأخذُ النّامِيـةُ مأخذَها في الدّمِ ، فيكونُ لَحْماً، ثمّ غَليظُه عِظاماً .ثمّ يُرسِلُ البدنُ ما يَفْضُل عن حاجَته من ذلك فضلاتٍ مختلفةً من العَرَقِ واللُّعابِ والمُخاط والدَّمْع. هذه صورةُ الغِذاء وخُروجُه من القُوّةِ إلى الفِعْلِ لَحْماً.

ثمّ إنّ أصلَ الأمْراضِ، ومعظمَها هي الحُمّيات. وسَببُها أنّ الحارَّ الغريزيَّ قد يَضْعُف عن تَمام النُّضجِ في طَبْخه في كلّ طَوْر من هـذه، فيَبْقى ذلك الغِـذاءُ دونَ نُضْجٍ. وسببُه غالباً كثرةُ الغـذاء في المَعِدة حتّى يكونَ أغلـبَ على الحارّ الغريزيّ، أو إدْخالُ الطّعام إلى المَعِدة قبلَ أن تَستَوفيَ طَبْخَ الأوّل، فيَشْتَغِلُ به الحارُّ الغريزيُّ، ويَترُك الأوّلَ بحاله، أو يتوزّع علَيهما، فيَقْصُر عن تَمام الطّبْخ والنُّضج. وتُرسِلُه المَعِدَةُ كذلك إلى الكَبِد، فلا تَقْوَى حرارةُ الكَبِد أيضاً على إنْضاجِه. وربّما بَقِيَ في الكَبِد من الغِذاء السّابِق فَضْلَةٌ غيرُ ناضِجـةٍ، ويُرسِلُ الكبـدُ جميـعَ ذلك إلى العُـروق غيرَ ناضِجٍ كما هـوَ. فإذا أخـذَ البَدنُ حاجَتَهُ الملائمـةَ، أرسلَه مع الفَضَـلات الأُخرى من العَرق والدَّمع واللُّعاب إن اقْتَدرَ على ذلكَ. وربّما يَعْجِزُ عن الكثير منه، فيَبْقى في العُروق والكَبِد والمَعدَة وتتزايدُ مع الأيّام. وكلّ ذي رُطوبةٍ من المُمتزجاتِ إذا لم يأْخُذْهُ الطَّبْخُ والنُّضجُ تَعفَّن. فيَتَعفَّنُ ذلك الغذاءُ غيرُ النّاضِجِ، وهو المسمّى بالخِلْطِ. وكلُّ مُتَعفِّنٍ ففيه حَرارةٌ غَريبةٌ، وتلك هي المسمّاةُ في بَدن الإنْسان بالحُمّى. واعتَبِرْ

ذلك في الطَعامِ إذا تُرِك حتّى يَتعَفَّن، وفي الزِّبْل إذا تَعَفَّن كيف تَنْبعِثُ فيه الحرارةُ وتأخُذُ مأخَذَها. فهذا مَعْنَى الحُمّياتِ في الأبْدان، وهي رأسُ الأمْراضِ وأصْلُها، كما وَقَع في الحَديث.

ولهذه الحُمّياتِ علاجاتٌ بقَطْع الغِذاء عن المَريضِ/ أسابيعَ معلومةً، ثمّ تناوُله الأغـذيةَ الملائمـةَ حتّى يَتِمّ بُرْؤُه . وكذلك في حال الصّحة له علاجٌ في التّحفّظ من هذا المَرضِ وغَيْرِه. وقد يكونُ ذلك التّعَفُّن في عضوٍ مَخصوصٍ، فيَتَولَّدُ عنه مرضٌ في ذلك العِضو، أو تحدُثُ خراجات في البَدَن، إمّا في الأعْضاء الرّئيسية أو في غَيْرِها. وقد يمرضُ العِضوُ ويَحْدث عنه مَرضُ القُوَى الموجودة له. [283ب]

هذه كلُّها جِماعُ الأمْراضِ، وأصلُها في الغالِب من الأغْذِية. وهذا كلُّه مَدفوعٌ إلى الطّبيب.

ووقوعُ هذه الأمْراضِ في أهْل الحضر والأمْصار أكثرُ، لِخصب عَيْشِهم، وكثرةِ مآكِلِهم، وقِلّةِ اقْتِصارهم على نَوْع واحدٍ من الأغْذِية، وعَدَمِ تَوْقيتِهم لتَناوُلِها، وكثْرةِ ما يَخلطون بالأغْذية من التّوابِل والبُقول والفَواكِه رَطْباً ويابساً في سَبيل العِلاج بالطّبْخ. ولا يَقْتصِرون في ذلك على نَـوْعٍ ولا أنواعٍ. فرُبّما عَـدَدْنا في اللّـون الواحِـدِ من ألْـوان الطّبخ أربعينَ نَوْعاً من النّبات والحيوان ، فيصيرُ للغِذاء مـزاجٌ غَريب. وربّما يكونُ بعيداً عن مُلاءمةِ البَدَن وأجْزائِه.

ثمّ إنّ الأهْوِيَةَ في الأمْصارِ تَفْسُد بمُخالَطَة الأبْخِرة العَفِنَة من كَثْرةِ الفَضَلات. والأهوِيةُ مُنَشِّطةٌ للأرْواح ومقَوّيةٌ بنَشاطها لأثَر الحارّ الغريزيّ في الهُضوم. ثم

[لأنّ][أ] الرياضةَ مفقودةٌ لأهلِ الأمصار، إذ هم في الغالِب وادِعونَ ساكِنونَ، لا تأخذُ منهم الرّياضةُ شَيئاً ولا تُؤثّر فيهم أثراً. فكان وُقوع الأمراضِ كثيراً في المُدن والأمْصار، وعلى قَدَر وُقوعِه كانت حاجَتُهم إلى هذه الصّناعة.

فأمّا أهلُ البَدْو، فأكلُهم قليلٌ في الغالِب، والجوعُ أغلَبُ علَيْهم لقلّةِ الحُبوب حتّى صار لهم ذلك عادةً، ورُبّما يُظَنُّ أنها جِبِلّةٌ لاستِمْرارِها. ثم الأُدْم قليلةٌ لَديْهم أو مفقودةٌ بالجُملَةِ. وعلاجُ الطّبْخ بالتّوابلِ والفَواكِه إنّما يَدْعو إليه تَرَفُ الحَضارة الّذي هم عنه بمَعْزِل، فيَتَناولونَ أغْذِيَتَهم بسيطةً بعيدةً عمّا يُخالِطُها، ويَقرُبُ مِزاجُها من مُلاءَمة / البَدن. وأمّا أهويَتُهم فقليلةُ العَفَنِ لقِلّة الرّطوباتِ والعُفونات إن كانوا آهِلين، أو لاختِلاف الأهْوِيَة إن كانوا ظواعِنَ. [284 أ]

ثم إنّ الرّياضَة موجودةٌ فيهم من كَثْرة الحَرَكة في رَكْض الخَيْل أو الصَّيْد أو طلَب الحاجاتِ أو مِهْنَة أنفُسِهم في حاجاتِهم. فيَحْسُن بذلك كلّه[ب] الهَضْمُ ويجودُ، ويُفْقَدُ إدخالُ الطّعام على الطّعام. فتكونُ أمْزِجَتُهم أصلَح وأبعَدَ عن الأمراض، فتقلّ حاجتُهم إلى الطّبّ. ولهذا لا يوجدُ الطّبيبُ في البادِية بوجهٍ. وما ذلك إلاّ للاستِغْناءِ عنه، إذ لو احتيجَ إليه لوُجِدَ، لأنّه يكونُ له بذلك في البَدْو مَعاشٌ يَدْعوهُ إلى سُكْناه. سُنّة الله في عِباده. ﴿ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ [سورة الفتح، من الآية 23، وسورة الأحزاب، من الآية 62].

(أ) من ج (ب) سقط من ج.

## 29 ● فَصْلٌ في أنّ الخطّ والكتابَ من عِداد الصّنائع الإنسانيّة

وهو رسومٌ وأشكالٌ حَرفيّةٌ تدلُّ على الكَلِمات المَسموعةِ الدّالّةِ على ما في النَّفس. فهو ثاني رُتْبةٍ عن الدّلالة اللُّغويّة. وهو صِناعةٌ شريفةٌ، إذ الكتابةُ من خواصّ الإنسان الّتي تَميَّزَ بهَا عن الحَيوانِ. وأيضاً فهي تُطْلِعُ على ما في الضّمائِر، وتَتأدّى بها الأغراضُ إلى البَلَدِ البَعيدِ، فتُقْضَى الحاجاتُ وقد دُفِعَتْ مؤُونةُ المُباشَرةِ لها، ويُطَّلَعُ بها على العُلومِ والمعارفِ وصُحُفِ الأوّلين وما كَتَبوهُ من عُلومِهم وأخبارِهم. فهي شريفةٌ بجَميع هذه الوُجوهِ والمنافِع، وخُروجُها في الإنْسان من القُوّةِ إلى الفِعْلِ إنّما يكون بالتّعْليمِ.

وعلى قَدْر الاجْتِماع والعُمْران والتّناغِي في الكمالاتِ والطّلب لذلك، تكونُ جَوْدة الخطّ في المَدينة ، إذ هو من جُمْلة الصّنائع . وقد قَدّمْنا أنّ هذا شَأْنُها وأنّها تابعةٌ للعُمْران. ولهذا نَجِدُ أكثَرَ البَدْوِ أمّيّين لا يقرأون ولا يَكْتُبون، ومن قرأ منهم أو كَتَبَ، فيكونُ خَطُّه قاصراً وقراءَتُه غيرَ نافِذَةٍ.

ونجِدُ تعليمَ الخطّ في الأمْصار الخارجِ عُمْرانُها عن الحدّ، أبلغَ وأسهلَ وأحسنَ طريقاً لاستحكام الصّبْغة فيها، كما يُحْكَى لنا عن مِصْرَ لهذا العَهْد، وأنّ/ بها مُعَلّمين [284ب] مُنْتَصبين لتَعْليم الخطّ، يُلْقُونَ على المُتعلّم قوانينَ وأحْكاماً في وَضْع كلّ حرفٍ، ويَزيدونَ إلى ذلك المباشرةَ بتَعْليم وَضْعه، فتَعْتَضِدُ لَدَيْه رُتْبَةُ العِلْم والحِسّ في التّعْليم، وتأتي ملكَتُه على أتَمّ الوُجوهِ. وإنّما أتَى هذا من كَمال الصّنائِع ووُفورها بكَثْرة العُمْران وانفِساحِ الأعْمال.

[أ][ولَيس الشَّأنُ في تَعَلُّم الخطِّ بالأندلُس والمَغرب كذلك في تَعَلُّم كلِّ حرفٍ بانفراده على قوانينَ يُلقيها المُعَلِّم للمُتَعَلِّم، وإنّما تُتَعَلَّم بمحاكاةِ الخَطِّ في هاته[ب] الكَلِمات جُملةً وتَكَرُّر ذلك من المُتَعَلِّم، ومطالَعَةِ المُعلِّم له، إلى أن تَحْصُلَ له الإجادةُ ويتمكّن في هاته[ج] المَلَكةِ، فيُسَمّى مُجيداً].

وقد كان الخطُّ العربيّ بالِغاً مبالغَةُ من الإحْكام والإتقان والجَوْدة في دَوْلَة التَبابِعة لِما بلغَتْ من الحضارة والتَّرف، وهو المسمّى بالخطّ الحِمْيَريّ. وانتقل منهم إلى الحيرَة لما كان بها من دَوْلَة آل المُنذِر، نُسباءِ التَّبابِعةِ في العَصبيَّة، والمُجَدّدين لمُلْك العَرب بأرْض العِراق. ولم يكُنِ الخطُّ عندهم من الإجادَة كما كان عند التَّبابِعة، لقُصور ما بيْن الدّوْلتَيْن . فكانت الحضارةُ وتوابعُها من الصّنائع وغيْرها قاصرةً عن ذلك. ومن الحيرَة لَقِنَهُ أهلُ الطّائف وقُرَيش فيما ذُكر. يقال: إنّ الّذي تعلّم الكتابةَ من الحيرة هو سُفيانُ بن أُميّة، وقيل: حَرْبُ بن أُميّة، وأخذَها من أسْلَم بن سِدْرة. وهو قَوْلٌ مُمْكِنٌ، وأقربُ مِمّن ذَهَب إلى أنّهم تَعَلّموها من إيَادٍ أهل العِراق، لقَوْلِ شاعِرهم[1]: [من المنسرح]

قومٌ لهمْ ساحةُ العِراقِ إذَا　　سارُوا جميعاً والخطُّ والقَلَمُ

(أ) من ع ج، وسقط من ظ ي　(ب) في ج: كتابة　(ج) من ع، وفي ج: بنانه .

(1) هو أميّة بن أبي الصّلت الثّقفيّ، انظر ابن هشام: سيرة النّبيّ ﷺ 1: 48، ورواية آخر العجز عنده: والقطّ والقلم. والبيت قبله:

قومي إيادٌ لو انّهم أمَمٌ　　أو لَوْ أقاموا فتهزَل النّعَمُ

وهو قولٌ بعيدٌ، لأنّ إياداً ولو نَزلوا ساحَةَ العِراق، فلمْ يَزالوا على شأنهم من البداوَةِ، والخَطُّ من الصَّنائِعِ الحضريَّةِ. وإنّما مَعنى قَوْل الشّاعر أنّهم أقربُ إلى الخَطّ والقَلَمِ من غَيْرِهم من العَرَب لقُرْبِهم من ساحَةِ الأمْصارِ وضَواحِيها. فالقولُ بأنّ أهلَ الحجازِ إنّما لَقِنُـوها من الحِيرةِ، ولَقِنَها أهـلُ الحِـيرةِ من التَّبابِعةِ وحِمْيَر، هُـوَ[أ] الأليَقُ من الأقْوال.

[ب][ورأيتُ في كتاب التَّكْملة[1] لابن الأبَّار، عند التَّعْريف بابْن فَرُّوخ القَيْروانيّ الفارسيّ الأنْدَلُسيّ، من أصْحاب مَالك، واسْمُه عبد الله بن فَرُّوخ، فقال:

روى ابن فَـرّوخ عن عبد الرَّحْمن بن زِياد بن أنْعُم، عن أبيه، قال: قلتُ لعَبْد الله بن عبّـاس: يا مَعْشر قُرَيْش، خَبّروني عن هذا الكِتاب العربيّ، هل كُنتم تكتُبونه قبلَ أن يَبْعث الله مُحَمَّداً ﷺ، تجْمَعون منـه ما اجتَمَـع، وتُفَرّقون منـه ما افْتَرق، مثل الألف واللّام والميم والنون؟ قال: نعمْ، قلتُ: ومِمّن أخَذتُموهُ؟ قال: من حَرْب بن أُمَيَّة، قلت: ومِمّن أخَذه حَرْبٌ؟ قال: من عَبْد الله بن جُدْعان، قلتُ: ومِمّن أخذَه ابنُ جُدْعان؟ قال: من أهل الأنْبار، قلتُ: ومِمّن أخَذه أهلُ الأنْبار؟ قال: من طارِئٍ طرأ عليهم من أهل اليمن، قلت: ومِمّن أخذه ذلك الطّارئ؟ قال: مـن الخَلْجـان بن القاسم، كاتب الوَحْي لهودٍ النّبيّ، صلوات الله عليـه، وهو الّذي يقول: [من الطويل]

(أ) من: ج ع، وفي ي: وهو (ب) حاشـية من ع بخطه سقطت من ج ي ظ.

(1) التَّكْملة لكتاب الصِّلة 2: 227، (تحقيق عبد السلام الهراس، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب).

أفي كلّ عامٍ سُنّةٌ تُحدِثونَها ورأيٌ على غيْرِ الطّريق يُعَبَّرُ
ولَلموتُ خيرٌ من حياةٍ تَسُبُّنا بها جُـرْهُمٌ فيمن تَسُبُّ وحِمْيَرُ

انتهى ما نَقَله ابنُ الأبّار في كتاب التّكْمِلَة.

وزاد آخرَه : حدّثني بذلك أبو بَكْر بن أبي جَمْـرَة في كتابه ، عن أبي بَحْر [سفيان][(أ)] بن العاص ، عن أبي الوَليد الوَقْشِيّ ، عن أبي عُمر الطَّلَمَنْكيّ ، عن أبي عبد الله بن مُفَرِّج، ومن خطّه نقلتُه، عن أبي سعيد بن يونس[(ب)] ، عن محمّد بن موسى بن النُّعْمان، عن يَحيى بن محمّد بن خُشَيْش، عن عُثمان بن أيّوب المَعافِريّ التونُسيّ، عن بُهْلُول بن عُبَيْدة التُّجِيبيّ، عن عبد الله بن فَرُّوخ. انتهى][(ج)].

وكان لِحِمْيَرَ كتابةٌ تُسمّى المُسْنَدَ، حُروفُها مُنفَصِلَة. وكانوا يَمْنعون من تَعليمها إلاّ بإذْنهم. ومن حِمْيَر تعلّمت مُضَرُ الكتابـةَ العربيّةَ. إلاّ أنّهم لم يكونوا مُجيدينَ لها، شأنَ الصّنائع إذا وَقَعت بالبَدْو، فلا تكونُ مُحْكَمـةَ المَذاهِب ولا مائلةً/ إلى الإتْقان [285 أ] والتّنميق، لبَوْن ما بَيْن البَدْو والصّناعة، واستِغْناء البَدو عنها في الأكْثَرِ. فكانت كتابةُ العَرَب بدويةً مِثْلَ أو قريباً من كتابتِهم لهذا العَهْد، •أو نَقولُ: إنّ كتابتَهم لهذا العَهْدِ•[(د)] أحسنُ صناعةً، لأنّ هؤلاء أقْرَبُ إلى الحَضارَةِ ومُخالَطَةِ الأمْصار والدُّوَل. وأمّا مُضَر، فكانوا أعْرَقَ في البَدْو وأبعدَ عن الحَضَرِ من أهْـل اليَمن وأهل العـراق

(أ) من التّكملة (ب) إلى هنا ينتهي السّنَدُ الّذي ذكره ابن الأبّار بعد الخبر. وما بَعْده هو سَنَدٌ آخر لأبي سعيد بن يونس، ذكره ابن الأبّار أيضاً في أول هذا النّقل، متصلاً بعبد الله بن فرّوخ عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن أبيه عن ابن عبّاس (ج) نهاية حاشية من ع بخطه، وسقطت من ج ي ظ (د) سقط ما بين النجمين من ي .

وأهل الشّام ومِصْرَ. فكان الخطُّ العَرَبِيُّ لأوّل الإسْلام غيرَ بالغٍ إلى الغاية من الإحْكام والإتقَان والإجادَةِ، ولا إلى التّوسّط لمكان العَرَب من البَداوَة والتّوحُّش وبُعْدهم عن الصّنائِع.

وانْظر ما وقع لأجْل ذلك في رَسْم المُصْحَف ، حيثُ كَتَبَهُ الصّحابةُ بخُطوطهم وكانتْ غيرَ مُستَحْكَمَةٍ في الإجادَة، فخالَف الكثيرُ من رُسومِهم ما اقتَضَتْه [أقيِسَةُ][1] رُسوم صِناعة الخطّ عند أهلها. ثم اقْتَفى التّابعون من السّلَف رَسْمَهم فيها، تبرُّكاً بما رَسَمه أصْحاب رَسول الله ﷺ وخيْرُ الخَلْق من بَعْده، المُتَلَقّون لوَحْيه من كتاب الله وكَلامِه، كما يُقْتَفَى لهذا العَهْد خطُّ وليّ أو عالِم تَبرُّكاً، ويُتَّبَعُ رَسْمه خطأً أو صَواباً . وأيْنَ نِسْبةُ ذلك من الصّحابَة وما كَتَبوه؟ فاتُّبع ذلك وأُثْبِتَ رسماً، ونبّه العُلَماء بالرّسْم على مواضِعِه.

ولا تَلْتَفِتَنَّ في ذلك إلى ما يَزْعمه بعضُ المُغَفّلين، من أنّهم كانوا مُحْكِمينَ لصناعة الخطّ، وأنّ ما يُتَخَيّلُ من مُخالفة خُطوطِهم لأُصول الرّسْم ليس كما يُتَخيّل، بل لكلّها وجهٌ. ويَقولونَ في مِثْل زِيادة الألف في ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [سورة النّمل، من الآية 21]: إنّه تَنْبيهٌ على أنّ الذّبح لم يَقَعْ، وفي زيادة الياء في ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [سورة الذاريات، من الآية 47] إنّهُ تنبيهٌ على كَمال القُدْرَة الربّانيّة ، وأمثالِ ذلك ممّا لا أصْلَ له إلا التّحكُّمُ المَحْضُ . وما حَمَلهم على ذلك إلاّ اعْتقادُهم أنّ في ذلك تنْزيهاً للصّحابَة عن تَوَهُّم النّقْص في قِلّة إجادَة الخطّ . وحَسِبوا أنّ ذلك الخطَّ كمالٌ،

[1] من حاشية ع ج ، وسقط من ظ ي .

فنزّهوهم عن نَقْصِه، ونَسَبوا إليهم الكمالَ بإجادَتِه، وطَلَبوا تَعْليلَ ما خالَف الإجادَة من رَسْمِه، وذلك / ليس بصَحيح. [285ب]

واعْلم أنّ الخطّ ليس بكمالٍ في حقّهم، إذ الخَطُّ من جُمْلَة الصَّنائِع المدنيّة المعاشِيَّة، كما رَأيْته في ما مَرّ. والكمالُ في الصّنائع إضافِيٌّ وليس بكمالٍ مُطْلَقٍ، إذ لا يعودُ نَقْصه على الذّاتِ في الدِّينِ ولا في الخِلالِ . وإنّما يَعودُ على أسْبابِ المَعاشِ وبِحَسَبِ العُمْران والتّعاون عليه لأجْل دَلالَتِه على ما في النُّفوس. وقد كان النّبيُّ ﷺ أُمّيّاً، وكان ذلك كمالاً في حَقّه، وبالنّسبَة إلى مَقامِه لشَرفه وتَنَزُّهِه عن الصّنائع العَمَليّة الّتي هي أسبابُ المعاش والعُمْران كلّها. وليْست الأُمِيَّةُ كمالاً في حَقّنا نَحْن، إذ هو مُنْقَطِع إلى رَبّه، ونَحْنُ مُتعاوِنون على الحياة الدُّنيا، شَأْنَ الصَّنائِع كلّها، حتّى العُلومِ الاصْطِلاحيّة. فإنّ الكمالَ في حَقّه هو تَنَزُّهُهُ عنها جُمْلةً بِخِلافنا.

ثمّ لما جاءَ المُلْك للعَرَب، وَفَتَحوا الأمصارَ، ومَلَكوا المَمالِك، ونَزلوا البَصْرَة والكوفَة، واحْتاجَت الدَّوْلةُ إلى الكِتاب، اسْتَعْمَلوا الخطَّ وطَلَبوا صناعَتَهُ وتَعَلُّمَه، وتَداوَلوه. فتَرقَّت الإجادةُ فيه واسْتَحْكَم، وبلغَ في الكوفَة والبصرةِ رُتْبَةً من الإتْقان، إلاّ أنّها كانت دونَ الغايةِ. والخطُّ الكوفيُّ معروفُ الرّسْم لهذا العَهْد.

ثم انْتَشر[أ] العربُ في الأقْطار والممالِك ، وافْتَتحوا إفريقيَّة والأنْدَلُس . واختطَّ بنو العبّاس بغدادَ، وتَرَقَّت الخطوطُ فيها إلى الغايَة لما اسْتَبْحَرت في العُمْران وكانت دارَ الإسْلام ومركزَ الدّولة العربيّة. [ب][وخالفت أوضاعُ الخطّ

(أ) في ظ: انتشرت (ب) حاشية من ع بخطه ومن ج، ولم ترد في ظ ي.

بغداد أوضاعَهُ بالكوفةِ في المَيْلِ إلى إجادَةِ الرُّسوم وجمالِ الرَّونق وحُسْنِ الرُّواء. واستَحْكَمَت هذه المُخالَفَة في الأعْصارِ، إلى أن رَفَع رايتَها ببغدادَ [أبو] عليّ بن مُقْلَة الوَزير. ثم تلاهُ في ذلك عليُّ بن هِلال الكاتِب، الشهير بابن البَوّاب، ووَقف سَنَدُ تعليمِها عليه في المائة الثّالثة وما بَعْدَها. وبَعُدت رسومُ الخطّ البَغداديّ وأوضاعُه عن الكوفيّ حتى انتهى إلى المُبايَنة. ثم ازدادَت المخالَفَةُ بعد تلك العُصورِ بتَفَنُّن الجهابِذَة في إحْكام رُسومِه وأوْضاعِه، حتّى انتهى إلى *المتأخّرين، مثل ياقوت المُسْتَعْصِميّ والوليّ علي العَجَميّ*[أ]، وَوَقَف سنَدُ تعلّم الخطّ عليهم[ب]. وانتَقَل ذلك[ج] إلى مِصْر، وخالفت طريقةَ العِراق بعض الشّيء، وَلَقِنَها العجمُ هنالِك، فظَهَرت مخالفة[د] لخطّ أهْلِ مِصْر أو مُباينة].

وكان الخطّ الإفريقيُّ المعروفُ رَسْمُه القديمُ لهذا العَهْد، يقـرُبُ من أوْضاع الخطّ المَشْرِقيّ. وتحيّز مُلْك الأندلس بالأمويّين، فتَميَّزوا بأحوالهم من الحضارَة والصّنائِع والخُطوطِ، فتميّز صنفُ[هـ] خطّهم الأندلُسيّ كما هو مَعروفُ الرّسم لهذا العَهْد.

وطما بَحْرُ العُمران والحضارة في الدّول الإسْلاميّة في كلّ قُطْر، وعظُمَ المُلْك، ونَفَقَت أسواقُ العُلـوم، وانتُسِخت الكُتُب وأُجيـدَ كَتْبُها وتَجْليدُها، ومُلِئَـت بها القُصور/ والخزائنُ الملوكيّةُ بما لا كَفاءَ لَهُ، وتنافَس أهلُ الأَقْطار في ذلك وتناغَوْا فيه. [286 أ]

(أ) سقط ما بين النجمين من ج (ب) ج: به (ج) ج: كذلك (د) قراءة تقريبية من ج (هـ) سقط من ع ج، وفي ي: ضبط.

ثمّ لما انحلّ نظامُ الدّولة[ا] الإسلاميّة وتناقَصتْ، تناقَص ذلك أجمعُ، ودَرَسَتْ معالمُ بَغداد بدُروس الخِلافَة؛ فانتقل شَأنها من الخطّ والكِتاب، بلْ والعلمِ، إلى مِصْرَ والقَاهِرَةِ. فلم تَزلْ أسواقُه بها نافِقةً لهذا العَهْد. وللخطّ بها مُعَلّمون يرسُمون للمُتَعَلّم الحروفَ بقوانينَ في وَضعها ، وأشكالُها مُتعارَفةٌ ، بيْنَهم . فلا يَلْبثُ المتعلّمُ أوْ يُحْكِمَ أشكالَ تلك الحُروف على تلْك الأوْضاع ، وقد لَقِنَها حِسّاً ، وحَـذَقَ فنَّها دُرْبَةً وكتاباً، وأخذَها قوانينَ عمليةً، فتجيءُ أحسنَ ما يكونُ.

وأمّا أهلُ الأندلُس، فافترقوا في الأقْطار عند تَلاشي مُلْك العَرب بها ومنْ خَلَفَهم من البَرْبَر، وتَغَلّبَتْ عليهم أُمَمُ النّصْرانيّة. فانتشروا في عُدْوَة المَغْرب وإفريقيّة من لَدُنْ الدّولَة اللّمْتونيّة إلى هذا العَهْد، وشاركوا أهلَ العُمْران بما لديْهم من الصّنائِع، وتَعلّقوا بأذْيال الدّوْلة ، فَغَلب خطُّهم على الخطّ الإفريقيّ وعَفّى عليـه ، ونُسِيَ خطُّ القَيْروان والمَهْديّة بِنسيان عوائِدِهِما وصَنائِعهما. وصارَتْ خُطوطُ أهْلِ إفريقيّة كلُّها على الرّسْمِ الأنْدلسيّ بتونِس وما إليْهما، لتَوَفّر أهْل الأندلس بها عند الجالية من شَرْق الأندلُس. وبَقِي منه رسمٌ ببلاد الجَريد الّذين لم يُخالِطوا كُتّاب الأندلس ولا تَمَرّسُوا بجِوارهم، إذ إنّما كانوا يفِدُون على دار المُلْك بتونس. فصارَ خطُّ أهل إفريقيّة من جِنْس[ب] خُطوطِ أهْل الأندلس، حتّى إذا تقَلّص ظـلُّ الدّوْلَة المُوَحّـدية بَعْـضَ الشّيْءِ، وتَراجعَ أمرُ الحضارَةِ والتّرفِ بتَراجُع العُمْران، نَقُصَ حينئذٍ حالُ الخَطّ، وفَسُدت رسومُه، وجُهِل فيه وَجْهُ التّعليم بفَساد الحضارَة وتناقُص العُمْران. وبقيت

(ا) ج: الدّول (ب) في ع: أحسن .

فيه آثارُ الخطّ الأندلسيّ تشهدُ بما كان لهم من ذلك، لما قدّمناه من أنّ الصّنائع إذا رَسَخَتْ بالحضارة فيَعْسُر مَحْوُها.

وحَصَلَ في دَوْلة بني مَرين بعدَ ذلك بالمَغرب الأقصى[أ]، لونٌ من الخطّ الأَنْدَلُسيّ، لقُرْب/ جِوارهم، وسُقوط من خَرج منهم إلى فَاس قريباً، واسْتِعْمالهم [286ب] إيّاهم سائِرَ الدّولة . ونُسِيَ عهدُ الخطّ فيما بَعُد من سُدة المُلْك ودارِه ، كأن لم يُعْرَف. فصارت الخُطوطُ بإفريقيّة والمَغربَيْن مائلةً إلى الرّداءةِ، بعيدةً عن الجَوْدة. وصارت الكُتُب إن انتُسِخَت فلا فائِدَة تحصُل لمُتَصَفّحها منها إلاّ العَناءُ والمشَقّةُ، لكثْرة ما يَقَعُ فيها من الفَساد والتَّصحيف، وتَغْيير الأَشْكال الخطّيّةِ عن الجَوْدةِ، حتّى لا تكادُ تُقرأُ إلاّ بَعْد عُسْرٍ. ووقَع فيه ما وَقَع في سائِر الصّنائع بنَقْص الحَضارة وفَسادِ الدّوَل. ﴿ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ﴾ [سورة الرعد، من الآية 41].

[ب][وللأستاذ أبي الحَسَن عليّ بن هِلال الكاتب البَغْداديّ، الشهيرِ بابْن البوّاب، قصيدةٌ في بَحْر [الكامل][ج]، على رويّ الرّاء، يَذْكُر فيها صناعَةَ الخطّ وموادّها من أحْسن ما كُتِبَ في ذلك، رأيتُ إثْباتَها في هذا الباب ليَنْتَفِعَ بها من يُريدُ تعلُّمَ هذه الصّناعة. وأوّلُها: [من الكامل]

يا من يُريدُ إجادَةَ التَّحْريرِ ويَرومُ حُسْنَ الخطِّ والتَّصْويرِ
إن كان عَزْمُكَ في الكِتابة صادِقاً فارْغَبْ إلى مَوْلاك في التَّيْسيرِ
أَعْدِدْ من الأقلام كلَّ مُثَقَّفٍ صَلْبٍ يَصوغُ صِناعَةَ التَّحْبيرِ

(أ) سقط من ع (ب) إضافة في ع بخطه تستمر إلى آخر الفصل ولم تنقل في ظ، ج، ي (ج) في الأصول كلها من بحر البسيط، فصوّبناه.

وإذا عَمَدْتَ لبَرْيِه فتوَخَّهُ     عند القِياس بأوْسَطِ التَّقْدِيرِ
انظرْ إلى طَرَفيه فاجعل بَرْيَهُ     من جانِب التّدقيق والتّحْصِيرِ
واجعل لِجِلْفَتِه قَواماً عادلاً     يَخْلو عن التّطْويل والتّقْصيرِ
والشّقُّ وسِّطْهُ ليَبْقَى بَرْيُه     من جانِبَيْه مُشاكِلَ التّقْديرِ
حتّى إذا أتقَنْت ذلك كلّه     إتقانَ طَبٍّ بالمُرادِ خبيرِ
فاصْرِف لرأي القَطِّ عَزْمَك كلَّهُ     فالقَطُّ فيه جُمْلَةُ التّدْبيرِ
لا تطمَعَنْ في أن أبوحَ بسِرِّهِ     إنّي أضِنُّ بسرِّهِ المَسْتورِ
لكنّ جملةَ ما أقولُ بأنّه     ما بَيْن تَحْريفٍ إلى تَدْويرِ
وأَلِقْ دَواتَك بالدُّخانِ مُدبّراً     بالخلّ أو بالحِصْرِمِ المَعْصورِ
وأضِفْ إليه مُغْرَةً قد صُوّلَتْ     مع أصفرِ الزّرْنيخِ والكافورِ
حتّى إذا ما خُمّرَتْ فاعْمَدْ إلى الـ     ـوَرَقِ النّقيِّ النّاعِمِ المَخْبورِ
فاكْبِسهُ بعد القَطْع بالمِعْصار كَيْ     يَنْأى عن التّشعيث والتّغْييرِ
ثمّ اجعَلِ التّمثيلَ دأبَكَ صابراً     ما أدركَ المأمولَ مثلُ صَبورِ
ابدأ به في اللّوْح مُنْتَصِباً له     عَزْماً تُجَرّدُه من التّشْميرِ
لا تخجَلَنّ من الرّديء تَخُطّه     في أوّل التّمْثيل والتّسْطيرِ
فالأمْرُ يَصْعُبُ ثمّ يَرْجِعُ هَيّناً     ولرُبَّ سَهْلٍ جاء بعدَ عَسيرِ
حتّى إذا أدركْتَ ما أمّلْتَه     أضحيتَ رَبَّ مَسَرَّةٍ وحُبورِ
فاشكُرْ إلهك واتّبعْ رضوانه     إنّ الإلٰه يُحِبُّ كلَّ شَكورِ

وازغَبْ لكفِّكَ أن تَخُطَّ بَنانُها     خيراً تُخَلِّفُهُ بدارِ غُرورِ
فجميعُ فِعْلِ المَرْءِ يَلقاهُ غداً     عِنـدَ الْتِقاءِ كتابِه المَنْشورِ

واعلَمْ أنّ الخطَّ بيانٌ عن القَوْلِ والكَلامِ، كما أنّ القَوْلَ والكلامَ بيانٌ عمّا في النَّفْسِ والضَّميرِ من المعـاني . فلا بُدَّ لكلٍّ منهُمـا أن يكونَ واضحَ الدَّلالَةِ . قال الله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾[سورة الرحمن، الآيتان 3، 4 ]. وهو يَشْتَمِلُ بيانَ الأدِلَّةِ كلِّها. فالخطُّ المجَوَّدُ كمالُه أن تكونَ دَلالتُه واضحةً بإبانة حُروفِه المُتواضِعَةِ، وإجادَة وَضْعِها ورَسْمِها، وكلُّ واحدٍ على حِدَتِهِ فتَمَيَّزَ عن الآخرِ، إلاّ ما اصْطَلح عليه الكُتّاب من إيصال حُروفِ الكَلِمةِ الواحِدة بعضِها ببَعْض، سِوَى حُروفٍ اصْطَلحوا على قَطْعِها ، مثل الألف المُتقدِّمة في الكَلِمـة ، وعلى الـرّاء والـزّاي والـدّال والذّال وغَيرِها، بخِلاف ما إذا كانَتْ متأخِّرة، وهكذا إلى آخِرِها.

ثمّ إنّ المتأخِّرين من الكُتّاب اصْطَلحوا على وَصْل كلماتٍ بَعْضِها ببَعْض، وحَذْف حروفٍ مَعْروفةٍ عندَهم لا يَعْرِفُها إلاّ أهلُ مُصْطَلَحِهم، فيسْتَعْجِمُ على غيرِهم. وهؤلاء كُتّاب دَواوين السُّلْطان وسِجلاّت القُضاة، كأنّهم انْفَردوا بهذا الاصْطِلاحِ عن غَيْرِهم لكَـثْرة ....[1] الكِتابـة عليهم وشُهْرة كتابتِهم وإحاطَـةِ كثيرٍ من ذَويهم بمُصْطَلَحِهم . فإن كَتبوا ذلك لمن لا خِبْرة له بمُصْطَلحـهم في ذلك فينبـغي أن يَعْدِلوا عن ذلك ويتعمّدوا البيانَ ما اسْتَطاعوهُ، وإلاّ كان بمثابة الخطّ الأعْجَميّ، لأنّهما بمَنْزِلةٍ واحدةٍ في عدَم التّواضُع عليه. ولَيْس يُعْذَر في هذا القَدَر إلاّ كُتّاب الأعْمال

(1) بياض في ظ، ع بمقدار كلمة .

السّلطانيّة في الأموال والخيولِ، لأنّهم مَطلوبونَ بكتمان ذلك عن النّاس، فإنّه من الأسرار السّلطانيّة الّتي يَجِبُ إخفاؤُها. فيُبالغون في رَسْم اصطِلاحٍ خاصّ بهم، ويصيرُ بمثابة المُعَمّى، وهو الاصطِلاح على العِبارة عن الحروفِ بكلماتٍ من أسماء الطّيبِ أو الفواكِه أو الطّيور أو الأزاهِر، أو وَضع أشكالٍ أخرى غيرِ أشكال الحروفِ المُتعارَفة، يَصْطَلِحُ عليها المُتخاطِبون لتأدِية ما في ضمائِرهم بالكِتابة. وربّما وَضَع حُذّاقُ الكُتّاب للعبور على ذلك، وإنْ لم يَضعوهُ أولاً، قوانينَ لمقاييسَ استَخْرجوها لذلك بمَدارِكهم، يُسمّونها فكّ المعمّى. وللنّاس فيها دواوينُ مشهورةٌ. واللهُ العليمُ الحكيم].

## 30 ● فَصْلٌ في صِناعَة الوِراقَة

كانت العِنايةُ قديماً بالدّواوين العِلْميّة والسّجِلّات في نَسْخها وتَجْليدها وتَصْحيحها بالرّوايَة والضّبط، وكان سببُ ذلك ما وَقَع من ضَخامَةِ الدّولة وتَوابِعِ الحَضارَةِ. وقد ذَهَبَ ذلك لهذا العَهْد بذَهاب الدُّوَل وتناقُصِ العُمْران، بعد أن كان منه في المِلّةِ الإسْلاميّةِ بَحْرٌ زاخِرٌ بالعِراقِ والأندَلُسِ، إذ هو كُلّه من تَوابع العُمْران واتّساع نِطاق الدُّوَل ونَفاق أسْواقِ ذلك [ لَدَيْها ][1]. فكَثُرت التّواليفُ العِلْميّة والدّواوينُ، وحَرَص النّاسُ على تَناقُلِها في الآفاق والأعْصار، فانتُسِخَتْ وجُلّدت. وجاءَتْ صِناعَةُ الوَرّاقين المُعانِين للانتِساخِ والتّصْحيح والتّجليد وسائِر أُمور الكُتُبِ والدّواوين، واختُصّتْ بالأمصار العظيمَةِ العُمْران.

(1) من ع، وفي ظ ج ي : لهما .

وكانت السّجلاّت أوّلاً لانتساخ العُلوم، وكُتُبِ الرّسائل السّلطانيّة والإقطاعات والصُّكوك [في الرّقوق المُهيّأة بالصّناعة من الجلد، لكثرة الرّفه وقلّة التّواليف صدرَ المِلَّة، كما نذكُره، وقلّة الرّسائل السّلطانيّة والصُّكوكِ مع ذلك][1]. فاقتصروا على الكِتاب في الرّقّ تشريفاً للمكتوبات وميْلاً بها إلى الصّحّة والإتقان.

ثم طمَا بَحْرُ التواليفِ والتّدوين، وكثُر ترسيلُ السّلطان وصكوكُه، وضاقَ الرّقُّ عن ذلك، فأشارَ الفَضْل بنُ يحْيى بصناعَة الكاغِذ، وصَنَعَهُ، وكتبَ فيه رسائلَ السّلْطان وصكوكَه. / واتّخذه النّاسُ من بعده صُحُفاً لمكتوباتِهم السّلطانيّة والعِلْميـة. وبلَغت الإجادَةُ في صِناعَتِه ما شاءَتْ. [287 ا]

ثم وَقفتْ عِنايةُ أهْلِ العُلوم وهِمَمُ أهْل الدّول على ضَبْط الدّواوين العِلْميـة وتَصْحيحها بالرّواية المُسْنَدة إلى مُؤلّفيها وواضِعيها، لأنه الشّأنُ الأهمُّ من التّصْحيـحِ والضّبطِ. فبذلك تُسْنَد الأقوالُ إلى قائِلها، والفُتْيا إلى الحاكِمِ بها المجتهدِ في طريق استنباطها. وما لم يكُنْ تَصحيحُ المتُون بإسْنادِها إلى مُدَوّنيها فلا يَصِحّ إسْنادُ قولٍ لهم ولا فُتْيا. وهكذا كان شأْنُ أهْلِ العِلْم وحَمَلَتِه في العُصور والأجيال والآفاق، حتّى لقَد قُصِرَتْ فائـدةُ الصّناعةِ الحديثيّة في الرّوايَة على هـذه فقَـطْ ، إذ ثمَـرتُها الكُبرى من مَعْرفة صَحِيحِ الأحاديثِ وحسَنِها ومُسْنَدِها ومُرْسَلِها ومَقْطوعِها ومَوْقوفِها من مَوْضوعها، قد ذهبَتْ وتمخّضتْ زُبْدَةُ ذلك في الأُمّهات المُتَلَقّاة بالقَبول عند الأُمّة، وصار القَصْد إلى ذلك لَغواً من العَمل. ولم تَبْق ثمرةُ الرّوايَة والاشْتِغال بها

(1) سقط من ظ .

إلاّ في تَصْحيح تلك الأُمّهات الحديثيّة وسِواها من كُتُب الفِقْه للفُتيا وغيرِ ذلك من الدّواوين والتّواليف العِلْميّة واتّصالِ سَنَدِها بمؤلّفيها، ليَصِحَّ النقلُ عنهم والإسْنادُ إليهم.

وكانت هـذه الرّسومُ بالمَشْرقِ والأنْـدلسِ مُعَبَّـدةَ الطُّرق واضحـةَ المسَالك. ولقد نجدُ الدّواوينَ المُنْتَسَخةَ لذلك العهد في أقْطارِهم على غايَةٍ من الإتْقان والإحْكام والصّحّة. ومنها لهذا العَهْدِ بأيدي النّاس في العالمِ أصولٌ عتيقةٌ تشهَدُ ببُلوغ الغايَةِ لهم في ذلك. وأهلُ الآفاق يتناقلونَها إلى الآن، ويَشُدُّونَ عليها يَدَ الضّنانَة.

ولقد ذهبَتْ هذه الرّسومُ لهذا العهد جملةً بالمَغرب وأهْلِه لانقطاع صناعةِ الخطّ والضَّبْط والرّوايَةِ منه، بانتقاصِ عُمْرانه وبَداوَة أهْله، وصارَت الأمّهاتُ والدّواوينُ تُنْتسخُ بالخُطوط البَدويّة، ينسَخُهـا طلبةُ البَرْبَر صحائفَ مُسْتَعْجِمَـةً برداءَة الخطّ وكثْرة الفَساد / والتَّصْحيف، فتَسْتَغْلق على مُتَصَفّحها، ولا يحصُلُ منها فائدةٌ إلا في الأقَلّ النّادِر. [287ب]

وأيضاً، فقد دَخل الخَللُ من ذلك في الفُتْيا، فإنّ غالِبَ الأقْوالِ المَعزوّةِ غيرُ مرْويةٍ عن أيمة المَذْهب، وإنّما تُلَقَّى من تلْك الدّواوين على ما هي عليـه. وتبع ذلك أيضاً ما يَتَصَدَّى إليْه بعضُ أيمّتهـم من التّأليـف لقلّة بَصَرهم بِصِناعَتِـه وعَـدَم الصّنائعِ الوافِية بمقاصِدِه. ولم يَبْقَ من هذا الرَّسْم إلا أثارَةٌ بالأنْدَلُس خفيّة بالامّحاء، وهي على الاضْمِحْلال. فقد كادَ العِلْم أن يَنْقطعَ بالكلّيّة من المَغرب ﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ ﴾ [سورة يوسف، من الآية 21].

ويَبلُغنا لهذا العَهْد، أنّ صناعَة الرّواية قائِمةٌ بالمَشرق، وتصحيحُ الدّواوين لمن يرومُه بذلك سَهْلٌ على مُبتغيه، لنَفَاقِ أسواق العُلوم والصّنائِع، كما نَذْكُره بعدُ. إلاّ أنّ الخطّ[أ] الذي بَقِي من الإجادَة في الانتِساخ هنالِكَ إنّما هو للعَجَم وفي خُطوطِهم. وأمّا النّسْخُ بمِصْر، ففَسُد كما فسُـد بالمَغـرب وأشَدّ. ﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ ﴾ [سورة يوسف، من الآية 21].

## 31 ● فَصْلٌ، فِي صِناعَةِ الغِنَاء

هذه الصّناعَةُ هي تَلْحينُ الأَشعارِ الموزونَةِ، بتَقْطيع الأَصْواتِ على نِسَبٍ مُنْتَظِمَةٍ مَعْروفَةٍ تُوَقّع على كلّ صوتٍ منها تَوْقيعاً عند قَطْعِه، فتكون نَغْمَة، ثمّ تُؤلّف تلك النّغَمُ بعضُها إلى بعضٍ على نِسبٍ مُتعَارَفةٍ، فيَلَذّ سماعُها لأجْل ذلك التّناسُب، وما يَحْدُثُ عنه من الكيفيّة في تِلْك الأَصْوات.

وذلك أنّه تبيَّن في علْم الموسيقَى أنّ الأصواتَ تَتَناسَبُ ليكونَ صوتٌ، نصفُ صَوْتٍ، ورُبُعٌ آخرُ، وخُمُسٌ آخرُ، وجزءٌ[ب] من أحَدَ عَشَر من آخرَ. واختِلافُ هذه النّسَب عند تأدِيَتِها إلى السّمْع يُخْرِجُها عن البَساطَةِ إلى التّركيب. ولَيْس كلّ تركيبٍ منها مَلْذوذاً عند السّمْع، بل تراكيبُ خاصّةٌ هي الّتي حَصرَها أهلُ عِلْم الموسيقَى وتكلّموا علَيها، كما هو مَذكور في مَوْضِعه.

وقد يُساوِق ذلكَ التّلْحينُ في النّغَمات الغِنائيّة بتَقْطيع أصـواتٍ أُخرى من

(أ) من ظ ج ي . وفي ع الحظ (ب) في ع: وجزءاً .

الجمادات، إمّا بالقَرْع أو النّفْخ في آلاتٍ تتّخذُ لذلك ، فتزيدُها لَذّةً عند / السّمع . [288 ا]

فمنها لهذا العَهْد بالمَغرب أصنافٌ، منها: المزمارُ، يُسمُّونه الشبّابَةَ. وهي قَصبةٌ جَوْفاء بأَنْخاشٍ في جوانِبِها مَعْدودةٍ، يُنْفخُ فيها فتُصوّتُ، ويَخرجُ الصوتُ من جَوْفِها على سَدَادَةٍ من تلْك الأَنْخاشِ، ويُقَطّع الصّوتُ بوَضْعِ الأصابع من اليَديْن جَميعاً على تِلْك الأَنْخاش وَضْعاً مُتعارفاً حتّى تَحدُثَ النِّسَب بَيْن الأَصْوات فيه ، وتتّصلَ كذلك مُتناسبةً. فيلتَذُّ السمْعُ بإدْراكِها للتّناسُب الّذي ذكرناه.

ومن جنْس هذه الآلةِ آلةُ الزَّمْر الّتي تُسمّى الزُّلاميّ، وهي شكْلُ القَصَبةِ، مَنحوتةُ الجانِبَيْن من الخَشَب، جَوْفاءُ من غير تدْويرٍ لأجْل ائْتِلافِها من قِطْعَتَيْن، منفوذةٌ كذلك بأنْخاشٍ معدودةٍ يُنْفَخُ فيها بقَصبةٍ صغيرةٍ توصِلُ، فينفُذُ النّفخُ بواسِطتها إليها وتُصوّت بنَغمةٍ حادّةٍ، ويجْري فيها من تَقطيع الأصوات من تلك الأَنْخاش بالأصابع مثلَ ما يَجْري في الشَّبَّابَةِ.

ومن أحسنِ آلاتِ الزّمْر لهذا العَهْدِ، البوقُ، وهو بوقٌ من النّحاس أجوفُ في مقْدار الذّراع، يتّسع إلى أن يكونَ انفراجُ مَخرجه في مقدارٍ [دونَ](ا) الكفّ، على شَكْل بَرْي القَلَم. ويُنفَخُ فيه بقَصبةٍ صغيرةٍ تؤدّي الرّيحَ من الفَمِ إليه، فيَخرجُ الصّوْتُ ثخيناً دَوِيّاً . وفيه أنْخاشٌ أيضاً معدودةٌ ، وتُقطّع نَغمةُ منها كذلك بالأصابع على التّناسب، فيكون مَلْذوذاً.

ومنها آلاتُ الأوْتار، وهي جوفاءُ كلُّها ، [إمّا على شَكْل](ب) قِطْعَةٍ من

(ا) كذا في ع ج ي، وفي ظ: دور (ب) ي: شكلها .

الكُرَة، كالبربط والرَّباب، أو على شَكْلٍ مربَّعٍ، كالقانون، توضَعُ الأوتارُ على بَسائِطِها مشدودةً في رأسِها إلى دَساتِرَ جائِلَةٍ ليتأتّى رِخْوُها عند الحاجَة إليه بإدارَتِها، ثمَّ تُقْرَعُ الأوتارُ إما بعودٍ آخرَ أو بوَتَرٍ مشدودٍ بين طَرَفَيْ قَوْسٍ يَمُرُّ عليها بَعْد أن يُطْلَى بالشَّمْع والكُنْدرِ. ويُقَطِّعُ الصوتُ فيه بتَخْفيف اليَدِ في إمْرارِه و[نَقْلِه][ا] من وَتَرٍ إلى وَتَرٍ، واليدُ اليُسْرى مع ذلك في جميع آلات الأوْتار تُوقِّعُ بأصابعها على [288ب] أطرافِ الأوْتار فيما يُقْرعُ / أو يُحكُّ بالوَتَر ، فتحدُثُ الأصواتُ متناسبةً ملْذوذةً. وقد يكون القَرْع في الطُّسُوت بالقُضْبان أو في الأعْواد بعضِها ببعْضٍ على تَوْقيعٍ مُتناسِبٍ يُحْدُثُ عنه التِذاذٌ بالمَسْموع.

ولنُبَيِّن لك السَّببَ في اللَّذّة الناشِئةِ عن الغِنـاء. وذلك أنّ [اللَّذّة][ب] كما تَقَرَّر في مَوْضعه ، هي إدراكُ المُلائِم ؛ والمَحْسوسُ إنّما تُدرَك منه كيفيّةٌ ، فإذا كانت مناسبةً للمُدرَك وملائمةً، كانت مَلْذوذةً. وإذا كانت مُنافيةً له، منافرةً، كانت مُؤْلِمَةً. فالمُلائِمُ من الطُّعوم ما ناسبَتْ كيفيّتُه حاسّةَ الذَّوق في مِزاجِها وكذا الملائِمُ من المَلْموسات، وفي الرّوائِح ما ناسَب مِزاجَ الرّوح القَلْبيّ البُخاريّ، لأنّه المُدْرَك، وإليه تُؤدّيه الحاسّةُ. ولهذا كانت الرّياحينُ والأزهارُ العِطريّاتُ أحسنَ رائحةً وأشدَّ مُلاءَمَةً للرّوح، لغَلَبَة الحرارَةِ فيها، الّتي هي مزاجُ الرّوح القَلْبيّ.

وأمّا المَرْئيّاتُ والمَسْموعاتُ، فالمُلائمُ فيها تَناسُبُ الأوْضاع في أشكالها وكيفيّاتها، فهو أنسبُ عند النّفْس وأشدُّ ملاءمةً لها. فإذا كان المَرْئيُّ مُتناسِباً في

(ا) في ظ، ع : وينقُلُه، وفي ج ي: أو ينقله (ب) ظ: المدة.

أشكاله وتَخاطِيطه الّتي له بحَسب مادّتِه، بحَيثُ لا يَخرج عمّا تقْتَضيهِ مادَّتُه الخاصَّةُ من كمالِ المُناسَبةِ والوَضع، وذلك هو مَعْنى الجَمال والحُسْنِ في كلّ مُدْرَكٍ، كان ذلك حينئذٍ مُناسباً للنّفس المدْرِكَة، فتَلْتَذُّ بإدْراكِ مُلائِمِها. ولهذا نَجِدُ العاشقِين المُسْتَهْتَرِين في المحبّـة، يُعبِّرون عن غايَـة مَحبّتهـم وعِشْقهم بامْـتزاج أرْواحهـم بروح المَحْبـوب. ومَعْنـاه من وَجْه آخرَ، أنّ الوجـودَ يُشْرِكُ بين الموْجـودات كما يقـولُه الحُكماء، فتوَدُّ أن تمتزجَ بما شهدَت فيه الكمالَ لتتّحِد به.

ولما كان أنسَبُ الأشياء إلى الإنسان وأقربُها إلى أن يُدْرِكَ الكمالَ في تَناسب مَوْضوعِها هو شَكْلُه الإنسانيّ، فكان إدْراكُه للجَمال والحُسْن في تَخاطيطِه وأصْواتِه من المَدارِك الّتي هي أقربُ إلى فِطْرَتِه، فيَلْهَجُ كلّ إنسانٍ بالحسَن من المَرْئيّ أو المَسْموعِ بمقْتَضى الفِطْرة. والحُسْنُ في المَسْموع[1] أن تكونَ الأصواتُ متناسبةً لا مُتنافرةً. وذلك / أنّ الأصواتَ لها كيْفيّات من الهَمْس والجَهْر والرِّخـاوَة والشِـدَّة [289 أ] والقَلْقَلَة والضَّغط وغير ذلك، والتّناسُب فيها هو الّذي يوجبُ لها الحُسْن.

فأوّلاً: أن لا يخرجَ من الصّوت إلى ضِدّه دَفْعةً، بل بتدْريج، ثمّ يرجعُ كذلك. وكَذا إلى المثل، بل لابُـدّ من تَوسُّط المُغايِـر بيْن الصّوْتَيْن. وتأمّـلْ هذا من استِقْباح أهل اللّسان التّراكيبَ من الحُروفِ المُتنافرةِ أو المُتقارِبة المخارج، فإنّه من بابه.

وثانياً: تناسُبُها بالأجْزاءِ، كما مَرّ أوّلَ البابِ. فيخرجُ من الصّوت إلى نِصْفِه أو ثُلثه أو جزءٍ من كذا منه، على حَسَب ما يكونُ التّنقُّل مناسِباً على ما حَصَره

(1) في ظ: بمقتضى الفِطْرة. ولعلّها مكررة من النّاسخ.

أهلُ صناعةِ الموسيقَى. فإذا كانت الأصواتُ على تناسُبٍ في الكيفيّات، •كما ذكَره أهلُ تلك الصّناعة•[أ]، كانت ملائمةً ملذوذةً.

ومن هذا التّناسبِ ما يكونُ بسيطاً ويكونُ الكثيرُ من النّاس مَطْبوعين عليه، لا يَحْتاجونَ فيه إلى تَعْليم ولا صِناعَةٍ، كما نَجِدُ المطبوعينَ على الموازين الشّعريّة وتَوْقيع الرّقْصِ وأمثالِ ذلك. وتُسَمّي العامةُ هذه القابِليّة بالمِضْمار . وكثيرٌ من القُرّاء بهذه المثابَةِ، يقْرأون القرآنَ، فيُجيدونَ في تلاحين أصواتِهم كأنّها المزاميرُ، فيُطْرِبون بحُسْن مساقِهم وتَناسُب نَغماتِهم.

ومن هذا التّناسب ما يَحْدث بالتّركيب، وليس كلّ النّاس يَسْتوي في معرِفَتِه، ولا كلّ الطّباع تُوافِقُ صاحبَها في العَمل به إذا عُلِمَ.

وهذا هو التّلحينُ الّذي يتكفّل به عِلْم الموسيقَى، كما نَشْرحه بَعْدُ عند ذكْر العُلوم.

وقد أنكَر مالكٌ[1]، رضي الله عنه، القراءَةَ بالتّلاحين، وأجازَها الشّافعيُّ، رضي الله عنه.

وليس المرادُ تَلْحينَ الموسيقَى الصّناعيّ، فإنّه لا ينْبَغي أن يُخْتلَف في حَظْره، إذ صِناعةُ الغِناء مُبايِنَةٌ للقُرآن [بكلّ وَجْه][ب].

(أ) سقط ما بين النجمين من ع، ومكانها إشارة تخرج غير موجود (ب) من ي .

---

(1) انظر ابن قُدامة: المغني 1: 178، ابن مفلح: الآداب الشرعيّة 2: 203، د. بشار عواد معروف: البيان في حكم التغنّي بالقرآن (ضمن كتاب الإعجاز القرآني، بغداد 1989).

[أ][لأنّ القِراءَةَ والأداءَ يَحتاجُ[ب] إلى مِقْدارٍ من الصّوت يَتعيَّنُ[ج] أداءُ الحَرْف به من حيث إشباعُ الحركاتِ في مواضِعِها[د] ومقدارُ المَدّ عند من يُطيلُه أو يُقصِّرُه، وأمثالُ ذلك. والتّلحينُ أيضاً يتعيّنُ[هـ] له مقدارٌ من الصّوت لا يتمّ إلاّ به من أجل / التّناسُبِ الّذي قلناهُ في حَقيقة التّلحينِ، فاعتبارُ[و] أحدِهما قد يُخِلُّ [289ب] بالآخَرِ إذا تعارَضا . وتقديمُ التّلاوة مُتَعَيِّن فراراً من تغيير الرّواية المَنقولةِ في القرآنِ. فلا يُمكن اجْتماعُ التّلحينِ والأداءِ المعتَبرِ في القرآن بوجْهٍ][أ] .

وإنّما المراد في اختلافِهم التّلحين البسيط الّذي يَهتَدي إليه صاحبُ المِضْمارِ بطبعه، كما قدّمناه. فيُرَدّدُ أصواتَه ترديداً على نِسبٍ يُدرِكُها العالِمُ بالغِناء وغيرُهُ. هذا هو محلُّ الخلافِ . والظّاهر تنْزيهُ القُرْآن عن هذا ، كما ذهب إليه الإمامُ ، رحمه الله ، لأنّ القرآنَ هو محلُّ خشوعٍ بذكْرِ المَوْت وما بَعْدَهُ ، وليس مقام التلذاذِ بإدراك الحَسَنِ[ز] من الأصْوات. وهكذا كانت قراءَةُ الصّحابة كما في أخْبارهم. فأمّا قولُه ﷺ[1]: "لقد أُوتِيَ مِزماراً من مَزامير داود"[ح]، فليس المرادُ به التّرديد والتّلحين، وإنّما معناهُ حُسْنُ الصّوتِ وأداءُ القراءَة والإبانَةُ في مَخارج الحُروف والنّطقِ بها .

(أ) مخرج في ع بخطه، ومثله بخطه أيضاً في ي (ب) كذا بخطه، والصواب: يحتاجان (ج) ع: بتعيين أداة الحرف (د) ي: موضعها (هـ) ج: معيّن (و) من ج ظ، وفي ع: واعتبار (ز) ع: للحسن (ح) كذا في ظ ج، وفي ع ي: آل داود .

(1) قالها النّبيّ ﷺ في أبي موسى الأشعريّ حين سمع قراءته. والحديث أخرجه الحميديّ في مسنده (282) وأحمد 6: 37، وعبد بن حميد في المنتخب من مُسْنده (1476) والدّارميّ في سُنَنه (1497) والنّسائي في المجتبى 2: 180- وينظر المُسند الجامع، 20: 338، حديث رقم (17215).

وإذ قد ذكرنا مَعْنى الغِناء، فاعلَمْ أنّه يحدُثُ في العُمْران إذا توَفّر وتجاوزوا حدَّ الضّروريّ إلى الحاجيّ، ثمّ إلى الكماليّ وتَفنّنوا فيه، فتحدُثُ(أ) هذه الصّناعة لأنّه لا يَستدْعيها إلاّ من فرِغَ من جميع حاجاتِه الضّروريّة والمُهمّة من المعاشِ والمنْزِل وغيْره. فلا يطلبُها إلاّ الفارِغون عن سائِر أحْوالهم تَفنُّناً في مذاهب المَلْذوذاتِ . وكان في سُلْطان العَجَم قبْل المِلّة منها بحرٌ زاخرٌ في أمْصارهم ومُدُنهم. وكان ملوكُهم يتّخذون ذلك ويولعون به ، حتّى لقد كان لمُلوكِ الفُرسِ اهتمامٌ بأهْل هذه الصّناعةِ ، ولهم مكانٌ من دَوْلتهم . وكانوا يحضرون مشاهِدَهم ومجامِعَهم ويُغنّون فيها. وهذا شأنُ العَجَم لهذا العَهْد في كلّ أفقٍ من آفاقِهم ومَمْلكَةٍ من ممالِكهم.

وأمّا العربُ، فكان لهم أوّلاً فنُّ الشّعْر، يؤلّفون فيه الكلامَ أجزاءً مُتساويةً على تناسُبٍ بيْنها في عدّة حُروفها المُتحَرّكةِ والسّاكِنةِ، ويُفصّلون الكلامَ في تلك [290 ا] الأجْزاءِ تفْصيلاً يكون كلّ جزءٍ منها مُسْتقِلاً / بالإفادَة، لا ينْعطِفُ على الآخر، ويُسمّونه البيتَ. فيُلائِمُ الطّبْعَ بالتّجزئة أوّلاً، ثم بتناسُب الأجْزاء في المقاطِع والمبادئ، ثمّ بتأدِية المَعْنى المَقْصودِ وتطبيقِ الكلام عليه. فلَهِجوا به، وامتاز من بيْن كلامِهم بحظٍّ من الشّرَف ليس لغيْره ، لأجْل اختصاصِه بهذا التّناسب . وجعلوه ديواناً لأخْبارِهم وحِكَمِهم وشَرَفِهم، ومِحَكّاً لقَرائِحِهم في إصابة المعاني وإجادَة الأساليب. واستمرّوا على ذلك.

(أ) في ع: فيحدث.

وهذا التّناسُب [الّذي][أ] من أجلِ الأجزاء والمتحرّك والسّاكن من الحُروف قَطْرَةٌ من بَحْر تَنَاسُبِ الأَصْوات كما هو معروف في كتاب الموسيقى[1]. إلا أنّهم لم يَشْعروا بما سواهُ، لأنّهم حينئذٍ لم يَنْتَحِلوا عِلْماً ولا عَرَفوا صناعةً، وكانت البَداوةُ أغلبَ نِحَلِهِم، ثم تَغَنّى الحُداةُ منهم في حُداءِ إبلِهم والفِتْيانُ في فَضَاء خَلَواتِهم، فرَجّعوا الأصواتَ وتَرَنّموا، وكانوا يُسَمّون التَرَنُّمَ إذا كان بالشّعْر غِناءً، وإذا كان بالتّهليـل أو نَوْع القِراءَةِ تَغْبيراً، بالغَيْن المُعْجَمة والباء الموحّدة. وعلّلها أبو إسْحاق الزجّاج[2] بأنّها تُذَكّر بالغابِر، وهو الباقي، أي بأحْوال الآخِرة. وربّما ناسَبوا في غِنائهم بين النّغمات مُناسبةً بسيطةً، كما ذكره ابنُ رشيق آخرَ كتاب العُمْدة[3]، وغيرُه. وكانوا يُسمّونه السّناد[4]. وكان أكثرُ ما يكونُ منهم في الخَفيف الّذي يُرقَـص عليه ويُمْشى بالدُّفّ والمِزْمار، فيُطْرِبُ ويَسْتَخِفُّ الحُلومَ. وكانوا يُسمّون هذا الهَزَجَ[5]. وهـذا البسيطُ كلُّه من التّلاحين هو من أوائِلها، ولا يَبْعُد أن تَتَفَطّن له الطّباعُ من غيْر تعليمٍ، شأنَ البسائِط كلّها من الصّنائِع.

(أ) سقط من ظ .

---

(1) الفارابي: الموسيقى الكبير ، انظر خاصة أجزاء الحروف ونظائرها كالإيقاع، ص 1075- .

(2) اللسان (غ ب ر) وعبارة الزجاج فيه: سمّوا مغبّرين لتزهيدهم النّاس في الفانية وهي الدنيا وترغيبهم في الآخرة الباقية .

(3) العمدة : 2: 1130 .

(4) المصدر نفسه: 2: 1128 .

(5) المصدر والصفحة .

ولم يَزلْ هذا شأنُ العَرب في بداوتِهم وجاهِليّتِهم. فلمّا جاء الإسلامُ واستَوْلَوْا على ممالكِ الدُّنيا وحازوا سُلطانَ العَجمِ وغلبوهم علَيه، وكانوا من البَداوَةِ والغَضاضةِ(ا) على الحالِ الّتي عُرِفَتْ لهم، مع غَضارة الدّين وشِدَّتِه في تَرْك أَحْوال الفَراغ وما لَيْس بنافعٍ في دينٍ ولا معاشٍ ، فهُجِر ذلك شيئاً ما ، ولم يكن الملـذوذُ عنـدَهم إلاّ ترجيعَ القِراءَة والتَرنُّم بالشِعرِ الّذي كان دَيْدَنَهُمْ ومذْهَبَهُمْ . فلمّـا جـاءَهُمُ [290ب] التّرف / وغَلَب عليهم الرَّفهُ بما حصلَ لهم من غَنائم الأُمَم، صاروا إلى نَضـارة العَيْش ورِقّة الحاشِية واسْتِحْلاء الفراغ. وافتَرَق المغنّونَ من الفُرْس والرّوم، فوَقَعوا إلى الحِجاز وصاروا مواليَ للعَرَب، وغنَّوْا جميعاً بالعيدان والطّنابير والمعازِف والمزامير. وسمِعَ العربُ تلحينَهم الأصواتَ ، فلَحّنوا عليها(ب) أشعارَهم . وظهرَ بالمدينـة نَشيطٌ الفارِسيُّ، وطُوَيْسٌ، وسَايِب خاثِر، مَوْلى عبد الله بن جَعْفر، فسَمِعوا شِعْر العَرب ولَحّنُوه وأجادوا فيه، وطار لهم ذِكْرٌ. ثمّ أخذَ عنهم مَعْبدٌ وطبقتُه، وابنُ سُرَيْجٍ وأنظارُه. ومازالت صناعَةُ الغِناء تَتدرَّجُ إلى أن كَمُلت أيامَ بَني العبّاس عند إبراهيم ابن المَهْديّ، وإبْراهيم المَوْصِلِيّ، وابنه إسْحاق، وابنِه حَمّاد. وكان من ذلك في دَوْلتِهم ببَغْداد ما تَبِعَه الحديثُ به ومَجالِسه لهذا العَهْد. وأَمْعنوا في اللّهو واللّعب، واتُّخِذَت آلاتُ الرَّقْص في المَلْبَس والقُضْبان والأَشعـار الّتي يُـتَرنّم بها عليـه ، وجُعِـلَ صِنْفـاً وحدهُ. واتُّخِذَتْ آلاتٌ أُخرَى للرَّقْص تُسمّى بالكُرَّج، وهي تماثيلُ خَيْلٍ مُسْرَجَةٍ من الخَشب، مُعَلّقةٌ بأطْراف أَقْبِيةٍ تَلْبَسها النّسوانُ، ويحاكونَ بها امتِطاءَ الخَيْل،

(ا) من ظ ع ي، وفي ج : أقرب إلى الفضاضة (ب) في ظ: فيها .

فيكرُّون ويفِرّون ويُثاقِفونَ، وأمثال ذلك من اللُّعَب المُعَدّة للوَلائِم والأعْراس وأيّام الأعْياد ومَجالس الفَراغ واللَّهْو. وكثر ذلك[أ] ببغْداد وأمْصارِ العِراق، وانْتَشر منها فيما سِواها.

وكان للمَوْصلّيين غلامٌ اسْمُه زِرْيابٌ، أخذَ عنْهم الغناءَ فأجادَ، فَصرفُوهُ إلى المَغرب، غَيْرَةً به. فلحق بالحَكَم بنِ هِشام بن عبد الرّحمن الدّاخِل، أميرِ الأنْدلُس، فبالغَ في تَكْرِمَتِه ورَكِب للقائِه، وأسْنى له الجوائزَ والإقْطاعاتِ والجِرَاياتِ، وأحَلَّه من دَوْلته ونُدَمائِه بمكانٍ . فأوْرث بالأنْدَلُس من صناعةِ الغِناء ما تَناقَلُوهُ إلى أزْمان الطَّوائِف. وطمَا منها بإشْبيليّة بَحْرٌ زاخرٌ، وتناقلَ منها بعدَ ذهاب غَضارتِها إلى بلاد العُدْوةِ بإفْريقيّة والمَغرب ، وانْقَسَمَ إلى أمْصارِها . وبها الآن [منها][ب] صُبابَةٌ على تَراجُعِ عُمْرانها وتناقُصِ دُوَلِها.

وهذه الصّناعَةُ آخرُ ما يحْصُلُ في العُمْران من الصّنائِع، لأنّها كماليّةٌ في غيْرِ وظيفةٍ / مِن الوَظائِف إلاّ وظيفةَ الفَراغ والفَرح. وهي أيضاً أوّلُ ما ينقَطِعُ من العُمْران عند اخْتِلافه وتَراجُعِه. واللهُ ﴿ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ . [سورة الحجر، من الآية 86، وسورة يس، من الآية 81]. [291 أ]

(أ) موقع مخرج غير موجود ساقط من ع ي (ب) سقط من ظ .

## 32● [ا] فَصْلٌ، في أنّ الصّنائعَ تُكسِبُ صاحبَها عقلاً وخصوصاً الكتاب[ب] والحِساب

قد ذكَرْنا في الكتابِ أنّ النَّفْسَ النّاطقةَ للإنسانِ إنّما توجَدُ فيه بالقُوّة، وأنّ خروجَها من القُوّة إلى الفِعْل إنّما هو بتجدُّد العُلوم والإدْراكات من المَحسوساتِ أوّلاً، ثمّ ما يُكتسبُ بَعْدها بالقُوّة النّظريّة إلى أن تصيرَ إدراكاً بالفعل وعقلاً مَحْضاً، فتكونُ ذاتاً رُوحانيةً، وتَستكملُ حينئذٍ وجودَها. فوجب لذلك أن يكونَ كلُّ نوعٍ من العِلْمِ والنّظَرِ يُفيدُها عقْلاً مَزيداً. والصّنائعُ أبداً يَحْصُل عنها وعن مَلَكتِها قانونٌ عِلْميٌّ مُستفادٌ من تلكَ المَلَكةِ. فلهذا كانت الحِنْكةُ في التّجْربة تُفيدُ عَقْلاً، والمَلَكاتُ الصّناعيّةُ تُفيد عقْلاً، والحضارةُ الكامِلَة تفيدُ عقْلاً، لأنّها مُجتمِعةٌ من صنائعَ في شأنِ تَدْبيرِ المَنْزِل ومُعاشَرَةِ أبناء الجِنْس وتَحْصيل الآدابِ في مُخالَطَتِهم، ثمّ القيامِ بأمور الدّين واعْتِبارِ آدابها وشَرائِطها. وهذه كلُّها قوانينُ تَنتَظِمُ عُلوماً، فتحْصُل منها زِيادةُ عقْلٍ.

والكتابةُ من بيْن الصّنائعِ أكثرُ إفادةً لذلك، لأنّها تَشْتَمِلُ على عُلومٍ وأنْظارٍ بخِلاف الصّنائع.

وبَيانُه: أنّ في الكِتابة انتقالاً من صُوَر الحُروف الخطّيّة إلى الكَلِماتِ اللّفْظيّة في الخَيال، ومن الكَلِمات اللّفْظيّة في الخَيال إلى المَعاني الّتي في النّفس. فهو يَنْتقل أبداً من دَليلٍ إلى دَليلٍ ما دامَ مُتلَبّساً بالكتابة. وتَعوّدُ النفسُ ذلك دائماً فتحصُل

(ا) سجّل هذا الفصل على صفحات المخطوط ع بخطه (ب) ج ي : الكتابة.

لها ملكةُ الانتِقالِ من الأدِلّة إلى المَدلولاتِ، وهو مَعْنى النّظر العَقْليّ الّذي تُكْتَسبُ به العلومُ المَجْهولة، فتُكْتَسَبُ بذلك ملكةٌ من التّعقُّلِ يكون زيادةَ عقْل، ويحصُلُ به[ا] مزيدُ فِطْنةٍ وكَيْس في الأُمور، بما تَعوَّدوه من ذلك الانتِقال. ولذلك قال كِسْرى في كُتّابه لما رآهم: «بتـلك الفِطْنة والكَيْس»[ب]: ديـوَانَهْ، أيْ: شيـاطـينُ وجنون. قالوا: وذلك أصْلُ اشْتِقاق الدّيوان لأهْل الكتابة.

ويُلحقُ بـذلك الحِسابُ، فإنّ في / صِناعة الحِســابِ نَوْعُ تَصَرُّفٍ[ج] في العَدد[د] بالضَّمّ [والتّفريقِ][هـ] يُحتاجُ فيه إلى اسْتدلالٍ كبيرٍ، فيَبْقَى مُتَعوّداً للاسْتِدلال والنّظرِ، وهو مَعْنى العَقْلِ. [291ب]

﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [سورة النّحل، الآية 78].

(ا) سقط من ع (ب) من ظ ج، وسقط من ع ي (ج) سقط من ظ (د) سقط من ي (هـ) سقط من ظ.

[292ب] / بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصَحْبه وسلّم (أ)

# الفَصْلُ السادس من الكتاب الأوّل (ب)

(أ) من ظ ي، وفي ج ع: وصلّى الله على سيدنا محمد وآله (ب) سقط من ي.

## في العلوم وأصنافها، والتعليم وطرقه، [وسائر وجوهه](أ) وما يعرض في ذلك كله من الأحوال. وفيه مقدمة ولواحق

(ب)[فالمقدّمةُ في الفِكْر الإنسانيّ الّذي تميّز به البَشرُ عن الحيواناتِ، واهتدى به لتَحْصيلِ مَعاشِه والتّعاونِ عليه بأبْناءِ جِنْسِه ، والنّظَرِ في مَعْبـودِه وما جاءت به الرُّسُلُ من عنْدِه ؛ فصار جميعُ الحيواناتِ في طاعَتِه ومَلَكةِ قُدْرَتِه، وفَضَّلَهُ به على كثيرٍ من خَلْقه.

### 1• فَصْلٌ، في الفِكْر الإنْسانيّ

اعْلَم أنّ اللهَ سُبحانه مَيَّزَ البَشَرَ عن سائرِ الحيواناتِ بالفِكْر، الّذي جعلَه مَبْدأ كَمالِه ونِهايةَ فَضْلِه على الكائنات وشَرفه . وذلك أنّ الإدْراكَ ، وهو شعـورُ المُدْرِك في ذاتِه بما هو خارجٌ عن ذاتِه ، وهـو خاصٌ بالحيوان فقطْ من بَيْن سائر الكائِناتِ والموجوداتِ. فالحيواناتُ تشعُرُ بما هو خارجٌ عن ذاتها بما رَكّبَ اللهُ فيها من الحواسّ الظّاهِرَةِ: السّمْعِ، والبَصَرِ، والشّمّ، والذّوْقِ، واللّمْسِ. ويزيدُ الإنْسانُ

(أ) سقط من ع  (ب) هذه المقدمة والفصول الستة الأولى (1-6) انفردت بها ع، ولم ترد في الأصول الأخرى . وقد اثبتنا في مفتتح كل صفحة منها خطاً مائلاً (/) للتدليل على ما في محتوى كل صفحة، دون الإشارة إلى رقمها تجنباً للتداخل مع أرقام صفحات (ظ) .

من بَيْنِها أنه يُدرِكُ الخارجَ عن ذاتِه بالفِكْرِ الّذي وراءَ حِسّه. وذلك بقُوىً جُعِلَتْ له في بُطون دماغه، يَنتزِع بها صُوَرَ المحسوسات ويَجُولُ بذِهْنِه فيها، فيُجرِّدُ منها صُوراً أخرَى.

والفِكْرُ هو التّصرفُ في تلْكَ الصُّوَرِ وراءَ الحِسّ، وجوَلانُ الذّهْنِ فيها بالانْتِزاعِ والتّرْكِيبِ . وهو مَعْنى الأفئِدَة ، من قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ﴾ [سورة النّحل، من الآية 78].

والأَفئِدَةُ، جَمْعُ فُؤادٍ، وهو هنا الفِكْرُ. وهو على مَراتِبَ:

الأولَى: تعقُّل الأُمورِ المُترَتّبةِ في الخارجِ تَرْتيباً طبيعيّاً أو وَضعيّاً، ليقْصِدَ إيقاعَها بقُدْرتِه. وهذا الفِكْر أكثَرُه تَصوُّراتٌ، وهو العَقْلُ التّمْييزيُّ الّذي به يُحصِّل منافِعَه ومعاشَه ويَدْفع مَضارَّهُ.

الثّانية: الفِكْر الّذي يُفيدُ الآراءَ والآدابَ في مُعاملَةِ أَبْناءِ جِنْسِه وسياسَتِهم. وأكثرُها تَصديقاتٌ تَحْصُل بالتّجْرِبةِ / شَيْئاً شَيْئاً، إلى أن تَتِمّ الفائِدَةُ منها. وهذا هو المسمّى بالعَقْل التّجريبيّ.

الثّالثة: الفِكْرُ الّذي يُفيدُ العِلْمَ أو الظنَّ بمطلوبٍ وراءَ الحِسّ، لا يَتعَلّقُ به عملٌ. وهذا هو العَقْلُ النّظَريّ. وهو تصوُّراتٌ وتَصْديقاتٌ تَنْتظِمُ انتظاماً خاصّاً على شُروطٍ خاصّة، فتُفيدُ مَعْلوماً آخرَ من جِنْسها في التّصوُّر أو التّصْديق. ثم يَنْتظِمُ مع غَيْرِه، فيُفيدُ مَعْلوماً آخرَ كذلك. وغايةُ إفادَتِه تصوُّر الوُجودِ على ما هو عليه

بأجناسِه وفُصولِه وأسْبابِه وعِلَلِه. فيكمُلُ الفِكْرُ بذلك في حقيقته، ويصيرُ عَقْلاً مَحْضاً، ونفساً مُدرِكةً. وهو مَعْنى الحقيقةِ الإنسانيّة.

## 2• فَصْلٌ، في أنّ عوالِمَ الحوادثِ الفِعْليّة إنّما تَتِمُّ بالفِكْرِ

اعلَمْ أنّ عالَمَ الكائنات يَشتَمِلُ على: ذواتٍ مَحْضةٍ، كالعناصِر وآثارِها، والمكوّناتِ الثّلاثة عنها، الّتي هي: المعدِنُ، والنّباتُ، والحيوانُ، وهذه كلُّها متعلّقاتُ القُدْرة الإلهية. وعلى أفعالٍ صادرةٍ عن الحيوانات، واقعةٍ بقُصودِها، متعلّقةٍ بالقُدْرة الّتي جعلَ الله لها عليْها. فمنها مَنتظِمٌ مُترتّب، وهي الأفعال البشريّة، ومنها غيرُ منتظمٍ ولا مُترتّب، وهي أفعالُ الحيوانات غيرِ البَشر.

وذلك أنّ الفِكْر يُدرك التّرتيبَ بين الحوادثِ بالطّبعِ أو الوَضْع. فإذا قَصدَ إيجادَ شيءٍ من الأشياء، فلأجْل التّرتيب بين الحوادِث لابُدّ من التّفطّن بسبَبِه أو عِلّتِه أو شَرْطِه، وهي - علَى الجُمْلة - مبادؤه، إذ لا يوجدُ إلاّ ثانياً عنها. ولا يُمكن إيقاعُ المُتقدّم مُتأخّراً ولا المتأخّرِ مُتقدّماً. وذلك المبْدأُ قد يكون له مَبْدأٌ آخرُ من تلك المبادئ لا يوجد إلاّ متأخّراً عنه. وقد يَرتقي ذلك أو يَنْتهي. فإذا انْتهى إلى آخر المبادئ في مَرْتَبتيْن أو ثلاثٍ أو أزْيَد، وشرع في العَمل الّذي يوجَد به ذلك الشّيء، بَدأ بالمَبْدإ الأخير الّذي انتهى إليه الفِكْرُ، فكان أوّلَ عَمله. ثمّ تابعَ ما بَعْد إلى آخر المسَبّبات الّتي كانت أوّلَ فِكْرته.

مثلاً، لو فكّر في اتّخاذ سقفٍ يكِنُّه، انتقل بذهنه إلى الحائط الّذي يدعَمُه، ثمّ إلى الأساس الّذي يقِفُ عليه الحائط، فهو آخرُ الفِكْرَة. ثمّ يبدأ في العَمل بالأساس، / ثم بالحائط، ثمّ بالسّقفِ، وهو آخرُ العَمَل. وهذا مَعْنى قولهم: أوّلُ العَمَل آخرُ الفِكْرَة، وأوّلُ الفِكْرة آخرُ العَمَل. فلا يتمُّ فِعْلُ الإنسان في الخارج إلاّ بالفِكْر في هذه المترتّبات لتوقُّف بعْضِها على بعْض ، ثمّ يَشْرعُ في فِعْلها . وأوّلُ هذا الفِكْر هو المُسبّب الأخيرُ، وهو آخرُها في العَمَل. وأوّلُها في العَمل هو السّببُ الأوّل، وهو آخرُها في الفِكْر. ولأجْل العُثور على هذا التّرتيب يحْصُل الانتظام في الأفعال البَشَريّة.

وأما الأفعالُ الحيوانيّةُ لغَيْر البَشَر ، فليْس فيها انتظامٌ ، لعَدَم الفِكْر الّذي يعثُرُ به الفاعلُ على التّرتيب فيما يفْعلُ ، إذ الحيواناتُ إنّما تُدرك بالحواسّ ، ومُدركاتُها مُتفرّقة خليّة من الرّبطِ، لأنّه لا يكون إلاّ بالفِكْر. ولما كانت الحوادثُ المُعتَبَرَة في عالم الكائنات هي المنتَظِمَةُ، وغير المنتَظِمة إنّما هي تَبَعٌ لها، اندرجَتْ حينئذٍ أفعالُ الحيواناتِ فيها، وكانت مُسَخّرة للبَشَر، واسْتَوْلت أفعالُ البَشر على عالَم الحوادِث بما فيه، فكان كلُّه في طاعَتِه وتَسْخيره. وهذا مَعْنى الاسْتِخلاف المُشار إليه في قوْله تعالَى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [سورة البقرة، من الآية 30].

فهذا الفِكْرُ هو الخاصّة البَشريّة الّتي تميّز بها البَشَرُ عن غيْره من الحيوان. وعلى قَدْر حُصول الأسْباب والمُسبّبات في الفِكْر مُترَتّبَة[1] تكونُ إنْسانِيّتهُ. فمن

(1) ع: منزلة .

النّاس من تَتَوالَى له السّببيَّةُ في مَرْتَبَتَيْن أو ثلاثٍ، ومنهم من لا يتجاوزُها، ومنهم من يَنْتهي إلى خَمسٍ أو سِتٍّ، فتكونُ المَرْتبةُ أعْلَى.

واعْتَبِرْ[أ] ذلك بلاعِبِ الشّطْرَنْج، فإنّ في اللاّعبين من يتَصَوّرُ ثلاث حركاتٍ والخَمس الّتي[ب] ترتيبها وَضعيّ، ومنهم من يُقَصِّرُ عن ذلك لقُصور ذِهْنه. وإن كان هذا المِثالُ غير مُطابقٍ، لأنّ لعبَ الشّطْرَنْج بالمَلَكة، ومَعْرفَةَ الأسْباب والمُسبّبات بالطّبْعِ. لكنّه مثالٌ يَحْتذي به النّاظِرُ في تَعَقُّل ما يُورَدُ عليه من القَواعِد. والله خلق الإنسان وفَضَّلَهُ على كثيرٍ مِمّن خَلَق تَفْضيلاً.

## 3• فَصْلٌ، في العَقْل التّجْرِيبيّ، وكَيْفيَّة حُدوثه

إنّك تسمعُ في كُتبِ الحُكماءِ قولَهم: الإنسانُ مَدَنِيٌّ بالطّبْع. يَذْكُرونه في إثْبات النّبوّات وغَيْرِها. والنّسبةُ فيه/ إلى المَدِينة، وهي عِنْدهم كِنايَةٌ عن الاجْتماع البَشَرِيّ. ومَعْنَى هذا القَوْلِ أنّه لا تُمْكن حياةُ المُنْفَرِدِ من البَشَر ولا يَتِمّ وجودُه إلاّ مع أبْناء جِنْسِهِ، وذلك لما هو عليْه من العَجْز عن استكمال وُجوده وحَياته. فهو مُحتاجٌ إلى المُعاوَنَة في جَميع حاجاتِه أبداً بطَبْعِه. وتلك المُعاوَنَةُ لابُدّ فيها من المُفاوَضَةِ أولاً، ثمّ المُشارَكَةِ وما بَعْدَها. وربّما تقضي المُعامَلَةُ عند اتّحادِ الأغْراض إلى المُنازَعَةِ والمُشاجَرَةِ، فتنشأُ المنافرةُ والمُوالَفَةُ، والصّداقَةُ والعَداوَةُ، وتؤولُ إلى الحَرْب والسّلْم بين الأُمَم والقَبائِل. وليس ذلك على أيِّ وَجْهٍ اتّفَقَ، كما بَيْن الهَمَل من الحيوانات، بل البشر

(أ) ع: اعتبر (ب) ع: الّذي.

بما جعل فيهم من انتِظام الأفعال وترَتيبها بالفِكْر كما تقَدَّم، جعلَ ذلك مُنتظِماً فيهم ويَسَّرهم لإيقاعِه على وُجوهٍ سياسيَّةٍ وقوانينَ حِكْمِيَّةٍ يُنَكِّبون فيها عن المفاسِد إلى المَصالِح، وعن الحَسَنِ إلى القَبيح، بعد أن يُمَيِّزوا القَبائحَ والمَفْسَدَةَ بما يَنْشأ عن فِعْلٍ من ذلك عن تَجْرِبةٍ صحيحةٍ وعوائدَ معروفةٍ بينهم. فيُفارِقون الهَمَلَ من الحيوانِ، وتظهرُ عليهم نتيجةُ الفِكْر في انتظام الأفعال وبُعْدها عن الفَسادِ.

هذه المعاني الّتي يحصُل بها ذلك لا تَبعُد عن الحسّ كلَّ البُعْد، ولا يَتعمّقُ فيها النّاظرُ، بل كلّها تُدرَك بالتَّجْربة، وبها تُستفادُ، لأنّها معاني جُزئيّة تتعلّق بالمَحسوساتِ، وصِدقُها وكَذِبُها يظهَرُ قريباً في الواقِع. فيستفيدُ طالِبُها حصولَ العلْم بها من ذلك، ويَستفيدُ كلُّ واحدٍ من البَشر القَدْرَ الّذي يُسِّرَ له منها، مُقْتَنِصاً له بالتَّجْربة بين الوقائِع في مُعاملة أبناءِ جِنْسه حتّى يَتَعَيَّنَ له ما يجِبُ ويَنْبغي فِعْلاً وتَرْكاً، وتحصُل بملابَسَتِه المَلَكةُ في مُعامَلَةِ أبناءِ جِنْسه. ومن تَتَبَّع ذلك سائرَ عُمُره حصَلَ له العثور على كلّ قضيّةٍ قضيّةٍ، ولابُدّ بما تَسعُه التَّجْربةُ من الزّمن. وقد يُسَهِّل اللهُ على كثيرٍ من البَشر تحصيلَ ذلك في أقربَ من زَمَن تَحْصيلها بالتَّجْربة إذا قَلَّد فيها الآباءَ والمشيخةَ والأكابرَ ولَقِنَ عنهم ووَعى تعليمَهم، فيَستَغْني عن طول المعاناة في تتَبُّع الوقائع واقْتِناصِ هذا المعنى من بَيْنِها. ومن فَقَد المُعَلِّمَ في ذلك والتَّقْليدَ فيه، أو أعْرَضَ عن حُسْن استِماعه / واتّباعِه، طالَ عَناؤهُ في التأدّب بذلك. فيَجْري في غير مَألوفٍ، ويُدْرِكُها على غير نِسْبةٍ. فتوجَدُ آدابُه ومُعاملاتُه سيّئةَ الأَوْضاع، باديةَ الخَلَل، ويفسُد حالُه في مَعاشه بين أبناء جِنْسه. وهذا مَعْنى القَوْل

المشهور[1]: من لم يُؤدّبه والِداهُ، أدّبَهُ الزّمانُ. أي، من لم يَلْقِن الآدابَ في مُعاملات البَشر من والدَيه، وفي مَعناهما المَشيخة والأكابر، ويتعلّمْ ذلك منهم، رَجع إلى تَعَلُّمِه بالطّبْع من الواقعات على تَوالي الأيّام، فيكونُ الزّمانُ مُعَلّمَه ومؤدّبَهُ لضَرورة ذلك بضَرورة المُعاوَنة الّتي هي طبيعَتُه.

وهذا هو العَقْلُ التّجْريبيّ، وهو يَحْصُل بعد العَقْلِ التّميِيزيّ الّذي تَقَعُ بـه الأفعالُ، كما قدّمْناه.

وبَعْد هذين مَرْتَبَةُ العَقْل النّظريّ الّذي تكفّل بتَفْسيره أهلُ العُلوم، فلا نَحْتاجُ إلى تَفْسيره في هذا الكتاب. واللهُ جَعَلَ ﴿ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [سورة المؤمنون، من الآية 78].

## 4 ● فَصْلٌ، فِي عُلومِ البَشَرِ وعُلومِ المَلائِكَة

إنّا نَشْهدُ في أَنْفُسنا بالوِجْدانِ الصَّحيحِ وجودَ ثَلاثةِ عَوالِم، أوّلها عالَمُ الحِسّ، ونَعتبِرُهُ بمدارك الحِسّ الّذي شارَكَتْنا فيه الحيواناتُ بالإدْراك. ثم نَعتبرُ الفِكْرَ الّذي اخْتُصّ به البشرُ، فنعلمُ منه وجودَ النّفْس الإنسانيّة عِلْماً ضَرورياً بما بين جَنْبَيْنا من

(1) وضَمّنَ المُغنّى أبو مُحلّم (عَوْف بن محلّم الخزاعي) في قوله:

من لم يؤدّبه والداهُ    أدّبَهُ الليـلُ والنّهار

انظر التّذكرة الحمدونية 8: 111، الزمخشري: ربيع الأبرار 4: 395 ونسبها ابن عبد ربّه: العقد الفريد 2: 441 إلى إبراهيم بن شكلة (المهدي).

مداركها العِلْميّة الّتي هي فوق مدارك الحِسّ، فنراهُ عالماً آخرَ فوق عالَم الحِسّ. ثم نَستدلُّ على عالَمٍ ثالثٍ فوْقَنا بما نحسّ فينا من آثاره الّتي تُلْقَى في أفْئِدتنا، كالإراداتِ والوجَهاتِ نحوَ الحركات الفِعْليّة، فنعلمُ أنّ هناكَ فاعلاً يَبعثُنا عليها من عالَمٍ فوقَ عالَمِنـا، وهو عالَمُ الأرواح والملائِكةِ. وفيـه ذواتٌ مُدرِكَةٌ لوجـود آثارها فينا، مع ما بَيْننا وبَيْنها من المُغايَرةِ.

ورُبما يُستَدَلُّ على هذا العالَمِ الأعْلى الرّوحانيّ وذَواته، بالرُّؤْيا وما نَجِد في النّوْم ويُلْقَى علينا فيه من الأُمور الّتي نحنُ في غَفْلةٍ عنها في اليَقَظةِ، وتطابُق الواقعِ في الصّحيحة منها، فنَعْلمُ أنّها حقٌّ ومن عالَم الحَقّ. وأمّا أضغاثُ الأحلام، فصُوَرٌ خياليّة يَخْزِنُها الإدراكُ في الباطِن، ويجولُ فيها الفِكْر بعد الغيْبة عن الحِسّ. ولا نَجِـدُ على هذا العالَم الرّوحانيّ برهاناً أوضحَ من هذا، فنَعْلَمُه لذلك على الجُمْلَة، ولا نُدْرِكُ له تَفْصيلاً.

وما يَزْعَمُهُ الحكماءُ الإلهيّون/ في تَفْصيل ذواته وتَرْتيبها، المسمّاة عندهم بالعُقول، فليس شيءٌ من ذلك بيقينيّ، لاختلال شَرْط البُرْهان النّظريّ فيه، كما هو مُقَرّر في كَلامهم في المَنْطقِ . لأنّ من شَرْطـه أن تكونَ قضاياهُ أوليّةً ذاتيـةً ، وهذه الذّواتُ الرّوحانيّة مجهولةُ الذّاتيّات . فلا سبيلَ للبُرْهان فيها ، ولا يَبْقَى لنا مَدرَك في تَفاصيل هذه العَوالم إلاّ ما نَقْتَبِسُهُ من الشّرعيّات الّتي يُوَضّحها الإيمانُ ويُحْكِمُها.

وأبعدُ هذه العوالم في مُدْرَكنا عالَمُ البَشرِ، لأنّه وجْدانيٌّ مشهودٌ في مداركنا الجِسْمانيّةِ والرّوحانيةِ، ويشتَرِكُ في عالَم الحِسّ مع الحيواناتِ، وفي عالَم العَقْل

والأرواحِ مع الملائِكة الّذين ذواتُهم من جِنْس ذواتِه، وهي ذواتٌ مجرّدَةٌ عن الجسْمانيّةِ والمادّةِ، وعَقْلٌ صِرْفٌ يتّحِدُ فيه العقلُ والعاقِلُ والمعقولُ، وكأنّه ذاتٌ حقيقتُها الإدراكُ والعَقْل. فعلومُهم حاصِلَةٌ دائماً مطابقةً بالطّبْع لمعلوماتِها لا يقعُ فيها خَلَلٌ ألبتّةَ. وعلمُ البَشرِ هو حصولُ صورةِ المَعْلوم في ذواتِهم بعد أن لا تكون حاصلةً، فهو كلُّه مُكتَسَبٌ . والذّاتُ الّتي تحصُلُ فيها صوَرُ المعلوماتِ ، وهي النّفْس، مـادّةٌ هَيُولانيّةٌ تَلْبَسُ صوَرَ الوجودِ بصُوَرِ المَعْلومات الحاصِلة فيها شيئاً شيئاً حتّى تَسْتَكْمِلَ، ويصحُّ وجودُها بالمَوْت في مادّتِها وصورَتِها. فالمطلوباتُ فيها متردّدةٌ بيْن النّفْي والإثْباتِ دائماً ، تَطْلُبُ أحدَهما بالوَسَطِ الرّابط بين الطّرفَيْن. فإذا حصلَ وصارَ مَعْلوماً افتقَرَ إلى بيانِ المُطابَقَة. وربّما أوضحَها البرهانُ الصّناعيُّ، لكنّه من وراء الحِجابِ، وليس كالمُعايَنَةِ الّتي في عُلوم الملائِكَةِ. وقد يَنْكَشِفُ ذلك الحجابُ، فيصيرُ إلى المُطابَقَة بالعِيانِ الإدراكيِّ.

فقد تبيَّن أنّ البشرَ جاهلٌ بالطّبع، للتّردُّد الّذي في عِلْمِه، وعالِمٌ بالكَسْبِ والصّناعَةِ، لتَحْصيله المطلوبَ بفِكْره بالشّروط الصّناعِيّة. وكشْفُ الحجابِ الّذي أشرْنا إليه، إنّما هو بالرّياضَةِ بالأذْكارِ الّتي أفضلُها صلاةٌ تنهَى عن الفَحْشاءِ والمُنْكرِ، وبالتّنزُّهِ عن المُتناوَلات المُهِمّة ورأسُها الصّوْمُ، وبالوِجْهَةِ إلى الله بجميع قُواه . والله ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [سورة العلق، الآية 5].

## 5● فَصلٌ، في عُلومِ الأَنبياءِ عليهم السَّلامُ

إنّا نجدُ هذا الصّنف من البشرِ/ تَعتَريهم حالةٌ إلهيّةٌ خارجةٌ عن مَنازعِ البَشرِ وأحوالهم ، فتَغلِبُ الوِجهَةُ الربانيّةُ فيهم على البشريّةِ في القُوى الإدراكيّةِ والنّزوعيّةِ من الشّهوةِ والغَضَبِ وسائرِ الأحوال البدَنيّةِ . فتجدُهم متنزّهِينَ عن الأحوال البَشريّة ، إلاّ في الضّروراتِ منها ، مُقبلينَ على الأحوال الربانيّةِ من العبادة والذِّكْر لله، بما يقتضي معرفتهم به، مُخبرينَ عنه بما يُوحَى إليهم في تلك الحالَةِ من هِدايَةِ الأُمّةِ على طريقةٍ واحدةٍ وسَنَنٍ معهودٍ منهم، لا يتبَدّلُ فيهم كأنه جِبلّةٌ فطرَهم اللهُ عليها.

وقد تَقَدّم لنا الكلامُ في الوَحْي أوّلَ الكتابِ في فَصْلِ المُدْرِكِينَ للغَيب. وبيّنّا هنالِكَ أنّ الوجودَ كلَّه في عوالِمه البَسيطَةِ والمركّبَةِ على ترتيبٍ طبيعيٍّ من أعلاها وأسفلها متصلة كلّها اتصالاً لا يَنخَرِمُ، وأنّ الذّواتِ الّتي في آخر كلّ أُفقٍ من العوالِم مُستَعدةٌ لأن تَنقَلِبَ إلى الذّات الّتي تجاوِرُها من الأسفلِ والأعلى استعداداً طبيعيّاً كما في العَناصر الجِسْمانيّة البَسيطة، وكما هو في النّخْل والكَرْم من آخر أُفق النّباتِ مع الحَلزونِ والصَّدَفِ من أُفق الحيوانِ ، وكما في القِرَدَةِ الّتي استَجْمع فيها الكَيْسُ والإدْراكُ مع الإنسان صاحبِ الفِكْر والرّوِيّة. وهذا الاستعدادُ الّذي في جانبَيْ كلّ أُفقٍ من العَوالم هو مَعْنَى الاتّصال فيها.

وفوقَ العالَم البَشريّ عالَمٌ روحانيٌّ شهدَتْ لنا به الآثارُ الّتي فينا منه، بما يُعطينا من قُوَى الإدْراك والإرادَة. فذواتُ ذلك العالَم إدراكٌ صِرْفٌ وتَعقُّلٌ مَحْضٌ،

وهو عالَمُ الملائِكَةِ. فوجَبَ من ذلك كلّه أن يكونَ للنّفس الإنسانيّةِ استِعدادٌ للانسِلاخِ من البَشَريّةِ إلى المَلَكيّةِ لتصيرَ بالفِعْل من جِنْس الملائِكةِ وقتاً من الأوْقات وفي لَمحة من اللّمحات. ثم تُراجِعُ بَشريّتَها وقد تَلَقّتْ في عالَم الملكيّةِ ما كُلّفتْ بتَبْليغِهِ إلى أبناء جِنْسها من البَشر؛ وهذا هو مَعْنى الوَحْي.

وخطـابُ الملائِكَةِ والأنبياءِ كلّهم مفطورونَ عليه كأنّه جِبِلّةٌ لهم. ويُعالجـونَ في ذلك الانسِلاخِ من الشّدّةِ والغَطيطِ ما هو مَعْروفٌ عنْهم. وعلومُهم في تلك الحالَة علْم شَهادةٍ وعِيانٍ لا يَلْحَقُه الخطأُ والزّلَلُ، ولا يَقَعُ فيه الغَلَطُ والوَهْمُ، بل المطابقة فيه ذاتيّةٌ لزَوالِ حِجابِ الغَيْب وحُصول الشّهادَة الواضِحَةِ. وعند / مُفارَقة هذه الحالَة إلى البَشَريّةِ لا يُفـارِقُ عِلْمَهم الوضـوحُ، استِصْحاباً له من تلْك الحالـةِ الأُولَى، ولما هم عليه من الزّكاءِ المُفْضي بهم إليهـا، يتردّدُ ذلك فيهم دائماً إلى أن تَكْمُـلَ هـدايَةُ الأُمّةِ التي بُعِثوا لها، كما في قَوْله تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ﴾ [سورة فصلت، من الآية 6].

فافْهمْ ذلكَ، وراجِعْ ما قدّمْناه لك أوّلَ الكتابِ في أصْناف المُدْركينَ للغَيْب، يَتّضِحْ لك شَرْحُه وبيانُه، فقد بَسَطناهُ هنالك بَسْطاً شافِياً. والله المُوَفّقُ.

## 6 • فَصْلٌ، في أنّ الإنسانَ جاهِلٌ بالذّاتِ، عالِمٌ بالكَسْبِ

قد بيّنّا أوّلَ هذه الفصول أنّ الإنسانَ من جِنْس الحيواناتِ، وأنّ الله ميّزَهُ عنها بالفِكْر الّذي جُعِلَ له، يوقِعُ به أفعالَه على انتِظامٍ، وهو العَقْل التّمييزيّ، أو

يقْتَنِصُ به العلمَ بالآراءِ والمصالِح والمفاسِد من أبناء جِنْسِه، وهو العقلُ التّجريبيّ، أو يحْصُلُ به على تَصَوّرِ الموجوداتِ غائِباً وشاهِداً على ما هي عليه، وهو العَقْل النّظريُّ.

وهذا الفِكرُ إنّما يحصُلُ له بعد كمال الحيوانيَّةِ فيه، ويبدأُ من التّمييز. فهو قبل التّمييز خِلْوٌ من العِلْم بالجُمْلَة، معدودٌ من الحيواناتِ، لاحقٌ بمَبْدَئِه في التّكوين من النُّطْفَةِ والعَلَقَةِ والمُضْغَةِ. وما حصلَ له بعد ذلك، فهو بما جُعِل له من مَدارِك الحِسّ والأَفئِدَةِ الّتي هي الفِكْر. قال تعالى في الامْتِنان علينا: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ [سورة السجدة، من الآية 9]. فهو في الحالةِ الأُولى قبل التّمييزِ هَيُولى فقط، لجَهْلِه بجميع المعارِف. ثمّ يَسْتكمِلُ صورتَه بالعِلْم الّذي يكْتَسِبُه بآلاته، فتكمُلُ ذاتُه الإنسانيّةُ في وُجودِها.

وانظرْ إلى قوله تعالى في مَبْدإ الوَحْي على نَبِيّه: ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [سورة العلق، من الآية 1 - 5]. أيْ: أكسَبَهُ من العِلْم ما لم يكنْ حاصِلاً له بَعْد أن كان عَلَقَةً ومُضْغَةً. فقد كشَفَتْ لنا طبيعَتُهُ وذاتُه ما هو عليه من الجَهْل الذّاتِيّ والعِلْم الكَسْبِيّ، وأشارَتْ إليه الآيةُ الكريمةُ، تقرّر فيه الامْتنانَ عليه بأوّل مَراتِب وُجودِه، وهي الإنْسانِيّةُ، وحَالتاها الفِطْريَّةُ والكَسْبِيّةُ في أوّل التّنْزِيلِ ومَبْدإ الوَحْيِ. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ][1] [ سورة النساء، من الآية 17] .

(1) آخر الفصول السّتة الأولى من الفصل السادس، الّتي انفردت بها ع .

## 7 • فَصْلٌ(أ)، في أنَّ العِلْمَ والتَّعْليمَ طَبيعيٌّ في العُمْرانِ البَشَرِيِّ

وذلك أنّ الإنسانَ قد شاركَتْه جميعُ الحيواناتِ في حيوانِيَّتِه من الحِسِّ والحَرَكةِ والغِذاءِ والكِنِّ وغَيْرِ ذلك، وإنّما تميّزَ عنها بالفِكْرِ الّذي يَهْتدي به لتَحْصيل مَعاشِه والتّعاوُن عليه بأبناءِ جِنْسِه، والاجْتماع المُهيِّئ لذلك التّعاوُنِ، وقَبولِ ما جاءتْ به الأنبياءُ عن الله تعالى، والعَمَلِ به واتّباع صَلاح أُخْراهُ، فهو مُفكِّرٌ في ذلك كلّه دائماً لا يَفْتُرُ عن الفِكْر فيه طَرْفَةَ عَيْنٍ، بل اختلاجُ الفِكْرِ أسرعُ من لَمْحِ البَصَر. وعن هذا الفِكْرِ تَنْشأُ العلومُ وما قدّمْناهُ من الصّنائِع. ثمّ لأجْلِ هذا الفِكْرِ، وما جُبِلَ عليه الإنسانُ بل الحَيوانُ من تَحْصيل ما تَسْتَدْعيه الطّباعُ، فيكونُ الفكرُ راغِباً في تَحْصيلِ ما لَيْس عِنْدَه من الإدْراكات، فيَرْجِعُ إلى من سَبَقَهُ بعِلْمٍ أو زادَ عليه بمَعْرِفةٍ أو إدْراكٍ، أو أخَذَهُ مِمّن تَقَدّمَهُ من الأنْبياء الّذين يُبَلِّغونَه لمن تَلَقّاه، فيَلْقَنُ ذلك عنهم ويَحْرِصُ على أخْذه وعِلْمه . ثمّ إنّ فِكْرَهُ ونَظَرَه يتوجّهُ إلى واحِدٍ من الحَقائِق، ويَنْظُر ما يَعْرِض له لذاته واحِداً بعد آخرَ، ويتَمَرّنُ على ذلك حتّى يصيرَ إلحاقُ العَوارِض بتِلْك الحقيقَة مَلَكةً لَهُ، فيكونُ عِلْمُه حينئذٍ بما يَعْرِض لتلك الحقيقَة عِلْماً مَخْصوصاً، وتتشوّف نفوسُ أهْل الجيلِ الناشئ إلى تَحْصيل ذلك، فيَفْزعون(ب) إلى أهْلِ مَعْرفته ويَجيءُ التعليمُ من هذا . فقد تَبيَّن بذلك أنّ العِلْمَ والتّعليمَ طبيعيٌّ في البَشر. واللهُ أعلَمُ.

(أ) هذا الفصل مُثبت في ظ ج ي، وهو فاتحة الفصل السادس فيها، ولم يرد في نسخة ع (ب) وقد تقرأ : فيفزغون .

## 8 • فَصْلٌ، في أنّ تعلُّمَ[أ] العلمِ من جُملةِ الصّنائع

وذلك أنّ الحِذقَ في العِلمِ واليقينَ[ب] فيه والاستيلاءَ عليه، إنّما هو بحُصولِ مَلكةٍ في الإحاطةِ بمبادِئِه وقواعِدِه / والوقوفِ على مَسائِله واستنباطِ فُروعِه من [293 ا] أُصولِه. وما لم تَحْصُلْ هذه المَلَكةُ لم يكنِ الحِذقُ في ذلك الفنّ حاصِلاً.

وهذه المَلَكةُ هي غيرُ الفهمِ والوَعْي. لأنّا نَجِدُ فَهْمَ المسألةِ الواحدةِ من الفنّ الواحِدِ مُشترَكاً بين من شَدَا في ذلك الفنّ ومن هو مُبتَدِئٌ فيه، وبَيْن العامّيّ الّذي لم يُحصِّل عِلماً وبين العالِم النّحرير. والمَلَكةُ إنّما هي للعالِم أو الشّادي في الفُنون دونَ من سِواهُما. فدَلّ على أنّ هذه المَلَكةَ غيرُ الفَهْم.

والمَلَكاتُ كلُّها جِسمانيّةٌ، وسواء كانت في البَدَن أو في الدّماغ من الفِكْر وغيرِه، كالحسابِ. والجِسمانيّات كلّها محسوسةٌ، فتفتَقِرُ إلى التّعليم؛ ولهذا كان السّنَدُ في التّعليم في كلّ عِلمٍ أو صِناعةٍ يفتَقِرُ إلى مشاهيرِ المُعلّمين فيها، مُعتَبَراً عند أهلِ كلّ أُفقٍ وجيلٍ.

ويَدُلُّ أيضاً على أنّ تعليمَ العِلم صناعةٌ اختِلافُ الاصطلاحاتِ فيه. فلكلّ إمامٍ من الأيمّة المشاهير اصطلاحٌ في التّعليم يختَصّ به، شأنَ الصّنائع كلّها. فدَلّ على أنّ ذلك الاصطلاحَ ليس من العِلم. إذ لو كان من العِلم لكانَ واحداً عند جميعِهم. ألا تَرى إلى عِلم الكلام كيف تخالَفَ في تَعليمه اصطلاحُ المُتقدّمين والمُتأخّرين؛ وكذا أصولُ الفِقه، وكذا العربيةُ والفِقهُ، وكذا كلّ عِلمٍ يُتوجّه[ج] إلى

(أ) من ع، وفي ظ ج ي: تعلم (ب) ج: التفنن (ج) كذا في ظ ج ي، وفي ع: يحتاج .

مُطالعتِه تجدُ الاصطلاحاتِ في تعليمه مُتخالِفةً. فدَلَّ على أنّها صناعاتٌ في التّعليم، والعِلْم واحِدٌ في نَفْسه.

وإذا تقرّر ذلك، فاعلَمْ أنّ سَنَدَ العلْم لهذا العَهْد قد كاد أن يَنْقَطِعَ عن أهل المَغرب كلِّهم باختـلال عُمْرانِه وتَناقُـصِ الدُّوَل فيـه، وما يَحْـدُث عن ذلك من نَقْص الصّنائع وفِقْـدانِها كما مَـرَّ . وذلك أنّ القَـيْروانَ وقُـرطُبَـة كانتـا حاضـرَتَي المَغْـرب والأَنْدلُس، واستَبْحر عُمْرانُهما[ا]، وكان فيهما للعُلوم والصّنائع أسواقٌ نافِقَةٌ وبحورٌ زاخرةٌ. ورَسَخَ فيهما التّعليم لامْتداد عُصورِهما وما كان فيهما من الحَضارة . فلمّـا خَربَتـا [293ب] انقطَعَ التّعليمُ عن المَغرب إلاّ قليلاً / كان في دَوْلة المُوَحّدين بمَرّاكُش مُسْتفـاداً منهما. ولم تَرسَخ الحضارةُ بمـرّاكش لبـداوَة الدّولة الموحّـديّة في أوّلها وقُرب عَهْـد انقِراضِهـا بمَبْدَئِها، فلم تتّصِل أحوالُ الحضارةِ فيها إلاّ في الأَقَلّ.

وبعد انقراضِ الدّولة بمَرّاكُش، ارتَحلَ إلى المَشْرق من إفريقيّة القاضي أبو القاسم بن زَيْتون، لعَهْد أواسِط المائة السّابِعة، فأدركَ تلميذَ الإمام ابن الخَطيب، وأخذَ عنهم، ولَقِنَ تعليمَهم، وحَذِق في العقليّات والنّقليّات، ورَجَع إلى تونَس بِعِلْمٍ كبيرٍ وتعليم حَسَنٍ.

وجاء على إثْره من المَشْرق أبو عبدالله بن شُعَيب الدّكّاليّ، كان ارتَحلَ إليه من المَغْرِبِ، فأخذَ عن مَشْيخةِ مِصْرَ، ورَجَع إلى تونِس واستقرَّ بها، وكان تعليمُه مفيداً. فأخذَ عنهما أهلُ تونِس، واتّصل سَنَدُ تعليمِهما في تلْميذهما جيلاً بعد جيل،

(ا) ج: عمرانها .

حتّى انتهى إلى القاضي محمّد بن عبدالسّلام، شارح ابن الحاجب وتلميذه. •وانتقل من تونس إلى تِلمسان في[ا] ابن الإمام وتلميذِه•[ب]، فإنّه قرأ مع ابن عَبْد السّلام على مَشيخة واحدةٍ وفي مجالسَ بأعيانها. وتِلميذُ ابن عبد السّلام بتونس وابنِ الإمام بتِلِمْسان لهذا العَهْد، إلاّ أنّهم من القلّة بحيثُ يُخشى انقِطاع سَنَدِهم.

ثمّ ارْتَحَل من زواوة في آخر المائة السّابعة أبو علي ناصر الدّين المَشَدّالِيّ •[إلى المَشرق][ج] وأدرك تلميذَ•[د] أبي عَمْرو بن الحاجِب، وأخذ عنهم ولقِنَ تعليمَهم. وقرأ مع شِهاب الدّين القَرافيّ في مجالسَ واحدةٍ، وحَذِقَ في العقليّات والنّقليّات، ورجعَ إلى المَغرب بعلْم كبير وتعليمٍ مُفيد، ونزلَ بجايَةَ، واتّصل سَنَدُ تَعليمه في طَلَبَتها. وربّما انتقلَ إلى تِلِمْسان عمرانُ المشَدّالِيّ، من تِلْميذِه، وأوْطَنها وبَثّ طريقَتَه فيها. وتِلْميذُه لهذا العَهْد ببجايَة وتِلِمْسانَ قليلٌ، أو أقلُّ من القَليل.

وبقيَتْ فاسُ وسائِرُ أمْصار المَغرب خِلْواً من حُسْن التّعليم من لَدُن انقراض تَعليم قُرْطُبة والقَيْروان، ولم يتّصل سَنَدُ / التّعليم فيهم، فعَسُر عليهم حصولُ المَلَكة [294 ا] والحِذْقُ في العُلوم. وأيْسرُ طُرُق هذه المَلَكة قُوّةُ[هـ] اللّسان بالمُحاوَرَة والمُناظَرَة في المسائِل العِلْميّة، فهو الّذي يُقرّب شأنَها ويُحَصّل مرامَها. فتجدُ طالبَ العِلْم منهم بعد ذهاب الكَثير من أعْمارهم في مُلازمة المجالِس العِلْميّة، سُكوتاً لا ينْطِقون

(ا) في ظ: قرأ (ب) سقط ما بين النجمين من ي (ج) سقط من ظ (د) سقط ما بين النجمين من ي ج (هـ) من ع ج، وفي ي: فتق، وفي ظ: فترة.

ولا يُفاوِضون، وعِنايتُهم بالحفظ أكثرُ من الحاجة. فلا يحصُلون على طائلٍ من مَلكة التصرفِ في العِلْم والتّعْليم. ثمّ[ا] بعد تحْصيل من يَرى منهم أنه قد حصّل، تجدُ مَلَكته قاصرةً في عِلْمه إن[ب] فاوض أو ناظَرَ أو علّم. وما أتاهم القُصور إلاّ من قِبَل التّعْليم وانقِطاع سَنَدِه . وإلاّ فحِفْظُهم أبلغُ من حِفظِ سِواهم، لِشِدّة عنايتِهم به وظنّهم أنه المقصودُ من المَلكة العِلميّة ، وليس كذلك . وممّا يَشْهدُ بذلك في المَغرب، أنّ المُدّة المعيّنة لسُكْنى طَلَبَةِ العِلْم بالمَدارس عندَهُمْ ستُّ عَشْرة سَنةً، وهي بتونس خَمْسُ سِنين. وهذه المدّة بالمدارِس على المُتعارَف هي أقَلُّ ما يتأتّى فيها لطالِب العِلْم حصولُ مُبْتغاه من المَلَكة العِلْميّة أو اليَأس من تحْصيلها. فطالَ أمَدُها في المَغرب لهذه العُصور لأجْل عُسْرها من قِلّة الجوْدة في التّعليم خاصّةً، لا ممّا سِوَى ذلك.

وأمّا أهلُ الأنْدَلُس، فذهَب رَسْم التّعليم من بينِهم، وذهبَتْ عِنايتُهم بالعُلوم لتناقُص[ج] عُمْران المُسْلمين بها منذ مِئين من السّنين. ولم يَبْقَ من رَسْم العِلْم فيهم إلاّ فنُّ العَربيّةِ والأدب، اقتَصَروا عليه، وانحفَظ سَنَدُ تَعْليمه بينهم فانحَفَظ بحِفْظِه.

وأمّا الفِقْهُ بيْنهم، فرَسْمٌ خِلْوٌ وأثرٌ بعد عَيْن. وأمّا العقليّات، فلا أثرٌ ولا عَيْن. وما ذاك إلاّ لانقِطاع سَنَدِ التّعْليم فيها بتَناقُصِ العُمْرانِ وتَغلّبِ العَدُوّ على عامّتها، إلاّ قليلاً بِسِيف البَحْر، شُغْلُهم بمعايِشِهم أكثرُ من شُغْلهم بما بَعْدها. ﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ ﴾ [سورة يوسف، من الآية 21].

(ا) سقط من ع (ب) في ظ : إذ (ج) في ج: تناقض .

وأمّا المَشرِقُ[أ] ، فلم يَنقطع سنَدُ التّعليم فيه، بل أسواقُه / نافِقةٌ، وبُحورُه [294ب] زاخرةٌ لاتّصال العُمران المَوفورِ، واتّصالِ السّند فيه. وإن كانت الأمصارُ العظيمةُ الّتي كانت معادنَ العِلْمِ قد خرِبَتْ، مثل بَغداد والبَصْرة والكوفة، إلاّ أنّ الله قد أدالَ منها بأمصارٍ أعظَمَ من تِلْك. وانتقلَ العلمُ منها إلى عِراق العَجَم بخُراسَان وما وَراءَ النّهر من المَشرِق، ثمّ إلى القاهِرةِ وما إليها من المَغرب. فلم تَزَلْ موفورةً وعمرانُها متّصلاً وسَنَدُ التّعليم بها قائماً. فأهلُ المَشرق على الجُمْلَة أرسخُ في صِناعة تَعليم العِلْم، بَلْ وفي سائِر الصّنائِع، حتّى إنّه لَيَظُنُّ كثيرٌ من رَحّالة أهْل المَغرب إلى المَشرق في طَلَبِ العلْم، أنّ عقولَهم على الجُمْلة أكمَلُ من عُقول أَهْل المَغرب، وأنَّ نُفوسَهم الناطِقَةَ أكمَلُ بفطْرَتِها من نُفوس أهْل المَغرب . ويَعتقِدون التّفاوتَ بَيْننا وبَيْنهم في حَقيقة الإنسانيّة ، لما يَرَوْن من كَيْسهم في العُلوم والصّنائع . وليْس كذلك ، ولا بَيْن قُطْر المَشرق والمَغرب تَفاوتٌ بهذا المِقْدار الّذي [هو][ب] تفاوت في الحقيقة الواحِدة. اللّهمّ إلاّ الأقاليمَ المُنحرفةَ، مثلَ الأوّل والسّابع، فإنّ الأمْزِجَةَ فيها منحرفةٌ، والنّفوسَ على نِسْبتِها، كما مَرّ. وإنّما الّذي فَضَلَ به أهلُ المشرق أهلَ المغرب، فهو ما يَحْصُل في النّفس من آثار الحَضارة من [العَقل][ج] المَزِيدِ، كما تَقَدّم في الصّنائع. ونَزيدُه الآن شَرْحاً وتحقيقاً.

وذلك أنّ الحضَرَ لهم آدابٌ في أحْوالهم من المَعاش والمَسْكن والبِناء وأمورِ الدّين والدّنيا، وكذلك سائرُ عادياتهم ومُعاملاتهم وجميعُ تصرّفاتهم. فلَهم في ذلك

(أ) في ج: وأما أهل المشرق (ب) من ي (ج) من: ع ج ي، وفي ظ: الفعل .

آدابٌ[أ] يوقف عندها في جميع ما يتَناوَلونه ويَتلبّسون به من أخذٍ وترْك، حتّى كأنّها حدودٌ لا تُتَعَدّى. وهي مع ذلك صنائعُ يتلقّاها الآخِرُ عن الأوّل منهم. ولا شكّ أنّ كلّ صناعةٍ مترتّبةٍ فيرجِعُ منها إلى النّفس أثرٌ يُكْسِبُها عقلاً مَزيداً تَسْتَعِدّ به لقَبول صِناعةٍ أخرى، ويتَهَيّأُ به العَقْل لسُرْعة الإدْراك للمَعارف.

[295 أ] ولقد يَبْلغنا في تَعْليم الصّنائع عن أهل مِصْر / غاياتٌ لا تُدرَكُ، مثل أنّهم يُعَلّمون الحُمُرَ الإنْسيّة، والحيواناتِ العُجْمَ من الماشي والطّائر، مفرداتٍ من الكلام والأفْعال يُسْتَغْرَب نُدورُها ويَعْجِزُ أهلُ المَغرب عن فَهْمها، فَضْلاً عن تعليمها.

وحُسْنُ الملكاتِ في التّعليم والصّنائع وسائِر الأحْوال العادِيّة يزيدُ[ب] الإنْسانَ ذَكاءً في عَقْله وإضاءةً في فِكْره بكَثْرة المَلَكاتِ الحاصِلَةِ للنّفس، إذ قَدّمْنا أنّ النّفس إنّما تَنْشأُ بالإدْراكاتِ وما يَرْجع إليها من المَلَكات، فيزْدادون بذلك كَيْساً لما يَرْجع إلى النّفْس من الآثارِ العِلْميّة، فيظُنّه العاميُّ تفاوتاً في الحقيقَة الإنْسانيّة؛ ولَيس كذلك.

ألا تَرى إلى الحَضَر مع أهْل البَدْو، كيف تَجِدُ الحضريَّ مُتَحَلّياً بالذّكاء، مُمْتَلِئاً من الكَيْس، حتّى إنّ البَدويَّ ليظُنّه أنّه قد فاتَه في حقيقةِ إنْسانِيّته وعَقْله، وليس كذلك. وما ذلك إلاّ لإجادَته من مَلَكات الصّنائِع والآدابِ في العَوائِد والأحْوالِ الحَضَريّة ما لا يَعْرِفُه البدويُّ. فلمّا امتلأ الحضَرِيُّ من الصّنائع ومَلَكاتِها وحُسْنِ تعليمها، ظَنَّ كلُّ من قَصَّر عن تلك المَلَكات أنّها لكمالٍ في عَقْله، وأنّ نُفوسَ أهْل البَدْو قاصرةٌ بِفِطْرتها وجِبِلّتها عن فِطْرته، ولَيس كذلك. فإنّا نَجِدُ في أهل البَدْو من

(أ) كذا في: ظ ع ح، وفي ي: أبواب (ب) ح: تزيد.

هو في أعلى رُتْبَةٍ من الفهم والكمال في عقله وفطرته. وإنّما الّذي ظهر على أهل الحضر من ذلك فهو رَوْنَقُ الصّنائع والتّعليم، فإنّ لهما آثاراً ترجعُ إلى النّفس، كما قدّمْناه. وكذا أهلُ المَشرق، لمّا كانوا في التّعليم والصّنائع أرْسَخَ رتبةً وأعلى قدماً، وكان أهْلُ المَغرب أقربَ إلى البَداوَة ، لِما قدّمْناهُ في الفَصل قَبْل هـذا، ظـنّ المُغفّلون في بادِئِ الرّأي أنّه لكمال في حقيقَةِ الإنسانيّة اختُصّوا به عن أهْل المَغرب، وليس ذلك بصَحيحٍ، فتَفَهَّمْه. والله ﴿ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ﴾ [سورة فاطر، من الآية 1].

## 9 ● فَصْلٌ، في أنّ العُلومَ إنّما تكثُرُ حيثُ يكثُرُ العُمْرانُ وتَعْظُمُ الحضارةُ

والسّببُ في ذلك، أنّ تَعْليمَ العِلْمِ، كما قُلْناهُ، من جُمْلةِ الصّنائع. وقد كُنّا قدّمْنا أنّ الصّنائعَ إنّما تكثُر في الأمْصار ؛ وعلى نِسْبَةِ عُمْرانِها في الكَثْرة والقِلّة والحَضارةِ / والتّرفِ، تكـونُ نِسبةُ الصّنائع في الجوْدَة والكَثْرَة، لأنّه أمرٌ زائدٌ على المعاش. فمَتى [295ب] فَضَلتْ أعمالُ أهْل العُمْران عن مَعاشِهم، انْصَرَفَتْ إلى ما وراءَ المَعاش من التّصرّف في خاصِيّة الإنسانِ، وهي العُلومُ والصّنائعُ. ومن تَشوّفَ بفِطْرته إلى العِلْم ممّنْ نشأ في القُرَى والأمْصار غيرِ المُتَمَدّنة، فلا يَجِدُ فيها التّعْليمَ الّذي هو صِناعيٌّ، لفُقْدان الصّنائع في أهْل البَدْو ، كما قدّمْناه . ولا بُدَّ له من الرّحْلَةِ في طَلَبه في الأمْصار المُسْتَبْحرة، شأنَ الصّنائع كلّها.

واعْتَبِرْ ما قرّرناهُ بحال بَغداد وقُرْطُبة والقَيْروان والبَصرةِ والكوفةِ، لمّا كثُر عُمْرانها صَدْرَ الإسْلامِ واستَوَتْ فيها الحضارةُ، كيف زَخَرَتْ فيها بحارُ العِلْم، وتَفَنّنوا

في اصطِلاحات التّعليم وأصناف العلوم، واستِنْباط المسائِل والفُنون، حتّى أَرْبَوا على المُتَقَدِّمين وفاتوا المتأخّرين. ولما تناقصَ عُمْرانُها وابْذَعَرَّ سُكّانُها، انطوى ذلك البِساطُ جملةً بما عَلَيه، وفُقِد العِلْمُ بها والتَّعْليمُ، وانتقلَ إلى غَيْرِها من أمْصار الإسْلام.

ونحنُ لهذا العَهْد، نَرى أنّ العِلْم والتَّعْليمَ إنّما هو بالقاهِرة من بلاد مِصرَ، لما أنّ عُمْرانَها مُستَبحرٌ، وحضارَتها مُستَحْكِمَةٌ منذُ آلافٍ من السّنين. فاستَحْكَمَت فيها الصَّنائِعُ وتفنَّنت، ومن جُمْلَتِها تعليمُ العِلْم. وأكّد ذلك فيها وحَفِظَهُ ما وَقَع لهذه العُصور بها مُنذ مائتَيْن من السّنين في دَوْلة التُّرك من أيّام صَلاح الدّين بن أيّوب، وهلُمّ جرّاً. وذلك أنّ أُمراءَ التُّركِ في دَوْلَتِهم يَخشَوْن عاديَةَ سُلْطانِهم على من يتخلّفونه من ذُرّيّتِهم لما له عليهم من الرِّقّ أو الوَلاء، ولما يُخشَى من مَعاطِب المُلْك ونَكَباتِه. فاستكثَروا من بِناء المَدارِس والزّوايا والرُّبُط، ووَقَفوا عليها الأَوْقافَ المُغِلّة، يَجْعَلونَ فيها شِرْكاً لوَلَدِهم بنَظَرٍ عليها أو نَصيبٍ فيها، مع ما فيهم غالباً من الجُنوحِ إلى الخَيْر والتِماس الأُجور في المقاصِد والأفعال. فكثُرَت الأوقافُ لذلك، وعَظُمت الغَلاّت والفوائِدُ، وكَثُر / [296 أ] طالِبُ العِلْم ومُعَلِّمه بكَثْرة جِرايَتِهم منها، وارْتَحل إليها النّاس في طَلَب العِلْم من العِراق والمَغرِب، ونَفَقَتْ بها أسواقُ العُلوم وزَخَرَتْ بحارُها. والله ﴿يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [سورة الشورى، من الآية 49].

## 10 ● فَصْلٌ، في أَصْنافِ العُلومِ الواقعةِ في العُمْرانِ لهذا العَهْدِ

اعلَمْ أنَّ العلومَ الّتي يَخوضُ فيها البَشَرُ ويَتداوَلونَها في الأَمْصار تَحْصيلاً وتَعْليماً، هي على صِنفين: صِنفٍ طبيعيٍّ للإنسان، يَهْتَدي إليه بفِكْره، وصِنفٍ نَقْليٍّ يأْخُذه عمَّن وَضَعَهُ.

والأوّل: هي العُلومُ الحِكْمِيّةُ الفَلْسفيّةُ، وهي الّتي يمكن أن يقِفَ عليها الإنسانُ بطبيعةِ فِكْره ويَهتدي بمدارِكه البشريّةِ إلى مَوْضوعاتِها ومَسائِلها وأَنْحاء بَراهِينِها ووُجوه تَعْليمِها، حتّى يَقِفَهُ نظرُه وبَحْثُه على الصّواب من الخطإ فيها من حَيْث هو إنسانٌ ذو فِكْر.

والثّاني: هي العُلوم النقليّةُ الوَضعيّة، وهي كلُّها مُسْتَنِدَةٌ إلى الخَبَر عن الوَضْعِ الشّرعيّ، ولا مجالَ فيها للعَقْل إلاّ في إلْحاق الفُروع من مَسائِلها بالأُصول، لأنّ الجزئيّات الحادثةَ المُتعاقِبَةَ لا تَندرِجُ تحتَ النّقْلِ الكُلّيّ بمُجرَّد وَضعه، فتَحْتاجُ إلى الإلْحاق بوَجْهٍ قِياسيّ. إلاّ أنّ هذا القياسَ يتفرّعُ عن الخبرِ بثُبوتِ الحُكْم في الأصْل، وهو نَقْليّ، فرجَعَ هذا القِياسُ إلى النّقْلِ لتفرُّعِه عنه.

وأَصْلُ هذه العُلوم النّقليّة كلِّها هي الشّرْعيّاتُ من الكِتاب والسُّنّة الّتي هي مشروعةٌ لنا من الله ورَسوله، وما يَتعلّقُ بذلك من العُلوم الّتي تُهيِّئُونا للاستفادة منها. ثمّ يَسْتَتبِعُ ذلك علومُ اللّسانِ العربيّ، الّذي هو لِسانُ المِلّة وبه تَنَزّلَ القُرآنُ. وأصنافُ هذه العُلوم النّقليّة كثيرةٌ، لأنّ المكلَّفَ يَجِبُ عليه أن يَعلَمَ أحكامَ الله المفروضَةَ عليه وعلى أبْناء جِنْسِه، وهي مَأْخوذَةٌ من الكِتاب والسُّنّة بالنّصّ أو

بالإجماع أو بالإلحاق. فلا بُدَّ من النَّظر في الكِتاب ببيانِ ألفاظِه أوّلاً، وهذا هو عِلم التّفسير . ثم بإسْناد نقْله وروايتِه إلى النّبيّ ﷺ الّذي جاء به من عنـد الله، [296ب] واختِلافِ / رواياتِ القرّاءِ في قِراءتِه، وهذا هو عِلمُ القِراءات. ثمّ بإسْناد السُّنّة إلى صاحِبها ، والكلامِ في الرُّواةِ النّاقلينَ لها ، ومَعْرفـةِ أحْوالهم وعَدالتِهم ، لِيَقَـعَ الوُثـوقُ بأخبارهم ويُعلَمَ ما يجبُ العملُ بمُقتضاهُ من ذلك، وهذه هي علومُ الحَديث. ثمّ لابُدَّ في استنباط هذه الأحْكام من أصولِها من وَجْه قانونيّ يُفيدُنا العلمَ بكَيفيّة هذا الاستِنْباط، وهذا هو أُصولُ الفِقْه. وبعد هذه تحصل الثّمرة بمعرفة أحكام الله في أفعال المكلّفين، وهذا هو الفقه. ثمّ إنّ التّكاليفَ منها بَدَنِيٌّ ومنها قَلْبِيّ، وهو المختَصُّ بالإيمان وما يَجِبُ أن يُعْتَقَـدَ ممّا لا يُعْتَقَدُ، وهذه هي العقائِدُ الإيمانيّة في الذّات والصّفـاتِ وأمور الحَشر والنّعيم والعَذاب والقَدَرِ. والحِجاجُ عن هذه بالأدِلّة العَقليّة هو عِلْم الكـلام. ثمّ النّظرُ في القُرآن والحديثِ لابُدّ أن تَتَقَدَّمهُ العلومُ اللّسانيّة، لأنّه مُتَوَقّفٌ عليها. وهي أصنافٌ، فمنها: عِلْم اللّغة، وعِلْم النّحو، وعِلْم البَيان، وعِلْم الأدَب، حَسْبما نتكلّم عليها كلّها.

وهذه العُلومُ النّقليّة كلّها مُختصّة بالمِلّة الإسْلامية وأهْلِها، وإن كانت كلّ مِلّةٍ على الجُمْلة لابُدّ فيها من مِثْل ذلك، فهي مُشـارِكَةٌ لها في الجِنْسِ البعيـدِ من حيثُ أنّها علومُ الشّريعَةِ المنزّلَةِ من عند الله على صاحِبِ الشّريعة المبلّغ لها.

وأمّا على الخُصوص، فمبايِنةٌ لجميع [الملل](1)، لأنّها ناسِخَةٌ لها. وكلّ ما قَبْلها من عُلوم المِلَل فمهْجورَةٌ، والنّظرُ فيها مَحْظورٌ. فقد نَهى الشّرعُ عن النّظر في

(1) ط: الأمم .

الكُتب المنزّلة غيرِ القُرآن، وقال ﷺ[1] : "لا تُصدّقوا أهلَ الكتاب ولا تُكذّبوهم، ﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَـٰهُنَا وَإِلَـٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ ﴾ "[سورة العنكبوت، من الآية 46]. ورأى في يَد عمرَ - رضي الله عنه - ورقةً من التّوراةِ، فغضِبَ حتّى تبيّن الغضب في وَجْهه، ثمّ قالَ[2] : "ألمْ آتِكم بها بيْضاءَ نقيّةً ؟ واللهِ لو كان موسى حيّاً ما وَسِعَه إلاّ اتّباعي".

ثمّ إنّ هذه العلومَ الشّرعيّةَ النّقليّـةَ قد نَفَقَتْ / أسواقُها في هـذه المِلّـةِ بما لا مَزيدَ عليه، وانتَهتْ فيها مَدارِكُ النّاظِرين إلى الّتي لا فَوْقَها، وهُذّبت الاصْطِلاحاتُ، ورُتّبت الفنونُ، فجاءت من وَراء الغايةِ في الحُسْن والتّنميق. وكان لكلّ فـنّ رجالٌ يُرجَعُ إليهم فيه ، وأوضاعٌ يُستفادُ منها التّعليم . واختُصّ المشرقُ من ذلك والمَغربُ بما هو مَشهورٌ منها حَسْبما نَذكُره الآنَ عند تَعديد هذه الفُنون. [297 أ]

وقد كَسدَتْ لهذا العَهْد أسواقُ العِلْم بالمَغرب لتَناقُصِ العُمْران فيه، وانقِطاع سَنَدِ التّعليم ، كما قَدّمْناهُ في الفَصل قَبْلَهُ. وما أدْري ما فعلَ اللهُ بالمَشرِق، والظّنُّ به نَفاقُ العِلْم فيه، واتّصالُ التّعْليم في العُلوم وفي سائِر الصّنائِع الضّروريّة والكَماليّة، لكَثْرة العُمْران فيه والحَضارة، ووُجودِ الإعانةِ لطالِب العِلْم بالجِرايةِ من الأوْقـاف الّتي اتّسعَتْ بها أرزاقُهم. واللهُ مقدّر اللّيل والنّهار.

(1) أخرجه البخاري في ثلاثة مواضع من صحيحه: في التفسير (4485) والاعتصام (7362) والتوحيد (7542).

(2) أخرجه أحمد في مسنده 3: 387، وأبو عبيـد في غريب الحديث 3: 28، وابـن أبي شيبة في المصنف 9: 27، وابن أبي عاصم في السّنّة (50) والدّارمي في سننه (435) كلهم من طرق عن مجالد، عن الشّعبيّ، عن جابر، ومجالد وهو ابن سعيد، ضعيف.

## 11 • فَصْلٌ، في علومِ القُرْآنِ من التَّفسيرِ والقِراءات

القرآنُ هو كلامُ الله المُنَزَّل على نَبِيّه، المكتوبُ بَيْن دَفَّتَي المُصْحَف. وهو متواتِرٌ بَيْن الأُمّة، إلاّ أنّ الصّحابةَ روَوْهُ عن رسول الله ﷺ على طُرقٍ مُخْتَلِفة في بَعْض أَلفاظِه وكَيفيّاتِ الحُروف في أدائِها . وتُنوقِلَ ذلك واشْتُهِرَ ، إلى أن اسْتَقَرَّت منها سَبْع طُرُقٍ مُعَيّنةٍ تَواتَر نَقْلُها أيضاً بأدائِها، واخْتُصّت بالانْتساب إلى من اشْتُهِر برِوايتِها من الجَمّ الغَفير . فصارَت هذه القَراءاتُ السّبْعُ أُصولاً للقَراءة . ورُبّما زيدَ بعد ذلك قراءاتٌ أُخَر لَحِقَتْ بالسَّبْع ، إلاّ أنّها عند أيِمّة القِراءة لا تَقْوى قُوّتَها في النّقْل.

وهذه القَراءاتُ السّبْعُ معروفةٌ في كُتُبها. وقد خالَفَ بعضُ النّاس في تَواتُرِ طُرقها، لأنّها عِنْدهم كيفيّات للأداء، وهو غيْرُ مُنْضَبِطٍ. ولَيْس ذلك عندهم بقادحٍ في تَواتُر القُرْآن. وأباهُ الأكثرُ، •(أ) وقالوا بتواتُرِها. وقال آخرون/ بتواتُر غير الأداءِ منها، [297ب] كالمَدّ و[التّسهيل](ب) لعَدَم الوُقوف على كيفيّتِه بالسَّمْع•، وهو الصّحيح. ولم يَزَلِ القُرّاءُ يتداوَلونَ هذه القِراءاتِ ورِوايتَها إلى أن كُتِبَت العلومُ ودُوِّنت، فكُتِبَتْ فيما كُتِبَ من العُلوم، وصارَتْ صناعةً مَخصوصةً وعِلماً مُنفرداً.

وتناقَله النّاسُ بالمَشْرِقِ والأندلس في جيلٍ بعد جيلٍ ، إلى أن مَلَكَ بشرق الأَنْدلس مُجاهِدٌ، من مَوالي العامِرِيّين، وكان مُعْتَنِياً بهذا الفنّ من بَيْن فُنون القُرْآن لما أَخَذَهُ به مولاهُ المَنصورُ بن أبي عامِر، واجْتَهد في تَعْليمه وعَرْضه على من كان من

(أ) سقط ما بين النجمين من ع، وفيها إشارة لمُخرَج إلى يسار الصفحة لا وجود له (ب) من: ع ج ي، وفي ظ: التسهيل .

أيمّة القُرّاء بحَضْرتِه، فكان سَهْمُه في ذلك وافِراً. واختُصّ مُجاهِدٌ بعد ذلك بإمارة دَانِيَةَ والجزائِر الشّرقيّةِ ، فنَفَقَتْ بها سوقُ القِراءة [بما](أ) كان هو من أيمّتها، وبما كان لَهُ من العِناية بسائِر العُلوم عُموماً وبالقِراءة خُصوصاً. فظهرَ لعَهْده أبو عَمْرو الدّانيُّ، وبلَغ الغايةَ فيها ، ووقَفَت عليه مَعْرفتُها ، وانتَهتْ إلى روايتِه أسانيدُها ، وتَعدّدت تواليفُه فيها، وعَوّل النّاسُ عليها، وعَدَلوا عن غَيْره، واعْتَمدوا من بَيْنها كتابَ التّيْسير له.

ثمّ ظهرَ بعد ذلك فيما يليه من العُصور والأجْيال، أبو القاسِم ابن فِيرُّهْ، من أهل شاطِبَة، فعمدَ إلى تَهْذيب ما دَوَّنه أبو عَمْرو وتلخيصِه. فنظمَ ذلك كلَّه في قصيدةٍ لغزَ(ب) فيها أسماءَ القُرّاء بحُروف أبجد، على ترتيبٍ أحكمَهُ ليتيسّر عليه ما قصدَ من الاخْتصار، وليكونَ(ج) أسهلَ للحفْظ لأجْل نَظْمِها . فاستَوْعبَ فيها الفنَّ استيعاباً حَسَناً، وعُنِيَ النّاسُ بحفظها وتلْقينها للوَلَد المُتَعلّمين. وجَرى العَمَلُ على ذلك في أمْصار المَغْرب والأنْدلُس.

وربّما أُضيفَ إلى فنّ القِراءاتِ فنُّ الرّسم أيضاً، وهي أوضاعُ حُروف القُرْآن في المُصْحَفِ ورُسومُه الخَطّيّةُ. لأنّ فيه حروفاً كثيرةً وقعَ رَسْمُها على غير المَعْروف من قِياس الخطّ، كزِيادَة الياء في ﴿ بِأَيْيْدٍ ﴾ [سورة الذّاريات، من الآية 47]، وزِيادة الألف في ﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥ ﴾ [سورة النّمل، من الآية 21] و﴿ وَلَأَاْوْضَعُواْ ﴾ [سورة التوبة، من الآية 47]. والواوُ في ﴿ جَزَٰٓؤُاْ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [سورة الحشر، من الآية 17]،

(أ) من ع ، وفي ظ: لما (ب) في نسخة ظ: بتشديد الغين (ج) ع: ولتكون .

[298 أ] وحذفِ/ الألف في مواضعَ دون أخرَى، وما رُسِم فيه التّاءاتُ[1] ممدوداً والأصلُ فيه مَرْبوطٌ على شَكل الهاء، وغيرِ ذلك. وقد مَرّ تعليلُ هذا الرّسْم المُصْحَفيّ عند الكلام في الخطّ. فلمّا جاءتْ هذه مخالفةٌ لأوْضاع الخطّ وقانونِه، احتيجَ إلى حَصْرِها؛ فكتبَ فيها النّاس أيضاً عند كَتْبهم في العُلوم؛ وانتهتْ بالمَغرب إلى أبي عَمْرو الدّانيّ المذكور، فكتبَ فيها كُتُباً من أشهرها: كتابُ المُقْنِع، وأخذ به النّاسُ وعَوّلوا عليه. ونَظَمَهُ أبو القاسم الشّاطِبيّ في قَصيدته الشّهيرةِ على رويّ الرّاء، ووَلِعَ النّاس بحِفْظها.

ثم كثُر الخلافُ في الرّسْم في كلماتٍ وحُروفٍ أخرَى ذكرها أبو داود سُليمان ابنُ نَجاح من موالي مُجاهِد، في كُتُبه، وهو من تلميذ أبي عَمْرو الدّانيّ، والمشهور بحَمْل عُلومِه وروايةِ كُتُبِه. ثم نُقل بَعْده خلافٌ آخر، فنظَم الخرّازُ، من المتأخّرين بالمَغرب، أرجوزةً أخرَى زادَ فيها على المُقْنع خِلافاً كثيراً وعَزاهُ لناقِليه. واشتُهِرَت بالمَغرب، واقتَصَر النّاس على حِفْظها وهَجَروا بها كُتُبَ أبي داودَ وأبي عَمْرو والشّاطِبيّ في الرّسْم.

وأمّا التّفسيرُ، فاعلَمْ أنّ القُرْآن نزلَ بلُغَة العَرب وعلى أساليبِ بَلاغَتِهم. وكانوا كلُّهم يَفْهمونَه ويَعْلَمونَ معانِيَهُ في مُفْرداتِه وتَراكيبه. وكان يَنْزِلُ جُمَلاً جُمَلاً وآياتٍ آياتٍ لبَيان التّوْحيد والفُروضِ الدّينيّةِ بحَسَب الوَقائع. ومنها ما هو في العَقائد الإيمانيّة، ومنها ما هو في أحْكام الجَوارح، ومنها ما يَتقدَّم، ومنها ما يتأخّر ويكون ناسِخاً لَهُ.

(1) ع: الثالث.

وكان النبيُّ ﷺ، [هو المُبيِّن لذلك كما قال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [سورة النحل، من الآية 44]. فكان النبيُّ ﷺ ][أ] يُبيِّن المُجمَل، ويُميِّزُ النَّاسخَ من المَنسوخ ، ويُعرِّفه أصحابه ، فعَرفوهُ، وعَرَفوا سَببَ نُزولِ الآياتِ ومُقتَضى الحالِ منها مَنقولاً عنه، كما عُلِم من قَوْله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [سورة النصر، الآية 1] أنَّها نَعْيُ النَّبيّ ﷺ، وأمثال ذلك.

[ونُقِلَ ذلك][ب] عن الصّحابة رِضْوانُ الله عليهم، وتداوَلَ ذلك التّابعونَ من بَعْدهم ونُقِل عنْهم. ولم يَزلْ ذلك مُتناقَلاً بين الصّدْر الأوّلِ والسّلف، حتّى صارت المعارفُ عُلوماً ودُوِّنَت / الكُتُب. فكُتِبَ الكثيرُ من ذلك، ونُقِلَت الآثارُ الوارِدةُ فيه [298ب] عن الصّحابة والتّابعين، وانتهى ذلك إلى الطّبريّ، والواقِديّ، والثّعالبيّ، وأمثالِهم من المفسّرينَ، فكتبوا فيه ما شاءَ الله أن يكتُبوهُ من الآثار.

ثم صارت عُلومُ اللّسان صِناعةً[ج] من الكلام في مَوضوعاتِ اللّغة وأحْكام الإعْرابِ والبلاغةِ في التّراكيب. فوُضِعَت الدّواوينُ في ذلك بَعْدَ أن كانت مَلَكاتٍ للعَرب لا يُرجَع فيها إلى نَقْل ولا كتاب. فتُنوسيَ ذلك، وصارت تُتَلَقّى من كُتب أهل اللّسان ، فاحْتيج إلى ذلك في تَفْسير القُرآن لأنّه بلسان العَرب وعلى مِنْهاج بَلاغتهم. وصارَ التّفْسير على صِنفَين:

تفسيرٍ نَقْليٍّ: مُستَنِدٍ إلى الآثار المَنقولةِ عن السّلف، وهي مَعْرفةُ النّاسخِ والمنسوخ، وأسبابِ النّزول، ومقاصِدِ الآي، وكلّ ذلك لا يُعرَف إلا بالنّقْل عن الصّحابة والتّابعين. وقد جَمَع المتقدّمون في ذلك وأوْعَوْا .

(أ) من ع ج ي، وسقط من ظ (ب) من ع ج ي، وسقط من ظ (ج) من ظ ج ي ، وفي ع: صناعة .

إلاّ أنّ كتبَهم ومَنقولاتِهم تشتمِلُ على الغثّ والسّمين، و[المَقبولِ][1] والمَردود.

والسّببُ في ذلك أنّ العربَ لم يكونوا أهلَ كتابٍ ولا عِلْمٍ، وإنّما غلَب عليهم البداوةُ والأُمّيّةُ، فإذا تَشوَّفوا إلى مَعرفة شيءٍ ممّا تَتَشوَّفُ إليه النفوسُ الإنسانيّة في أسبابِ المكوّناتِ وبَدْءِ الخَليقة وأسرارِ الوُجود، فإنّما يَسألونَ عنه أهلَ الكِتاب قبلَهم ويَستفيدونَهُ منهم، وهم أَهْل التّوْراةِ من اليَهود ومن تَبِعَ دينَهم من النّصارَى. وأهْلُ التّوراةِ الّذين بَيْن العَربِ يومئذٍ باديةٌ مثلهم، ولا يَعرفون من ذلك إلاّ ما تَعرفهُ العامّةُ من أَهْلِ الكِتاب. ومُعْظَمُهم من حِمْيَر الّذين أخَذوا بدين اليَهوديّة؛ فلمّا أسلَموا بَقُوا على ما كان عِنْدهم ممّا لا تَعلُّق له بالأحْكام الشّرعيّة الّتي يَحْتاطون لها، مثلَ أخبار بَدْءِ الخليقَةِ وما يَرْجعُ إلى الحَدَثان والملاحِم، وأمثال ذلك. وهؤلاء مثْلُ: كَعْب الأَحْبار، ووَهْب بن مُنبّه، وعبدالله بن سَلاَم، وأمْثالِهم. فامتلأت التّفاسيرُ من النّقولات عَنْهم في أمثالِ هذه الأغْراضِ أخباراً موقوفةً / [299 آ] عليهم، وليست ممّا يَرْجع إلى الأَحْكام فيُتَحرَّى فيها الصّحّةُ الّتي يَجب بها العَمَلُ. وتساهَلَ المفسّرون في مثل ذلك، ومَلأوا كتبَ التّفسير بهذه النّقولاتِ، وأصْلُها كما قلناه، عن أهل التّوْراة الّذين يَسْكنون الباديةَ، ولا تَحْقيق عندهم بمَعرفة ما ينقلونهُ من ذلك، إلاّ أنّهم بَعُدَ صيتُهم وعَظُمَت أقدارُهم بما كانوا عليه من المقاماتِ في الدّين والمِلّة، فتُلقّيَتْ بالقَبول من يومئذٍ.

فلمّا رَجع النّاس إلى التّحقيق والتّمحيص، وجاء أبو محمّد بن عَطِيّة، من المتأخّرين بالمَغرب، فلخّص تلك التّفاسيرَ كلَّها، وتحرّى ما هو أقربُ إلى الصّحّة منها، ووَضَع ذلك في كتابٍ مُتَداوَل بَيْن أهْل المَغْرب والأندلُس، حَسَنِ المَنْحَى،

(1) من ج ي، وفي ظ ع: المنقول.

وتبعه القُرْطُبِيُّ في تلك الطّريقة على مِنْهاجٍ واحدٍ في كتابٍ آخرَ مشهورٍ بالمَشْرق.

والصّنف الآخر من التّفسير: وهو ما يَرْجِعُ إلى اللّسان من مَعْرفة اللُّغة والبلاغَةِ في تأْدِيَةِ المَعْنى بحسن المقاصِد والأساليبِ. وهذا الصّنفُ من التّفْسير قلَّ أن يَنْفرِدَ عن الأوّل، إذ الأوّلُ هو المَقْصود بالذّات، وإنّما جاء هذا بعد أن صارَ اللّسانُ وعلومُه صناعاتٍ. نَعَمْ، يكونُ في بَعْض التّفاسير غالباً.

ومن أحْسن ما اشْتَمَل عليه هذا الفَنُّ من التّفْسير، كتابُ الكَشّاف للزَّمَخْشريّ، من أَهْل خُوَارِزْم(1). إلاّ أنّ مؤلّفَهُ من أَهْل الاعْتِزال في العقائِد، فيأتي بالحِجاج على مَذاهِبِهم الفاسِدَةِ حيثُ يَعْرِضُ له في آي القُرْآن من طُرق البَلاغة، فصار بذلك للمُحقِّقِينَ من أهل السُّنَّة انحرافٌ عنه وتحذيرٌ للجمهور من مَكامِنِه، مع إقْرارِهِم بِرُسوخ قَدَمِه فيما يَتَعَلَّق باللّسان والبلاغَة. وإذا كان النّاظر فيه واقِفاً على المذاهِب السّنيّة مُحْسناً للحِجاج عنها، فلا جَرَمَ أنّه مأمونٌ من غوائِله، فلْيَغْتَنِم مطالَعَتَهُ لغرابَةِ فُنونه في اللّسان. ولقد وَصَل إلينا في هذه العُصور تأليفٌ لبَعْض العِراقيّين، وهو شَرفُ الدّين الطِّيبيّ، من أهل تَوْريز من عِراق العَجَم، شَرَح فيه كتابَ الزّمَخْشَريّ هذا، وتَتَبَّعَ ألفاظَه، وتَعَرَّض لمذاهبه/ [299ب] في الاعتِزال وأدِلّتِه، يُزيِّفُها ويُبيّن أنَّ البلاغَة إنّما تقعُ في الآيةِ على ما يَراهُ أهلُ السُّنَّة، لا على مَذْهب المُعْتزِلة. فأحْسن في ذلك ما شاء، مع إمْتاعِه في سائِر فُنون البَلاغة. ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة يوسف، من الآية 76].

(1) ورد في ظ ج ي: "من أهل خُوارزم العراق". وليس لهذه الإضافة حقيقة جغرافية. وقد نقلت النسخ ذلك عن الأصل "ع". وبيانه: أنّ ناسخها ابن الفخّار، كتب: "من أهل العراق"، ثم أصلحها ابن خلدون بخطه بإضافة كلمة "خوارزم" بخط دقيق في حاشية آخر السّطر بعد كلمة: "أهل"، ونسي أن يلغي كلمة "العراق" التي يبتدأ بها السّطر التالي. فوقع النّاسخون في الوهم.

## 12 ● علومُ الحَديث[1]

وأما علومُ الحديث: فهي كثيرةٌ ومُتَنَوّعَةٌ، لأنَّ منها ما يَنْظُر في ناسِخِه ومَنْسوخه؛ وذلك بما ثبت في شَريعَتِنا من جوازِ النَّسخِ ووُقوعِه لطفاً من الله بِعِبادِه وتخفيفاً عنهم، باعْتبارِ مَصالِحهم الّتي تكفَّل لهم بها. قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [سورة البقرة، من الآية 106]. فإذا تَعارض

(1) اعتاد ابن خلدون أن يتناول بعض الفصول بالتنقيح والتهذيب، كما عبّر آخر المقدمة، وقد يقتضي الأمر إعادة كتابة الفصول على خطة مغايرة في العرض والاستيعاب. وقد رأيت في بعض هذه الحالات أن احتفظ بنصّيه لما لهما من الفائدة في تبيّن أسلوب تفكيره وفي تحليل مواد كتابة فصوله. ويبقى أن هناك قرائن كوديكولوجية تساعد بفضل المخطوط ع على ترتيب أيّ النّصّين أحدث. وفي هذه الحالة فإن ورود هذا النّصّ بخطه في متن نسخة "ع" الّتي تعتبر اقدم الأصول وأحدثها في الآن نفسه، بما تناولها من زيادات لم تنقطع طيلة إقامته بالقاهرة، يَعدُّ الأحدث تاريخاً:

علوم الحديث:

وأمّا عُلوم الحديث فهي كثيرةٌ ومتنوّعة، فإنّ منها ما ينظُر في ناسِخه ومَنْسوخِه، وذلك بما ثبَتَ في شريعتنا من جَواز النَّسخ ووُقوعه، لُطفاً من الله بعباده، وتخفيفاً عنهم باعْتبار مصالحهم الّتي تَكفَّلَ لهم بها. قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [سورة البقرة، من الآية 106]. ومعرفة النّاسِخ والمنسوخ وإن كان عامّاً للقُرآن والحديث، إلاّ أنّ الّذي في القُرْآن منه اندرجَ في تفاسيره، وبقيَ ما كان خاصّاً بالحديث راجعاً إلى عُلومه، فإذا تعارضَ الخبرانِ بالنّفْي والإثبات، وتعذَّر الجمْعُ بينهما ببعْضِ التّأويل، وعُلِم تقدّمُ أحدهما، تعيّن أنّ المتأخِّر ناسخٌ. وهو من أهمّ عُلوم الحديث وأصْعَبِها؛ قال الزُّهريُّ: أعيا الفقهاءَ وأعْجزَهم أن يعرفوا ناسِخَ حديثِ رسول الله ﷺ من مَنْسوخه. وكان للشّافعيّ رضي الله عنه فيه قدمٌ راسخةٌ.

ومن علوم الحديث معرفةُ القوانينِ الّتي وضعها أيمة المحدّثين لمعرفة الأسانيدِ والرّواةِ وأسمائهم، وكيفيةِ أخْذِ بعْضِهم عن بعضٍ، وأحوالهم وصفاتِهم واختلافِ اضطلاحاتِهم. وتحصيلُ ذلك أنّ الإجماعَ واقعٌ على وُجوب العملِ بالخبَرِ الثّابت عن رسول الله ﷺ، وذلك بشرْط أن يغلبَ =

الخَبَرانِ بالنَّفْي والإثبات، وتعذَّرَ الجمْعُ بينهما ببعْض التَّأويل، وعُلِم تقدُّم أحدِهما، تعيَّنَ أنّ المتَأخِّرَ ناسخٌ.

-على الظَّنّ صدقُه، فيجبُ على المجتهد تحقيقُ الطّرقِ الّتي تحصّل ذلك الظَّنّ، وذلك بالنّظر في أسانيدِ الحديثِ، بمعْرفة رُواتِه بالعَدالة والضَّبطِ والإتْقان والبراءةِ من السَّهْو والغَفْلة، بوَصْف عُدولِ الأُمّةِ لهم بذلك، ثمّ تفاوتِ مراتِبهم فيه، ثمّ كيفيّةِ روايةِ بعضِهم عن بعضٍ بسَماع الرّاوي من الشّيخ أو قراءتِه عليه، أو سماعِه يقرأ عليه، وكتابةِ الشّيخ له أو مناولتِه، أو إجازتِه في الصّحّة والقَبول؛ منقول عنهم. وأعْلى مراتب المقْبول عنْدهم الصّحيحُ، ثمّ الحسَنُ، وأدْوَن مَراتِبها الضّعيفُ، ويشتمل على المُرْسَل والمُنْقطِع والمُعْضَلِ والمعلَّلِ والشّاذِّ والغريبِ والمنْكَرِ. فمنها ما اختلَفوا في رَدِّه، ومنها ما أجْمعوا عليه.

وكذلك شأنُهم في الصّحيح، فمنه ما أجْمعوا على قبولِه وصِحّته، ومنها ما اختلَفوا فيه، وبينهم في تفْسير هذه الألقابِ اختلافٌ كثيرٌ. ثمّ أتْبعوا ذلك بالكلام في ألفاظٍ تقعُ في مُتون الحديث من غَريب أو مُشْكلٍ أو تَصْحيف أو مُفْترقٍ أو مُخْتلف، ووضَعوا لهذه الفصولِ كلِّها قانوناً كفيلاً ببيانِ تلك المراتِبِ والألقابِ، وسلامة الطُّرقِ عن دُخول النّقْصِ فيها. وأوّلُ من وضعَ في هذا القانون من فُحول أئمّة الحديثِ، أبو عَبْد الله الحاكِمُ، وهو الّذي هذَّبه وأظهرَ محاسِنَه، وتواليفُه فيه مشهورةٌ.

ثمّ كتبَ أئِمّتُهم فيه من بعده، وأشهرُ كتابٍ للمتأخّرين فيه كتاب أبي عَمْرو بن الصَّلاح، كان في أوائِل المائةِ السّابعة، وتلاهُ مُحْيي الدّين النّوويُّ بمثل ذلك. والفنُّ شريفٌ في مَغْزاه، لأنّه مَعْرفةُ ما تُحْفَظُ به السُّنَنُ المنقولةُ عن صاحِب الشّريعةِ، حتّى يتعيّن قبولُها أو رَدُّها.

واعلَمْ أنّ رواةَ السّنّةِ من الصّحابةِ والتّابعينَ معروفونَ في أمصارِ الإسْلام، منهم بالحِجازِ وبالبَصْرةِ وبالكوفةِ، ثمّ بالشّام ومِصْرَ، مشهورون في أعْصارهم. وكانت طريقةُ الحِجازِ من بيْنهم أعْلَى وأمتَنُ في الصّحة بتجافيهم عن قبول المَسْتورينَ المجهولةُ أحوالُهم. وسَيّدُ الطّريقة الحجازيّة بعد السّلَف الإمامُ مالكٌ عالِمُ المدينة، ثمّ أصحابُه؛ مثل الإمام محمّد بن إدريس الشّافعي؛ وابنِ وَهْبٍ، وابن بُكَيْرٍ، والقَعْنبيّ، ومحمد بن الحسن، ومن بعدهم الإمامُ أحمدُ في آخرين من أمْثالهم. وكان عِلْمُ الشّريعةِ في مَبْدإ الأمْر نقلاً صِرْفاً لا نظراً ولا رَأياً ولا تعَمّقاً في القِياس. وشمّر لها السّلَفُ وتحرّوا=

ومعرفةُ النّاسخ والمَنسوخ من أهمّ عُلوم الحديث وأصعَبِها. قال الزُّهريُّ[1]: أعْيَا الفُقَهاءَ وأعْجَزَهُم أن يَعرفوا ناسِخَ حديثِ رسول الله ﷺ من مَنسوخه. وكان للشّافِعيِّ - رضيَ الله عنه - فيه قَدَمٌ راسِخَةٌ.

= الصّحيحَ حتّى أكملوها، وكتَبَ مالكٌ رحمهُ الله كتابَ المُوَطّإ على طَريقة الحجازيّين، أودعه أُصولَ الأحْكام من الصّحيح المتّفَق عليه، ورتّبه على أبواب الفقه. ثمّ عُني الحفّاظ بمعرفةِ طُرق الأحاديث وأسانيدها المختلفة، الحِجازيّةِ والعِراقيّة وغيرِها. وقد تتّحد في بعض الأحاديث وتتعدَّد، ويتكَرَّرُ الحديثُ في أبوابِ الفِقْه باختلاف المعاني الّتي اشتملَ عليها. وجاء محمّد بن إسماعيل البُخاريّ، فأوسعَ نطاقَ الرّواية، وخرَّج أحاديثَ السُّنّة على أبوابها في مُسْنَدِه الصّحيح، وجمعَ طرقَ الحجازيّين والعراقيّين والشّاميّين، واعتَمَد منها ما أجْمعوا عليه دونَ ما اختلفوا فيه. وتكرّرت أحاديثُه في الأبواب باختلاف معانيها كما أشرْنا إليه، فاشتَملَ كتابُه على سَبْعةِ آلاف حديثٍ ومائتين، تكرّرتْ منها ثلاثةُ آلافٍ، وفَرَّقَ الطّرقَ والأسانيدَ عليها مختلفةً في كلّ باب. ثمّ جاء مُسْلمُ بن الحجاج القُشيْريُّ، فألّفَ مُسندَه الصّحيحَ، اتّبع فيه البخاريّ في نَقْل المُجْمَع على صِحّتِه، وحذَفَ المتكرر، وجمع الطّرُقَ والأسانيدَ، فبَوّبَه على أبوابِ الفِقْه وتَراجِمه. واسْتَدْرَكَ النّاسُ عليهما في استيعاب الصّحيح، وجاءوا بما أغْفلا عن شُروطِهما. ثمّ كتَبَ أبو داود السِّجِسْتانيُّ، وأبو عيسى التّرمذيُّ، وأبو عبد الرحمن النّسَويُّ في السّنَن بأوْسَع من الصّحيحِ، وقَصدوا ما توفّرت فيه شُروط العمل، إمّا من الرّتبة العالية في الإسْناد، وهي الصّحيحُ كما هو معروف؛ وإمّا من الّذي دونَه كالحَسَنِ وغَيْره، ليكونَ ذلك إماماً للعَمَل بالسُّنّة. وهذه المسانيدُ المعتمَدةُ في المِلّة، وهي أمّهاتُ كُتُبِ الحديث من السُّنّة. ولَحق بهذه الخَمْسةِ مسانيدُ أخرى، كَمُسْنَدِ أبي داود الطّيالِسيّ، والبزّار، وعَبْد بن حُميد، والدّارِميّ، وأبي يَعْلَى المَوْصِليّ، والإمام أحْمد، قاصدين فيها المُسْنَداتِ عن الصُّحْبَةِ من غَيْر أن تكون مُحْتَجّاً بها. هكذا قال ابنُ الصّلاحِ [المقدمة في علوم الحديث 27- 38]. وفي الرّوايةِ عن الإمام أحمد، أنه كان يقولُ لابنه عبد الله في كتابه المُسْنَد، =

(1) أبو نعيم: حلية الأولياء 3: 365، ابن عبد البرّ: التمهيد 3: 332، الذهبي: سير أعلام النبلاء 5: 346، وانظر رسالة الشافعي 106 .

ومن عُلوم الحديثِ: النَّظرُ في الأسانيدِ ومَعْرِفَةُ ما يَجِبُ العملُ به من الأحاديثِ بوُقوعِه على السَّندِ الكامِلِ الشُّروطِ، لأنّ العملَ إنّما وَجَب بما يَغلِب على الظّنّ صدْقهُ من أخبار رسول الله ﷺ، فيَجتَهِدُ في الطّريق الّذي يُحَصِّلُ ذلك الظّنّ ، وهو بمَعرفة رُواة الحديث بالعدالةِ والضَّبط ، وإنّما [يَثبُت][1] ذلك بالنَّقل عن أعلام الدِّين بتَعديلهم وبراءتِهم من الجَرْح والغَفْلَة ، ويكون لنا ذلك دليلاً على

(1) من ج ي، وفي ظ : ثبت .

= وهو يشتمِلُ على أحد وثلاثين ألْف حديث. وعن جماعةٍ من أصحابه أنَّهم قالوا: قرأ علينا المسند، وقال: هذا كتابٌ انتقَيْتُه من سَبْع ماية ألْف وخمسينَ ألف حديث ممّا اختلَف فيه المسلمونَ من الأحاديث النّبويّة، وما لم تَجدوهُ فيه فليس بحجّة، فهذا يدلُّ على أنّ جميعَ ما في مُسْنَده يَصِحُّ الاحتجاجُ به، عكس ما قاله ابنُ الصّلاح، نقلتهُ من مَناقِب الإمام أحْمَد.

وقد انقَطَع لهذا العَهْدِ تخريجُ شيءٍ من الأحاديثِ واستِدراكُها على المتقدّمينَ، إذ العادةُ تشهدُ بأنّ هؤلاء الأيمّة على تعدُّدِهم وتلاحُقِ عُصورهم وكفايَتِهم واجتهادِهم، لم يكونوا ليغفلوا شيئاً من السُّنّة أو يَترُكوه حتّى يعثر عليه المتأخّر، وإنّما تَنصرفُ العنايةُ لهذا العَهْدِ إلى تصحيح الأمّهاتِ المكتوبةِ وضَبطِها بالرّواية، وإسنادِها إلى مُؤلّفيها، لتَتصل الأسانيدُ مُحْكَمَةً من مَبدئها إلى مُنتهاها، ولم يزيدوا في ذلك على العناية بأكثر من هذه الأمّهات الخمسة إلا في الأقلّ. فأمّا صحيحُ البخاريّ، وهو أعلاها رتبةً، فاستَصعب النّاس شَرْحه واستَغْلقوا مَنحاهُ، من أجل ما يحتاجُ إليه من مَعْرفة الطُّرُق المتعدّدةِ ورجالها من أهْلِ الحِجاز والشّام والعِراق، ومعرفةِ أحْوالِهم واختلافِ النّاسِ فيهم، وكذلك يحتاجُ إلى إمْعانِ النّظر في التّفقُّه في التّراجم، لأنّه يترجِمُ التّرجمةَ ويُحدّد فيها الحديثَ بسَنَدٍ أو طريقٍ، ثمّ يترجِمُ أخرَى ويورد فيها ذلك الحديثَ بعينِه لما تضمَّنَهُ من المَعْنى الّذي ترجمَ به البابَ، وكذلك في ترجمةٍ وترجمةٍ إلى أن يتكرر الحديثُ في أبواب مُتفرّقةٍ بحَسَبِ مَعانيه واختلافِها. ومن النَّظر في تراجِمه بيانُ المناسَبةِ بين التَّرجمةِ والأحاديثِ الّتي في ضِمْنِها؛ فقد وَقع لـه في كثيرٍ من تَراجمه خَفاءُ المناسَبةِ بينها وبين الأحاديثِ الّتي في ضِمْنها ، وطالَ كلامُ =

القَبول أو التَّرك. وكذلك مراتبُ هؤلاء النَّقَلَة من الصّحابة والتّابعين وتفاوُتهم[أ] في ذلك وتميزُهم فيه واحداً واحداً. وكذلك الأسانيدُ تتفاوتُ باتّصالها وانقِطاعِها، بأن يكونَ الرّاوي لم يَلْق [الرّاويَ][ب] الّذي نقل عنه ، وبسلامَتِها من العِلَل الموهِنَةِ لها،

(أ) في ج: تفاوتهم (ب) في ط ج ي: للراوي، ولعل الأصحّ ما أثبتناه .

---

= النّاس في بيانِها، كما وقعَ في كتاب الفِتَن(*) في البابِ الّذي ترجَمَ فيه بقوله: بابُ تخريب البَيْت ذي السُّوَيقتَيْن من الحَبَشةِ. ثمّ قال عن الله تعالى: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ﴾ [سورة البقرة، من الآية 125]. ولم يزدْ على ذلك في البابِ شيئاً. وخفِيَ على النّاس وجهُ المُناسبةِ بين هذه التّرجمة وما في الباب ، فمنهم من قال: كان المصنّفُ رحمه الله يكتبُ التّراجمَ في المسوّدة ثمّ يكتُبُ الأحاديثَ في كلِّ ترجمةٍ حسب ما يتَيَسّر له ، وتوفّي قبل أنْ يستوفيَ حشْوَ التّراجمِ فُروقَ الكتاب، كذلك وسمعتُ من أصْحاب القاضي ابنِ بَكّار قاضي غرناطة، واستُشهد في واقِعةِ طَريف سنةَ أربعين وسَبْعِمائة، وكان قائماً على صَحيح البُخاريّ، أنّه أرادَ بالتّرجمةِ تفسيرَ الآية، بأنّ ذلك مشروعٌ لا مقدّر، لأنّ الإشكالَ إنّما جاء من تفْسير جعَلْنا، بقدّرْنا ، وإذا كان بمعْنى: شرَعْنا، لم يكن لَبْس في تَخْريب ذي السّويقَتَيْن إيّاها. سمعتُ ذلك من شَيْخنا أبي البركات البلّفيقي عنه، وكان من أجِلّةِ تِلْميذِه.

ومن شرحَ الكتابَ ولم يستوفِ هذا كلّه فيه، فلم يُوفِّ حقّ الشَّرْح، كابنِ بَطّال، وابن المهلّب، وابن التّين، ونحوهم. ولقد سمعتُ كثيراً من شُيوخِنا رحِمهم الله يقولون: شرحُ كتاب البُخاريّ دَيْنٌ على الأمّة. يعنونَ أنّ أحداً من عُلماء الأمّة لم يُوفِّ ما وَجَبَ له من الشَّرْح بذلك الاعْتبار.

وأمّا صحيحُ مُسْلم، فكثُرت عِنايةُ أهْل المَغْرب به، وأكبّوا عليه، وأجمعوا على تفْضيله على كتاب البخاريّ . قال ابن الصّلاح : وإنّما يفْضل على كتاب البُخاريّ بما وقَع فيه من تجْريده عمّا =

(*) ليس في "كتاب الفتن". والحديث في كتاب الحج ، باب قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ [سورة المائدة، من الآية 97] ، وباب هدم الكَعْبة، حديث (1591) و (1596) وهو في كتاب الفتن من صحيح مسلم (2909) .

وينتهي بالتّفاوت إلى طريقٍ[(أ)]، يحكُمُ بقبول الأعلى وردّ الأسفل، ويُختلَف في المتوسّط بحَسَبِ المَنقـول عن أيمّة الشّأن . ولهم في ذلك ألفاظٌ اصطلحوا / على [300أ] وَضعها لهذه المَراتِبِ المُرَتَّبَةِ، مثل: الصّحيح، والحسَن، والضّعيف، والمُرسَلِ، والمُنقَطِع، والمُعضَلِ، والشّاذّ، والغريبِ، وغير ذلك من ألقابه المتداولة[(ب)] بينهم .

(أ) من ح، وفي ط ي: طرفين (ب) في ج: المتبادلة .

= مَزَجَ به البُخاريّ كتابه من غير الصّحيح، ممّا لم يكتُبْه على شرطه، وأكثر ما وقَع في التّراجم. وأملى الإمامُ المازريُّ من فُقهاء المالِكيّة عليه شرحاً، وسمّاهُ المُعْلِم بفوائِد مُسْلِم، واشتمَل على عيونٍ من عِلْم الحديثِ ومتينٍ من الفِقْه. ثمّ أكمَلَهُ القاضي عِياضٌ من بَعْده وتمّمَهُ، وسمّاه إكمالَ المُعْلِم، وتلاهُما محيي الدّين النّوويّ بشرحٍ استوْفى ما في الكتابَيْن وزادَ عليهما، وجاءَ شرحاً وافياً.

وأمّا كُتُب السُّنَن الأخرى الثّلاثة، وفيها مُعْظَمُ مآخذ الفُقهاء، فأكثَرُ شرحِها في كُتب الفِقه، إلاّ ما يختَصُّ بعلْم الحديث، فكَتَب النّاس عليها واسْتوْفَوا من ذلك ما يُحتاجُ إليه من عُلوم الحديثِ وموضوعاتِها والمسانيدِ الّتي اشتملَتْ على الأحاديث المَعْمولِ بها من السُّنّة.

واعْلَم أن الأحاديثَ قد تميّزتْ مراتِبُها لهذا العَهْد، بين صحيحٍ وحَسَن وضعيف ومَعْلولٍ وغيرِها، ميّزَها أيمّة الحديثِ وجهابِذَتُه وعرَفُوها، ولم يبقَ طريقٌ في تَصْحيح ما لم يصحَّ من قبل. ولقد كان الأيمّة في الحديث يَعْرفون الأحاديثَ بطُرُقها وأسانيدِها، بحيثُ لو رُويَ حديثٌ بغيْرِ سَنَدِهِ وطَريقِهِ تفطّنوا إلى أنّه قد قُلِبَ عن وَضْعِه؛ ولقد وقَع مثلُ ذلك للإمام محمّد بن إسماعيل البخاريّ حينَ وردَ على بَغْداد وقصدَ المحدِّثون امْتِحانه، فسألوهُ عن أحاديثَ قَلَبوا أسانيدَها، فقال: لا أعرفُ هذه، ولكن حَدّثني فلانٌ، ثمّ أتى بجميع تلك الأحاديثِ على الوَضْع الصّحيح، وردَّ كلَّ متْنٍ إلى سَنَدِه، فأقرّوا له بالإمامة.

واعْلَـم أيضاً، أنّ الأيمّة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه البِضاعةِ والإقلال، فأبو حنيفةَ رحمهُ الله يُقال: إنّه إنّما بلغت روايته إلى سَبْعة عَشَر حديثاً أو نحوها إلى خمسين؛ ومالكٌ رحمهُ الله إنّما صَحّ عنده ما في كتاب الموطّإ وغايتُها ثلاثمائة حديثٍ أو نحوها؛ وأحمدُ بن حَنْبل في مُسْنده أربعونَ ألف حديثٍ، والكلُّ على ما أدّاهُ إليه اجتهادُهم في ذلك. =

وبوّبوا على كلِّ واحدٍ منها ونقَلُوا ما فيه من الخِلافِ لأيمّة الشَّأن أو الوِفاقِ، ثمّ النَّظرُ في كَيفيَّة أخذ الرُّواةِ بعضِهم عن بَعْضٍ بقراءةٍ أو كِتابة أو مُناوَلَةٍ أو إجازَةٍ، وتَفاوتُ رُتبها، وما للعُلَماءِ في ذلك من الخِلاف بالقَبول والرَّدِّ. ثم أتبعوا ذلك بالكلام في ألفاظٍ تقعُ في مُتون الحديثِ من غَريبٍ أو مُشكلٍ أو تَصحيفٍ أو مُفترقٍ منها

= وقد يقول بعض المتعصبين المتعسّفينَ أنّ مِنهم من كان قَليلَ البضاعة في الحديث، ولهذا قلّت روايتُه. ولا سبيلَ إلى هذا المُعْتَقَد في كِبار الأيمّة، لأنّ الشّريعة إنّما تؤخذُ من الكتاب والسُّنَّة، ومن كان قليلَ البِضاعَةِ من الحديث فيتعيّنُ عليه طَلَبُه وروايتُه والجدُّ والتّشميرُ في ذلك، ليأخذَ الدّينَ عن أصولٍ صحيحةٍ، ويتلقّى الأحكامَ عن صاحِبها المبلِّغ لها عن الله. وإنّما أقلّ منهم من أقلَّ الرّوايةَ، لأجْل المطاعِنِ الّتي تعترضُه فيها والعِللِ الّتي تعرِضُ في طُرقها، سيّما والجَرْحُ مقدَّمٌ عند الأكثَرِ، فيؤدّيه الاجْتِهادُ إلى تَرْكِ الأخذِ بما يَعرِضُ مثلُ ذلك فيه من الأحاديث وطُرق الأسانيدِ، ويكثُرُ ذلك فتقلُّ روايتُه لضُعف الطُّرق ، هذا مع أنّ أهلَ الحِجازِ أكثرُ روايةً للحديثِ من أهلِ العِراق، لأنّ المدينةَ دارُ الهِجْرةِ ومأوى الصّحابَةِ، ومن انتقلَ منهم إلى العِراق كان شُغلُهم بالجهاد أكثرَ. والإمامُ أبو حنيفةَ إنّما قلّتْ روايتُهُ لما شدَّدَ في شُروط الرّوايةِ والتّحمّلِ، فاستُضْعِفتْ، [وضعف الحديث إذا عارَضَه القطعيّ فاستضعف العقليّ]، قلّت من أجلها روايتُه فقلَّ حديثُه، لا أنّه تَرَكَ روايةَ الحديث مُتعمّداً. فحاشاهُ من ذلك. ويدُلُّ على أنّه من كِبار المجتهدينَ في عِلْم الحديث، اعتمادُ مَذهبِه بينهم، والتّعويلُ عليه، واعتبارُه ردّاً وقبولاً. وأمّا غيْرُه من المحدّثين وهم الجمهورُ، فتوسّعوا في الشّروط وكثُر حديثُهم، والكُلُّ عن اجتهادٍ. وقد توسّع أصحابُه من بَعْده في الشّروط وكثرت روايتُهم. وروَى الطّحاويُّ فأكثَرَ، وكتبَ مُسْنَدَهُ وهو جليلُ القَدْرِ، إلاّ أنّه لا يعدِلُ الصّحيحيْنِ، لأنّ الشّروطَ الّتي اعتمدَها البُخاريُّ ومسلمٌ في كتابَيْهما مُجْمَعٌ عليها بين الأمّة كما قالوهُ، وشروطُ الطّحاويّ غيرُ متّفقٍ عليها، كالرّوايةِ عن المستورِ الحال وغيرِه. فلهذا قُدِّم الصّحيحان، بل وكتب السُّنَن المعروفةُ، عليْه، لتأخّر شرطه عن شُروطهم. ومن أجل هذا قيل في الصّحيحين بالإجماع على قبولها من جهة الإجماع على صِحّة ما فيها على الشّروط المتّفَقِ عليْها. فلا تأخذْكَ ريبةٌ في ذلك، فالقومُ أحقُّ الناسِ بالظّنّ الجميلِ بهم، والتماسِ المخارجِ الصّحيحة لهم.=

ومُختَلِف، وما يُناسِبُ ذلك. هذا مُعظمُ ما يَنظرُ فيه أهلُ الحديث وغالِبُهُ. وكانت أحوالُ نَقَلة الحديث في عُصور السَّلَف من الصَّحابَةِ والتَّابِعين معروفةً، كلٌّ عند أهل بَلَدِه. فمِنهم بالحِجاز، ومنهم بالبَصْرة، والكوفَةِ من العِراق، ومنهم بالشّام، ومِصْرَ، والجميعُ معروفونَ مشهورونَ في أعْصارهم. وكانت طريقَةُ أهْل الحِجاز في أعْصارهم في الأسانيدِ أعْلَى مِمّن سِواهم وأمتَنَ في الصّحّة، لاشتِدادِهم في شُروط النَّقْل من العَدَالة والضَّبْط، وتَجافيهم عن قَبول المَجْهول الحالِ في ذلك.

وسيِّد[أ] الطريقَةِ الحجازيَّةِ بعد السَّلَف، الإمامُ مالِك، عالِمُ المدينة رَضِي الله عنه، ثمّ أصحابُه، مثلُ الإمام محمّد بن إدريس الشّافِعيّ *والقَعْنَبيّ وابن وَهْب، ومن بَعْدِهم*[ب] الإمامُ أحمد بن حَنْبل، وأمثالُهم.

وكان علمُ الشّريعة في مَبْدإ [هذا][ج] الأمْر نقلاً صِرْفاً؛ وشمّر لها السَّلَف وتَحَرَّوْا الصحيحَ حتّى أكملوها. وكتَبَ مالكٌ رحمه الله كتابَ[د] الموطّأ، أوْدَعَهُ

(أ) في ي: سند (ب) سقط ما بين النجمين من ي (ج) من ي (د) في ج ي: كتابه.

= ثمّ[أ] من عُلوم الحديث تَصريفُ هذا القانون في الكلامِ على الأحاديثِ واحداً واحداً في أبوابها وتراجِمها في تَفاسير هذه المسانيد، كما فَعَلهُ الحافظُ أبو عمر بنُ عبد البرّ، وأبو محمّد بن حَزم، والقاضي عِياض، ومُحْيي الدّين النَّوويّ، وابنُ العطاء من بعدهما. وكثيرٌ من أيمّة المغاربةِ والمشارِقةِ، وإن كان في كلامهم على تلك الأحاديث غيرُ ذلك من فِقْه مُتونها ولُغَتِها وإعْرابها، إلاّ أنّ كلامَهم في أسانيدِها بِصناعة الحديث أوْعَبُ، وأكثر هذه .....[ب] علوم الحديث المتداولة بين أيمّة الأعْصار لهذا العَهْدِ، والله الهادي إلى الحقّ والمُعينُ عليه.

(ا) من هنا إلى الآخر، حاشية بخط نسخ متأخر (ب) كلمة غير مقروءة

أصولَ الأحكام من الصَّحيحِ المتّفقِ عليه، ورَتّبَهُ على أبواب الفِقه. ثمّ عُني الحُفّاظ بمعرفة طُرُقِ الأحاديثِ وأسانيدِها المُختلِفةِ. وربّما يقعُ إسْنادُ الحديث من طرقٍ متعدّدةٍ وعن رُواةٍ مُختلفينَ، وقد يقعُ الحديثُ أيضاً في أبواب متعدّدة باختلافِ المَعاني الّتي اشْتَملَ عليْها ./ وجاء محمّدُ بن إسْماعيل البخاريُّ إمامُ المحدّثِين لغصْره، [300ب] فخرّج أحاديثَ السّنّةِ على أبوابِها في مُسْنَدِه الصّحيح، بجميع الطُّرُق الّتي للحجازيّينَ والعِراقيّين والشّاميّينَ. واعتمَدَ منها ما أجْمعوا عليه دونَ ما اختلفوا فيه[أ]، وكرّرَ الأحاديثَ يسوقُها في كلّ بابٍ بمعْنَى ذلك البابِ الّذي تضمّنَهُ الحديثُ، فتكرّرت لذلك أحاديثُه، حتّى يُقالَ: إنّه اشتَملَ على سَبْعة آلافِ حديثٍ ومائتَين، منها ثلاثةُ آلافٍ متكرّرة، وفرّقَ الطرقَ والأسانيدَ عليها مُختلفةً في كلّ باب.

ثم جاء الإمامُ مسلمُ بن الحجّاج القُشَيْرِيُّ رحمه الله ، فألّفَ مُسْنَده الصحيحَ، حذَا فيه حَذْوَ البُخاريِّ في نَقْل المُجْمَعِ عليه، وحَذَف المتكرّر منها، وجمعَ الطّرق والأسانيدَ، وبوّبَهُ على أبواب الفِقْه وتراجِمه. ومع ذلك فلم يَسْتوعِبَا الصّحيحَ كلَّه، وقد استدْرك النّاسُ عليهما في ذلك. ثمّ كتبَ أبو داود السّجِسْتانيُّ، وأبو عيسى التّرمذيُّ، وأبو عبد الرّحمن النّسويُّ في السُّنَنِ بأوْسَعَ من الصّحيح ، وقَصدوا ما توفّرتْ فيه شروطُ العَمل، إمّا من الرّتْبةِ العالِيةِ في الإسْناد، وهو الصّحيحُ كما هو مَعْروفٌ، وإمّا من الّذي دونَه من الحَسَن وغَيْره، ليكون ذلك إماماً للسُّنّةِ والعملِ بها. وهذه هي [المسانيد][ب] المشهورةُ في المِلّةِ، وهي أمّهاتُ كُتبِ الحديثِ في السُّنّةِ. فإنّها وإن تعدّدتْ فترجعُ إلى هذه في الأغْلَب.

(أ) سقط من ج (ب) من ج ي، وفي ظ: الأسانيد .

ومعرفةُ هذه الشّروط والاصطلاحاتِ كلّها هي عِلمُ الحديثِ. وربّما تفرّدَ عنها النّاسِخُ والمنسوخُ فيُجعَلُ فنّاً برأسِه، وكذا الغريبُ، وللنّاس فيه تواليفُ مشهورةٌ، ثمّ المؤتَلَفُ والمُختَلَفُ. وقد ألّف النّاس في عُلوم الحديث وأكثَروا. ومن فُحول عُلمائِه وأيِمّتهم أبو عبدالله الحاكِم، وتواليفُه فيه مشهورةٌ، وهو الّذي هذّبه وأظهرَ مَحاسِنَه. وأشهرُ كِتابٍ للمتأخّرينَ فيه، كتابُ أبي عَمْرو ابن الصّلاح، كان لعَهْد أوائِل المائة السّابِعة، وتلاهُ مُحيي الدّين النّوويّ بمِثل ذلك. والفنُّ شريفٌ في مَغزاهُ لأنّه معرفةُ ما تُحفَظُ به السّنَنُ المنقولةُ عن صاحِب الشّريعَةِ.

وقد انقطعَ لهذ العَهْد / تخريجُ شَيْءٍ من الأحاديثِ واستِدراكُها على المتقدّمينَ؛ [301 أ] إذ العادةُ تشهدُ بأنّ هؤلاءِ الأيِمّة على تعدُّدهم وتلاحُق عُصورِهم وكِفايتِهم واجتِهادِهم لم يكونوا لِيُغفِلوا شيئاً من السُّنّةِ أو يتركوهُ حتّى يَعثر عليه المتأخّرُ؛ هذا بعيدٌ عنهم. وإنّما تَنصرف العنايةُ لهذا العَهْد إلى تَصحيح الأُمّهاتِ المكتوبةِ، وضَبْطِها بالرّوايةِ عن مصنّفيها، والنّظرِ في أسانيدِها إلى مؤلّفيها، وعَرْض ذلك على ما تقرّرَ في علوم الحديثِ من الشُّروطِ والأحْكام، لتتّصِلَ الأسانيدُ محكمةً إلى مُنتهاها. ولم يزيدوا في ذلك على العِنايةِ بأكثر من هذه الأمّهات الخمس إلاّ في القليلِ.

فأمّا البُخاريُّ، وهو أعلاها رتبةً، فاستصعبَ النّاسُ شرحَه، واستَغلقوا مَنحاهُ، من أجل ما يُحتاجُ إليه من مَعرفةِ الطُّرقِ المُتعَدّدةِ، ورِجالها من أهل الحِجاز والشّام والعِراقِ، ومَعرفةِ أحوالِهم واختِلافِ النّاس فيهم، وكذلك يَحتاجُ إلى إمْعان النّظر في التّفقُّهِ في تراجِمه، لأنّه يترجِمُ التّرجَمَةَ ويوردُ فيها الحديثَ بسندٍ أو طريقٍ،

ثمّ يترجمُ أخرى ويوردُ فيها ذلك الحديثَ بعَيْنِه لما تضمَّنَهُ من المَعنى الّذي تَرْجَمَ به البابَ، وكذلك في تَرْجمةٍ وترجمةٍ إلى أن يتكرّر الحديثُ في أبوابٍ كثيرةٍ بحسَب معانيه واختلافِها. ومن شَرَحَهُ ولم يَسْتوفِ هذا فيه، فلم يُوفِ حقّ الشّرْح، كابن بَطّالٍ وابن المهلّبِ وابن التّين، ونحوهم. ولقد سمعتُ كثيراً من شُيوخنا، رحمهم الله، يقولونَ: شرحُ كتاب البُخاريّ، دَيْنٌ على الأُمّةِ. يعنون أن أحداً من عُلماء الأُمّةِ لم يوفِ ما يَجِبُ له من الشّرْح بذلك الاعْتِبار.

أمّا[أ] صحيحُ مُسْلِم، فكَثُرت عِنايةُ عُلماءِ المَغرب به، وأكبّوا عليه، وأجْمعوا على تَفْضيله على كتاب البُخاريّ. قال ابنُ الصّلاح[1]: وإنّما يُفضّل على كتاب البُخاريّ بما وقَعَ فيه من تَجْريده عمّا مَزَجَ به البخاريُّ كتابَه من غيْرِ الصّحيح ممّا لم يَكْتُبْه على شَرْطه. وأكثرُ ما وَقَع له في التّراجِم.

[301 ب] وأمْلَى الإمامُ المازَريُّ من فُقهاءِ المالكيّة / عليه شَرْحاً وسمّاه: المُعْلِم بفوائِد مُسْلم، واشتَمَلَ على عُيونٍ من علْم الحديثِ ومَتينٍ من[ب] الفِقْه. ثم أكمَلَهُ القاضي عِياضٌ من بَعْده وتمّمَهُ وسمّاه: إكمالَ المُعْلِم. وتلاهما مُحيي الدّين النّوويُّ بشَرْحٍ استَوْفَى ما في الكتابَيْن، وزادَ عليهما، وجاء شَرْحاً وافياً.

وأمّا كُتبُ السُّنَنِ الأُخرى وفيها مُعْظم مآخِذِ الفُقهاء، فأكثرُ شَرْحها في كُتبِ الفِقْه، إلاّ ما يختصُّ بعِلْم الحديثِ، فكَتَبَ النّاسُ عليها، واستَوْفوا من ذلك ما

(أ) في ي: وأمّا   (ب) سقط من ج.

---

(1) المقدّمة: ص 161.

يحتاجُ إليه من عُلوم الحديثِ ومَوْضوعاتِها، والمسانيدِ الّتي اشتَمَلَتْ على الأحاديث المَعمول بها من السُّنّةِ.

واعلمْ أنّ الأحاديثَ قد تَميّزتْ مراتِبُها لهذا العَهْد بين صحيحٍ وحَسَنٍ وضعيف ومَعْلولٍ[أ] وغَيْرِها ، مَيّزَها أيِمّة الحديث وجَهابِذَتُهُ ، وعَرَفوها ولم يَبْقَ طريقٌ في تَصْحيح ما لم يَصِحَّ من قَبْلُ، ولقد كان الأيِمّة في الحديث يَعْرفونَ الأحاديثَ بطُرُقِها وأسانيدِها، بحيْثُ لو رُوِيَ حديثٌ بغَيْرِ سَنَده وطريقِهِ تَفَطّنوا إلى أنّه قد قُلِب عن وَضْعِه. ولقد وَقَع مثلُ ذلك للإمام محمّد بن إسْماعيلِ البخاريّ حينَ وردَ على بَغْداد، وقصدَ المحدّثون امْتِحانَه، فسألوْه عن أحاديثَ قَلَبوا أسانيدَها، فقال: لا أعْرِفُ هذه، ولكنْ حَدّثني فلانٌ، ثمّ أتى بجميع تلْك الأحاديثِ على الوَضْع الصّحيح، ورَدّ كلَّ مَتْنٍ إلى سَنَدِه، فأقَرّوا له بالإمامَةِ[1].

واعلَمْ أيضاً أنّ الأيِمّة المجتهدينَ تفاوَتوا في الإكْثار من هذه البِضاعةِ والإقْلالِ، فأبو حَنيفَةَ رحمه الله تعالى[ب] يُقالُ: إنّه إنّما بلَغتْ روايتُه إلى سَبْعة عَشَر حديثاً أو نحوِها، ومالكٌ رحمه الله إنّما صَحّ عنْدَه ما في كتاب المُوَطّإ، وغايتُها [ثلاثمائة حديث][ج] أو نَحْوُها ، وأحمدُ بن حَنبل [رحمه الله][د] في مُسْنَدِه خمسونَ ألْف حَديثٍ، والكلُّ على ما أدّاهُ إليه اجْتِهادُهم في ذلك.

(أ) كذا، ومصطلح المحدثين : مُعَلّ (ب) سقط من ج ي (ج) سقط من ج ظ، وفراغ كلمتين في ي، والتكملة من ع
(د) من ي .

(1) الخبر في تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي 2: 340 ، وسير أعلام النبلاء للذهبي 12: 408 .

وقد يقول بعض المُتعصِّبينَ المُتعَسّفينَ أنّ منهم من كان قَليلَ البضاعَةِ في الحديث ، ولهذا قَلَّتْ روايتُه . ولا سبيلَ إلى هذا المُعتقَدِ في كبار الأئِمّة ، لأنّ الشريعةَ / [302 أ] إنّما تُؤخَذُ من الكتاب والسُّنّة ، ومن كان قليلَ البِضاعَةِ من الحديثِ فيتعيّنُ عليه طَلَبُهُ وروايتُه والجدُّ والتَّشميرُ في ذلك ، ليأخذَ الدّينَ عن أصولٍ صحيحةٍ ، ويتَلَقّى الأحكامَ عن صاحِبها المبلّغ لها عن الله . وإنّما أقَلَّ منهم من أقَلَّ الرّوايةَ لأجلِ المطاعِنِ الّتي تعترضُهُ فيها والعِلل الّتي تَعْمُضُ في طُرُقِها، سيَّما والجَرْحُ مقدّمٌ عند الأكْثَر، فيُؤدّيهِ الاجتهادُ إلى تَرْكِ الأخذِ بما يَعرِضُ مثل ذلك فيه من الأحاديثِ وطُرقِ الأسانيدِ، ويكثر ذلك[أ]، فتقلُّ روايتُه لضُعْفِ الطُّرُقِ. هذا مع أنّ أهلَ الحِجازِ أكثرُ روايةً للحديث من أهْل العراقِ، لأنّ المدينةَ دارُ الهجْرةِ ومأْوَى الصّحابةِ، ومن انتقَل منهم إلى العِراق كان شُغْلُهم بالجهاد أكثرَ. والإمامُ أبو حَنيفَةَ إنّما قَلّتْ روايتُه لما شَدَّدَ في شُروط الرّوايةِ والتَّحمُّل، *[وضَعَّفَ الحديث إذا عارضَه العقلُ القطعيُّ[ب]]*[ج] فاستُصْعِب[د] ، وقَلّتْ من أجلها روايتُه، فَقَلَّ حديثُه، لا أنّه ترك روايةَ الحديثِ مُتعَمّداً، فحاشاهُ من ذلك. ويدُلُّكَ على أنّه من كبار المُجْتهدينَ في علْمِ الحديثِ اعتمادُ مَذْهبِه بَيْنهم، والتعويلُ عليه واعتبارُه ردّاً وقَبولاً. وأما غيْرُه من المحدّثِينَ وهم الجمهورُ، فتوسّعوا في الشُّروط وكَثُرَ حديثُهم ، والكُلُّ عن اجتهادٍ . وقد توَسّع أصحابُه من بَعْدِه في الشّروط وكَثُرت روايتُهم. وروَى الطّحاويُّ فأكثر وكَتَب مُسْنَدَه، وهو جليلُ القَدْرِ، إلاّ أنّه لا يَعْدِلُ الصَّحيحَيْنِ، لأنّ الشّروطَ الّتي اعتمَدَها

(أ) في ي: وكَثُر لذلك (ب) في ج: العقلي القطعي (ج) سقط ما بين النجمين من ظ ي (د) من ي، وفي ظ ج: فاستصعبت .

البُخاريُّ ومُسْلِمٌ في كتابَيْهما مُجمَعٌ عليها بين الأمّةَ كما قالوه، وشُروطُ الطّحاويّ غيرُ مُتَّفَقٍ عليها، كالرِّوايةِ عن المَستورِ الحالِ وغَيْرِه. فلهذا قُدِّمَ الصّحيحانِ، بلْ وكُتبُ السُّنَنِ المعْروفةُ عليه، لتأخُّرِ شَرْطِه عن شُروطِهم. ومن أجْلِ هذا قيل في الصّحيحَيْن بالإجْماعِ على قبولهما من جِهَةِ الإجْماعِ على صِحّةِ ما فيهما على الشُّروطِ المُتّفَقِ عليها . فلا تأْخُذْكَ رِيبَةٌ في ذلك ؛ فالقَوْمُ أحَقُّ النّاسِ بالظّنِّ[أ] الجميل بهم، والتِماس المخارِج / الصّحيحةِ لَهم. واللهُ الهادي إلى الحَقّ والمعينُ عليه. [302ب]

## 13 ● الفِقْهُ وما يَتْبَعُهُ من الفَرائِضِ[ب]

والفِقْهُ هو مَعرفةُ أحْكام اللهِ تعالَى في أفْعال المُكَلّفين، بالوُجوبِ، والحَظْر، والنَّدْب، والكراهَةِ، والإباحَةِ. وهي مُتَلَقّاةٌ من الكتاب والسُّنّة، وما نَصَبَهُ الشّارِعُ لمعْرِفَتِها من الأدِلّة. فإذا استُخْرِجَت الأحكامُ من تلك الأدِلّة قيل لها: فِقْهٌ.

وكان السّلَفُ يَستخرجونَها من تلك الأدِلّةِ على اختلافٍ فيما بينهم لابُدَّ من وُقوعِه، ضرورةَ أنّ الأدِلّةَ غالِبُها من النّصوص، وهي بلُغَة العَرَب، وفي [اقتِضاءات ألفاظِها][ج] خلافٌ بَيْنهم مَعْروفٌ. وأيضاً فالسُّنّةُ مُختلفةُ الطُّرقِ في الثّبوتِ، وتَتعارضُ في الأكْثرِ أحكامُها، فتحتاجُ إلى التّرْجيح، وهو مُختَلف. وأيضاً فالأدِلّةُ من غير النّصوص مُختَلَف فيها. وأيضاً فالوقائعُ المُتَجَدِّدةُ لا توفي بها النّصوصُ، وما

(أ) ي : بالنظر (ب) كتب المؤلف قسماً كبيراً من هذا الفصل في الأصل ع بخطه (ج) من ع ج ي ، وفي ظ: الكثير من معانيها .

كان منها غيرَ داخلٍ في النّصوص فيُحمَلُ على منصوصٍ [لمشابهةٍ][أ] بَيْنهما. وهذه كلُّها مَثاراتٌ[ب] للخِلاف ضروريّةُ الوقوعِ. ومن هنا وقعَ الخلافُ بين السّلف والأيِمّة من بَعْدهم.

ثمّ إنّ الصّحابةَ لم يكونوا كلُّهم أهلَ فُتْيا ، ولا كان الدّين يؤخَذُ عن جَميعهم، وإنّما كان ذلك مُختَصّاً منهم بالحامِلين للقُرآن، العارفينَ بناسِخِه ومَنْسوخه، ومُتَشابِهه ومُحْكَمِه وسائرِ دَلالاته، بما تَلَقَّوْهُ من النّبيّ ﷺ أو مِمّنْ سَمِعهُ منه من عِلْيَتِهم. وكانوا يُسمَّوْن لذلك القُرّاء، أي الّذين يَقْرأون الكتابَ. لأنّ العَربَ كانوا أُمّةً أُمّيّةً، فاختُصَّ من كان منهم قارئاً للكتاب بهذا الاسْم، لغَرابتِه يَوْمئذٍ. وبَقِيَ الأمرُ كذلك صَدْرَ المِلّةِ.

ثمّ عَظُمت أمصارُ الإسْلام، وذهَبَتِ الأُمّيّةُ عن العَرَب بمُمارسَةِ الكِتاب، وتَمكّنَ الاسْتِنْباطُ ، وكَمُلَ الفِقْه وأصبحَ صناعةً وعلماً ، فبُدّلوا باسْمِ الفُقهاءِ والعُلَماءِ من القُرّاء.

[303 أ] وانقسمَ الفقهُ فيهم إلى طَريقتَيْن : طَريقةِ أهل الرّأْي / والقِياس ، وهم أهلُ العِراق، وطريقةِ [أهل][ج] الحديث، وهم أهلُ الحِجاز. وكان الحديثُ قَليلاً في أهلِ العِراق، لما قدّمْناه، فاسْتَكْثَروا من القِياس ومَهَروا فيه. فلذلك قيل لهم: أَهْلُ الرّأْي. ومُقَدَّمُ جَماعَتِهم الّذي اسْتَقَرَّ المذهبُ فيه وفي أَصْحابه، الإمامُ أبو حَنيفةَ، وإمامُ أَهْل الحِجاز، مالكُ بن أَنَس، والشّافِعيُّ من بَعْده.

(أ) من ع، وفي ظ ي ج: بمشابهة (ب) من ظ ي، وفي ع: إثارات، وفي ج: شارات (ج) سقط من ظ .

ثمّ أنكر القِياسَ طائفةٌ من العُلماء وأبطلوا العملَ به، وهم الظّاهِريّةُ، وجَعلوا مَدارِكَ الشَّرْع كلَّها منحصرةً في النُّصوصِ والإجْماعِ، وردُّوا القِياسَ الجَليَّ والعِلّةَ المَنصوصةَ إلى النّصّ، لأنّ النّصّ على العِلّةِ نصٌّ على الحُكم في جميع محالِّها. وكان إمامَ هذا المَذهب داودُ بن عليّ وابنُه وأصحابُهما.

فكانت هذه المذاهِبُ الثّلاثةُ هي مذاهبَ الجُمهورِ المشتَهِرةُ بين الأمّة.

وشَذَّ أهلُ البَيْت بمذْهَب ابْتَدعوه وفِقْهٍ انفَردوا به، وبَنَوْه على مَذهَبِهم في تناوُل بَعْض الصَّحابة بالقَدْح، وعلى قَولِهم بعِصْمة الأيِمّة ورَفْعِ الخِلاف عن أقوالِهم. وهي كلُّها أصولٌ واهِيَةٌ.

وشَذَّ بمِثْل ذلك الخوارجُ . ولم يَحْفِل الجمهورُ بمذاهِبِهم ، بل أوْسعوها جانبَ الإنكار والقَدْح، فلا يُعرَفُ شيءٌ من مذاهِبِهم ولا تُروَى كُتُبُهم ولا أثَر لشيءٍ منها إلاّ في مواطِنِهم.

فكُتُب الشّيعةِ في بلادِهم وحَيْثُ كانت دُوَلُهم قائِمةٌ في المَغرب والمَشرِق واليَمَن، والخوارجُ كذلك. ولكلٍّ منهم كتبٌ وتواليفُ وآراءٌ في الفِقْه غريبةٌ.

ثم دَرَسَ مَذْهَبُ أهْل الظّاهِر اليومَ بدُروس أيِمّته وإنكار الجُمهور على مُنتَحِله ، ولم يَبْقَ إلاّ في الكُتُب المُجلّدةِ . ورُبّما يَعكِفُ كثيرٌ من البَطّالين مِمّن يَتكلَّف بانتحال مَذهبهم على تلك الكُتُب، يرومُ أخْذَ فِقْههم منها ومَذْهبِهم ، فلا يَخْلو بطائلٍ، ويصيرُ إلى مُخالَفةِ الجُمهور وإنكارِهم عليه . ورُبّما عُدَّ بهذه النِّحْلةِ في أهل البِدع ، بتَلَقّيه العلمَ من الكُتب من غَيْر مفتاحِ المُعَلّمين. وقد فعلَ ذلك ابنُ حَزم بالأندلس،

[303ب] على عُلُوّ رُتْبتِه / في حِفْظ الحديث ، وصارَ إلى مَذْهب أهل الظّاهر ، ومَهَر فيه باجْتهادٍ زَعَمهُ في أقوالهم؛ وخالف إمامَهم داودَ ، وتعرَّض للكثير من أيمّة المُسْلمين، فنقَم النّاسُ ذلك عليه، وأوسعوا مَذْهَبَهُ استِهجاناً وإنكاراً، وتلَقَّوا كُتُبه بالإغفال والتّرك، *حتّى إنّها ليُحظَرُ بَيْعها بالأسواق، ورُبّما تُمزَّق بعضَ الأحيان*[ا].

ولم يَبْق إلاّ مذاهبُ أهْلِ الرّأي من العِراق، وأهْلِ الحديث من الحِجاز.

فأمّا أهلُ العِراق، فإمامُهم الّذي اسْتقَرّت عندَه مذاهبُهم، أبو حنيفة النُّعْمانُ ابن ثابت. فمَقَامُه في الفِقْه لا يُلحَق، شهِدَ له بذلك أهلُ جِلْدَته، وخصوصاً مالكاً والشّافِعيّ.

وأمّا أهلُ الحِجاز ، فكانَ إمامَهم مالكُ بن أنَس الأصْبَحيّ ، إمامُ دار الهِجْرة رحِمَهُ الله. واختُصَّ بزيادة مُدرَكٍ آخرَ للأحكام غير المدارِك المُعْتَبَرة عند غَيْرِه، وهو عملُ أهلِ المدينة. لأنّه رأى أنّهم فيما يتّفقون[ب] عليه من فِعْل أو تَرْكٍ مُتابِعون لمن قَبْلهم ضرورةً ، لدينهم [واقتِدائهم][ج]، وكذا إلى الجيل المباشِرين لفِعْل النّبيّ ﷺ، الآخذينَ ذلك عنه . وصار ذلك عندَه من أُصول الأدِلّة الشّرعيّة. وظَنَّ كثيرٌ أنّ ذلك من مَسائل الإجْماع، فأنْكَرَهُ. لأنّ دليلَ الإجْماع لا يَخُصُّ أهْلَ المَدينة من سِواهم، بل هو شاملٌ للأمّة.

واعلَمْ أنّ الإجماعَ إنّما هو الاتّفاقُ على الأمْر الدّينيّ عن اجتهادٍ. ومالكٌ [رحمه الله][د] لم يَعْتبِرْ عملَ أهلِ المدينةِ من هذا المَعْنى، وإنّما اعتَبَرهُ من حيث اتباعُ

(ا) ما بين النجمين ورد في ظ ع ج، ومشطوب في ي (ب) في ي: يتفقون مهملة، وفي ج: يتّبعون (ج) في ظ: اقتدارهم (د) من ي ع.

الجيل بالمُشاهَدَةِ للجيلِ بالمشاهَدَة، إلى أن يَنْتهي إلى الشّارعِ صلواتُ الله عليه، وضرورةُ اقْتِدائِهم تُعَيِّن ذلك. نَعَمْ، المسألةُ ذُكِرَتْ في بابِ الإجماع، لأنّه اليَقُ الأبواب بها من حيثُ ما فيها من الاتّفاق الجامع بَيْنها وبين الإجماع. إلاّ أنّ اتّفاق أهل الإجماع عن اجتهادٍ ورَأْيٍ(أ)، بالنّظر في الأدِلّة؛ واتّفاق هؤلاء في فِعْلٍ أو تَرْكٍ، مُسْتَندينَ إلى مشاهدةِ من قَبْلَهم. ولو ذُكِرت المسألة في باب فِعل النّبيّ ﷺ وتَقْريره(ب)، أو مع الأدِلّة / المختلِف فيها، مثلَ شَرْعِ من قَبْلَنا، ومَذهبِ الصّحابيّ، والاسْتِصْحاب، لكان ألْيَقَ بها. *والله الموفقُ للصّواب*(ج). [304 ا]

ثمّ كان من بَعْد مالِك بن أَنَس، محمّدُ بنُ إدْريس المُطَّلِبيّ الشّافِعيّ، رحمه الله، رحلَ إلى العِراق من بَعْد مالِك، ولَقِيَ أصحابَ الإمام أبي حَنيفةَ وأخذَ عنهم، ومزَجَ طريقَةَ أهْل الحِجاز بطَريقةِ أهْل العِراق. واختُصَّ بمَذْهَبٍ، وخالَف مالِكاً رَحمه الله في كَثيرٍ من مَذاهبه(د).

وجاء من بَعْدهما أحمدُ بن حَنْبل [رحمه الله](هـ)، وكان من عِلْية المُحَدّثين. وقَرَا أصحابُه على أصْحابِ أبي حَنيفةَ، مع وُفور بضاعَتِهم من الحديث. [فاختَصُّوا](و) بمذهبٍ آخَرَ.

ووقف التّقْليدُ في الأمْصار عند هؤلاء الأرْبعة، ودَرس المقَلِّدونَ لمن سواهم. وسَدَّ النّاسُ بابَ الخِلاف وطُرُقَه لما كَثُرَ من شُعَب الاصْطِلاحات في العُلوم، ولما عاقَ عن الوُصول إلى رُتْبَة الاجْتِهاد، ولما خُشيَ من إسْناد ذلك إلى غَيْر أهْلِه ومن لا يوثَق برأيه ولا بدِينِه؛ فصَرّحوا بالعَجْز والإعْوازِ، ورَدّوا النّاس إلى تَقْليد هؤلاء،

(أ) في ي: ونظر (ب) سقط من ج (ج) سقط من ج ي (د) ي: مذهبه (هـ) من ي (و) في ظ: فاختص.

كلٌّ ومن اختُصَّ به من المقلِّدين، وحَظروا أن يُتداوَلَ تقليدُهم لما فيه من التلاعُبِ. ولم يَبْقَ إلاّ نَقْلُ مَذاهِبِهم، وعَمِلَ كلُّ مُقلِّد بمذهبِ من قلَّدهُ منهم بعد تَصْحيح الأُصول واتّصالِ سَنَدِها بالرّوايةِ، لا مَحصولَ اليومَ للفِقْه غيرُ هذا. ومُدَّعِي الاجْتِهاد لهذا العَهْد مردودٌ على عَقِبِه مَهجورٌ تقْليده.

وقد صار أهلُ الإسْلام اليومَ على تقْليد هؤلاء الأربعة.

فأمّا ابنُ حَنبل، فمُقَلِّده قليلٌ، [لبُعْد مَذهبه عن الاجْتِهاد، وأصالته في مُعاضَدةِ الرّواية والأخْبار بعضاً ببعض](أ) وأكثرُهم بالشّام والعِراق من بَغْداد ونَواحيها. وهم أكثرُ النّاس حِفظاً للسُّنّة وروايةً للحَديث [ومَيْلاً بالاستنباط إليه عن القِياس ما أمْكَن. وكان لهم ببَغْداد كثرةٌ وصَوْلة، حتّى كانوا يتَواقَعونَ مع الشّيعةِ في نَواحِيها، وعَظُمَت الفِتْنةُ ببغدادَ من أجْل ذلك. ثم انقطع ذلك عند استيلاء الطَّطَرِ عليها، ولم يراجع، وصارت كَثْرَتُهم بالشّام](ب).

وأمّا أبو حنيفة، فمُقَلِّده اليومَ أهلُ العِراق ومُسلِمَةُ الهِنْد والصّين وما وراءَ النّهر، وبلادُ العَجَم كلُّهم، لما كان مَذهَبُه أخصَّ بالعِراق ودار الإسْلام، وكان تِلْميذُه صحابةَ الخُلفاء من بني العبّاس. فكثُرَتْ تواليفُهم ومُناظراتُهم مع الشّافعية، و[حَسُنت](ج) / [304ب] مناحِيهم(د) في الخِلافيّات، وجاءوا منها بعِلْمٍ مُسْتَطْرَفٍ وأنظارٍ غريبةٍ. وهي بَيْن أيدي النّاس. وبالمَغرب منها شيءٌ قليلٌ، نَقَلهُ إليه القاضي ابن العَربيّ[1] وأبو الوليد الباجيُّ في رِحْلتِهما.

(أ) من ي (ب) من ع ج. وسقط من ظ ي (ج) سقط من ظ (د) كذا، ولعلها: مباحثهم.

---

(1) قانون التأويل: 76 - 77.

وأمّا الشّافعيّ [رحمه الله][أ]، فمُقَلِّدوهُ بمصرَ أكثرُ ممّا سِواها. وقد كان انتشر مذهبُه بالعِراق وخُراسان وما وَراء النّهر، وقاسَموا الحنفيّةَ الفتْوى والتّدريسَ في جَميع الأمْصار، وعظُمت مجالسُ المناظراتِ بيْنهم، وشُحِنت كُتُب الخِلافيّات بأنْواع اسْتِدلالاتِهم. ثمّ دَرَس ذلك كلُّه بدُروس المَشرق وأقْطارِه.

[وكان الإمامُ محمّد بن إدرِيس الشافِعيّ لما نَزل][ب] على بَني عَبْد الحَكَم بِمصر، أخذَ عنه جماعةٌ *منهم. وكان من تِلْميذه بها البُوَيْطيّ، والمُزَنِيّ، وغيرُهم. وكان بها من المالكيّة جماعةٌ*[ج] من بَني عبد الحَكم، وأشْهَبُ، وابنُ القاسِم، وابن المَوّاز، وغيرُهم، ثمّ الحارثُ بن مِسكِينٍ، وبَنوهُ، *ثمّ القاضي أبو إسْحاق ابن شَعْبان وأصحابُهُ*[د]. ثمّ انقرَضَ فِقْهُ أهل السُّنّةِ [والجَماعةِ][هـ] من مِصْرَ بظهورِ دَوْلَةِ الرّافِضَةِ. وتداوَلَ بها فِقْهُ أهل البَيْت، [ وكادَ مَنْ سِواهُم أن يَتلاشوا ويَذْهبوا . وارْتَحَل إليها القاضي عبدُ الوَهّاب من بَغْداد، آخرَ المائة الرّابعة، على ما عُلِمَ من الحاجَة والتّقلُّبِ في المَعاش. فتأذَّنَ[و] خلفاءُ العُبَيْديّين بإكرامِه وإظْهارِ فَضْلِهِ، نعياً على بَني العَبّاس في اطِّراح مثل هذا الإمامِ والاغْتِباط به. فنفَقَت سوقُ المالكيّة بِمصْر قليلاً، إلى][ز] أن انقرضت[ح] دَوْلةُ العُبَيْديّين من الرّافِضَة على يَدِ صلاحِ الدّين ابنِ أيُّوب. فذَهب منها فِقْه أَهْلِ البَيْت، [وعادَ][ط] فقه الجماعة إلى ظهوره بينهم. وتَوَفَّر من ذلك فقهُ الشّافِعِيّ وأصحابِه من أَهْل العِراق والشّام، فعاد إلى *أحْسَنَ ما كان*[ي]، ونَفَقَ

(أ) من ي (ب) سقط من ظ (ج) سقط ما بين النجمين من ي (د) من ج ع، وسقط من ظ ي (هـ) من ع ج، وسقط من ظ ي (و) ج: فبادر (ز) من ع ج، وسقط من ظ ي (ح) ي: ذهبت (ط) هذه الجملة مشطوبة في ع، وفي ي ظ: ورجع إليهم فقه الشافعي وأصحابه (ي) سقط ما بين النجمين من ج .

سوقُه. [وجُلِبَ كتاب الرّافِعيّ منها إلى الشّام ومِصْر][أ]، واشتهر منهم مُحْيي الدّين النّوَوِيّ من الحلْبة الّتي رَبِيَت في ظِلّ الدّوْلَةِ الأيُوبيّة بالشّام، وعزُّ الدّين ابنُ عبد السّلام [أيضاً][ب]، ثمّ ابنُ الرِّفْعَةِ بِمِصْر، وتقيُّ الدّين ابن دَقِيق العِيد، ثمّ تقيُّ الدّين السُّبكيّ من بَعْدِهما، إلى أن انتهى ذلك إلى شيخ الإسْلام بِمِصْر لهذا العَهْدِ، وهو سِراجُ الدّين البُلْقِينيّ. فهو اليومَ كبيرُ الشّافِعيّة [بها][ج]، لا بل كبيرُ العُلَماءِ من أهْل العَصْر.

وأمّا مالك [رحمه الله][د]، فاخْتُصّ مَذْهبُه[هـ] بأَهْل المَغْرِب والأنْدَلُس، وإن كان يُوجَدُ في غيرهم. إلاّ أنّهم لم يُقَلّدوا غيرَه إلاّ في القَليل، لما أنّ رِحْلَتَهم غالباً كانت إلى الحِجاز، وهو مُنْتَهى سَفَرِهم. والمدينةُ يومئذٍ دارُ العِلْم، ومنها خَرَجَ إلى العِراق، ولم يَكُن العِراق في طَرِيقِهم. / فاقْتَصَروا على الأَخْذِ من عُلَماء المدينة، [305 أ] وشيْخُهم يومئذٍ وإمامُهم مالكٌ، [وشيوخُه من قَبْله وتلميذُه من بَعْده][و]. فرجَع إليه أهْل المَغْرب والأنْدلس وقَلّدوهُ دونَ غيره مِمّن لم تَصِلْ إليهم طريقَتُه. وأيضاً فالبَداوَةُ كانت غالبةً على أهْل المَغْرب والأنْدَلُس، ولم يكونوا يُعانونَ الحضارةَ الّتي لأَهْلِ العِراق، فكانوا إلى أَهْل الحِجازِ أَمْيَلَ لمُناسَبة البَداوَة. ولهذا لم يَزَل المذهبُ المالِكيّ عندَهم غَضّاً ولم يأخُذْه تنقيحُ الحضارَةِ وتهذيبُها، كما وَقَعَ في غَيْره من المذاهِب.

ولمّا صار مذهبُ كلّ إمامٍ عِلْماً مَخصوصاً عند أَهْل مَذْهبه، ولم يَكُنْ لهم سبيلٌ إلى الاجْتِهاد والقِياس، فاحْتاجوا إلى تَنْظير المسائِل في الإلْحاق وتَفْريقها عند

(أ) سقط من ظ ي (ب) من ي ج (ج) في ظ ج ي: بمصر (د) من ي (هـ) ي: بمذهبه أهلُ (و) من ع ج ي، وسقط من ظ.

الاشْتِباه، بَعْد الاسْتِناد إلى الأُصول المُتقَرِّرة من مَذْهب إمامِهم. وصارَ ذلك كلُّه يَحتاجُ إلى مَلَكة راسخةٍ يُقتَدَر بها على ذلك النَّوعِ من التَّنظير والتَّفرقة، واتّباع مَذهب[أ] إمامِهم فيها ما استطاعوا. وهذه المَلَكَةُ هي عِلْمُ الفِقْهِ لهذا العَهْد.

وأهلُ المَغرب جَميعاً مُقلِّدون لمالِك رضي الله عنه. وقد كان تلميذُه افْترَقوا بمِصْر والعِراق. فكان بالعِراق منهم القاضي إسْماعيلُ وطبَقتُه، مثل ابن خُوازْمَنْداد، وابن المُنْتاب، والقاضي أبو بَكْر الأَبْهَرِيّ، والقاضي أبو الحسَن بن القَصّار، والقاضي عَبْد الوهاب، ومن بَعْدهم . وكان بِمِصْر ابنُ القاسِم، وأشهبُ، وابنُ عَبْد الحَكَم، والحارِثُ بن مِسْكين، وطَبَقَتُهم. ورحلَ من الأنْدلُس [يَحْيى بن يَحْيى اللَّيْثيّ، ولَقِيَ مالِكاً وروى عنه كتاب المُوَطّأ، وكان من جِلّة أصحابه. ورَحل بعده][ب] عبدُ المَلِك ابن حَبيب، فأخذَ عن ابن القاسِم وطَبَقَتِه، وبَثَّ مَذهبَ مالِك بالأنْدلُس، ودوَّن فيه كتاب الواضِحَة. ثم دَوَّن العُتْبيُّ، من تلامِذَتِه، كتابَ العُتْبيّة.

ورحلَ من إفريقيّة أسَدُ بن الفُرات، فكتب عن أصْحاب أبي حَنيفة أوّلاً، ثمّ انتقل إلى مَذْهب مالِك ، وكَتَب عن ابن القاسِم في سائِر أبْوابِ الفِقْه . وجاءَ إلى القَيْروان بكِتابه، وسُمّي الأسَدِيّة، نسبةً إلى أسَد بنِ الفُرات. / فقَرَأها سَحْنُونٌ على [305 ب] أسَدٍ، ثمّ ارْتحَل إلى المَشْرِق، ولَقِيَ ابنَ القاسِم وأخذ عنه، وعارضَه بمسائِل الأسَدِيّة، فرجَع عن كثيرٍ منها. وكتبَ سَحْنُونٌ مسائِلَه ودَوَّنها، وأثْبَت ما رَجعَ عنه منها. وكتبَ معه ابنُ القاسِم إلى أسَدٍ أن يَمحوَ من أسَدِيَّتِهِ ما رَجَع عنه، وأن يأخُذَ بكتاب

(أ) مذاهب (ب) من حاشية ع بخطه، ولم تثبتها ظ ج ي .

سَحْنون . فَأَنِفَ من ذلك ، فتَرَكَ النّاسُ كتابَهُ واتّبعوا مُدوّنة سَحْنون، على ما كان فيها من اختِلاطِ المسائِل في الأبواب. فكانت تُسَمّى المُدَوّنة والمُختَلِطَة. وعكَفَ أهلُ القَيْروان على هذه المُدَوّنةِ ، وأهلُ الأندلس على الوَاضِحةِ والعُتْبِيَّةِ.

ثمّ اختصَرَ ابنُ أبي زَيْدٍ المدوّنةَ والمُختَلِطَةَ في كتابه المُسَمّى بالمُختَصَر، ولَخَّصَه أيضاً أبو سَعيد البَرادِعِيّ، من فُقهاء القَيْروان، في كتابه المُسَمّى بالتَّهْذيب. واعْتَمَدَهُ المَشْيَخَةُ من أهل إفريقيّة، وأخَذُوا به وتَرَكوا ما سِواهُ. وكذلك اعْتمد أهْلُ الأنْدَلُس كتابَ العُتْبِيّةِ، وهَجَروا الواضِحَةَ وما سِواها.

ولم يَزَلْ عُلَماء المَذهب يتعاهدونَ هذه الأمّهات بالشّرحِ والإيضاح والجَمْعِ. فكتَبَ أهلُ إفريقيّة على المُدوّنةِ ما شاءَ اللهُ أن يَكْتُبوهُ، مثل ابن يونس، واللّخْميّ، وابن مُحْرِز، والتّونسيّ، وابنِ بَشِير وأمثالِهم. وكتب أهلُ الأنـدلُس على العُتْبِيّـة ما شاء الله أن يَكْتُبوه، مثل ابنِ رُشْدٍ وأمثالِهِ.

وجَمَعَ ابنُ أبي زَيْدٍ جميعَ ما في الأمّهات من المَسائِل والخِلافِ والأقوال في كِتاب النّوادِر. فاشْتَمَل على جَميع أقوالِ المَذهب، و[فَرَّغَ][1] الأُمّهاتِ كلَّها في هذا الكِتاب. ونقَل ابنُ يونس مُعْظَمَهُ في كِتابه على المُدوّنةِ.

وزخرَت بِحارُ المَذهبِ المالِكيّ في الأُفقَيْن إلى انقِراض دَوْلةِ قُرْطُبَة والقَيْروان. ثمّ تمسّك بها أهْل المَغرب بَعْد ذلك.

(1) من ع ج. وفي ظ ي: فرّغ .

إلى أن جاء كتابُ أبي عَمْرو بن الحاجب، لخّص فيه طُرُقَ أهلِ المَذْهَب في كل بابٍ، وتعديد أقوالهم في كلّ مسألةٍ، فجاءَ كالبرنامج للمذهبِ.

وكانت الطريقة المالكيّة(أ) بقِيتْ في مِصْرَ من لَدُن الحارثِ بن مِسْكين، وابن مُيَسَّر، وابنِ اللّهيب، وابنِ رَشيق، [وابنِ شاس، وكانت الإسكندريّة في بني عَوْف وبني سَنَد](ب)، وابن عطاء الله، ولا أدري عمّن أخذها أبو عَمْرو بن الحاجب،/ لكنّه [306 أ] جاء بعد انقراضِ دولة العُبَيديّين، وذهاب فقه آل البَيْت، وظُهور فُقهاءِ السُّنّةِ من الشّافِعيّة والمالِكيّة(أ).

(أ) أوجز ابنُ خلدون في سياق نسختَي ظ ي حديثه عن المذهب المالكيّ في هذا الموضع. ويبدو أنّه أعاد النظر فيما كان كتبه في هذا الجزء من الفصل وتوسّع فيه. فلم نقحمه على متن ظ ي المتطابقين اجتناباً لتكرار بعض المحتوى، وأفردناه هنا عن نسختي ع ج منفصلاً، وموقعه بين حرفي (أ - أ):

وتميّزت للمَذهب المالكيّ ثلاثُ طُرُقٍ: للقرويّين، وكبيرُهم سَحْنون الآخِذُ عن ابن القاسم. وللقُرطبيّين [في ج: القرطبيين]، وكبيرُهم ابنُ حَبيب الآخِذُ عن مالِك، ومُطرِّف، وابن الماجِشون، وأصبَغ. وللعِراقيّين [في ج: العراقيين]، وكبيرُهم القاضي إسماعيلُ وأصحابُه. وكانت طريقةُ المصريّين تابعةً للعراقيّين. وإنّ القاضيَ عبدَ الوهّاب انتقل إليها من بغداد آخرَ المائة الرّابعة، وأخذ أهلُها عنه.

وكانت الطريقة المالكيّة بمصر من لدن الحارث بن مِسكين، وابن مُيَسّر، وابن اللّهيب، وابن رَشيق. وكانت خافيةً بسبب ظُهور الرّافضةِ وفقه أهل البَيْت.

وأمّا طريقةُ العِراقيّين، فكانت مَهجورةً عند أهل القَيْروان والأندلُس، لبُعدها عنهم وخفاءِ مَداركِها وقِلّة اطّلاعِهم على مَأخذِهم فيها. والقومُ أهلُ اجتهادٍ، وإن كان خاصّاً، لا يَرَوْن التّقليدَ ولا يَرْضونَهُ طريقاً. ولذلك [في ج: فلذلك] نجدُ أهلَ المغرب والأندلس لا يأخذون برأي العِراقيّين فيما لا يجدون فيه روايةً عن الإمام، أو واحدٍ [في ج: احد] من أصحابِه.

ثمّ امتزجت الطّرق بعد ذلك، ورحل أبو بَكْر الطُّرطوشيّ من الأندلس في المائة السّادسة، ونَزَل البَيْتَ المقدّس وأوطَنَه. وأخذ عنه أهلُ مِصْرَ والإسكندريّة، ومَزجوا طريقَتَهُ الأندلُسيّة =

(ب) من ي.

ولما جاء كتابه إلى المغرب آخِرَ المائة السّابعةِ، عكف عليه الكثيرُ من طَلَبَةِ المغرب، وخصوصاً أهل بجاية، لَمّا كان كبيرُ مَشْيَختِهم أبو عليّ ناصرُ الدّين الزّواويّ هو الّذي جَلَبَهُ إلى المغرب، فإنّه كان قرأ على أصْحابِه بمصرَ، ونسخ مختَصَرَهُ ذلك وجاءَ به، فانتشر بقُطْر بجاية في تلميذه، ومنهم انتقلَ إلى سائِر أمْصارِ المغرب. وطَلَبَةُ الفقهِ بالمَغْرِب لهذا العَهْد يتداولون قراءتَه ويتدارَسونَهُ، لما يؤثَر عن الشّيخ ناصرِ الدّين من التّرغيب فيه. وقد شَرَحَهُ جماعةٌ من شُيوخهم،

= بطريقتِهم المِصْريّة. وكان من جِلّةِ أصْحابِه الفقيهُ سَنَد، صاحب الطّراز، وأصحابُه. وأخذ عنهم جماعةٌ، كان منهم بَنو عوْف وأصحابُهم. وأخذ عنهم أبو عَمْرو ابن الحاجِب، وبَعْدَه شهابُ الدّين القَرافيّ. واتّصَل ذلك في تلك الأعْصار.

وكان فِقْهُ الشّافعيّة قد انقرضَ أيضاً بِمِصْر منذ دَوْلَة العُبَيْديّين[أ]، أهلِ البَيْت. فظهَرَ بعدهم في الفُقهاء الّذين جَدّدوه كتابُ الرّافِعيّ، فقيهِ أهْلِ خُراسانَ منهم. وظهر بالشّام مُحْيي الدّين النَوَويّ، من تِلْك الحَلْبَةِ.

ثمّ امتزجت طريقةُ المغاربة من المالكيّة أيضاً بطَريقة العراقيّين من لَدُن الشّرمساحي، كان بالإسكَنْدريّة ظاهِراً في الطّريقة المغربيّة والمِصْريّة. فبَنَى المُستَنْصرُ العبّاسيُّ، أبو المُستَعْصِم وابنُ الظّاهر، مَدْرَسَته ببغداد، واسْتَدْعاهُ لها من خُلفاء العُبَيْديّين الّذين كانوا يومئذٍ بالقاهِرة، فأذِنوا له في الرّحيل إليه. فلمّا قَدِمَ بغدادَ، وَلاّهُ تدريسَ المُسْتَنْصِريّة، وأقامَ هنالِك إلى أن اسْتَوْلى هُولاكو على بَغْداد سنةَ سِتٍّ وخَمْسين من المائة السّابعة، وخَلُص من تيّار تلْك النَكْبَة وخلّى سبيلَه. فعاشَ هُنالِك إلى أن ماتَ في أيّام ابنِه أحمد أبغا.

وتلخّصت طُرق هؤلاء المِصْريّين ممتزجةً بطُرق المغاربة، كما ذكَرْناهُ، في مُخْتَصر أبي عَمْرو ابن الحاجِب، يَذْكُر فِقْهَ البابِ في مَسائِله* المفترقة، ويذكرُ الأقْوالَ في كلّ مَسْأَلةٍ*[ب] على تَعْدادِها، فجاء كالبَرْنامج للمَذْهَب].

(أ) سقط من ج (ب) سقط ما بين النجمين من ج .

كابن عبد السّلام، وابن راشِد، وابن هارون، وكلّهم من مَشيَخة أهل تونِس. وسابِقُ حَلْبَتِهم(ا) *في الإجادة في ذلك*(ب) ابنُ عبد السّلام. وهم مع ذلك يتعهّدون كتاب التّهذيب في دُروسهم. والله يَهْدي من يَشاءُ.

وأمّا عِلْـمُ الفَـرائِض، وهو مَعْرِفَةُ فُروضِ الوِراثة، وتصحيح سِهـام الفَريضَـة من كَمْ تَصِحُّ بِاعْتبار فُروضهـا الأصول أو مناسَخَتِها . وذلك إذا هَـلَكَ أحد الـوَرَثـة، وانكَسَرَت سِهامُه على فُروض وَرَثَتِه، فإنّه حينئذٍ يَحْتاجُ إلى حُسْبان يُصَحِّحُ الفريضَةَ الأولَى حتّى يَصِلَ أهلُ الفُروض جَميعاً في الفَريضَتَيْن إلى فُروضِهم من غير تَجْزِئةٍ. وقد تكونُ هذه المناسَخاتُ أكثَرَ من واحدٍ واثْنَيْن. وتَتَعدَّد كذلك بعَدَد أكْثَر، وبقَدْر ما تَتَعدَّدُ تحتاجُ إلى الحُسْبان.

وكذا إذا كانت الفريضَـةُ ذاتَ وجْهَيْن، مثـل أن يُقِرّ بعضُ الـوَرثةِ بِـوارِثٍ ويُنكِرَهُ الآخَرُ، فتُصَحَّحُ على الوَجْهَيْن حينئذٍ ويُنظَر مَبْلغُ السّهام، ثم تُقسَمُ التّرِكة على نِسَبِ سِهام الوَرَثة من أصْل الفَريضة. وكلُّ ذلك مُحْتاجٌ إلى الحُسْبان. فأفرَدوا هذا البابَ من أبْواب الفِقْه لِما اجْتمعَ فيه إلى الفِقْه من الحُسْبان وكان غالِبـاً / فيه، وجَعلوهُ فنّاً مُنْفَرِداً. [306 ب]

وللنّاس فيه تَواليفُ كثيرةٌ، أشهرُها عند المالِكية من مُتأخّري الأنْدَلُس كتابُ ابن ثابِت، ومُخْتَصر القاضي أبي القاسم الحوفِيّ، ثمّ الجَعْدِيّ. ومن متأخّري إفريقيّة، ابنُ المُنَمّر الطّرابُلُسيّ، وأمثالُهم.

(ا) ع: أهل حَلْبتهم (ب) سقط ما بين النجمين من ج .

وأمّا الشافعيّة والحنفيّة والحنابِلة، فلهم فيه تواليفُ كثيرةٌ وأعمالٌ عظيمةٌ صَعْبة، شاهِدَةٌ لهم باتّساعِ النَّزعِ في الفِقْه والحِساب، وخُصوصاً أبا المعالي - رحمه الله - وأمثاله من أهْلِ المَذاهِب.

وهو فنٌّ شريفٌ لجَمْعه بين المَعقـول والمَنقول ، والوصولِ به إلى الحقـوق في الوراثاتِ عنـدما تُجْهَل الحظـوظ وتُشْكِل على القاسِمِينَ *بوجوهٍ صحيحةٍ يقينيّة*(أ).

وللعُلَماء من أهل الأمْصار بها عنايةٌ. ومن المصنّفين من يَجْنحُ فيها إلى الغُلوّ في الحِساب، وفَرْض المسائِل الّتي تُحتاجُ في استخْراج المجهولاتِ من فُنون الحِساب، كالجَبْر والمُقابَلة، والتّصرف في الجُذور، وأمثالِ ذلك، فيمْلَأون بها تواليفَهم. وهو وإن لم يكن مُتداوَلاً بين النّاس، ولا يُفيدُ فيما يتداوَلونه من وراثاتِهم لغرابتِه وقِلّة وُقوعه، فهو يُفيدُ المِرانَ وتَحْصيلَ المَلَكةِ في المتَداوَلِ على أكْمل الوُجوه.

وقد يَحْتَجُّ الأكثرُ من أهْل هذا الفَنّ على فَضْله بالحَديث المَنقول عن أبي هُرَيْرَة: "أنّ الفرائِضَ ثُلُثُ العِلْم، وأنّها أوّل ما يُنْسَى". وفي روايةٍ: نِصْفُ العِلْم. خرّجه أبو نُعَيْم الحافِظ(1)، واحتجّ به أهلُ الفَرائِض بناءً على أنّ المرادَ بالفَرائِض

(أ) سقط من ي.

(1) لم نقف عليه من رواية أبي نعيم في كتبه، ولكنه روي مرفوعاً من حديث أبي هـريرة: قـال رسـول الله ﷺ: "يا أبا هريرة، تعلّموا الفرائض وعلّموه فإنه نصف العلم، وهو يُنسى، وهو أول شيء يُنزع من أمتي". أخرجـه ابن ماجة (2719)، والدارقطني 4: 67، والحاكم في المستدرك 4: 332، والبيهقي في سننه الكبرى 6: 209، والمِزّيّ في تهذيب الكمال 7: 40، وإسناده ضعيف لضعف حفص بن عمر بن أبي العطاف راويه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. وأما "ثلث العلم" فقد وردت من قول طاووس وقتادة كما في سنن البيهقي 6: 209 .

فروضُ الوِراثة. والّذي يَظْهر أنّ هذا المَحْمَل بعيدٌ، وأنّ المرادَ بالفرائِض إنّما هي الفُروضُ التّكليفيّة في العِبادات والعاداتِ والمواريث وغَيْرها، وبهذا المَعْنَى تصحُّ فيها النّصفيّةُ والثُّلُثيّةُ. وأمّا فُروضُ الوراثة، فهي أقلُّ من ذلك كلّه بالنّسبةِ إلى عِلْم الشّريعةِ كلِّها ؛ ويُعيِن هذا المرادُ أنّ حَمْلَ لفظ الفرائِض على هذا الفنّ المخصوصِ أو تخصيصَه بفُروضِ / الوِراثة ، إنّما هو اصْطِلاحٌ ناشئٌ للفُقهاء عند حُدوث الفُنون [307 أ] والاصْطِلاحات. ولم يَكُنْ صَدرَ الإسْلام يُطلَقُ هذا اللّفظ إلاّ على عُمومه، مُشْتقّاً من الفَرْض الّذي هو لغةً التّقْديرُ أو القَطْعُ. وما كان المرادُ [به][1] في إطْلاقه إلاّ جميع الفُروض، كما قُلْناه. وهي حقِيقَتُهُ الشّرعيّة. فلا يَنْبغي أن يُحْمَلَ إلاّ على ما كان يُحْملُ في عَصْرهم، فهو الأَلْيقُ بمُرادِهم منه. واللهُ أعْلَمُ.

## 14• أُصولُ الفِقْه وما يَتَعَلّقُ به من الجَدَل والخِلافيّات

اعْلَم أنّ أصولَ الفِقْه من أعْظَمِ العُلوم الشّرعيّة [وأجلّها قَدْراً وأكثرِها فائدةً. وهو النّظر في الأدِلّة الشّرعيّة][1] من حَيْثُ تؤخَذُ منها الأَحْكامُ والتّكاليف.

وأصولُ الأدِلَّةِ الشّرعيّة هي الكتابُ الّذي هو القُرْآن، ثمّ السُّنّةُ المبيِّنةُ له. فعلى عَهْد النّبيّ ﷺ كانت الأحْكامُ تُتَلَقّى منه بما يُوحَى إليه من القُرْآن، ويُبيِّنه بقَوْله وفِعْله بخطاب شِفاهيّ لا يَحْتاج إلى نَقْلٍ ولا إلى نَظَرٍ وقياس. ومن بَعْده - صلواتُ الله عليه - تعذَّرَ الخطابُ الشّفاهيّ ، وانحفظَ القُرْآنُ بالتّواتُرِ . وأما السُّنّةُ ، فأجْمعَ

(1) سقط من ظ .

الصَّحابةُ - رضوانُ الله عليهم - على وُجوب العَملِ بما يَصِلُ إلينا منها قولاً أو فِعْلاً بالنَّقْلِ الصَّحيح الَّذي يَغْلِبُ على الظَّنِّ صِدْقُه. وتعيَّنت دَلالةُ الشَّرع في الكتاب والسّنَّة بهذا الاعْتبار.

ثمّ تَنزَّلَ الإجْماعُ منْزلَتَهُما لإجْماع الصَّحابة على التَّكير على مُخالفيهم(أ). ولا يكونُ مثلُ ذلك إلاّ عن مُستَنَدٍ، لأنّ مثلَهم لا يتّفقون عن غير دليلٍ ثابتٍ، مع شهادةِ الأدِلّةِ بعِصْمة الجَماعة؛ فصارَ الإجْماع دليلاً ثابتاً في الشّرْعيّات.

ثم نظرْنا في طُرُق اسْتِدلال الصَّحابة والسَّلَف بالكِتاب والسّنّة، فإذا هم يُقايِسون الأَشْباهَ منْها(ب) بالأشْباه، ويُناظِرون الأمثالَ بالأَمْثال بإجْماعٍ منْهم، وتَسليمِ [بعضِهم](ج) لبعضٍ في ذلك. فإنّ كثيراً من الواقِعات بعدَه - صلوات الله [307ب] عليه - لم تَندرِجْ في النّصوص/ الثّابِتةِ، فقايَسوها بما ثبَتَ، وألْحقوها بما نَصّ عليه بشُروط في ذلك الإلْحاق، يُصحّح تِلْك المساواة بيْن الشّبْهَيْن أو المِثْلَيْن حتّى يغلِبَ على الظّنّ أنّ حكمَ الله فيهما واحدٌ. وصار ذلك دليلاً شرعيّاً بإجْماعهم عليه، وهو القِياسُ، وهو رابعُ الأدِلّة.

واتّفقَ جمهورُ العُلماء على أنّ هذه هي أصولُ الأدِلّة، وإن خالَفَ بعضُهم في الإجْماع والقِياس، إلاّ أنّه شُذوذٌ. وألْحقَ بعضُهم بهذه [الأدِلّة](د) الأرْبعةِ، أدِلَّةً أخرَى لا حاجةَ بنا على ذِكْرِها، لضُعْف مَدْرَكِها(هـ) وشذوذِ القَوْل بها(و).

(أ) ظ: مخالفتهم (ب) من ظ ج ي، وسقط من ع (ج) في ظ: بعض (د) سقط من ظ ع ي (هـ) من ظ ج، وفي ع ي: مداركها (و) ي: فيها.

فكان من أوّل مباحِث هذا الفنّ النّظرُ في كَوْن هذه أدلّةً.

فأمّا الكتابُ، فدليلُه المُعجِزةُ القاطِعةُ في مَتْنِه، والتّواتُر في نقْلِه. فلم يَبْقَ فيه مجالٌ للاحتِمال.

وأما السُنّةُ وما نُقل إلينا منها، فالإجْماعُ على وُجوب العَمل بما يَصِحّ منها، كما قَدّمنا، معتضِداً بما كان عليه العملُ في حياتِه - صلوات الله عليه - من إنفاذِ الكُتب والرُّسُل إلى النّواحي بالأحْكام والشّرائع آمِراً وناهياً.

وأمّا الإجْماع، فلاتّفاقِهم - رضوان الله عليهم - على إنكار مُخالَفتِهم، مع العِصْمة الثّابتة للأُمّة.

وأما القياسُ، فبإجْماع الصّحابة - رضي الله عنهم - عليه كما قدّمْناهُ.

هذه أصولُ الأدِلّة.

ثمّ إنّ المنقولَ من السُنّةِ يحتاجُ إلى تَصْحيحِ الخَبَرِ بالنّظر في طُرُق النّقْل وعَدالَة النّاقِلين، لتتَميزَ الحالةُ المُحَصّلةُ للظّنّ بصِدْقِه التي هي مَناطُ وُجوب العمل بالخبر. وهذه أيضاً من قَواعد الفنّ. ويَلْحق بذلك عند التّعارُضِ بيْن الخَبَرَيْن وطلَبِ المُتَقدّم منهما مَعْرفةَ النّاسِخِ والمَنْسوخِ، وهي من فُصوله أيضاً وأبوابِه.

ثمّ بعد ذلك؛ يَتَعيَّن النّظرُ في دَلالات الألْفاظ. وذلك أنّ استِفادَة المعاني على الإطْلاق من تراكِيبِ الكلام على الإطْلاق، تَتَوَقّفُ على مَعْرفة الدّلالاتِ الوَضْعِيّةِ مفردةً ومركّبةً . والقوانينُ اللّسانيّة في ذلك هي عُلوم النّحْو والتّصريف / والبَيان. [308 ا]
وحينَ كان اللّسانُ مَلَكةً لأهْلِهِ لم تكن هذه عُلوماً ولا قوانينَ، ولم يكن الفقيهُ حينئذ

بمحتاجٍ إليها، لأنّها جِبِلَّتُهُ ومَلَكتُهُ. فلمّا فسَدت المَلَكةُ في لسان العَرب، قيّدها الجهابِذةُ المُتجرّدون لذلك، بنقْلٍ صحيحٍ ومقايِس مستنبطةٍ صحيحةٍ، وصارت علوماً يَحتاجُ إليها الفقيهُ في معرفةِ أحكامِ الله.

ثمّ إنّ هنا استفادةً أخرى خاصّةً من تَراكيب الكلام، وهي استفادةُ الأحكامِ الشّرعيّة بين المعاني من أدِلّتها الخاصّة بين تراكيب الكَلامِ، وهو الفِقْه. ولا تكفي فيه معرفةُ الدّلالاتِ الوَضعيّة على الإطْلاق، بل لابُدّ من معرفةِ أمورٍ أخرَى تتوقّف عليها تلك الدّلالةُ الخاصّةُ، وبها تُستفادُ الأحكامُ بحسب ما أصّل أهلُ الشّرْع وجهابِذةُ العلْم من ذلك، وجعلوهُ قوانينَ لهذه الاسْتِفادة؛ مثل أنّ اللّغةَ لا تَثْبُتُ قِياساً، والمُشْتَرَكَ لا يُراد به مَعْنَياهُ معاً، والواوَ لا تَقْتَضي التّرتيبَ، والعامَّ إذا أُخرِجَت أفرادُ الخاصّ منه هل يَبْقى حُجّةً فيما عَداها، والأمرَ للوُجوبِ أو النّدْب، وللفَوْر أو التّراخي، والنّهيَ يَقْتضي الفسادَ أو الصحّةَ[1]، والمطلَقَ هل يُحْمَلُ على المقيّد، والنّصَّ على العِلّةِ كافٍ في التّعدّي أو لا؟ وأمثالَ ذلك. فكانت كلُّها من قواعِد هذا الفنّ. ولكونِها من مَباحثِ الدّلالة كانت لُغويةً.

ثمّ إنّ النظرَ في القِياس من أعْظم قواعِد هذا الفنّ . لأنّ فيه تحقيقَ الأَصْل والفرْعِ فيما يُقايَس ويُماثَل من الأحْكام ، وتَنْقيحَ الوصْف الّذي يغلِبُ على الظّنّ أنّ الحكمَ عُلّقَ به في الأَصْل من بين أوْصافِ ذلك المحلّ، ووجودَ ذلك الوَصْف في الفَرْع من غَيْر مُعارِضٍ يمنعُ من ترتيب الحكْم عليه، إلى مسائلَ أخرى من تَوابِع ذلك، كلُّها قواعِدُ لهذا الفنّ.

(1) اختلاف الأصوليين كان في هَلْ النهي يقتضي الفساد أو البطلان؟

واعلَمْ أنّ هذا الفنّ من الفُنون المُستحْدَثةِ في المِلّةِ. وكان السّلَفُ في غُنْيَةٍ عنه ، بما أنّ استِفادَةَ المعـاني / من الألفاظ لا يُحتاجُ فيها إلى أزْيَدَ ممّا عنـدهم من [308 ب] المَلَكة اللّسانيّةِ . وأمّا القوانينُ التي يُحتاجُ إليها في اسْتِفادَةِ الأحكام خُصوصاً، فعَنْهُم أُخِذَ مُعْظَمُها. وأمّا الأسانيدُ، فلم يكونوا يَحْتاجونَ إلى النّظرِ فيها، لقُرْبِ العَصْر ومُمارَسَةِ النّقَلَة وخِبْرَتِهم بهم . فلمّا انقَرض السّلَفُ وذهب الصّدْرُ الأوّلُ ، وانقَلبت العُلومُ كلُّها صناعيةً، كما قَرّرناهُ من قَبْلُ، احتاجَ الفقهاءُ والمُجتَهِدونَ إلى تحصيلِ هذه القوانينِ والقَواعِدِ لاسْتِفادَةِ الأحكام من الأدِلّة. فكتبوها فنّاً قائماً برأسه سَمّوْه أصولَ الفِقْه.

وكان أوّلَ من كتب فيه الشّافِعيُّ، رضي الله عنه، وأملى فيه رسالَتَهُ المشهورةَ، تكلّم فيها في الأوامِرِ والنّواهي، والبَيان، والخَبَرِ، والنّسْخ[ا]، وحُكْمِ العِلّةِ المنصوصَةِ من القِياس. ثمّ كتَبَ فقهاءُ الحنفيّة فيه، وحَقّقوا تلك القواعِدَ وأوْسَعوا القولَ فيها.

وكتبَ المتكلّمون أيضاً كذلك؛ إلاّ أنّ كتابةَ الفُقهاءِ فيها أمَسُّ بالفِقه وألْيَقُ بالفُروع، لكَثْرةِ الأمْثِلَة منها والشّواهِد، وبناءِ المسائِل فيها على النُّكَتِ الفقْهيّةِ. والمتَكلّمونَ يُجَرّدون صوَرَ تلك المسائِل عن الفِقْه، ويَميلونَ إلى الاسْتِدلال العَقْليّ ما أمكن، لأنّه[ب] قالِبُ فُنونِهم ومُقْتَضَى طريقَتِهم.

فكان لفُقهاءِ الحنفيّة فيها يَدٌ طولَى من الغَوص على النُّكَتِ الفقهيّةِ والْتِقاط هذه القوانينَ من مسائِل الفِقْه ما أمْكنَ. وجاء أبو زَيْد الدَّبُوسيّ، من أيمّتهم،

(ا) سقط من ج (ب) لأن العقل .

فكتبَ في القِياسِ بأوْسَعَ من جميعهم، وتمّمَ الأبحاثَ والشّروطَ التي يُحتاجُ إليها فيه. فكَمُلت صِناعةُ أصولِ الفِقه بكَماله، وتهذّبت مسائِلُهُ، وتمهّدَتْ قواعِدُه.

وعُنِيَ النّاسُ بطريقَةِ المُتَكلِّمينَ فيه. وكان من أحْسَنِ ما كتبَ فيه المتكلّمونَ كتابًا: البُرْهان لإمام الحَرَميْن، والمُسْتَصْفَى للغزاليّ، وهما من الأشْعَريّة، وكتابًا: [309 أ] العُمَد[1] لعبْد الجبّار، وشرحه المُعْتَمَد لأبي الحسيْن البَصْريّ، وهما من / المُعْتَزِلَة. وكانت الأربعةُ قواعدَ هذا الفن وأرْكانَه.

ثمّ لَخَّصَ هذه الكتبَ الأربعةَ فَحْلان من المُتَكلّمين المتأخّرين، وهما الإمامُ فخرُ الدّين ابنُ الخَطيب في كتاب المَحصول، وسيفُ الدّين الآمِديّ في كتاب الإحْكام، واختلَفَت طَرائِقُهما في الفنّ بين التّحقيق والحِجاج. فابنُ الخَطيب أمْيَلُ إلى الاستِكْثار من الأدِلّة والاحْتِجاج، والآمِديُّ مُولَعٌ بتحْقيق المذاهِب وتَفْريع المسائِل. فأمّا كتابُ المَحصول، فاختصرَهُ تلميذُ الإمام، مثلُ سِراجِ الدّين الأرْمَويّ في كتاب التّحصيل، وتاجِ الدّين الأرْمويّ في كتاب الحاصِل. واقْتَطَفَ شهابُ الدّين القَرافيّ منها مقدماتٍ وقواعِدَ في كتاب صغير سمّاهُ التّنقيحات. وكذلك فعلَ البَيْضاويُّ في كتاب المِنْهاج. وعُنِيَ المبتدِئونَ بهذين الكتابين، وشَرَحَهما كثيرٌ من النّاس. وأمّا كتابُ الإحْكام للآمِديّ، وهو أكثر تحقيقاً في المسائِل، فلَخّصه أبو عَمْرو بن الحاجِب في كتابه المعروف بالمُخْتَصَر الكَبير؛ ثم اختصرَهُ في كتاب آخرَ تداوَلَهُ طلبةُ العلْم، وعُنِيَ أهلُ المَشرق والمَغرب بمُطالِعَتِه وشَرْحِه. وحَصَلَتْ زُبْدةُ طريقَة المتكلّمينَ في هذا الفنّ، في هذه المُخْتَصَرات.

(1) كذا في ظ ج ي، وهو الصحيح، وفي ع: العهد.

وأمّا طريقةُ الحنفيّةِ، فكتبوا فيها كثيراً. وكان من أحسَن كِتابةِ المُتقدّمين فيها، تواليفُ أبي زَيْد الدَّبُوسيّ، وأحسنُ تواليف[أ] المتأخّرين تواليفُ سَيْفِ الإسْلام البَزْدَويّ، من أيِمَّتِهم، وهو مُسْتَوعِبٌ. وجاء ابنُ السّاعاتيّ، من فُقهاءِ الحنفيّةِ، فجمعَ بيْنَ كتاب الإحْكام وكتاب البَزْدَويّ في الطّريقتَيْن، وسَمّى كتابَهُ بالبَديع. فجاءَ من أحسن الأوْضاع وأبْدَعِها. وأيِمّةُ العُلماءِ لهذا العَهْدِ يتداوَلونَه قراءةً وبَحْثاً؛ ووَلِعَ كثيرٌ من علماءِ العَجَم بشَرحه. والحالُ على ذلك لهذا العَهْد.

*[هذه حقيقةُ هذا الفَنّ وتعيينُ مَوضوعاتِه وتَعْديدُ تواليفِه[ب] المَشْهورةِ لهذا]*[ج] العَهْد فيه. واللهُ يَنفعُنا بالعِلْمِ ويَجْعَلُنا من أهْلِه، بمَنّه.

/ وامّا الخلافيّاتُ، فاعلَمْ أنّ هذا الفِقْهَ المستنبَطَ من الأدِلّة الشّرعيّة كثُرَ [309ب] فيه الخلافُ بينَ المُجتهدينَ، باختلاف مَدارِكهم وأنْظارِهم، خلافاً لابُدَّ من وُقوعِه لما قَدّمْناهُ. واتّسع ذلك في المِلّة اتّساعاً عَظيماً، وكان للمُقلّدينَ أن يُقلّدوا من شاءوا منْهم.

ثمّ لمّا انتهى ذلك إلى الأيِمّة الأرْبَعةِ من عُلماءِ الأمْصار، وكانوا بمَكانٍ من حُسْن الظّنّ بهم، اقتصرَ النّاس على تقْليدهم. ومُنِعَ من تقْليد سِواهم، لذَهابِ الاجْتهاد بصعوبَتِه[د] وتَشَعُّب العُلوم التّي هي مَوادُّه باتّصالِ الزّمانِ، وافتِقادِ من يقُوم على سِوَى هذه المذاهِب الأرْبعة. فأُقيمت هذه المذاهبُ الأربعةُ أصولاً للمِلّة، وأُجْرِيَ الخلافُ بيْن المُتمَسّكينَ بها والآخذينَ بأحْكامِها مَجْرى الخِلاف في النُّصوصِ الشّرعيّةِ والأصولِ الفِقْهيّةِ.

(أ) في ج ي: كتابة (ب) في ج ي: التواليف (ج) سقط ما بين النجمين من ظ (د) ي: لصعوبته.

وجرتْ بينهم المناظراتُ في تصحيحِ كلٍّ منهم مذهبَ إمامِه، تجري على أصولٍ صحيحةٍ وطَرائِقَ قويمةٍ، ويَحتجّ بها كلٌّ على صِحّة مَذهَبِه الّذي قلّده وتمسّك به، وأُجريَتْ في مَسائلِ الشّريعةِ كلِّها وفي كلِّ بابٍ من أبوابِ الفِقه، فتارةً يكونُ الخِلافُ بيْن الشّافِعيّ ومالِك، وأبو حَنيفةَ يُوافِق أحدَهُما. وتارةً بين مالِكٍ وأبي حَنيفة، [والشّافِعيُّ يُوافق أحدَهما، وتارةً بين الشّافعيّ وأبي حَنيفة][ا] ومالِكٌ يُوافق أحدهما. وكان في هذه المناظراتِ بيانُ مآخذ هؤلاءِ الأيمّةِ ومَثاراتُ اختِلافِهم ومَواقِعُ اجتهادِهم.

وكان هذا الصّنفُ من العِلْم يُسمّى بالخِلافيّات. ولابُدّ لصاحِبه من مَعرفةِ القَواعِدِ الّتي يُتوصَّلُ بها إلى اسْتِنْباط الأحْكام كما يَحتاجُ إليها المُجتهدُ. إلاّ أنّ المجتهدَ يحتاجُ إليها للاسْتِنْباطِ، وصاحبَ الخلافيّات يحتاجُ إليها لحفْظ تلك المسائِل المُستنْبطةِ من أن يَهْدِمَهَا المخالفُ بأدِلّتِه. وهو لعَمْري علمٌ جليلُ الفائِدةِ في تَعَرُّف مآخذ الأيمّةِ وأدِلّتهم ومِران المُطالِعينَ له على الاسْتِدلال فيما يَرومونَ الاستدلالَ عَليه.

[310أ] وتواليفُ الحنفيّة فيه[ب] والشّافِعيّة / أكثرُ من تَواليفِ المالِكيّة. لأنّ القِياسَ عند الحنفيّة أصلٌ للكثيرِ من فُروعِ مَذهَبِهم، كما عرفتَ. فهمْ لذلك أهلُ النّظَرِ والبَحْث. وأمّا المالِكيّةُ، فالأثَرُ أكثرُ مُعتَمَدِهم ولَيْسوا بأهْلِ نَظَر. وأيضاً، فأكثرُهم أهلُ المَغرب، وهم بادِيَةٌ غُفُلٌ من الصّنائِع إلاّ في الأقَلّ.

وللغزاليّ [رحمه الله][ج] فيه كتاب المآخذ، ولأبي بَكْر بن العَربيّ، من المالِكيّة، كتابُ التّلْخيص، جلَبهُ من المَشرق، ولأبي زَيْد الدّبُوسيّ كتابُ التّعْليقَةِ، ولابْن

(ا) سقط من ظ (ب) سقط من ي (ج) من ي.

القَصّار، من شُيوخ المالِكيّةِ، عيونُ الأدِلّة. وقد جمعَ ابنُ السّاعاتيّ في مُختَصَرِه في أُصول الفِقْه جميعَ ما يَنْبني عليها من الفِقْه الخِلافيّ، مُدرجاً في كلّ مَسْألةٍ منه ما يَنْبني عليها من الخِلافيّات.

وأمّا الجَدلُ، وهو مَعْرِفةُ آدابِ المُناظَرةِ الّتي تَجْري بيْن أهْل المذاهبِ الفِقْهيّة وغيرِهم، فإنّه لمّا كان بابُ المُناظَرةِ في الرّدِّ والقَبولِ مُتّسِعاً، وكلُّ واحدٍ من المُتناظِرينَ في الاسْتِدلالِ والجوابِ مُرْسِلٌ عنانَه في الاحتجاج، ومنه ما يكونُ صواباً ومنه ما يكونُ خَطأً، فاحتاجَ الأيِمّة أن يَضعوا آداباً وأحْكاماً يَقِفُ المُتناظرانِ عند حُدودِها في الرّدِّ والقَبولِ، وكيف يكونُ حالُ المُسْتَدِلّ والمُجيبِ، وحيثُ يسوغُ له أن يكونَ مُستدِلاً، وكيف يكون مَخصوماً منقطِعاً، ومَحَلّ اعتِراضِه أو مُعارضَتِه، وأينَ يَجِبُ عليه السُّكوت، ولخَصْمِهِ الكلامُ والاسْتِدْلالُ. ولذلك قيل فيه: إنّه معرفةٌ بالقَواعِد من الحدودِ والآدابِ في الاسْتِدلال، الّتي يُتوصّلُ بها إلى حِفْظ رَأْيٍ أو هَدْمِه، كان ذلك الرّأيُ من الفِقْه أو غَيْرِه.

وهي طريقان: طريقةُ البَزْدَويّ، وهي خاصّةٌ بالأَدِلّة⁽¹⁾ الشّرعيّة من النّصّ والإجْماع والاسْتِدلال. وطريقةُ العَميديّ، وهي عامّةٌ في كلّ دليلٍ يُستَدَلّ به من أيّ عِلْم كان، وأكثرُهُ اسْتِدْلالٌ. وهو من المناحي الحسنةِ، والمُغالَطاتُ فيه في نَفْس الأمر كثيرةٌ. وإذا اعتُبِرَ بالنّظر / المنطقيّ، كان في الغالِب أشْبَهَ بالقِياس المغالطيّ [310ب] والسّوفسطائيّ. إلاّ أنّ صُوَرَ الأدِلّةِ والأقْيِسَةِ فيه محفوظةٌ مُراعاةٌ يُتَحَرّى فيها طُرُقُ الاسْتِدْلال كما يَنْبغي.

(أ) في ج ي: بالآلة.

وهذا العَبيديّ هو أوّل من كَتَب فيها، ونُسِبَت الطّريقةُ إليه، ووضَعَ كتابَهُ المسمّى بالإرشاد مُختصراً. وتبعَهُ من بَعْدَهُ من المتأخّرين، كالنَّسفيّ وغيرِه، جاءوا على أثرِه وسَلكوا مَسلكَهُ. وكثُرت في الطّريقة التّواليفُ، وهي لهذا العَهْد مَهجورةٌ لنقْص العِلْم والتّعْليم في الأمْصار الإسْلاميّة؛ وهي مع ذلك كماليّةٌ وليست ضروريّةً.

﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ ﴾ [سورة يوسف، من الآية 21].

## 15 ● علـمُ الكـلام

وهو عِلْمٌ يَتَضَمَّنُ الحِجاجَ عن العَقائِد الإيمانيّة بالأدِلَّةِ العَقْليّة، والرَّدُّ على المُبْتَدِعَة المُنحَرفينَ في الاعْتقادات عن مَذاهب السَّلَف وأهْل السُّنّةِ.

وسِرُّ هذه العقائِد الإيمانيّة هو التّوْحيدُ . فلنُقَدِّمْ هنا لطيفةً في بُرهان عَقْليّ يكشفُ لنا عن التّوْحيدِ على أقْربِ الطُّرق والمآخِذ، ثمّ نَرجعُ إلى تَحْقيق عِلْمِ الكلام وفيما يَنظُرُ، ونُشيرُ إلى سَبَبِ حُدوثه في المِلّة وما دَعَا إلى وَضْعِه، فنقول:

اعْلَمْ أنّ الحوادِثَ في عالَم الكائِناتِ، سواءٌ كانت من الذّواتِ أو الأفْعال البَشَريّة أو الحَيوانِيّة، فلابُدَّ لها من أسْباب بهذا المَعْنى مُتقدّمة عليه، بها يَقَعُ في مُسْتَقَرّ العادَةِ وعنها يَتِمُّ كَوْنُه . وكلّ واحدٍ من تلك الأسْباب [ حادثٌ أيْضاً ، فلابُدّ له من أسْباب أخرى. ولا تَزالُ تلك الأسْباب ][1] مُرْتَقِيَةً حتّى تَنْتهي إلى مُسبّب الأسْباب وموجِدِها وخالِقِها سُبحانه ، لا إلهَ إلاّ هوَ . وتلك الأَسْبابُ في ارْتِقائِـها تتضـاعَفُ

(ا) سقط من ظ .

فتنفَسِخُ طولاً وعَرْضاً، ويَحارُ العقلُ في إدراكِها وتَعْديدِها. فإذن، لا يَحْصُرها إلاّ العِلْمُ المحيطُ، سِيَّما الأفعالُ البَشَرِيَّةُ والحَيوانِيَّةُ. فإنّ من جُمْلة أسبابها في الشّاهِدِ القُصودَ والإراداتِ، إذ لا يَتِمُّ كونُ الفِعْل إلاّ بإرادَتِه والقَصْدِ إليه. والقُصودُ والإراداتُ أمورٌ نَفسانِيّةٌ ناشئةٌ في الغالِب عن تَصَوُّراتٍ سابِقَةٍ / يَتْلو بعضُها بَعْضاً. [311أ] وتلكَ التَّصَوُّراتُ هي أسبابُ قَصْدِ الفِعْل. وقد تكونُ أسبابُ تلك التَّصَوّراتِ تَصوّراتٍ أُخْرَى. وكلّ ما يَقَعُ في النّفْس من التّصوّرات، فَمَجْهولٌ سَبَبُهُ، إذ لا يَطّلِعُ أحدٌ على مبادئ الأمورِ النَّفْسانِيّة ولا على تَرْتيبِها. إنّما هي أشياءُ يُلْقيها الله في الفِكْر، يَتْبَعُ بعضُها بَعْضاً. والإنسانُ عاجزٌ عن مَعْرِفَة مَبادِئِها وغاياتِها. وإنّما يُحيطُ عِلْماً في الغالِب بالأسباب الّتي هي طبيعيّة ظاهِرةٌ، وتَقَعُ في مَدارِكنا على نظامٍ وتَرْتيبٍ، لأنّ الطّبيعةَ مَحْصورةٌ للنَّفْس وتحت طوْرِها. وأمّا التّصوّرات، فنِطاقُها أوْسَعُ من النّفس، لأنّها للعَقْل الّذي هو فوقَ طَوْر النّفس. فلا تكادُ النّفْسُ تُدْرِكُ الكثيرَ منها، فَضْلاً عن الإحاطَةِ.

وتأمَّلْ من ذلك حِكْمَةَ الشّارِع في نَهْيِه عن النَّظر إلى الأسباب والوُقوفِ مَعها. فإنّه وادٍ يَهيم فيه الفِكْرُ ولا يَحْلُو منه بِطائِلٍ، ولا يَظْفَرُ بحقيقةٍ[أ]. ﴿ قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [سورة الأنعام، من الآية 91].

ورُبّما انْقَطَع في وُقوفه عن الارتِقاء إلى ما فَوْقَهُ، فزلّتْ قَدَمُهُ وأصْبَحَ في الضالّين الهالِكينَ، نعوذُ بالله من الحِرْمان والخُسْرانِ المُبين. ولا تَحْسَبَنَّ أنّ هذا الوقوفَ أو الرّجوعَ عنه[ب] في قُدْرتِك أو اخْتِيارِك، بل هو لونٌ يَحْصُل للنّفس، وصِبْغَةٌ

(أ) في ع: بحقيقته (ب) في ظ ج ي، وسقط من ع.

تَسْتَحْكِمُ من الخَوْض في الأَسْبابِ على نِسْبَةٍ لا نَعْلَمُها، إذْ لو عَلِمْناها لتَحَرَّزْنا منها. فليَتَحَرَّزْ من ذلك بقَطْع النَّظرِ عنها جُمْلةً.

وأيضاً فوَجْهُ تأثيرِ هذه الأسباب في الكثير من مُسَبَّباتِها مَجهولٌ، لأنّها إنّما يوقَفُ عليها بالعَادَةِ، وقضيَّةُ الاقْتِران الشاهِد بالاستِنادِ في الظَّاهر، وحقيقَةُ التَّأثيرِ وكَيْفِيَّتُهُ، مَجهولةٌ. ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [سورة الإسراء، من الآية 85]. فلذلك أُمِرْنا بقَطْع النَّظَـر عنها وإلْغائِها جُملةً، والتَّوجُّـهِ إلى مُسَبِّبِ الأسباب كلِّها وفاعِلِها ومُوجِدِها، لتَرْسَخَ صبغَةُ التَّوحيدِ في النَّفْس على ما عَلَّمنا / [311ب] الشّارِعُ الّذي هو أعرفُ بمصالحِ دينِنا وطُرقِ سَعادَتِنا لاطّلاعِه على ما وَرَاءَ الحِسّ. قال ﷺ[1]: "من ماتَ يَشْهدُ أنْ لا إلهَ إلاّ اللهُ دخلَ الجَنّةَ". فإنْ وَقَفَ عند تلك الأسبابِ، فقد انقَطعَ، وحُقَّت عليه كلمةُ الكُفر. وإن سَبَحَ في بَحْرِ النَّظر والبَحْث عنها وعن أسبابِها وتأثيراتِها واحداً بَعْد واحدٍ، فأنا الضَّامِنُ له ألاّ يعودَ إلاّ بالخَيْبَةِ. فلذلك نَهانا [الشّارعُ](أ) عن النظر إلى الأسباب، وأَمَرنا بالتَّوحيد المُطْلَق. ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص].

ولا تَثِقَنَّ بما يَزْعُمُ لكَ الفِكْـرُ من أنّه مُقْتَدِرٌ على الإحاطَةِ بالكائِنـات وأسبابِها، والوقوفِ على تَفْصيل الوُجودِ كلِّه، وسَفِّهْ رَأيَهُ في ذلك. واعلَمْ أنّ الوجودَ عنـد كلِّ

(أ) في ظ وحدها: الشرع.

(1) أخرجه مسلم (26) من حديث عثمان بن عفان، والطّبراني في الكبير (4041) من حديث أبي أيوب الأنصاري، و 20 (79) من حديث معاذ بن جبل، وأخرجه أحمد 5: 229، والنسائي في عمل اليوم والليلة (1134)، وابن خزيمة في التوحيد 2: 787، وابن منده في الإيمان (94).

مُدْرِكٍ في بادئ رَأيه أنّه مُنحصِرٌ في مَدارِكه، لا يَعدوهَا. والأمرُ في نَفْسه بخِلاف ذلك، والحَقُّ من وَرائِه. ألا تَرى الأصَمَّ كيفَ يَنحَصِرُ الوجودُ عندَه في المَحسوساتِ الأربعِ والمَعقولاتِ، وسَقَط من الوُجودِ عندَه صِنفُ المَسموعاتِ؟ وكذلك الأعمى [الأكْمَهُ](ا) أيضاً، يَسقُط من الوُجود عندَهُ صنفُ المَرئيّات، ولولا ما يَرُدُّهم إلى ذلك ، تَقليدُ الآباءِ والمَشيَخةِ من أهل عَصْرهم والكافّةِ لما أقَرّوا به . لكنّهم يَتْبعونَ الكافّةَ في إثبات هذه الأصنافِ، لا بمُقتَضى فِطْرَتِهم وطبيعةِ إدْراكِهم. ولو سُئِل الحيوانُ الأعْجَمُ ونَطَقَ، لوَجَدْناهُ مُنكراً صنفَ المَعقولاتِ، وساقطةً لديه بالكلّيّة.

وإذا علِمتَ ذلك، فلعلَّ هناكَ ضَرْباً من الإدْراك غيرَ مُدْركاتِنا(ب)، لأنّ إدراكاتِنا(ج) مخلوقةٌ مُحْدَثةٌ، وخلْقَ اللهِ ﴿ أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ ﴾ [سورة غافر، من الآية 57]، والحَصْرَ مَجهولٌ، والوجـودَ أوسعُ نِطـاقاً من ذلك. ﴿ وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ ﴾ [سورة البروج، الآية 20]. فاتّهِمْ إدْراكَكَ ومُدْركاتِك في الحَصْر، واتّبِعْ ما أمرَ الشّارعُ به في اعْتِقادك وعَمَلِك ، فهو أحـرَصُ على سَعادَتِك، وأعْلَمُ بما يَنفعُك، لأنّـه من طَوْرٍ فوقَ إدراكِكَ ومن نِطاقٍ أوسعَ من نِطاقِ عَقْلك. / ولَيْس ذلك بقـادحٍ في [312أ] العَقْل ومَدارِكِه، بل العَقْلُ ميزانٌ صَحيحٌ ، وأحكامُه يَقينيّةٌ لا كَذبَ فيها. غيرَ أنّك لا تَطْمعُ أن تَزِنَ به أمورَ التّوحيدِ والآخِرَةِ، وحَقيقَةَ النُّبوّةِ وحَقائِقِ الصّفاتِ الإلهية وكلَّ ما وراءَ طَوْره، فإنّ ذلك طمعٌ في مُحالٍ. ومثالُ ذلك مثالُ رجلٍ رأى الميزانَ الّذي يوزَنُ به الذّهبُ، فطَمِعَ أن يَزِنَ به الجبالَ، وهذا لا يَدُلُّ على أنّ الميزانَ في أحْكامه

(ا) مخرج بخطه في ع، وسقط من ظ ج ي (ب) في ظ: مدركاتها (ج) ظ: إدراكاتها .

غيرُ صادقٍ، لكنْ للعقْلِ حدٌّ يَقِفُ عندَه ولا يَتعدَّى طَوْرَهُ، حتّى يكونَ له أن يُحيط باللهِ وبصِفاتِه. فإنّه ذَرَّةٌ من ذَرّاتِ الوُجود الحاصِل منه. وتَفَطَّنْ من هذا الغَلطِ من يُقَدِّمُ العقلَ على السَّمعِ في أَمْثالِ هذه القَضايا، وقُصورِ فَهْمِهِ واضْمِحلالِ رَأْيِه، فقد يَتَبَيَّنُ لك الحَقُّ من ذلك.

وإذا تَبَيَّنَ ذلك، فلعلَّ الأسبابَ إذا تَجاوَزَتْ في الارتِقاءِ نطاقَ إدراكِنا ووُجودِنا، خَرَجَتْ عن أن تكونَ مُدرَكَةً، فيَضِلُّ العقلُ في بَيْداءِ الأوهامِ، ويَحارُ ويَنقَطِعُ. فإذنْ، التّوحيدُ هو العَجزُ عن إدراكِ الأسبابِ وكيفيّاتِ تأثيراتِها، وتفويضُ ذلك إلى خالِقِها المحيطِ بها، إذ لا فاعلَ غيرُه، وكلُّها ترتَقي إليه وترجِعُ إلى قُدرَتِه. وعِلْمُنا به إنّما هو من حَيْثُ صُدورُنا عنه لا غَيْر. وهذا هو مَعْنَى ما نُقِلَ عن بَعْضِ الصِّدّيقِين: العَجزُ عن [دَرْكِ][1] الإدراكِ إدراكٌ[2].

ثُمّ إنَّ المُعتبرَ في هذا التَّوحيدِ، لَيْس هو الإيمانُ فقط، الّذي هو تصديقٌ حُكْميّ، فإنّ ذلك من حديثِ النَّفْس. وإنّما الكمالُ فيه حصولُ صفةٍ منه تتكيَّفُ بها النَّفْسُ. كما أنّ المطلوبَ من الأعْمالِ والعباداتِ أيضاً حصولُ مَلَكةِ الطّاعةِ والانقِيادِ، وتفريغُ القَلْب من شواغِلِ ما سِوى المَعْبود، حتّى ينقلبَ المريدُ السّالِكُ ربّانِيّاً.

(1) زيادة اقتضاها أصل النّص ومعناه.

(2) عزا غير واحد هذا القول لأبي بكر الصّديق، وما أظنّه قاله، فقول المؤلف: بعض الصديقين، أجود. وممّن عزاه إلى أبي بكر: الإسفرايني في "التبصير في الدين" 160، والغزالي في "المقصد الأسنى" 54، وعلي القاري في "الردّ على من قال بوحدة الوجود" 1: 18، 74، 90.

والفَرْقُ بين الحَالِ والعِلْمِ في العقائِد ، فـرقُ ما بَـيْنَ القَـوْلِ والاتّصـافِ .

وشَرْحُهُ، أنّ كثيراً من النّاس/ يَعْلَمُ أنّ رحمةَ اليَتِيمِ والمِسْكِين قُرْبَةٌ إلى الله مندوبٌ [312ب] إليها، ويقول [بذلك][أ] ويَـعْترِفُ به ويذْكرُ مَآخِـذَهُ من الشَّرِيعَـة، وهو لـو رأى يتيماً أو مسكينـاً من أبنـاء المُسْتَضْعفينَ لفرَّ عنه واستَنْكف أن يُباشِـرَه، فضـلاً عن التَّمَسُّح عليه للرّحْمة، وما بعد ذلك من مَقـامات العَطْف والحُنُوّ والصَّدَقة. فهـذا إنّما حَصَل[ب] له - من رَحْمة اليَتِيم- مَقَـامُ العِـلْم، ولم يَحْصُل له مقـامُ الحالِ والاتّصـافِ. ومن النّاس من يَحْصُل [له] مع مَقام العِلْم والاعْـتِرافِ، بأنّ رحمةَ المسكين قُربَـةٌ إلى الله، مقـامٌ آخرُ أعْـلَى من الأوّل، وهو الاتّصـافُ بالرَّحْمَةِ وحصـولُ مَلَكَتِهـا. فَمَتى رأى يتيـماً أو مِسْكيناً بَادَر إليه ومَسَح عليه والْتَمس الثّوابَ في الشَّفَقَـةِ عليه، لا يكـادُ يَصْبِر عـن ذلك ولو دُفِـعَ عنـه . ثمّ يَتَصـدَّقُ عليـه بما حَضَـره مـن ذاتِ يَـدِه.

وكذا عِلْمُك بالتّوحِيدِ مع اتّصافِكَ به. والعِلْم حاصِلٌ عن الاتّصافِ ضرورةً، وهو أَوْثَقُ مَبْنىً من العِلْم الحاصِل قبل الاتّصافِ. ولَيْس الاتّصافُ بحاصِلٍ عن مُجَرّد العِلْم حتّى يقعَ العمَـلُ ويتَكَرّر مِراراً غيرَ مُنْحَصِـرَةٍ ، فـتَرْسَخَ الملكـةُ ويَحْصـلَ الاتّصافُ والتّحقيقُ ، ويجيءُ العِلْمُ الثّاني النّافِـعُ في الآخِرَةِ . فإنّ العِلْمَ الأوّل المُجَـرَّدَ عن الاتّصاف قليلُ الجَدْوَى والنّفْع. وهذا علمُ أكثرِ النُّظّار، والمطلوبُ إنّما هو العِلْم الحاليّ النّاشئُ عن العبادَة.

(أ) من ع ج ي ، وسقط من ظ (ب) في ع: يحصل .

واعلَمْ أنّ الكمالَ عند الشّارع في كلّ ما كلّف به إنّما هو في هذا. فما طلَبَ اعتقادَه فالكمالُ فيه في العِلْم الثّاني الحاصِل عن الاتّصافِ، وما طَلَب عَمَلَهُ من العباداتِ، فالكمالُ فيها في حُصول الاتّصاف والتّحقُّق بها. ثمّ إنّ الإقبالَ على العباداتِ والمواظبةَ عليها هو المحصّل لهذه الثّمرةِ الشّريفةِ. قال ﷺ[1] في رأس العِبادات: "جُعِلَتْ قُرّةُ عيني في الصّلاةِ". فإنّ الصّلاةَ صارت له صِفَةً وحالاً يجدُ

[313أ] فيها مُنتهى لذّته وقُرّةَ عَينه. وأين / هذه من صَلاة النّاس، ومَنْ لَهُم بها ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ [سورة الماعون، الآيتان 4، 5]. اللّهُمَّ وفّقنا و﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [سورة الفاتحة، الآيتان 6، 7].

فقد تبَيَّنَ لك من جَميع ما قَرّرناهُ، أنّ المطلوبَ في التّكاليفِ كلّها حصولُ مَلَكَةٍ راسخَةٍ في النّفس، يَنْشأُ عنها عِلْمٌ اضطِراريٌّ للنّفس، هو التّوحيدُ، وهو العَقيدةُ الإيمانيّةُ، وهو الّذي تَحْصُل به السّعادةُ، وأنّ ذلك سَواءٌ في التّكاليفِ القَلبيّة أو البدنيّة. وتَتَفهَّمُ منه أنّ الإيمانَ الّذي هو أصلُ التّكاليفِ كلّها ويَنبوعُها هو بهذه المَثابَةِ، وأنّه ذو مَراتِب: أوّلُها، التّصديقُ القَلْبيُّ الموافِقُ للّسانِ، وأعلاهَا حصولُ كيفيّةٍ من ذلك الاعْتقادِ القَلْبيّ وما يَتْبَعُه من العَمَل، مُستوليةٍ على القَلْب، فتَستَتْبِعُ الجوارحَ، وتَندرِجُ في طاعَتِها جميعُ التّصرُّفاتِ، حتّى تنخرطَ الأفعالُ كلُّها

(1) حديث حسن أخرجه أحمد في مسنده 3: 128، 199، 285، والنّسائي في المجتبى 7: 61- 62، والطبراني في المعجم الأوسط (5768)، وفي المعجم الصغير (741)، والحاكم في المستدرك 2: 160، والخطيب البغدادي في تاريخ مدينة السلام 14: 343 من حديث أنس بن مالك.

في طاعةِ ذلك التَّصديق الإيمانيّ. وهذا أرفعُ مراتِب الإيمان، وهو الإيمانُ الكامِلُ الّذي لا يُقارِفُ المؤمِنُ معه كبيرةً ولا صغيرةً، إذ حصولُ المَلَكةِ ورسوخُها مانعٌ مع الانحِراف عن مَناهِجِها طَرْفَةَ عَيْنٍ . قال ﷺ[1] : "لا يَزْني الزّانِي حين يَـزْني وهو مُؤمِنٌ " . وفي حديث هِرَقْل[2] ، لما سأل أبا سُفيانَ بنَ حَرْبٍ عن النّبيّ ﷺ وأحوالِه ، فقال في أصْحابه: هل يَرْتَدُّ أحدٌ منهم سَخْطَةً لدينه [بعد أن يَدْخلَ فيه][أ]؟ قال: لا. قال : وكذلك الإيمانُ حين تُخالِط بشاشَتُه القلوبَ . ومَعْناهُ أنّ مَلَكَةَ الإيمان إذا استَقَرَّتْ عَسُرَ على النّفس [مخالَفَتُها][ب] ، شأنَ المَلَكاتِ إذا استَقَرَّتْ، فإنّها تحصُلُ بمثابَةِ الجِبِلَّةِ والفِطْرَة . وهذه هي الرّتبَةُ العالِيَةُ من الإيمان، وهي في الرُّتبَةِ الثّانية من العِصْمَة، لأنّ العِصْمَةَ واجِبَةٌ للأنبياءِ وُجوباً سابِقاً، وهـذه حاصِـلَةٌ للمُؤمنينَ حُصولاً تابِعاً لأعْمالِهم وتَصْديقِهم.

فبهذه المَـلَـكةِ ورُسوخِهـا يقَعُ التَّفـاوُتُ في الإيمـان [الّذي][ج] يُتْـلَى عليـك / من أقاويل السَّلَف. وفي تراجِم البُخاريّ [رضي الله عنه][د] في باب الإيمـان[3]، [313ب] كثيرٌ منه، مثلَ: أنّ الإيمانَ قولٌ وعَمَلٌ[4] ، وأنه يزيدُ ويَنْقُصُ[5] ، وأنّ الصّلاة والصّيامَ

(أ) من حاشية ع، وسقط من ظ ج ي (ب) من ع، وفي ظ: مخالطتها (ج) كذا في ع، وفي ظ ج ي: كالذي (د) من ي.

(1) في الصحيحين من حديث أبي هريرة: البخاري 3: 135، 178، 195- . 8: 204 حديث رقم (6810) ومسلم (57) .

(2) قطعة من حديث هرقل الطويل الذي أخرجه البخاري في صحيحه (7) ومسلم (1773) .

(3) هو أول كتاب في صحيح البخاري 1: 8 .

(4) المصدر نفسه : 1: 8 .

(5) المصدر نفسه 1: 17 .

من الإيمان[1]، وأنّ تَطَوُّعَ رمضانَ من الإيمان[2]، والحياءَ من الإيمان[3]. والمرادُ بهذا كلّه الإيمانُ الكاملُ الّذي أشَـرْنا إليه وإلى حُصول مَلَكَتِه، وهو فِعْليّ. وأمّا التّصديقُ الّذي هو أوّلُ مراتِبه، فلا تَفاوُتَ فيه. فمن اعتبرَ أوائِلَ الأسماء، وحَمَلَهُ على التّصْديق، مَنَع من التّفاوت، كما قال أئِمّةُ المتَكَلّمين، ومن اعْتَبَر أواخرَ الأسْماء وحَمَلَه على هذه الملَكَة الّتي هي الإيمانُ الكاملُ، ظَهَر له التّفاوُتُ. وليْس ذلك بقادحٍ في اتّحاد حقيقَتِهِ الأولَى الّتي هي التّصْديقُ، إذ التّصديقُ موجودٌ في جميع رُتَبه، لأنّه أقلُّ ما يَنْطَلِقُ عليه اسْمُ الإيمان، وهو المُخَلِّص من عُهْدَةِ الكُفْرِ، والفيصلُ بين الكافِرِ والمُؤْمِن. فلا يُجْزِئُ أقلُّ منه، وهو في نَفْسه حَقيقَةٌ واحدةٌ لا تَتفاوتُ. وإنّما التّفاوُتُ في الحالِ الحاصِلَةِ عن الأعْمالِ، كما قُلْناهُ ؛ فافْهَمْهُ.

واعْلَمْ أنّ الشّـارعَ وصـفَ لنا هـذا الإيمـانَ الّذي في الرّتبـة الأولَى الّذي هو تَصْديقٌ، وعيَّن أموراً مخصوصةً كلّفَنا التّصْديقَ بها بقُلوبِنا واعتِقادِها في أنْفُسِنا، مع الإقْرار بها بألْسِنَتِنا، وهي العقائدُ الّتي تقرّرتْ في الدّين. قال ﷺ حين سُئِل عن الإيمان، فقال[4]: "أن تُؤمِنَ بالله ومَلائِكَتِه وكُتبه ورُسُلِه واليومِ الآخِرِ، وتُؤمنَ بالقَدَر خَيْرِه وشَرّهِ". وهذه هي العقائِدُ الإيمانيّة المقَرّرَةُ في عِلْم الكَلام.

(1) صحيح البخاري 1: 16 .

(2) المصدر نفسه .

(3) المصدر نفسه 1: 12 .

(4) أخرجه مسلم في الإيمان (10) من حديث ابن عمر (8) بهذا اللفظ، وأخرجه بمثله أيضاً (10) من حديث أبي هريرة، وأخرجه هو (9) والبخاري في صحيحه 1: 19 حديث (50) من حديث أبي هريرة أيضاً، وليس فيه: وتؤمن بالقدر خيره وشرّه .

ولنُشِرْ إليها مُجملةً ليتبيَّن لك حقيقةُ هذا الفنّ وكيفيّةُ حُدوثِه، فنقولُ: اعْلَمْ أنّ الشّارِعَ لمّا أمَرنا بالإيمان بهذا الخالِق، الّذي ردّ الأفعالَ كلَّها إليه، وافرَدَهُ بها، كما قدَّمْناهُ ، وعرَّفنا أن في هذا الإيمان نجاتَنا إذا حُضِرْنا عند المَوْت ، لم يُعَرِّفنا بكُنْه حَقيقةِ هذا الخالِقِ المَعْبود، إذ ذلك مُتَعَذّرٌ على إدراكنا / ومن فَوْقِ طَوْرِنا. فكلَّفَنا [1314] أوّلاً اعتقادَ تَنْزيهِهِ في ذاتِه عن مُشابَهَة المَخلوقين ، وإلاّ لما صَحَّ أنّه خالِقٌ لهُمْ ، لِعَدَمِ الفارِق على ذلك التّقْدير. ثمّ تنْزيهه عن صِفات النّقْص، وإلاّ لشابَهَ المَخلوقِينَ. ثمّ توْحيدِه [بالألوهيّة][أ] ، وإلاّ لم يَتِمّ الخَلْقُ للتّمانُع. ثمّ اعتقادِ أنّه عالِمٌ قادِرٌ، فبذلك تتمّ الأفعال شاهدَ اقْضِيَتِه، لكَمالِ الإيجادِ والخَلْق. ومُريدٌ، وإلاّ لم يتخَصّص شَيْءٌ من المَخلوقاتِ. ومُقَدِّرٌ لكلّ كائنٍ، وإلاّ فالإرادةُ حادِثةٌ. وأنّه يعيدُنا بعدَ المَوْت، تكْميلاً لِعِنايَتِهِ بالإيجاد الأوّل . ولو كان للفناء الصِّرْف كان عَبَثاً، فهو للبَقاء السّرْمَديّ بعد الموتِ. ثمّ اعتقادِ بَعْثِهِ الرُّسل للنّجاةِ من شَقاء هذا المَعاد، لاخْتِلافِ أحْوالِه بالشّقاء والسّعادَةِ. وعَدَمِ مَعرفتِنا بذلك، وتَمامِ لُطْفِه بنا في الإنْباء بذلك، وبَيانِ الطّريقَيْن، وأنّ الجَنَّةَ للنّعيم، وجَهنّمَ للعذابِ. هذه[ب] أمّهاتُ العَقائِد الإيمانيّةِ، مُعلّلةً بأدِلّتِها العَقليّةِ. وأدِلّتُها من الكِتاب والسُّنّةِ كثيرٌ.

وعن تلْك الأدِلّةِ أخذَها السّلَفُ ، وأرشدَ إليها العُلَماءُ، وحَقّقَها الأيِمّةُ . إلاّ أنّه عَرَضَ بعد ذلك خلافٌ في تَفاصيل هذه العَقائِد، أكثرُ مَثارِها من الآي المُتَشابِهَة. فدعا ذلك إلى الخِصام والتّناظُرِ والاسْتِدلال بالعَقْل، زيادةً إلى النّقْل. فحدث بذلك علْمُ الكلام. ولنُبَيّن لك تَفْصيل هذا المُجْمَلِ.

(أ) كذا في ع ج، وفي ط ي: بالإيجاد (ب) في ع : فهذه .

وذلك أنّ القرآنَ وردَ فيه وَصْفُ المَعْبود بالتّنْزيهِ المُطلَقِ الظّاهِرِ الدّلالَةِ من غير تأويلٍ في آيٍ كثيرةٍ. وهي سُلوبٌ كلُّها وصريحةٌ في بابها. فوجَب الإيمانُ بها. ووقَعَ في كلام الشّارع صلواتُ الله عليه وكلام الصّحابةِ والتّابعينَ تفسيرُها على ظاهِـرِها. ثمّ وردَتْ في القُـرْآن آيٌ أخرى قليلـةٌ ، توهِمُ التّشبيهَ مَرّةً في الذّاتِ ، وأخرى في الصّفاتِ . فأمّا السّلَفُ ، فغلّبوا أدِلّةَ التّنْزيه لكَـثْرتِها / ووُضوحِ دَلالَتِهـا ، وعَلِمـوا [314ب] استحالةَ التّشبيهِ، وقَضَوْا بأنّ الآياتِ من كلامِ الله، فآمنوا بها ولم يَتعَرّضوا لمعناها ببَحْثٍ ولا تأْويل. وهذا مَعْنى قولِ الكثيرِ منهم: أمِرُّوها[1] كما جاءَتْ، أيْ: آمِنوا بأنّها من عند الله، ولا تتعرّضوا لتأويلها ولا تَغْييرِها، لجوازِ أن تكونَ ابتلاءً. فيجبُ الوقْفُ والإذْعانُ له.

وشذّ لعَصْرِهم مبتدعةٌ اتّبعوا ما تَشابَهَ من الآيات *وتَوَغّلوا في التّشبيـهِ*[أ] ، ففريقٌ شبّهوا في الذّات باعْتقاد اليَدِ والقَدَمِ والوَجْه، عَمَلاً بظواهِرَ وردَتْ بذلك. فوقَعوا في التّجسيم الصّريحِ ومُخالفةِ آيِ التّنْزيه. لأنّ معقوليّةَ الجِسْم تَقْتضي النّقْصَ والافْتِقارَ. وتَغْليبُ [ب] آياتِ السُّلوب في التّنْزيه المُطْلَق الّتي هي أكثرُ مواردَ وأوضحُ دَلالةً، أوْلَى من[ب] التّعلّق بظواهِـر هذه الّتي لنا غُنيـةٌ عنها[ج] ، وجَمْعٌ بيْن الدّليلين بتأويلِها. ثم يفرّونَ من شَناعةِ ذلك بقوْلهم: جسمٌ لا كالأجسام. وليْس ذلك بدافعٍ عنْهم، لأنّه قولٌ مُتناقِضٌ ، وجَمْعٌ بيْن نَفْيٍ وإثْباتٍ ؛ إن كانا لمعقوليّة واحدةٍ من

(أ) سقط ما بين النجمين من ع (ب) ما بين الباءين حاشية في ع بخطه (ج) سقط من ظ ي ج .

---

(1) استعملها سفيان بن عيَيْنة في الأخبار عن الصفات (المِزّيّ: تهذيب الكمال 1: 514) والزّهريّ ومكحول (الذهبي: سير أعلام النبلاء 5: 162، 7: 247) ومالك والثوريّ والليث والأوزاعيّ (تذكرة الحفّاظ 1: 304).

الجسم، وإن خالَفا بينهما ونفَيا المعقوليّة المتعارَفة فقد وافقونا في التّنزيه. ولم يَبق إلاّ جَعْلُهم لَفظَ الجسم اسماً من أسمائه، ويتوقّف مثلُه على الأذن. وفريقٌ منهم ذهبوا إلى التّشبيهِ في الصّفات، كإثبات الجهة والاستواءِ والنّزولِ والصّوتِ والحَرفِ، وأمثال ذلك . وآل قَولُهم إلى التّجسيم ، فنزعوا مثلَ الأوّلين إلى قولهم : صوتٌ لا كالأصواتِ، جهةٌ لا كالجهاتِ، نزولٌ لا كالنّزول، يَعنون من الأجسام. واندفَعَ ذلك بما دُفِعَ [به][أ] الأوّلُ. ولم يبقَ في هذه الظّواهِرِ إلاّ اعتقاداتُ السّلَفِ ومذاهبُهم، والإيمانُ بها كما هي ، لئلاّ يَكُرَّ النّفيُ لمعانيها على نَفْيِها مع أنّها صحيحةٌ ثابتةٌ من القُرآن. وإلى هذا يَنظر ما تراهُ في عَقيدَة الرّسالَةِ لابن أبي زَيْد، وكتابِ / المُختَصَر [315أ] له ، وفي كُتب الحافِظ ابن عبد البَرّ ، وغيرِهم . فإنّهم يُحوّمونَ على هذا المعنَى. ولا تُغمِض عينَك عن القرائِن الدّالّةِ على ذلك في غُضونِ كلامِهم.

ثمّ لما كَثُرت العلومُ والصّنائعُ، وولِعَ النّاسُ بالتّدوين والبَحث في سائِر الأنحاء، وألّف المتكلّمونَ في التّنزيهِ، حدثَتْ بِدعةُ المعتَزِلَةِ في تعميم هذا التّنزيه في آي السّلوب. فقضَوْا بنَفْي صِفات المعاني، من العِلْم والقُدرَةِ والإرادَةِ والحياةِ ، زائدةً على أحكامِها، لما يلزَمُ عن[ب] ذلك من تَعَدُّدِ القديمِ بزَعْمِهم. وهو مردودٌ بأنّ الصّفاتِ ليست نفسَ الذّاتِ ولا غيرَها . وقَضَوْا بنَفْي صفةِ الإرادَةِ ، فلَزِمَهم نفيُ القَدَر، لأنّ مَعْناه سَبْقُ الإرادة للكائِنات. وقضَوْا بنَفْيِ السّمْعِ والبصرِ لكونِهما من عَوارِض الأجْسام، وهو مردودٌ بأنّ الصِفاتِ ليستْ نفسَ الذّاتِ ولا غيرها. وقضَوْا

(أ) من ع وحدها (ب) ع: على .

بنَفْي صفةِ الإرادَةِ، فلَزِمَهم نفيُ القَدَر، لأنَّ مَعْناهُ سَبْقُ الإرادة للكائِناتِ. وقَضَوْا بنَفْي السَّمْع والبصرِ لكوْنِهما من عَوارِض الأجْسام، وهو مردودٌ لعدم اشتِراطِ البِنْيَةِ في مَدْلول هذا اللّفظ، وإنّما هو إدراكٌ للمَسْموع أو المُبْصَر. وقضَوْا بنَفْي الكلام لشِبْه ما في السّمع والبَصَرِ، ولم يَعْقِلوا صفةَ الكلام الّتي تقومُ بالنّفس، فقضَوْا بأنّ القُرْآنَ مخلوقٌ؛ بدْعةٌ صَرَّحَ السَّلف بخِلافِها. وعظُمَ ضررُ هذه البَدْعَةِ، ولَقِنَها بعضُ الخُلفاء عن بَعْض أيِمَّتِهم، فَحُمِلَ عليها النّاسُ، وخالَفهم أيِمَّةُ الدّين[1]، فاسْتَباح بخِلافِهِم أبْشارَ كثيرٍ منْهم ودماءَهم. وكان ذلك سَبَباً لانتهاض أهْلِ السُّنّة بالأدِلّةِ العقْليّة على هذه العقائد دَفْعاً في صُدور هذه البِدَع. وقام بذلك الشّيخُ أبو الحسَن الأشْعَريُّ، إمامُ المتكلّمين، فتوسّط بين الطُّرُق، ونفى التَّشبيهَ، وأثبتَ الصّفاتِ المعنويّة، وقصرَ التّنْزيهَ على ما قَصَرَهُ عليه السّلفُ. وشهِدتْ له الأدِلّةُ المُخَصِّصةُ لعُمومه، فأثبتَ الصّفاتِ الأرْبَع المعنويّة، والسّمعَ والبصرَ والكلامَ القائمَ بالنّفس، بطريق العَقْل والنّقل. وردَّ على المُبْتدِعة في ذلك كلّه. وتكلّم معَهم فيما مَهّدوه لهذه البِدَعِ من القَوْل بالصّلاح والأصلح، والتّحْسينِ والتّقْبيح. وكمَّلَ العقائِدَ في البِعْثة، وأحْوالِ / المَعادِ، والجنّةِ والنّار، والثّواب، والعِقاب. [315ب] وألْحقَ بذلك الكلامَ في الإمامَة، لما ظَهَر حينئذٍ من بِدْعَة الإماميّة في قَوْلهم: إنّها من عَقائِد الإيمانِ، وإنّها يجبُ على النّبيّ تَعْيينُها والخروجُ عن العُهْدة فيها لمن هي لَهُ، وكذلك على الأُمَّة.

(1) ي: السّلف.

وقُصارى أمْر الإمامَة أنّها قضيّةٌ مَصْلَحيّة إجماعيّة، ولا تلْحق بالعقائِد؛ فلذلك ألحقوها بمسائِل هذا الفنّ.

وسمّوْا مَجْموعَهُ علْمَ الكلام، إمّا لما فيه من المناظَرة على البِدَع، وهي كلامٌ صِرْفٌ، وليست براجعةٍ إلى عمَلٍ. وإمّا لأنّ سبَب وَضْعِه والخَوْض فيه هو تَنازُعهم في إثْبات الكلام النّفْسانيّ.

وكثُر أتباعُ الشّيخ أبي الحسن الأشعريّ، واقتَفى طريقَتَهُ من بعده تلْميذُه، كابن مُجاهد وغيرِه. وأخذ عنهم القاضي أبو بَكْر الباقِلانيُّ، فتصدَّر للإمامَة في طريقَتهم، وهذَّبها ووضعَ المقدّماتِ العقليّة الّتي تَتوقَّف عليها الأدِلَّةُ والأنْظارُ في ذلك، مثل إثْباتِ الجوْهرِ الفَرْدِ ، والخَلاءِ ، وأنّ العَرَضَ لا يقومُ بالعَرَض ، وأنّه لا يَبْقى زمَنَيْن، وأمثال ذلك ممّا تتوقَّف عليه أدِلّتُهم. وجَعَل هذه القواعدَ تَبَعاً للعقائِد الإيمانيّة في وُجوب اعْتِقادِها لتوقّف تلك الأدِلّة عليها، وأنّ بُطْلانَ الدّليل يُؤذن ببُطْلان المذلول. فكمُلت هذه الطّريقةُ، وجاءَتْ من أحْسَن الفُنون النّظريّةِ والعُلوم الدينيّةِ. إلاّ أنّ صورَ الأدِلّةِ فيها بعضَ الأحْيان على غير الوَجْه الصّناعيّ، لسذاجَةِ القَوْم، ولأنّ صناعةَ المَنطق الّتي تُسْبَرُ بها الأدِلّة وتُعْتَبرُ بها الأقْيِسةُ ، لم تكنْ حينئذٍ ظاهرةً في المِلّةِ . ولو ظهرَ منها بعضُ الشّيء فلم[1] يأخذ بها المتكلّمونَ ، لملابَسَتِها للعُلوم الفَلْسَفيّةِ المبايِنةِ لعَقائِد الشّرْعِ بالجُمْلةِ . فكانت عندهم مهجورةً لذلك . ثمّ جاء بَعْدَ القاضى أبي بَكْر من أيِمّةِ الأشعريّة، إمامُ الحرمَيْن أبو المعالي، وأمْلَى في الطّريقة

(1) ع: لم .

كتابَ الشّامل، وأوسع[أ] القَول فيـه. ثمّ لَخّصَهُ في كتـاب الإرْشاد. واتّخـذَهُ النّاسُ إماماً لعَقائِدهم. ثمّ انْتَشرَ من بَعْـد ذلك علمُ المَنطِق / في المِلّة، وقرأهُ النّاس، وفـرّقوا بينـهُ وبيْنَ العلـوم الفَلْسفيّة بأنّه قانـونٌ ومِعْيارٌ للأدِلّة فقطْ ، تُسْبَرُ به الأدِلّـة منها كما تُسْبَرُ من سواها. ثمّ نَظروا في تِلْك القواعِدِ المقَدّماتِ في فَنّ الكـلام للأقـدمين، فخالَفوا الكـثيرَ منها بالبَراهـين الّتي أدّتْهـم إلى ذلك . وربّما أنّ كثـيراً منها مُقْتَبَسٌ من كلام الفلاسِفَة في الطّبيعيّاتِ والإلهياتِ. فلمّا سَبَروها بمِعْيار المَنطق رَدّهُمْ إلى ذلك فيها، ولم يَعْتَقِدوا ببطلانَ المَدْلولِ من بُطْلان دَليله، كما صار إليه القاضي. فصارَت هذه الطَّرِيقَةُ في مُصْطَلَحِهم مبايِنةً للطّريقَةِ الأولَى، وتُسَمَّى طريقَةَ المُتأخّرِين. وربّما أدْخلوا فيها الردَّ على الفلاسِفة فيما يُخالِفونَ فيه من العقائِد الإيمانيّـة، وجَعلوهم من خُصوم العَقائِدِ، لتَناسُبِ الكثيرِ من مذاهِبِ المُبْتدعَةِ ومذاهِبهِمْ. [316 أ]

وأوّلُ من كَتبَ في طرِيقَة الكلام على هذا المَنحَى الغَزاليّ [رحمه الله][ب] وتَبِعَهُ الإمامُ ابنُ الخَطيب، وجماعَةٌ قَفَوْا أثَرَهم واعتَمدوا تقليدَهم. ثمّ تَوَغَّلَ المتأخّرونَ من بَعْدهم في مُخالَطَة كُتبِ الفَلْسفةِ، والتَبَسَ عليهم شأنُ المَوْضوع في العِلْمَيْن، فَحَسِبوه فيهما واحداً من اشْتباه المسائِل فيهما.

واعلمْ أن المتكلّمينَ لما كانوا يَسْتَدِلّون في أكثر أحوالِهم بالكائِناتِ وأحوالِها على وُجودِ الباري وصِفاتِه، وهو نوعُ اسْتِدْلالِهم غالِباً، والجِسْمُ الطّبيعيُّ الّذي يَنْظرُ فيه الفيلسوفُ في الطّبيعيّات هو بَعْضٌ من هذه الكائِنات. إلاّ أنّ نظَرَهُ فيها مُخالِفٌ

(أ) ع: وسع (ب) من ي .

لنظَرِ المتكلّم، هو يَنظرُ في الجسم من حيثُ يتحرَّكُ ويَسْكنُ، والمتكلّمُ ينظر فيه من حيثُ يدلُّ على الفاعِل. وكذا نظرُ الفَيْلسوفِ في الإلهياتِ، إنّما هو نظرٌ في الوُجودِ المُطْلَقِ وما يَقْتضيه لـذاتِه، ونظـرُ المتكلّم في الموْجـودِ من حـيثُ يدُلّ على الموجِدِ.

وبالجُمْلَةِ، فموضوعُ عِلْمِ الكلام عند أَهْلِه إنّما هو العقائِدُ الإيمانيّةُ بعد/ [316ب] فَرْضِها صحيحةً من الشّرْعِ ، من حيثُ يمكنُ أن يُسْتَدلَّ عليها بالأدِلَّةِ العَقْليّة، فتُدْفَعُ البدعُ وتُزالُ الشّكوكُ والشُّبَهُ عن تلك العقائِد.

وإذا تأملتَ حالَ الفنّ في حُدوثه وكيف تَدَرَّج كلامُ النّاس فيه صَدْراً بعد صَدْرٍ، وكلُّهم يَفرِضُ العقائِدَ صحيحةً ويَسْتَنْهِضُ الحججَ والأدِلَّةَ، علمتَ حينئذٍ صِحّةَ ما قرّرناهُ لكَ في مَوْضوع الفنّ، وأنّه لا يَعْدوهُ. ولقد اختلَطَت الطّريقتان عند هؤلاء المتأخّرينَ، والْتَبَسَتْ مسائِلُ الكلام بمسائِـل الفَلْسَفَـة، بحيثُ لا يتميّزُ أحـدُ الفنّيْنِ من الآخَر، ولا يَحْصُلُ طالِبُه عليه من كُتبِهم، كما فعلَه البَيْضاوِيُّ في الطّوالِع، ومن جاءَ بَعْدَه من عُلماء العَجَمِ في جَميع تَواليفِهم.

إلاّ أنّ هذه الطّريقةَ قد يُعنَى بها بعضُ طلَبَـةِ العِـلْمِ، للاطّـلاع على المـذاهِبِ والإغراقِ في مَعْرفة الحِجاجِ لوُفور ذلك فيها . وأمّا محاذاةُ طريقةِ السّلَف بعقـائِد علم الكلام ، فإنّما هُوَ(أ) في الطّريقة القَديمة للمتكلّمـين ، وأصلُها كتابُ الإرْشاد وما حـذا

(أ) ع: هي.

حذْوَهُ. ومن أراد إدخالَ الردِّ على الفلاسفةِ في عقائِدِه، فعليْه بكُتُب الغزاليِّ والإمام ابنِ الخطيب، فإنّها وإن وَقَع فيها مُخَالَفَةٌ للاصْطلاحِ القَديم، فليْس فيها من الاخْتِلاط في المسائِل والالْتِباسِ في الموضوع ما في طريقة هؤلاء المتأخّرين من بَعْدهم.

وعلى الجُمْلـة، فينبغي أن تَعْـلَمَ أنّ هذا العِلْمَ الّذي هو علْـمُ الكـلام غـيرُ ضروريّ لهذا العَهْد على طالِب العِلْم، إذ المُلحِدَةُ والمُبْتَدِعَةُ قد انْقَرَضوا، والأَيِمَّةُ من أهل السُّنَّةِ كفَوْنا شَأْنَهم فيما دَوَّنوا وكَتَبوا . والأَدِلَّةُ العَقْليةُ، إنّما احتيجَ إليها لمّا دافَعوا ونَصروا. وأمّا الآن، فلم يَبْقَ منها إلاّ كلامٌ يتزّهُ الباريْ عن الكثير من إيهاماتِه وإطلاقاتِه. ولقد سأل الجُنَيْدُ عن قوم مرَّ بهم من المتكلّمين يُفيضونَ فيه، فقـال: ما [317أ] هؤلاء ؟ فقيل : قـومٌ يُنزِّهون / الله بالأدِلّةِ عن صِفات الحُدوث وسِمـاتِ النَّقْص. فقال[1] : نفْيُ العَيْـبِ حيثُ يَسْتَحيـلُ العَيْبُ عَيْبٌ . لكن فائِـدَتَه في آحادِ النّـاس وطَلبة العِلْم فائِدةٌ مُعْتَبَرَةٌ ، إذ لا يَحْسُنُ بحامِل السُّنَّةِ الجَهْلُ بالحِجاجِ النَّظريّة على عَقائِدها. ﴿ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة آل عمران، من الآية 68].

(1) نقل المقري من كتاب المحاضرات لجدّه، قوله: قيل لصوفي: لِمَ تقول الله الله، ولا تقول: لا إله إلا الله ؟ فقال: نفي الغَيْب حيث يَسْتحيلُ الغَيْب عَيْبٌ (نفح الطِّيب 5: 385) .

## 16 ● [فَصْلٌ](أ)، فِي كَشْفِ الغطاء عن المُتشابه من الكتاب والسُّنَّة، وما حَدَثَ لأجْلِ ذلك من طوائفِ السُّنِّيَّة والمُبْتَدِعَة في الاعتقادات

اعْلَمْ أنّ الله سُبحانه بَعَثَ إلينا نَبِيَّنا محمداً ﷺ، يَدْعونا إلى النَّجاةِ والفَوْزِ بالنَّعيم، وأنْزَل عليه كِتابَهُ الكريمَ باللِّسان العَرَبِيِّ المُبينِ، يُخاطِبُنا فيه بالتَّكاليفِ المُفْضِيَةِ بنا إلى ذلك. وكان في خِلال هذا الخِطابِ ومن ضَروراتِه ذِكْرُ صِفاتِه سُبْحانَه وأسمائِه ليعرِّفَنا بذاتِه، وذِكْر الرُّوحِ المتعلِّقةِ بنا، وذكر الوَحْيِ والملائكة الوسائِطِ بَيْنَهُ وبَيْن رُسُلِه إلينا، وذكَر لنا يَومَ البَعْث وإنْذاراتِه، ولم يُعَيِّنْ لنا الوقتَ في شيءٍ منها. وثَبَتَ في هذا القُرآن الكريم حروفٌ من الهِجاء مُقَطَّعةٌ في أوّل بَعْض سُوَرِه لا سبيلَ لنا إلى فَهْم المرادِ بها. وسَمّى هذه الأنْواعَ كلَّها من الكِتاب مُتَشابِهَةً وذمّ على اتّباعِها، فقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [سورة آل عمران، الآية 7]. وحمل العلماءُ من سَلَف الصّحابة والتّابعينَ هذه الآيةَ على أنّ المحكماتِ هي المبيَّناتُ الثابتةُ الأحكام. ولذلك قال الفقهاءُ في اصطلاحهم: المُحْكَمُ، المتَّضِحُ المَعْنى(1). وأمّا المُتَشابِهاتُ فلهم فيها عِباراتٌ، فقيلَ: هي الّتي تفتقِرُ إلى نَظَرٍ وتَفْسيرٍ يُصحّح معناها

(أ) هذا الفصل انفردت به نسخة ع، ولم يرد في ظ ج ي .

(1) لعله نقله من المحرر الوجيز 1: 43، وهو في تفسير البغوي 1: 279، وتفسير القرطبي 4: 11 .

لتعارُضِها مع آيةٍ أخرى أو مع العَقْل، فتخفَى دَلالتُها وتشتَبِهُ. وعلى هذا قال ابنُ عبّاس[1]: المُتَشابِهُ يُؤمَنُ به ولا يُعمل به. وقالَ مُجاهِد وعِكْرِمَةُ: كلّ ما سِوَى آياتِ الأحْكامِ والقَصَصِ مُتَشابِهٌ. وعليه القاضي أبو بَكْر، وإمامُ الحرمَيْن[2]. وقال الثَّوريُّ والشَّعْبيّ وجماعةٌ من عُلماء السَّلَف: المتشابِهُ ما لم يكنْ سبيلٌ إلى عِلْمه، كشُروطِ السّاعة، وأوقاتِ الإنْذاراتِ، وحروفِ الهِجاء في أوائِل السُّوَر[3]. وقولُه في الآية: ﴿ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ أيْ: مُعظَمُه وغالِبُه، والمتشابِهُ أقلُّه، وقد يُرَدُّ إلى المُحْكَم. ثمّ ذَمَّ المتَّبِعين للمُتشابِه بالتّأويل، أو بحَمْلِها على معانٍ لا تُفْهَمُ منها في لسانِ العَرَب الّتي خُوطِبْنا به، وسمّاهم أهلَ زَيْغ، أيْ مَيْلٍ عن الحقّ من الكُفّار والزّنادِقَةِ وجُمْلَةِ أهْلِ البِدَعِ، وأنّ فعلَهم ذلك قَصْداً للفِتْنَةِ الّتي هي الشِّرْك أو اللَّبْس على المؤمنين، أو قصداً لتأويلها بما يَشْتَهونَهُ، فيفتدون[أ] به في بِدْعَتِهم. ثمّ أخبرَ سُبحانَه بأنّه اسْتأْثَرَ بتأويلها ولا يَعْلَمُه إلاّ هو، فقال: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾. ثمّ أثْنَى على العُلَماء بالإيمان بها فقط، فقال: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ ولهذا جَعَلَ السَّلَفُ ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ مُسْتأنفاً، ورجّحوهُ على العَطْف، لأنّ الإيمانَ بالغَيْب أبلغُ في الثّناء، ومع عَطْفه إنّما يكونُ إيماناً بالشّاهِدِ، لأنّهم يَعْلَمون التّأويلَ حينئذٍ فلا

(أ) وردت في ع مهملة غير مقروءة.

---

(1) تفسير ابن حاتم 2: 593، وتفسير الطبري 3: 172، والدر المنثور للسيوطي 2: 144 .

(2) المحرر الوجيز 1: 400، وتفسير الثعلبي 3: 10، الدر المنثور 2: 145 .

(3) نقله من المحرر الوجيز 1: 401 لأنه لم يذكر الأسماء غيره. وهو في تفسير الطبري 3: 174، وتفسير البغوي 1: 279، وأحكام القرآن للجصاص 2: 283 .

يكونُ غَيْباً . ويَعْضُدُ ذلك قولُه : ﴿ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ . ويدلّ على أنّ التأويلَ فيها غيرُ معلومٍ للبَشَر، إذِ الألفاظُ اللّغويّةُ إنّما يُفْهَمُ منها المعاني الّتي وضَعَها العربُ لها، فإذا اسْتحال إسْنادُ الخَبَرِ إلى مُخبَرٍ عنه جَهِلْنا مدلولَ الكلام حينئذٍ. وإن جاءَنا من عند الله فوّضنا علْمَه إليه، ولا نشغَلُ أنفسَنا بمدلولٍ نلتَمِسُهُ لهُ ؛ فلا سبيلَ لنا إلى ذلك . وقد قالت عائِشةُ رضيَ الله عنها : إذا رأيتُم الّذين يجادِلُونَ في القُرآن ، فهم الّذينَ عَنَى الله، فاحذَروهُم[1] . هذا مذهبُ السَّلَفِ في الآياتِ المُتَشابِهةِ. وجاءَ في السُّنّةِ ألفاظٌ مثلُ ذلك، مَحْمَلُها[أ] عندهم مَحملُ الآياتِ، لأنّ المنبعَ واحِدٌ.

وإذا تقرّرت أصنافُ المُتشابِهاتِ على ما قُلْناهُ، فلنَرْجِعْ إلى اخْتلافِ النّاسِ فيها . وأمّا ما يرجعُ منها على ما ذكروهُ إلى السّاعةِ وأشراطِها وأوقاتِ الإنذاراتِ ، وعددِ الزّبانِيةِ وأمثالِ ذلك، فلَيْس هذا، والله أعلَمُ، من المُتَشابِه؛ لأنّه لم يرِدْ فيه لفظٌ مُحتَمل ولا غيرُه، وإنّما هي أزمنةٌ لحادثاتٍ اسْتأثَرَ الله بعِلْمِها بنصّه في كتابِه وعلى لسان نبيّه[2]، وقال: ﴿ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الأعراف، من الآية 187]. والعجبُ مِمّنْ عدَّها في المُتشابِه. وأمّا الحروفُ المقطّعة أوّلَ السّوَر فحقيقَتُها حروفُ الهجاء ، ولَيْس ببعيدٍ أن تكونَ مُرادةً . وقد قال الزّمَخْشَريّ[3] : فيها إشارةٌ إلى بُعْد

(أ) ع: محملها .

---

(1) هو في الصحيحين : البخاري (4547) ومسلم (1665) .

(2) ينظر مثلاً، البخاريّ 1: 20 حديث (50)، ومسلم (10) و (14) .

(3) الكشاف 1: 69 - .

الغايَة في الإعْجازِ، لأنّ القُرآنَ المنزّل مؤلّف منها، والبشرُ فيها سَواءٌ، والتّفاوُت موجودٌ في دَلالَتِها بعدَ التّأليفِ. وإن عَدَل عن هذا الوَجْهِ الّذي تَضمّنَ الدّلالَةَ على الحَقيقةِ، فإنّما يكونُ بنَقْلٍ صحيحٍ، كقَوْلهم في ﴿ طـه ﴾: إنّه نِداءٌ من طاهِرٍ وهادي، وأمثالِ ذلك، والنّقلُ الصّحيحُ مُتعَذّرٌ، فيجيءُ التّشابُهُ من هذا الوَجْهِ. وأمّا الوَحْيُ والملائِكَـةُ والرّوحُ والجنُّ فاشْتِباهُها من خفـاء دَلالَتِها الحقيقيّـة ، لأنّها غيرُ مُتعـارفة، فجاء التّشـابُهُ فيها من أجْل ذلك. وقد ألْحَقَ بعضُ النّاس بها كلَّ ما في مَعْناها من أحْوال القِيامَةِ والجنّة والنّارِ والدّجّال والفِتَنِ والشُّروطِ، وما هو بخِلافِ العَوائِدِ المألوفةِ؛ وهو غيرُ بَعيدٍ؛ إلاّ أنّ الجمهورَ لا يوافِقونَهُمْ عليه، وسيّما المتَكلّمونَ، فقد عَيّنوا محامِلَها على ما تَراهُ في كُتُبِهم . ولم يَبْقَ من المتَشابِهِ إلاّ بالصّفـاتِ الّتي وصفَ الله بها نَفْسَـهُ في كتابِـه وعلى لسان نَبيّـهِ ممّا يُوهِمُ ظاهِـرُه نَقْصاً أو تَعْجيزاً . وقـد اختلفَ النّاسُ في هذه الظّواهِرِ من بَعْد السّلَف الّذين قَرّرْنا مذهَبَهم، وتنازَعوا وتَطَرّقت البِدَعُ إلى العَقائِدِ. فلْنُشِر إلى بَيان مذْهَبِهم وإيثارِ الصّحيحِ منها على الفاسِد، فنقولُ، وما توفيقي إلاّ بالله:

اعْلَمْ أنّ الله سبحانه وصـفَ نَفْسَه في كتابِه بأنّه عالِمٌ قادِرٌ مـريدٌ حَيٌّ سميعٌ بصيرٌ متكلّمٌ جليلٌ كـريمٌ جوادٌ منْعِـمٌ عزيزٌ عظيم ؛ وكذلك أثبـتَ لنَفْسـه اليـدَيْن والعَيْنَيْن والوجْهَ والقَدَمَ والسّاقَ إلى غير ذلك من الصّفاتِ. فمنها ما يقتضي[1] صحّة الألوهيّة مثل العِلْم والقُدْرة والإرادَة ثمّ الحياة الّتي هي شَرْطُ جميعِها. ومنها ما هي

(1) في ع : يقضي .

صِفَةُ الكَمالِ كالسَّمْعِ والبصَرِ والكلامِ. ومنها ما يُوهِمُ النّقصَ كالاستِواءِ والنُّزولِ والمَجيءِ، وكالوجْه واليَدَيْنِ والعَيْنَيْنِ الّتي هي صِفاتُ المُحْدَثاتِ. ثمّ أخبَرَ أنّا نرى ربّنا يوم القيامة كالقَمَر ليلةَ البَدْرِ، لا نُضامُ في رؤيته.

فأمّا السّلفُ من الصّحابة والتّابعين، فأثبتوا له صفاتِ الألوهيّة والكَمال وفوّضوا إليه ما يوهِمُ النّقصَ ساكتِينَ عن مَدلولِهِ. ثمّ اختلفَ النّاسُ من بعدِهم، وجاءَ المُعتزِلَةُ فأثبتوا هذه الصّفات أحكاماً ذِهنيّةً مجرَّدةً، ولم يُثبِتوا صِفَةً تقومُ لذاتِه، وسَمَّوْا ذلك توحيداً. وجعلوا الإنسانَ خالِقاً لأفعاله ولا تتعلَّقُ بها قُدرةُ الله، سِيَّما الشّرورُ والمعاصي منها، إذ يمْتَنِعُ على الحكيم فِعلُها. وجَعلوا مراعاةَ الأصْلح للعبادِ واجبةً عليه، وسَمَّوْا ذلك عَدْلاً، بعد أن كانوا أوّلاً يقولون بنَفْي القَدَرِ، وأنَّ الأمْرَ كلَّه مُستأنَفٌ بعلمٍ حادِثٍ وقُدْرَةٍ وإرادَةٍ كذلك كما وَرَد في الصَّحيح[1]، وأنّ عبد الله بن عُمَر تبرّأ من مَعْبَد الجُهَنيّ وأصحابِه القائلين بذلك. وانتهى نَفْيُ القَدَرِ إلى واصِلِ بنِ عَطاء الغزال منهم تلميذِ الحسَنِ البَصْريّ لعَهْد عبد الملِك بن مَرْوان، ثمّ آخِراً إلى مَعْمَر السُّلَميّ، ورَجعوا عن القَوْل به. وكان منهم أبو الهُذَيْل العَلاّف، وهو شَيْخُ المعتَزِلَة، أخذ الطريقة عن عُثمان بن خالِد الطّويل عن واصِل، وكان من نُفاةِ القَدَر، واتّبعَ رَأيَ الفَلاسِفَة في نَفْي الصّفات الوُجوديّة لظهور مذاهِبِهم يومَئذٍ. ثمّ جاء إبراهيمُ النَّظّامُ وقال بالقَدَر واتّبعوهُ، وطالَع كتبَ الفلاسِفَة وشدَّد في نَفْي الصِّفاتِ، وقرَّر قواعِدَ الاعتِزال. ثمّ جاء الجاحِظُ والكَعْبيّ والجُبّائيّة. وكانت طريقَتُهم تُسمّى علمَ الكَلام، إمّا

(1) قطعة من حديث أخرجه مسلم (1) والترمذي (2610) وأبو داود (4695) و (4696) و (4697).

لما فيها من الحِجاج والجدال، وهو الّذي يُسَمّى كلاماً؛ وإمّا لأنّ أصلَ طريقتهم نَفْيُ صِفَةِ الكلام. فلهذا كان الشّافِعيُّ يقولُ[1]: حَقُّهم أن يُضْرَبوا بالجريد ويُطاف بهِمْ. وقَرَّر هؤلاءِ طريقَتَهم، وتابعَ ذلك في أتباعِهِمْ وأثبتوا منها وزَدّوا. إلى أن ظهرَ الشّيخُ أبو الحَسَن الأشْعَرِيُّ، وناظرَ بعضَ مَشْيخَتِهم في مسائل الصّلاحِ والأصْلَح، فرفَضَ طريقَتَهم، وكان على رَأيِ عبد الله بن سَعيد بن كُلاّب، وأبي العَبّاس القَلانِسيّ، والحارِث بن أسَد المُحاسبيّ، من أتباع السّلَف وعلى طريقةِ السُّنّةِ. فأيَّدَ مقالاتِهم بالحُجج الكلامِيّة، وأثبَتَ الصّفاتِ القائمَةَ بذات الله تعالى من العِلْمِ والقُدْرةِ والإرادَةِ والحياة الّتي بها يَتِمُّ دليلُ التّمانُعِ وتَصِحُّ المعجزاتُ للأنبياءِ. وكان من مَذْهَبِهم إثباتُ الكلامِ والسَّمْعِ والبَصَرِ، لأنّها وإن أوْهَمَ ظاهِرُها النّقْصَ بالصّوْت والحَرْف الجسمانِيّيْن، فقد وُجِد للكلامِ عند العَرَب مدلولٌ آخر غيرُ الحَرْف والصّوْت، وهو ما يدورُ في الخَلَدِ، والكلامُ حقيقةٌ فيه دونَ الأوّل. فأثبتوهُ لله تعالى، وانتفى إيهامُ النّقْص، وأثبتوا هذه الصفَةَ قديمةً عامّةَ التّعَلُّقِ، شأنَ الصّفاتِ الأُخرَى، وصار القُرآنُ اسماً مُشتَركاً بين القديم القائمِ بذاتِ الله، وهو الكلامُ النّفسِيُّ، والمحدَثُ الّذي هو الحروفُ المؤلَّفةُ المقروءَةُ بالأصوات. فإذا قيل: قَديمٌ، فالمرادُ الأوّلُ، وإذا قيل: مقروء مَسْموعٌ فلِدَلالَةِ القِراءَة والكِتابةِ عليه. وتَوَرَّعَ الإمامُ أحمدُ من إطْلاق لَفظِ الحُدوث عليه؛ لأنّه لم يُسْمع من السّلف قَبْلَه [أنّه][1] يقول: إنّ المصاحفَ المكتوبَة قديمةٌ، ولا أنّ

(١) قراءة تقريبية من حاشية ع .

(1) أبو نعيم: حلية الأولياء 9: 116، وشرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي 78، والغزالي: إحياء علوم الدين 1: 95 ، وسير أعلام النبلاء 10: 29 .

القراءةَ الجاريةَ على الألسِنَةِ قديمةٌ، وهو يُشاهِدُها مُحْدَثةً. وإنّما منَعه من ذلك الورَعُ الّذي كان عليه. وأمّا غير ذلك فإنكارٌ للضّروريّات، وحاشاه مِنه. وأمّا السّمْع والبصرُ، وإن كان يوهِمُ إدراكَ الجارحةِ، فهو يَدُلُّ أيضاً لغةً على إدراك المَسموع والمُبْصَر، ويَنْتفي إيهامُ النّقْصِ حينئذٍ، لأنّه حقيقةٌ لُغويةٌ فيها. وأمّا لَفظُ الاستِواءِ، والمجيء، والنُّزول، والوَجْه، واليدَيْن ، والعَيْنين ، وأمثالِ ذلك ، فَعَدلوا عن حقائِقها اللّغوية لما فيها من إيهام النّقْصِ بالتّشبيهِ إلى مَجازاتِها على طريقَةِ العَرب، حيثُ تَتَعذّر حقائِقُ الألْفاظ، فيرجعون إلى المَجازِ، كما في قَوْله تعالى: ﴿ يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ ﴾ [سورة الكهف ، من الآية 77] وأمثالُه طريقَةٌ معروفةٌ لهم غيرُ مُنْكَرَةٍ ولا مُبْتَدَعَة. وحَمَلهم على هذا التّأويلِ، وإن كان مُخالفاً لمذهب السّلَف في التّفْويض، أنّ جماعةً من من أتْباع السّلَف وهم المُحَدِّثونَ والمتأخِّرونَ من الحنابِلَة ارْتَبَكوا في مَحْمَلِ هذه الصّفاتِ، فحَملوها على صفاتٍ ثابتةٍ لله تعالَى مجهولةِ الكَيْفيّة، فيقولون في ﴿ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [سورة الأعراف، من الآية 54]: نُثْبِتُ له استواءً بحسَب مَدْلول اللّفظ، فِراراً من تَعطيلِه؛ ولا نَقول بكيفيّته فِراراً من القَوْل بالتّشبيهِ الّذي تَنفيهِ آياتُ السُّلوب، من قوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [سورة الشورى، من الآية 11]، ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [سورة المؤمنون، من الآية 91]؛ تعالَى الله عمّا يقولُ الظالِمونَ؛ ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [سورة الإخلاص، الآية 3]. ولا يعلَمونَ مع ذلك أنّهم ولَجوا من باب التّشبيه في قَوْلهم بإثْبات استِواءٍ، والاستِواءُ عندَ أهل اللّغة إنّما هو موضوعُه الاستِقرارُ والتّمكُّنُ، وهو جِسْمانِيٌّ. وأمّا التّعطُّلُ الّذي يُشَنّعونَ بإلْزامه، وهو تَعطيل اللّفظ، فلا محذورَ فيه، وإنّما المحذور في تَعطيلِ الآلهة. وكذلك

يُشنّعونَ بإلْزام التّكْليف بما لا يُطاقُ؛ وهو تَمويهٌ؛ لأنَّ التّشابُهَ لم يقَعْ في التّكاليف. ثمّ يَدّعونَ أنّ هذا هو مذهبُ السّلَفِ، وحاش لله من ذلك، وإنّما مَذْهب السّلف ما قَرّرْناهُ أولاً من تَفْويض المُراد بها إلى الله، والسّكوت[أ] عن فَهْمِها. وقد يَحْتَجّونَ لإثْبات الاسْتِواءِ لله بقَوْل مالِكٍ: الاسْتِواءُ معلومٌ والكَيْفُ مجهولٌ[1]؛ ولم يُرِدْ مالكٌ أنّ الاسْتواءَ معلومُ الثّبوت لله، وحاشاهُ من ذلك، لأنّه يَعْلَمُ مدلولَ الاسْتِواء؛ وإنّما أرادَ أنّ الاسْتِواءَ معلومٌ من اللّغةِ وهو الجِسْمانيّ، وكَيْفِيّتُه، أيْ حَقيقَته، لأنّ حقائقَ الصّفاتِ كلّها كَيفياتٌ، وهي مجهولَةُ الثّبوتِ لله. وكذلك يَحْتَجّون على إثْبات المَكان بحديث السّوْداء[2]، وأنّها لما قال لها ﷺ: "أين الله"؟ وقالت: في السّماء. فقال: "أعْتِقْها فإنّها مؤمنةٌ". والنّبيّ ﷺ لم يُثْبتْ لها الإيمانَ بإثْباتها المكانَ لله، بل لأنّها آمَنَتْ بما جاء من ظواهِر أنّ الله في السّماء، فدَخَلتْ في جُمْلَةِ الرّاسِخينَ الّذين يُؤْمِنون بالمتشابِه من غير كَشْفٍ عن مَعْناه، والقَطْعُ بنَفْي المكانِ حاصِلٌ من دليل العَقْل النّافي للافْتقار، ومن أدِلّةِ السّلوبِ المؤْذِنَةِ بالتّنْزيه، مثل: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [سورة الشورى، من الآية 11] وأشباهه، ومن قوله: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [سورة الأنعام، من الآية 3]، إذ المَوْجودُ لا يكونُ في مكانَيْن، فلَيْست "في" هنا للمكان قطعاً والمُراد غَيْره. ثمّ طَرّدوا ذلك المَحْمَلَ[ب] الّذي ابتَدَعُوه في ظواهِر الوَجْه والعَيْنين واليَديْن والمَجيءِ والنّزولِ والكلامِ بالحَرْف والصّوْت، يَجْعَلونَ لها

(أ) كذا في الحاشية بخطه بالصّاد: الصكوت (ب) تقرأ أيضاً في حاشية ع: المحمل.

---

(1) الاستذكار لابن عبد البر 2: 529، ترتيب المدارك 1: 170.

(2) قطعة من حديث صحيح أخرجه أحمد 5: 447، ومسلم (537)، وأبو داود (930)، والنسائي 3: 14- 18.

مَدلولاتٍ أعمَّ من الجِسْمانِيّة، ويُنَزِّهونَهُ عن مَدلول الجِسْمانيّ منها. وهذا شيءٌ لا يُعرَفُ في اللُّغةِ. وقد دَرَجَ على ذلك الأوّلُ والآخِرُ منهم. ونافرَهم أهلُ السُّنّةِ من المُتَكَلِّمينَ الأشعريّةِ والحَنَفيّةِ ورَفَضوا عَقائِدَهم في ذلك. ووَقع بيْنَ مُتَكَلِّمي الحَنفيّةِ ببُخارَى وبيْنَ الإمام محمّد بن إسماعيل البُخاريّ ما هو مَعْروفٌ[1].

وأمّا المجسِّمَةُ، ففَعَلُوا مِثْلَ ذلك في إثبات الجِسْميّة لله، وأنّها لا كالأجسام؛ ولَفظُ الجِسْم لَمْ يَثْبُتْ في مَنقول الشّرْعيّات. وإنّما جرّأهم عليه إثباتُ هذه الظّواهِر؛ فلم يَقْتَصِروا عليها، بل تَوَغّلوا وأثبتوا الجِسْمِيّة، يزعمون فيها مِثل ذلك، ويُنَزِّهونَهُ بقول مُتناقِضٍ سَفْسافٍ، وهو قولُهم: جِسْمٌ لا كالأجْسام، والجسمُ في لُغة العرب هو العميقُ المحدودُ ، وغيرُ هذا التّفسير ، من أنه القائمُ بالذّاتِ ، أو المركّبُ من الجواهِر وغير ذلك، فاصْطِلاحاتٌ للمتَكلّمين يُريدونَ بها غيرَ المَدلول اللُّغويّ. فلهذا كان المجسِّمَةُ أوغلَ في البِدْعَة، بل والكُفْرِ، حيثُ أثبتوا لله وَصْفاً موهِماً يوهِمُ النّقْص لم يَرِدْ في كلامِه ولا كلام نَبِيّه.

فقد تَبيَّنَ لك الفرقُ بين مَذاهب السَّلَف والمُتَكلّمين السُّنّيّة والمحدِّثين، والمُبْتَدِعةِ من المُعْتَزِلَة والمجسِّمة بما أطْلعناك عليه.

(1) لم يقع بين الحنفية والبُخاريّ في بُخارى نزاعٌ ، وإنما وقع مع أمير بُخارى خالد بن أحمد كما في تاريخ الخطيب 2: 355 ، ووقع نزاع معروف مع محمد بن يحيى الذُّهلي بنيسابور . انظر أيضاً : تاريخ الخطيب 2: 352 .

وفي المحدّثين غُلاةٌ يسمّون المُشبّهة لتصريحهم بالتّشبيه؛ حتّى إنّه يُحكى عن بَعضهم أنه قال[1]: اغفوا عن اللّحية والفرْج وسَلوا عمّا بدا لكُمْ من سِواهما. وإن لم يتأوّل ذلك لهم بأنّهم يُريدون حَصْر ما ورَدَ من هذه الظّواهِر الموهِمة وحَملها على ذلك المَحمل الّذي لأيِمّتِهم ، وإلاّ فهوَ كُفرٌ صـريحٌ والعِياذُ لله . وكُتُبُ أهل السُّنّة مشحونةٌ بالحِجاج على هذه البِدَع وبَسْط الرّدّ عليهم بالأدِلّةِ الصّحيحَة . وإنّما أوْمَأنـا إلى ذلك إيماءً يتَمَيّز به فصولُ المغالاة وحَمْلها. ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ [سورة الأعراف، من الآية 43].

وأمّا الظّواهرُ الخفيّة الدّلالَة، كالوَحْي والملائِكة والرّوحِ والجنّ والبَرْزخِ وأحوالِ القِيامـةِ والـدّجّال والفِـتَن والشُّروطِ وسائِـر ما هو مُتَعَـذّر على الفَهْـم أو مُخـالِفٌ للعادِيّات : فإن حَمَلْناهُ على ما ذهب إليـه الأشْعريّةُ في تَفاصيله ، وهم أهلُ السُّنّة، فلا تَشابه؛ وإنْ قُلْنا فيه بالتّشابُهِ فلنوَضّح القولَ في كَشْف الحِجاب عنه، فنقولُ:

اعلَمْ أنَّ العالَمَ البشريَّ أشرفُ العَوالِم من المَوجوداتِ وأرْفعُها. وهو، وإن اتّحدتْ حقيقةُ الإنْسانيّة فيهِ، فلَه أطوارٌ يخالِفُ كلُّ واحدٍ منها الآخرَ بأحْوالٍ تختصُّ به، حتّى كأنَّ الحقايِقَ فيها مُختَلِفةٌ.

فالطّورُ الأوّلُ: عالَمُهُ الجِسْمانِيُّ بحِسّهِ الظّاهِرِ وفِكْرِه المَعاشِي وسائِرِ تَصَرُّفاتِه الّتي أعطاهُ إيّاها وجودُه الحاضِرُ.

[1] المقولة منسوبة لداود الجواربيّ . (الشهرستاني: الملل والنّحل 1: 105 ) .

الطَّوْرُ الثّاني: عالَم النَّوْم، وهو تَصَوُّرُ الخيالِ بإنْفاذِ تَصوُّراتِه جائِلةً في باطِنـه، فيُدْرِكُ منها بحَواسّهِ الظّاهِرةِ مُجَرّدةً عن الأَزمِنَةِ والأَمْكِنَـةِ وسائِر الأَحْـوالِ الجِسْمانِيَّةِ، ويُشاهِدُها في مكانٍ ليْس هو فيه، ويُحْدث له الصّالحُ منها البُشْرَى بما يترقّبُ من مَسَرّاتِـهِ الدُّنيَوِيّةِ والأخـرَوِيّةِ ، كما وعَـدَ به الصّادقُ صلـواتُ الله عليه. وهذان الطّوران عامّانِ في جميع أشخـاص البَشَر، وهما مُختَلِفان في المَدارِك كما تَراهُ.

الطّور الثّالثُ: طورُ النّبوّة، وهو خاصٌّ بأشْرفِ صِنف البَشر، بما خَصّهم الله به من مَعْرِفَتِه وتَوحيدِه وتَنزُّلِ ملائِكَتِه عليهم بوَحْيِه، وتَكْليفِهم بإصْلاح البَشر في أحْوال كلُّها مغايِرةٌ لأحْوال البشريّةِ الظّاهرة.

الطّورُ الرّابع: طورُ المَوْت الّذي يُفارقُ أشْخاصُ البشر فيه حياتَهم الظّاهـرةَ إلى وُجودٍ قبل القِيامة، يُسمّى البَرْزَخَ، يَتنَعَّمُونَ فيه ويُعَـذَّبون على حَسَب أعْمـالهم، ثمّ يُفضونَ إلى يوم القِيامة الكُبْرى، وهي دارُ الجزاءِ الأكْبرِ نَعيماً وعذاباً في الجنّة أو في النّار.

والطّوران الأوّلانِ شاهِدُهما وِجْدانيٌّ. والطّور الثّالثُ النّبويُّ شاهِدُه المُعجِزَةُ والأحْوال المُخْتَصّة بالأنبياء. والطّور الرّابع شاهِدُه ما تَنَزّل على الأنبياء من وَحْي الله في المعادِ وأحْـوالِ البَرْزخ والقِيامَـةِ، مع أنّ العَقْلَ يَقْضي به كما نَبّهنـا الله عليه في كثيرٍ من آياتِ البَعْثَـة. ومن أَوْضَحِ الأدِلّةِ على صِحّتِهـا أنّ أشْخـاصَ الإنْسان لو لم يكن لهم وجودٌ آخرُ بعد المَوْت غير هذا المشاهَد، تَتلَقّى فيه أحْوالاً تليقُ به، لكان إيجادُه الأوّلُ عبثاً؛ إذ الموتُ إذا كان عدماً كان مآلُ الشّخص إلى العَدَم؛ فلا يكونُ لوُجوده الأوّل حِكْمَةٌ؛ والعَبَثُ على الحكيم مُحالٌ. وإذا تَقرَّرت هذه الأطْوارُ

الأَرْبَعَةُ، فلنأْخُذْ في بيان مَدارك الإنسان فيها كيف تَخْتَلِفُ اخْتِلافاً بيّناً يكشفُ لك غَوْرَ المُتَشابِه:

فأمّا مداركُه في الطّور الأوّل فواضِحَةٌ جَلِيَّةٌ . قال تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ﴾ [سورة النّحل، من الآية 78]. فبهذه المدارِكِ يَسْتولي على ملَكاتِ المعارِف ويَسْتَكْمِلُ حقيقةَ إنسانِيَّتِه ويوفي حقّ العِبادَةِ المُفْضِيَة به إلى النّجاةِ .

وأمّا مَدارِكُه في الطّوْر الثّاني، وهو طَوْرُ النّوْم، فهي المدارِكُ الّتي في الحِسّ الظّاهِر بعَيْنِها؛ لكنْ لَيْست في الجوارِح كما هي في اليَقَظَةِ. لكنّ الرّائِي يتيقَّن كلّ شيءٍ أدْرَكَه في نَوْمه ، لا يَشُكُّ فيه ولا يَرْتابُ ، مع خُلُوّ الجـوارِح عن الاسْتعمال العاديّ لها. والنّاسُ في حَقيقَةِ هذه الحالَة فريقان:

الحكماءُ، ويزعُمون أنّ الصّوَرَ الخياليّةَ يَدْفعُها الخيالُ بحركَةِ الفِكْر إلى الحِسّ المشْتَرَك، الّذي هو الفَصْلُ المشتَرَكُ بين الحِسّ الظّاهِر والحِسّ الباطِن، فيَتَصوّرُ محسوسَهُ بالظّاهِر في الحواسّ كلّها. ويشكل عليهم هذا أنّ المَرائِيَ الصّادِقَةَ الّتي هي من الله أو من المَلَك أرسَخُ وأثبتُ في الإدْراك من المرائي الخيـاليّةِ الشّيطانِيَـةِ، مع أنّ الخيالَ فيها على ما قرّروهُ واحِدٌ.

الفريق الثّاني: المتكلّمون أجْمَلُوا فيها القوْلَ، وقالوا: هو إدراكٌ يَخْلقه اللهُ في الحاسّة فيقَعُ كما يقَعُ في اليَقَظَةِ. وهذا ألْيَقُ، وإن كنّا لا نتصوّرُ كيفيَّتَهُ. وهذا الإدْراك النّوْميّ أوضَحُ شاهدٍ على ما يَقَعُ بعدَه من المدارك الحِسّيّةِ في الأطْوار.

وأمّا الطّورُ الثّالثُ، وهو طورُ الأنبياء، فالمداركُ الحِسّيّةُ فيها مجهولَة الكَيْفِيّةِ عندنا، وِجْدانِيّةٌ عندهم بأوْضَحَ من اليَقين. فيَرى النّبيُّ اللهَ والملائِكةَ، ويسْمعُ كلامَ الله منه أو من الملائِكةِ، ويَرى الجَنّةَ والنّارَ والعَرْشَ والكُرْسِيَّ، ويخْتَرِقُ السّماواتِ السّبْعَ في إسْرائِه، ويركَبُ البُراقَ فيها، ويَلْقى النّبيّينَ هنالك، ويُصَلّي بهم، ويُدْرِكُ أنواعَ المداركِ الحِسّيّةِ كما يُدركُ في طَوْره الجِسْمانيّ والنّوْميّ بعلْمٍ ضَروريّ يخلقُهُ اللهُ له، لا بالإدْراكِ العاديّ للبَشرِ في الجوارِح. ولا تَلْتفِتْ في ذلك إلى ما يقولُه ابنُ سينا[1] من تَنْزيله أمرَ النبوّة على أمْر النّوم في دَفْعِ الخيالِ صُورَهُ إلى الحِسّ المُشْتَرك. فإنّ الكلامَ عليهم هُنا أشدُّ من الكلام في النّوْم، لأنّ هذا التّنزيلَ طبيعةٌ واحدةٌ كما قرّرناهُ. فيكونُ على هذا حقيقةُ الوحْيِ والرُّؤيا من النّبيّ واحدةً في يَقينِها وحَقيقَتِها، وليْست كذلك على ما علمتَ من رُؤْيا النّبيّ ﷺ قُبَيْلَ الوحْيِ بستّةِ أشْهر، وأنّها كانت بَدْءَ الوَحْيِ ومقدِّمَتَهُ. ويُشْعر ذلك بأنّها دونَهُ في الحقيقَةِ.

وكذلك حال الوحْي في نَفْسه. فقد كان يَصْعُبُ عليه، ويُقاسي منه شدّة، كما في الصّحيح[2]، حتّى كان القُرآنُ ينزلُ آياتٍ مقطّعةً، وبعد ذلك نزلت عليه ﴿براءةٌ﴾ في غَزْوة تَبوك جملةً واحدةً، وهو يَسيرُ على ناقَتِهِ. فلو كان ذلك من تنَزُّلِ الفِكْر إلى الخَيالِ فقطْ ومن الخيالِ إلى الحِسّ المُشْتركِ، لم يكن بين هذه الحالاتِ فَرْقٌ.

(1) الإشارات والتنبيهات - القسمان 3 و 4، ص 878 - 880 .

(2) يعني صحيح مسلم (448) وهو من قول ابن عبّاس، وتقدّم التخريج في الجزء الأول من الكتاب الأول 1: 166 (2) .

وأمّا الطّوْرُ الرّابعُ، وهو طورُ الأمْوات في بَرزَخِهم، الّذي أوّلُه القبْرُ، وهم مُجرّدون عن البدَنِ، أو في بَعْثِهم عندما يَرجِعون إلى الأجْسام، فمداركُهم الحِسّيّة موجودةٌ لهُمْ. فيرى الميّتُ في قبْرِه [الملَكَيْن](أ) يُسائِلانِه، ويَرى مَقْعَدَه من الجنّةِ أو النّار بعَيْنَيْ رَأسِه، ويَرى شُهودَ الجنازَةِ ويسمعُ كلامَهم وخَفْقَ نِعالِهم في الانْصرافِ عنه، ويسمعُ ما يُذكّرونَهُ به من التّوحيدِ أو من تقرير الشّهادَتيْن وغير ذلك. وفي الصّحيح(1): أنّ رسول الله ﷺ وقف على قَليبِ بدرٍ وفيه قتْلى المُشركين من قُرَيْش، وناداهُمْ بأسْمائِهم. فقال عُمر: يا رسولَ الله! أتُكلّم هؤلاء الجِيَف؟! فقال ﷺ: "والّذي نَفْسي بيَدِه، ما أنْتم بأسْمَع منهم لما أقولُ". ثمّ في البعْثة ويوم القِيامة يُعايِنون بأسْماعِهم وأبْصارهم، كما كانوا يُعايِنونَ في الحياةِ، من نَعيم الجنّةِ على مَراتِبه وعذاب النّار على مَراتِبه، ويَرَوْن الملائِكَةَ ويَرون ربّهم، كما ورَد في الصّحيح(2): "إنّكم تَرَوْن ربّكم يومَ القِيامَةِ كالقَمرِ ليلَةَ البَدْر، لا تُضامون في رُؤيَتِه". وهذه المداركُ لم تكنْ لهم في الحياة الدُّنيا، وهي حِسّيّةٌ مثلُها، وتقعُ في الجوارح بالعِلْم الضّروريّ الّذي يَخْلُقه(ب) اللهُ كما قُلْناهُ. وسِرُّ هذا، أن تعلَمَ أنّ النّفس الإنْسانِيّةَ ...(ج) تَنْشأُ بالبَدَنِ ومَدارِكِه.

(أ) في الأصول: الملكان. وموقع المفعول به واضح بالعطف التالي في النّصّ، فأصلحناه (ب) في ع: يخلفه (ج) ذكر بين الكلمتين لفظة: هي، فأصبحت العبارة بها قلقة، فأسقطناها للحاشية.

---

(1) حديث أخرجه البخاري (3065) ومسلم (2875) من حديث أنس بن مالك، عن أبي طلحة زيد بن سهل. وتمام تخريجه في جامع الترمذي (1551).

(2) البخاري 1: 145 حديث (554) و 1: 150 حديث (573) و 6: 173 حديث (4851) و 9: 156 حديث (7435) و (7436) ومسلم (633) من حديث جرير بن عبد الله البجليّ.

فإذا فارقَت البدَن بنَومٍ أو مَوتٍ، أو صارَ النبيُّ حالةَ الوَحْيِ من المدارك البَشريّةِ إلى المَدارِكِ المَلَكيّةِ، فقد / استَصْحبت ما كان معهَا من المدارِك البَشريّة مُجرَّدَةً عن الجوارِحِ، فيُدْرِكُ بها في ذلك الطَّور أيَّ إدراكٍ شاءَتْ منها أرفعَ من إدراكِها وهي في الجَسَد؛ قاله الغَزاليّ[1] رَحِمَهُ الله. وزاد على ذلك أنّ للنَّفسِ الإنسـانيّةِ صورةً تبـقى لها بعدَ المُفارقَة ، فيها العَيْنـان والأُذُنان وسائرُ الجوارح المُدْرِكَـة ، أمثـالاً لما كـان في البَدَن وصوراً. وأنا أقولُ: إنّما يشيرُ بذلك إلى المَلَكاتِ الحاصِلَةِ من تَصْريف هذه الجوارِح في بَدَنِها زيادةً على الإدْراكِ. فإذا تَفَطَّنْتَ لهذا كلّه، علِمتَ أنّ هذه المدارِكَ موجودةٌ في الأطوار الأربَعة، لكن ليس على ما كانَتْ في الحياة الدُّنيا، وإنّما هي تَختلف بالقُوّة والضُّعف بحَسَب ما يعـرِضُ لها من الأحْوال . ويشيرُ المتكلّمـون إلى هـذا إشارةً مجمَلَةً بأنّ الله يخلُـق فيها عِلْماً ضرورياً بذلك المُـدْرَك، أيّ مُـدْرَكٍ كـانَ. ويَغنونَ به هذا القَدْرَ الّذي أوضَحْناهُ.

وهذه نُبْذَةٌ أومَأنا بها إلى ما يُوَضِّحُ القولَ في المُتشابِه. ولو أوْسَعْنا الكلامَ فيه لقَصُرت المدارِكُ عنه. فلنضْرَعْ إلى الله في الهِدايَةِ والفَهْمِ عن أنْبِيائِه وكتابِه بما حَصَل به الحقُّ في توحِيدنا والظَّفرُ بنجاتِنا . ﴿ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ ][ا] [سورة البقـرة، من الآية 213].

(ا) آخر الفصل المنقول عن ع وحدها .

---

(1) تهافت الفلاسفة 226 .

## 17● عِلْمُ التَّصَوُّفِ

هذا العِلْمُ من عُلوم الشّريعَةِ الحادِثةِ في المِلّةِ. وأصْلُه أنّ طريقةَ هؤلاءِ القَوْم لم تزلْ عند سَلَف الأُمّةِ وكِبارِها من الصّحابَةِ والتّابعينَ(أ) ومَنْ بَعْدَهم طريقةَ الحقّ والهِدايَةِ. وأصْلُها العُكوفُ على العِبادة، والانْقطاعُ إلى الله، والإعْراضُ عن زُخْرف الدُّنيا وزينَتِها، والزُّهْـدُ فيما يُقْبِلُ عليه الجُمْهورُ من لَذّةِ [وجاهٍ ومالٍ](ب)، والانفِـرادُ عن الخَلْق في الخَلْوةِ للعِبادَةِ. وكان ذلك عامّاً في الصّحابة والسّلَف. فلمّا فشا الإقْبالُ على الدُّنيا في القَرْن الثّاني وما بَعْدَهُ، وجنَح النّاس إلى مُخالَطة الدُّنْيا، اختصّ المُقْبِلون على العِبادة باسْم الصوفيّة والمُتَصَوِّفَة.

قال القُشَيْرِيُّ[1] رحمهُ الله : ولا يشهدُ لهذا الاسْم اشتقاقٌ من جهة العربيّة ولا قياسٌ ؛ والظّاهرُ أنّه لَقَبٌ . ومن قالَ: اشتقاقُه من الصّفاء أو من الصُّفَّة أو من الصَّفّ، فبعيدٌ من جهة القِياس اللُّغويّ. قال: وكذلِك من الصُّوف، لأنّهم لم يَخْتَصّوا بلُبْسِه.

[قلتُ: والأَظْهَرُ - إن قيلَ بالاشْتقاق - أنّه من الصّوف. وهم في الغالب مُخْتَصّون بلُبْسه](ج) ، لما كانوا عليه من مُخالَفَةِ النّاس(د) في لُبْس فاخِر الثّيابِ إلى لُبْسِ الصّوفِ.

(أ) سقط من ج (ب) في ع ج ي: ومالٍ وجاه (ج) سقط من ظ (د) كذا في ع ظ ج، وفي ي: القياس .

---

(1) الرسالة القشيرية 126 .

فلمّا اختُصَّ هؤلاء بمَذهبِ الزُّهد والانفراد عن الخَلْق والإقبالِ على العِبادَةِ، اختُصُّوا بمواجِدَ مُدْرَكَةٍ لهم. وذلك أنّ الإنسانَ بما هو إنْسانٌ، إنّما يتميَّزُ عن سائِرِ الحيوانِ بالإدْراكِ. وإدراكُه نوعانِ: إدراكٌ للعُلومِ والمعارفِ من اليَقين والظَّنِّ والشَّكِّ والوَهْمِ، وإدراكٌ للأحْـوال القائِمَـةِ به من الفَرَحِ والحُزْن والقَبْـض والبَسْط والرِّضَـا والغَضَب / والصَّبْرِ والشُّكْر، وأمثالِ ذلك. فالمَعْنى[أ] العاقلُ والمتَصـرِّفُ في البَـدَن، [317ب] يَنْشَأُ من إدراكاتٍ وإراداتٍ وأحـوالٍ، وهي الّتي تَمَيَّزَ بها الإِنْسانُ كما قُلْنـاهُ. وبعضُها ينشأُ عن بَعْضٍ، كما يَنْشَأُ العِلْمُ عن الأَدِلَّةِ، والفرحُ أو الحزنُ عن إدْراكِ المُؤلِم والمُلْتَذِّ به، والنَّشاطُ عن الجِمـامِ، والكَسَلُ عن الإعْيـاء. وكذلك المُريدُ في مُجاهَدَتِه وعِبـادَتِه ، لابُدَّ أن ينشأَ له عن كلِّ مجـاهَدَةٍ حالٌ هي نتيجةٌ لِتِلْكَ المُجاهَـدَة . وتلك الحالُ، إمّا أن تكونَ نَوْعَ عبادةٍ فتَرْسَخَ وتصير مَقاماً للمُريد، وإمّا أن لا تكونَ عبادةً، [وإنّما تكونُ][ب] صفةً حاصلةً للنَّفْس من فَرَحٍ أو سُرور أو نَشاطٍ أو كَسَلٍ، أو غَيْرِ ذلِك.

والمَقاماتُ، لا يزالُ المريدُ يَتَرَقَّى فيها من مَقامٍ إلى مقامٍ، إلى أن ينتهي إلى التَّوْحيدِ والمَعْرِفَةِ الّتي هي الغايَةُ المَطْلوبةُ للسَّعادة. قالﷺ: "من ماتَ يَشْهـدُ أنْ لا إله إلاّ الله دخلَ الجَنَّةَ"[1]. فالمريدُ لابُدَّ له من التَّرَقِّي في هذه الأَطْوارِ، وأَصْلُهـا كلُّها الطّاعةُ والإخْلاصُ، ويتقَدَّمُها الإيمانُ ويُصاحِبُها، وتَنْشأُ عنها الأحوالُ، والصِّفاتُ نتائجُ وثمراتٌ، ثمّ تَنْشأُ عنها أخرَى وأخرَى إلى مَقام التَّوْحيدِ والعِرْفانِ. وإذا وَقَع

(أ) في ج ي: فالجزء (ب) من ظ ج ي، وفي ع : وإنّما أن تكون .

---

(1) تقدّم تخريجه في صفحة (231) .

تقصيرٌ في النّتيجةِ أو خللٌ، فيُعلَمُ أنّهُ إنّما أُتِيَ من قِبَلِ التّقصيرِ في الّذي قبلَه، وكذلِكَ في الخواطِرِ النّفسانيّةِ والوارِداتِ القَلْبيّة. فلهذا يَحتاجُ المريدُ إلى مُحاسَبَةِ نَفْسِه في سائِرِ أعْمالِه وينظُرُ في [حقائقِها](أ)، لأنّ حصولَ النّتائِجِ عن الأعْمالِ ضَروريٌّ، وقصورَها من الخَلَلِ فيها كذلِكَ. والمريدُ يَجِدُ ذلك بذَوْقِه، ويُحاسِبُ نفسَهُ على أسْبابِه. ولا يُشارِكُهم في ذلك إلاّ القليلُ من النّاس، لأنّ الغفلَةَ عن هذا كأنّها شامِلَةٌ.

وغايَةُ أهْلِ العِبادات إذا لم ينْتهوا إلى هذا النّوْع، أنّهم يأتونَ بالطاعاتِ
[318أ] مُخلَّصَةً من نَظَرِ الفِقْه في الإجْزاءِ والامْتِثال، وهؤلاءِ يبْحثونَ عن / نتائِجِها بالأذْواقِ والمواجِد، ليَطّلِعوا على أنّها [خالِصةٌ](ب) من التّقْصيرِ أوْ لا. فظهرَ أنّ أصلَ طريقَتِهم كلّها محاسبةُ النّفس على الأفعال والتُّروكِ، والكلامُ في هذه الأذْواقِ والمواجِدِ الّتي تحصُلُ عن المجاهداتِ، ثمّ تَستقِرُّ للمُريد مقاماً ويَترَقّى منها إلى غيرِها.

ثمّ لهم مع ذلك آدابٌ مَخصوصةٌ بهم واصطلاحاتٌ في ألفاظٍ تدُور [في التعليم](ج) بيْنَهم، إذ الأوْضاعُ اللُّغويّةُ إنّما هي للمَعاني المتعارَفَةِ. فإذا عَرَضَ من المعاني ما هو غيْرُ متعارَفٍ اصطَلَحنا على التّعبير عنه بلَفْظٍ يتَيَسَّرُ فَهْمُه منه. فلهذا اختُصَّ هؤلاء بهذا النّوْعِ من العِلْمِ الّذي ليس يوجَدُ لغيْرِهم من أهْلِ الشّريعة الكلامُ فيه. وصار عِلْمُ الشّريعَةِ على صِنفَيْن: صِنفٍ(د) مَخصوصٍ بالفُقهاءِ وأهْلِ الفُتيا، وهي الأحْكامُ العامّةُ في العِباداتِ والعَاداتِ والمُعامَلاتِ، وصِنفٍ(د) مخصوصٍ بالقَوْم

(أ) من ع، وفي ظ: خفاياها (ب) من ع، وفي ظ: خالية (ج) حاشية في ع بخطه، لم تذكرها ظ ج ي (د) ي: صنف.

في القِيام بهذه المُجاهَدَةِ ومُحاسَبَةِ النّفْسِ عليها، والكلامِ في الأذْواقِ والمواجِد العارِضَة في طريقها، وكيفيّةِ التّرقّي فيها[أ] من ذَوْق إلى ذَوْقٍ، وشَرْحِ الاصْطِلاحاتِ الّتي تَدورُ بينهم في ذلك.

فلمّا كُتِبَت العُلومُ ودُوِّنَتْ، وألّف الفقهاءُ في الفِقْه وأصولِه، والكلام، والتّفسيرِ، وغيرِ ذلك، كتبَ رجالٌ من أهل هذه الطّريقَةِ في طريقهم. فمنهم من كتبَ في أحْكام الوَرَع ومُحاسَبة النّفس على الاقْتِداءِ في الأخْذِ والتَّرْكِ، كما فَعَلَهُ المُحاسِبيّ في كِتاب الرِّعايةِ، له، ومنهم من كتَب في آدابِ الطّريقَةِ وأذواقِ أهْلِها ومواجِدِهِمْ في الأحْوال، كما فعَلَه القُشَيْرِيُّ في كتاب الرِّسالَةِ، والسُّهْرَوَرْدِيّ في كتاب عَوارِف المعارِف، وأمثالُهم. وجمعَ الغَزَاليُّ [رحمه الله][ب] بين الأمْرَيْن في كتاب الإحْياء، فدوَّن فيه أحكامَ الوَرَعِ والاقْتِداء، ثمّ بَيَّنَ آدابَ القَوْمِ وسُنَنَهم، وشَرَحَ[ج] اصْطِلاحاتِهم في عِباراتِهم. وصارَ عِلْمُ التَّصوّف / في المِلّةِ عِلْماً مُدَوّناً بعدَ [318ب] أن كانت الطّريقَةُ عبادةً فقطْ، وكانت أحكامُها إنّما تُتَلَقّى من صُدورِ الرِّجالِ، كما وَقَع في سائِر العُلوم الّتي دُوِّنَتْ بالكِتاب من التّفسير والحَديث والفِقْه والأُصولِ وغَيْر ذلك.

ثمّ إنّ هذه المجاهَدةَ والخَلْوَةَ[د] والذِّكْرَ، يتْبَعُها غالِباً كَشْفُ حِجاب الحِسّ، والاطّلاعُ على عَوالِمَ من أمور الله ليس لصاحِب الحِسّ إدْراكُ شَيْءٍ منها، والرّوحُ من تلك العَوالِم. وسَبَبُ هذا الكَشْفِ أنّ الرّوحَ إذا رَجَع عن الحِسّ الظّاهِرِ إلى

(أ) ي: منها (ب) من ي (ج) في ع: في شرح (د) سقط من ع.

الباطِن، ضعُفَتْ أحوالُ الحِسّ وقَوِيَتْ أحوالُ الرّوح وغلَب سلطانُه وتَجَدَّدَ نَشْؤُه، وأعانَ على ذلك الذِّكْرُ، فإنّه كالغِذاء لتَنميةِ الرّوح. ولا يَزالُ في نُمُوّ وتزيُّدٍ إلى أن يصيرَ[1] شُهوداً بعد أن كان عِلْماً ويكشِفَ حِجابَ الحِسّ، ويَتِمّ وجودُ النّفس الّتي لها من ذاتِها، وهو عَيْن الإدْراك، فيتعرّض حينئذٍ للمواهِب الرّبانيّة والعُلوم اللّدنيّة والفَتْح الإلهي، وتقرُب ذاتُه في تَحَقُّق حقيقتِها من الأُفقِ الأعلَى، أُفقِ الملائِكَةِ.

وهذا الكَشْفُ كثيراً ما يَعْرِضُ لأهْل المُجاهَدَةِ، فيُدْرِكون من حقائِق الوُجود ما لا يُدْرِكُ سِواهم. وكذلك يُدْرِكون كثيراً من الواقِعات قبل وقوعِها، ويَتَصَرَّفونَ بِهِمَمِهم وقُوَى نُفوسِهم في المَوْجوداتِ السّفْليّةِ وتَصيرُ طَوْعَ إرادَتِهم. فالعُظَماءُ منهم لا يَعْتَبِرونَ هذا الكشفَ ولا التّصَرُّفَ، ولا يُخبِرونَ عن حَقيقةِ شَيْءٍ لم يُؤْمَروا بالتّكَلُّم فيه، بل يَعُدّونَ ما يَقَعُ لهم من ذلك مِحْنةً، ويتعوّذون منه إذا هاجَمَهُمْ. وقد كان الصّحابةُ رضي الله عنهم على مِثْل هذه المُجاهَدَةِ، وكان حَظّهم من هذه الكراماتِ أوفرَ الحظوظِ، لكنّهم لم تقَعْ لهم بها عِنايَةٌ. وفي فَضائِل أبي بَكْر وعُمَر وعليّ رضي الله عنهم كثيرٌ منها. وتَبِعَهُمْ في ذلك أهلُ الطّريقةِ مِمّن اشْتَمَلَتْ رِسالةُ القُشَيْرِيّ
[319ا] / على ذِكْرِهِمْ ومَن تَبِعَ طريقَهم من بَعْدِهِم.

ثُمّ إنّ قوماً من المُتَأَخّرينَ انْصَرَفَتْ عِنايَتُهم إلى كَشْف الحِجابِ والكلامِ في المَدارِكِ الّتي وراءَهُ، واختَلَفَتْ طُرُقُ الرّياضَةِ عندَهم في ذلك باختلافِ تَعْليمِهم في إماتةِ القُوَى الحِسّيَّةِ وتَغْذِيَةِ الرّوحِ العاقِلِ بالذِّكْر، حتّى يحصُلَ للنّفس إدراكُها الّذي

(1) ع: تصير.

لها من ذاتِها بتَمام نُشُوّها وتَغذِيَتِها. فإذا حصَلَ ذلك زَعَمُوا أنّ الوجودَ قد انْحَصر في مَدارِكِها حينئذٍ، وأنّهم كَشَفوا ذواتِ الوُجودِ وتَصوَّروا حقايِقَهُ كلَّها من العَرْش إلى الطَّشّ[1]. هكذا قال الغزاليّ [رحمه الله][أ] في كتاب الإحْياء بعد أن ذَكَر صورةَ الرّياضَةِ.

ثُمّ إنّ هذا الكشفَ لا يكونُ صَحيحاً كامِلاً عندَهُمْ إلاّ إذا كان ناشِئاً عن الاسْتِقامَةِ، لأنّ الكَشْفَ قد يَحْصُل لصاحِب [الجوعِ والخَلْوَة][ب] وإن لم تكن هُناك استِقامةٌ، كالسَّحَرةِ والنّصارَى وغيْرِهم من المُرْتاضِين، ولَيْس مرادُنا إلاّ الكشفَ النّاشئَ عن الاسْتِقامَةِ. ومثالُه أنّ المِرْآةَ الصَّقِيلَةَ إذا كانت مُحَدَّبةً أو مُقَعَّرةً وحوذِيَ بها جِهَةُ المَرْئِيّ، فإنه يَتَشَكّلُ فيها مُعْوَجّاً على غيْرِ صورَتِه، وإذا كانت مُسَطَّحَةً تَشَكّلَ فيها المَرْئِيُّ صَحيحاً. فالاستِقامَةُ للنّفْس كالانبساط للمِرْآةِ فيما يَنْطَبِعُ فيها من الأحْوالِ.

ولمّا عُنِيَ المتأخّرون بهذا النّوعِ من الكَشْفِ، تَكَلّموا في حَقايِقِ المَوْجوداتِ العُلْوِيّةِ والسُّفْلِيّةِ، وحقايِقِ المَلَكِ والرّوحِ والعَرْش والكُرْسِيّ، وأمثالِ ذلك، وقَصُرَتْ مداركُ من لم يُشارِكْهم في طَرِيقِهم عن فَهْم أذْواقِهم ومواجِدِهم في ذلك. فأهْلُ الفُتْيا بين مُنْكِرٍ عليهم ومُسَلِّمٍ لهم. ولَيْس البُرْهانُ والدَّليلُ بنافعٍ في هذا الطّريقِ رَدّاً وقَبولاً، إذْ هي من قِبَلِ الوِجْدانيّاتِ.

(أ) من ي (ب) من ع، وفي ج ي ظ: الخَلْوَة والجوع.

(1) كذا في الأصول، ولا معنى للطشّ، وهو المطر الخفيف والّذي لا تَقابُلَ بينه وبين العرش، وعبارة الغزاليّ في الإحياء (4: 303) أصوبُ، فقد أوردها في باب المستحقّ للمحبّة، بصيغة: من ذروة العرش إلى مُنتهى الفَرْش.

## [ تَفْصيلٌ وتَحْقيقٌ[أ] :

يَقَعُ كثيراً في كَلام أهْلِ العَقائِدِ من عُلَماء الحَديثِ والفِقْه، أنَّ اللهَ تَعالَى مُبايِنٌ لَمخلوقاتِه، ويقَعُ للمُتَكَلِّمينَ أنّه لا مبايِنٌ ولا مُتَّصِل، ويَقَعُ للفَلاسِفَة أنّه لا داخِلَ العالَم ولا خارجَه ، ويقَعُ للمُتَأخِّرين من المُتَصَوِّفة أنّه مُتّحِدٌ بالمَخلـوقات ، إمّا بمَعْنى الحُلول فيها ، أو بمَعْنى أنّه هو نفسُها ، وليْس هناك غـيره جملةً ولا تَفْصيـلاً . فلنُبَيِّن تفصيلَ هذه المذاهِب ، ونشرَح حقيقةَ كلِّ واحدٍ منها ، حتّى تَتَّضحَ مَعانيها، فنقولُ:

إنَّ المُبايَنَة تُقالُ لمعنَيَيْن، أحدُهما: المبايَنَةُ في الحيِّز والجِهَة، ويُقابِلُه الاتّصالُ. وتُشْعِرُ هذه المَقالةُ على هذا التّقديرِ بالمَكان، إمّا صَريحاً وهو تَجْسيمٌ، أو لُزوماً وهو تَشْبيهٌ من قبيل القَوْلِ بالجِهَة . وقد نُقِل مثلُه عن بَعْض عُلَماءِ السَّلَف من التَّصْريح بهذه المُبايَنَة. فيَحْتَمِلُ غيرَ هذا المَعْنى. ومن أجْل ذلك أنْكرَ المتكلِّمون هذه المبايَنَة، وقالوا: لا يُقال في البارئ: إنّه مبايِنٌ لَمخلوقاتِه ولا مُتَّصلٌ بها، لأنّ ذلكَ إنّما يكونُ للمُتَحَيِّزاتِ. وما يُقال من أنّ المحلَّ لا يَخْلو عن الاتّصافِ بالمَعْنَى وضِدِّه، فهو مَشروطٌ بصِحّـةِ الاتّصاف أوّلاً . وأمّا معَ امْتِناعِه فلا . بل يجوزُ الخُلوّ عن المَعْـنى وضِدِّه، كما يُقال في الجمادِ: لا عالِمٌ ولا جاهِلٌ، ولا قادِرٌ ولا عاجزٌ، ولا مُدْرِكٌ ولا مؤوف[ب] . وصِحّةُ الاتّصافِ بهذه المبايَنَةِ مَشروطٌ بالحُصول في الجِهة على ما تقول

(أ) انفردت نسخة ع بهذا النص مضافاً على وَجْهَيْ بطاقة بخط ابن خلدون، وسقط من ظ ج ي (ب) كذا بخطه ، ومعناه غير واضح .

من مَدلولِها. والبارئُ سبحانه مُنزَّهٌ عن ذلك. ذكره ابن التِّلِمسانِيّ في شَرْح اللُّمَع لإمام الحَرَمَيْن، وقال: ولا يُقال في البارئ: مبايِنٌ للعالَم ولا مُتَّصِلٌ به، ولا داخِلٌ فيه ولا خارجٌ عنه. وهو مَعْنى ما تقولُه الفلاسفةُ أنّه لا داخِلَ العالَم ولا خارجَهُ، بناءً على وُجود الجواهِر غيرِ المتَحيِّزَةِ . وأنكـرَها المتكلّمون ، لما يَلزمُ من مُسـاواتِها للبارئِ في أخَصِّ الصِّفاتِ. وهو مَبسوطٌ في عِلْم الكلام.

وأمّا المَعْنَى الآخرُ للمُباينة، فهو المُغايَرَةُ والمخالَفَةُ. فيقالُ: البارئُ مُبايِنٌ لمخلوقاتِه في ذاتِه وهُوِيَّتِه ووجودِه وصِفاتِه، ويُقابِلُه الاتّحادُ والامْتزاجُ والاختِلاطُ. وهذه المُبايَنَةُ هي مَذهَبُ أهل الحَقِّ كلِّهم من جُمهور السَّلَف وعلماء أهل الشَّرائِع والمتَكَلِّمينَ والمتصوِّفَةِ الأقْدَمينَ، كأَهْلِ الرّسالَةِ ومن نَحا مَنْحاهُمْ.

وذهبَ جماعةٌ من المُتَصوِّفةِ المُتأخِّرينَ الّذين صَيَّروا المدارِكَ الوِجْدانيّةَ علميَّـةً نظريةً، إلى أنّ البارئَ تعالَى مُتّحِدٌ بمخلوقاتِه في هُوِيّتِه ووُجودِه وصِفاتِه، ورُبّما يزعُمونَ أنّه مذهبُ الفلاسِفَةِ قَبْل أَرسْطو، مثل أفلاطونَ وسُقْراط، وهو الّذي يَعْنيه المتكلّمون حيث يَنْقلونه في علْم الكَلام ويُحاولون الرَّدَّ عليه، لا أنّه ذاتان تَنْتفي إحداهما أو تَنْدرجُ اندراجَ الجُزء . فإنّ تلكَ مُغايَرَةٌ صريحةٌ، ولا يقولـون بذلك. وهـذا الاتّحادُ هو الحـلولُ الّذي يَدَّعيـه النَّصارَى في المسيح . وهو أغـربُ ، لأنّـه حلولُ قديمٍ في مُحْدَث، أو اتّحادُه به. وهو أيضاً عينُ ما تقولُه الإمامية من الشّيعة في الأئِمّةِ.

وتقريرُ هذا الاتّحاد في كلامِهم على طَريقَيْن:

الأولى، أنّ ذات القَديم كامِنةٌ في المُحْدثاتِ مَحْسوسِها ومَعْقولِها، متحدةٌ بها في التَّصوُّرَيْن، وهي كلُّها مظاهِرُ له، وهو القائمُ عليها، أي المقوِّمُ لوجودِها، بمَعْنى أنّها لولاهُ كانت عَدَماً. وهو رأيُ أهل الحُلول.

الثّانيةُ، طريقُ أهل الوِحْدة المُطْلَقَة. وكأنّهم استَشْعَروا من تقرير أهـل الحُلول الغَيْريّةَ المنافيةَ لمعقولِ الاتّحاد، فنفَوْها بين القَديم وبَيْن المخلوقاتِ في الذّات والوُجـود والصّفات، وغالَطوا في غَيْرِيّةِ المظاهِرِ المُدْرَكَة بالحِسّ والعَقْل، بأنّ ذلك من المَدارِك البَشَريّة، وهي أوْهامٌ. ولا يُريدونَ الوَهْمَ الّذي هو قَسيمُ العِلْم والظّنّ والشّكّ، وإنّما يريدونَ أنّها كلُّها عَدَمٌ في الحَقيقةِ، وُجودٌ في المُدْرَك البَشَرِيّ فقطْ، ولا وُجودَ بالحقيقة إلا للقَديم، لا في الظّاهـر ولا في الباطـن، كما نُقَـرّرهُ بعدُ بحَسَب الإمْكان. والتّعويـلُ في تَعَقُّل ذلك على النَّظَرِ والاستِدْلالِ كما في المَدارِك البَشَرِيّةِ غير مُفيـد، لأنّ ذلك إنّما يُنقَل من المدارِك المَلَكيّة، وإنّما هي حاصِلةٌ للأنبياءِ بالفِطْرَة، ومن بَعْدهم للأولياءِ بهدايتِهم. وقَصْدُهم من يقْصِدُ الحصولَ عليها بالطّريقةِ العِلْميّة ضلالٌ][1].

وربّما قصدَ بعضُ المصنّفينَ بيانَ مذاهِبهم في كَشْف الوُجود وتَرْتيب حقائِقِـه [319ب] / فأتى بالأغْمَضِ فالأغْمَضِ بالنّسبـةِ إلى أهْل النّظر والاصْطِلاحـات والعُلومِ، كما فعل الفَرْغانِيُّ، شارحُ قصيدةِ ابن الفارِضِ في الدّيباجَةِ الّتي كتبَ في صَـدْر ذلك الشّرح . فإنّه ذكـر في صُدور الوُجود عن الفاعِـل وتَرْتيبه أنّ الوُجودَ كلَّه صـادِرٌ عن صِفَةِ الوَحْدانِيّة الّتي هي مَظْهَرُ الأحَدِيّة ، وهما معاً صادِران عن الذّات الكريمة

(1) انتهى محتوى البطاقة التي انفردت نسخة ع بها وبخطه، وسقطت من ظ ج ي .

الّتي هي عَيْنُ الوَحْدَةِ لا غَيْر. ويُسمّون هذا الصّدور بالتّجَلّي. وأوّلُ مراتِب التّجَلّيات عندهم تَجَلّي الذّات على نَفْسه، وهو يَتَضَمَّنُ الكمالَ بإفاضَةِ الإيجادِ والظُّهور، لقَوْله في الحديث الّذي يَتناقلونَهُ: "كنتُ كنزاً مَخفياً فأحببتُ أن أُعرَف، فخلقتُ الخلقَ ليَعْرفوني"[1] . وهذا الكمالُ في الإيجـادِ المُتَنَزّلِ في الوُجـود وتَفْصيل الحقـائِق ، وهـو عندهم عالَمُ المعاني والحَضْرةُ العمائِيّةُ والحقيقةُ المحمّديّةُ. وفيها حقائقُ الصّفات، واللّوح، والقلم، وحقائقُ الأنبياءِ والرّسلِ أجمعينَ، والكُمّلِ من أهْل المِلّة[أ] المحمّديّة. وهذا كلّه تفصيلُ الحقيقَة المحمّديّة. وتصدُرُ عن هذه الحقائق حقائِق[ب] أخرى في الحَضْرَةِ الهَبائِيّة، وهي مَرْتَبَةُ المِثال، ثمّ عَنها العَرْشُ، ثمّ الكُرسِيّ، ثُمّ الأفلاكُ، ثمّ عالَمُ العَناصِر، ثم عالَمُ التّركيب. هذا في عالم الرّتْقِ. فإذا تَجلّت، فهي في عالم الفَتْقِ. [انتهى][ج].

ويُسَمّى هذا المذهبُ مذهبَ أهلِ التّجَلّي والمظاهِر والحضَراتِ. وهو كـلامٌ لا يقتَدِرُ أهلُ النّظر على تَحصيل مُقْتَضاهُ لغُموضِه وانْغِلاقِه، وبُعْدِ ما بين كلامِ صاحبِ المشاهدة والوُجْدانِ وصاحبِ الدّليل. ورُبّما أُنكِر بظاهِر الشّرْع هذا التّرتيبُ، [فإنّه لا يُعرَف في شَيْءٍ من مَناحِيه][د] .

وكذلك ذهبَ آخرونَ منهم إلى القَوْل بالوَحْدَةِ المُطْلَقَـةِ ، وهو رأيٌ أغربُ من الأوّل في تَعَقُّله وتفاريعِه. يَـزْعمونَ فيه أنّ[هـ] الوجود كلّه [له][و] قُوىً في تفاصِيله، بها كانت حقائقُ الموجوداتِ / وصورُها وموادُّها. [320أ]

(أ) في ع: الأمّة (ب) سقط من ج (ج) سقط من ظ ج ي (د) من ع، و سقط من ظ ج ي (هـ) سقط من ج (و) سقط من ظ.

(1) حديث موضوع ذكره ابن عرّاق في تنزيه الشريعة 1: 148، وعلي القاري في الأسرار المرفوعة (232) والفتني في تذكرة الموضوعات 11، وأورده ابن العربي في الفتوحات الباب 198 بمعناه.

والعناصرُ إنّما كانت بما فيها من القُوَى. وكذلك مادَّتُها لها في نَفْسِها قوّةٌ بها كان وجودُها. ثمّ إنّ المركّبات فيها تلك القُوَى مُتضمَّنة في القوّة الّتي كان بها التّركيبُ، كالقُوّة المعدِنيّة، فيها قُوَى العَناصِر بهَيُولاها وزِيادة القُوّة المَغذيّة، ثمّ القُوّة الحيوانيّة تتضمَّنُ القُوّة المعدنيّة وزيادة قوّتها في نَفْسها. وكذا القُوّةُ الإنْسانيّة مع الحيوانِيّة، ثمّ الفَلَكُ يتَضمَّنُ القوةَ الإنسانيَّةَ وزيادةً. وكذا الذّواتُ الرّوحانيّة. والقُوّةُ الجامِعَةُ للكلّ من غير تَفْصيلٍ هي القُوّةُ الإلهيّةُ. فهِي الّتي انبَثّتْ في جميع المَوجوداتِ، كُلّيّةً وجُزئيّةً، وجَمَعَتْها وأحاطت بها من كلّ وَجْهٍ، لا من جِهَة الظُّهور ولا من جِهَةِ الخفاء، ولا من جِهَة الصّورَةِ ولا من جِهَةِ المادَّةِ. فالكلُّ واحِدٌ، وهو نَفْسُ الذّاتِ الإلهيّة. وهيَ في الحقيقة واحِدَةٌ بسيطةٌ، والاعْتِبارُ هو المُفصِّل لها، كالإنسانيّة مع الحيوانِيّة. ألا ترى أنّها مُنْدَرِجَةٌ فيها وكائِنَةٌ بكَوْنها ؟ فتارةً يُمَثّلونها بالجِنْس مع النّوْع في كلّ موجودٍ ، كما ذكَرناهُ، وتارةً بالكلّ مع الجزْء على طريقَةِ المِثالِ. وهم في هذا كلّه يفِرّون من التّركيب والكَثْرة بوجهٍ من الوُجوهِ. وإنّما أوْجَبَها عندَهم الوَهْمُ والخَيالُ.

والّذي يظهَرُ من كلام ابن دِهَاقٍ[1] في تَحْرير هذا المَذْهَب، أنّ حقيقةَ ما يقولونَه في الوَحْدَة شبيهٌ بما يقولُهُ الحكماءُ في الألْوان، من أنّ وجودَها مشروطٌ بالضّوْءِ، فإذا عُدِمَ الضّوْء لم تكنِ الألوانُ موجودةً بوجْهٍ. وكذا عندَهُم الموجوداتُ المحسوسةُ كلُّها مشروطةٌ بوجودِ المُدْرِك الحِسيّ، بل والموجوداتُ المعقولةُ والمتوهَّمَةُ أيضاً مشروطةٌ بوُجود المُدْرِك العَقْليّ. فإذنْ، الوجودُ المُفَصّلُ كلُّه مشروطٌ بالمُدْرِكِ البَشَرِيّ . فلو فَرَضْنا [320ب] عَدَمَ المُدْرِك البَشَرِيّ جملةً لم يكُن هناك تَفْصيلٌ / في الوجود، بل هو بَسيطٌ واحِدٌ.

(1) كذا ضبطه ابن خلدون، وفي الإحاطة (1: 333) بتشديد الهاء .

فالحَرُّ والبردُ، والصَّلابةُ واللِّينُ، بل والأرضُ والماءُ، والنّارُ والسَّماءُ والكواكبُ، إنَّما وُجِدَتْ لوُجود الحواسِّ المدْرِكةِ لها، لما جُعِلَ في المدْرَك من التّفصيل الّذي لَيْسَ في الوُجودِ، وإنّما هو في المدارِك فقَطْ. فإذا فُقِدَت المدارِكُ المفصِّلَةُ، فلا تَفْصيل، إنّما هو إدراكٌ واحِدٌ، وهو أَنَا لا غَيْرُه. ويَعْتَبِرونَ ذلك بحالِ النّائِم، فإنّه إذا نامَ وفَقَد الحِسَّ الظّاهرَ فَقَدَ كلَّ مَحْسوسٍ وهو في تلك الحالة، إلاّ ما يُفصِّلُه له الخيالُ. قالوا: فكذلك اليَقْظانُ، إنّما يَعْتَبِرُ تلك المدرَكاتِ كلَّها على التّفصيلِ بنوع مَدْرَكِه البَشَرِيّ. ولو قد فَقَدَ مَدْرَكه [البَشَرِيّ][1] فَقَد التّفْصيلَ. وهذا هو مَعْنى قَوْلِهم: الوَهْمُ، لا الوَهْمُ الّذي هو من جُمْلةِ المدارِكِ البَشَرِيّة.

هذا مُلَخَّصُ رأيهم على ما يُفْهَمُ من كلام ابن دِهَاق، وهو في غايةِ السُّقوطِ. لأنّا نقطعُ بوُجودِ البَلَد الّذي نَحْن مُسافِرونَ عنه وإليه يقيناً مع غَيْبتِهِ عن أَعْيُنِنا، وبوجودِ السَّماءِ المُظِلّة والكواكِب وسائِرِ الأشياء الغائِبة عنّا. والإنْسانُ قاطعٌ بذلِك، ولا يُكابِرُ أحدٌ نفسَهُ في اليَقِين.

مع أنّ المُحقّقِينَ من المُتصوّفةِ المتأخّرِينَ، يقولونَ: إنّ المُريدَ عند الكَشْف ربّما يَعْرِض له تَوَهُّمُ هذه الوَحْدَةِ، ويُسَمّى ذلك عندهم مقامَ الجَمْع. ثمّ تَتَرَقّى عنه إلى التّمييز بين الموجوداتِ، ويُعبّرونَ عن ذلك بمَقام الفَرْقِ، وهو مَقامُ العارِفِ المحقِّق. ولابُدَّ للمُريدِ عندهم من عَقَبَةِ الجَمْعِ، وهي عَقَبَةٌ صَعْبةٌ، لأنّهُ يُخْشى على المُريدِ من وُقوفِه عندها، فتَخْسَرُ صَفْقَتُه. فقد تَبَيَّنَتْ مراتِبَ أَهْلِ هذه الطَّرِيقَة.

(1) من ج.

## [فَصْلٌ](أ)

ثمّ إنّ هؤلاءِ المُتأخّرِينَ من المتصوّفةِ المتكلّمين في الكَشْف وفيما وراء(ب) الحِسّ، تَوَغّلوا في ذلك ، وذهب الكثيرُ منهم إلى الحُلولِ والوَحْدَةِ ، كما أشَرْنا إليه، ومَلأُوا الصُحُفَ منه ، مثل الهَرَوِيّ / في كتاب المقاماتِ، له، وغيْره، وتابَعهم ابنُ [321أ] العَرَبِيّ، وابنُ سَبْعِينَ وتِلْميذُهما، ثمّ ابنُ العَفيف ، وابنُ الفارِض ، والنّجْمُ الإسْرائيلِيّ في قَصائِدِهم. وكان سلَفُهم مُخالطينَ للإسماعيليّة المتأخّرِينَ من الرّافِضةِ، الدّائنين أيضاً بالحُلول وإلهيّة الأيِمّة، مَذْهَباً لم يُعرَف لأوّليهم. فأُشْرِب كلُّ واحدٍ من الفريقَيْن مذهبَ الآخَر، واختَلَط كلامُهم، وتشابَهَتْ عقائِدُهم.

وظهر في كلام المتصوّفةِ القولُ بالقُطْبِ، ومعناهُ رأسُ العارفِينَ، يزعمونَ أنّه لا يُمكنُ أن يُساوِيَهُ أحدٌ في مَقامِه في المَعرفةِ حتّى يقْبِضَه اللهُ. ثمّ يُوَرّث مقامَه لآخَرَ من أهْل العِرْفان. وقد أشارَ إلى ذلك ابنُ سينا في كتابِ الإشاراتِ في فُصول التّصوّفِ منها، فقال(1) : جَلَّ جنابُ الحَقّ أن يكونَ شِرْعَةً لكلّ وارد، أو يطّلع عليه إلاّ الواحِدُ بعدَ الواحِدِ. وهذا الكلامُ(ج) لا تقومُ عليه حُجةٌ عقليةٌ ولا دليلٌ شَرْعِيٌّ، إنّما هو من أنْواع الخطابَةِ . وهو بعَينِه ما يقولُه الرّافِضةُ في توارُثِ الأيِمّةِ عندَهم. فانظرْ كيف سَرَقَت طباعُ هؤلاء القَوْمِ هذا الرّأْيَ من الرّافِضَةِ ودَانُوا به.

(أ) العنوان من ع وحدها (ب) ظ: وراءه (ج) ج ي: كلام .

---

(1) الإشارات والتنبيهات ، القسم 2 ، 3 ، ص: 851، وفيها : شريعة لكل وارد .

ثمّ قالوا بتَرتِيبِ وُجود الأبدال بعد هذا القُطب، كما قال الشّيعَةُ في النُّقباء، حتّى إنّهم لما أسندوا لِباسَ خِرقَةِ التّصوّف ليَجعَلوهُ أصْلاً لطريقَتِهم ونِحْلَتِهم وَقفوهُ على عَليّ رضي اللهُ عَنه . وهو من هـذا المَعنى أيضاً . وإلاّ فعَلِيٌّ رضيَ الله عنـه لم يُختَصّ من بين الصّحابَةِ بنِحْلةٍ ولا طريقَةٍ في لَبـوسٍ ولا حالٍ ، بل كان أبو بَـكْرٍ وعُمَرُ رضي الله عنهمـا أزهدَ النّاس بعدَ رسول الله ﷺ وأكثَرَهم عِبادةً . ولم يُختَصّ أحدٌ منهم في الدّين بشيءٍ يُؤثَرُ عنه على الخُصوص، بل كان الصّحابةُ كلُّهم أُسوةً في الدّين والـوَرَعِ والزُّهْد والمجاهَدَةِ ، تشهدُ بذلكَ سِيَرُهم وأخبارُهم . نعمْ ، إنّ الشّيعة يخيّلونَ بما ينقلونَ من ذلك اختصاصَ عَلِيّ بالفضائِل/ دون من سِواهُ من الصّحابة، [321ب] ذهاباً مع عقائِدِ التّشيُّع المعروفةِ لهم.

[والّذي يَظْهر[أ] ، أنّ المتصوّفَةَ بالعراق لمّا ظَهرتِ الإسماعِيليّـةُ من الشّيعَةِ، وظهرَ من كلامِهم في الإمامَةِ وما يَرجع إليها ما هو مَعروفٌ ، فاقتَبَسوا من ذلك الموازنَةَ بين الظّاهِرِ والباطِنِ ، وجعلوا الإمامةَ لسياسَةِ الخَلْق في الانقيادِ إلى الشّرْع ، وأفردوهُ بذلك أن لا يَقعَ اختلافٌ كما تَقرّرَ في الشّرْع ، ثمّ جَعلوا هذا القُطْبَ لتَعْليم المَعْرفة بالله ، لأنّه رأسُ العارفـينَ . وأفردوهُ بذلك تَشْبيهـاً بالإمام في الظّاهر، من أن يكونَ[ب] على وزانِه. وإنّما سَمّوْه قُطْباً لمدار المَعْرفَةِ عليه. وجعلـوا الأبدالَ كالنّقَباءِ، مبالغةً في التّشبيه].

(أ) حاشية انفردت بها نسخة ع وحدها، والغريب أنّه توجد إشارة للمخرج في هذا الموقع متجهة عكس موقع الحاشية (ب) قراءة تقريبية لانطماس الكلمة في الأصل .

فتأمّل ذلك من كلام هؤلاء[أ] المتصوّفةِ، [واعلَم أنّما يشهدُ لك بما قُلْتُه كلامُ هؤلاءِ المُتَصَوِّفَة][ب] في أمْر الفاطِميّ وما شَحَنوا به كُتُبَهم من ذلك ممّا ليس لسَلَف المتصوِّفة فيه كلامٌ بنفيٍ ولا إثباتٍ. وإنّما هو مأخوذٌ من كلام الشّيعةِ والرافِضةِ ومذاهِبِهم في كُتُبِهم. واللهُ يهدي إلى الحقّ.

## [تذييل][ج]

[د]وقد رأيتُ أن أجلبَ هنا فصلاً من كلامِ شَيْخنا العارِف، كبيرِ الأولِياءِ بالأندَلُس، أبي مَهْدي، عيسى بن الزَّيّات، كان يَقَعُ له أكثرَ الأوقاتِ على أبياتِ الهَرَوِيِّ الّتي وقعتْ له في كتاب المَقاماتِ، له، توهِمُ القولَ بالوَحْدَةِ المُطْلَقَةِ أو تكادُ تُصَرِّحُ بها. وهي قولُه[1]: [من السريع]

ما وَحَّدَ الواحدَ من واحِدِ　　إذْ كلُّ من وَحَّدَهُ جاحِدُ
توحيدُ من يَنطِقُ عن نَعْتِه　　تَثْنِيَةٌ أبْطَلَها الواحِدُ
توحِيدُهُ إيّاهُ تَوحِيدُهُ　　ونَعْتُ من يَنْعَتُهُ لاحِدُ

فيقولُ رحمهُ اللهُ على سَبيل العُذْرِ عَنه: اسْتَشْكَلَ النّاسُ إطلاقَ لفظِ الجُحودِ على كلِّ من وَحَّدَ الواحِدَ ، ولفظِ الإلْحادِ على من نَعَتَهُ وَوَصَفَهُ . واستَبْشعوا هذه الأبيات، وحَمَلوا على قائِلِها واسْتَخَفّوه. ونحنُ نقول على رأيِ هذه الطّائِفة: إنّ معنى

(أ) سقط من ج　(ب) من ظ ج، وسقط من ع ي　(ج) العنوان من ع وحدها　(د) أوردت النسخ ظ ع ج كامل نص هنا التذييل، وسقط من ي .

(1) التّلمساني : شرح منازل السائرين إلى الحق المبين للهروي 2: 609

التّوحيد عندَهم انتفاءُ عَيْنِ الحُدوثِ بثُبوتِ عَيْنِ القِدَم، وإنّ الوجودَ كلَّه حقيقةٌ واحِدةٌ، وآنِيّةٌ واحِدَةٌ. وقد قال أبو سَعيد الخرّاز، من [كِبار القَوْم][أ]: الحقُّ عينُ[ب] ما ظَهَرَ وعَيْنُ[ب] ما بَطَن. ويَرَوْنَ أنّ وُقوعَ التّعدّدِ في تلك الحقيقةِ ووُجودَ الإثْنينِيّة وَهْمٌ باعْتبار حَضراتِ الحِسّ بمَنزِلَةِ صُوَرِ الظِّلالِ والصّدى وصُوَرِ المَرائي. وأنّ كلَّ ما سِوَى عَيْنِ القِدَم إذا اسْتُتْبِعَ فهو عَدَمٌ . وهذا مَعْنَى "كان اللهُ ولاشيءَ مَعهُ"، وهو الآن على ما عليْه كانَ عندهم. ومَعنى قَوْل لَبيدٍ الّذي صَدَّقَهُ رسول الله ﷺ[1] [في قوله][ج]:

ألا كُلُّ شيْءٍ ما خَلا اللهَ باطِلُ

قالوا: فمَن وحَّدَ ونَعتَ فقد قالَ بمُوَحِّدٍ مُحْدَثٍ هو نَفْسُه، وتوحيدِ مُحْدَثٍ هو فِعْلُه، ومُوَحَّدٍ قديم هو مَعْبودُه. / وقد تقدّم أن مَعْنَى التّوحيدِ انتفاءُ عَيْنِ الحُدوث، [322 أ] وعَيْنُ الحدوثِ الآن ثابِتةٌ، بل ومُتَعَدِّدةٌ، والتّوحيدُ مجحودٌ، والدَّعْوى كاذِبَةٌ، كمَن يَقولُ لغَيْره وهما معاً في بَيْت واحدٍ[د]: ليس في البَيْت غيرُك، فيقولُ الآخرُ بلسان حاله: لا يَصِحُّ هذا إلاّ لو عُدِمْتَ أنتَ. وقد قال بعضُ المحقّقينَ في قولهم: خلَق اللهُ الزّمانَ: هذه ألفاظٌ تُناقِضُ أصولَها، لأنَّ خَلْقَ الزّمان مُتقدّم على الزّمانِ، وهو فِعلٌ

(أ) ظ: كِبارهم (ب) ظ: غير (ج) سقط من ظ (د) سقط من ع ج .

(1) من حديث أبي هريرة: أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا ... وهو في الصحيحين: البخاري (3841) و (6741) ومسلم (2256) وعجز البيت: وكل نعيم لا مَحالَة زائِلُ. (انظر شرح ديوان لبيد العامري 256)، والبيت من قصيدة يرثي بها النعمان بن المُنذر، طالعها:

ألا تسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ    أنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وباطِلُ

لابُدَّ من وُقوعِه في الزّمان. وإنّما حَمَل على ذلك ضيقُ العِبارَةِ عن الحَقائِق، وعَجْز اللّغات عن تأدِيَةِ الحقّ فيها وبها.

فإذا تَحقّق أنّ الموحّدَ هو المُوَحَّدُ وعُدِم ما سِواه جملةً، صحَّ التّوحيدُ حقيقةً. وهذا مَعْنى قولهم : لا يَعْرِفُ اللهَ إلا الله . ولا حَرَجَ على من وَحّدَ الحَقَّ مع بَقاء الرّسومِ والآثارِ ، وإنّما هو من باب : حسناتُ الأبْرار سَيّئاتُ المقرّبينَ ، لأنّ ذلك لازمُ التّقييدِ والعُبودِيّةِ والشّفعِيّةِ. ومن تَرَقّى إلى مَقام الجَمْع كان في حَقّه نَقْصاً، مع عِلْمِهِ بِمَرْتَبَتِه، وأنّه تلبيسٌ تَسْتَلْزِمُه العبودِيّةُ ويَرْفَعُه الشّهودُ ويُطَهِّرُ من دَنَس حُدوثِه عَيْنُ الجَمْع.

وأعرقُ الأصْنافِ في هذا الزّعْم، القائلونَ بالوَحْدة المُطْلَقَةِ، ومدارُ المعرفةِ بكلّ اعتبارٍ على الانتهاء إلى الواحِد . وإنّما صَدَرَ هذا القَولُ من النّاظِم على سبيلِ التّحْريضِ والتّنبيه والتّفْطينِ لِمَقامٍ أعْلَى، ترتَفِعُ فيه الشّفْعِيّة ويَحْصُلُ التّوحيدُ المُطْلَق عَيْناً لا خِطاباً وعبارةً. فمن سلَّمَ استراحَ، ومن نازَعَتْهُ حقيقَتُهُ أنِسَ بقَوْله: كُنْتُ سَمْعَهُ وبَصَرَهُ[1] . وإذا عرفتَ المعاني لا مُشاحّةَ في الألْفاظ . والّذي يُفيدُه هذا كلُّه تحقّقُ أمْرٍ فوقَ هذا الطّوْرِ لا نُطْقَ فيه ولا خَبَرَ عنه. وهذا المِقْدارُ من الإشارةِ كافٍ؛ والتّعَمُّقُ في مثل هذا حِجابٌ، وهو الّذي أوْقَعَ في المقالاتِ المَعْروفَةِ.

انتهى كلام الشّيْخ أبي مَهْدي ابن الزّيّات[أ]. ونقلتُه[ب] من كِتاب الوزير ابنِ

(أ) سقط من ع (ب) سقط من ع ج .

(1) قطعة من الحديث القُدْسي: "من عادَى لي وَليّاً" الّذي تفرّد به البخاريّ 8: 131 حديث رقم (6502) .

الخطيب الّذي ألّفهُ / في المَحَبّةِ، وسَمّاهُ[1] التّعريف بالحبّ الشّريف. وقد سَمِعْتُه من [322ب] شَيخنا أبي مَهْدي مِراراً، إلاّ أنّي رأيتُ [أنّ][أ] رسومَ الكتابِ أوْعى لهُ لطُول عَهْدي به. [والله الموفّق][ب].

[ج] ثمّ إنّ كثيراً من الفُقهاءِ وأهْل الفُتْيا انتَدَبوا للرّدّ على هؤلاء المتـأخّـرين في هـذه المقَالاتِ وأمثالِها، وشملوا بالتّكير سائرَ ما وَقَـع لهم في الطّـريقَةِ. والحـقُّ أنّ الكلام معهم فيه تفصيلٌ. فإنّ كلامَهم في أربعةِ مواضِعَ:

أحدُها: الكلامُ على المجاهَداتِ، وما يَحْصُل من الأذْواق والمواجِدِ، ومُحاسَبَةِ النّفْس على الأعْمال لتَحْصُل تلك الأذْواقُ الّتي تصيرُ مَقاماً، ويَتَرَقّى منه إلى غَيْره كما قُلْناه.

وثانيها: الكلامُ في الكَشْف والحقائِق المدرَكَةِ من عالَم الغَيْب، مثل الصّفـاتِ الرّبّانِيّة، والعرشِ، والكُرسِيّ، والملائِكَةِ، والوَحْي، والنّبوّة، والرّوحِ، وحقائِق كلّ موجودٍ غائبٍ أو شاهدٍ، وتَرَتيبِ الأكْوانِ في صُدورِها عن مُوجِدِها ومكوّنِها، كما مَرّ.

وثالثها: التّصرّفاتُ في العوالم والأكْوان بأنْواع الكراماتِ.

ورابعها: ألفاظٌ موهِمةُ الظّاهر، صـدَرَتْ من الكَثيرِ من أيمّةِ القَـوْم، يُعَبّرون عنها في اصْطِلاحِهم بالشّطَحاتِ تُستَشْكَلُ ظواهرِها، فمُنكرٌ، ومُحَسّنٌ، ومُتَأوّل.

(أ) من ج ع، وسقط من ظ (ب) من ع ج وسقط من ظ (ج) بدء استئناف نسخة ي للنّص بعد انقطاعها.

---

(1) ابن الخطيب: التعريف 499.

فأمّا الكلامُ في المجاهداتِ والمَقاماتِ وما يَحصُل من الأذْواقِ والمواجِدِ في نتائجِها، ومُحاسَبَةِ النّفس على التّقصيرِ في أسبابِها، فأمرٌ لا مَدْفَعَ فيه لأحدٍ. وأذواقُهم فيه صحيحَةٌ، والتّحقُّق بها هو عَيْن السّعادة.

وأمّا الكلامُ في كراماتِ القَوْم وإخبارِهم بالمُغَيّباتِ وتَصرُّفهم في الكائِنات، فأمرٌ صحيحٌ غيرُ منكَرٍ ، وإن مالَ بعضُ العُلماءِ إلى إنكارها، فلَيْس ذلك من الحقِّ . وما احتَجَّ به الأستاذُ أبو إسْحاق الإسفرايني من أيِمّة الأشعريّة على إنكارِها بالتِباسِها بالمُعجِزَة[1] ، فقد فرّق المُحقّقون من أهلِ السُّنّة بينهُمَا بالتّحَدّي، وهو دَعْوى وُقوعِ المُعجِزَة عـلى وَفْقِ ما جاءَ به. قالـوا : ثمّ إنّ وقوعَها على وَفْق دَعْوى الكـاذِبِ غيرُ مَقْدورٍ، لأنّ دَلالَةَ المُعجزةِ / [323أ] على الصّدْق عقْلِيّةٌ، فإنّ صِفَة نَفْسها التّصديقُ. فلو وَقَعَت مع الكاذِب لتَبَدّلَت صِفَةُ النَّفْس ، وهو مُحالٌ . هذا مع أنّ الوُجودَ شـاهِـدٌ بوُقوعِ الكثيرِ من هذه الكراماتِ، وإنكارُها نوعُ مكابَرَة. وقد وَقَع للصّحابةِ وأكابِرِ السّلَفِ كثيرٌ من ذلك؛ وهو مَعْلومٌ مشهورٌ.

وأمّا الكلامُ في الكَشْـف وإعطاء حقائِق العُلْويّاتِ وتَرتيبِ صُدورِ الكائِنـاتِ، فأكثَرُ كلامِهـم فيه من نوعِ المُتَشابِهِ لما أنّهُ وِجدانيٌّ عندهم. وفاقِدُ الوِجْدانِ بمَعزِلٍ عن أذواقِهم فيه . واللّغاتُ لا تُعطي دَلالَةً على مُرادِهِم منه ، لأنّها لم توضَعْ إلاّ للمتعارَفِ، وأكثَرُهُ من المَحْسوساتِ. فيَنبغي أن لا نَعرِضَ لكلامِهم في ذلك، ونتْرُكَه فيما تَرَكْناهُ من المتشابِه. ومن رَزَقَهُ اللهُ فَهْمَ شيءٍ من هذه الكلِماتِ على الوجْه الموافِقِ لظاهِرِ الشّريعَة، فأكْرِمْ بها سعادةً.

(1) انظر الرّسالة القُشَيْريّة: 158 (باب كرامات الأولياء) .

وأمّا الألفاظُ الموهِمَةُ الّتي يُعَبّرون عنها بالشَّطَحات، ويؤاخِذُهم بها أهلُ الشّرْعِ، فاعلَمْ أنّ الإنصافَ في شأنِ القَوْم أنّهم أهلُ غَيْبَةٍ عن الحِسّ، والوارداتُ تَملِكُهُمْ حتّى يَنْطِقوا عنها بما لا يَقْصِدونَهُ. وصاحِبُ الغَيْبَةِ غيرُ مُخاطَب، والمَجْبورُ معذورٌ. فمَن عُلِمَ منهم فَضْلُه واقْتِداؤُهُ ، حُمِلَ على القَصْد الجميل من هـذا وأمْثالِه، وأنّ العبارةَ عن المواجِدِ صعبةٌ لِفقْدان الوَضْع لها، كما وَقع لأبي يَزيدَ [البِسْطاميّ[1]][أ] وأمثالِه. ومن لم يُعلَمْ فضلُه ولا اشتُهِرَ، فمؤاخَذٌ بما صَدَر عنه من ذلك، إذ لم يَتَبَيّنْ لنا ما يَحْمِلنا على تأويل كلامِه. وأمّا من تَكَلَّم بِمِثْلِها وهو حاضِرٌ في حِسّه ولم تَملِكْهُ الحالُ، فمؤاخذٌ أيضاً. ولهذا أفتَى الفقهاءُ وأكابرُ المتصوّفة بقَتْل الحَلاّج، لأنّه تكلَّم في حُضورٍ وهو مالِكٌ لحالِه. واللهُ أعْلَم.

وسَلَفُ المتَصوّفةِ من أهْل الرّسالَةِ، أعلامِ المِلَّةِ الّذين أشَرْنا إليهم من قَبْـل، لم يكنْ لهُمْ حِرْصٌ على كَشْف الحِجابِ، ولا هذا النّوعُ من الإدْراكِ. إنّما هَمُّهُم الاتّبـاعُ والاقْتِداءُ ما استَطاعوا. / [323ب] ومن عَرَض له شيءٌ من ذلك أعْرَضَ عنه ولم يَحْفِلْ بـه، بل يفِرُّون منه، ويَرَوْنَ أنّه من العوائِق والمِحَن، وأنّه إدراكٌ من إدراكاتِ النّفْس مخلـوقٌ حادِثٌ، وأنّ الموجـوداتِ لا تَنْحَصِرُ في مـدارِكِ الإنْسان، وعِـلْمُ الله أوسعُ، وخَلْقُهُ أكبرُ ، وشريعَتُه بالهِدايَة أمْلَكُ . فلم يَنْطِقوا بشيْءٍ ممّا يدرِكونَ ، بل حَظَـروا الخوضَ في ذلك، ومَنَعوا من يُكشَفُ له الحجابُ من أصْحابِهم من الخَوْض فيه والوُقوفِ عندَهُ. بَلْ يَلْتَزِمونَ طريقَتَهُمْ كما كانوا في عالَم الحِسّ قَبْلَ الكَشْفِ منَ

(أ) من ع، وسقط من ظ ج ي .

(1) كان يقول: سبحاني ما أعظم شاني ! انظر الصفدي : الوافي 16: 516 .

الاتّباع والاقتِداء، ويأمرون أصحابَهُم بالْتِزامِها. وهكذا ينْبغي أن تكون حالُ المُريدِ. واللهُ المُوفّقُ.

## 18● علْـمُ تَعْبيرِ الرُّؤْيا

هذا العِلْمُ من العُلوم الشَّرْعيَّةِ ، وهو حادِثٌ في المِلَّةِ عندما صـارت العلومُ صنائِعَ وكتبَ النّاسُ فيهـا . وأمّا الرُّؤيا والتَّعْبيرُ لها فقد كان مَوْجـوداً في السَّلَف كما هو في الخَلَف. ورُبّما كان في المِلَلِ والأُمَمِ من قَبْلُ، إلاّ أنّه لم يصِلْ إليْنا للاكْتِفاءِ فيه بكلام المُعَبِّرينَ من أهْل الإسْلام. وإلاّ فالرُّؤيا موجودةٌ في صِنْفِ البَشَر على الإطْلاقِ، ولابُدّ من تَعْبيرِها. وقد كان يُوسفُ الصّدّيقُ صلواتُ الله عليه يُعَبِّرُ الرّؤيا، كما وقَع في القُرآن. وكذا ثَبَت في الصَّحيح عن النّبيّ ﷺ ، وعن أبي بَكْرٍ رضيَ اللهُ عنه[1].

والرُّؤيا مَدْرَك من مَدارِك الغَيْب. وقال ﷺ[2]: "الرؤيا الصّالِحَةُ جُزْءٌ من سِتّةٍ وأرْبعينَ جزءاً من النّبوّةِ". وقال[3]: "لم يَبْقَ من المُبَشّراتِ إلاّ الرُّؤيا الصّالحة، يراها الرُّجُل الصّالِحُ أو تُرَى له". وأوّلُ ما بُدِئَ به النّبيُّ ﷺ من الوَحْي الرُّؤيا.

(1) ينظر في ذلك مجمل كتاب "التعبير" في صحيح البخاري 9: 37- 58 ففيه عشرات الأحاديث التي عبرها رسول الله ﷺ وأبو بكر أيضاً .

(2) أخرجه مالك في الموطإ(2746) برواية اللّيثي، وأحمد 3: 149 والبخاري(6983) وابن ماجه(3893) وغيرهم .

(3) أخرجه مالك في الموطإ (2749) برواية الليثي من حديث عطاء بن يسار مرسلاً. وأخرج البخاري (6990) من حديث أبي هريرة القسم الأول منه. وقال ابن عبد البرّ: وحديث عطاء بن يسار المذكور في هذا الباب يتصل معناه من وجوه ثابتة من حديث ابن عباس، وحذيفة، وابن عمرو، وعائشة، وأم كرز الخزاعية. (التمهيد 5: 56) .

فكان لا يَرَى رُؤْيا إلاّ جاءت مثلَ فَلَقِ الصُبحِ[1]. وكان ﷺ إذا انفتَل من صلاةِ الغَداةِ يقولُ لأصحابِه: "هل رَأى أحدٌ منكم اللّيلَةَ رُؤْيا؟"[2] يسألُهم عن ذلك ليستَبْشِرَ بما يقَعُ من ذلك مّما فيه ظهورُ الدّين وإعزازُه.

/ وأمّا السَّبَبُ في كَوْن الرُّؤْيا مَدْركاً للغيب، فهو أنّ الرّوحَ القَلْبِيّ، وهو [324 ا] البخارُ اللَّطيفُ المنبعِثُ من تجويفِ القَلْب اللّحميّ، يَنْتَشِرُ في الشّرْياناتِ ومع الدّم في سائِر البَدَن، وبه تَكْمُلُ أفعالُ القُوى الحيوانيّةِ وإحساسُها. فإذا أدْرَكَهُ المَلالُ بكثْرة التّصرّف في الإحساسِ بالحَواسّ الخَمْس، وتصريفِ القُوى الظّاهِرَة، وغَشِيَ سَطْحَ البَدَن ما يغشاهُ من بَرْد اللّيْل، انْخَنَسَ الرّوحُ من سائِر أقطارِ البَدَن إلى مركزِه القَلْبِيّ يستجِمُّ بذلك لمُعاوَدَةِ فِعْلِهِ، فتعطّلت الحواسُ الظّاهِرةُ كلُّها. وذلك هو مَعْنى النّوْم، كما تقدّم في أوّل الكِتاب.

ثُمَّ إنّ هذا الرّوحَ القلبيّ هو مَطِيةٌ للرّوح العاقِل من الإنسانِ. والرُّوحُ العاقِل مُدرِكٌ لجميع ما في عالَم الأمْر بذاتِه، إذ حقيقَتُهُ وذاتُه أنّه عيْنُ الإدْراكِ. وإنّما يمنَعُ من تَعَقُّلِه للمدارِكِ الغيْبِيّةِ ما هو فيه من حِجابِ الاشتِغالِ بالبَدَنِ وقُواهُ وحَواسّهِ. فلو قد خلا من هذا الحجابِ وتَجَرَّدَ عنه، لرجعَ إلى حقيقتِه، وهو عَيْنُ الإدْراك، فيَعْقِلُ كلَّ مَدْرَكٍ. فإذا تجرّد عن بَعْضِها خفّتْ شواغِلُهُ، فلابُدَّ له من إدْراكِ لَمْحَةٍ من عالَمِه بقَدْرِ ما تجرّد لَهُ. وهو في هذه الحالةِ قد خفّتْ عنه شواغِلُ الحِسّ الظّاهِر

(1) أخرجه البخاري (3) و (4670) و (6581) ومسلم (160) والترمذي (3632) وفيه تمام تخريجه.

(2) أخرجه مالك في الموطأ (2748 برواية الليثي) وأحمد 2: 325 من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري (845) و (1386) و (2085) و (2791) ومسلم (2275) من حديث سمرة بن جندب. وله طرق أخرى.

كلُّها، وهي الشّاغِلُ الأعظمُ. فاستعدَّ لقَبولِ ما هنالك من المَدارِكِ اللائِقةِ به من عالَمِهِ. وإذا أدْرَكَ ما يُدْرِكُ من عَوالِمِه(أ) ، رجعَ به إلى بَدَنِه ، إذ هو ما دام في بَدَنِه جسمانِيٌّ ، لا يُمكِنُه التَّصرُّفُ إلاّ بالمدارِكِ الجِسْمانِيةِ. والمدارِكُ الجِسمانِيّةُ للعِلْمِ إنّما هي الدِّماغِيّة، والمتصرِّفُ منها هو الخيالُ. فإنه يَنْتزِعُ من الصُّوَرِ المحسوسةِ صُوَراً خياليّةً ، ثمّ يَدْفَعُها إلى [الحافِظة](ب) تحفظُها له إلى وَقتِ الحاجَةِ إليها عند النّظر والاسْتِدْلال . وكذلك تُجَرِّدُ النّفْسُ منها صوراً أخرَى نفسانِيّةً عقليّةً ، فيترقّى [324ب] التّجريدُ من المَحْسوسِ / إلى المَعْقول ، والخيالُ واسِطَةٌ بينَهُما . وكذلك إذا أدرَكَتِ النّفْسُ من عالَمِها ما تُدْرِكُهُ، ألْقَتْهُ إلى الخيالِ، فيُصَوِّرُه بالصُّوَرِ المناسِبَة له، ويَدْفَعُه إلى الحِسّ المُشْتَرك ، فيراهُ النّائِمُ كأنّه محسوسٌ ، فيتنزّلُ [هذا](ج) المُدْرَك من الرّوح العَقْليّ إلى الحِسّ، والخيالُ أيضاً واسِطَةٌ.

هذا حقيقَةُ الرُّؤيا؛ ومن هذا التّقرير، يظهَرُ لك الفرقُ بين الرُّؤيا الصّادِقَةِ وأضغاثِ الأحْلام الكاذِبَةِ . فإنّها كلُّها صُوَرٌ في الخيال حالَةَ النّوم. لكنْ إنْ كانت تلك الصُّوَرُ متنزّلةً من الرّوح العَقْليّ المدرِكِ فهي رُؤيا، وإن كانت مأخوذةً من الصّوَر التي في الحافِظة التي كان الخيالُ أودَعَها إيّاها مُنْذُ اليَقَظَةِ ، فهي أضغاثُ أحْلام.

(د)*[واعلَم أن للرُّؤيا الصّادِقة(هـ) علاماتٍ تؤذِنُ بِصِدْقِها وتَشْهَدُ بصحّتِها،

(أ) ج: عالمه (ب) ظ: الحافظ (ج) من ع، وسقط من ظ ي ج (د) هذا النّص مدرج في متن نسخة ع، ومضاف في بطاقة على نسخة ج، وسقط من ظ ي (هـ) ج: وللرّؤيا الصّادقة .

فيستَشعِرُ الرّائي البشارةَ من الله بما أُلقِيَ إليه في نَومه. فمنها: سُرعةُ انتِباهِ الرّائِي عندما يُدرِكُ الرُّؤيا، كأنّه يُعاجل الرّجوعَ إلى الحِسّ باليَقَظَةِ، ولو كان مُستغرقاً في نَومه لِيتّصِل ما أُلقِيَ عليه من ذلك الإدراك . فيَفِرُّ من تلك الحالةِ إلى حالةِ الحِسّ الّتي تَبقى النّفْسُ فيها مُنغَمِسَةً بالبدَنِ وعوارِضه. ومنها: ثُبوتُ ذلك الإدراك ودوامُه بانطِباعِ تلك الرُّؤيا بتفاصيلِها في حِفْظِه ، فلا يتخلّلُها سهوٌ ولا نِسْيانٌ ، ولا يحتاجُ إلى إحضارِها بالفِكر والتّذكُّرِ، بل تَبْقى متصوَّرَةً في ذِهْنِه إذا انْتَبَهَ، ولا يَعْزُبُ عنه منها شَيءٌ، لأنّ الإدراكَ النّفسانيّ ليس بزمانيٍّ، ولا يَلْحَقُه ترتيبٌ، بل يُدْرِكُه دُفْعَةً في زَمنٍ فَرْدٍ.

وأضغاثُ الأحلام زَمانِيّةٌ ، لأنّها في القُوَى الدّماغِيّة ، يَسْتَخرِجُها الخيالُ من الحافِظَةِ إلى الحِسّ المُشْتَرَك ، كما قُلْناه . وأفعالُ البَدَنِ كلُّها زَمانِيّةٌ ، فيلْحَقُها التّرتيبُ في الإدْراك، والمُتَقَدِّم والمُتأخِّرُ، ويَعْرض النّسيانُ العارِضُ للقُوَى الدّماغِيّة. وليس كذلك مَداركُ النّفسِ النّاطِقَة، إذ ليست بزمانِيّةٍ ولا ترتيبَ فيها. وما يَنْطَبِعُ فيها من الإدراكاتِ فينطَبِعُ دَفْعَةً واحدةً في أقْربَ من لَمْحِ البَصر. وقد تَبْقَى الرُّؤيا بعد الانتباه حاضرةً في الحِفْظِ أيّاماً من العُمر، لا تَشُذُّ بالغَفْلَةِ عن الفِكْـر بوجهٍ إذا كان الإدْراك الأوّل [لها] (ا) قَوِيّاً. وإذا كان إنّما يتذكّر الرُّؤيا بعد الانتباه من النّوم بإعْمال الفِكر والوِجْهَةِ إليها، أو يَنْسى الكثيرَ من تفاصيلِها حتّى يتذكّرَها، فلَيْسَت الرُّؤيا بصادقةٍ، وإنّما هي من أضْغاث الأحْلام.

(ا) من ج .

وهذه العلاماتُ من خواصّ الوَحْي . قال الله تعالى لنبيّه : ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾ [سورة القيامة، الآيات 16- 19]. والرؤيا لها نِسبةٌ من النُّبوّة والوَحْي، كما في الصّحيح. قال ﷺ[1]: "الرّؤيا جزءٌ من ستّةٍ وأربعين جُزءاً من النّبوّة". فلِخواصّها أيضاً نسبةٌ إلى خواصّ النُّبوّة بذلك القَدر. فلا تَستَبْعِدْ ذلك، فهذا وَجْهُهُ. والله الخالِق لما يَشاءُ][أ].

وأمّا معنى التّعبير، فاعلَمْ أنّ الرّوحَ العَقْليّ إذا أدركَ مُدرَكَهُ وألقاهُ إلى الخيال فصَوَّرَهُ، فإنّما يُصوِّرُه في الصّورِ المناسِبَةِ لذلك المَعنى بعضَ الشّيء. كما يدركُ مَعنى السُّلطان الأعظم، فيصوِّرُه الخيالُ بصورةِ البَحرِ، أو يُدرِكُ العداوَةَ فيصوِّرُها الخيالُ في صورةِ الحيَّةِ. فإذا استَيقَظَ وهو لم يَعلم من أمرِه إلاّ أنه رأى البَحرَ أو الحيَّةَ، فينظُر المعبِّرُ بقُوّةِ التّشبيه بعد أن يتيقّنَ أنّ البحرَ صورةٌ محسوسَةٌ وأنّ المدركَ وراءَها، ويهتَدِي[ب] بقرائِنَ أخرى تعيِّنُ له المُدرَكَ، فيقول مثلاً: هو السُّلطانُ، لأنّ البحرَ خَلْقٌ عظيمٌ يُناسِب أن يشبَّه به السُّلطانُ. وكذا الحيَّة، يناسِبُ أن تُشَبَّهَ بالعدوّ لِعِظَمِ[ج] ضَرَرِها. وكذا الأواني تُشَبَّهُ بالنّساء، لأنهنّ أوعيةٌ. وأمثالُ ذلك.

ومن المرائِي ما يكونُ صَريحاً لا تَفْتَقِرُ إلى تَعبير لجلائِها ووُضوحِها، أو قُرْب [النّسبَة][د] فيها بين المُدْرَك وشِبْهِه. ولهذا وقعَ في الصّحيح: "الرُّؤيا ثلاثٌ: رُؤيا من

(أ) نهاية النّص المدرج في متن نسخة ع، والمضاف في بطاقة على نسخة ج، وقد سقط من ظ ي (ب) في ي: وهو يهتدي
(ج) في ع: لعظيم (د) ظ ي: التّشبيه .

(1) تقدّم تخريجه في صفحة 281 حاشية 2 .

الله، ورؤيا من المَلَك، ورُؤيا من الشّيطان"[1]. فالرُّؤيا الّتي من الله هي الصّريحة الّتي لا تَفتقِرُ إلى تأويلٍ، والّتي من المَلَك هي / الرُّؤيا الصّادِقة تَفتقِرُ إلى التّعبيـر، [325ا] والرّؤيا الّتي من الشّيطان هي الأضغاثُ.

واعلَم أيضاً أن الخيالَ إذا ألْقَى إليه الرّوحُ مُدرَكَهُ ، فإنّما يُصوِّرهُ في القـوالِب المعتادَةِ للحِسّ . وما لم يكن الحسُّ أدرَكَهُ قطّ من القوالِب فلا يُصَوِّر فيه شيئاً . فلا يُمكنُ من وُلِد أعمى أكْمَهَ[ا] أن يُصَوِّر له السّلطان بالبَحر، ولا العدوُّ بالحيّةِ، ولا النّساءُ بالأواني، لأنّه لم يُدرِكْ شيئاً من هذه، وإنّما يُصَوِّر له الخيالُ أمثالَ هذه في شِبْهِها ومُناسِبِها من جِنْس مدارِكه الّتي هي المسموعاتُ والمشموماتُ. ولْيَتحَفّظِ المعبِّرُ من مثلِ هذا، فربَّما اختلطَ به التّعبير وفَسَدَ قانُونُه.

ثمّ إنّ علمَ التّعبير علمٌ بقَوانينَ كليّةٍ يَبْني عليها المعبِّرُ عبارةَ ما يُقَصّ عليه. وتأويلُه كما يقولونَ: البحرُ يدلّ على السُّلطانِ. وفي مَوضع آخرَ يقولونَ: البحرُ يدلّ على الغَيْظِ، وفي موضعٍ آخرَ على الهَمّ والأَمْرِ الفادِحِ. ومثل ما يَقولون: الحيّةُ تدلُّ على العَدُوّ. وفي موضعٍ آخر يقولون: •تدُلُّ على الحياةِ. وفي موضعٍ آخرَ يقولون•[ب]: هي كاتِمُ سِرٍّ، وأمثال ذلك. فيحفظُ المعبِّرُ هذه القوانينَ الكلّيّة، ويعبِّرُ في كلّ موضعٍ بما تقتضيه القرائنُ الّتي تُعَيِّنُ من هذه ما هو أليَقُ بالرُّؤيا. وتلك القرائنُ، منها في اليَقظةِ، ومنها في النّوم، ومنها ما يَنقَدِحُ في نَفْس المُعبِّر بالخاصِيّةِ الّتي خُلِقَتْ فيه. وكلٌّ مُيَسَّر لما خُلِقَ لَهُ.

(ا) حاشية مضافة في ع لم تترجمها ظ ج ي    (ب) من ع ظ، وأغفلتها ج ي .

(1) البخاري 9: 48 (7017)، مسلم (2263)، وتقدّم في الجزء الأول 1: 186 (1) .

ولم يَزَلْ هذا العِلْم يَتناقَلُ بين السَّلف، وكان محمّد بن سيرِينَ فيهم من أشهَرِ العُلماءِ به . وكُتِبَتْ عنه في ذلك قوانينُ ، وتناقَلَها النّاسُ لهذا العَهْد . وألّف الكِرْمانيُّ فيه من بَعْده، ثمّ ألّف المتأخّرون وأكثروا. والمُتَداوَلُ بين أهل المَغْرب لهذا العَهْد كتُب ابن أبي طالِب القَيْروانيّ، من عُلَماءِ أهل القَيْروان، مثل المُمْتِع[أ] وغَيْره. وكتابُ الإشارةِ للسّالِمِيّ من أنفع الكُتُب فيه [وأخْصَرِها. وكذلك كتابُ المَرْقَبةِ العُلْيا لابن راشِد، من مَشْيَخَتِنا بتونِس][ب] .

[325ب] وهو عِلْمٌ مضيءٌ بنـور النُّبُوّة ، للمُناسَبةِ الّتي بَيْنَهُما ، ولكَـوْنها / كانت من مَدارِك الوَحْي، كما ثبت في الصّحيح[1] . و﴿ ٱللَّهَ عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[سورة التوبة، من الآية 78].

## 19● العُلومُ العَقْلِيَّةُ وأصْنافُها

وأمّا العُلومُ العَقْلِيّةُ الّتي هي طَبيعيّةٌ للإنسان من حَيْثُ إنّه ذو فِكْرٍ، فهي غيرُ مُختَصّةٍ بمِلّةٍ، بل يوجَدُ النّظر فيها لأهْل المِلَلِ كلّهم، ويَسْتَوون في مَدارِكها ومَباحِثِها. وهي مَوْجودَةٌ في النَّوْع الإنسانِيّ مُذ كان عُمْرانُ الخَليقَةِ. وتُسَمّى هذه العُلوم علومَ الفَلْسَفةِ والحِكْمَةِ.

(أ) سقط من ج (ب) من ع وحدها. لم تخرجه ظ ي ج .

---

(1) يشير إلى حديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ : "الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة". وتقدم تخريجه في صفحة (281) .

وهي مُشتَمِلةٌ على أربعة علومٍ:

الأوّل، عِلمُ المَنطق. وهو عِلمٌ يَعصِمُ الذّهنَ عن الخطإ في اقتِناصِ المطالِب المَجهولَةِ من الأمورِ الحاصِلَة المعلومَةِ[أ]. وفائِدَتُهُ تَمييزُ الخطإ من الصّواب فيما يَلتَمِسُهُ النّاظِرُ في الموجوداتِ وعوارِضِها[ب] ليقِفَ على تَحقيق الحقِّ في الكائناتِ [ نَفياً وثُبوتاً ][ج] بمُنتهى فِكرِهِ.

ثمّ النّظَرُ بعد ذلك عندهم، إمّا في المحسوساتِ من الأجسام العُنصريّةِ والمكوّنةِ عنها من المَعدنِ والنّباتِ والحيوانِ، والأجسام الفَلَكيّة، والحركاتِ الطّبيعيّةِ، أو النّفسِ الّتي تَنبعثُ عنها الحركاتُ، وغيرِ ذلك. ويُسمّى هذا الفنُّ بالعِلمِ الطّبيعيّ، وهو العِلمُ الثّاني منها.

وإمّا أن يكونَ النّظرُ في الأُمور الّتي وراءَ الطّبيعةِ من الرّوحانيّاتِ، ويسمُّونَه العلمَ الإلهيَّ، وهو العلمُ الثالثُ منها.

والعلم الرابعُ، وهو النّاظِرُ في المقادير. ويَشتَمِلُ على أربعةِ عُلومٍ، وهي الّتي تُسَمّى التّعاليمَ.

أوّلُها: علمُ الهَندسَة، وهو النّظر في المقاديرِ على الإطْلاق، إمّا المُنفَصِلَةُ من حيثُ كَوْنُها معدودَةً، أو المتّصِلة[د]. وهي إمّا ذو بُعْد واحدٍ، وهو الخطُّ، أو ذو بُعْدَيْنِ، وهو السّطْحُ، أو ذو أبعادٍ ثلاثةٍ، وهو الجِسْمُ التّعليميُّ. يُنْظَرُ في هذه

(أ) سقط من ج (ب) كذا في ظ ج ي، وفي ع: التصوّرات والتصديقات الذّاتيّة والعرضية، ليقف (ج) من ع، وسقط من ظ ج ي (د) ع: متصلة.

المَقادير وما يَعْـرِضُ لها، إمّا من حيثُ ذاتُها ، أو من حَيْـثُ نسـبةُ بَعْضِهـا إلى بَعْضٍ.

وثانيها: علـم الأرِثماطيقَى، وهو معرفةُ ما يَعْرِضُ للكمّ المُنْفَصِـل الّذي هو العدَدُ، ويوجَدُ له من الخواصّ والعوارِض / اللاّحِقة. [326 أ]

وثالِثُـها: علـم الموسيقَى، وهو معرفةُ نِسَبِ[أ] الأصْـوات والنّغم بعضِـها من بعضٍ، وتَقْديرِها بالعَدَدِ. وثَمرتُه معرفةُ تلاحينِ الغِناء.

ورابعُها: علْـم الهَيْئة، وهو تَعْيينُ الأشكال للأفلاك، وحَصْرُ أوْضاعِها، وتعدُّدها لكلّ كوكَبٍ من السَّيّارة [والثّابِتَة][ب]، والقيامُ على مَعْرفةِ ذلك من قِبَل الحركاتِ السّماويّةِ المشاهَـدَةِ الموجـودَةِ لكلّ واحدٍ منها ، ومن رُجـوعِها واسْتِقـامَتِها وإقْبالِهـا وإدْبارِها.

فهذه أصولُ العُلومِ الفَلْسَفِيّة، وهي سَبْعةٌ: المَنْطقُ، وهو المقدَّم، وبَعْدَهُ التّعاليمُ. فالأرِثْماطيقَى أولاً، ثمّ الهَندسَةُ، ثمّ الهَيْئةُ، ثمّ الموسيقَى، ثمّ الطبيعيّات، ثم الإلهيّات.

ولكلّ واحدٍ منها فروعٌ تَتَفرّعُ عنه. فمن فُروع الطّبيعيّات الطّبُّ، ومن فُروع علْم العَدد علْمُ الحساب، والفرائضُ، والمعامَلاتُ . ومن فُروع الهَيْئةِ الأزيـاجُ ، وهي قوانينُ لحُسْباناتِ حركاتِ الكواكبِ وتَعْديلِها، ليوقَفَ على مَواضِعِها مَتى قُصد ذلك. ومن فُروع النَّظَرِ في النُّجوم علْمُ الأحْكام النّجوميّةِ.

(أ) من ظ ج ي ، وفي ع: بِنِسْبَة (ب) من ع، وسقط من ظ ج ي .

ونحن نتكلَّمُ عليها واحداً بعد واحدٍ إلى آخرها.

واعلَم أنَّ أكثَرَ من عُنِيَ بها في الأجْيال [الّذين][(أ)] عرفنا أخبارَهم، الأُمَّتانِ العظيمَتانِ في الدَّوْلةِ قَبْلَ الإسْلام، وهما فارِسُ والرّوم. فكانت أسواقُ العُلوم نافقةً لديْهم على ما بلَغنا ، لما كان العُمْرانُ موفوراً فيهم ، والدّوْلةُ والسّلْطانُ قُبَيْلَ الإسْلام وعَصْرِه لهمْ. فكان لهذه العُلومِ بُحورٌ زاخِرةٌ في آفاقِهم وأمصارِهم.

وكان للكَلْدانِيِّينَ ومن قَبْلهم من السُّرْيانِيِّين ومن عاصَرَهُم من القِبْط، عِنايةٌ بالسّحْر والنّجامَةِ ، وما يتْبَعُها من التّأثيراتِ والطّلّسْمات. وأخذَ ذلك عنْهم الأُمَمُ، من فارس ويونَان، واختُصَّ به القِبْطُ، وطَمَا بَحْرُها فيهم، كما وَقَع في المتْلُوّ من خَبَر هاروتَ / وماروتَ وشأنِ السَّحَرَةِ، وما نَقَلهُ أهلُ العالَم[(ب)] من شأن البَرابي[(ج)] [326ب] بصَعيد مِصْرَ. ثمّ تتابَعَت المِلَلُ بحظْر ذلك وتَحْريمِه، فدرَسَتْ علومُه وبَطَلَتْ كأن لم تَكُنْ، إلاّ بقايا يتناقَلُها مُنتَحِلو هذه الصّنائِع، اللهُ أعْلَمُ بصِحَّتِها. مع أنّ سُيوفَ الشّرْع قائمةٌ على ظُهورِها ومانِعَةٌ من [اختيارها][(د)].

وأمّا الفُرْس، فكان شأنُ هذه العُلومِ العَقْليّة عِنْدَهم عظيماً ونطاقُها مُتّسِعاً. لما كانت[(هـ)] عليه دُوَلُهم من الضّخامَةِ واتّصال المُلْك . ولقد يُقالُ: إنّ هذه العُلومَ إنّما وَصَلَت إلى يونَانَ منْهم، حين قَتَل الإسكندرُ دارَا وغلَب على مَمْلَكَةِ الكِينيَّةِ، فاسْتَوْلى على كُتُبهم وعُلومِهم . إلاّ أنّ المسلمينَ لمّا افْتَتحوا بلادَ فارِس وأصابوا من

(أ) من ع، وفي ظ ج ي: الّتي (ب) من ظ ج ي، وفي ع: العلم (ج) في ع: البراري (د) من ع، وفي ظ ج ي: اختبارها
(هـ) في ج: كان .

كُتبِهم وصحائِفِ عُلومِهم ما لا يَأخُذه الحَصْر، كتَبَ سعْدُ ابن أبي وَقّاص إلى عُمَر بن الخطّاب يَستأذِنُهُ في شَأنِها وتَنفيلِها للمُسلمينَ، فكتب إليه عُمَرُ أن اطْرَحُوها[ا] في الماءِ، فإن يَكُنْ ما فيها هُدىً فقد هَدانا اللهُ بأهْدى منه، وإن يكُنْ ضَلالاً فقد كفاناهُ اللهُ؛ فطَرَحوها في الماءِ أو في النّار، وذهَبَتْ علومُ الفُرْس فيها عن أن تَصِلَ إلينا.

وأمّا الرّوم، فكانت الدّوْلَةُ منهم[ب] ليونانَ أوّلاً. وكان لهذه العُلوم بينَهم مجالٌ رَحْبٌ، وحَمَلَها مَشاهيرُ من رجالِهم، مثلُ أساطينِ الحِكْمَةِ وغيْرِهم. واختُصَّ فيها المَشّاءونَ، منهم أصحابُ الرِّواقِ، بطريقةٍ حَسَنةٍ في التّعْليم، كانوا يقْرأونَ في رِواقٍ يُظَلِّلُهُم من الشّمْس والبَرْدِ على ما زَعَموا . واتّصَل فيها سَنَدُ تَعْليمهم على ما يَزْعمونَ من لَدُن لُقْمانَ الحكيمِ في تِلْميذِهِ إلى سُقْراط الدَّنّ ، ثمّ إلى تِلْميذِه أفلاطُونَ، ثمّ إلى تِلْميذِه أرِسْطُو، ثمّ إلى تِلْميذِه الإسكندرِ الأفروديسِيّ وثامِسْطيُوس، وغيْرِهم. وكان أرِسْطُو مُعَلِّماً للإسكندر، مَلِكِهم الّذي غلَب الفُرْسَ على مُلْكِهم وانتزعَ المُلْكَ من أيديهم . وكان أرْسخَهم في هذه العُلوم قَدَماً وأبعدَهم فيها صِيتاً وشُهْرةً . وكان يُسمّى [327 ا] / المعلِّمَ الأوّلَ، فطار له في العالَم ذِكْرٌ.

ولمّا انقرَضَ أمرُ اليونانيّين، وصارَ الأمْرُ للقَياصِرة ، وأخَذُوا بدين النّصرانيّة، هجروا[ج] تلكَ العُلوم كما تَقْتَضِيهِ المِلَلُ والشّرائِعُ فيها، وبَقِيَتْ في صُحُفها ودَواوينِها مُخَلَّدةً باقيةً في خَزائِنِهم. ثمّ مَلَكوا الشّامَ وكُتُبُ هذه العُلوم باقيةٌ فيهم.

(ا) من ظ ج ي، وفي ع: اطرَحْها (ب) ج: فيهم (ج) ظ: وهجروا .

ثمّ جاءَ اللهُ بالإسْلام، وكان لأهْلِهِ الظُّهورُ الّذي لا كِفاءَ له. وابتَزّوا الرّومَ مُلْكَهم فيما ابتَزّوهُ للأُمَم. وابتَدَأَ أمرُهم بالسّذاجَةِ والغَفْلَة عن الصّنائِع، حتّى إذا تَبَحْبَحَ السّلْطانُ والدّوْلةُ، وأخذوا من الحضارة بالحظّ الّذي لم يكنْ لغَيْرِهم من الأُمَمِ، وتَفَنّنوا في الصّنائِع والعُلوم، تَشَوّفوا إلى الاطّلاع على هذه العُلوم الحِكْميّة بما سَمِعوا من الأساقِفَةِ والأَقِسّة المُعاهِدينَ بعضَ ذِكْرٍ منْها، وبما تَسْمُو إليه أفكارُ الإنْسان فيها. فبعث أبو جَعْفَر المنصورُ إلى مَلِكِ الرّوم أن يَبْعَثَ إليه بكُتُب التّعاليم مُتَرْجَمةً. فبعثَ إليه بكتاب أُوقْلِيدس، وبعضِ كتُب الطّبيعيّاتِ. وقَرَأَها المُسْلمونَ واطّلعوا على ما فيها، وازْدادُوا حِرْصاً على الظَّفَر بما بَقِيَ [منها](أ).

وجاء المأمونُ من بعْد ذلك، وكانت له في العِلْم رَغْبةٌ بما كان يَنْتَحِلُه. فانبَعَثَ لهذه العُلومِ حِرْصاً، وأوْفَدَ الرُّسلَ على ملوكِ(ب) الرّومِ في اسْتِخراجِ علومِ اليونانيّين وانْتِساخِها بالخَطّ العَرَبيّ. وبعَثَ المتَرْجِمينَ لذلك، فأوْعَى منه واسْتَوْعَبَ. وعَكَفَ عليها النُّظّارُ من أهْل الإسْلام، وحَذِقوا في فُنونِها، وانتَهت إلى الغايَة أنْظارُهم فيها. وخالَفوا كثيراً من آراءِ المُعَلّم الأوّلِ، واختَصّوهُ بالرّدّ والقَبولِ لوُقوف الشّهْرةِ عنْدَهُ. ودوّنوا في ذلك الدّواوينَ، وأرْبَوْا على من تَقَدّمَهم في هذه العُلوم.

وكان من أكابِرِهم في المِلّة أبو نَصْر الفارابيُّ، وأبو عليّ بن سِينَا بالمَشْرِق، والقاضِي أبو الوَليد بن رُشْد، والوزيرُ أبو بكْر بن الصّائغ بالأندلس،/ [327ب] إلى آخرين بلغوا الغايَة في هذه العُلوم، واختُصَّ هؤلاءِ بالشُّهْرة والذّكْر. واقْتَصَر كثيرٌ على

(أ) من ع ج ي، وفي ط: بها (ب) ج: ملك.

انتِحالِ التّعاليمِ وما يَنضافُ إليها من عُلومِ النّجامَةِ والسّحْرِ والطّلّسماتِ. ووقَفَت الشُّهرَةُ في هذا المُنتَحَلِ على [جابِرِ بن حَيّان من أهْلِ المَشرِق][أ]، وعلى مَسلَمَة [ابن أحمد][ب] المَجْريطِيّ، من أهْلِ الأندَلُسِ وتِلْميذِه. ودخَلَ على المِلّةِ - من هذه العُلومِ وأهلِها - داخِلَةٌ. واستَهْوَتِ الكثيرَ من النّاسِ بما جَنَحوا إليها وقَلّدوا آراءَها. والذّنْبُ في ذلك لمن ارتَكَبَهُ. ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [سورة الأنعام ، من الآية 137].

ثمّ إنّ المَغربَ والأندَلُس، لما رَكَدَت ريحُ العُمْران به وتناقَصَت العُلومُ بتناقُصِه، اضْمَحَلّ ذلك منه، إلاّ قَليلاً من رُسومِه تَجِدُها في تَفاريقَ من النّاس، وتَحْتَ رِقْبَةٍ من عُلَماءِ السُّنّة.

ويَبْلُغُنا عن أهْلِ المَشرِقِ أنّ بَضائِعَ هذه العُلومِ لم تَزَلْ عِنْدَهم موفورةً، وخُصوصاً في عِراقِ العَجَم وما بَعْدَهُ فيما وراءَ النّهر، وأنّهم على ثَبَجٍ من العُلوم العَقْليّة والنّقليّة، لتَوَفُّرِ عُمْرانِهم واسْتِحْكامِ الحَضارَةِ فيهم.

ولقد وقفتُ بِمِصْرَ على تَواليفَ في المَعْقولِ مُتَعَدّدَةٍ لرَجُلٍ من عُظَماءِ هَراةَ، من بَلَدِ خُراسانَ، يَشْتَهِرُ[ج] بسَعْدِ الدّين التّفْتازانيّ، منها[د] في عِلْمِ الكلامِ وأصولِ الفِقْه والبَيان، تَشْهَدُ بأن له مَلَكَةً راسخةً في هذه العُلومِ. وفي أثْنائِها ما يَدُلّ على أنّ له اطّلاعاً على[هـ] العُلومِ الحِكْميّة وتَضَلُّعاً بها، وقَدَماً عاليةً في سائِرِ الفُنونِ العَقْليّة. ﴿ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [سورة آل عمران، من الآية 13].

(أ) مخرج بخطه في ع، لم تنقله ظ ج ي (ب) سقط من ظ وحدها (ج) في ع ج ي : يُشْهر (د) سقط من ج
(هـ) ي: في .

و(أ)كذلك يَبْلُغنا لهذا العَهْد، أنّ هذه العُلومَ الفلسَفيّة ببلاد الفرَنْجَة من أرض رُومَةَ وما إليها من العُدوَة الشماليّة نافِقَةُ الأسواقِ، وأنّ رُسومَها هنالكَ مُتَجدِّدَةٌ، ومجالسَ تَعليمِها مُتَعَدِّدَةٌ، ودَواوينَها جامِعَةٌ، وحَمَلَتَها [مُتوفّرونَ](ب)، وطَلَبتَها مُتكثِّرونَ. واللهُ أعلَمُ بما هُنالك. [وهو](ج) ﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [سورة القصص، من الآية 68].

## 20 ● / العُلومُ العَدَدِيَّة [328أ]

وأوّلُها الأرِتْماطيقي. وهو مَعْرِفَةُ خواصّ الأعْدادِ من حَيْثُ التّأليفُ، إمّا على التّوالي أو بالتّضعيف.

مثل: أنّ الأعدادَ إذا توالَتْ مُتفاضِلةً بعَددٍ واحدٍ، فإنّ جَمْعَ الطَّرَفَيْنِ منها مُساوٍ(د) لجَمْعِ كلّ عَددَيْنِ، بُعْدُهما من الطّرفَيْن بُعْدٌ واحِدٌ.

ومِثْلُ ضِعْفِ الواسِطة، إن كان عِدَّةُ تلك الأعْدادِ فرداً، مثلَ الأعْدادِ على تَواليها، والأزْواجِ على تَواليها، ●والأفراد على تَواليها●(هـ).

ومثل أنّ الأعدادَ إذا توالَتْ على نِسْبةٍ واحدةٍ [بأن](و) يكونَ أوّلُها نِصْفَ ثانيها، وثانيها نِصْفَ ثالثِها، إلى آخرها، أو يكونَ أوّلُها ثُلثَ ثانيها، وثانيها ثُلث ثالِثِها، إلى آخِرها، فإنّ ضَرْبَ الطّرفيْن أحدِهما في الآخر، كضَرْب كلّ عددَيْن بُعْدُهما من الطّرفَيْن بُعْدٌ واحِدٌ أحدُهما في الآخر.

(أ) سقط العطف من ع (ب) من ع، وفي ظ: متوفّرون (ج) في ظ: والله ﴿يخلق ... (د) ج: متساوٍ (هـ) ما بين النجمين سقط من ع (و) من ع وحدها.

ومثل مربّعِ الواسِطةِ إن كانت العِدّةُ فرداً، وذلك مثلُ أعْدادِ زَوْجِ الزّوْجِ المتواليةِ من اثنين، فأربعةٍ، فثمانيةٍ، فسِتّةَ عَشَرَ.

ومثل ما يحدُثُ من الخواصّ العَدديّة في وضع المثلّثات العَدَدِيّة والمربّعات والمخمّسـاتِ والمسَدَّساتِ ، إذا وُضِعَتْ مُتتاليةً في سُطورِها ، بأن تُجمَعَ من الواحِد إلى العَدد الأخير فيكونَ مُثلّثَهُ . وتتوالَى المثلّثاتُ هكذا في سَطْرٍ تحتَ الأضـلاع، ثمّ تزيدُ على كلّ مثلّثٍ مثلّثَ الضّلعِ الّذي قَبلَه فيكونُ مُربّعَهُ، وتزيدُ على كلّ مُربّعٍ مُثلَّثَ الّذي قَبلَه فيكونُ مُخمّسَه، وهلُمّ جرّاً. وتتوالَى الأشكالُ على توالي الأضْلاعِ. ويحدُثُ جدولٌ ذو طولٍ وعَرْضٍ. ففي عَرْضِه الأعدادُ على توَاليها، ثمّ المثلّثاتُ على توَاليها، ثمّ المربّعاتُ، ثمّ المخمّساتُ، إلى آخِرها. وفي طوله كلُّ عددٍ وأشكالُه بالِغـاً ما بَلَغ. ويحدُثُ في [جَمْعِها][ا] وقِسْمة بَعْضِها على بَعْضٍ[ب] طولاً وعَرْضاً خواصُّ غريبـةٌ استُقرِئت منها وتقَرَّرتْ في دَواوينِهم مَسائِلُها[ج] .

[328 ب] وكذلك ما يحدُثُ للزّوْج، والفَـرْد، وزَوْج / الزّوْج، وزَوْج الفَـرْد، [وزوجِ الزّوج والفَرْد. فإنّ لكلٍّ منها خواصّ تُخَصُّ[د] به تضمّنَها هذا الفنّ][هـ] وليْسَت في غَيْرِه.

وهذا الفنُّ أوّلُ أجْزاء التّعاليم وأثْبَتُها. ويدخُل في بَراهـين الحِسـاب. وللحُكَمـاءِ المتقدّمينَ والمتأخّرينَ فيه تواليفُ؛ وأكثرُهم يُدرِجونَهُ في التّعاليم ولا يُفْرِدونَهُ بالتّأليف. فَعَلَ ذلك ابنُ سينا في كتاب الشّفاءِ والنجاة، وغيرُه من المتقدّمينَ. وأمّا المتأخّرونَ

(ا) من ع ي، وفي ظ ج : جبعها (ب) كررت ع بعده كلمة قسمة ولا معنى له (ج) في ج: بمسائلها (د) كذا في ع، وفي ج ي: تختص (هـ) من: ع ج ي، وسقط من ظ .

فهو عندهم مَهجورٌ، إذ[أ] هو غيرُ متداولٍ، ومنفعتُه في البَراهين لا في الحِساب، فهَجروهُ لذلك بعد أن استَخلَصوا زُبْدَتَه في البَراهينِ الحِسابِيّةِ، كما فَعَلَهُ ابنُ البَنّاء في كتاب رَفْعِ الحِجاب، وغيره. واللهُ أعْلَم.

ومن فُروعِ علمِ العَدَد: صناعةُ الحساب. وهي صناعةٌ عَمَلِيّةٌ في حُسْبانِ الأعدادِ بالضَّمِّ والتّفريقِ، فالضَّمُّ يكونُ في الأعدادِ بالإفرادِ، وهو الجَمْعُ. وبالتَّضْعيفِ، أي: يُضاعَفُ عددٌ بآحادِ عددٍ آخر. وهذا هو الضَّرْبُ. والتّفريقُ أيضاً يكون في الأعْداد، إمّا بالإفراد، مثل إزالَةِ عددٍ من عَددٍ ومعرفةِ الباقي، وهو الطَّرْح، أو تفصيلِ عددٍ بأجزاء متساويةٍ تكونُ عِدَّتُها محصَّلةً، وهو القِسْمَةُ.

وسواءٌ كان هذا الضَّمُّ والتّفريقُ في الصَّحيحِ من العَددِ أو الكَسْرِ.

ومَعْنى الكَسْرِ ، نسبةُ عددٍ إلى عَددٍ ، وتلك النِّسْبَةُ تُسَمّى كَسْراً . وكذلك يكونُ الضَّمُّ والتّفريقُ في الجُذور، ومَعْناها العددُ الّذي يُضْرَبُ في مِثْله فيكونُ منه العددُ المربَّع.

[والعددُ الّذي يكونُ مُصَرَّحاً به يُسمّى المُنْطِق، ومُرَبَّعه كذلك . ولا يُحتاجُ فيه أن يكلَّف عملٌ بالحُسْبان . والّذي لا يكونُ مصَرَّحاً به يُسمّى الأَصَمَّ. ومُرَبَّعه إمّا مُنطِق ، مثل جَذْر ثلاثة الّذي مربَّعه ثلاثة ، وإمّا أصمّ، مثل جَذْر ثلاثة الّذي مربّعه جَذْر ثلاثة. وهو أصمّ، ويَحتاجُ إلى عملٍ من الحُسْبان][ب] ، فإنّ تلك الجُذورَ أيضاً يدخُلُها الضَّمُّ والتّفريقُ.

(أ) ع: وهو (ب) مخرج في حاشية ع بخطه، وسقط من ظ ج ي .

وهذه الصّناعةُ [الحِسابِيّةُ](ا) حادثةٌ، احْتيجَ إليها للحُسْبان في المعاملات، وألّف فيها النّاسُ كثيراً وتَداوَلُوهَا(ب) في الأمْصار بالتّعْليم للوِلْدان . ومن أحسن التّعْليم عندَهم الابتداءُ بها، لأنّها معارفُ متّضِحةٌ وبراهينُها منتظمةٌ. فينشأُ عنها في الغالِب عَقْلٌ مضيءٌ دَرِبٌ على الصّواب . وقد يُقال: إنّ من أخذ [329ا] نفسَه بتَعْليم الحِساب أوّلَ أمْرِه أنّه يَغْلِبُ عليه الصّدْقُ ، / لما في الحِساب من صِحّةِ المباني ومُناقَشة النّفْس، فيصيرُ له ذلك خُلُقاً ويتعوّدُ الصّدْقَ ويُلازِمُهُ مَذْهباً.

ومن أحسنِ التّواليف المَبْسوطةِ فيها لهذا العَهْد بالمغْرِب، كتابُ الحَصّارِ الصّغير. ولابن البَنّاء المرّاكُشيّ فيه تلخيصٌ ضابِطٌ لقوانينِ أعْماله مفيدٌ . ثمّ شَرَحَهُ بكتابٍ سمّاهُ رفعَ الحِجابِ، وهو مُسْتَغْلَقٌ على المبتَدِئ ، بما فيه من البراهين الوَثيقةِ المباني، وهو كتابٌ جليلُ القَدْر، أدْرَكْنا المَشْيخَة تُعَظِّمُه، وهو(ج) جديرٌ بذلك. *وساوَق فيه المؤلّف رحمهُ اللهُ كتابَ فِقْه الحِساب لابن مُنْعِم، وكتابَ(د) الكامِلِ للأحْدَبِ(هـ)، ولَخَّصَ براهِينَهما وغَيَّرها(و) عن اصْطِلاح الحُروف فيها إلى عِللٍ مَعْنويةٍ [ظاهرةٍ](ز) هي العِبارةُ بالحُروفِ ولُبابُها(ح)، وهي كُلُّها مُسْتَغْلَقةٌ*(ط).

وإنّما جاءَها الاستِغْلاقُ من طريقِ البُرْهان، شأنَ عُلومِ التّعاليم. لأنّ مسائِلَها وأعمالَها واضحةٌ كلُّها. وإذا قُصِدَ شَرْحُها، فإنّما هو إعْطاءُ العِلَلِ في تلك الأعْمال. وفي

(ا) من حاشية ع، وسقط من ظ ج ي (ب) ي: فتداولوها (ج) في ي: وهو كتاب، ومشطوبة في ظ (د) سقط من ع
(هـ) في ع: الأجرب (و) في ج: وغَيْرها (ز) من ع ج (ح) ع ج: وزُبدتُها (ط) ما بين النجمين حاشية في ظ بخط ابن خلدون عدّل فيها نصّ ع وضبطه؛ وسقطت الحاشية كلها من ي.

ذلك من العُسْرِ على الفَهْم ما لا يوجَدُ في أعْمال المسائِل. فتأمَّله. والله يَهدي بنوره من يشاء.

ومِنْ فروعِهِ: الجَبْرُ والمُقابَلَةُ. وهي صِناعةٌ يُستَخرجُ بها العددُ المجهولُ من قِبَل المَعْلوم المَفْروض إذا كان بَيْنهما نِسْبةٌ تَقْتضي ذلك . فاصْطلحوا فيها على أن جَعلوا المَجْهولاتِ مراتبَ من طريقِ التَّضعيفِ بالضَّرْب . أوّلُها العدَدُ ، لأنّه[أ] به يتعَيَّنُ المطلوبُ المجهولُ باسْتِخْراجِه من نِسْبةِ المَجْهول إليه. وثانيها الشَّيءُ، لأنَّ كلَّ مجهولٍ فهو من حيثُ إبهامُه شيءٌ. وهو أيضاً [جَذْرٌ][ب] لما يلزم من تَضْعِيفِه في المرتَبةِ الثّانِية. وثالِثُها المالُ، وهو مُربَّع مُبْهَمٌ.

وما بَعْد ذلك فعلَى نِسْبَة الأُسّ في المَضْروبَين . ثمّ يقعُ العملُ المفروضُ في المَسْألَةِ، فيخرجُ إلى مُعادلةٍ بين مُخْتَلِفَيْن أو أكْثَر من هذه الأجْناسِ. فيُقابِلونَ بعضَها ببعضٍ، ويَجْبُرون ما فيها من الكَسْر حتّى يصيرَ صَحيحاً. ويحُطّونَ المراتبَ إلى أقلّ الأُسوسِ إن أمْكَنَ، حتّى تصيرَ إلى الثّلاثةِ الّتي عَلَيْها مدارُ الجَبْرِ عِنْدَهم، وهي العَدَدُ، والشّيْءُ، والمالُ.

فإن كانَت المعادلةُ بين واحدٍ وواحدٍ ، تَعَيَّنَ . فالمالُ أو الجَذْر يزولُ إبْهامُهُ بمعادَلَة العَدَدِ ويَتَعيَّنُ. والمالُ إن عادلَ الجُذورَ، فيتعيَّنُ بعدَّتِها.

/ وإن كانت المعادلةُ بينَ واحدٍ واثنين، أخرجَهُ العملُ الهَنْدَسِيُّ[ج] من طريق [329ب]

(أ) ي: لأنّ (ب) ظ: جذور (ج) كتب الناسخ الجملة في ظ مقلوبة هكذا: بين واحد واثنين أخرجه العمل الهندسي وإن كانت المعادلة .

تَفصيلِ الضَّرْبِ في الاثنين وهي مبهمةٌ، فيُعَيّنُها ذلك الضَّرْبُ المفصّلُ. ولا تمكنُ المعادلةُ بين اثنَيْن واثنين.

وأكثر ما انتهت المعادلةُ عندهم إلى سِتِّ مسائِلَ. لأنَّ المعادَلَة بَيْنَ عددٍ وجَذْرٍ ومالٍ مفردةٌ أو(ا) مركَّبةٌ تجيءُ سِتَّةً.

وأوّلُ من كتبَ في هذا الفنِّ أبو عبد الله الخُوارِزْمِيُّ. وبَعْدَهُ أبو كامِل شُجَاعُ ابن أَسْلَمَ. وجاء النّاسُ على أثره فيه. وكتابُه في مسائِلِه السّتِّ من أحسن الكُتُبِ الموضوعَةِ فيه. وشَرَحهُ كثيرٌ من أهْل الأندلُسِ فأجادوا. ومن أحْسَنِ شُروحاتِه كتابُ القُرَشِيِّ.

وقد بَلَغَنا أنَّ بعضَ أيِمَّةِ التَّعاليمِ من أهْل المَشرِقِ أنْهَى المعادَلات(ب) إلى أكْثَرَ من هذه السّتَّةِ أجْناسٍ وبلَّغَها إلى فَوْق العِشرِينَ ، واستَخْرجَ لها كلِّها أعمالاً وثيقةً ببراهِينَ هندسِيَّةٍ. واللهُ ﴿ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ﴾ [سورة فاطر، من الآية 1].

ومن فُروعه أيضاً: المعامَلاتُ. وهو(ج) تصريفُ الحِسابِ في مُعامَلاتِ المُدُنِ في البِياعاتِ والمِساحاتِ والزَّكَواتِ وسائِرِ ما يَعْرِض فيه العَددُ من المعامَلاتِ، تُصرَفُ في ذلك صِناعَتَا الحسابِ في المَجْهولِ والمعْلومِ والكَسْرِ والصَّحيحِ والجُذورِ وغَيْرِها.

والغَرَضُ من تَكْثيرِ المسائِل المفروضَةِ فيها حصولُ المِرانِ والدُّرْبَةِ بتكَرُّرِ العَملِ حتّى ترسَخَ الملَكَةُ في صِناعةِ الحِسابِ.

(ا) من ظ ع، وفي ج ي: و (ب) في ظ ع، وفي ج ي: المعاملات (ج) ج: وهي .

ولِأَهْلِ الصّناعةِ الحِسابِيَّةِ من أَهْلِ الأَنْدَلُس تواليفُ فيها متعَدّدةٌ، من أَشْهَرِها معاملاتُ الزَّهْرَاوِيّ، وابنِ السَّمْحِ، وأبي مُسْلِم بن خَلْدونَ، من تلميذِ مَسْلَمة المَجْرِيطِيّ، وأَمْثالِهم.

ومن فُروعِه أيضاً: الفرائِضُ. وهي صِناعةٌ حِسابِيّةٌ في تَصْحيحِ السِّهامِ لـذَوي الفُروض في الوِراثاتِ[ا] إذا تَعَدَّدَتْ وهَلَكَ بـعضُ الوارثِينَ وانكَسرَتْ سهـامُهُ عـلى وَرَثَتِه، أو زادَت الفُروضُ عند اجْتِماعِها وتزاحُمِها على المالِ كلّه، أو كان في الفَريضَةِ / إقرارٌ أو إنكارٌ من بَعْض الوَرثةِ دونَ بَعْضٍ. فيُحْتاجُ في ذلك [كلّه][ب] إلى عَملٍ [330 ا] تُعَيَّن به سِهامُ الفريضَةِ إلى كَمْ تَصِحُّ، وسِهامُ الوَرثة من كلّ بَطْنٍ مُصَحّحاً حتّى تكونَ حظوظُ الوارثِينَ من المال على نِسْبة سِهامِهِم من جُمْلةِ سهام الفريضة.

فيدخُلها من صِناعَةِ الحِساب جـزءٌ كبيرٌ من صَحيحِهِ وكُسـورِه و[جُذورِه][ج] ومَعْلومِه ومَجْهولِه، ويترَتّبُ على تَرْتيب أبوابِ الفرائِض الفِقْهِيّة ومسائِلها.

فتشتَمِلُ حينئذٍ هذه الصّناعَةُ على جزءٍ من الفِقْه، وهو أحكامُ الوراثاتِ في الفُروضِ والعَوْلِ والإقْرارِ والإنكارِ والوصايا والتّدبيرِ، وغيرِ ذلك من مسائِلها، وعلى جزءٍ من الحسابِ، وهو تَصْحيحُ السُّهْمانِ باعتبارِ الحُكْمِ الفِقْهِي.

وهي من أَجَلِّ العُلوم. وقد يوردُ أهلُها أحاديثَ نبويّةً تشهَدُ بفَضْلِها، مثلَ: "الفرائِضُ ثلُثُ العِلْم، وأنّها أوّلُ ما يُـرْفَعُ من العُلـوم"(1)، وغيرِ ذلك. وعنـدي أنّ

(ا) ع: الوارثات (ب) سقط من ظ (ج) في ظ: حدوده.

(1) تقدّم تخريجه في صفحة 219.

ظواهِرَ تلك الأحاديثِ كلِّها إنّما هي في الفرائِضِ العَيْنِيّةِ، كما تقدَّم، لا فرائِضِ الوراثات؛ فإنّها أقلُّ من أن تكونَ في كمِّيَّتِها ثُلُثَ العِلْمِ. وأمّا الفرائِضُ العَيْنِيّةُ، فكثيرةٌ.

وقد ألَّفَ النّاسُ في هذا الفنِّ قديماً وحديثاً وأوْعَبوا . ومن أحْسَنِ التّواليفِ فيه على مَذْهَبِ مالكٍ رحمهُ اللهُ كتابُ ابن ثابت ، ومختصرُ القاضي أبي القاسمِ الحَوْفيِّ، وكتابُ ابن المُنَمِّر والجَعْديِّ والصُّوديِّ، وغيرِهم. لكنّ الفضلَ للحَوْفيِّ، وكتابُه مقدَّمٌ على جميعِها. وقد شَرَحَهُ من شُيوخِنا أبو عبد الله، محمد بن سُلَيمان السَّطّي، كبيرُ مَشْيَخةِ فاس، فأوْضَحَ وأوْعَبَ. ولإمام الحرمين فيها تواليفُ على مَذْهب الشّافِعيّ ، تشهدُ باتّساع باعِه في العُلوم ، ورُسوخِ قَدَمِه . وكذا للحَنَفِيّةِ والحنابِلَةِ.

ومقاماتُ النّاس في العُلوم مُخْتَلِفَة. واللهُ يَهْدي من يَشاءُ.

## 21 ● العُلومُ الهَنْدَسيّةُ

هذا العِلْمُ هو النّاظِرُ في المقادير؛ إمّا المتّصِلَة، كالخطّ والسَّطْحِ والجِسْمِ، أو المُنفَصِلةِ كالأعْداد، وفيما يعرِضُ / لها من العَوارِضِ الذّاتيّةِ. [330ب]

مثل أنّ كلَّ مُثَلَّثٍ فزواياهُ مثلُ قائِمَتَيْنِ.

ومثل أنّ كلَّ خطَّيْنِ مُتوازِيَيْن لا يَلْتَقِيانِ في جِهَةٍ، ولو خرجا إلى غيْرِ نهايةٍ.

ومثل أنّ كلَّ خطَّيْنِ مُتقاطِعَيْن، فالزّاوِيَتانِ المُتَقابِلَتانِ منهما مُتساوِيَتانِ.

ومثل أنّ الأربعةَ المقاديرَ المُتناسِبَة، ضَرْبُ الأوّلِ منها في الثّالِث كضَرْبِ الثّاني في الرّابِع.

وأمثال ذلك.

والكتابُ المترجَمُ لليونانِيّينَ في هذه الصّناعةِ كتاب أوقليدِس، ويُسَمّى كتابَ الأُصول والأَرْكان، وهو أبْسَطُ ما وُضِعَ فيها للمُتَعَلّمينَ، وأوّلُ ما تُرْجِمَ من كُتُب اليونانيّينَ في المِلّةِ أيّامَ أبي جَعْفر المَنصور. ونُسَخُهُ مُخْتَلِفةٌ باخْتِلافِ المُتَرْجِمين. فمنها لِحُنَيْن بنِ إسْحاق، ولثابِتِ بن قُرّةَ، وليوسُفَ بنِ الحَجّاجِ.

ويَشْتَمِلُ على خَمْسَ عشْرةَ مقالةً؛ أربعةٍ في السُّطوحِ، وواحدةٍ في الأَقْدارِ المُتناسِبَةِ، وأُخرى في نِسَبِ السُّطوحِ بَعْضِها إلى بَعْض، وثلاثٍ في العَدَد، والعاشِرةِ في المُنطقَاتِ والقَوِيةِ على المنطقاتِ، ومَعْناهُ الجُذورُ، وخمسٍ في المجسَّماتِ. وقد اختَصَرَهُ النّاسُ مختصراتٍ كثيرةً، كما فعلَه ابنُ سينا في تعاليمِ الشّفاء، أفردَ له جزءاً منها واختَصَّهُ به. وكذلك ابنُ الصَّلْتِ في كتاب الاقْتِصارِ، وغيرُهم. وشَرَحَهُ آخرونَ شروحاً كثيرةً. وهو مبدأُ العُلوم الهندسيّةِ بإطْلاقٍ.

واعلَمْ أنّ الهَنْدسةَ تُفيد صاحبَها إضاءةً في عَقْلِه واسْتقامةً في فِكْرِه. لأنَّ براهينَها كلَّها بيّنةُ الانْتِظام، جَلِيّةُ التّرتيبِ، لا يكادُ الغلطُ يدْخُلُ أقْيِسَتَها لتَرتيبِها وانْتِظامِها. فيبعُدُ الفكرُ بمُمارَسَتِها عن الخَطَإ، ويَنْشأُ لصاحِبِها عَقْلُهُ على ذلك المَهْيَع. ولقد زَعموا أنّه كان مكتوباً على باب أفلاطون: من لم يكنْ مُهَندِساً فلا يدخلَنّ منزلَنا. وكان شيوخُنا رحِمهم اللهُ يقولونَ: مُمارَسَةُ عِلْمِ الهَنْدسَةِ للفِكْرِ بمثابَةِ الصّابون

[331] / للثّوب الّذي يَغسِلُ منه الأقْذارَ ويُنَقّيهِ من الأوْضارِ والأدْرانِ. وإنّما ذلك لما أشَرْنا إليه من تَرْتيبه وانتِظامِه.

ومن فروعِ هذا الفَنّ، الهندسَةُ المخصوصةُ بالأشكالِ الكُرِيّة والمَخْروطات. أمّا الأَشْكالُ الكُرِيَّةُ ، ففيها كتابان من كُتب اليونانِيّين ، لثَاوْذُوسْيُوس وميلاوُش في سُطوحِها وقُطوعِها . وكتاب ثَاوْذُوسْيُوس مقدَّمٌ في التّعليم على كتاب ميلاوُش ، لتوقّف كثيرٍ من بَراهِينِه عليه. ولابُدَّ منهما لمن يُريدُ الخَوْضَ في علْمِ الهَيْئةِ، •لأنّ براهينَها متوقّفَةٌ عليها[ا] . فإنّ الكلامَ في الهَيْئةِ•[ب] كلّه كلامٌ في الكُراتِ السّماوِيّةِ وما يَعرِضُ فيها من القُطوعِ والدّوائِر بأسْبابِ الحَرَكاتِ، كما نَذْكُره. فقد يَتَوَقّفُ على مَعْرفة أحْكام الأشْكال الكُرِيّةِ، سطوحِها وقطوعِها.

وأمّا المَخْروطاتُ، فهو من فُروعِ الهَندسة أيضاً. وهو عِلْمٌ ينظرُ فيما يقعُ في الأجْسام المخروطةِ من الأشكالِ والقُطوع. ويُبَرهنُ على ما يعرِضُ لذلك من العوارِض ببراهينَ هندسيّةٍ متوقّفةٍ على التّعليم الأوّلِ. وفائِدَتُها تظهرُ في الصّنائِع العمليّة الّتي موادُّها الأجْسامُ، مثل النّجارةِ والبناءِ، وكيف تُصنَعُ التّماثيلُ الغريبةُ والهياكلُ النّادِرَةُ، وكيف يُتحيّل على جَرّ الأثْقال ونَقْل الهياكِلِ بالهِنْدام والمِيخالِ، وأمثالِ ذلك.

وقد أفردَ بعضُ المؤلّفين في هذا الفَنّ كتاباً في الحِيَل العَمَلِيّةِ ، يتضمّنُ من الصّناعات الغريبَةِ والحِيَل المُسْتَطْرَفَةِ كلَّ عجيبٍ. وربّما استَغْلَقَ على الفُهوم لصُعوبَةِ بَراهِينِهِ الهندسيّةِ. وهو موجودٌ بأيْدي النّاسِ، ويَنْسبونه لبَني شاكِرٍ.

(ا) ظ: عليها (ب) سقط ما بين النجمين من ج .

ومن فُروعِ الهَندسَة: المساحةُ، وهو فنٌّ يُحتاجُ إليه في مَسْحِ الأرضِ(أ). ومَعْناهُ استخراجُ مقدارِ أرضٍ مَعْلومَـةٍ بنسبـةِ شِبْرٍ أو ذِراعٍ أو غيرِهما ، أو نسبـةِ أرضٍ من أرضٍ / إذا قُويِسَتْ بمثلِ ذلك. [331ب]

ويُحتاجُ إلى ذلك في تَوْظيفِ الخَراجِ على المزارعِ والفُدُنِ وبَسـاتينِ الغِراسَـةِ، وفي قِسْمةِ الحوائِطِ والأراضي بين الشُّرَكاءِ أو الوَرَثَةِ، وأمثالِ ذلك.

وللنّاس فيها مَوْضوعاتٌ حَسَنَةٌ وكثيرةٌ.

المناظرُ(ب) من فُروعِ الهندسةِ، وهو علمٌ يُتَبَيَّنُ به أسبابُ الغَلَطِ في الإدْراكِ البَصَرِيِّ بمعْرِفَةِ كَيفيَّةِ وُقوعِها، بناءً على أنّ إدراكَ البَصَرِ يكونُ بمخروطٍ شُعاعيّ، راسُه نُقْطةُ الباصِرِ، وقاعِدَتُه المَرْئيُّ. ثمّ يَقَعُ الغلطُ كثيراً في رُؤيَةِ القَريبِ كبيراً والبَعيدِ صغيراً . وكذلك رُؤيَةُ الأشباحِ الصَّغيرةِ تحتَ الماءِ ووَراءَ الأجْسـامِ الشَّفافَـةِ كبيـرةً، ورؤيةُ النَّقْطَةِ النّازِلَةِ من المَطَرِ خَطّاً مستقيماً، والشّعلَةِ دائرةً، وأمثالِ ذلك.

فيتبيَّنُ في هذا العِلْمِ أسبابُ ذلك وكيفيّاتُه بالبراهينِ الهندَسِيَّةِ. ويتبيَّنُ به أيضاً اخْتلافُ المنظرِ في القَمَرِ باخْتلاف العُروض الّتي تَنْبني عليه مَعْرِفَةُ رؤيَةِ الأهِلَّةِ، وحصولُ الكُسوفاتِ، وكثيرٌ من أمثالِ هذا.

وقد أَلَّفَ في هذا الفَنّ كثيرٌ من اليونانيّينَ.

وأشهرُ من أَلَّفَ فيه من الإسلاميّين ابنُ الهَيْثَمِ. ولِغَيْرِه فيه أيضاً تَواليفُ. وهو من هذه العُلوم الرّياضيّة وتفاريعِها.

(أ) كذا في ظ ع ج، وفي ي: الأراضي (ب) كذا جاءت الجملة اسمية في ظ ج ي، وفي ع: ومن فروع الهندسة المناظر .

## 22 ● عِلْمُ الهَيْئَةِ

وهو عِلْمٌ ينظُرُ في حركاتِ الكواكِبِ الثَّابِتَةِ والمُتَحَيِّرَةِ. ويُستَدَلُّ بكيفيّات تلك الحركاتِ على أشكالٍ وأوضاعٍ للأفلاكِ لزِمَتْ عنها هذه الحركات المحسوسة بطرقٍ هندسيّةٍ. كما يُبرهنُ على أنّ مركزَ الأرضِ مُباينٌ لمَرْكِزِ فلَكَ الشّمسِ بوُجودِ حَرَكةِ الإقْبالِ والإدْبارِ . وكما يُستَدَلُّ بالرُّجوعِ والاستِقامَةِ للكواكِبِ(أ) على وُجود أفلاكٍ صغيرةٍ حاملةٍ لها ، متحرِّكَةٍ داخلَ فلَكِها الأعْظَمِ . وكما يُبرهِنُ على وُجودِ الفلَكِ [332 أ] الثّامِنِ بحَرَكَةِ الكواكِبِ الثّابِتَة . وكما يُبرهِنُ على تعدُّدِ الأفلاكِ / للكَوكَبِ الواحِد بتَعَدُّدِ الميولِ لَهُ. وأمثالِ ذلك.

وإدراكُ المَوْجودِ من الحركاتِ وكيفيّاتِها وأجناسِها إنّما هو بالرَّصَدِ. فإنّا إنّما عَلِمْنا حركَةَ الإقْبالِ والإدْبارِ به، وكذا تَرتيبُ الأفلاكِ في طَبقاتِها، وكذا الرُّجوعُ والاستِقامَةُ، وأمثالُ ذلك.

وكان اليونانيّونَ يعتَنونَ بالرَّصدِ كثيراً، ويتَّخِذونَ له الآلاتِ الّتي توضَعُ لتُرصَدَ بها حركَةُ [الكوكَبِ](ب) المعَيّنِ. وكانت تُسَمّى عندهم ذاتَ الحِلَقِ. وصناعةُ عمَلِها والبرهانُ عليْه في مُطابقَةِ حرَكَتِها بحَرَكَةِ الفلَكِ منقولٌ بأيْدي النّاس.

وأمّا في الإسلام ، فلم تَقَعْ به عنايةٌ إلاّ في القَليل . وكان في أيّام المأمون شيءٌ منه. وصنَع هذه الآلةَ(ج) المعروفَةَ بذاتِ الحِلَقِ، وشرعَ في ذلك فلم يَتِمّ. ولمّا مات ذهبَ رسْمُهُ وأُغفِل، واعتُمِدَ من بَعْده على الأرْصاد القَديمَةِ. وليست بمُغْنِيَةٍ

(أ) في ع: للكوكب (ب) في ظ ج: الكواكب (ج) في ع: الأدلة، خطأ .

لاختلافِ الحركاتِ باتّصالِ الأحقابِ، وإنّ مطابقةَ حركةِ الآلةِ في الرّصْدِ لحرَكةِ الأفلاكِ والكواكِبِ إنّما هو بالتّقريبِ، ولا يُعطي التّحقيقَ. فإذا طالَ الزّمانُ أظْهَرَ(أ) تفاوتَ ذلكَ التّقريبِ.

وهذه الهيئةُ صناعةٌ شريفَـةٌ، وليْسَتْ على ما يُفْهَم، في المشهـور، أنّها تُعطي صورةَ السّماواتِ وتَرْتيب الأفلاكِ بالحقيقَةِ، بلْ إنّما تُعطي أنّ هذه الصـورَ والهيئـاتِ للأفلاكِ لزِمَتْ عن هذه الحركاتِ. وأنتَ تعلَمُ أنّه لا يَبْعُدُ أن يكونَ الشّيْءُ الواحِدُ لازماً لمختَلِفَيْنِ. وإنْ قُلْنَا: إنّ الحركاتِ لازِمَةٌ، فهو اسْتِدلالٌ باللاّزِمِ على وُجودِ الملزومِ، ولا يُعطي الحقيقةَ بوجْهٍ. على أنه علمٌ جليلٌ، وهو أحدُ أركانِ التّعالِيمِ.

ومن أحْسنِ التّواليفِ فيه كتاب المَجِسْطِي، منسوبٌ لبَطْلَمْيُوس. وليْس من مُلوكِ اليونانِيّين الّذين أسماؤهم بَطْلَميوس، على ما حَقّقه شُرّاح الكِتاب. وقد اختصرَهُ الأيمّةُ من حُكَماءِ الإسْلام، كما فَعَلَهُ ابنُ سينا، / وأدرَجَـهُ في تعاليمِ الشّفاء، [332ب] ولخّصَهُ ابنُ رشدٍ أيضاً من حُكماءِ الأنْدَلُس، وابنُ السّمْحِ، وابنُ الصَّلْت في كتاب الاقْتِصار. ولابن الفَرْغانيّ هيئةٌ ملخَّصَةٌ، قرَّبَها وحَذَفَ براهينَها الهندسيّةَ(ب).

والله ﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [سورة العلق، الآية 5].

ومن فُروعِهِ: عِلْـمُ الأَزْياج، وهي صناعةٌ حسابيّةٌ على قوانينَ عدَدِيّةٍ فيما يَخُصُّ كلّ كوكبٍ من طريقِ حركتِهِ وما أدّى إليه بُرْهانُ الهَيْئَةِ في وَضْعِه من سُرْعَةٍ وبُطْءٍ، واستقامةٍ ورجـوعٍ، وغـيرِ ذلك . يُعرفُ بهِ(ج) مواضعُ الكواكبِ في أفـلاكِها

(أ) كذا في ظ ع، وفي ج ي: ظهر (ب) سقط من ج (ج) ع: بها.

لأيِّ وقتٍ فُرِضَ من قِبَل حُسْبان حركاتِها على تلك القوانينِ المُسْتَخْرَجَةِ من كُتُبِ الهيْئَةِ.

ولهذه الصّناعةِ قوانينُ كالمقدّماتِ والأُصول لها في مَعْرفةِ الشّهور والأيّام والتّواريخ الماضِيةِ ، وأصولٌ متقرّرةٌ من مَعْرفـة الأَوْجِ والحضيضِ والمُيولِ وأصْنـافِ الحركاتِ ، واسْتِخْراجِ بَعْضِها من بعضٍ ، يَضَعونَها في جـداوِلَ مُرَتَّبَـةٍ تَسْهيلاً على المُتَعَلّمينَ، وتُسمّى الأَزياجَ ويُسَمّى اسْتِخْراجُ مواضِعِ الكواكِبِ للوَقْتِ المَفْروضِ بهذه الصّناعَةِ تَعْديلاً وتَقْويماً.

وللنّاسِ فيه تواليفُ كثيرةٌ للمُتَقَدّمينَ والمتأخّرينَ، مثل البَتّانيّ وابنِ الكَمّادِ.

وقَد عَوَّلَ المتأخّرونَ لهذا العَهْد بالمغْـرب على زِيْجٍ منسـوب لابنِ إسحـاق، ويزعمـونَ أنّ ابنَ إسحاق عوّل فيه على الرّصد ، وأنّ يَهوديّاً كان بصِقِلّيَـة ماهـراً في الهَيْئَةِ والتّعاليم، وكان قد عُنِيَ بالرَّصْد، وكان يبعثُ إليه بما يَصِحُّ له من ذلك أحْوالِ الكواكِبِ وحَرَكاتِها؛ فكأنّ أهلَ المغربِ لذلك عُنوا به لوثاقَةِ مبْناه فيما[أ] يَزْعمونَ. ولَخّصَهُ ابنُ البَنّاء في آخرَ سَمّاهُ المنهاجَ. فوَلِعَ به النّاسُ لما سَهَّلَ من الأعْمالِ فيه.

وإنّما يُحْتاجُ إلى مواضِعِ الكواكِـب من الفَلَكِ لتُبْنَى عليها الأحْكـامُ النّجوميّـةُ، وهي[ب] مَعرفةُ الآثارِ الّتي تحدُثُ عنها بأوضاعِها في عالَم الإنْسان، من المِلَلِ والدُّوَلِ والمواليدِ البَشَريّةِ / [333 ا] *والكوائِن الحادِثة*[ج] ، كما نُبيّنُهُ بعدُ ، ونُوَضّحُ فيه أدِلّتَهم ، إنْ شاءَ اللهُ تعالَى.

(أ) ي: على ما (ب) في ع ج ي: وهو (ج) سقط من ي.

## 23 ● عِلْمُ المَنْطِقِ

وهو قوانينُ يُعرَفُ بها الصَّحيحُ من الفاسِدِ في الحُدودِ المُعَرِّفَةِ للماهِيات والحُجَجِ المفيدةِ للتَّصْديقاتِ.

وذلك أنَّ[أ] الأصلَ في الإدراكِ إنَّما هو المحسوساتُ بالحواسِّ الخَمْسِ. وجميعُ الحيواناتِ مُشْتَرِكَةٌ في هذا الإدراك من النَّاطِق وغيرِه . وإنَّما يتميَّزُ الإنسانُ عنها بإدراكِ الكُلِّيَّاتِ، وهي مُجَرَّدَةٌ من المَحْسوساتِ. وذلك بأنْ يحصُلَ في [الخيال][ب] من الأشخاص المتَّفِقَةِ صورةٌ منطَبِعَةٌ[ج] على جميعِ تلك الأشخاصِ المحسوسةِ، وهي [الكُلِّيُّ][د]. ثمّ ينظُر الذِّهْنُ بين تلك الأشْخاص[هـ] المتَّفِقَةِ وأشخاصٍ أخرى تُوافِقُها في بَعْضٍ، فتحصُلُ له صورةٌ تنطبقُ أيضاً عليهما باعْتبار ما اتَّفَقَا فيه. ولا يَزالُ يَرْتَقي في التَّجْريدِ إلى الكُلِّيِّ الّذي[و] لا يجدُ كلّيّاً آخرَ معهُ يوافِقُهُ ، فيكونُ لأجلِ ذلك بسيطاً.

وهذا مثلُ ما تُجَرَّدُ من أشخاصِ الإنسان صورةُ النّوعِ المنطبقَةُ عليها؛ ثمّ يُنظَر بيْنَهُ وبيْن الحيوانِ وتُجردُ صورةُ الجِنْسِ المنْطَبِقِ عليها، ثمّ بيْنَها وبيْن النّباتِ، إلى أن يَنْتَهي إلى الجِنْس العالي، وهو الجَوْهَرُ، فلا يجدُ كُلّيّاً يُوافِقُهُ في شيءٍ، فيقِفُ العقلُ هنالِك عن التَّجْريدِ.

(أ) في ع: لأنّ (ب) ظ: الذّهن (ج) كذا في ظ ج ي، وفي ع: مُنْطَبِقَةٌ (د) من ع، وفي ظ: الكلّ (هـ) في ع: الأشخاص المحسوسة، وشطب النّعت وأسقط من ظ ج ي (و) سقط من ج .

ثمّ إنّ الإنسانَ، لمّا خلقَ اللهُ له الفكرَ الّذي به يدركُ العلومَ والصّنائع، وكان العِلمُ إمّا تَصَوُّراً للماهِياتِ، ويُعنَى به إدراكٌ ساذَجٌ من غيرِ حكمٍ معَهُ، وإمّا تصديقٌ، أي حكمٌ بثبوتِ أمرٍ لأمرٍ. فصارَ سَعْيُ الفِكْرِ في تَحْصيلِ المطلوباتِ إمّا بأنْ تُجْمعَ تلكَ الكلّيّاتُ بعضٌ إلى بعضٍ على جهةِ التّأليفِ ، فتحصُلَ صورةٌ في الذّهنِ كلّيّةٌ منطبِقَةٌ على أفرادٍ في الخارجِ ، فتكونَ تلكَ الصّورةُ الذّهنيّةُ مفيدةً لمعرفةِ ماهِيّةِ تلكَ الأشخاصِ. وإمّا بأن يُحْكَمَ بأمرٍ على أمرٍ فيَثبُتَ له، ويكونَ ذلكَ تصديقاً. وغايتُه في الحَقيقةِ راجعةٌ إلى التَّصَوُّرِ ، [333ب] / لأنّ فائدةَ ذلكَ إذا حصلَ فإنّما هي معرفةُ حقائقِ الأشياءِ، الّذي هو مقتَضى العِلْمِ [الحِكَمِيّ][أ].

وهذا السّعْيُ من الفِكْرِ قد يكونُ بطريقٍ صحيحٍ ، وقد يكونُ بطريقٍ فاسدٍ. فاقتَضَى ذلكَ تمييزَ الطّريقِ الّتي[ب] يسعى بها[ج] الفكرُ في تحصيلِ المطالبِ العلميّةِ ليتميَّزَ فيها الصّحيحُ من الفاسِدِ. فكانَ ذلكَ قانونَ المنطِقِ.

وتكلَّمَ فيه المتقدّمونَ أوّلَ ما تَكَلّموا به جُملاً جُملاً ومُفْتَرِقاً. ولم تُهَذَّبْ طرُقُه ولم تُجْمَعْ مسائِلُهُ حتّى ظهرَ في يونانَ أرِسطو. فهذَّبَ مناحِيَهُ، ورَتَّبَ مسائِلَهُ وفصولَه، وجعلَهُ أوّلَ العلومِ الحِكْمِيّةِ وفاتِحَتَها[د]. ولذلكَ يُسَمّى بالمعلّمِ الأوّلِ. وكتابُه المخصوصُ بالمَنطِقِ يسمَّى الفَصّ. وهو يشتَمِلُ على ثمانيةِ كُتب: ثلاثة[هـ] منها في صورةِ القِياسِ، وخمسةٍ[و] في مادّتِه.

(أ) من ع، وسقط من ظ ج ي (ب) في النسخ جميعاً: الّذي، ولا يستقيم نحواً (ج) من ظ ج ي، وفي ع: به (د) ج: فاتحته
(هـ) من ظ، وفي ع ج ي: أربعة (و) في حاشية ج: اربعة .

وذلك أنّ المطالبَ التّصديقيّةَ على أنحاءٍ. فمنها ما يكونُ المطلوبُ فيه اليقين بطَبْعِه. ومنها ما يكونُ المطلوبُ فيه الظّنُّ، وهو على مراتِبَ. فيُنظر في القِياس من حيثُ المطلوبُ الّذي يفيدُه، وما ينْبغي أن تكونَ مُقدّماتُه بذلك الاعتِبارِ، ومن أيّ جِنسٍ تكونُ من العِلْمِ أو الظّنّ. وقد يُنظرُ في القِياس لا باعْتِبارِ مطلوبٍ مخصوصٍ، بل من جهةِ إنْتاجِه خاصّةً. ويُقال للنّظَرِ الأوّلِ: إنّه من حيثُ المادّةُ، ويعني بـه المادّةَ المنْتِجَةَ للمطلوب المخصوصِ من يقينٍ أو ظَنٍّ. ويُقالُ للنّظَر الثّاني: إنّه من حيثُ الصّورةُ وإنتاجُ القِياسِ على الإطْلاقِ. فكانت لذلك كتبُ المنطِق ثمانيةً.

الأوّلُ: في الأجْناسِ العاليةِ[أ] الّتي[ب] ينتهي إليها تجْريدُ المحسوساتِ في الذّهْنِ. وهي الّتي ليس فوقَها جنسٌ. ويسمّى كتابَ المقولات.

والثّاني: في القضايا التّصديقيّةِ وأصْنافِها. ويُسمّى كتابَ العبارةِ .

والثّالثُ: في القِياس وصورةِ إنتاجِهِ على الإطْلاق. ويُسَمّى كتابَ القياس. وهذا آخرُ النّظَر من حَيْثُ الصورةُ.

[334 أ] ثمّ الرّابعُ: /كتابُ البرهانِ. وهو النّظَرُ في القِياس المنتِج لليَقين، وكيف يجبُ أن تكونَ مُقدّماتُه يقينيّةً . ويختصُّ بشروطٍ أخْرَى لإفادةِ اليَقينِ ، مَذْكورةٍ فيه. مثل كونِها ذاتيّةً، وأوّليّةً، وغير ذلك. وفي هذا الكتاب الكلامُ في المُعَرِّفـاتِ والحـدودِ، إذ المطلوبُ فيها إنّما هو اليقينُ، لوُجوبِ المطابَقَةِ بيْن الحَدّ والمَحْدودِ، لا يَحْتمِلُ غيْرَها. فلذلك اختُصّتْ عند المتقدّمينَ بهذا الكتاب.

(أ) سقط من ج (ب) من ظ ع، وفي ج ي: الّتي .

والخامسُ: كتابُ الجدَلِ. وهو القِياسُ المفيدُ قَطْعَ المُشاغِب وإفحامَ الخَصْمِ، وما يجبُ أن يُسْتَعْمَلَ فيه من المَشهوراتِ. ويَخْتَصُّ أيضاً من جهةِ إفادَتِهِ لهذا الغَرَضِ بشُروطٍ أخرَى هي مذكورَةٌ هناك. وفي هذا الكتاب تُذْكَرُ المواضعُ الّتي يَستنبطُ منها صاحبُ القياس قياسَه* بتمييز[ا] الجامع بيْن طرفَي المطلوب المسمّى بالوَسَط*[ب]. وفيه عُكوسُ القَضايا.

والسّادسُ: كتابُ السَّفْسَطَةِ. وهو القياسُ الّذي يُفيدُ خلافَ الحقّ، ويُغالِطُ به المُناظِرُ صاحبَهُ، وهو فاسدٌ بالغَرَض و[ج]الموضوع. وإنّما كُتِبَ ليُعرَفَ به القياسُ المُغالَطيّ، فيُحذَر منه.

السّابعُ: كتابُ الخطابَةِ. وهو القِياسُ المفيدُ ترغيبَ الجُمْهور وحَمْلَهم على المُرادِ منهم، وما يجبُ أن يُستعملَ في ذلك من المقالات.

والثّامن: كتابُ الشِّعْرِ. وهو القياسُ الّذي يُفيدُ التمثيلَ والتّشبيهَ، خاصّةً للإقْبالِ على الشّيءِ أو التّنفرةِ عنه، وما يجبُ أن يُستعملَ فيه من القضايا التّخييليّةِ.

هذه كتبُ المنطق الثّمانيةِ عند المتقدّمينَ.

ثمّ إنّ حكماءَ اليونانيّينَ، بعد أن تهذَّبَت الصّناعةُ ورُتِّبَتْ، رأَوْا أنّهُ لابُدَّ من الكلام في الكُلّيّاتِ الخَمْسِ المُفيدةِ للتّصوُّر*[د] المطابِق للماهِيّاتِ [في الخارج][هـ] أو لأجزائِها أو عَوارِضِها وهي: الجِنْسُ، والفَصْلُ، والنّوْعُ، والخاصّةُ، والعَرَضُ

(ا) سقط من ج (ب) سقط ما بين النجمين من ي (ج) سقط العاطف من ج ي (د) سقط ما بين النجمين من ي
(هـ) من ع وسقط من ظ .

العامّ•[أ] فاستَدْرَكوا فيها مقالةً تختصُّ بها مقدّمةً بين يَدي الفَنّ، فصارت مقـــالاتُه تِسعاً.

وتُرجِمَت كلُّها في الملّة الإسلاميّةِ، وتناولَها فلاسِفةُ الإسلام بالشَّرْحِ والتَّلْخيصِ، كما فَعَلَه[ب] الفارابيّ ، وابنُ سينا ، ثمّ ابنُ رُشْدٍ ، من فلاسِفةِ الأنْدَلُس.

ولابن سينا / كتابُ الشّفاء، اسْتَوْعَبَ فيه علومَ الفلسَفَةِ السَّبْعَةَ كلَّها. [334ب]

ثمّ جاءَ المتأخّرونَ، فغيّروا اصْطِلاحَ المنطِق، وألْحقوا بالنّظَر في الكُلّيّاتِ الخَمسِ ثَمرَتَهُ، وهي الكلامُ في الحدودِ والرُّسومِ، نقلوها من كتابِ البُرْهانِ، وحذفوا كتابَ المَقولاتِ، لأنّ نظرَ المَنطِقيّ فيه بالعَرَض لا بالذّاتِ، وألْحقوا في كتاب العِبارةِ الكلامَ في العَكْس، وإن كان من كتابِ الجَدَلِ في كُتُبِ المتقدّمينَ، لكنّه مـن تـوابِعِ الكلامِ في القَضايا ببَعْض الوُجوه.

ثمّ تَكلّموا في القِياس من حَيْثُ إنتاجُه للمطالب على العُموم، لا بِحَسَب مادّةٍ. وحَذَفوا النَّظَر فيه بحَسَب المادّةِ، وهي الكُتُبُ الخَمسةُ: البرهانُ، والجدلُ، والخطابةُ، والشِّعْرُ، والسَّفسَطَةُ. وربَّما يُلِمُّ بعضُهم باليَسيرِ منها إلماماً، وأغْفَلوها كأنْ لم تَكُنْ، [وهي][ج] المهمُّ المعتَمَدُ في الفنّ.

ثمّ تَكَلّموا فيما وَضَعوهُ من ذلك كلاماً مُسْتَبْحَراً[د]، ونظروا فيه من حَيْثُ إنّـهُ فَنٌّ برأسِه، لا من حيثُ إنّه آلةٌ للعُلوم. فطالَ الكلامُ فيه واتَّسَعَ. وأوّلُ من فعلَ ذلك الإمامُ فخرُ الدّين ابنُ الخَطيب، ومن بَعْدِه أفضلُ الدّين الخُونَجيّ، وعلى كُتُبِه

(أ) نهاية السقط من ي (ب) ج: نقله (ج) في ظ: وهو (د) سقط من ج .

معتَمَدُ المشارِقَة لهذا العَهْد . وله في هذه الصّناعة: كتابُ كَشْفِ الأسْرارِ، وهو طويلٌ، ومُختَصَرُ الموجَزِ، وهو حَسَنٌ في التّعليمِ، ثمّ مُختَصَرُ الجُمَل، في قَدْرِ أربعةِ أوراقٍ، أخذ بمجامعِ الفَنّ وأُصولِه، يَتداوَلُه المتعلّمون لهذا العَهْدِ فينْتَفِعون به. وهُجِرَت كتبُ المتقدّمين وطُرُقُهم كأنْ لم تَكن. وهي مُمْتلِئَةٌ من ثَمـرَةِ المنطِق وفائدَتِـه كما قُلْناهُ . واللهُ الهادي للصَّواب.

## فائدةٌ(ا)

ثمّ(ب) اعلَمْ أنّ هذا الفَنَّ قد اشتدَّ النكيرُ على انتِحالِه من (ج)مُتَقَدّمي المتكلّمينَ أيمّةِ السَّلَف(ج)، وبالغوا في الطّعنِ عليه والتّحذيرِ منه، وحظروا تعلُّمَه وتعليمَه. وجاء المتأخّرونَ من بَعْدِهِم من لَدُن الغَزاليّ والإمام ابنِ الخطيبِ، فسامَحوا في ذلك بَعْضَ الشّيءِ، وأكَبَّ النّاسُ على انتحالِه من يومئذٍ، إلاّ قليلاً يَجْنَحونَ فيه إلى رَأيِ المتقدّمين، / فينفِرونَ عنه ويُبالِغونَ في إنكارِه . فلنُبيِّن لكَ نُكتةَ القَبـولِ والرَّدِّ في [335 أ] ذلك، لتعلمَ مقاصدَ العُلَماءِ فيما يَذهبونَ إليْه(د) .

وذلك أنّ المتكلّمينَ لمّا وَضعوا عِلْمَ الكَلام لنَصْرِ العَقائِدِ الإيمانيَّةِ بالحُجَجِ العَقْلِيّة، كانت طَريقَتُهم في ذلك بأدِلّةٍ خاصّةٍ ذكروها في كُتُبِهم. كالدّليلِ على حَدَثِ(هـ) العالَم بإثْباتِ الأعْراض وحُدوثِها وامْتِناعِ خُلُـوّ الأجسامِ عنهـا ، وما لا يَخْلو عـن

(ا) كذا في ظ، وفي ع: فصلٌ ، ولم تُميّز في ج، وسقط كامل نصّ الفائدة من ي (ب) سقط من ع (ج) ع ج: متقدمي السلف والمتكلّمين (د) ع ج: في مذاهبهم (هـ) كذا في الأصول، ويعني حدوث .

الحوادِثِ حادِثٌ، [وكإثباتِهم التّوحيد][أ] بدليل التّمانُع، وإثباتِ الصِّفاتِ [القديمةِ][أ] بالجوامِع الأربعةِ، إلحاقاً للغائِب بالشّاهِد، وغيرِ ذلك من أدِلّتِهم المذكورةِ في كُتُبِهم.

ثمّ قرّروا تلكَ الأدِلّةَ بتمهيدِ قواعدَ وأُصولٍ هي كالمقدّماتِ لها، مثل إثباتِ الجَوْهَرِ الفَرْد، والزّمَنِ الفَرْد، والخلاءِ، [ونفْيِ الطّبيعةِ والتّركيبِ العقْليِّ للماهيّاتِ][ب]، وأنّ العَرَضَ لا يبقَى زمَنَيْنِ، وإثباتِ الحالِ، وهي صِفةُ [الموجودِ][ج] لا موجودةٌ ولا معدومةٌ، وغيرِ ذلك من قواعِدهم الّتي بنَوْا عليها أدِلّتَهم الخاصّةَ.

ثمّ ذهبَ الشّيخ أبو الحَسَن، والقاضِي أبو بَكْر، والأستاذُ أبو إسْحاق، إلى أنّ أدِلّةَ العقائِد منعكسَةٌ عليها[د]، بمعْنى أنّها إذا بَطَلَتْ بَطَلَ مَدْلولُها. ولهذا رأى القاضي أبو بَكْر أنّها (ه)تَتَنَزّلُ مَنْزِلَةَ(ه) العقائِد، والقدحُ فيها قَدْحٌ في العقـائِدِ لانْبِنائِهـا علَيْها.

وإذا تأمّلْتَ المنطقَ، وجدْتَه كلُّهُ يدورُ على التّركيب العقْلِيّ، وإثباتِ الكُلّيّ الطّبيعيّ في الخارج ليَنْطَبِق عليه الكُلّيّ الذّهْنِيُ المنقسمُ إلى الكُلّيّاتِ الخَمسِ، الّتي هي: الجنْسُ، والنّوعُ، والفَصْل، والخاصّةُ، والعَرَضُ العامُّ. وهذا باطلٌ عند المتكلّمينَ. والكُلّيّ والذّاتِيّ عندَهم إنّما هو اعْتِبارٌ ذِهْنِيٌّ ليس في الخارِج ما يُطابِقُهُ، أو حالٌ عند من يقولُ بها، فتبطلُ الكلّياتُ الخَمْسُ والتّعريـفُ المبْنِيُّ عليها والمقولاتُ العَشْرُ. ويبطُلُ العرَضُ الذّاتِيُّ، فتَبْطُلُ ببُطْلانِه القَضايَا [الضّروريّة الذّاتِيّة][و] المشترَطـةُ

(أ) سقط من ظ (ب) سقط من ظ (ج) من ع، وفي ج: لموجود، وسقط من ظ (د) سقط من ع ج (ه) ع: بمثابة
(و) سقط من ظ .

في البُرهانِ عندَهم . وتبطُلُ العِلّةُ العَقْلِيّةُ ، فيبطُـلُ كتابُ البُرْهـانِ [أ]وتبطل المواضِعُ الّتي يؤخَذُ منها الوَسَطُ الجامِعُ بين طَرَفَي المطلوب في / القياسِ، وهو لُبابُ كتـاب الجدَل. ولا يَبقَى من القِياس إلاّ الصّوريّ فقط[أ]، ومن التّعريفات المساوي في الصّادِقيّة على أفرادِ الحدودِ، لا يكون أعمّ[ب] فيكثر، ولا أخصّ فيخرجَ بعضُها. وهو الّذي يعبّر عنه النّحاةُ بالجمع والمنع، والمتكلّمون بالطّرْدِ والعكس. [335ب]

وتنهَدِمُ أركان المنطق جُمْلةً. وإن اثبتنا هذه كما في علْم المنطِق، أبطلْنا كثيراً من مقدّمات المتكلّمين في التّكفير على انتحال المَنطِق، وعَدّوه بِدْعةً أو كُفراً على ما يَصِحُ من انعِكاس الأدِلّة على العقائِد، كما قدّمْناه.

والمتأخّرونَ من لَدُن الغزاليّ لمّا أنكروا انعكاسَ الأدِلّةِ، ولم يَلْزَمْ عندَهم من بُطلانِ الدّليلِ بطـلانُ مَدلولِه ، وظَهر لهم صحّـةُ[ج] رأيِ أهلِ المنطِـقِ في التّركيب العَقْلِيّ ووُجودِ الماهِيّاتِ الطّبيعيّةِ [وكُلّياتِها][د] في الخارج، لم يكن المنطقُ عندهم منافياً[هـ] للعَقائِد الإيمانيّةِ ، وإنْ كان مُنافياً لبَعْض أدِلّتها كما رأيتَ[و]، بل قد يَسْتَدِلّونَ[ز] على إبْطالِ كثيرٍ من هـذه[ح] المقدّماتِ الكلاميّـة ، كما يستـدلّـون على نَفْيِ الجَوْهَرِ الفَرْدِ، وبإثباتِ الخَلاءِ وبقـاءِ الأعْـراضِ وغيرِها ، و[يَسْتبْدلونَ][ط] من

(أ) وردت هذه الجملة المحصورة بين الألفين في ع وفي ج كما يلي : وتبطل المواضع التي هي لبابُ كتاب الجدل وهي التي يؤخذ منها الوسط الجامع بين الطرفين في القياس ولا يبقى القياس الصوري (ب) في ع: أعمّ منها فيدخل غيرها، ولا أخصّ فيخرج بعضه (ج) ع: وصحّ عندهم (د) سقط من ظ (هـ) في ج ع: فقضوا بأنّ المنطق غيرُ منافٍ (و) من ظ وحدها (ز) سقط من ع، وفيها بعدها: بل قد يستدلّ (ح) ع: تلك (ط) من ع ج، وفي ظ: ويستدلّون .

أدِلّةَ المتكلّمينَ على العَقائِد بأدِلَةٍ أخرَى يُصَحّحونَها بالنّظَر والقِياسِ العَقْلِيّ ، ولم يَقْدَح ذلك عندهم في العقائِدِ السّنِّيّةِ بوَجْهٍ . وهذا رأيُ الإمام والغزاليّ وتابِعِهِما لهذا العَهْد . فتأمّل ذلِك، واعْرِف مدارِكَ العُلَماءِ ومآخِذَهم فيما يَذْهَبونَ إليْه. واللهُ الهادي والمُوَفِّقُ للصَّوابِ.

## 24 ● الطّبيعيّاتُ

وهو علمٌ يَبْحَثُ عن الجِسْم من جِهَة ما يَلْحقُه من الحركَةِ والسُّكونِ . فينظرُ في الأجْسامِ السَّماوِيَّـةِ و[ا] العنصريّةِ ، وما يَتَوَلّدُ عنها من إنْسانٍ وحيوانٍ ونباتٍ ومَعْدِنٍ ، وما يتكوّن في الأرْضِ من العُيونِ والزّلازِل ، وفي الجَوّ من / السّحاب [336 ا] والبُخارِ والرَّعْدِ والبرقِ والصّواعِق، وغيرِ ذلك[ب]، وفي مبدإ الحَرَكَةِ للأجْسامِ، وهو النّفْس على تَنَوّعِها في الإنْسانِ والحيوانِ والنّباتِ.

وكُتُبُ أرِسْطُو[ج] فيه موجودةٌ بين أيدي النّاس، تُرْجِمَتْ مع ما تُرْجِمَ من عُلوم الفَلْسَفَةِ أيّامَ المأمون. وألّفَ النّاسُ على حَذْوِها، [مُسْتَتْبِعينَ لها بالبَيانِ والشّرْحِ][د]. وأوْعَبُ من ألّفَ في ذلك ابنُ سينا في كتاب الشّفاء، جمعَ فيه العلومَ السَّبْعَةَ للفَلاسِفَةِ، كما قدّمْنا؛ ثمّ لَخّصَهُ في كتاب النّجاةِ وفي كتاب الإشاراتِ. وكأنّه يُخالِفُ أرِسطو[ج] في الكثيرِ من مَسائِلِها ويقولُ برَأْيِه فيها.

(ا) سقط العطف من ع (ب) ج: وفي ذلك (ج) ضبطه في نسخة ع بالحركات: أرَسْطو (د) من ع وحدها، وسقط من ظ ج ي .

وأمّا ابنُ رُشدٍ، فلَخّص كُتبَ[أ] أرِسطو[ب] وشَرَحها مُتبِعاً له غيرَ مُخالِفٍ. وألّف النّاس بعدَهُ[ج] في ذلك كثيراً. لكن هذه هي المشهورةُ لهذا العَهْدِ والمعتَبَرةُ في الصّناعةِ.

ولأَهْلِ المشرِقِ عنايةٌ بكتابِ الإشاراتِ لابْنِ سِينا. وللإمامِ ابنِ الخَطيبِ عليه شَرْحٌ حَسَنٌ ، وكذا الآمِدِيُّ . وشَرَحَهُ نصيرُ الدّين الطّوسِيُّ المعروفُ بخَوَاجه ، من أهْلِ العِراقِ . وبحثَ مع الإمامِ في كثيرٍ من مَسائِلِه ، فأَوْفَى على أَنْظارِه وبُحوثِه . ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة يوسف، من الآية 76] .

## 25 ● عِلْمُ الطِّبّ

وهي صناعةٌ تنظرُ في بَدَنِ الإنْسانِ من حيثُ يَمرَضُ ويَصِحُّ. فيحاولُ صاحبُها على حِفظِ الصّحّةِ وبُرْءِ المرضِ بالأَدْوِيَةِ والأَغْذِيَةِ ، بعد أن يُبَيِّنَ المرضَ الّذي يَخُصُّ كلَّ عُضوٍ[د] من أعضاءِ البَدَنِ، وأسبابَ تلك الأَمْراضِ الّتي تَنْشأُ عنها، وما لِكُلِّ مرضٍ من الأَدْوِيَةِ، مُسْتَدِلِّينَ على ذلك بأَمْزِجَةِ الأَدْوِيَةِ وقُواها، وعلى المرضِ [بالعَلاماتِ المؤْذِنَةِ][هـ] بنُضْجه وقَبوله الدّواءَ أو لا في السّحنة والفَضَلاتِ والنّبْضِ، مُحاذِينَ لذلك[و] القُوّةَ الطّبيعيّةَ[ز] ، فإنّها المدَبِّرةُ في حالَتَي الصّحّةِ والمرضِ . وإنّما الطّبيبُ يُحاذيها ويُعينُها بعضَ الشّيْءِ بحَسَبِ ما تَقْتَضِيهِ طبيعةُ المادّة والفَصْلِ والسّنّ. ويُسَمّى العلمُ الجامعُ لهذا كلِّه علمَ الطِّبّ.

(أ) في ج ي: كتاب (ب) ضبطه في نسخة ع بالحركات: أرَسْطو (ج) سقط من ج ي (د) من ع، وفي ظ ج ي: كل عضو عضو (هـ) بياض في ظ (و) ع: بذلك (ز) من ظ، وفي ع ج ي: قوّة الطّبيعة .

وربّما أفردوا بعضَ الأعضاء / بالكلامِ ، وجعَلُوهُ عِلماً خاصّاً ، كالعَيْن وعِلَلِها وأكحالِها. [336ب]

وكذلك ألحقوا بالفنّ منافعَ الأعضاء. ومعناهُ المنفعةُ الّتي لأجلِها خُلِقَ كلُّ عضوٍ من أعضاءِ البَدَنِ الحَيوانِيّ. وإنْ لم يَكُنْ ذلك من مَوْضوعِ عِلْمِ الطّبّ، إلاّ أنّهم جَعلوهُ من لواحِقِه وتَوابِعِه.

[والجالينوس في هذا الفَنّ كتابٌ جليلٌ عظيمُ المَنْفَعَةِ][أ]. وهو إمامُ هذه الصّناعة الّتي تُرجِمَتْ كتُبه فيها من [الأقدمين][ب]. ويُقالُ: كان معاصراً لعيسى عليه السّلام، ويُقال: ماتَ بِصِقِلّيَة في سَبيل تَقَلُّبٍ ومُطاوَعَةِ اغْتِراب. وتواليفُه فيها هي الأُمّهاتُ الّتي اقْتَدَى بها جميعُ الأطِبّاءِ من بَعْده.

وكان في الإسْلام في هذه الصّناعة أيِمَّةٌ جاءوا من وَراءِ الغايَةِ ، مثل الـرّازيّ والمَجوسِيّ وابنِ سينا. ومن أهْل الأنْدَلُس أيْضاً كثيرٌ، وأشْهَرُهم ابنُ زُهْر.

وهي لهذا العَهْد في المُدن الإسْلاميّة كأنّها نَقَصَتْ لخُفُوفِ العُمْران وتناقُصِه. وهي من الصّنائِع الّتي لا تستدعيها إلاّ الحضارةُ والتّرَفُ، كما نُبَيِّنُه بَعْدُ.

## •1 فَصْلٌ[ج]

وللبادِيَة من أهْل العُمْران طِبٌّ يَبْنُونَه في غالب الأمْر على تَجْربَةٍ قاصرةٍ على بَعْضِ الأشْخاصِ ، ويَتَداوَلونَهُ متوارَثاً عن مَشـايخِ الحَيّ وعَجـائِزِهِ . وربّما يصحُّ منهُ

(أ) من ع، وسقط من ظ ج ي (ب) في ع: جالينوس، ثمّ شطبت وبقيت في ظ ج ي (ج) في ع ظ وحدهما .

البَعْضُ، إلاّ أنّه ليس على قانونٍ طبيعيٍّ، ولا عن مُوافَقةٍ للمِزاجِ. وكان عند العَربِ من هذا الطّبِّ كثيرٌ. وكان فيهم أطباءُ مَعروفونَ، كالحارِثِ بن كَلَدَة وغَيرِه.

والطِّبُّ المنقولُ في الشّرعيّات[أ] من هذا القَبيل، وليس من الوَحْيِ في شَيْءٍ، إنّما هو أمرٌ كان عادِيّاً للعَرَبِ، ووَقَعَ في ذِكْرِ أحوال النّبيِّ ﷺ من نَوعِ ذِكْرِ أحواله الّتي هي عادَةُ جِيلِه، لا من جِهَةِ أنّ ذلك مَشروعٌ على ذلك النّحو من العَمل. فإنّه ﷺ إنّما بُعِثَ ليُعَرِّفَنا الشّرائِعَ ، ولم يُبعَث لتَعريف الطِّبِّ ولا غَيرِه من العادِياتِ. وقد وَقَعَ له في شأنِ تَلقيحِ النَّخلِ ما وَقَعَ، فقال : " أنتمْ أعْلَمُ بأمورِ دُنْياكم "[1] . فلا يَنْبَغي أن / [337أ] يُحمَل شيْءٌ من الطِّبِّ الّذي وقعَ في الأحاديثِ الصّحيحةِ المنقولةِ على أنّه مشروعٌ ، فليْس هناكَ ما يَدُلُّ عليه . اللّهمّ إلاّ إن اسْتُعْمِلَ على جِهةِ التّبَرّكِ و[ب] بصدق العَقْدِ الإيمانيّ ، فيكونُ له أثرٌ عظيمٌ في النّفْعِ . وليس ذلك من الطِّبِّ المِزاجِيّ، وإنّما هو من آثارِ [ الصّدْق في الكَلمة الإيمانيّةِ ][ج]، كما وَقَعَ في مُداواةِ المَبْطون بالعَسَل[2] [ونَحْوِهِ][د] . واللهُ الهادي إلى الصّوابِ.

(أ) كذا في ظ ج ي، وفي ع: التّبويّات (ب) سقط من ج (ج) من ع، ويباض في ظ (د) من ع ج، وسقط من ظ ي .

---

(1) أخرجه مسلم (2363) من حديث أنس بن مالك .

(2) في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخُدْريّ . البخاري 7: 159، 165، مسلم (2217) .

## ● 26 [علم][أ] الفِلاحة

هذه الصّناعةُ من فُروعِ الطّبيعيّاتِ. وهي[ب] النّظَرُ في النّبَاتِ من حيثُ تَمْيتُهُ ونُشوؤُهُ بالسَّقْيِ والعِلاجِ واستِجادةِ المَنْبِتِ وصلاحِيَة الفَصْل وتَعاهُدِه ●بما يُصْلِحُه ويُتِمُّهُ من ذلك كلّه●[ج] . وكان للمُتقدّمينَ بها عِنايةٌ كبيرةٌ . وكان النّظَرُ فيها ●عامّاً عندهم في النّباتِ●[د] من جهةِ غَرْسه وتَنْمِيَتِه و[من][هـ] جهة خَواصّهِ ورُوحانيّتِهِ ومُشاكَلَتِها لروحانيّاتِ الكواكِب والهَياكِلِ المُستَعْمَل ذلك في بابِ السّحْرِ، فعظُمَتْ عِنايَتُهم به لأجل ذلك.

وتُرجِمَ من كُتب اليونانيّينَ كتابُ الفلاحةِ النّبَطِيّةِ، منسوبةً لعُلَماءِ النّبَط، مشتَمِلةً من ذلك على عِلْمٍ كَبيرٍ. ولمّا نَظَرَ أهلُ المِلّةِ فيما اشتَمَلَ عليه هـذا الكِتـابُ، وكان بابُ السّحْرِ مَسْدوداً والنّظَرُ فيه محظوراً، فاقْتَصروا منه على الكلامِ في النّباتِ من جِهَةِ غَرْسِهِ وعِلاجِه وما يَعْرِضُ له في ذلك، وحَذَفوا الكلامَ في الفَنّ الآخرِ منه جُمْلَةً.

واختصر ابنُ العَوّامِ كتابَ الفِلاحَة النّبَطِيّةِ على هذا المِنْهاجِ، وبَقِيَ الفَنُّ الآخر منها مُغفَلاً. نَقَل منه مَسْلَمةُ في كُتبه السّحريّةِ أُمّهاتٍ من مَسائِلِه، كما نَذْكر عندَ الكلامِ على السّحْرِ إن شاءَ اللهُ تَعالَى.

وكُتُبُ المتأخّرينَ في الفِلاحَة كثيرةٌ، ولا يَعْدون فيها الكلامَ في الغِراسِ والعِلاجِ وحِفْظِ النّباتِ من جَوائِحِه وعَوائِقِه وما يَعرِضُ في ذلك كلّه. وهي موجودةٌ.

(أ) من ع، وسقط من ظ ي ج (ب) ظ: وهو (ج) فيما بين النجمين في ج ي: بمثل ذلك (د) سقط ما بين النجمين من ع (هـ) من ج ي، وسقط من ع ظ .

## 27 ● عِلْمُ الإلهيّاتِ

وهو عِلْمٌ ينظُرُ - بزَعْمِهم - في الوُجودِ المطلَقِ. فأوّلاً في الأمورِ العامّةِ للجسمانِيّاتِ والرّوحانِيّاتِ/ [337ب] من الماهِيّاتِ، والوَحْدَةِ، والكَثْرة، والوُجوبِ، والإمكانِ، وغيرِ ذلك. ثمّ ينظُرُ في مبادئ الموجوداتِ ، وأنّها روحانِيّاتٌ . ثمّ في كيفيّة صُدورِ الموجوداتِ عنها وتَرتيبِها. ثمّ في أحوالِ النّفسِ بَعْدَ مُفارقةِ الأجسامِ وعَوْدِها إلى المَبْدَإ.

وهو عندَهم علمٌ شريفٌ، يزعمونَ أنّه يَقِفُهم على مَعْرفةِ الوُجودِ على ما هو عليه، وأنّ ذلك عينُ السّعادَةِ بزَعْمِهم. وسيأتي الرّدُّ عليهم بعدُ. وهو تالٍ للطّبيعيّاتِ في تَرتيبِهم. ولذلك يُسَمّونَهُ علمَ ما بعد الطّبيعةِ. وكتبُ المعلّمِ الأوّلِ فيه موجودةٌ بين أيدي النّاس؛ ولَخّصَها ابنُ سينا في كتاب الشّفاء والنّجاةِ، وكذلك لخّصها ابنُ رُشْدٍ من حكماء الأندَلُس.

ولما وضعَ المتأخّرونَ في عُلوم القَوْمِ ودَوّنوا فيها، وردّ عليهم الغزاليُّ ما رَدَّهُ منها، ثمّ خلَطَ المتأخّرون [في علوم القَوْم][أ] من المتكلّمينَ مسائِلَ علْمِ الكَلام بمسائِل الفَلْسَفَةِ، لاشتِراكِهما في المباحِثِ، وتَشابُه موضوعِ علْمِ الكَلام بموضوع الإلهيّات ومسائِله بمسائِلِها ، فصارتْ كأنّها فنٌّ واحدٌ . وغيّروا ترتيبَ الحُكماءِ في مسائِل الطّبيعيّاتِ والإلهيّاتِ، وخَلَطوهُما فنّاً واحِداً، قَدّموا فيه الكَلامَ في الأمور العامّة، ثمّ أتبعوهُ بالجِسمانِيّاتِ وتَوابِعها، ثمّ بالرّوحانِيّاتِ وتَوابِعها، إلى آخر العِلْم، كما فَعَله الإمامُ ابنُ الخطيبِ في المباحِثِ المَشرقيّةِ، وجميعُ من بعدَه من عُلماء الكلام.

(أ) من ي .

وصار علمُ الكلامِ مُختلطاً بمسائِلِ الحِكْمَةِ، وكتُبُه محشوّةٌ بها، كأنّ الغرضَ من مَوْضوعِهما ومسائِلِهما واحدٌ. والْتبَس ذلك على النّاسِ، وهو غيرُ صوابٍ. لأنّ مسائِلَ عِلْمِ الكلامِ إنّما هي عقائِدُ مُتلَقّاةٌ من الشّريعَةِ كما نَقَلها السّلَفُ من غَيْرِ رجوعٍ [فيها][ا] إلى العَقْلِ ولا تَعْويلٍ عليه، بمَعْنَى أنّها لا تَثْبتُ إلاّ به. فإنّ العقلَ معزولٌ عن الشّرعِ وأنظارِه، وما تَحدَّثَ فيه المتكلّمونَ من إقامَةِ الحُجَجِ، فليْس بحثاً عن الحقّ / فيها، [338 ا] ليُعْلَمَ بالدّليل بعد أن لم يَكُنْ مَعْلوماً كما هو شأنُ الفَلْسفَةِ، بل إنّما هو الْتِماسُ حُجّةٍ عَقْليّةٍ تَعْضُدُ عقائدَ الإيمان ومذاهبَ السّلف فيها، وتدفعُ شُبَهَ أهلِ البِدَعِ عنها، الّذين زعموا[ب] أنّ مدارِكَهم فيها عقليّةٌ ، وذلك بعد أن تُفرَضَ صحيحةً بالأدِلّةِ النّقليّة كما تلَقّاها السّلَفُ واعْتقَدوها ؛ وكثيرٌ ما بيْن المقامَيْن . وذلك أنّ مَدارِكَ صاحبِ الشّريعةِ أوسعُ، لاتّساعِ نِطاقِها عن مَدارِكِ الأنْظارِ العقْليّةِ. فهي[ج] فَوْقَها ومُحيطةٌ بها، لاستِمْدادِها من الأنوارِ الإلهيّة، فلا تدخلُ تحتَ قانونِ النّظَرِ الضّعيفِ والمدارِكِ المُحاطِ بها . فإذا هَدانا الشّارِعُ إلى مُدْرَكٍ فيَنْبغي أن نُقدِّمَهُ على مَداركنا ونثِقَ به دونَها ولا نَنظرَ في تَصْحيحهِ بمُدْرَكِ العَقْلِ ولو عارَضَهُ، بل نعتقدُ ما أُمِرْنا به اعْتقاداً وعِلْماً ونَسْكتُ عمّا لم نفهمْ من ذلك، ونفوّضُه إلى الشّارِعِ، ونَعْزِلُ العقلَ عنه.

والمتكلّمونَ إنّما دَعاهم إلى ذلك كلامُ أهْلِ الإلْحادِ في مُعارضاتِ العقائِدِ السّلَفيّةِ بالبِدَعِ النّظريّةِ، فاحْتاجوا إلى الرّدّ علَيْهم من جِنْسِ مُعارضاتِهم، واسْتدعى ذلك الحُجَجَ النّظَريّةَ ومحاذاةَ العقائِدِ السّلفيّة بها.

(ا) كذا في ع ج ي، وفي ظ: منها (ب) في ع: يزعمون (ج) في ج: فهو .

وأمّا النّظرُ في مسائِلِ الطّبيعيّاتِ والإلهيّاتِ بالتّصحيحِ والبُطْلان، فليس من مَوْضوعِ عِلْمِ الكَلام ولا من جِنْس أنْظارِ المتكلّمين. فاعلَمْ ذلك لتُميِّزَ به بين الفنّيْن، فإنّهما[أ] مُختلِطانِ عند المُتأخّرينَ في الوَضْعِ والتّأليف، والحقُّ مُغايَرَةُ كلٍّ منهما لصاحِبه بالمَوضوعِ والمسائِل. وإنّما جاءَ الالْتِباسُ من اتّحادِ المطالِب عندَ الاستِدْلالِ، وصار احْتجاجُ أهلِ الكلامِ كأنّهُ إنشاءٌ لطلب الاعتقاد بالدّليل. وليْس كذلك، بل إنّما هو رَدٌّ على المُلحِدينَ، والمطلوبُ مَفْروض الصِّدْقِ مَعْلومُهُ.

[338ب] وكذا جاء المتأخّرونَ من غُلاة المُتَصوّفَةِ / المتكلّمينَ بالمواجِد أيضاً، فخلطوا مسائِلَ الفنّيْن بفنّهم، وجَعلوا الكلامَ واحِداً فيها كلّها، مثل كلامِهم في النّبُوّاتِ والاتّحاد والحُلول والوَحْدة وغَيْرِ ذلك . والمدارِكُ في هذه الفُنونِ الثّلاثةِ مُتغايِرةٌ مختلفةٌ ، وأبعَدُها من جنسِ الفُنون والعُلومِ مَدارِكُ المتصَوّفَةِ ، لأنّهم يَدَّعونَ فيها الوِجْدانَ، ويفِرّونَ عن الدّليل. والوِجْدانُ بعيدٌ عن المدارِكِ العِلْمِيّةِ وأنحائِها وتوابِعِها، كما بيّنّاهُ ونُبَيِّنُه. واللهُ الهادي إلى الصّوابِ بمَنِّهِ.

## 28 ● علومُ السِّحْرِ والطِّلَّسْمَاتِ[ب]

وهِيَ عِلْمٌ بكيفيّة استعداداتٍ تَقْتَدِرُ النُّفوسُ البَشَرِيَّةُ بها على التّأثيراتِ في عالَم العَناصِر، إمّا بغير مُعينٍ، أو بمُعينٍ من الأُمور السّماوِيّةِ. والأوّلُ هو السِّحْرُ، والثّاني هو الطِّلَّسْماتُ.

(أ) في ع: وأنّهما (ب) جاءت في ي بلامين: الطّلّلْسمات، كلما ذكرت في كامل النّص .

ولما كانت هذه العلومُ محجورةً عند الشّرائِع، لما فيها من الضّرَرِ، ولما يُشترَطُ فيها من الوِجْهَةِ إلى غيرِ الله، من كوكبٍ أو غيرِه، كانت كُتُبُها كالمفقودةِ بين النّاس، إلاّ ما وُجِدَ في كُتُبِ الأُمَمِ الأقدمين فيما قَبْلَ نُبُوّةِ موسَى عليه السّلام، مثل النّبطِ[ا] والكَلْدانيّين. فإنّ جميعَ من تقدّمه من الأنبياء لم يُشرّعوا الشّرائِعَ ولا جاءوا بالأحكام، إنّما كانت كُتُبهم مواعظَ وتوحيداً لله وتذكيراً بالجنّةِ والنّارِ.

وكانت هذه العُلومُ في أهْل بابِلَ من السُّرْيانِيّين والكَلْدانِيّين ، وفي أهْل مصرَ من القِبْطِ ، وغيْرهم . وكان لهم فيها التّواليفُ والآثارُ. ولم يتَرجَمْ لنا من كُتُبهم فيها[ب] إلاّ القليلُ ، مثل الفلاحَة النّبَطِيّةِ [لابن وَحْشيّة][ج]، من أوْضاعِ أهْل بابِلَ . فأخَذَ النّاسُ هذا العلمَ منها وتَفنّنوا فيه ، ووُضِعَت بعدَ ذلك الأوْضاعُ مثل مَصاحِف الكواكِب السّبْعَةِ ، وكتاب طُمْطم الهِنْدِيّ في صُوَر الدّرَجِ والكَواكِبِ ، وغيْرهم.

ثمّ ظهرَ بالمشرق جابرُ بن حيّان، كبيرُ السّحَرةِ في هذه المِلّةِ. فتَصفّحَ كتبَ القومِ، واستَخْرَجَ الصّناعَة، وغاصَ على زُبْدَتها. وَاسْتَخْرَجَها[د] ووضعَ فيها عدّةً من / التّوالِيف، وأكثَرَ الكلامَ فيها وفي صِناعَة الكِيمياءِ، لأنّها من تَوابِعها. لأنّ إحالةَ [339أ] الأجْسام النّوْعِيّةِ من صورةٍ إلى أُخرى إنّما يكونُ بالقُوَى النّفْسانِيّةِ لا بالصّناعَة العَمَلِيّةِ. فهو من قَبيل السّحر، كما نَذْكُره في مَوْضِعه.

(ا) ي: النبط (ب) في ج: منها (ج) من ع وحدها (د) ي ج: فاستخرجها.

ثمّ جاءَ مَسْلَمَة بن أحْمَد المجْريطيّ ، إمامُ أهْل الأنْدَلُس في التّعاليمِ و[ا]السّحْريّاتِ، فلَخّصَ جميعَ تلك الكتبِ وهَذّبَها، وجمعَ طُرُقَها في كتابِه الّذي سمّاه غايَة الحكيم. ولم يكتُبْ أحدٌ في هذا العِلْم بَعْدَهُ.

ولْنُقَدّمْ هنا مقدمةً يتبيَّنُ لك بها[ب] حقيقةُ السّحْرِ.

وذلك أنّ النّفوسَ البشريّةَ، وإن كانت واحدةً بالنّوعِ، فهيَ مُخْتَلِفَةٌ بالخواصّ. وهي أصنافٌ، كلُّ صِنفٍ مختَصٌّ بخاصّيةٍ لا توجَدُ في الصّنفِ الآخرِ. وصارَت تلك الخَواصُّ فطرةً وجِبِلّةً لِصِنفِها.

فنفوسُ الأنْبياءِ، عليهم السّلامُ، لها خاصّيةٌ تستَعِدُّ بها للمَعْرِفَةِ الرّبانيّةِ، ومُخاطَبَةِ الملائِكَةِ عليهم السّلام عن الله سُبْحانه وتَعالى، كما مَرّ، وما يَتْبَعُ ذلك من التّأثير في الأكوانِ.

[ونفوسُ السّحَرَةِ لها خاصِيّةُ التّأثيرِ في الأَكْوانِ][ج] واسْتِجْلابِ روحانِيّةِ الكواكبِ للتّصَرُّفِ بها والتّأثيرِ بقُوّةٍ نَفْسانِيّةٍ أو شَيْطانِيّةٍ. فأمّا تأثيرُ الأنْبياء، فبِمَدَدٍ إلهيٍّ وخاصّيّةٍ ربانِيّةٍ. ونفوسُ الكَهَنَةِ لها خاصّيّةُ الاطّلاعِ على المُغَيّباتِ بقُوى شَيْطانِيّةٍ، وهكذا كلُّ صِنفٍ مختَصٌّ بخاصّيّةٍ لا تُوجَدُ في الآخرِ.

والنّفوس السّاحِرَةُ على مَراتِبَ ثلاثةٍ يأتي شَرْحُها:

فأوّلُها المؤَثِّرَةُ بالهِمّةِ فقط، من غَيْر آلةٍ ولا مُعينٍ. وهذا هو الّذي تُسميهِ الفلاسِفَةُ السّحْرَ.

(ا) سقط حرف العطف من ج (ب) في ع ي: منها (ج) من ع ج ي، وسقط من ظ .

والثّاني بمعينٍ من [مِزاجِ][أ] الأفلاك أو العَناصِرِ أو خواصّ الأعْداد، ويُسَمُّونه الطِّلّسماتِ. وهو أضعفُ رتبةً من الأوّلِ.

والثّالثُ تأثيرٌ في القُوَى المتخيِّلَةِ . [يَعْمَدُ][ب] صاحبُ هـذا التّأثيرِ إلى القُوَى المتخيِّلَةِ، فيَتَصَرّفُ فيها بنوعٍ من التّصرُّف، ويُلقِي فيها أنواعاً من الخيالاتِ / والمُحاكاةِ [339ب] وصُوراً ممّا يقصدُه[ج] من ذلك، ثمّ يُنْزِلُها إلى الحِسّ من الرّائِينَ بقوّةِ نَفْسِه المؤثِّرة فيه. فينظُر الرّاءونَ كأنّها في الخارجِ، ولَيْس هُناك شيءٌ، كما يُحكَى عن بَعْضهم أنّه يُرِي البساتينَ والأنهارَ والقصورَ، وليس هُناكَ شيءٌ من ذلك. ويُسمَّى هذا عند الفلاسِفَةِ الشّعْوَذَةَ، أو الشَّعْبَذَة. هذا تفصيل مَراتِبِه.

ثمّ هذه الخاصّيَةُ تكون في السّاحر بالقُوّةِ ، شأنَ القُوَى البشريّةِ كلّها ، وإنّما تخرجُ إلى الفِعْل بالرّياضَـةِ . ورياضَةُ السّحرِ كلُّها إنّما تكونُ بالتّوجّـهِ إلى الأفـلاكِ والكواكِبِ والعوالِم العُلْويّةِ والشّياطينِ بأنواع التّعْظيم والعِبادَةِ والخُضوعِ والتّذَلُّلِ. فهي لذلكَ وِجْهةٌ إلى غَيْرِ الله وسجودٌ له. والوِجْهَةُ إلى غيْرِ الله كفرٌ. فلهذا كان السّحْرُ كُفراً، والكُفرُ من مَوادّه وأسْبابِه، كما رأيتَ. ولهذا اخْتلَف الفقهاءُ في قَتْل السّاحرِ، هل هو لكُفْرِه السّابقِ على فِعْله، أو لتَصَرُّفِه بالإفْساد وما يَنْشأُ عنـه من الفَسادِ في الأكْوانِ ؟ والكلُّ حاصِلٌ منه.

ثمّ لمّا كانت المَرْتبتانِ الأُولَيانِ من السّحر لَها حقيقةٌ في الخارِجِ، والمَرْتَبَةُ الأخيرةُ الثّالِثَةُ لا حقيقةَ لها، اختلَف العلماءُ في السّحر، هل له حقيقةٌ أو إنّما هو تخْييلٌ؟

(أ) من ع ج ي، وفي ظ: سراج (ب) من ع ج ي، وفي ظ: يعمل (ج) ي: تقصده .

فالقائِلون بأنّ له حقيقةً، نظروا إلى المَرْتَبَتَيْن الأولَيَيْن؛ والقائلون بأنّه لا حقيقةَ له، نَظروا إلى الرُّتْبةِ الثَّالِثَةِ الأخيرةِ. فليس بَيْنهم اختلافٌ في نَفْس الأمْرِ، بل إنّما جاء من قِبَل اشْتِباهِ هذه المراتِب. واللهُ أعلمُ.

واعْلَمْ أنَّ وجودَ السّحر لا مِرْيَةَ فيه بين العُقّلاء، من أجْل التّأثير الّذي ذكرناهُ. وقد نطقَ به القُرآنُ؛ قال الله تعالَى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ / [340أ] وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [سورة البقرة، من الآية 102].

وسُحِرَ(أ) رسولُ الله ﷺ، حتّى كان يُخَيَّلُ إليه أنّه يفعَلُ الشّيْءَ ولا يفعَلُه، وجُعِلَ سِحْرُه في مُشْطٍ مُشاقة(1) وجُفِّ طَلْعةٍ. ودُفِنَ في بِئْر ذَرْوانَ(2)، فأنزلَ اللهُ عزّ وجلّ [عليه](ب) في المُعَوِّذَتَيْن ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ﴾ [سورة الفلق، الآية 4]. قالت عائشة رضيَ اللهُ عنها: فكانَ لا يَقْرأ على عُقْدةٍ من تلك العُقَدِ الّتي سُحِر فيها إلاّ انحلّتْ.

(أ) في ع: وفي الصّحيح: أنّ رسول الله ﷺ سُحِر (ب) سقط من ظ .

---

(1) وفي رواية : ومُشاطَة .

(2) إلى هذا الموضع، الحديث معروف في البخاريّ 4: 123 و 148 و 7: 176 و 177 و 178 و 8: 22 و 103 ومسلم (2189). أمّا قول عائشة فليس في الصحيح؛ إنّما أورده ابن كثير في تفسيره (8: 538) وعزاه للثّعلبيّ، وذكر أنّه أورده بغير إسناد .

وأمّا وجودُ السّحر في أهلِ بابلَ، وهمُ الكَلْدانِيّون من النّبط والسُّريانيّين، فكثيرٌ ، نطقَ به القُرآنُ ، وجاءَتْ به الأخبارُ . وكان للسّحْرِ في بابلَ ومِصْرَ أزمانَ بِعْثَةِ موسى عليه السّلام سوقٌ نافِقَةٌ . ولهذا كانت مُعْجِزَتُه من جنْسِ ما يَدَّعونَ ويَتَناغونَ فيه. وبَقِيَ من آثارِ ذلك في البَرابي بصَعيد مصرَ شواهدُ دالّةٌ على ذلك.

ورأينا بالعِيانِ من يُصَوِّرُ صورةَ الشَّخص المسحورِ بخواصّ أشياء مقابلةٍ لما نَواهُ وحاوَلَهُ، موجودةٍ بالمسحورِ، أمثال تلك المعاني من أسماءٍ وصفاتٍ في التّأليف والتّفريقِ، ثمّ يتكلَّمُ على تلك الصّورةِ الّتي أقامَها مَقامَ الشّخصِ المسحورِ عَيْناً أو مَعْنىً، ثمّ ينفُثُ من ريقِهِ بعد اجتماعه في فيهِ بتكْرارِ مَخارجِ حُروفِ ذلك الكلامِ السّوْءِ ، ويَعْقِدُ على ذلك المَعْنى في سببٍ أعَدَّهُ لذلك تفاؤلاً بالعَقْدِ واللّزام وأخْذِ العَهْدِ على من أشرَكَ به من الجِنّ في نَفْثِه في فِعْلِهِ ذلك، اسْتِشْعاراً للعزيمة بالعَزْم. ولتلك البِنْيَةِ والأسماء السّيّئةِ روحٌ خَبيثةٌ [تخرجُ منه مع النّفخ متعلّقةً بريقِهِ الخارجِ من فِيهِ بالنّفْثِ، فتنزِلُ عنها أرواحٌ خَبيثةٌ][أ] ، ويقعُ عن ذلك بالمَسْحور ما يُحاوِلهُ السّاحِرُ.

وشاهَدْنا أيضاً من المُنْتَحِلينَ للسّحْر وعَمَلِهِ من يُشيرُ إلى كِساءٍ أو جِلْدٍ ويتكلّم عليه في سِرّه، فإذا هو مَقْطوعٌ متخرّق[ب] . ويشيرُ إلى بُطون الغَنَم كذلك في مَراعيها بالبَعْج، فإذا مِعاهَا ساقِطَةٌ من بُطونها على الأرض.

(أ) من ع ج ي، وسقط من ظ (ب) ي: مُخَرَّق .

[340ب] وسمعنا أنّ بأرض الهِنْدِ لهذا العَهْدِ/ من يُشير إلى إنسانٍ، فيُنخَبُ قَلْبُه ويقعُ مَيّتاً، ويُنقَّبُ عن قَلْبه فلا يُوجَدُ في حَشاهُ. ويشيرُ إلى الرُّمّانَةِ، وتُفْتَحُ، فلا يوجدُ من حُبوبِها شيْءٌ.

وكذلك سَمِعْنا أنّ بأرضِ السّودانِ وأرْضِ التُّرْك من يسحَرُ السّحابَ فيمطِرُ(أ) الأرضَ المَخْصوصَةَ.

وكذلك رأينا من عمل الطّلّسماتِ عجائِبَ في الأعدادِ المتحابّةِ، وهي رَ كَ، رَ فَ دَ، أحدُ العددَيْن مائتان وعشرونَ والآخرُ مائتان وأربعةٌ وثمانونَ. ومَعْنى المتحابّةِ: أنّ أجزاءَ كلّ واحدٍ الّتي فيه من نصْفٍ ، ورُبْعٍ، وسُدُسٍ ، وخُمُسٍ ، وأمثالِها إذا جُمِعَ كان مُساوِياً للعدَدِ الآخَرِ صاحبه . فتُسَمّى لأجْل ذلك المُتَحابّةَ. ونقَلَ أصحابُ الطّلّسمات أنّ لتلك الأعـدادِ أثَراً في الأُلْفَـةِ بيْن المُتحابّـيْنِ واجتماعِهما إذا وُضِعَ لهما تمثالان(ب)، أحدُهما بطالِعِ الزُّهَرَة، وهي في بَيْتِها أو شَرَفِها ناظرةً إلى القَمَر نظرَ مودّةٍ وقبولٍ، ويُجْعلُ طالعَ الثّاني سابعَ الأوّل، ويوضَعُ على أحد التّمثالَيْن أحدُ العددَيْن والآخرُ على الآخر، ويقصدُ بالأكثر: الّذي يُرادُ ائتِلافُهُ، أعني المحبوبَ، ما أدري، الأكثرَ كَمّيّةً أو الأكثرَ أجـزاءً، فيكـونُ لذلك من التّأليف العظيمِ بين المُتحـابّيْنِ ما لا يكادُ ينفكُّ أحـدُهما عن الآخـر . قالَهُ صاحـبُ الغايَة(1) وغـيرُه من أيمّـةِ الشّـأْنِ، وشهدَتْ له التّجْرِبةُ.

(أ) ظ: فتمطر (ب) في ي: مثالان .

(1) الجريطي : غاية الحكيم 32، 33، 278 .

وكذا طابَعُ الأسَد، ويُسمّى أيضاً طابعَ الحَصَى. وهو أن يُرسَم في قالَب[أ] هنْدِ إصبع[ب] صورةُ أسدٍ شائِلاً ذَنَبَهُ، عاضّاً على حَصاةٍ قد قَسمها بنصْفَيْن، وبين يديْه صورة حيّةٍ مُنْسابةٍ من رجلَيْه إلى قُبالَةِ وَجْهه، فاغرةً فاهَا إلى فِيهِ، وعلى ظَهْره صورةُ عَقْربٍ تـدبُّ . ويتَحيَّنُ لرَسْمه حلولَ الشَّمس بالوَجْـه الأوّلِ أو الثّالِـثِ من الأَسَدِ، بشَرْط صَلاح النَّيِّرَيْن وسَلامَتِهِا من النُّحوسِ. فإذا وُجِدَ ذلك وعُثِرَ عليه، طُبِعَ في ذلك الـوقتِ في مِقْـدارِ المِثْقالِ فما دُونَه من الذَّهَب ، وغُمِسَ من بعـد في الزَّعْفَران / مَخْلولاً بماء الـوَرْدِ ، ورُفِعَ في خِرْقَـة حريرٍ صَفْـراءَ . فإنّهم يَزْعمـونَ أنّ [341 أ] لِمُمْسِكِهِ من العزّ على السّلاطينِ في مُباشَرتِهم وخِدْمتِهم وتَسْخيرِهم لَهُ ما لا يُعَبَّرُ عنه. وكذلك للسَّلاطينِ فيه من القُوّةِ والعِزّ على من تَحْتَ أيديهـم. ذكر ذلك أيضـاً أهلُ هذا الشَّأنِ في الغاية[1] وغيرِها، وشهدَتْ له التَّجْرِبَةُ.

وكذلك وَفْقُ المسدّس المختَصّ بالشّمس، ذكروا أنه يوضَعُ عند حُلول الشّمس في شَرَفِها وسلامَتِها من النّحوس، وسلامةِ القمر بطالع مُلوكيٍّ يَعْتَبِرُ فيه نظَرَ صاحب العاشِر لصاحبِ الطّالعِ نظَرَ مَوَدّةٍ وقبولٍ، ويَصْلحُ فيه ما يكونُ [في][ج] مواليـدِ المُلوك من الأدِلّةِ الشّريفَةِ ، ويُـرْفَعُ في خرقـة حرير صفـراءَ بعـد أن [يُغْمَسَ][د] في الطّيب . فزَعموا أنّ له أثـراً في صِحابَةِ المُلـوكِ وخِدْمَتِهم ومُعاشَرَتِهـم. وأمثالُ ذلك كثيرٌ.

(أ) في ج: طالع (ب) كذا ولم نتبيّنه (ج) من ع، وفي ظ: من (د) من ع، وفي ظ: انغمس .

---

(1) المجريطي : غاية الحكيم 35 - 36 .

وكتابُ الغايَة لِمَسْلَمة بن أحمد المجريطيّ، هو مدَوّنة هذه الصّناعَة، وفيه استيفاؤُها وكمالُ مسائِلها.

وذُكِـرَ لنا أنّ الإمامَ الفخرَ ابنَ الخطيب وضعَ كتاباً في ذلك سمّاه السرَّ المكْتومَ، وأنّه بالمشرق يتداوَلُه أهلُه ؛ ونحنُ لم نقِفْ علَيْه ، والإمامُ لم يكُن من أيمّـة هذا الشّأنِ فيما يُظَنُّ. ولعلّ الأمرَ بخلاف ذلك.

وبالمغرب صِنْفٌ من هؤلاء المنتحِلينَ لهذه الأعمالِ السّحريّـة، يُعرفونَ بالبَعَّاجِين، وهم الّذينَ ذكرتُ أوّلاً أنّهم يُشيرون إلى الكِساء أو الجلْدِ فيتخرّقُ، ويُشيرونَ إلى بُطون الغَنم بالبعْجِ فتَنْبعج. [ويسَمّى][ا] أحدُهم لهذا العَهْدِ باسمِ البعّاج، لأنّ أكثَرَ ما ينتحِلُ من السّحْرِ بعجُ الأنعامِ، يُرهِبُ بذلك أهلَها ليُعطوهُ من فَضْلِها. وهم مُتَسَتِّرونَ بذلك في الغايَةِ خوفاً على أنْفُسِهم من الحكّام. لقيتُ منهم جماعةً، وشاهدْتُ من [341ب] أفعالهم هذه، وأخبروني أنّ لهم وِجْهَةً ورياضةً بدَعوات كُفْرِيّةٍ وإشراكٍ / لروحانيّـات الجِنّ والكواكِب، سُطِّرَتْ فيها صحيفةٌ عندَهم تُسَمّى الخِنْزيريّةَ يتدارسونَها، وأنّ بهذه الرّياضة والوِجْهَةِ يَصِلونَ إلى حُصول هذه الأفعالِ، وأنّ التّأثيرَ الّذي لهم إنّما هو فيما سِوى الإنس[ب] الحُرّ من الأمْتِعَةِ والحيواناتِ والرّقيقِ. ويعَبّرونَ عن ذلك بمـا يَمْشي فيه الدّرْهَمُ ، أي ما يُمْلَكُ ويُبـاعُ ويُشْـتَرى من سائِر المُتَمَلَّكـاتِ . هذا ما زَعَمـوهُ، وساءلْتُ بعضَهم فأخْبرني[ج] به. وأمّا أفعالُهم فظاهرةٌ موجودةٌ، وقَفْنا على الكثير منها وعايَنّاها من غيْرِ رِيبةٍ في ذلك. هذا شأنُ السّحْر والطّلَسْماتِ *وآثارُهما في العالَم.

(ا) سقط من ظ (ب) سقط من ي ، وفي ع: الإنسن (كذا) (ج) في ج: وأخبرني .

فأمّا الفلاسِفَةُ، ففرّقوا بيْن السّحر والطّلّسماتِ*[أ]، بعد أن أثبتوا أنّهما جميعاً أثرٌ للنّفس الإنسانيّة. واستَدَلّوا على وُجود الأثَرِ للنّفس الإنسانيّة بأنّ لها[ب] آثاراً في بدَنِها على غيْرِ المجرى الطبيعيّ وأسبابِه الجِسْمانيّة، بل آثارٌ عارِضَةٌ من كيفيّات الأرْواحِ تارةً، كالسُّخونةِ الحادِثة من الفَرحِ والسّرور، ومن جِهَةِ التّصوّراتِ النّفسانيّة أخرى، كالّذي يقعُ من قِبَلِ التّوَهّمِ. فإنّ الماشي على حَرْفِ حائِطٍ أو على حَبْلٍ منتصبٍ إذا قَوِيَ عنده توهُّمُ السّقوط، سقَطَ بلا شَكٍّ. ولهذا نَجِدُ كثيراً من النّاس يعوّدون أنفسَهم ذلك [بالدّربة عليه][ج] حتّى يذهبَ عنهم هذا الوَهْمُ، فتجدُهم يمشونَ على حَرْف الحائِط والحَبْل المنتصبِ ولا يَخافونَ السّقوطَ. فثبتَ أنّ ذلك من آثارِ النّفْس الإنسانيّةِ، وتصوُّرِها للسّقوط من أجْل الوَهْم. وإذا كان ذلك أثراً للنّفس في بَدَنِها من غيْرِ الأسْباب الجِسْمانيّة الطّبيعيّةِ، فجائِزٌ أن يكونَ لها مثلُ هذا الأثَرِ في غيْرِ بَدَنِها، إذ نِسبَتُها إلى الأبْدان في ذلك النّوْع من التّأثير واحدةٌ، لأنّها غيْر حالّةٍ في البَدن ولا مُنْطَبِعَةٍ فيه. فثبتَ أنّها مُؤثِّرةٌ في / سائِر الأجْسام. [342أ]

وأمّا التّفرقةُ عندَهم بين السّحر والطّلّسماتِ، فهو أنّ السّحرَ لا يحتاجُ السّاحرُ فيه إلى مُعينٍ، وصاحبُ الطّلّسماتِ يستَعينُ بروحانيّاتِ الكواكِبِ وأسرارِ الأعْداد وخواصّ الموجوداتِ وأوضاعِ الفَلَك المؤثِّرةِ في عالَم العناصِر، كما يقولُه المُنَجّمونَ. ويقولونَ: السّحرُ اتّحادُ روحٍ بروحٍ، والطّلّسْمُ اتّحادُ روحٍ بجِسْمٍ. ومعناهُ عندَهم رَبطُ الطّبائع العُلْويّةِ السّماويّةِ بالطّبائع السُّفليّةِ. والطّبائِعُ العُلويّةُ هي روحانيّاتُ الكواكِب. ولذلك يستَعِينُ صاحبُه في غالب الأمْر بالنّجامَةِ. والسّاحِرُ عندَهم غير

(أ) سقط ما بين النجمين من ج (ب) ي: لهما (ج) حاشية بخطه في ع وحدها.

مكْتَسبٍ لسِحْرِه، بل هو مَفطورٌ عندهم(أ) على تلك الجِبِلَّةِ المُختَصَّةِ بذلك النَّوْعِ من التَّأثيرِ. والفرْقُ عندَهم بين المُعجِزَةِ والسّحْرِ أنّ المُعجِزَةَ قُوّةٌ إلهيَّةٌ تبعثُ في النَّفْس ذلكَ التَّأثيرَ . فهو مؤيَّدٌ بروحِ الله على فِعْلِه ذلك . والسّاحرُ إنّما يفعلُ ذلكَ من عند نَفْسِه وبقُوَّتِهِ النّفسانِيّة، وبإمْدادِ الشّياطِينِ في بَعْض الأحْوالِ. فبينَهُمَا الفرْقُ في المعقولِيّةِ والحقيقةِ والذّات في نَفْس الأمْرِ.

وإنّما نستدِلُّ نحنُ على التَّفرِقَةِ بالعلاماتِ الظّاهِرَةِ، وهي وجودُ المُعجِزَةِ لصاحب الخَيْر وفي مقاصِدِ الخَيْر، وللنُّفوسِ المُتمحّضَةِ للخَيْر. والتحدّي بها على دَعْوَى النّبوّةِ، والسّحرُ إنّما يوجدُ في صاحِب الشّرّ وفي أفعال الشّرّ في الغالِب، من التّفريق بين الزّوْجَيْن، وضَرَر الأعْداءِ، وأمثال ذلك، وللنّفوس المتمحّضَة للشّرّ. هذا هو الفرقُ بينَهما عند الحكماءِ الإلهيّينَ.

وقد يوجَدُ لبعْض المتصوّفَةِ أصحابِ الكراماتِ تأثيرٌ أيضاً في أحْوالِ العالَم، وليس مَعْدوداً من جِنْس السّحْر . وإنّما هو بالإمْداد الإلهي ، لأنّ نِحْلَتَهم وطريقَتَهم من آثار النّبوّةِ وتوابِعِها . ولهم في المَدَدِ / [342ب] الإلهيّ حظٌّ على قَدْرِ حالِهم وإيمانِهم وتَمسُّكِهم بكلمة الله. وإذا اقْتَدَرَ أحدٌ منهم على أفعال الشّرّ لا يأتيها لأنّه مُتقيّدٌ فيما يأتِيه ويَذَرُهُ للأمْر الإلهيّ. فما لا يَقَعُ لهم [فيه الإذْنُ لا يأتونَهُ بوجْهٍ، ومن أتاهُ منهم فقد عَدَل عن طَريق](ب) الحقّ، ورُبّما سُلِب حالُه.

(أ) كذا جاءت في ظ ج ي، وكانت في الأصل ع ثم شطبت (ب) ورد هذا النص مرتبكاً في ظ بسبب نقله الخاطئ من حاشية ع لمخرّجتين متباعدتين في المكان، فجمع بينهما. على حين نقلت ج ي النص سليماً .

ولما كانت المُعجِزةُ بإمْداد روح الله والقُوى الإلهيّة، فلذلك لا يُعارِضُها شيء من السّحْر. وانظر شأنَ سَحَرَة فِرْعونَ مع موسى في مُعجزة العَصَا، كيف ﴿ تَلْقَفُ[أ] مَا يَأْفِكُونَ ﴾ [سورة الأعراف، من الآية 117] وذهب سِحْرُهم واضمحَلَّ كأن لم يكُنْ.

وكذلك لِمَا نزلَ على النبيّ ﷺ في المُعوّذتَيْن ﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّـٰثَـٰتِ فِى ٱلْعُقَـدِ ﴾ [سورة الفلق، من الآية 4] . قالت عائِشةُ[1] [رضي الله عنها][ب] : فكان لا يقرأها على عُقْدةٍ من العُقَدِ التّي سُحِر فيها إلا انحلّت. فالسّحْرُ لا يثْبُتُ مع اسْمِ الله وذِكْره [بالهِمّة الإيمانيّة][ج] .

وقد نقلَ المؤرّخون أن دَرَفْش كابيَان[2]، وهي رايةُ كِسْرَى كان فيها الوَفْقُ المثينيّ العَدَدِيّ مَنْسوجاً بالذّهَب في طوالِعَ[د] فَلَكيّةٍ رُصِدَتْ لوَضْع[هـ] ذلك الـوَفْق. فوُجِدَت الرّايةُ يومَ قَتْـلَ رُسْتُم بالقادِسيَّة واقعةً على الأرض، بَعْدَ انْهزام أهْـل فارس وشَتاتِهم. وهو فيما يزْعمُ أهْلُ الطِّلَّسْماتِ والأوْفاقِ مخصوصٌ بالغَلَب في الحروب، وأنّ الرّايةَ التّي يكونُ فيها أو معَها فلا تَنْهزم أصْلاً. إلاّ أنّ هذه عارضَها المَدَدُ الإلهيُّ من إيمانِ أصْحاب النّبيّ وتمسُّكِهم بكَلِمةِ الله. فانحَلَّ معها كلُّ عَقْدٍ سِحْرِيّ، ولم يَثْبُت. ﴿ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [سورة الأعراف، من الآية 118].

(أ) في ع: تلقف ما كانوا يأفكون (ب) من ي (ج) حاشية بخطّه من ع (د) كذا في ع، وفي ظ ج ي: أوضاع (هـ) من حاشية ع، وسقط من ظ ج ي .

---

(1) تقدّم القول فيه في صفحة 327 .

(2) كذا ضبطت بالحركات في ع، وعند المسعوديّ: دَرَفْش كاويان أو دِرَفْش. مروج الذهب 3: 51 (1531)، 63 (1556) وانظر تعريف CH . pellat في الفهارس 6: 319 .

وأمّا الشّريعة، فلم تُفرّق بين السّحر والطّلّسماتِ والشّعْبَذَةِ[1]، وجعلَتْهُ كلّه باباً [واحداً][ا] محظوراً . لأنّ الأفعالَ إنّما أباحَ لنا الشارعُ منها ما يَهُمُّنا في دينِنا الّذي فيه صلاحُ آخِرَتِنا، أو في مَعاشِنا الّذي فيه صلاحُ / دُنيانا. وما لا يَهُمُّنـــا في شيءٍ [343 ا] منها، فإنْ كان فيـه ضررٌ أو نوعُ ضررٍ، كالسّحر الحاصِل ضَرَرُهُ بالوُقوعِ، وتُلحقُ به الطّلّسماتُ، لأنّ أثرَهما واحدٌ، وكالنّجامَةِ الّتي فيها نوعُ ضررٍ باعْتقادِ التّأثيرِ، فتفسُـدُ العقيدةُ الإيمانيّةُ بردِّ الأمور إلى غيْرِ الله، فيكونُ حينئذٍ ذلكَ الفِعْل محظوراً على نِسبتِهِ[ب] في الضّرَر. وإن لم يكن مُهِمّاً علينا ولا فيه ضررٌ، فلا أقلَّ من تَرْكِه، قربةً إلى الله. فإنّ من حُسْنِ إسْلام المرءِ تَرْكَه ما لا يَعْنيه. فَجعلَتِ الشّريعةُ بابَ السّحْر والطّلّسماتِ والشّعوذَة[1] باباً واحِداً، لما فيها من الضّرَر، وخَصّتْهُ بالحَظْر والتّحْريم.

وأمّا الفرْقُ عندَهم بين المُعجزة والسّحر، فالّذي ذكرَهُ المتكلّمونَ أنّه راجعٌ إلى التّحَدّي، وهو دَعْوَى وقوعِها على وَفْق مُدّعاهُ. قالوا: ووُقوعُ المعْجِزةِ على وَفْق دَعْوَى الكاذِب غيرُ مقدورٍ. لأنّ دَلالَةَ المُعْجِزَة على الصّدقِ عَقْلِيّةٌ، لأنّ صفةَ نَفْسها التّصديقُ. فلو وَقعت مع الكَذِب لاسْتَحالَ الصّادقُ كاذِباً، وهو مُحالٌ. فإذن، لا تقَعُ[ج] المعجزةُ مع الكذِب بإطْلاقٍ.

وأمّا الحكماءُ فالفرقُ بينهما عندهم، كما ذكرناهُ، فَرْقُ ما بيْن الخَيْر والشّرّ في نهايةِ الطّرَفيْنِ. فالسّاحِر لا يَصْدُرُ منه الخَيْرُ ولا يُستعمَلُ في أسْبابِ الخَيْر. وصاحبُ

(ا) من ع ج ي، وسقط من ظ (ب) ع: نسبة (ج) في ع: ولا تقع .

(1) استعمل الكلمتين لمعنى واحد، انظر الصفحة 326 المتقدمة .

المُعجِزةِ لا يصدُرُ منه الشَّرُّ ولا يُستَعمَلُ في أسبابِ الشَّرّ. وكأنّها على طَرَفَي النّقيضِ في الخَيْرِ والشَّرّ في أصل فِطرَتِها. ﴿ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾ [سورة البقرة، من الآية 213] .

## 1• فَصْلٌ[ا]

ومن قَبيلِ هذه التّأثيراتِ النّفسانيّة، الإصابةُ بالعَيْنِ. وهو تأثيرٌ من نَفْس المِعْيَان عندما يَحْسُن بعَيْنِه مُدرَكٌ من الذّوات أو الأحوال، ويُفرِطُ في استِحسانِه. و[يَنْشَأُ][ب] عن ذلك الاستِحسان حَسَدٌ يرومُ معه سَلْبَ ذلك الشّيْء عمّن اتّصف به، فيُؤثّر فسادَهُ.

وهو جِبِلّةٌ فِطريّةٌ، أعني هذه الإصابةَ بالعَيْن. / والفرقُ بينها وبين التّأثيراتِ [343ب] النّفسانيّة، أنّ صدورَهُ فِطريٌّ جِبِلّيٌّ، لا يتخلّف ولا يَرجِعُ إلى اختيار صاحِبِه، ولا يَكْتَسِبُهُ. وسائرُ التأثيراتِ، وإن كان منها ما لا يُكْتَسَبُ، فصدورُها راجعٌ إلى اختيار فاعِلِها. والفطريُّ منها قوّة صُدورِها، لا نَفْسُ صُدورِها. ولهذا فإنّ [القاتل][ج] بالسّحْر أو بالكرامَة يَقْتل، والقاتِلُ[ج] بالعَيْن لا يَقتلُ. وما ذاك إلاّ لأنّه ليس ممّا يريدُه ويَقصِدُه أو يَترُكُه، وإنّما هو مجبورٌ في صُدورِه عَنه. والله أعلَمُ.

(ا) ألحق هذا الفصل بخطه في حاشية ع، ونقله ظ ج ي (ب) من ع، وفي ظ : ونشأ (ج) في ظ: القاتل، ووردت مهملة في ي .

## 29 ● عِلْمُ أَسْرارِ الحُرُوفِ

وهو المسمَّى لهذا العَهْد بالسّيمياء، نُقِلَ وَضْعُه من الطِّلَّسْماتِ إليْه في اصْطلاح أهْل التّصرّف من المتصوّفةِ، فاسْتُعْمِلَ العامُّ في الخاصّ.

وحدَثَ هذا العِلْمُ في المِلَّةِ بعد صَدْرٍ منها، وعندَ ظُهور الغُلاةِ من المتصوِّفةِ وجُنوحِهم إلى كَشْفِ حِجابِ الحِسّ، وظُهورِ[1] الخوارِق على أيديهم والتّصرّفاتِ في عالَم العناصِر، وتَدْوين الكُتب والاصْطِلاحاتِ، ومَزاعِمِهم في تَنَزُّلِ الوُجودِ عن الواحِد وتَرْتيبِه. وزَعَموا أنّ الكمالَ الأسمائيَّ مَظاهِرُهُ أرواحُ الأفلاكِ والكواكِب، وأنّ طبائعَ الحُروف وأسرارَهَا سارِيَةٌ في الأسْماءِ. فهي سارِيَةٌ في الأكْوان على هذا النّظام، والأكْوانُ من لَدُن الإبداعِ الأوّلِ تنتقلُ في أطوارِه وتُعْرِب عن أسْرارِه؛ فحَدَثَ لذلك عِلْمُ أسْرارِ الحُروفِ. وهو من تفاريع عُلوم السّيمِيَاء، لا يوقَفُ على مَوْضوعه ولا تُحاطُ بالعَددِ مسائِلُهُ. تَعَدَّدَتْ فيه تواليفُ البُونِيّ وابنِ العَرَبِيّ وغيْرِهما ممّن اتّبع آثارَهُما.

وحاصِلُه عندهم وثَمَرَتُه: تَصَرُّفُ النّفوس الرّبانيّةِ في عالَم الطّبيعةِ بالأسْماء الحُسْنى والكلماتِ الإلهيّةِ النّاشِئَةِ عن الحروفِ المُحيطَةِ بالأسْرار السّارِيَةِ في الأكْوان.

(1) سقط من ج.

ثمّ اختلفوا في سِرّ التّصرُّفِ [الّذي في الحروف بما هو. فمنهم من جَعَلَهُ للمِزاجِ الّذي فيه، وقَسّم الحروف][ا] بقِسْمة الطّبائع إلى أربَعةِ أصْنافٍ كما للعناصر، واختُصّتْ كلّ طبيعةٍ[ب] بصنْفٍ من الحروفِ يقَعُ [التّصرُّفُ][ج] في طَبيعتها فعلاً وانفعالاً بذلك الصّنف. / فتنوّعَت الحروفُ بقانونٍ صِناعيٍّ يُسمّونه التّكْسِيرَ، إلى [344 ا] ناريّةٍ وهوائيّةٍ ومائيّةٍ وتُرابيّةٍ على حَسَبِ تنوُّعِ العناصِرِ. فالألِفُ للنّار، والباءُ للهواءِ، والجيمُ للماءِ، والدّال للتُّرابِ. ثمّ ترجعُ كذلك على التّوالي من الحُروف والعناصِر إلى أن تنفَدَ، فتَعَيّنَ لعنصر النّار حروفٌ سبْعَةٌ: الألِفُ والهاءُ والطّاء والميمُ والفاءُ والشّينُ[د] والذال. وتَعَيّنَ لعنصر الهواءِ سبْعةٌ أيضاً: الباءُ والواوُ والياءُ والنّون والضّادُ والتّاء والظّاء. وتَعيّنَ لعنصر الماءِ سبْعةٌ أيضاً: الجيمُ والزّاي والكافُ والصّادُ[هـ] والقافُ والثّاءُ والغيْن[و]. وتَعَيّنَ لعنصر التّراب سبعةٌ أيضاً: الدّال والحاءُ واللّامُ والعَيْن والرّاءُ والخاءُ والشّينُ[ز].

فالحروفُ النّاريةُ لدَفع الأمْراضِ البارِدة، ولمُضاعَفَةِ قُوّةِ الحرارَةِ حيثُ تُطْلَبُ مضاعَفَتُها إمّا حِسّاً أو حُكْماً، كما في تَضْعيف قُوَى المِرّيخِ في الحُروب والقَتْل والفَتْك. والمائيةُ أيضاً لدفْع الأمْراض [الحارّة][ح] من حُمّياتٍ وغيْرِها، ولتَضْعيفِ القُوَى البارِدةِ حيثُ تُطلَب مضاعَفَتُها حِسّاً أو حُكْماً كتَضْعيفِ قُوّةِ القَمَرِ، وأمثالِ ذلك.

(ا) من: ع ج ي، وسقط من ظ (ب) في ظ: طبيعة لها (ج) سقط من ظ (د) في ي: السّين (هـ) كذا في ي، وفي ع: الصّاد وفوقها السّين تعويضاً (و) كذا في ظ، وفي ع شطبت الغين وفوقها الظّاء (ز) في ع: الغينُ (ح) سقط من ظ.

ومنهم من جَعل سرَّ التَّصَرُّفِ الّذي في الحروفِ للنّسبة العَدَدِيّة. فإنّ حروفَ أبجد دالّةٌ على أعْدادِها المتعارَفَةِ وَضْعاً وطَبْعاً. فبينَها من أجْل تَناسُب الأعْداد تناسُبٌ في نَفْسها أيضاً، كما بَيْن الباءِ والكافِ والرّاء، لِدَلالَتِها كلِّها على الاثنين، كلٌّ في مَرْتَبَتِه . فالباءُ على اثْنَيْن في مرتَبَة الآحادِ ، والكافُ على اثنَيْـن في مرتَبَة العَشَرات ، والرّاءُ على اثنين في مَرْتَبَـة المئين . وكالّذي بينهـا وبين الدّال والميمِ والتّاء لِدَلالَتِها على الأَرْبَعةِ، وبيْن الأربعة والاثنين نِسْبةُ الضِّعْف. وخرجَ للأسْماء أوْفاقٌ كما للأعْداد، يَخْتَصُّ كلُّ صنفٍ من الحُروفِ بصنْفٍ من الأَوْفاقِ الّذي تُناسِبُه من حَيْثُ عددُ الشَّكْل أو عددُ الحُروف. وامتَزَجَ التَّصَرُّفُ من السِّرّ الحَرْفِيِّ والسِّرّ العَدَدِيّ لأجْل التّناسُب الّذي بَيْنَها.

فأمّا سِرُّ هذا التّناسُب الّذي بين الحروفِ وأمْزِجَة الطَّبائِع، أو بَيْن / الحروفِ والأعدادِ، فأمرٌ عسيرٌ(أ) على الفَهْم، إذ لَيْسَ من قَبيل العُلوم والقِياساتِ، وإنّما مُستَنَدُهُ عندَهم الذَّوْقُ(ب) والكَشْفُ. قال البُونيُّ(1): ولا تَظُنَّنَّ أنّ سِرَّ الحروفِ ممّا يُتَوَصّل إليه بالقِياس العَقْليّ، وإنّما هو بطريقِ المشاهَدَةِ والتّوفيقِ الإلهي.

وأمّا التّصَرُّفُ في عالمِ الطّبيعةِ بهذه الحُروف والأسْماء المركَّبة فيها، وتأثُّرُ الأكْوانِ عن ذلك، فأمرٌ لا يُنْكَرُ، لثُبوتِه عن كثيرٍ منْهم تَواتُراً. وقد يُظَنُّ أنّ تصرُّفَ

(أ) ج: غيرّ (ب) في ع: الدّوا .

---

(1) شمس المعارف الكبرى 216 – 217 (في الفصل 17 في خواص كهيعص) .

هؤلاءِ وتصرُّفَ أصحاب الطِّلَّسْماتِ واحدٌ، وليس كذلك. فإنّ حقيقةَ الطِّلَّسْم وتأثيرَه، على ما حقّقه أهلُه، أنّه قُوَى روحانيّةٌ من جوهر القَهْر، تفعلُ فيما له رُكِّب فِعْلَ غَلَبَةٍ وقَهْرٍ بأسرارٍ فَلَكيّةٍ ونِسَبٍ عدَدِيّةٍ وبُخوراتٍ جالِبَةٍ لروحانيّةِ ذلك الطِّلَّسْم، مشدودةٍ فيه بالهِمَّـةِ ، فائدتُها رَبْطُ الطَّبائعِ العُلْوِيّةِ بالطَّبائعِ السُّفْلِيّة . وهو عندَهم كالخَميرة المركَّبَةِ من أرضيّةٍ وهَوائيّـةٍ ومائيّةٍ وناريّةٍ، حاصلةٍ في جُمْلَتِها ، تُحيلُ وتَصْرِفُ ما حصلت فيه إلى ذاتِها، وتَقْلِبُهُ إلى صورتِها. وكذلك الإكسيرُ للأجْسام المعدنيّةِ خميرةٌ تَقْلِبُ المعدِنَ الّذي تَسْري فيه إلى نَفْسها بالإحالَة. ولذلك يقولون: موضوعُ الكيمياء جَسدٌ في جَسد، لأنّ الإكسيرَ أجزاؤه كلُّها جَسَدانيّةٌ. ويقولون: موضوعُ الطِّلَّسْمِ روحٌ في جَسدٍ، لأنّه رَبطُ الطَّبائعِ العُلْوِيّةِ بالطَّبائعِ السُّفْلِيّة؛ والطَّبائعُ السُّفْلِيّةُ جَسَدٌ، والطَّبائعُ العُلْوِيّةُ رُوحانيّةٌ.

وتحقيقُ الفَرْق بين تَصَرُّفِ أهل الطِّلَّسْماتِ وأهْل الأسْماءِ، بعد أن تَعْلَم أنّ التّصرُّفَ في عالَم الطّبيعة كلّه إنّما هو للنّفس الإنسانيّة والهِمَم البَشَريّةِ. لأنّ النّفْسَ الإنسانيّةَ مُحيطَةٌ بالطّبيعةِ وحاكِمَةٌ عليها بالذّات، إلاّ أنّ تصرُّفَ أهلِ الطِّلَّسْماتِ إنّما هو في استِنْزالِ(أ) رُوحانيّةِ الأفلاك ورَبطها بالصُّوَر أو بالنِّسَبِ العَـدَدِيّة(ب) حتّى يحصُلَ من ذلك نوعُ مزاجٍ يَفْعَلُ الإحالَةَ والقَلْبَ بطبيعَتِه، فعلَ الخَميرة فيما حَصَلت فيه.

وتصرُّفُ أصحـابِ الأسْماء إنّما / هو بما حَصَل لهم بالمُجاهَـدَةِ والكَشْـف من [345أ]

(أ) في ي: اشتراك (ب) في ي ج: العادية.

النّور الإلهيّ والإمْداد الربّاني. فتُسَخَّرُ[ا] الطّبيعةُ لذلك طائعةً غيرَ مُستَعْصِيَةٍ، ولا يحتاجُ إلى مَددٍ من القُوَى الفلكيّةِ ولا غيرِها، لأنّ مَدَدَهُ أعلَى منها.

ويحتاجُ أهلُ الطّلّسماتِ إلى قليلٍ من الرّياضَةِ تُفيدُ النّفْسَ قوةً على استِنزالِ[ب] روحانيّةِ الأفلاكِ ، وأهْوِنْ بها وِجْهةً ورياضةً . بخلاف أهل الأسْمـاء، فإنّ رياضَتَهـم هي الرّياضَةُ الكُبْرى ، وليست لقَصْد التّصَرُّفِ في الأكْـوانِ ، إذ هو حِجابٌ، وإنّما التّصَرّف حاصِلٌ لهم بالعَرَضِ كرامةً من كراماتِ اللّه بِهِمْ. فإن خَلا صاحبُ الأسْماء عن مَعْرِفَةِ أسْرارِ اللّه وحقائِقِ المَلَكوتِ، الّذي هو نتيجةُ المشاهَدَةِ والكَشْفِ ، واقْتَصر على مُناسبات الأسْماء وطبائِع الحُروفِ والكلِماتِ، وتصرَّف بها من هذه الحَيْثِيّةِ، وهؤلاء هم أهلُ السّيمِيَاءِ في المشْهور ، كان إذَنْ لا فَرْقَ بينَه وبينَ أصْحاب الطّلّسْماتِ، بل صاحبُ الطّلّسْمات أوثَقُ منه، لأنّه يَرْجِعُ إلى أصولٍ طبيعيّةٍ عِلْمِيّةٍ وقوانينَ مترتّبَةٍ. وأمّا صاحبُ أسرارِ الأسْماءِ إذا فاتَه الكشْـفُ الّذي يطّلع به على حقائِق الكلِماتِ وآثارِ المناسَباتِ بفَوَاتِ الخُلوصِ في الوِجْهَةِ، وليْس له في العُلوم الاصْطلاحِيّةِ قانونٌ برهانِيٌّ يُعَوَّل عليـه، فيكونُ حالُه أضعفَ رتبةً.

وقد يَمْزِجُ صاحبُ الأسْماء قُوَى الكلِماتِ والأسْماءِ بقُوَى الكواكِـب ، فيُعَيِّنُ لذكْر الأسْماء الحُسْنَى أو ما يرسُمُ من أوْفاقِها، بل ولسائِرِ الأسْماء ، أوقاتاً[ج] تكون من حُظوظِ الكوكَبِ الّذي يُناسبُ ذلك الاسْمَ، كما فعله البُونيُّ في *كتابه الّذي سمّاهُ*[د] الأنْماطَ. وهذه المناسبَةُ عندهم هي من لَدُن الحضْرَةِ العَمَائِيّة، وهي بَرْزَخِيّةُ

(ا) ع: فيسخر (ب) في ي: اشتراك (ج) في ي: أوفاقاً (د) سقط ما بين النجمين من ج .

[الكَمال][أ] الأسمائي، وإنّما تَنَزّلَ تفصيلُها في الحقائق على ما هي عليه من المناسَبةِ. وإثباتُ هذه الكلماتِ عندهم إنّما هو بحُكْم المشاهَدَةِ. فإذا خَلا صاحبُ الأسماء عن تلك المشاهَدَة، وتَلَقّى تلك المناسَبة تقليداً، كان عملُه بمثابةِ [عمَل][ب] صاحِب الطِّلَّسم، بل هو أوثَقُ منه، كما قُلْناهُ.

وكذلك قد يمزجُ أيضاً صاحبُ/ الطِّلَّسماتِ عملَه وقُوَى كواكِبِه بقُوَى الدّعواتِ [345ب] المؤلَّفةِ من الكلماتِ المخصوصَةِ المناسَبةِ بيْن الكلماتِ والكواكِبِ، إلاّ أنّ مُناسَبَةَ الكلِماتِ عندهم ليْس كما هي عند أصحاب الأسماءِ من الاطّلاعِ في حالِ المشاهَدَةِ، وإنّما ترجِعُ إلى ما اقْتَضَتْهُ أصولُ طريقَتِهِم السّحريّةِ من اقْتِسام الكواكِب لِجميع ما في عالَم المكوَّنات من جواهِرَ وأعراضٍ وذواتٍ ومَعانٍ؛ والحروفُ والأسماءُ من جُمْلَةِ ما فيه، فلِكُلِّ واحدٍ من الكواكِب قسمٌ منها يَخُصُّه.

ويَبْنُونَ على ذلك مبانِيَ غريبةً مُنْكَرَةً من تقسيم سُوَر القُرْآنِ وآيِهِ على هذا النّحو، كما فعَلَهُ مَسلَمةُ المجْريطيّ في كتاب[ج] الغايَة[1]. والظّاهِرُ من حالِ البُونيّ في أنْماطِه أنه اعْتَبَر طريقَهُمْ. فإنّ تلك الأنماطَ إذا تَصَفّحْتَها وتَصَفّحتَ الدّعواتِ الّتي تضمّنَتْها، وتقسيمَها على ساعاتِ الكواكِب السّبْعةِ، ثمّ وَقَفْتَ على الغايَةِ، وتصفّحتَ قياماتِ الكواكِب الّتي فيها، وهي الدّعواتُ الّتي تَخْتَصُّ بكلِّ كوكَبٍ يُسَمّونَها قياماتِ

(أ) سقط من ظ (ب) من ع ج ، وسقط من ظ (ج) من حاشية ع وسقط من ي ج .

---

(1) غاية الحكيم 169 – 175، وينقل الجريطي عن "الكتاب المخزون" لجعفر البصري الّذي أخفاه مخافة التطلع على سرّه، وفيه قسم البصريّ آي القرآن على الكواكب السبعة .

الكواكِب، أي الدّعوةَ الّتي يُقامُ له بها، شهدَ لكَ ذلكَ إمّا بأنّه من مادّتِها، أوْ بأنّ التّناسُبَ الّذي كان في أصْل الإبْداع وبَرْزخ العِلْم قَضى بذلك كلّه. ﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [سورة الإسراء، من الآية 85].

وليس كلُّ ما حَرّمه الشّرْعُ من العُلوم بمُنكَرِ الثّبوتِ . فقد ثَبَت أنّ السّحْرَ حقٌّ مع حَظْرِه، لكنْ حَسْبُنا من العلْم ما علّمَنَاهُ اللّه.

## تحقيقٌ[أ]

ونُكتةُ[هذه][ب] السّيمياءِ كما تحقّق لكَ، أنّها ضربٌ من السّحرِ، يحصُلُ برياضاتٍ شرعِيّة خاصّة. وذلكَ أنّا قدّمنا لكَ[ج] أنّ التّصرُّفَ في عالَم الطّبيعةِ[د] لِصِنفَيْن من البَشَر، هما الأنبياءُ، بالقُوّةِ الإلهيّةِ الّتي فطرهم اللّه عليها، والسحَرةُ، بالقُوّةِ النّفسانِيّة الّتي جُبِلوا عليها.

وقد يحصُلُ للأولياءِ تصرُّفٌ [يَكْتَسِبونَهُ][هـ] بالكَلِمَةِ الإيمانِيّة. وهو من نتائِج التّجْريدِ واكتسابِه[و]، ولا يقصدون [إلى][ز] تحصيله، وإنّما يأتيهم عفواً. والمتمكّنونَ

(أ) ألحق ابن خلدون هذا التحقيق في بطاقة منفصلة بخطه، في نسخة ع. وكتب بخطه مثلَها مُخرجاً في نسخة ظ. وأدرجته نسخة ج في سياق النّصّ متساوقاً إلى الآخر مع نسخة ظ. إلا أنّ الأصلين ع ظ [المحرّر هذا الملحق فيهما بخطّ المؤلف] اختلف نصّهما في الأثناء، فواصلنا عرض نصّ ظ في المتن ومعها ج، ونقلنا بقيّة نصّ ع في هذه الحاشية:

إلاّ أنّ هذه الرّياضةَ السّحريةَ الّتي للأوّلينَ مشحونةٌ بالكُفرياتِ، كالتّوَجّهاتِ للكواكِبِ والدّعواتِ لها، الّتي يُسمّونها قياماتٍ لاستِجْلاءِ روحانِيّتها، وكاعتقادِ التّأثيرِ من غيرِ اللّـه في رَبْط الفِعْل بالطّوابِعِ النّجوميّةِ، ومناظرةِ الكواكِبِ في البُروج لتحصيلِ الأثرِ المطلوبِ.

فاعتمَدَ لذلك كثيرٌ ممّن يرومُ التصرف في عالمِ الكائناتِ، وقَصدوا طريقَ تحصيلِهِ على وَجْه تبعُدُ من مُلابَسة الكُفْر وانتِحالِه، وقَلبوا تلكَ الرّياضاتِ شرْعِيّةً بأذكارٍ وتسبيحاتٍ من القُرآن والأحاديثِ النّبويّةِ، هداهُمْ إلى مَعْرفةِ المُناسِب منها للحاجَةِ - ما قدّمْناه - انقسامُ العالمِ بما فيه من ذَواتٍ وصفاتٍ وأفعالٍ بآثار الكواكبِ السّبْعةِ. ويتحرّوْن في ذلك الأيامَ والسّاعاتِ المناسبةِ لانقسامِهِا كذلكَ. ويتستّرونَ بتلكَ الرّياضةِ الشّرعيّةِ مَخْرجاً من السّحر المعهودِ الّذي هو كفرٌ أو يَدْعو إليه. ويتمسّكون بالوِجْهَةِ الشّرعيّةِ لعُمومِها وخُلوصِها، كما فعلَه البُونيّ في كتاب الأنماط وغيرِه من كُتُبِه، وفَعَلَهُ غيرُهُ. وسمّوْا هذه الطّريقةَ بالسّيمياء، توَغّلاً في الفِرار من اسْم السّحْر، وهم في الحقيقةِ واقِعون في مَعناهُ. =

(ب) ظ: علم (ج) سقط من ع (د) من ظ ج، وفي ع: الأكوان (هـ) من ع ج، وسقط من ظ (و) من ظ، وسقط من ع ج (ز) من ع ج.

منهم إذا عَرَض لهم أعرَضوا عنه، واستعاذوا باللّه منه، *وعَدُّوهُ مِحْنَةً[أ]*، كما يُحكَى عن أبي يَزِيد [البِسطامِيّ][ب] أنه وافَى شاطئ دجلة عشاءً منحفِزاً، فالتقى [له][ج] طَرَفَا الوادي؛ فاستعاذ باللّه وقال: لا أبيعُ حَظّي من اللّه بدَانِق. وركبَ السّفينةَ [عابراً][د] مع الملاّحين.

وأمّا السّحرُ ، فلابُدَّ في الجِبِلِّيّ منه من الرّياضَةِ ليخرجَ من القُـوّة[هـ] إلى الفِعْل. وقد يحصُل ضَرْبٌ[و] منه بالاكتساب، وهو دون الأوّل[ز]، فتُعانَى فيه الرّياضةُ كما تُعانَى في الأوّل.

وهذه الرّياضَةُ السّحْريّةُ معروفةٌ؛ وقد ذكر أنواعَها و[كيفيّاتِها][ح] مَسْلَمَةُ المجْريطِيُّ في كتاب الغايَة[1] ، وجابرُ بن حيّان في بعض رسائِلِهِ ، وغيرُهما . وقـد[ط] يستعملُها كثيرٌ ممّن يقصد اكتسابَ السّحْرِ وتَعَلُّمَه على قوانِينِها وشُروطِها.

وكثيرٌ من النّاس يقصدُ الحصولَ على التّصرفِ، ويتحرّجُ من مُلابَسة السّحر

* وإن كانت الوِجْهَةُ الشّرعيّةُ حاصلةً لهم، فلم يبعدوا كلَّ البُعْد عن اعْتِقادِ التّأثيرِ لغيرِ اللّه.

ثمّ إنّهم يقصدون التّصرّفَ في عالَم الكائِناتِ، وهو مَحظورٌ عند الشّارع، وما وقعَ منه للأنبياء في المُعجِزاتِ، فبأمر اللّه وأقْدارِه. وما وَقَع للأولياء، فبإذْنٍ يحصُلُ لهم بخَلْق العلْم الضّروريّ إلْهاماً أو غيْره، ولا تعمّدوه [في الأصل ع بخطه: ولا تعمدونه] من دون إذْن.

فلا تَثِقَنْ بما يُمَوِّهُ به هؤلاء في هذه السّيمياءِ، فإنّما هي، كما قرّرتُه لك، من فُنونِ السّحر وضُروبِه. واللّه الهادي إلى الحقّ بمَنّه.

(أ) سقط ما بين النجمتين من ج (ب) من ع، وسقط من ظ ج (ج) من: ع ج (د) من ع، وفي ج: للعبور، وسقط من ظ (هـ) من: ظ ج، وفي ع: القول (و) كذا في ظ ج، وفي ع: وقد يحصل غير الجبلي منه... (ز) ع: الجبلي (ح) من ع (ط) سقط من ع .

(1) الغاية 6 - 11 المقالة الأولى، الفصل الثاني .

[واسْمِهِ ووَضْعِه][أ]، فيتّخذُ لذلك رياضةً خاصّة شرعيّةً، من سُبُحاتٍ وأذكارٍ مناسبةٍ للرّياضة السّحريةِ بنوْع التّوَجّه وجِنْس الكلماتِ، ويتحيّن الطّوالع، ويتجافى عن قصْد الضَّرَر في وِجْهَتِه ليبعدَ بذلك عن السّحْرِ. وهَيْهات لهُ ذلك. ونفسُ الوِجْهَةِ بقَصْد التّصرُّفِ هي عَيْنُ السّحْرِ. مع أنّ رياضةَ هؤلاء إذا تأمّلْتَها نبعتْ رياضةُ السّحر من بَيْن كلماتِها كما في أنماط البُونيّ، بل وفي سائِر كُتُبِه. [وأمّا إن كان غالِطاً في مشروعية ذلك][ب] لحصولِ التّصرُّف، فليَحْذَر ذلك، وليعلَمْ أنّ التّصرّف من أصْلِه[ج] غيرُ مَشْروعٍ، وأنّ آكابِرَ الأولياءِ مُجانِبونَ له. ومن ارْتَكَبه منهم فإنّما يرتَكِبه بإذْنٍ من إلهامٍ [أو غيره][د] أو *حديثِ نفسٍ أو غيْر ذلك، على ما عليه عادَتُهم في الاسْتِفْلاء من قُلوبهم المنوّرة*[هـ]. مع أنّ تَصَرُّفَ الأولياءِ بالكلمةِ الإيمانيّةِ، لا بالقُوّةِ النّفسانيّةِ.

هذا هو تحقيقُ علمِ السّيمياءِ، وهو كما تراهُ، من فُنون السّحْر وضُروبِه. واللّه الهادي إلى الحَقّ بمَنّه.

## 1• فَصْلٌ[و]

ومن فُروع علْم السّيمياءِ عندَهم استخراجُ الأجْوبَةِ من الأسْئلة بارْتِباطاتِ بين الكلماتِ حَرْفيةٍ، يُوهِمون أنّها أصلٌ في مَعرفَةِ ما يُحاولون عليه من الكائنات الاسْتِقْباليّة. وإنّما هي شبهُ المُعَاياةِ والمسائِل السَّيّالَة. ولهم في ذلك كلامٌ كثيرٌ، من أوْعَبِه وأعْجَبِه زايْرجة العالَم للسَّبْتِيّ، وقد تقدّم ذِكْرُها[1].

(أ) من ج (ب) في ج : ولئن كان غالطاً في ظنّ أنّ ذلك مشروع (ج) ج : أوّله (د) من : ج (هـ) سقط ما بين النجمين من ج (و) العنوان من ع، وسقط في ظ ي .

(1) كتاب العبر 1: 208 .

وتُبيِّنُ هنا ما ذكروهُ في كيفيَّةِ العملِ بتِلْك الزّايَرْجَةِ، ونسرُدُ القصيدةَ المنسوبةَ للسَّبْتيِّ بزَعْمِهم في ذلك، وبعدَها صفةُ الزّايَرْجَةِ بدائِرَتِها وجَدْوَلِها المكتوبِ بِحَوْلِها. ثمّ [346أ] نكشفُ عن الحقِّ/ فيها، وأنّها ليْست من الغيْب، وإنّما هي مطابَقَةٌ بين مسألةٍ[أ] وجوابِها في الإفادَةِ [الخطابيّة][ب] فقط. [وهي مُلْحَةٌ من المُلَحِ، غريبةٌ في استِخْراجِ الجوابِ من السُّؤالِ بالصّناعةِ الّتي يُسَمّونَها صناعةَ التَّكْسيرِ][ج]. وقد أشَرْنا إلى ذلك كلّه من قبل.

وليْس عندنا روايةٌ نُعَوِّلُ عليها في صِحّةِ هذه القَصيدةِ، إلاّ أنّا تَحَرَّيْنا أصحَّ النُّسَخِ منها في ظاهِرِ الأمْرِ(1). وهي هذه:

(أ) كذا في ظ ج ي، وفي ع: المسألة (ب) من ع ج ي، وسقط من ظ (ج) من ع ج، وسقط من ظ ي.

(1) اعتبر ابن خلدون هذه المنظومة المعروفة "بزايرجة العالم"، من أوعب وأعجب ما اشتمل على علم السّيمياء، ويرى نسبتها إلى أبي العبّاس أحمد بن جعفر السّبتي من المزاعم. والسّبتي هنا صوفي من رجال المائة السادسة، كانت وفاته بمراكش.

والغريب أن يجتهد ابن خلدون في تحرّي أصحّ نسخ هذا النّصّ، وهو الّذي استقامت له معايير الشعر، ومع ذلك فقد جاء النّصّ الّذي أثبتَهُ سقيماً لا يمكن حصر معانيه الظاهرة من خلال صياغته المفككة المتنافرة، وإشاراته المتباعدة، مع ما يشيع فيه من أخطاء العربيّة، والعيوب العروضيّة.

والنسخ المعتمدة متطابقة في عيوبها، وتكرّر الخللَ نفسه، لذلك اضطررت للاستعانة بنسخة للمنظومة محفوظة بالخزانة الحسنية الملكية بالمغرب، فأثبت منها بعض فروق القراءة الّتي رأيت إفادتها في تعديل النّصّ وتوضيحه، ورمزت لها بالحرف (ح).

وأشير إلى أنّ بآخر المنظومة إشارة لعدد أبياتها التّسعين، وأنّ نسخة المكتبة الحسنية تشتمل على اثنين ومائة من الأبيات، الّتي جاءت متواصلة وتخلو من العناوين الدّاخلية، وتختلف في ترتيبها عن رواية ابن خلدون الّتي وردت هنا، وهي في مائة وأربعة عشر بيتاً.

ويتصل بفكّ رموزها والأجوبة عن أسئلتها رسالةٌ في الخزانة الحسنية ضمن مجموع رقمه 10154 لمجهول، اسمها: [نكت] السرائر في إخراج الضمائر.

يقولُ سُبَيْتِيٌّ ويَحمدُ ربَّهُ   مُصَلٍّ على هادٍ إلى النّاس أُرسِلاَ
محمّدٍ المبعوثِ خاتمِ الأنبِيا   ويَرْضى عن الصَّحْبِ ومن لَهُم تَلاَ
ألَا هذهِ زايْرَجَةُ العالَمِ الّذي   تَرَاهُ بجِسْمِكم[ا] وبالعَقْلِ قد جَلاَ
فَمَنْ أحكَمَ الوضعَ[ب] فيُحْكِم جِسْمَه   ويدركُ أحكاماً تَوَتَّرُها[ج] العُلا
ومن أحكم الرَّبْطَ[د] فيُدرِكُ قُوَّةً   ويُدْرِكُ للتَّقْوى وللكُلِّ حصَّلاَ[ه]
وفي عالَمِ الأمْرِ تراهُ[و] محقّقاً   وهذا مَقَامُ منْ بالأذكارِ[ز] كُمِّلاَ
فهذي[ح] سَرائِرُ عليكم بكَتْمِها   أَقِمْها دَوائِراً[ط] وبالحاءِ عَدِّلاَ
وطاءٌ لها عرْشٌ وفيه نُقُوشُها   بنَظْمٍ[ي] ونثْرٍ وَتَرَاهُ مُجَدْوَلاَ
ونسِّبْ دوائِرَ كِنسْبةِ فُلْكِهَا   وارْسُمْ كواكِبَ لأَدْراجِها العُلا
واخرِجْ لأوْتارِه وارْسُمْ حُروفَها   وكرِّر بمثليْها[ك] على حدّ من خَلاَ[ل]
أقِمْ شكلَ زيرِهِم[م] وسوِّ بُيوتَهُ   وحَقِّقْ بتِمٍّ حيثُ نورُهم جَلاَ
وحَصِّلْ عُلوماً للطّباعِ[ن] مُهندِساً   وعِلْماً بهيئاتٍ والازْباعَ مثّلا
وسوِّ لموسيقَى وعلمِ حُروفِهم[س]   وعلمِ بآلةٍ[س] فحَقّق وحَصِّلاَ
وسوِّ دوائِرَ ونَسِّب حُروفَها   وعالَمها اطْلِقْ[ع] والأقاليمَ جَدْوِلا
أميرٌ لنا يَحْوي[ف] بجايةَ دولةً   زَناتيّةً أتتْ[س] وحكمٌ لها جَلا

(ا) خ: بجِسْم (ب) في الحسنية، وفي ج : الوضعيّ (ج) في ن: تدبّرها (د) ح: الربطي فيحكم قوة.. وقد يدرك التقوى (هـ) ظ: حلا (و) ح: يكون (ز) ح: بالإدراك (ح) ح: فهذه أسرار (ط) كذا، وصوابه دوائر (ي) بنظم وترتيل تراه مجدولا (ك) في ي: بمثلها (ل) ح: ما جلا (م) خ: دائرة (ن) ح: بالطباع (س) ح: حروفها .. وعلم لتاليه (ع) ح: اطلب (ف) كذا في ج، وتحتها بالخط نفسه: يحوى، وهو ما في ي ع. وسقط هذا البيت في ح (س) وفي ن: فهو نهاية دولة .. زناتية آبت وحكم لها خلا .

وقُطْر لأندلس(أ) فابن لهودِهِم    وجاءَ بنو نَصْرٍ وظَفْرُهم تلا
مُلوكٌ وفُرسانٌ وأَهْلٌ لِحِكْمَةٍ    فإن شئت نصّهم(ب) فقُطْرُهم حَلا
ومَهْدِي مُوحِّدٌ(ج) بتونِسَ حكمُهُمْ    ملوك [المشرقِ](د) بالأوْفاقِ(هـ) نزّلا
واقسِمْ على القُطر(و) وكنْ مُعتقداً(و)    فإن شئتَ بالرّومي بلا لَحْنٍ(و) شكّلا
[346ب] / ففُنْش وبَرْشُلُونُ(ز) والرّاء حرفُهُ(ز)    وإفرَنْسُهم ذاكَ وبالطّاء كُمِّلا
ملـوك كـناوَةٍ(ح)* وذلّو لفاقِهـم(ح)    وأعرابُ قَوْمِنا بتَرقيقِ اعمِلاَ
فهنـدٌ حَبـاشيّ*(ط) وسنـدٌ فهزمُسٌ    وفُرس ظَطَرِي(ي) وما بغدهم طلا
[فقَيْصَرُهم](ك) حـــآء ويَزْدَجَرْدُهم    لكاف وقِبْطِيهم بلامِه طوّلا
وعباسُ كلّهم شريفٌ معظّمٌ    ولكنّ تُركيٌّ إذا الفِعْل عُطِّلا
فإن شئتَ تدقيقَ الملوكِ وحَلّهم    لختم(ل) بُيوتاً ثمّ نَسّبْ وجَدْولا
على حُكْم قانونِ الحروفِ وعِلْمِها(م)    وعلم طِباعِها وكلّـــه [مُثّلا](ن)
فمن عَلِمَ العلومَ يَعْلَمْ عِلْمَنا    ويعلمُ أسرارَ الوُجود وأكْمَلاَ
فيرسَخُ علمُه ويعرِفُ رَبَّهُ    وعلمَ ملاجِيم(س) بجَامِيم فُصّلا
وحيثُ أتى اسْمٌ والعَروضُ يشقُّهُ(ع)    فحُكْم الحَكيم فيه قَطْعاً [ليُقْبَلا](ف)
وتأتيـكَ أحـرُفٌ فَسـوٌ لضَرْبِها    وأحـرُفُ سيبـوَيْهِ تأتيـكَ فيَصـلاَ

(أ) في ظ: الأندلس، ولا يستقيم (ب) ن: نصّبهم (ج) ن: توحيد (د) في ظ: لشرقٍ. ن: وبالشرق (هـ) ج: بالآفاق
(و) ح: قطر وكن معتقا .. فإن شئت للرومي فيا البحر. ن: معتقّداً... فإن شئت للروم فبالحرّ (ز) ح: برشولون بالراء حرفهم
(ح) ح: ملوك قناوة وذلّوا لقافهم (ط) سقط ما بين النجمين من ي (ي) ح: ططاري (ك) في ظ فقيصرُ حاءٌ، وهو يطابق ما في ح (الحسبيّة) (ل) من ظ، وفي ع: لختمٍ، وفي الحسبيّة: لختم بيوتهم وختّمْ. ن: وكلّهم .. فختّمْ (م) ح: وختمها (ن) من ج ع ي، وفي ظ: ميّلا (س) ح: ملاحم (ع) ن: يشقّه (ف) من خ، وفي ح: ليعملا، وفي ع: ليقتلا.

فكُنْ بتَنْكيرٍ(أ) وقابِلْ وعَوِّضَنْ بتَرْتِيمكَ الغالي للأجزاءِ خلْخِلا

وفي العقْد والجذورُ(ب) يُعرَف غالِباً وزدْ لَمْحَ وَضفيْهِ ففي العقل فلا(ج)

واخْتَرْ لمطلع وسوّ بُيوتَه واعكس بجَـذْرِه وبالـــدّور عَدّلا

ويدركها المرءُ فيبلغُ قصدَهُ ويُعطي حروفَها وفي نظمِها الجلا

إذا كان سعدٌ والكواكبُ أسْعدَتْ لحسبُكَ في الملْكِ ونَيْل سُهَى العُلا

وإيقاعُ دالِهم بمَزْمُومِ بمّهِ فنسّبْ دَنَادِيناً تَجِدْ فيه منهلا

وأوتارُ زيرِهم فلِلْحاءِ بمُّهُمْ ومَثْناهُم [المثلث](د) بجيمِه(هـ) قد جَلاَ(و)

وأدْخِلْ بأفلاكٍ وعدِّلْ بجَدْوَلٍ وارسُم أباجاد وباقيهِ(ز) جُمَّلاَ

وجوِّز(ح) شذوذ(ط) البحر يجري ومِثْلُه أتى في عَروض الشّعْر عن جملة مَلاَ(ط)

فأصْلٌ لدينِنا وأصْلٌ لِفِقْهِنا وعلْمٌ(ي) لنحوِنا فاحفَظْ(ي) وحَصِّلاَ

فاذْخلْ لقُسطاطِ(ك) على الوَفْق جَذْرَهُ وسبِّحْ لاسمِه(ل) وكَبِّرْ وهَلِّلاَ

/ فتُخرِج أبياتاً[و](م) في كلِّ مَطْلبٍ بنظمٍ طبيعيٍّ وسِرٌّ من العُلاَ [347أ]

[وبقّيا لحصْرٌ هكَذَا](ن) حكمُ عدِّهم فعلمُ الفَواتِح ترى فيه سَهْبَلاَ(س)

فتخرجُ أبياتاً وعشرونَ ضُعّفت(ع) من الألِف طبْعاً فيَا صاح جَدولاَ

(أ) ح: بمكين (ب) في ن: الجزور (ج) ح: فانسب دنادنا تجد فيه منهلا (د) ظ: المثلث (هـ) خ: بخثمه (و) ح: حلا
(ز) ح: وثلثه (ح) ع: جوّر (ط) ع: شدود، وفي الحسنية: شدود البحر تجويز كله .. ومثله في العروض عن خله الملا
(ي) ح: واصلّ لنحونا لحقّق (ك) خ: لقسطاس (ل) ح: إلى الأسما (م) من ع ج (ن) كذا في ي، وفي ع ظ ج:
لحصّرها كذا. وفي الحسنية: فتفنى بحضرٍ . وفي ن: وتفنى بحصرها كذا حكم عدهم .. منهلا (س) في حاشية ظ من القاموس:
السّهبَلُ، الجريءُ الجسور. وفي الحسنية: منْهَلا (ع) ح: ضعفه .

[تُرِيكَ][(أ)] صنائعاً من الضَّرب أُكْمِلَتْ     فصحَّ لك المُنى وصَحَّ لك العُلا

وسجِّعْ بزيرِهِم وأثْنِ[(ب)] بنقْرةٍ     أقمْها دوائراً[(ج)] لزيرٍ وحصِّلا

أقمْها بأوفاقٍ وأصل لعَدِّهَا     مِنَ اسْرارِ حَرْفِهِمْ فَعُدْ[(د)] بِهِ سَلْسَلاً

يـ مـ مـ ي.ا ك ود ح ق ا ه عمـ ~ ى سع ك ط ا ل مـ ن ع ع و ق ل ملعو

## الكلامُ على استخراجِ نسبةِ الأوْزانِ، وكيفيّتها، ومقاديرِ المقابلِ منها، وقوّةِ الدرجةِ [المميّزة][(هـ)] بالنسبةِ إلى موضعِ المعلقِ، من امتزاجِ طبائعَ، وعلمِ طبٍّ، أو صناعةِ الكيمياءِ

أيا طالباً للطِّبِّ مع علمِ جابرٍ     وعالم مقدار المقاديرِ[(و)] بالوَلا

إذا شئتَ علمَ الطِّبِّ لابُدَّ نسبة     لأحكام[(ز)] ميزانٍ تُصادِفُ منْهلاً

فَيَشْفي عليلَكم وَالاكسيرُ مُحْكَمٌ     وأمزاجُ[(ح)] وَضعكم بتَصْحيحٍ انْجلَى

## الطِّبُّ الرُّوحانيّ

وشيتُ[(ط)] إيلاوش ٨٧٤٣١ وذهنه نجلا[(ط)]     لبهرام برجس وسبعة اكْمَلاً

لتَخليلِ أوجاعِ البَوارِدِ صَحِّحُوا     كذلك والتَّركيبُ حيثُ تَنَقَّلاً

(أ) من ع ج ي، وفي ظ: تريد، وفي الحسينية: تريك عجائبا (ب) ح: وثنّ وهو الصواب (ج) من: ع ج (د) ح: فمن سرّ حزفهم شرّبه سلسلا . (هـ) من ع ج ي، وفي ظ: المميّزة (و) ج المقادر (ز) ح: لصحبة (ح) ح: واخراج . (ط) ح: وشيت اما أو شر ودهنهم جلا .. لبهرام برجيس .

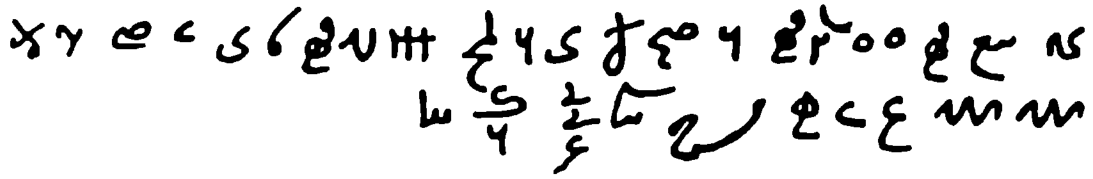

## مطالعُ الشّعاعاتِ في مَواليدِ المُلوكِ وبَنيهِمْ

وعلمُ مَطارِحِ الشّعاعاتِ مُشكِلٌ ... وضِلْعُ[ا] قِسِيِّها بمنطِقِه جَلاَ
ولكنّ في جَجٍّ مقامِ إمامِنا ... ويَبدو إذا عرضُ الكواكِبِ عدّلا
/ بذاكَ[ب] مراكِزِ [تبيّن][ج] طولُها ... وعرضٌ لمن إدراكِهِ[د] ثمّ موصلا[هـ] [347ب]
مواقعُ تربيعٍ[و] وبيتُه يسقُطُ ... لتَسديسِهم[و] تثليثُ بيْتَ الّذي تلاَ
يزادُ لتربيعٍ وهذا قياسُه ... يقيناً وجَذرُهُ وبالعَينِ اعْمِلاَ
ومن نِسْبَةِ التّربيعِ رَكّبْ شعاعَكَ ... بصادِ وضَعّفْهُ وتربيعُه انْجَلَى[ز]

اختصّ ٥ صح ٨ سع هذا العملُ هنا بالمُلوك ، والقانونُ يَطّرِدُ عملُه[ح] ولم يُرَ أعجبُ منه.

### مقاماتُ المُلوكِ:

المقامُ الأوّل ك

المقامُ الثاني

(ا) ح: خلع (ب) في ن: بدال (ج) من ع، وفي ظ: بين (د) في ي: أدركه (هـ) البيت في ح: بهاه مراكز وبين ضلوعها .. وعرضا لمن اراد شيئاً توصلا. وفي ن: لمن ادرك المعنى علا ثم توصلا (و) ح: وثلثيه مسقط / بتشديسهم (ز) ح: جلا (ح) ظ: علمه .

المقامُ الثّالث

المقامُ الرّابعُ

المقامُ الخامسُ

المقامُ السّادِسُ 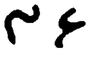

المقامُ السّابِـعُ

خطّ الاتّصال والانفصال

خطّ الاتّصـال 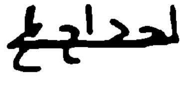

خط الانفصال

الزّيرُ للجميع وتابع الجذر التّام 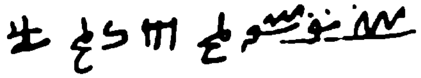

الاتّصالُ والانفصالُ

الواجبُ التّامُّ في الاتّصالات

إقامةُ الأنوار

الجذرُ المجيبُ في العَمل

إقامةُ السّؤال عن الملوك

مقام الأولاد مقام نور 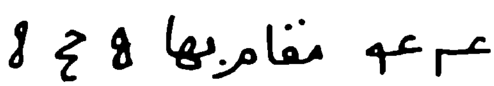

## الانفعالُ الرّوحانيّ والانقيادُ [الرّبانيّ](ا)

أيا طالبَ السّرّ لتهليلِ رَبّهِ — لدَى اسمائِهِ الحُسنى تُصادِفُ مَنهَلاَ
يطِيعكَ(ب) اخيارُ(ج) الأنام بقَلْبِهم — [كذاكَ](د) رئيسُهم وفي الشّمس اعمَلا
ترى عامّةَ النّاسِ إليكَ تقيّدوا(هـ) — وما قبله(و) حقّاً متى الغَيرُ اهمَلاَ
طريقُكَ هنا [السّبل](ز) و[السّبل](ز) الّذي — أقرَّ له غيرَكم ونصرَكم احفَلا
إذا شئتَ تحيا في الوُجودِ مع التُّقى — (ح)وديناً مَتِيناً أو يكونَ مُوَصَّلا(ح)
[1348 ا] /كذي النُّونِ والجُنَيْدِ مع سِرّ صيغةٍ — وفي سِرّ بِسطام أراكَ مُسَرْبَلا
وفي العالَمِ العُلْويّ تكونُ مُحدّثاً — كذا قالتِ الهِندُ وصوفيّةُ المَلاَ
طريقُ رسول اللّه بالحقّ ساطِعٌ — وما•حُكمُ صنعٍ مثل جبْريلَ انزلا
فبَطْشُكَ(ط) تهليلٌ وقوسُكَ مَطْلَعٌ•(ي) — ويوم الخميس البَدْءُ(ك) والأحدُ انجلى
وفي جَمْعِهِ أيضاً بالاسماء مثله — وفي اثنين للحُسنى يكونُ مُكَمَّلا
وفي طائِهِ سِرٌّ وفي هائِهِ إذا — (ل)أراكَ بها مع نِسبةِ الكلّ أعْطَلاَ(ل)
وساعةُ سَعْدٍ شرطُهم في نُقوشِها(م) — وعودٌ ومصطكى بخورٌ تحَصَّلاَ(م)
ويُتلَى عليها آخرَ الحَشْرِ دعوةٌ — والإخلاص والسّبع المثاني مرتّلا

(ا) ظ: السّرياني (ب) ظ: تطيعك (ج) ع: احبار (د) ظ: لذلك، أو كذلك، والبيت في الحسنية: تطيعك كل النّاس طرّا بأسرهم ..... كذا رؤساؤهم وفي الشمس اعملا (هـ) ح: تغيروا (و) خ: قلته (ز) ظ: السبيل، ورواية الحسنيّة: طريقك هنا وهي السّبل التي أقرت بغيركم ونصركم جلا (ح) العجز في ح: بأوتارك العليا محيط بها الفلا . (ط) ح: فنفشك، وفي خ: فبسطك (ي) سقط ما بين النجمين من ج (ك) ع البدُء، والعجز في ح: ويومك برجيس وبالأحد انجلا (ل) العجز في ح: ادرت ندائك تكون معطّلا (م) في ح:... نقوشهم وفي عود مصطكى بخور تجمّلا .

اتّصالُ أنوارِ الكواكبِ للماسي (كذا) [illegible]

وفي يـدكَ اليُمْـنى حديـدٌ وخـاتَم — وكل براسـك وفي دَغْـوةٍ فـلا
وآيةُ حشرٍ فاجعَلِ القَلْبَ لَوْحَها[ا] — واتْـلُ إذا نامَ الأنامُ ورَتِّـلا
هي السِّرُّ في الأكْوانِ لاشيءَ غيرها — هي الآيةُ العظمى فحقِّقْ وحَصِّلا
تكـون بهـا قطبـاً إذا جُـدْتَ خِدمَـةً — وتـدركُ أسراراً مـن العـالَمِ العُـلا
سَرِيّ بهـا نَاجى ومعـروفُ بغـدَه[ب] — وباحَ بها الحَلاّجُ جَهْرا فقُتِّلا[ب]
وكان بهـا الشِّبْلِيُّ يـدأبُ[ج] دائـماً — إلى أن رَقَى فوقَ المُريدينَ واعْتَلَى
فـصفِّ[د] من الأدناسِ قلبَكَ جاهِـداً — ولازمْ لأذكارٍ وصُمْ وتَـنَفَّلا
فمـا نال سِرَّ القَـومِ إلاّ مُحقِّـقٌ — عليمٌ بـأسرارِ العُلـوم مُحَصِّلا

[illegible]

[illegible]

مقامُ المحبَّة، وميلُ النفوس، والمجاهدةُ، والطّاعَةُ، والعبادَةُ، وحبٌّ، وتَعَشّقٌ، وفَناءُ الفَناء، وتوجُّهٌ، ومراقبةٌ، وخلْةٌ[هـ] دائمة لانفعال الطّبيعيّ

لبرْجيسَ في المحبَّةِ الوَفـقُ صَرِّفـوا — بقَصْدير[و] أو نُحاسٍ[و] الخَلْطَ أُعْمِلا[ز]
وقِيـلَ بفِـضَّةٍ صَحيحـاً رأيتُـه — فجَعلكَ طالعاً خُطُوطَه[ح] ما علاَ
[348ب] / تـوخّ[ط] بـه زيادةَ النّـور للقَمَـرَ — وجعْـلكَ للقَبـول شمْـسَه أَصْلاَ

(أ) في ن: وجْهها (ب) ح: قبله. فأعقلا (ج) ح: مراقب (د) ح: فنظّف (هـ) من ي، وجاءت مهملة في النّسخ الأخرى
(و) ح: بقزدير أو حديد (ز) ن: أكلا (ح) من ظ ع، وفي ج ي: حظوظه (ط) ح: ترَخّ.

ويومُـه والبخـورُ عـودٌ لهنـدِهِمْ    ووقـتٌ لـساعةٍ ودعوتُـه إلى
ودعوتُـه لغايـة فهـي أعْملـت    وعـن طَيْسمانٍ دعـوة ولها حُـلَى
وقيـل بـدعوة حـروف لوَضْـعها    بجـرّ هـواءٍ أو مطالـب أهْـلا
فتَـنقُشُ أحْرُفـاً بـدَالٍ ولامِهـا    وذلكَ وَفْـقٌ للمُرَبّـعِ حـصّلا
إذا لم يكـنْ يَهْـوَى هـواكَ دلالُهـا    فذاكَ ليبْدو واو ززنب(أ) معطلا(أ)
لحُـسن لبائِـه وبائِهـم إلى    هـواكَ وباقِـيْهم قلـيله جمّـلا
ونَقْشٌ(ب) مُشاكل بشَرْطِ لبغْضِهِمْ(ج)    ومـا زدْتَ نـسبة لفعْـلِكَ عَـدّلا(د)
ومفتـاح مـزيّم وفعلهـا سـوَا    فنـودي(هـ) وبِسْطاميّ سُورَتَها تَـلا
وجعْـلك بالعَـضُد(و) وكنْ مُتَفقّـدا    أدلّةَ وخـشيٌّ لنـصّه مـثّلا
فاعكسْ بيوتَها بألـف وتَيّـف    بباطِنِهـا سِرٌ وفي سِرِّها انْجِـلا(ز)

## فصل في المقامات للنهاية

لك الغيـبُ صـورَةً مـن العـالَمِ العُـلاَ    ويوجِـدها داراً وملبَـسُها الحُـلى(ح)
ويوسُـف في الحُـسْنِ وهـذا شَـبيهُهُ    بـسرٌ(ط) وترتيـلِ حقيقـة أنـزلا
وفي يـدِه طـولٌ وفي الغَيْـبِ ناطِـقٌ    فـيحْكِي إلى عـودٍ(ي) يُجاذِبُ بُلْـبُلا
وقـد جُـنَّ بُهْلـولٌ بعـشْق جَمالِهـا    وعنـد تجلّيهـا لِبِـسطام أخـذلاَ

(أ) ح: واو زينب معطلا (ب) ح: ونعش (ج) ن: لوضعهم (د) ح: كَلّا (هـ) ن: فبوري (و) ح: للعضو (ز) خ: انجَلى .
(ح) البيت في الحسنيّة: إلى الغيب صورة من العالم الملا    وتترك بها الدار [و] منزلها العلا (ط) من ظ، وتمّراً في ي: بثرٍ،
وفي ج: بثرٍ. وجاء في العجز في الحسنيّة: بنظمٍ وترتيبٍ تراه مُجدْلا (ي) في ح: فيحكي بعوده يجاوبُ بلبُلاً .

ومـــات احلـــه(ا) وأشرب حُبّهـــا    جُنَيـد وبَـصْريّ والجسم أهـلاً(ا)
فيطلـبُ في التّهليـل غايَتَـه ومـن    بأسمائِه الحُسْنى(ب) بلا نسبةٍ خلاً(ب)
ومن صاحبَ(ج) الحُسْنى لهُ الفوزُ [بالمُنَى](د)    ويُنْبِهمْ(هـ) بالزُّلْفى لدى(و) جيرةِ العُلاَ
وتُخبر(ز) بالغَيْبِ إذا جدت(ز) خدمة    تُريـكَ(ز) عجائبـاً لمـن كان مَـؤئِلاً
فهـذا هـو الفَـوزُ وحـسن يَنـالُه    ومنهـا زياداتٌ لتفْـسيرِها تَـلاً

## الوصيَّة، والتَّخَتُّـم، والإيمانُ، والإسْلامُ، والتَّحْريـمُ، والأهْلِيَّةُ

[349أ] / فهـذا قـصيدُنا، وتِـسْعونَ عَـدُّهُ    ومـا زادَ خطبـةٌ وخـتماً وجَـدْوَلا
عجِبْـتُ لأبيـاتٍ وتـسعونَ عَـدُّها    تَـوَلَّدَ أبيـاتاً ومـا حـضرها انجَـلَى
فمَـنْ فهـمَ الـسّرَّ فـيفهمُ نَفْـسَهُ    ويفهـمُ تفْسيراً متشابهاً(ح) اشـكَلا
حـرام وشرعـيٌّ لإظْهـارِ(ط) سِرّنا    لناسٍ وإن خُصّوا وكان التأهّلا(ي)
فـإن شـئت أهـله(ك) فغلّـظْ يمينَهم    وتفهـم بـرُجْلَةٍ(ك) وديـنِ تطَـوُّلا
(ل) لعـلك أن تنجُـو وسـامع سِرّهم    من القطْع بالإفْشا فتَرْأَسُ بالعُلا(ل)
[فنجـل](م) لعبّـاس لـسرّه كاتمٌ    (ن) فنـال سـعاداتٍ وتابعـه عُـلا(ن)

(ا) كلمة مهملة في كل الأصول، وفي ح: خُوَيْلد، وبقية العجز فيها: حقيقته مَهْدٌ [فهو] لذي الجسم اشملا (ب) ح: مناسبة جلا (ج) ح: صحب (د) من ع، وفي الأصول الأخرى: بالنّهى، وفي خ: بالنّبي (هـ) ح: أرجح قراءة الكلمة: يسعد (و) ي و الحسنية: لدى (ز) ح: يخبر - جاد - تُريه (ح) كذا في الأصول ولا يصحّ، وفي ح: تُشابهُ (ط) كذا وفي ح: حرام على من رام إظهار سرّنا (ي) ح: ولن خُصّوا بعلمٍ تأصّلاً (ك) ح: ... فقاض عليهم وتحتهم برحمة ودين تطولا (ل) ح: لعلكم تنجوا ويبلغ سركم من القطع بالأسيا ترى سرّا العُلا (م) من ج ي، ومثلها في ظ مهملة ، وفي ع: لحمل، وفي الحسنيّة: لخلّ (ن) في العَجُز في ح: ينالُ سعادة وتألفه علا (وربّما: وتابعه علا) .

وقام رسولُ اللّه في النّاس خاطِباً ... فمن [راسَ عشرةً][أ] فذلك أكلا[ب]
وقد ركب الأرواح أجساد مظهر ... فنالت لقتلهم بدقّ تطوّلا
إلى العالَم العُلويّ يفنَى فناؤنا ... ونلبسُ أثوابَ الوجودِ على الوَلا
فقد تمّ نظمُنا وصلّى إلهُنا ... على خاتَمِ الرّسْل صلاةً بها العُلا
وصلّى إلهُ العَرشِ ذو المجدِ والعُلَى ... على سَيّدٍ سادَ الأنامَ وكمّلا
مُحمّدٍ الهادي الشّفيعِ إمامِنَا ... وأصحابِهِ أهلِ المكارِمِ والعُلا

مَرتبةٌ ناشئةٌ عن الحلّة شرح اسع [illegible]

تصحيح النّيّرَيْن وتعديلُ الكواكِب عند كلّ تاريخ مَطْلوبٍ

[illegible] لو طرح الاوتار الكلية [illegible]
الاول [illegible]

[كملت الزّايَرْجة][ج]

(أ) في ن: مرأس عرشا فذلك أكلا (ب) ح: أكلا (ج) من ع ج ي، وسقطت من ظ .

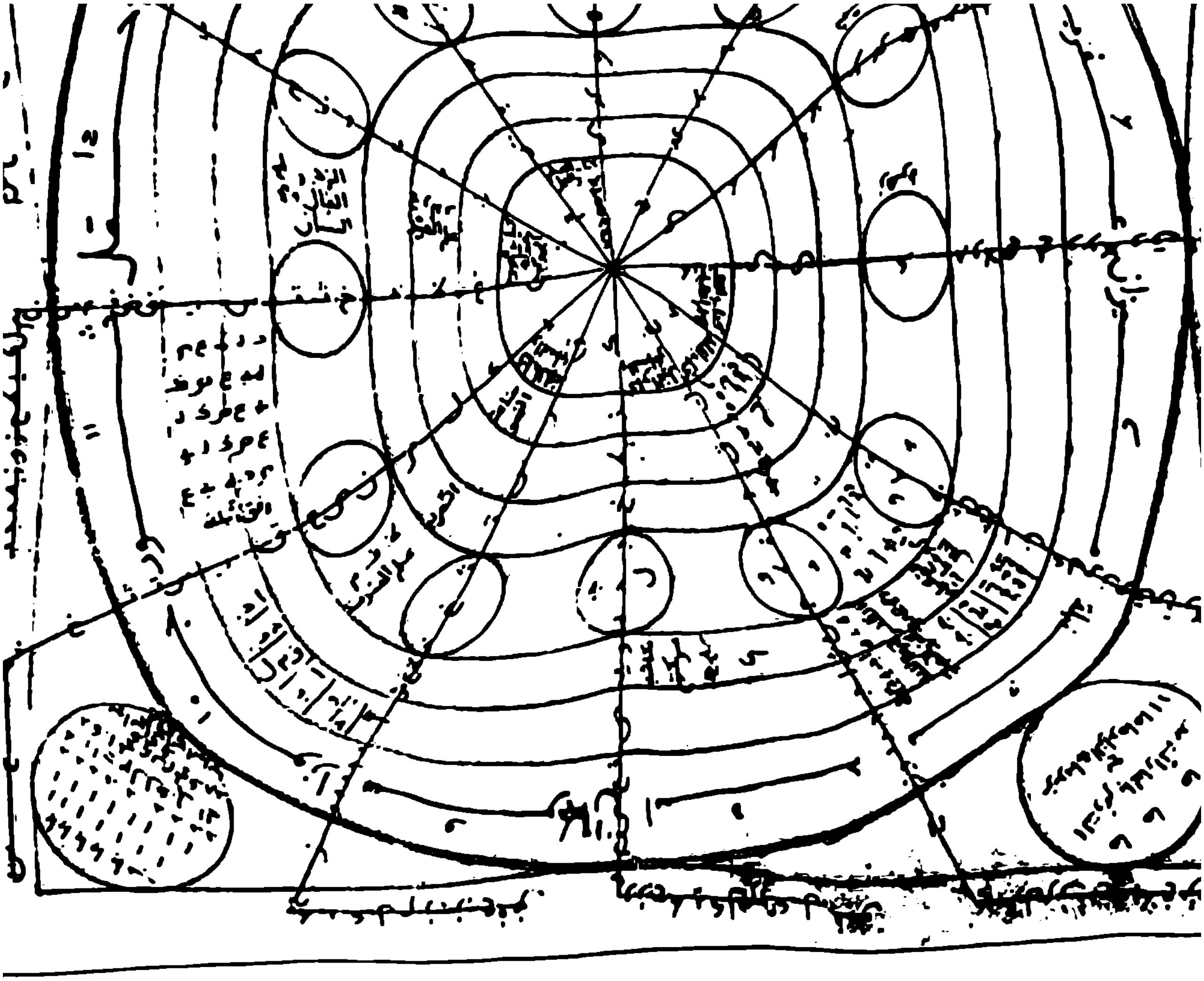

الزايرجة: الدائرة

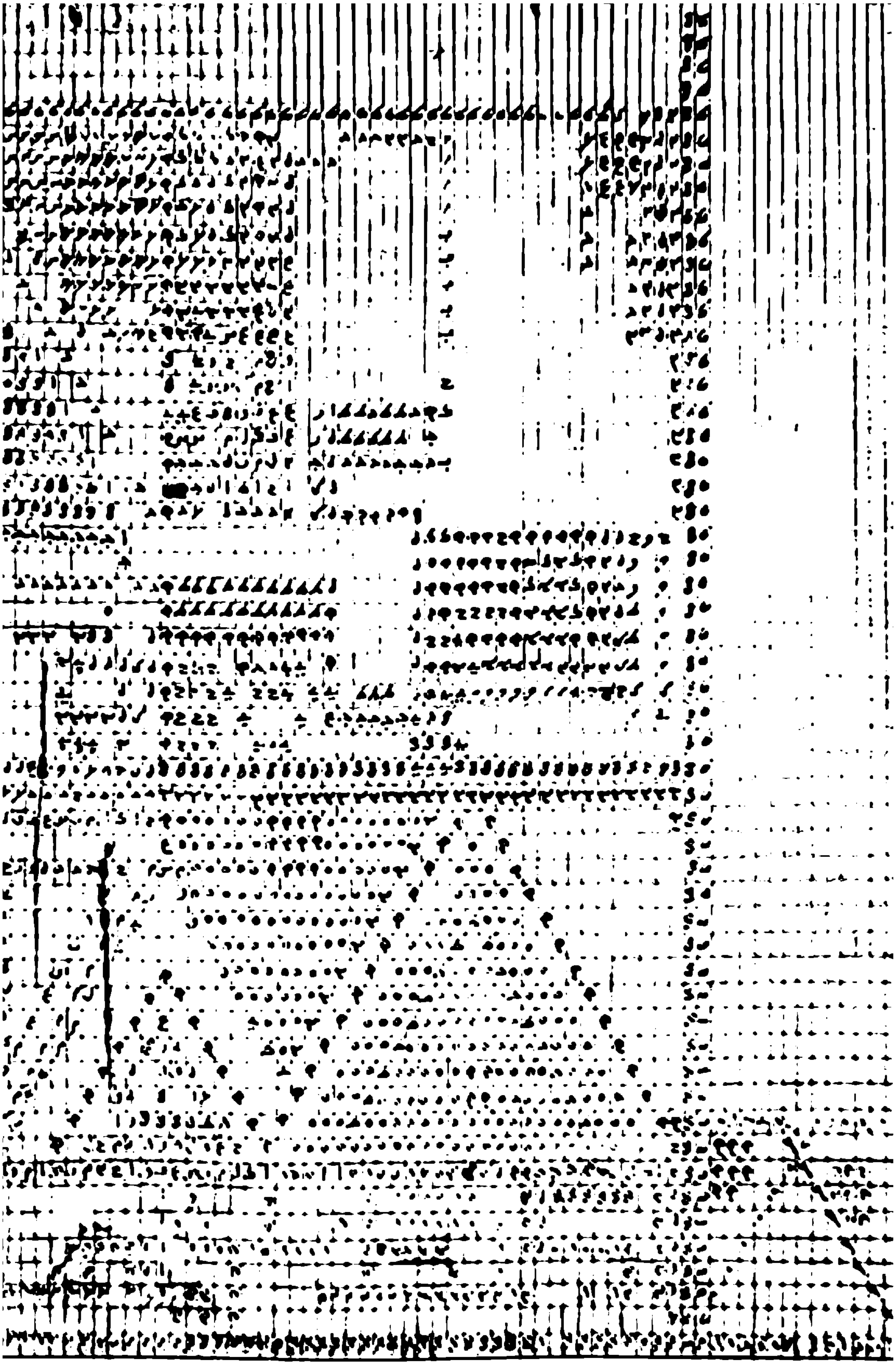

الزّايرجة: الجدول

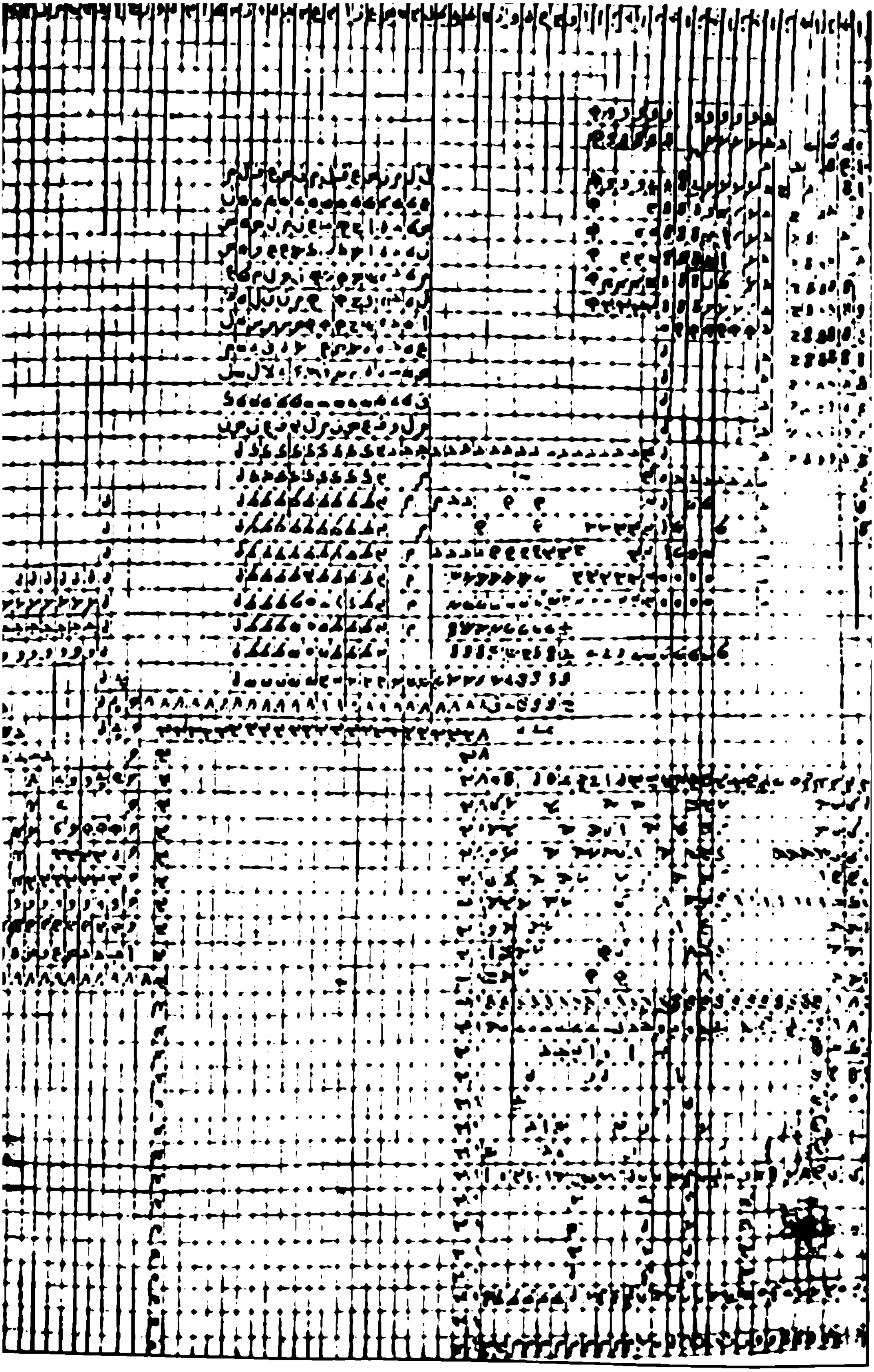

الزايرجة: الجدول

[352ب]

## / كيفيّةُ العَمَلِ في استخراجِ أجوبةِ المسائلِ من زايرَجَةِ العالَمِ، بحَوْلِ الله

السؤالُ له ثلاثمائة وستّون جواباً، عِدّةُ الدَّرَج. وتختلفُ الأجوبةُ عن سُؤالٍ واحدٍ في طالعٍ مخصوصٍ باختلاف الأسئِلَة المُضافةِ إلى حُروف الأوْتارِ وتناسُبِ العَملِ من استِخْراجِ الأحْرُف من بَيْت القَصيدَةِ.

### تنبيه:

تركيبُ حروفِ الأوْتار والجَدول على ثَلاثةِ أُصولٍ: حُروفٌ عربيّةٌ تُنقَلُ على هَيْئاتِها، وحُروفٌ بِرَشْم الغُبارِ. وهذه[أ] تتبَدَّلُ ، فمنها ما يُنقَل على هَيْئتِهِ متَى لم تزِدِ الأَدْوارُ عن أَرْبَعةٍ ، [فإن زادَت عن أربعةٍ][ب] نُقِلَت إلى المَرْتبة الثّانية من مَرْتبة العَشَراتِ؛ وكذلك لمرْتَبة المئِينَ، على حسَب [العمل][ج]، كما سنُبَيّنُهُ.

ومنها حروفُ برَشْم الزِّمام كذلك، غير أنّ رشْم الزِّمام يُعْطي نسبةً ثانيةً[د]. فهي بمنْزلة واحدِ ألْفٍ وبِمنْزلةِ عَشَرةٍ، ولها نسبةٌ من خَمْسةٍ بالعربيّ. فاستحقَّ البَيْتُ من الجَدْوَل أن توضعَ فيه ثلاثةُ حروفٍ في هذا الرَّشْم ، وحَر[فان][هـ] في الرَّشْم. فاختصروا من الجَدْول بُيوتاً خاليةً، فمتَى كانت أُصولُ الأدوارِ زائدةً على أربعةٍ ، حُسِبَتْ في العَدَدِ في طول الجَدْول . وإن لم تَزِدْ عن أربعةٍ ، لم يُحْسَبْ إلاّ العامِرُ منها.

(أ) ج: وهي (ب) من: ع ج ي (ج) من ع ي ج، وفي ظ: المئين (د) بعدها في ج فراغ لكلمة (هـ) في الأصول كلها: حرفين.

والعمل في السّؤال يفتقِرُ إلى [سبْعة][(أ)] أصولٍ، عدّةُ حُروفِ الأوتارِ وحفظُ أدوارها بعد طَرْحِها، اثنا عشَر؛ وهي ثمانيةُ أدوارٍ في الكامِل، وستّةٌ في النّاقص أبداً. ومعْرفَةُ دَرَج الطّالع، وسُلْطان البُرْج، والدّوْر الأكبَر الأصليّ، وهو واحدٌ أبداً. وما يخرجُ من إضافة الطّالع للدّوْر الأصلي، وما يخرجُ من ضَرْب الطّالع والدّوْر في سُلْطان البُرْج، وإضافَة سُلْطان البُرْجِ للطّالِع. والعَمل جميعُه ينْتُجُ على ثلاثة أدوارٍ مضْروبةٍ في أرْبعةٍ ، تكن [اثني][(ب)] عشَر دَوْراً. ونسبةُ هذه الثّلاثة أدوارِ الّتي هي كلّ دَوْر من أرْبعة ....[(ج)] ثلاثة، كلّ نَشْأةٍ لها ابتداءٌ. ثمّ إنّها تُضْرَب أدْواراً رباعيّةً [...][(د)] أيضاً ثلاثيّةً . ثمّ إنّها / من ضَرْب ستّةٍ في اثنَيْن ، فكان لها نَشْأةٌ ،[...][(هـ)] [353 أ] يظْهر ذلك في العَمل.

وتَتْبَعُ هذه الأدْوارَ نتائجُ، وهي [...][(و)] الأدوار، إمّا أن تكونَ نتيجةً أو أكثرَ إلى ستّةٍ.

فأوّل ذلك نفرِضُ سؤالَ سائِلٍ عن الزّيْرَجة[(ز)]: هل هي عِلْمٌ مُحدَثٌ أمْ قديمٌ؟ بطالع أوّل دَرَجٍ من القَوْس. فوضعْنا حروفَ وَتَرِ رَأسِ القَوْس، ونظيرَه من رأس الجَوْزاءِ، وثالِثَةِ وترِ رأس الدّلْوِ إلى حدّ المرْكِز. وأضفْنا إليه حروفَ السّؤال. ونظرْنا عدَّتَها ، وأقلُّ ما تكونُ ثمانيةً وثمانِينَ ، وأكثرُ ما تكونُ ستّةً وتِسْعينَ ، وهو جُمْلَةُ دَوْرٍ صحيحٍ . فكانت في سُؤالنا ثلاثةً وتسْعينَ . ويُخْتَصرُ السّؤالُ إن زادَ على

(أ) في الأصول: سبع (ب) في الأصول: اثنا (ج) بين الكلمتين في ظ ع ج ي فراغ لكلمة (د) في حاشية ع مخرج به كلمة: بياض، وترك هنا البياض في ظ ج ي (هـ) بياض بقدر كلمتين في الأصول الأربعة (و) وضع بياض بقدر كلمة في الأصول (ز) هكذا جاءت هنا بحذف حرف المدّ بعد الزّاي .

ستّةً وتسعينَ، كما تسقُطُ جميعُ أدْوارِهِ [الاثني][ا] عشريّة، ويُحفظُ ما خرجَ منها وما بَقِيَ؛ فكانت في سُؤالنا سبعةُ أدْوارٍ، الباقي تسعةٌ، أثبِتْها في الحروفِ ما لم يَبلغ الطّالع [اثني][ب] عشرَ دَرجاً. فإنْ بلغَها[ج] لم تثبتْ لها عدَّةٌ ولا دَوْرٌ. ثمّ تُثبتُ أعدادَها أيضاً، إن زادَ الطّالع عن أربعةٍ وعشرينَ في الوَجْه الثّالث.

ثمّ تثبتُ الطّالعَ، وهو واحدٌ ، وسُلطانَ الطّالع، وهو أربعةٌ ، والدَّورَ الأكبرَ، وهو واحدٌ. واجمَعْ ما بَيْن الطّالع والدَّوْر، وهو اثنان في هذا السّؤالِ، واضربْ ما خرَجَ منهما في سُلْطان البُرْج، يبلغْ ثمانيةً. وأضِفِ السلطانَ للطّالِع، [يكنْ][د] خمسةً. فهذه سبْعةُ أصولٍ.

فما خرج من ضَرْب الطّالِع والدّوْر الأكْبَر في سُلْطان القَوْس ، ما لم يبلغ [اثني][هـ] عشر فيه[و] ، تدخل في ضلع ثمانية من أسفل الجَدول صاعِداً . وإن زاد على [اثني][هـ] عشر، طُرِح أدواراً. وتدخلُ بالباقي في ضِلْع ثمانية، وتُعلِّم على مُنْتهى العدد. والخمسةُ المُسْتَخْرَجةُ من السّلطان والطّالع، يكون [المُدْخَلُ][ز] في ضلع السّطح المبسوطِ الأعْلَى من الجَدول . وتَعُدُّ مَتوالياً خمساتٍ أدْواراً وتَحْفَظُها إلى أن يقِفَ العددُ في مُقابلة البُيوتِ العامرةِ بالعدَدِ من الجَدولِ . وإن وقفَ في مقابَلةِ الخالي من بُيوت / الجَدول على أحدهما فلا تَعْتَبِرْ، وتَسْتَمِرّ على أدْوارك على [353ب]
حَرْفٍ من أربعةٍ، وهو ألفٌ أو باءٌ أو جيمٌ أو زايٌ. فوقعَ العددُ في عَمَلِنا على حرف الِفٍ وخلْفَ ثلاثةَ أدْوار. فضربْنا ثلاثةً في ثلاثةٍ، كانت تسعةً، فهو عددُ الدّور

(ا) في الأصول: الاثنا (ب) في الأصول: اثنا (ج) في ي: بلغ (د) في الأصول: يكون (هـ) في الأصول: اثنا (و) ع ج: فيه
(ز) من ع، وفي ظ ج ي: الطّالع .

الأوّلِ، فأثبِتْهُ، واجمَعْ ما بيْن الضّلْعَيْن القائِم والمَبْسوطِ [يكنْ](أ) في بَيْت ثمانية.

وادخُلْ بعدَدِ ما في الدّور الأوّل، وذلك تسعةٌ في صَدْر الجَدْول مّما يلي البيتَ الّذي اجْتمَعَا فيه، مارّاً إلى جِهةِ اليَسارِ، وهو ثمانيةٌ. فوقعَ على حَرْف لام ألِف، ولا يخرجُ أبداً منْها حرفٌ مركّبٌ، وإنّما هو إذنْ حرفُ تاءٍ، أرْبعمائةٍ برسْم الزّمام. فعلّمْ عليها بعدَ نقْلها من بَيْت القصيدة.

واجمَعْ عددَ الدّوْر للسّلْطان، يبلغ ثلاثةَ عشَر، ادخُلْ بها في حرْف الأوْتارِ، وأثبتْ ما وقعَ عليه العددُ، وعلّمْ عليه من بَيْت القَصيدةِ.

ومن هذا القانون، تدْري كم تَدور الحروفُ في النّظمِ الطّبيعيّ. وذلك أنْ تجمعَ حرفَ الدّور الأوّلِ، وهو تسعةٌ لسُلْطان البُرْج، وهو أربعةٌ، يبلغُ ثلاثةَ عشَر. أضِفْها لمثْلها، تكنْ ستّةً وعشرينَ. أسقِطْ منه دَرَجَ الطالع، وذلك واحدٌ في هذا السّؤال، الباقي خمسةٌ وعشرونَ.

فعلى ذلك يكونُ نظْمُ الحرْفِ الأوّل، ثمّ ثلاثةٌ وعشرونَ مرّتيْن، ثمّ اثنان وعشرون مرّتيْن، على حسَب هذا الطّرْح، إلى أن تنْتهي إلى الواحِد من آخر البَيْت المَنْظوم. ولا تقف على أربعةٍ وعشرين لطرْح ذلك الواحِد أوّلاً [.....](ب).

ثمّ ضَعِ الدّوْرَ الثّاني، و[أضِفْ](ج) حروفَ الدّور الأوّل إلى ثمانيةٍ، الخارجةِ من ضَرْبِ الطّالِع والدّور في السّلْطان، [يكنْ](د) سبعةَ عشَرَ، الباقي خمسةٌ.

(أ) في ظ: يكون (ب) كلمة مشطوبة في ع، وفي ظ ج ي بياض (ج) في ع ج ي: وضف، وفي ظ: وضّف والمؤلّف يستعمل "ضف" في أكثر مواقع ورودها القادمة. فعدّلناها بفعل الأمر من الرباعي "أضاف" (د) ظ: يكون.

فاصعَدْ في ضلْع ثمانيةٍ بخمسةٍ من حيثُ انتهَتْ في الدّور الأوّل، وعَلّمْ عليه. وادخلْ في صَدْر الجَدْول بسبْعةَ عشرَ ، ثمّ بخمســةٍ ، ولا تَعُـدّ الخالِيَ[ا] . والدّور عشريّ، فوجدْنا / [354 ا] حرفَ ثاءٍ، خَمْسمائةٍ. وإنّما هو نَ ، لأنّ دَوْرنا في مرتَبة العَشراتِ. وكانت الخَمْسمائة بخمْسين، لأنّ دَوْرها سبْعة عشر. فلو لم تكن سبعةً وعشرين لكان مئِيّاً. فأثبِت نون. ثمّ ادخلْ بخمسةٍ أيضاً من أوّله، وانظرْ ما حاذَى ذلك من السّطح تجِدْ واحداً. فَهْقِرِ العددَ واحداً، يقعْ على خمسةٍ . أضِفْ لها واحدَ السّطْح [يكنْ][ب] سِتّةً. أثبتْ وَاو، وعلّمْ عليها من بَيْت القصيدِ أربعةً ، وأضفْها[ج] للثّمانِيَةِ الخـارجةِ من ضَرْب الطّـالع مع الدّوْر في السّلطـان ، يبْلـغ [اثني][د] عشَر، أضِفْ لهما البـاقيَ من الدّور الثّاني ، وهو خمسةٌ ، يبلغ سبعةَ عشرَ ، وهو ما للدّوْر الثّاني ، فـدخلْنا بسبْعَة عشرَ في حُروف الأوْتار ، فوقَع العددُ على واحدٍ ، اثبِتْ ألـف وعلّمْ عليها من بَيْت القَصيدِ، وأسقِطْ من حُروف الأوْتارِ ثلاثةَ حُروف ، عدّةَ الخارجةِ من الـدّوْر الثّاني.

وضعِ الدّوْر الثّالِث، وأضِفْ[هـ] خمسةً إلى ثمانيـةٍ يكنْ ثلاثةَ عشر، الباقي واحـدٌ. انقُل الدّورَ في ضلْع ثمانيةٍ بواحدٍ ، وادخُـلْ في بَيْت القصيـدِ بثـلاثة عشرَ. *وخُذ ما وقعَ عليه العددُ، وهو قَ. وعلّمْ عليه، وادْخُلْ بثلاثة عشرَ *[و] في حُروف الأوْتار، وأثبِتْ ما خرج، وهو سَ. وعلّمْ عليه من بَيْت القَصيدِ. ثمّ ادخل ممّا يـلي

(ا) ي: الخالُ (ب) في الأصول: يكون (ج) ي ج: وضفْها (د) في الأصول: اثنا (هـ) ظ ج ي: ضِف (و) سقط ما بين النجمتين من ي .

السّينَ الخارجةَ بالباقي من دَوْر ثلاثةَ عشَر، وذلك واحدٌ. فخذْ ما يلي حرفَ سين من الأوْتار، فكان بَ، أثبِتْها وعلّمْ عليها من بَيْت القَصيد. وهذا يُقالُ له: الدّورُ المَعْطوفُ، وميزانُه صحيحٌ؛ وهو أن تضعّفَ ثلاثةَ عشرَ بمثلها إليها و[تضيف][أ] إليها الواحدَ الباقيَ من الدّور، تبلغ[ب] سبعةً وعشرينَ . وهو حرف بآء المستَخْرجُ من الأوتار من بَيْت القَصيد . وادْخُلْ في صدْر الجَدْولِ بثلاثةَ عشَر ، وانظرْ ما قابلَهُ من السَّطْح، وأضْعِفْهُ[ج] بمثله، وزدْ عليه الواحدَ الباقيَ من ثلاثةَ عشرَ. فكان حرفُ جيمْ. فكانت الجُمْلَةُ سبعةً * . فذلك حَرْفُ زايْ . فأثْبَتْناهُ ، وعلَّمْنا عليه من

[354ب] بَيْت القَصيد . وميزانُه أن تُضَعّفَ / سبعةً *[د] بمثلها ، وزد عليها الواحدَ الباقيَ من ثلاثةَ عشرَ، [يكن][هـ] خمسةَ عشرَ. وهو الخامسَ عشرَ من بيت القصيد. وهذا آخر أدْوار الثّلاثيّات.

وضع الدّوْر الرّابع، وله من العَدَدِ تسعةٌ، بإضافةِ الباقي من الدُّور السّابِق، فاضرب الطالعَ مع الدّوْر في السّلْطانِ؛ وهذا الدّورُ آخرُ العملِ في البَيْتِ الأوّلِ من الرُّباعيّات.

فاضرب على حَرْفين من الأوْتار ، واصعَدْ بتسعةٍ في ضِلْع ثمانيةٍ ، وادْخُلْ بتِسْعةٍ من دَوْر الحرْفِ الّذي أخذْتَه آخِراً من بَيْت القَصيد ؛ فالتّاسِعُ حرْفُ راءٍ، فأثْبِتْهُ وعَلِّمْ عليه. وادْخُل في صَدْر الجدْول بتِسْعةٍ، وانظرْ ما قابَلَها من السَّطْح [يكن][هـ] جِيْم. فَهْقِرِ العددَ واحداً، [يكن][هـ] ألِف. [وهو الثّاني من حَرْف الرّاءِ من

(أ) ظ: تضعف (ب) ع ج ي: يبلغ (ج) في ج: واضفه (د) سقط ما بين النجمين من ي (هـ) في الأصول: يكون .

بَيْت القَصيد؛ فأثبته وعلّمْ عليه ، وعدَّ مما يلي الثّاني تسعةً يكن[ا] [أَلِف][ب] أيضاً أثبِته وعلّمْ عليه، واضربْ على حرف من الأوتار ، وأضِفْ تسعةً لمثلها[ج]، تبلغ ثمانيةَ عشرَ. وادخلْ بها في حُروف الأوتار ، تقف على حَرف راء، أثبِتْها وعلّمْ عليها من بَيْت القَصيد ثمانيةً وأربعةً . وادْخُلْ بثمانيةَ عشرَ في حروف الأوتار، تقف على سٓ[د]. أثبِتْها وعلّمْ عليها اثنَيْن . وأضف اثنَيْن إلى تسعةٍ تكن أحدَ عشرَ . ادخُلْ في صدْر الجَدْولِ بأحدَ عَشَر ، فقابلها من السَّطْح أَلِف . أثبِتْها وعلّم عليها ستّةً.

وضع الدَّوْر الخامِس، وعدَّتُه سبعةَ عشرَ، الباقي خمسةٌ، اصعَدْ بخمسةٍ في ضِلْع ثمانيةٍ، واضربْ على حَرْفَيْنِ من الأَوْتارِ، وأضعِفْ خمسةً بِمِثْلِها، وأضِفْها إلى سبعةَ عشرَ، عدد دَوْرِها . الجملةُ سبعةٌ وعشرونَ . ادخُل بها في حُـروفِ الأَوْتارِ فتقع على تٓ. أَثبِتْها وعلّمْ عليها اثنينِ وثلاثينَ، واطرحْ من سَبْعَة عشرَ اثنَين التي هي في أُسّ اثنينِ وثلاثينَ، الباقي خمسةَ عشرَ . اذخل بها في حُروف الأوْتار تقف على قاف ، أثبِتْها وعلّمْ عليها ستّةً وعشرينَ . وادخُلْ في صَدْرِ الجَدْولِ بستّةٍ وعشرين ، تقف على اثنين بالغُبار. وذلك / حرفُ باء . أَثبِتْهُ، وعلّمْ عليه أربعةً وخمسينَ. [355 أ]

واضربْ على حرفَيْن من الأوتار، وضَع الدّور السّادِس وعدّته ثلاثةَ عشرَ. الباقي منه واحدٌ . فتبيّنَ إذ ذاك أنّ دَوْرَ النّظم من خَمسةٍ وعِشْرين ، فإنّ الأدوارَ خمسةٌ وتسعونَ، وسبعةَ عشرَ، وخمسةٌ، وثلاثةَ عشَر، وواحدٌ. فاضربْ خمسةً في خمسةٍ تكنْ خمسةً وعشرين، وهو الدّور في نَظْم البَيْت. فانقلِ الدّورَ في ضِلْع

(ا) في الأصول: يكون (ب) من ع ج ي، وسقط من ظ (ج) من ع ج ي، وفي ظ: بمثلها (د) كذا في ظ ي، وفي حاشية ع وحاشية ج: صوابه على راء .

ثمانيةٍ بواحدٍ. ولكنْ لم يُدخِلوا في بَيْت القصيد ثلاثةَ عشرَ كما قدَّمْناهُ، لأنّه دَوْرٌ ثاني من نَشأةٍ تركيبيّةٍ ثانيةٍ؛ بل أضفْنا الأربعةَ الّتي من أربعةٍ وخمسينَ الخارجَة على حرف بآء من بَيْت القَصيد إلى الواحِدِ، يكون خمسةً. فأضفْ خمسةً إلى ثلاثة عشرَ الّتي للدّوْر، تبلغ ثمانيةَ عشرَ. ادخُل في صدْر الجَدْوَلِ بها، وخُذْ ما قبلَها من السّطح، وهو ألف. أثبِتْهُ وعلّمْ عليه من بَيْت القَصيدِ اثني عشر[ا]. واضربْ عليه حرفين من الأوْتار.

ومن هذا الحدّ تنظُر أحرفَ السُّؤال، فما خرَجَ منها رُدَّه مع بَيت القَصيد من آخره، وعلّمْ عليه من[ب] حُروف السُّؤال ليكون داخلاً في العدد في بيت القصيد، وكذلك تفعل بكل حَرْفٍ خرج بعد ذلك مُناسباً لحروف السّؤال ، فما خرج منها رُدَّهُ إلى بيت القَصيد من آخره وعلّمْ عليه . وكذلك تفعل بكلّ حرف خرج بعد ذلك مناسباً لحروف السؤال.

ثمّ أَضِفْ إلى ثمانيةَ عَشَر ما علّمتَه على حَرْف الألف من الآحاد، فكان اثنَيْن، تبلُغِ الجملةُ عشرينَ. ادخُل بها في حُروف الأوْتار، تَقِفْ على حَرْف راء. أثبِتْهُ وعلّمْ عليه من بَيْت القَصيدِ ستّةً وتسعينَ، وهو نهايةُ الدّوْر في الحَرْف الوَتريّ.

فاضربْ على حرفَيْن من الأوْتار ، وضع الدّوْر السّابعَ ، وهو ابتداء المخترع ثاني ينتشي من الاختراعين[ج] . وبهذا الدّور من العَدد تسعة، تضف لها واحداً يكن [عشرة][د] [للنّشأة][هـ] الثّانية.

(ا) كذا بخطه في حاشية ع، لم يعربها، كما كررها سابقاً (ب) سقط من ع (ج) كذا في ع ظ ج ي، وهو غير واضح المعنى
(د) كذا في ع، وفي ظ ج ي: عشرين (هـ) في ظ: للمنشأة .

/ وهذا الواحدُ تزيدُه بَعْدُ إلى [اثني][ا] عشرَ دَوْراً إذا كان من هذه النّسبة، [355ب] أو تُنقِصُه من الأَصْل. تبلغ الجملةُ عشرةً. فاصعد في ضِلْع ثمانيةٍ وتِسْعينَ، وادْخُلْ في صَدْر الجدوَل بعَشْرةٍ، تقف على خَمْسمائةٍ. وإنّما هي خَمسونَ، نون، مُضاعَفة بمثْلها، وتلك قِ . فأثبتْها وعلّم عليها من بَيْت القَصيد اثنَيْن وخَمْسين . وأسْقِطْ من اثنَيْن وخمسين اثنين، وأسقِط تسعةَ الّتي للدّورِ الباقي أحد وأربعونَ. فادخُلْ بها حُروف الأوتار، تقف على واحدٍ، أثبتْهُ. وكذلك ادخلْ بها في بَيْت القَصيدِ *تجد واحداً. فهذا ميزانُ هذه النّشأةِ الثّانيةِ، تَعْلَم عليه من بَيْتِ القَصيدِ*[ب] علامتَيْن، علامةٌ في الألْف الأخير الميزانيّ، وأخرى على الألِف الأولَى فقط؛ والثّانية أربعةٌ وعشرونَ. واضربْ على حرفَيْن من الأَوْتار ، وضَعِ الدَّوْر الثّاني وعدَدُهُ سبعةَ عشر . الباقي خَمْسة . ادخلْ في ضلع ثمانيةٍ وخَمْسينَ ، وادخلْ في بَيْت القصيدِ بخَمْسة تقع على عَ، سبعين، اثبتْها وعلّم عليها. وادخل في الجدْوَل بخمسة، وخُذْ ما قابَلَها من السّطْح، وذلك واحدٌ، أثبتْهُ وعلّمْ عليه من البَيْت ثمانيةً وأربعينَ. وأسْقِطْ واحداً من ثمانيةٍ وأربعين للأُسّ الثّاني، وأضفْ لها خمسةَ الدّوْر. الجملةُ اثنانِ وخمسونَ. ادخُلْ بها في صَدْر الجدول، تقف على حَرْف اثنَيْن غُباريّةٍ. وهي مرتبةٌ مِئينيّة لتزايُدِ العَدَدِ ، فتكون مائتين ، وهي حَرف راء . أثبتْها وعلّم عليها من بَيْت القَصيد أربعةً وعشرينَ. فانتَقَلَ الأَمْرُ من سِتّةٍ وتسعينَ إلى الابتِداءِ، وهو أربعةٌ وعشرونَ، فأضِفْ إلى أربعةٍ وعشرينَ خمسةَ الدّوْر، وأسقِطْ واحِداً، تكُنِ الجُمْلةُ

(ا) في الأصول: اثنا (ب) سقط ما بين النجمين من ج .

ثمانيةً وعشرينَ. ادخُلْ بالنّصف منها في بَيْت القَصيد، تقف على ثمانيـةٍ. أثبِتْ حَ وعلّم عليها.

[1356] وَضع الدّور التّاسع ، وعَددُهُ ثلاثةَ عشرَ ، الباقي واحدٌ . / اصعَـدْ في ضِلْع ثمانيـةٍ بواحدٍ . ولَيْست نسبـةُ العَملِ هنـا كنِسْبَتِها في الدّور السّادس ، لتضاعُـف العَدَدِ ، ولأنّه من النّشأةِ الثّانيـة ، ولأنّه أوّلُ الثّلثِ الثّالـث من مربّعـاتِ البُروج، وآخرُ النّسبةِ الرّابعةِ من المثلّثاتِ.

فاضربْ ثلاثةَ عشرَ الّتي للدّور في أربعةِ الّتي هي مُثلّثات البُروج السّابقة. الجملةُ اثنان وخمسونَ. ادخُلْ بها في صَدْر الجَدْولِ، تقف على حَرْف اثنَيْن غُباريّة. وإنّما هي مِئينيّةٌ لتجاوُزِها في العَـدد عن مرْتَبَتَي الآحـاد والعَشراتِ . فأَثْبِتْه مائتَين، رآء ، وعلّم عليها من بَيْت القصيدِ ثمانِيةً وأربعـينَ . وأضـفْ إلى ثلاثـة عشرَ الدّوْر واحدَ الأُسّ، وادخُـل بأربعـةَ عـشر في بَيْـت القَـصيد، تبلغ حَ، فعلّمْ عليهـا ثمانيـةً وعشرينَ. واطرَحْ من أربعةَ عشرَ سبعةً، تَبْقَ سبعةٌ.

اضْربْ على حرْفَيْن من الأوتار، وادخلْ بسبعةٍ تقف على حَرْف لامْ، أثبِتْهُ وعلّمْ عليه من البَيْت.

وضع الدَّوْرَ العاشِرَ ، وعَددُه تسعَةٌ . وهذا ابتداءُ المثلّثة الرّابِعةِ . واصعَدْ في ضِلْع ثمانيةٍ بتسْعةٍ يكُنْ خلاءً. فاصْعَدْ بتسعةٍ ثانيـةٍ تَصِير في السّابع من الابتـداء؛ اضربْ تسعةً في أربعة لصُعودنا بتسْعتَيْن، وإنّما كانت تُضربُ في اثنين. ادخُلْ في الجَدْول بستّة وثلاثين، تقف على أربعةٍ زِمامِيّةٍ . وهي عَشرِيّةٌ، فأخذناها أحاديّةً

لقلّة الأدوار. فأثبِتْ حرفَ دالْ. وإن أضفتَ إلى ستّةٍ وثلاثينَ واحد الأسّ، كان حدُّها من بَيْت القَصيدِ، فعلِّمْ عليها. ولو دخلتَ بتسعةٍ، لا غيْر، من غير ضَرْبٍ في صَدْر الجَدْول، لوَقَف على ثمانيةٍ، فاطْرح من ثمانيةٍ وأربعين، الباقي أربعةٌ، وهو المقصودُ. ولو دخلتَ في صَدْر الجَدْولِ بثمانية عشرَ التّي هي تسعةٌ في اثنَيْن، لوقف على واحِد زِماميّ، وهو عَشريٌّ. فاطرحْ منه اثنين تكرارَ التّسعةِ، الباقي ثمانيةٌ، نصفُها المطلوبُ. ولو تدخل في صَدْر الجَدْولِ بسَبْعة وعشرين، ضربها / في ثلاثةٍ، [356ب]
لوقف على عَشرةٍ زِماميّةٍ، والعمل واحدٌ.

ثم ادخُل بتسعةٍ في بيْت القصيدِ، وأثبِتْ ما خرَج، وهو ألِف، ثمّ اضرب تسعةً في ثلاثةٍ التّي هي مركّب تِسْعةِ الماضيةِ، وأسْقِطْ واحِداً، وادخل في صدْر الجدوَلِ بستّة وعشرين، وأثبِتْ ما خرَج، وهو مائتانِ بحَرْف راء، وعلّمْ عليه من بَيْت القَصيد بستّة وتِسْعين.

واضربْ على حَرْفين من الأوتار، وضع الدّورَ الحادي عشَر، وله سبعةَ عشَرَ، الباقي خَمْسة. اصعَدْ في ضلع ثمانيةٍ بخَمْسَةٍ، وتحسب ما تكرر عليه المشي في الدّور الأوّل. وادخُلْ في صَدْرِ الجَدْولِ بأربعةٍ، تقفُ على [خاء](أ)، فخذ ما قابَله من السَّطْح ، وهو واحدٌ . فادخُل بواحدٍ في بَيْت القصيد [تكن](ب) تَس(ج). أثبِتْه وعلّم عليه أربعةً. ولو يكون الوقوفُ في الجَدْوَلِ على بَيْت عامرٍ لأثبتْنا الواحدَ ثلاثةً. وأضعف سبعةَ عشَر بمثلها، وأسقِط واحدَها، وزدْها أربعةً، تبلغ سبعةً وثلاثين.

(أ) من ع، وفي ظ ج ي: خال (ب) في الأصول: تكون (ج) ظ ج ي: راء س .

ادخُلْ بها في الأوْتار تقف على ةَ، أثبِتْها وعلّم عليها خمسةً، وأضعِفْها بمثلها، وادخلْ في البَيْت تقف على لَ، أثبِتْها وعلّم عليها عشرين، واضرب على حرْفين من الأوتار، وضع الدّوْر الثاني عشر ، أوّله ثلاثة عشر، الباقي واحدٌ. اصعد في ضلْع ثمانيةٍ بواحدٍ ، وهذا الدّورُ آخر الأدوار ، وآخرُ الاختراعَيْن . وآخر المربّعات الثّلاثيّةِ، وآخرُ المثلّثاتِ الرّباعيّةِ.

فالواحدُ في صدْر الجَدْول يقعُ على ثمانين زماميّةً. وإنّما هي آحادُ ثمانيةٍ، وليس مَعَنا في الأدْوار إلاّ واحدٌ. فلو زادَ على أربعةٍ من مربّعات اثني عشرَ أو ثلاثةٍ من مُثلّثاتِ اثني عشرَ كانت[1] حَ. وإنّما هي دالٌ، فأثبِتْها وعلّم عليها من بَيْت القصيد أربعةً وسبْعين. ثمّ انظر ما ناسَبها من السّطح يكنْ خمسة. أضعفها بمثلها للأُسّ تبلغ عشرةً، أثبِتْ يَ وعلّمْ عليها. وانظرْ في أيّ المراتِبِ وقعَتْ، وجدناها في السّابِعَة، فدَخَلْنا بسبعةٍ/ في حُروفِ الأوْتار. وهذا المَدْخَل يُسمّى التوليدَ الحرفيّ. فكانت فَ. أثبِتْها [357ا]
وأضفْ إلى سبْعة واحدَ الدّور، الجُملَةُ ثمانيةٌ. ادخلْ بها في الأوْتار تبلغ سَ، أثبتْها وعلّمْ عليها ثمانيةً، واضربْ ثمانيةً في ثلاثةِ الزّائدة على عَشَرةِ الدّور، فإنها آخرُ مربّعات الأدوار بالمثلّثات، تبلغ أربعةً وعشرين. ادخُلْ بها في بيْتِ القَصيد، وعلّمْ على ما يخْرُجُ منها، وهو مِائتانِ، وعلامَتُها ستّة وتِسْعونَ، وهو نهايةُ الدّور الثّاني في الأدْوارِ الحَرْفيّة.

واضربْ على حَرْفَيْن من الأوتار، وضعِ النّتيجةَ الأولَى لها تسْعة، وهذا العددُ يُناسِبُ أبداً الباقي من حُروف الأوتار بَعْد طَرْحِها أدواراً، وذلك تِسْعةٌ.

(1) ع ج ي: لكانت .

فاضربْ تسعةً في ثلاثةٍ الّتي هي زائِدَةٌ على تسعينَ من حُروف الأوْتار، وأضِفْ لها واحداً الباقي من الدّور الثّانيَ عشرَ، يبلغ ثمانيةً وعشرينَ. فادخُل بها في حُروف الأوتار تبلغ الف، أثبِتْه وعلّم عليه ستّة وتسعين. وإن ضربتَ تسعةً الّتي هي أدوارُ الحروفِ التّسعينيّةِ في أربعة، وهي الثّلاثةُ الزّائِدةُ على تسعين ، والواحد الباقي من الدّور الثّانيَ عشرَ كذلك.

واصعَدْ في ضِلْع ثمانية بِتِسْعةٍ، وادْخل في الجَدْول بِتِسْعةٍ تبلغ اثنَيْن زِمامِيّةً. واضربْ تسعةً في ما ناسَب من السَّطْح، وذلك ثلاثةٌ. وأَضِفْ لذلك سبعةً[أ] ، عددَ الأدوار الحَرْفِيّةِ، واطْرح واحداً، الباقي من دَوْر اثنَيْ عشرَ يَبْلغ ثلاثةً وثلاثينَ. ادخل بها في البَيْت تبلغ خمسةً، فأضْعِفْها وأضعِفْ تسعةً بمثلِها، وادْخُلْ في صَدْر الجدول بثمانيةَ عشرَ، وخذ ما في السُّطوح، وهو واحدٌ. ادخل [به][ب] في حُروف الأوْتار تبلغ مَ. أثبِتْهُ وعلِّمْ عليه.

واضربْ على حرفَيْن من الأوتار، وضعِ النّتيجة الثّانيةَ ولها سبعةَ عشرَ، الباقي خمسةٌ. فاصعدْ في ضِلْع ثمانيةٍ وخَمْسينَ، واضربْ خمسةً في ثلاثة الزّائِدة على تِسْعين، تبلغ خمسة عَشَر. أضفْ لها واحداً[ج] ، الباقي من الدّور الثّانيَ عشر، تكنْ تسعةً . / وادخُلْ بستّةَ عشرَ في البَيْت تَبلغ تاء ، أثْبِتْهُ وعلِّمْ عليه أربعةً وستّينَ؛ [357ب] وأضفْ إلى خمسةِ الثلاثةَ الزّائِدةَ على تِسْعينَ، وزِدْ واحداً[ج] الباقي من الدّور الثّاني عَشَرَ، يكنْ تسعةً وثلاثينَ. ادْخل بها في صَدْر الجَدْول تبلغ ثلاثينَ زِمامِيّةً. وانظرْ

(أ) في الأصول: واحد (ب) في ظ: بها (ج) في الأصول: واحدٌ، حيث ذكرت أكثر الأرقام بغير إعراب، فأعربنا بعضها لتوضيح سياق النص.

ما في السَّطْح تجدْ واحِداً، أثبِتْهُ وعلّمْ عليه من بَيْت القصيدِ، وهو التّاسعُ أيضاً من البَيْت. وادخُل بتسعةٍ في صدْر الجَدْولِ تقفُ على ثلاثةٍ، وهو عشراتٌ، فأثبِتْ لام. وعلِّمْ عَلَيْهِ.

وضَع النّتيجةَ الثّالِثَةَ، وعددُها ثلاثةَ عشَر، الباقي واحدٌ. فانقُل في ضلعِ ثمانية بواحـدٍ ، وضفْ إلى ثلاثةَ عشَر الثّلاثة الزّائِدَةَ على تِسْعينَ وواحـداً[أ] ، الباقي من الدّوْر الثّانيَ عشَر، تبلغ سبعةَ عشرَ وواحداً. النّتيجةُ تكونُ ثمانيةَ عشَر. ادْخُلْ بها في حُروف الأوْتار تكنْ لام. أثبِتْها. فهذا آخرُ العملِ .

## المثالُ في هذا السّؤال السّابق:

أرَدْنا أن نَعْلَمَ [هل][ب] هذه الزّايِرْجَة عِلْمٌ محدَثٌ أم قـديمٌ ، بطالِعِ أوّلِ درجِ من القَوْس، حروف الأوْتار، ثمّ حُروف السّؤال، ثمّ الأُصول، وهي عـدَّةُ الحروفِ ثلاثةٌ وتسعونَ، أدوارها سَبْعة، الباقي منها تِسْعَةٌ، الطّالع واحدٌ، سلطانُ القَوْس أربعَةٌ، الدّور الأكْبرُ واحِدٌ، درَجُ الطّالع مع الدّور اثنان، ضرْبُ الطّالع مع الدّور في السُّلْطانِ ثمانيةٌ، إضافةُ السّلطانِ للطّالع خمسةٌ.

## بيتُ القَصيد:

سؤالٌ عظيمُ الخَلْقِ حُزْتَ فصُنْ إذن غرائبَ شكٍّ ضَبْطُهُ الجِدُّ مُثّلاً[1]

(أ) في الأصول: واحدٌ ، حيثُ ذكرت أكثر الأرقام بغير إعراب، فأعربنا بعضها لتوضيح سـياق النصّ (ب) من ع ج، وفي ظ: على، وفي ي: أنّ .

(1) البونيّ: شمس المعارف الكبرى 367 وفيه كيفيّة العمل .

## حروفُ[ا] الأَوْتار:

ص ط د ظ ه ز [ب] ث ك ه ر ض ص و ن ث ه ش [ج] ا ب ل ر ن

ص ع ف ض ق ر س ي ك ل ر ن ص ع ف ق ر س ن [د] ش خ [هـ] ذ

ظ غ ش ط ك ن ع ح ص ز و ح ل ص ك ل ر ن ص ا ب ج د ه و ز ح ط ي

## السّؤال

ال ز ي ر ج ت ع ل ر ر ح د ث ا ر ق د ي ر[و]

| | | | |
|---|---|---|---|
| / الدّورُ الأوّلُ | تسعة | | [358أ] |
| الدّورُ الثّاني | سبعة وعشرون | الباقي خمسة | |
| الدّور الثالث | ثلاثةَ عشر | الباقي واحد | |
| الدّور الرّابع | تسعة | | |
| الدّور الخامِس | تسعةَ عَشَر | الباقي خَمْسة | |
| الدّور السّادس | ثلاثةَ عشرَ | الباقي واحد | |
| الدّور السّابع | تِسْعة | | |
| الدّور الثّامن | سَبْعةَ عَشَر | الباقي خمْسة | |

(ا) جاءت جميع الحروف المعجمة في ي مهملة (ب) في ج: ن، في ع: د (ج) من ع، وفي ظ ج ي مهملة (د) في ع نون مبتدئة، وفي ظ ج: تـ ، وفي ي مهملة (هـ) فراغ في ظ (و) تُقرأ: الزّيرجةُ علمٌ مُحدَث أم قديم .

الدّور التّاسع ثلاثةَ عشَر الباقي واحد

الدّور العاشِر تِسْعة

الدّور الحادي عشَر سبْعةَ عشَر الباقي خمْسة

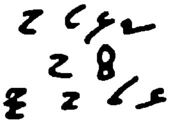

الدّور الثّانيَ عشرَ ثلاثةَ عشَر الباقي واحدٌ

النّتيجة الأُولى تسعة

النّتيجة الثّانية سبعةَ عشَر الباقي خمسة

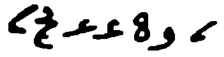

النّتيجة الثّالثة ثلاثةَ عشرَ الباقي واحدٌ

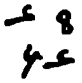

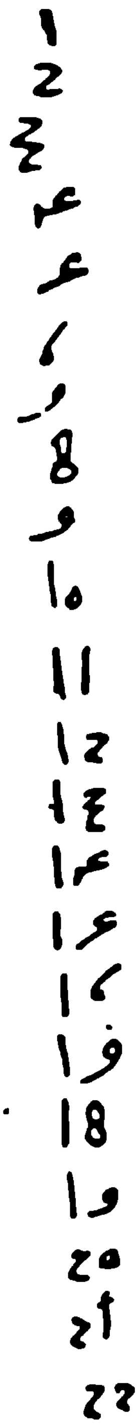

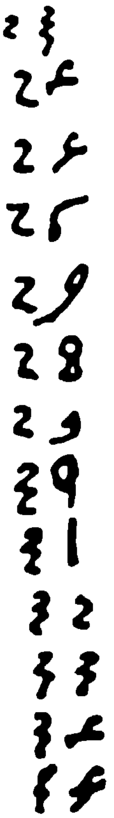

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1 | س | 23 | غ |
| 2 | و | 24 | ر |
| 3 | ا | 25 | ا |
| 4 | ل | 26 | ي |
| 5 | ع | 27 | ب |
| 6 | ظ | 28 | ش |
| 7 | ي | 29 | ك |
| 8 | م | 30 | ض |
| 9 | ا | 31 | ب |
| 10 | ل | 32 | ط |
| 11 | خ | 33 | ه |
| 12 | ل | 34 | ا |
| 13 | ق | 35 | ل |
| 14 | ح | 36 | ج |
| 15 | ز | 37 | د |
| 16 | ت | 38 | م |
| 17 | ف | 39 | ث |
| 18 | ص | 40 | ل |
| 19 | ن | 41 | ا |
| 20 | ا | | |
| 21 | ذ | | |
| 22 | ن | | |

/ ت و ن ا ق س ب ز ر ا ا ر س ا ت ق ب ا ر ق ا ع ا ر م ح ر ج [358ب]

ل د ا ر س ه ل ل د ي ف س ر ا ه م ت ا ل ل

دَوْرُها على خمسةٍ وعشرين، ثمّ على ثلاثةٍ وعشرين، مرّتين، ثمّ على أحد وعشرين، مرّتين، إلى أن ينتهي الواحد من آخر البيت، وتنقل الحروفُ جميعُها. واللّه أعلم.

[1]ت ر و ح ن ر و ح ا ل ق د س ا ب ر ز س ر ه ا

ل ا د ر ي س ف ا س ت ر ق ا ب ه ا م ر ت ق ا ا ل ع ل ا

هذا آخرُ الكلام في استخراج الأجوبة من "زايْرجَة العالَم"، منظومةً.

وللقَوْم طَرائقُ أُخَر من غير الزّايْرجَة، يستخرجونَ بها أجوبةَ المسائِل غير منظومة.

وعنـدي، أنّ السّرّ في خُروج الجوابِ مَنْظوماً من الزّايرجَة، إنّما هو مَـزْجُهـم بَيْت مالك بن وُهَيْب، وهو: سؤالُ عظيمُ الخَلْق... البيت. ولذلك يَخرج الجوابُ على رَوِّيه.

وأمّا الطّرقُ الأُخرى، فيخرجُ منها الجوابُ غيرَ منظومٍ.

فمن طرائِقهم في استخراج الأجوبَةِ ما نَنْقله. قال بعضُ المحقّقينَ منهم:

(1) يقرأ هذا البيت :

تروّحن روحُ القُدسِ أبرزَ سِرّها      لإدريس فاسترقى بها مُرتقى العُلا

## 1● فَصْلٌ، فِي الاطّلاع على الأَسْرارِ الخفيّةِ من جِهَةِ الارْتباطاتِ الحَرْفيّةِ

اعلَمْ أرشدَنا اللّـه وإيّاك، أنّ هـذه الحـروف أصـلُ الأسـئِلَةِ في كلّ قـضيَّةٍ، وإنّما تُستَنْتج الأجوبةُ على تجزئته بالكلّية. وهي ثلاثةٌ وأربعون حرفاً كما ترَى:

ا و ل ا ع ظ س ا ل م خ ي د ل ر ق ت ا ف ذ ص ر ن غ ش

ر ا ك ي ب م ض ب ج ط ل ح ه د ث ل ث ا

وقد نظمَها بعض الفُضلاء في بَيْتٍ جَعَلَ فيه كلُّ حرفٍ مشدّدٍ من حَرْفَيْن، وسمّاه القُطْبَ، فقال:

سؤالٌ عظيمُ الخَلْق حزتَ فصُنْ إذن          غـرائبَ شكٌّ ضبْطـه الجِدُّ مُثّلاً

فإذا أردتَ استنتـاجَ المسألَةِ ، فاحذفْ ما تكرّرَ من حُروفِهـا ، وأثبِتْ مـا فَضَـلَ منـها ، ثمّ احـذفْ من الأَصْل وهو القُطب، لكلّ حرفٍ فضَـلَ من المسألَةِ / حرفاً يماثِلُه، وأثبِتْ ما فضَلَ منه. ثمّ امزجْ الفضلَيْن في سَطْرٍ واحـدٍ، تبـدأُ بالأوّلِ [359 ا] من فضْلةِ الأَصل، والثّاني من فَضْلةِ المَسْأَلَةِ، وكـذلك إلى أن تتمّ الفضلَيْن أو يَنْفَدَ أحدُهما قَبْل الآخر، فتضع البقيَّةَ على تَرْتِيبها. فـإن كان عددُ الحـروفِ الخارجةِ بعد المَزْج موافِقاً لعَدد حُروفِ الأَصْل قبل الحَذْف، فالعملُ صحيحٌ . فحينئذٍ تضفْ إليهـا خمسَ نوناتٍ لتعْتَدِلَ بها المـوازينُ الموسقيّةُ(ا) وتكمـلَ الحـروفُ ثمانيـةً وأربعيـنَ حرفاً. فتعمر بها جـذولاً مربّعاً يكونُ آخـرُ ما في السّطر الأوّلِ [منـه] أولَ ما في السّطر

(ا) جاءت هكذا في الأصول، وترد في مواقع أخرى بياء بعد السين: الموسيقية .

الثّاني، وتَنقل البقيّةَ على حالِها، وكذلك إلى أن تتِمّ عِمارةُ الجَدول، ويعودَ السّطرُ الأوّل بعَيْنِه، وتتوالَى الحروفُ في القطر على نِسبةِ الحرَكَةِ. ثمّ تُخرِج وَتَر كلّ حرفٍ بقسمةِ مرَبّعهِ على أعظم جُزءٍ يوجدُ له، وتضعُ الوَتَر مقابِلاً لحَرفه، ثمّ تستَخرِجُ النِّسَبَ العُنصريّةَ للحروفِ[ا] الجدوليّة، وتعرفُ قُوّتَها الطّبيعيّةَ [وموازينَها][ب] الرّوحانيّةَ وغرائِزَها النّفسانيّةَ وأُسُوسَها الأصليّةَ من الجَدول المَوْضوعِ لذلك. وهذه صورَتُه:

| ا | القُوَى | الموازين | الغرائِز | الأُسوس |
|---|---|---|---|---|
| ب | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| جـ | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| د | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| ه | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| و | | | [illegible] | [illegible] |
| ز | | | [illegible] | [illegible] |

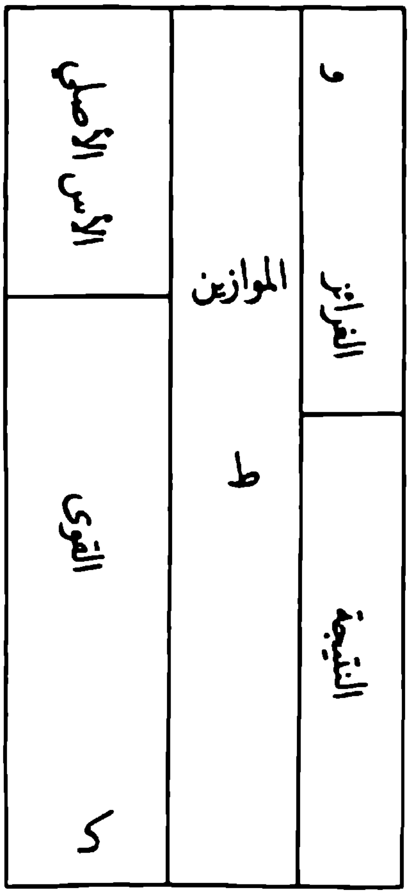


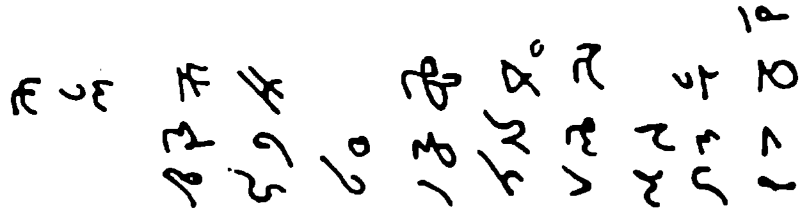

(ا) في الأصول : الحروف (ب) ظ: وموازنتها .

/ ثُمّ تـأخذُ وَتَر كلّ حرفٍ بعـد ضَرْبِه في أُسوس أَوْتـادِ الفَلَكِ الأَربعـةِ. [359ب] واحذَرْ ما يَلي الأوتادَ؛ وكذلك السّواقِطَ، فإنّ نسْبَتَها مضطربةٌ. وهـذا الخـارجُ هـو أوّل رُتَب السّريان. ثمّ تأخُذُ مجموعَ العناصِر وتحطّ منهـا أسوسَ المولّداتِ، تـبْقى أُسوسُ عالَم الخَلْق بعـد عروضه للمدَدِ الكَوْنيّةِ . فتحملُ عليـه بعضَ المجرّداتِ عن المـوادّ ، وهي عنـاصرُ الإمْـدادِ ، يخرجُ أفـقُ النّفس الأَوْسَطِ . وتطـرَحُ أوّلَ رُتَـبِ السّريانِ من مجْموعِ العناصِر، يبقى[أ] عالم التوسّـط. وهـذا مخصوصٌ بعـالَم الأكْـوانِ من البَسيطةِ، لا المركّبَةِ.

وتضربُ عـالَم التّوسّـط في أُفـق الـنّفْس الأَوْسَـطِ، يخرجُ الأُفـقُ الأَعْـلَى. فتحمـلُ عليـه أوّلَ رُتَـب السّريان. ثمّ تطـرحُ من الـرّابع[ب] أولَ عنـاصِر الإمْـدادِ الأصْليّ ، يبقـى ثالثُ رُتْبَةِ السّريان . فتَضْرب مجمـوعَ أجزاءِ العناصِـر أبـداً في رابِـع مرْتَبَـةِ الـسّريانِ، يخـرجُ أول عـالَم التّفـصيل. والثّـاني في الثّـاني يخـرج ثاني عـالم التّفصيل، والثّالث في الثّالث يخرج ثالث عالم التّفصيل[ج]، والرّابع في الرّابع يخرج رابع عالم التّفصيل[ج]. فتجمع عوالِمَ التّفْصيل[ج] وتحطّ مـن عـالَم الـكلّ، تبقَى العوالِمُ المُجَرَّدةُ. فتُقْسمُ على الأُفُق الأعْلى يخرجُ الجزءُ الأوّل، وتقسم[د] المنكسرَ على الأُفق الأوسَط يخرج الجُزْء الثّاني، وما انكسَر فهو الثّالث. ويتعيّنُ الرّابع؛ هـذا في الرّباعيّ؛ وإن شِئْتَ أكثرَ من الرّباعيّ فتَسْتكثر مـن عوالم التّفْصيل[ج] ومـن رُتَـب الـسّريان ومن الأَوْفاق بعَدَد الحُروف. واللّه يُرْشِدُنا وإيّاكَ.

(أ) ع ظ ج: يغنى (ب) ج: الربع (ج) ج: التفضيل (د) ج: وينقسم .

[360أ] وكذلك إذا قُسِمَ عالَم التجريدِ على أوّل رُتَب السّريان، خرجَ الجزءُ / الأوّلُ من عالَم التّركيب، وكذلِك إلى نِهاية الرّتبةِ الأخيرةِ من عالَم الكَوْن. فافهم وتَدَبَّر، واللّه المرشِدُ المُعين.

## ومن طرائقهم أيضاً في استخراج الجواب

قال بعضُ المحقّقين منهم:

اعلَمْ، أيّدنا اللّه وإيّاك بروحٍ منه، أنّ علْمَ الحُروفِ علمٌ جليلٌ يَتَوَصّلُ العالِمُ به لما لا يُتَوَصّلُ بغَيْره من العُلوم المتداوَلَةِ بين العالَم. وللعَمَلِ به شرائِطُ تُلْتَزَم. وقد يستخرجُ العالِمُ به أسرارَ الخليقَةِ وسرائِرَ الطّبيعَةِ، فيطّلعُ بذلك على نتيجَتَي الفَلْسَفَة، أعْني السّيمياءَ ، وأختَها ، ويُرفَعُ له حجابُ المجهولاتِ ، ويطّلعُ بذلك على مَكْنونِ خفايا[1] القُلوب. وقد شهدَ جماعةٌ بأرْض المَغرِب ممّن اتّصلَ بذلك، فأظهَرَ العجائِبَ، وخرقَ العوائِدَ، وتصَرّفَ في الوُجودِ بتأييد اللّه. واعلَمْ أنّ مِلاكَ كلّ فضيلةِ الاجْتِهادُ، وحُسنُ المَلَكَةِ مع الصّبْر مفتاحُ كلّ خَيْر. كما أنّ الخُرْقَ والعجلةَ رأسُ الحِرْمان.

فأقول : إذا أردتَ أن تعلَمَ قوّةَ كلّ حَرْفٍ من حُروف القافيطوس، أعْني ابجد إلى آخرِ العَدد، وهذا أوّلُ مَدْخَلٍ من عِلْم الحُروف، فانْظر ما لذلك الحرف من الأعْداد . فتلْك الدّرجةُ الّتي هي مناسِبةٌ للحَرْف هي قُوّتُه في الجِسمانِيّات . ثمّ

(1) كذا في ظ، وفي ع ج: خبايا .

اضربِ العددَ في مِثله، تخرجْ لك قوّتُه في الرّوحانيّات، وهي وَتَرُهُ. وهذا في الحروف المنقوطَةِ لا يتمّ، بل يتمّ في الغَيْر منقوطةِ. لأنّ المنقوط منها مراتبُ لمعانٍ يأتي عليها البيانُ فيما بعْدُ.

واعلَمْ أنّ لكلّ شكلٍ من أشكالِ الحُروف شكلاً في العالَم العُلْويّ ، أعْني الكرسيّ. ومنها المتحرّكُ والسّاكِنُ، والعُلويُّ والسّفلِيُّ، كما هو مَرْقومٌ في أماكِنِه من الجداولِ الموضوعةِ في الزّيارِج.

واعلَمْ أنّ قُوى الحُروف ثلاثةُ أقسامٍ:

الأوّل، وهو أقَلُّها: قُوّةٌ، تظهر بعد كِتابتِها؛ فتكون كتابتُه لعالمٍ روحانيّ مخصوصٍ بذلك الحرْف المرسومِ . فمَتى خرجَ ذلك الحرفُ بقُوّة نفْسانِيّةٍ وجَمْع همّة، كانت قُوى الحروف مؤثّرةً في عالَم الأجسام.

[360ب] الثّاني ، قُوّتُها في الهيئَةِ[أ] الفِكْرِيّة ؛ وذلك / ما يصدُر عن تَصْريف الرّوحانيّاتِ لها، فهي قُوّةٌ في الرّوحانِيّات العُلْويّاتِ، وقُوّةٌ شَكْلِيّةٌ في عالَم الجِسْمانِيّات.

الثّالث، هو ما يَجْمعُ الباطنَ، أعني القوّة النّفسانيّة على تكوينه. فيكونُ[ب] قبل التّطق به صورةً في النّفْس، وبعْدَ التّطق به صورةً في الحروفِ، وقُوّةً في النّطْق.

وأمّا طبائِعُها، فهي الطّبيعيّاتُ المنسوبات للمتولّداتِ. وهي الحرارةُ واليُبوسَةُ، والحرارةُ والبُرودَةُ، والبُرودَةُ والرُّطوبَةُ، والبُرودَةُ واليُبوسَةُ. فهذا سِرُّ العَدَدِ الثّماني. والحرارَةُ جامِعةٌ للهواءِ والنّارِ، وهما: آ هـ طَ مَ فَ شَ ذَ جَ زَ كَ سَ قَ ثَ ظَ[ج].

(أ) ج: الهية (ب) ج: فتكون (ج) في ع ج: ط مهملة .

والبرودَةُ جامِعةٌ للأرضِ والماءِ: دَ حَ لَ عَ رَ خَ غَ بَ وَ يَ نَ صَ تَ ضَ. والرُّطوبَةُ جامعة للهواء والماء جَ زَ كَ سَ قَ[ا] ثَ[ب] طَ دَ حَ لَ عَ رَ خَ عَ جامِعةٌ للنّار والأَرض: آ هَ طَ مَ فَ شَ ذَ[ج] بَ وَ يَ نَ ضَ تَ صَ. فهذه نِسْبةُ حروفِ الطَّبائِع وتداخل أجزاءِ بَعْضِها في بَعْضٍ، وتداخُل أجزاءِ العالَم فيها، عُلْوِيّاً وسُفْلِيّاً، بأسْباب الأُمّهات الأُوَل، أعْني الطّبائِعَ الأرْبعَ المُفْرَدَةَ.

## ١ • فَصْلٌ

فمَتَى أردتَ اسْتخراجَ مَجْهولٍ من مَسْأَلَةٍ مَا، فحقِّقْ طالعَ السّائِل أو طالِعَ مَسْأَلَتِه، واسْتَنْطِقْ حُروفَ أوْتادِها الأرْبَعَةِ آ وَ عَ و حَ وَ آ مستويةً مرتّبةً، واستَخْرِج أعدادَ القُوَى والأَوْتادِ، كما سَنُبَيِّنُ . وأجْمِلْ ونَسِّب واسْتَفْتِح الجوابَ، يَخْرُج لك المطلوبُ ، إمّا بصريحِ اللّفْظِ أو بالمَعْنى . وكذلك في كلّ مسألةٍ تقعُ لك.

بيانُه: إذا أردتَ أن تستخرجَ قُوَى حروفِ الطّالع مع اسْمِ السّائِل والحاجَةِ، فاجمعْ أعدادَها بالجُمَّل الكَبيرِ، فكان الطّالعُ الحَمَلَ، رابعُه السَّرَطان، سابِعُه الميزان، عاشِرهُ الجَدْي، وهو أقوى هذه الأوْتاد. فأسقِطْ من كلّ برجٍ حرفَيِ التّعريفِ، وانظر ما يَخُصُّ كلَّ برجٍ من الأعْداد المنطقَة الموضوعة في دائرتها[د]، واحذِفْ [أجزاء الكثير][هـ] في النِّسبِ الاسْتِنْطاقِيَّةِ كلّها، وأثبِتْ تحتَ كلّ حرفٍ ما يَخُصُّه من ذلك، ثمّ أعداد
[361 أ] حُروف العناصِر الأرْبعةِ / وما يَخُصُّها كالأول. وارسمْ ذلك كلّه أحرُفاً، ورتّب الأوتادَ والقُوَى والغرائِزَ سطراً مُمْتزِجاً. وكسّر واضربْ ما يُضْربُ لاسْتِخْراجِ الموازين، واجْمَعْ واسْتَفْتِح الجوابَ، يخرج لك الضّميرُ[و] وجوابُه.

(ا) في ج: ف (ب) من ج ع، وفي ظ: ت (ج) في ج: د مهملة (د) ج: دارتها (هـ) ج: آخر الكبير (و) ج: الضهر.

مثالُ ذلك: افرض أنّ الطالعَ الحَمَلُ، كما تقَدَّمَ، ترسم ح م ل؛ فللحاء من العَدد ثمانيةٌ، لها النّصفُ والرّبعُ والثّمنُ. دَ بَ آ، الميم لها من العدد أربعونَ، لها النّصف والرّبع والثّمن والعُشر، ونصف العُشرِ إن أردتَ التّدقيق. مَ كَ يَ هَ دَ بَ، اللاّم لها من العَدد ثلاثونَ، لها النّصفُ والثُّلثان والثّلُث والخُمس والسّدُس والعُشُرية. كَ يَ و هَ جَ. وهكذا تفعلُ بسائِر حُروف المسألةِ والاسْم من كلّ لَفظٍ يقَعُ لك.

وأمّا اسْتخْراجُ الأوْتار، فهو أن تقسم مربّع كلّ حرفٍ على أعْظم جزءٍ يوجَدُ له. مثالُه حرف دالْ، له من الأعداد أربعة، مُرَبّعُها ستّةَ عشرَ، اقسِمْها على أعظم جُزْءٍ يوجَدُ لها ، وهو اثْنانِ، يخرجُ وتَرُ الدّال ثمانية. ثمّ تضعُ كلّ وَتَرٍ مُقابِلاً لحَرْفه، ثمّ تَسْتخرِجُ النِّسَبَ العنصريّةَ كما تقَدَّم في شرْح الاستِنْطاق . ولها قاعدةٌ تطّرِدُ في استِخراجِهما من طَبْع الحرف وطَبْع البَيْت الّذي تحلّ فيه من الجَدْول، كما ذكَر الشّيْخُ لمن عَرَف الاصْطِلاحَ.

## 2 ● فَصْلٌ، في الاسْتِدلال على ما في الضّمائر الخفيّة بالقوانين الحَرْفيّة

وذلك لو سأَلَ سائِلٌ عن عليلٍ ما، لم يَعْرف مُمَرِّضُهُ ما عِلّتُهُ وما الموافِقُ لبُرْئِها من الأدْوِية، فَمُر السّائلَ أن يُسمّي شيئاً من الأشياء على اسْم العِلّة المَجْهولَةِ ليجْعَلَ ذلك الاسمَ قاعدةً لك. ثمّ اسْتَنْطِقِ الاسمَ مع اسْم الطّالع والعناصِر والسّائِل واليَوْم والسّاعَةِ إن أردتَ التّدقيق في المسألَةِ، وإلاّ اقتصَرْتَ على الاسْم الّذي سَمّاهُ السّائل، وفعَلْتَ به كما تبَيّنَ.

فأقولُ مثلاً: سمّى السّائِلُ فرساً؛ فاثبتْ الحروفَ الثّلاثةَ مع أعْدادِها المنطقـة.

[361ب] بيانُه: إن للفاءِ من العددِ ثمانين، ولها مَ كَ يَ حَ دَ. ثمّ الرّاء / لها من العَددِ مائتانِ، ولها قَ قَ ظَ كَ كَ يَ. ثمّ السّينُ لها من العدَدِ ستّونَ، ولها مَ لَ كَ يَ وَ جَ•. فالواوُ عَددٌ تامٌّ ، له دَ جَ بَ ، والسّينُ مثلُـهُ ، لها مَ لَ كَ يَ•[أ] . فإذا بسطـتَ حروفَ الأسْماءِ فوجدتَ عنصُرَيْنِ متساوِيَيْنِ، فاحْكُمْ لأكْثرِهِما حروفاً [بالغَلَبـةِ عـلى الآخـرِ، ثمّ اجْمِـل عـددَ حـروف عنـاصر اسم المطلوب وحُروفِه][ب] دون بَسْطٍ، وكذلكَ اسْم الطّالب، واحْكُمْ للأكْثَرِ والأقْوَى بالغَلَبَةِ .

## وصِفَةُ استِخْراجِ قُوَى العناصِرِ

| نارٌ | ترابٌ | هَواءٌ | ماءٌ |
|---|---|---|---|
| | و | جـ | |
| ••• | ي ي ي | ك ك ك ك | ح |
| م م | ن | ق | ل |

فتكون الغلَبَةُ هنا للتُّراب. وطبعُه، البَرْدُ واليُبوسَةُ، طبعَ السّوداء. فتحكمُ عـلى المرض بالسّـوداءِ . فإذا ألّفتَ من حُـروفِ الاسْتنطاق كـلاماً على نِسْبَةٍ تقريبيّةٍ ، خَـرَجَ موضعُ الوجَعِ في الحَلْق، ويُوافِقه من الأدْويـة حُقْنَة، ومـن الأشْرِبَة شرابُ اللّيمون. هـذا مـا خـرجَ من قُوَى أعْداد حُروف اسْم فَرسٍ، وهـو مثالٌ تقريبيٌّ مختصر.

(أ) سقط ما بين النجمين من ج (ب) ما بين الحاصرتين من: ع ظ ج .

وأما اسْتخراجُ قوَى العناصِر من الأسْماءِ العِلْمِيّة، فهو أن تُسمّي مثلاً مُحَمّداً، فترْسُم أحرُفَه مقَطّعةً، ثمّ تَضَعُ أسماءَ العناصِر الأرْبَعَةِ على تركيبِ الفَلَكِ، يخرُج لك ما في كلّ عنصرٍ من الحُروف والعَدَدِ. ومثاله:

| نارٌ | ترابٌ | هَواءٌ | ماءٌ |
|---|---|---|---|
| أجْناسُه ثلاثةٌ | أجناسُهُ ثلاثةٌ | أجناسُه سِتّةٌ | أجْناسُه سِتّةٌ |
| ا ا ا | ب ب ب | ج ج | د د د د |
| ه ه | و و و | ز ز | ح ح ح |
| م م | ن ن | ك ك ك | ل ل ل |
| | | س س | ع ع ع ع |
| | | ق ق | ر ر ر |
| | | ن ن | ح ح ح |

فتجدُ أقْـوَى هذه العناصِر من هذا الاسْمِ المذكورِ عنصـرَ الماءِ، لأنّ عـددَ / حُروفه عشرونَ حرفاً. فجُعِلتْ له الغَلَبةُ على بقِيّة عناصِر الاسْم المذكور. وهكـذا [362أ] تفْعل بجميع الأسْماء. حينئذٍ، تُضاف إلى أوْتارِها، أو للوَتَر المنسوبِ للطّالع في الزّيرجة[1]، أو لـوَترِ البَيْت المنسوبِ لمالِك بن وُهَيْب، الّذي جعلَهُ قاعدةً لمزْج الأسْئِلَةِ، وهو:

(1) ج: الزّايرجة .

سؤالٌ عظيمُ الخَلْق حزتَ فصُنْ إذَنْ      غـرائِبَ شَـكٍّ ضبطه الجِـدُّ مُثَـلاَ

وهو وَتَرٌ مشهورٌ لاستِخْراجِ المجهولاتِ، وعليه كان يعتمدُ ابنُ الرقّام وأصحابُه. وهو عملٌ تامٌ قائمٌ بنفسِه في المثالات الوضْعِيّةِ.

وصِفةُ العمَلِ بهذا الوَتَرِ المذكورِ، أنْ ترسُمَهُ مقطّعاً، ممتزجاً بألفاظِ السّؤالِ على قانون صيغة[(أ)] التّكسيرِ . وعدّةُ حروف هذا الوَتر ، أعني البَيْت ، ثلاثةٌ وأربعـونَ حرْفاً. لأنّ كلّ حرفٍ مشدّدٍ من حرفَيْن، ثمّ تحذفُ ما يتكرّرُ عند المَزْج من الحُروفِ ومن الأَصْل، لكلّ حرفٍ فضَل من المسألة حرفٌ[(ب)] يُماثِلُه، وتُثبِتُ الفَضْلين سَطْراً ممتزجاً بعضُه ببَعْض. الحرفُ الأوّل من فَضْلة القُطْب، والثّاني من فَضْلة السُّؤالِ، حتّى تتمّ الفضلَتان جميعاً، فتكونَ ثلاثةً وأربعين. فتضيفُ إليها خَمْسَ نوناتٍ لتكونَ ثمانيـةً وأربعينَ، وتعـتدِلَ بها الموازينُ [الموسيقيـة][(ج)]. ثمّ تضعُ الفضلَةَ على ترتيبها، فإن كان عددُ الحروفِ الخارجةِ بعْدَ المزْج يُوافِقُ العددَ الأصليَّ قبلَ الحَذْف، فالعملُ صحيحٌ. ثمّ عمِّرْ بما مزجت جدولاً مربّعاً يكونُ آخرُ ما في السّطْرِ الأوّل أوّلَ ما في السّطْر الثّاني، وعلى هذا النّسَق، حتّى يعودَ السّطرُ الأوّلُ بعَيْنِه؛ وتتوالَى الحروفُ في القُطْر على نِسْبَةِ الحركَةِ. ثمّ تُخْرِجُ وَتَرَ كـلّ حـرفٍ كما تقدَّم، وتضَعُه مقابِلاً لحَـرْفه، ثمّ تستَخْـرِجُ النِّسبَ العنصريّةَ للحُروف الجَدْوَلِيّةِ، لتعـرفَ قُوّتَها الطّبيعيّةَ، وموازينَها الـرّوحانِيّةَ، وغرائزَها النّفسانِيّةَ، / وأُسوسَها الأَصْلِيّـةَ [362ب] من الجَدْولِ الموضوعِ لذلك.

(أ) في ظ ي مهملة (ب) في الأصول: حرفاً (ج) كذا في ج ع ي، وفي ظ: الموسيقه .

# وصفةُ استخراجِ النِّسَبِ العُنصُريّة

هو أن تنظُرَ الحرفَ الأوّلَ من الجدولِ، ما طبيعتُه وطبيعةُ البَيْت الّذي حلّ فيه، فإن اتّفقا، فحَسَنٌ، وإلاّ، فاستَخرِجْ بين الحرفَيْن نسبةً. ويتّسِعُ هذا القانونُ في جميع الحُروف الجَدوليّة. وتحقيقُ ذلك سهلٌ على من عَرَف قوانينَهُ كما هي مقرّرَةٌ في دائِرتها الموسيقيّة.

ثمّ تأخُذ وتَرَ كلّ حَرفٍ بعد ضَرْبه في أُسوسِ أوْتادِ الفَلَكِ الأرْبعةِ، كما تقدّم. واحذَرْ ما يلِي الأوتادَ، وكذلك السّواقِطَ، لأنّ نِسَبَها مضطربةٌ. وهذا الّذي يخرجُ لك هو أوّلُ رُتَب السَّرَيان. ثمّ تأخُذُ مجموعَ العناصِر وتحطّ منها أُسُسَ المولّدات، يبْقى أُسُّ عالَم الخَلْق بعد عروضه للمُدَدِ الكونيّة . فتحملُ عليه بعضَ المجرّداتِ عن الموادّ ، وهي عناصرُ الإمْداد ، يخرجُ أُفُقُ النّفس الأوْسَطِ . وتطرحُ أوّلَ رُتَبِ السَّريانِ من مَجموع العناصِر ، يبْقى عالَمُ التّوسُّطِ . وهذا مخصوصٌ بعالَم الأكوانِ البَسيطَةِ، لا المرَكّبَةِ. ثمّ تضربُ عالَم التوسُّطِ في أُفُق النّفْس الأوْسط، يخرجُ الأُفُق الأعْلَى، فتحمِلُ عليه أوّلَ رُتَب السَّرَيان. ثمّ تطرحُ من الرّابع أوّلَ عناصِر الإمْدادِ الأَصْلِيّ، يبْقى ثالثُ رُتْبة السّريان. فتضربُ مجموعَ أجْزاءِ العناصِر أبداً في رابعِ رُتْبةِ السَّريان، يخرجُ عالَم التّفْصيل، والثّاني في الثّاني يخرجُ ثاني عالَم التّفْصيل، وكذلك الثّالث والرّابع؛ فتجمعُ عوالِمَ التّفصيل، وتحطّ من عالَم الكلّ، تبقَى العوالِمُ المجرَّدَةُ. فتُقْسَمُ على الأُفُقِ الأعْلى، يخرجُ الجزءُ الأوّلُ.

ومن هنا يطّرد(ا) العملُ لتمامِه. وله مقدّماتٌ في كُتُبِ ابنِ وَحْشِيّةَ والبُونِيّ وغيرِهما. وهذا التّدبيرُ يجْري على القانون الطّبيعيّ الحِكْمي [في](ب) هذا الفَنّ وغيره من فُنون الحِكْمَةِ الإلهيّةِ، وعليه مَدارُ وضع الزّايرجِ الحرْفِيّةِ، والصّنعةِ الإلهيّة، والنّيرجاتِ الفَلْسَفيّة.

[ واعلَمْ أنّ هذه الأعمالَ كلّها إنّما يوصَلُ(ج) بها إلى حُصول جوابٍ مُطابِقٍ للسّؤال في المَعْنى فقط، لا أنّه يُعْثَر بها على غَيْبٍ. وإنّما هي من قَبيل المُلَح، كما تقدّم لنا أوّلَ الكتاب. وكذلك ليْست من عِلْمِ السّيمياء، كما بيّنّاه](د). / [363أ] واللّه [المُلْهِمُ](هـ)، وبه المُسْتَعانُ، وعليه التّكلان. وحسبُنا اللّه ونعمَ الوكيل.

## 30 • علمُ الكيمياء

وهو عِلْمٌ ينظرُ في المادّةِ الّتي يتمّ بها كَوْنُ الذّهبِ والفِضّةِ بالصّناعةِ، ويشرحُ العملَ الّذي يوصِلُ إلى ذلك. فيتصفّحونَ المكوّناتِ كلّها بعد معرفةِ أمْزِجَتِها وقُواها، لعلّهم يَعْثُرونَ على المادّةِ المستعِدّة لذلك، حتّى من الفَضلاتِ الحيوانيّة، كالعِظام والرّيشِ والشّعْر والبيضِ والعَذِرات، فَضْلاً عن المعادِنِ.

ثمّ يشرحُ الأعمالَ الّتي تخرجُ بها تلك المادّةُ من القُوّةِ إلى الفِعْل، مثلَ حلّ الأجْسام إلى أجْزائِها الطّبيعيّة بالتّصْعيد والتّقْطير، وجَمْد الذّائِب منها بالتّكْليس، وإمْهاءِ الصُّلْب بالفِهْر والصّلايَةِ، وأمثالِ ذلك.

(ا) ج: تطّرد (ب) ظ: و (ج) ج: توصل (د) من حاشية ع، ومذكورة في ج، وسقطت من ظ ي (هـ) ظ: المُنْجِمُ.

وفي زَعْمِهِم أنّه يخرجُ بهذه الصّناعاتِ كلّها جسمٌ طبيعيٌّ يُسَمُّونَهُ الإِكْسِيرَ، وأنّه يُلقَى على الجِسْم المعدنيّ المستعدّ لِقَبول صورة الذّهب أو الفِضّةِ بالاستعدادِ القَريبِ من الفِعْل، مثل الرّصاص والقصْدير والنُّحاس، بعد أن يُحْمَى بالنّار، فيعودُ ذهباً إبريزاً. ويُكَنّون عن ذلك الإكسير إذا لَغَزُوا اصْطلاحاتِهم بالرّوح، وعن الجِسْم الّذي يُلقَى عليه بالجَسد. فشَرْحُ هذه الاصْطِلاحات وصورةِ هذا العمل الصّناعيّ الّذي يَقْلِبُ هذه الأجسادَ المستعِدّةَ إلى صُورة الذّهب والفِضّة، هو علمُ الكيمياءِ.

وما زالَ النّاس يؤلّفونَ فيها قديماً وحديثاً. ورُبّما يُعْزَى فيها الكلامُ إلى من لَيْس من أهْلِها. وإمامُ المُدَوّنين فيها عندهم جابرُ بن حَيّان، حتّى إنّهم يخُصّونَها به، فيُسَمّونَها علمَ جابِر. وله فيها سَبعون رسالةً، كلّها شبيهةٌ بالألْغاز. وزُعِمَ أنّه لا يَفْتح مُقْفَلَها إلاّ من أحاطَ عِلْماً بجميع ما فِيها.

والطُّغرائيُّ، من حُكماء المَشرق المتأخّرينَ، له فيها دواوينُ ومُناظراتٌ مع أهْلِها وغَيْرِهم من الحكماءِ. وكتَبَ فيها مَسْلَمَةُ المَجْرِيطيُّ، من حكماء الأندُلُس، كتابَه الّذي سَمّاهُ رُتْبَةَ الحكيم، وجَعَلَه قريناً / لكتابة الآخر في السّحْر والطّلّسمات، الّذي سمّاه [363ب] غايةَ الحكيم. وزعمَ أنّ هاتين الصّناعَتَيْن هما نَتيجتان للحِكْمة، وثَمَرتانِ للعُلوم، ومن لم يَقِف عليهما فهو فاقدُ ثَمَرةِ العِلْمِ والحِكْمةِ أجْمع[1].

وكلامُه في ذلك الكتابِ، وكلامُهم أجمعُ في تَواليفهم، هي ألْغازٌ يتَعَذّرُ فَهْمُها على من لم يُعانِ اصْطِلاحاتِهم في ذلك. ونحنُ نذكرُ سببَ عُدولِهم إلى هذه الرّموز

(1) غاية الحكيم 6.

والألغاز. ولابن المُغَيْرِبِيّ، من أيمّةِ هذا الشّأن، كلماتٌ شِعْرِيّةٌ، رَوِيُّها على حُروف المُعْجم، من أبدع ما يَجيءُ في الشّعْر، ملغوزةٌ كلُّها لَغْزَ الأحاجيّ والمُعاياةِ، فلا تَكادُ تُفْهَمُ.

وقد يَنْسِبون للغزاليّ [رحمه الله][أ] بعض التّواليف فيها. وليس ذلك بصحيح، لأنّ الرّجُلَ لم تكنْ مداركُهُ العاليةُ لتقفَ عن[ب] خطإ ما يَذْهبونَ إليه حتّى يَنْتَحِلَهُ. وربّما نَسبوا بعضَ المذاهِب والأقْوال فيها لخالد بن يَزيد بن مُعاوية، ربيب مروان ابن الحَكَم. ومن المَعْلوم البَيِّنِ أنّ خالداً من الجيل العَرَبِيّ، والبَداوَةُ إليه أقربُ، فهو بعيدٌ عن العُلوم والصّنائع بالجُملة، فكيفَ له بصناعةٍ غريبةِ المَنْحَى مبنيّةٍ على مَعْرفة طبائع المُرَكّباتِ وأمْزِجَتِها؛ وكُتُبُ النّاظرين في ذلك من الطّبيعيّات والطّبّ لم تَظْهَرْ بعدُ ولم تُتَرْجَم. اللّهمَ إلاّ أن يكونَ خالدَ بن يَزيد آخرَ من أهْل المدارك الصّناعيّة تَشَبّهَ[ج] باسْمِه، فمُمكِنٌ.

وأنا أنقُلُ لك هاهُنا رسالةَ[1] أبي بَكْر بن بِشْرونَ لابْن السَّمْح في هذه

(أ) من ي (ب) ج: على (ج) هنا بياض بقدر كلمة في ع .

(1) كتب أبو بكر محمد بن بِشرون الجريطيّ كتابَ أو رسالةَ "سِرّ الصّنْعَة" - كما سمّاه - في الكيمياء لتلميذه موسى (؟). وسمّاه حاجي خليفة: "سِرُّ الكيمياء" وذكر مستهلَّه المتطابق (2: 989). وليس في الرسالة المحفوظة بتركيا في مكتبة بشير آغا 505 ذكْر لأبي القاسم أصبغ بن السَّمْح المهندس الغرناطي الّذي ذكر ابن خلدون أنّه وضعها له. ولم يُؤثَر عن ابن السّمح أنّه اشتغل بغير الهندسة وعلم العدد والفلك ووَضْع الأزياج.

ويبدأ التطابق الجزئي بين هذا النصّ والرسالة المشار إليها، من فصل التّدبير (ص: 396) مع تصرف في النقل بالاختيار وإعادة الصّياغة. فأشرنا للفروق ورمزنا لها بحرف "ش".

الصّناعة، وكلاهُما من تِلميذ مَسلَمة، فتستَدِلّ من كلامِه فيها على ما أذهَبُ إليه في شأنِها إذا أعطَيتَه حقَّهُ من التأمُّل.

قال ابنُ بِشْرونَ، بعد صَدْرٍ من الرّسالة خارجٍ عن الغَرَض:

والمقدّماتُ الّتي لهذه الصّناعةِ الكريمَةِ قد ذكرها الأوّلون، واقتَصَّ جميعَها أهلُ الفلْسَفَةِ من مَعْرِفَة تكوين المعادِنِ وتَخَلُّق الأحجار والجواهِر، وطباع البِقاع والأماكِن، فمَنَعنا اشتِهارُها من/ ذِكرها. ولكن أبَيّنُ لك من هذه الصّنعة[أ] ما يُحتاجُ إليه، فنَبْدأ بمَعرِفتِه. [1364]

فقد قالوا: يَنْبغي لطُلاّب هذا العِلْم أن يَعلَموا [أوّلاً][ب] ثلاثَ خصالٍ. أوّلُها: هل تَكونُ؟ والثّانيةُ: من أيّ شيءٍ تَكونُ؟ والثّالثةُ: كيف تَكونُ؟ فإذا عرفَ هذه الثّلاثَ وأحْكَمَها، فقد ظَفِرَ بمَطْلوبه، وبلَغ نهايَتَه من هذا العِلْم.

فأمّا البَحْثُ عن وُجودها والاستِدلالُ على مكَوّنها، فقد كفَيْناكَهُ بما بعثْنا به إليك من الإكسير.

وأمّا من أيّ شيءٍ تكونُ؟، فإنّما يُريدونَ بذلك البحثَ عن الحجَر الّذي يمكِنُه العَمَلُ، وإن كان العملُ موجوداً من كلّ شيءٍ بالقُوّة، لأنّها من الطّبائِع الأربع، منها تركّبت ابتداءً وإليها ترجعُ انتهاءً. ولكنّ من الأشياء من تكونُ فيه بالقُوّة ولا تكونُ بالفِعْل. وذلك أنّ منها ما يُمْكِن تفصيلُها، ومنها ما لا يُمكِنُ تفصيلُها. فالّتي يمكنُ تفصيلُها تُعالَجُ وتُدَبَّر، وهي الّتي تخرج من القُوّة إلى الفِعْل. والّتي لا يُمكِنُ

(أ) ج: الصّناعة (ب) سقط من ظ.

تفصيلُها لا تُعالَج ولا تُدَبّر، لأنّها فيها بالقُوّة فقط. وإنّما لم يمكنْ تفصيلُها لاستغراق بعض طبائِعها في بَعْض، وفضْلِ قُوّةِ الكبير منها على الصّغير. فينْبَغي لك، وفّقك اللهُ، أن تعرف أوْفَقَ الأحْجار المنْفصلة الّتي يمكنُ منها العملُ، وجنْسَه، وقوّتَه، وعملَه، وما يُدَبّر من الحلّ والعَقْدِ والتّنقيةِ والتّكليس والتّنْشيف والتّقْليب. فإنّ من لم يعرف هذه الأُصولَ الّتي هي عمادُ هذه الصّنعة، لم ينجَحْ ولم يظفَرْ بخيرٍ أبداً.

ويَنْبغي لك أن تعلَمَ: هلْ يمكنُ أن يُستعانَ عليه بغَيْره، أم يُكْتَفَى به وَحْدَهُ؟ وهل هو واحدٌ في الابتداء، أم شارَكَهُ غيرُه، فصارَ في التّدْبير واحداً، فيُسمّى حَجَراً.

ويَنْبغي لك أن تعلَمَ كيفيّةَ عمَلِه، وكَمّيّةَ أوْزانِه، وأزمانَه، وكيف تركيبُ الرّوح فيه، وإدْخالُ النّفس عليْه، وهل تَقْدر النّارُ على تَفْصيلها مِنْه بعد تَرْكيبها؟ فإن لم تَقْدرْ فلِأيّ / عِلّةٍ، وما السّبَبُ الموجِبُ لذلك؟ فإنّ هذا هو المطلوبُ، فافْهَمْ.

واعلَمْ، أنّ الفَلاسِفَةَ كلّها مدحَت النّفْس، وزعمتْ أنّها المُدَبّرةُ للجَسَدِ والحاملةُ له والدّافِعةُ عنه والفاعِلَةُ فيه. وذلك أنّ الجسدَ إذا خرجَت النّفْس منه ماتَ وبَرَدَ، فلم يَقْدِرْ على الحركَةِ والامْتِناع من غَيْرِه، لأنّه لا حياةَ فيه ولا نور. وإنّما ذكرتُ الجسدَ والنّفْسَ، لأنّ هذه الصّنعةَ شبيهةٌ بجَسَد الإنسان الّذي تركيبُه على الغِذاء والعَشاء، وقِوامُه وتمامُه بالنّفْس الحيّةِ النُّورانيّةِ الّتي بها يَفْعَلُ العظائمَ والأشياءَ المتقابِلَةَ الّتي لا يقدرُ عليها غيرُها بالقُوّة الحيّةِ الّتي فيها. وإنّما انفَعَل الإنسانُ لاخْتِلافِ تركيبِ طبائِعِه. ولو اتّفقت طبائِعُه وسَلِمت من الأعْراضِ والتّضادّ، لم

تقدر النفس على الخروج من جسَدِه، ولكان خالِداً باقِياً. فسُبحان مُدبّر الأشياء تعالى!

واعلَم، أنّ الطّبائِعَ الّتي يحدُثُ عنها هذا العملُ، كيفيّةٌ دافِعةٌ في الابتداء، فيضيّةٌ، مُحتاجَةٌ إلى الانتهاء. وليس لها إذا صارَت في هذا الجَسَد[1] أن تستحيلَ إلى ما منه تركّبَتْ ، كما قُلْنا آنفاً في الإنسانِ . لأنّ طبائِعَ هذا الجوْهر قد لَزم بعضُها بعضاً وصارتْ شيئاً واحِداً شبيهاً بالنّفْس في قُوّتها وفعْلها، وبالجَسَدِ في تَركيبه ومَجَسّتِه، بعد أن كانت طبائِعَ مفرَدةً بأعْيانها. فيا عَجباً من أفاعيلِ الطّبائِع أنّ القُوّةَ للضّعيف الّذي يقْوَى على تفْصيل الأشياء وتركيبها وتمامِها. فلذلك قلتُ: قَويٌّ وضعيفٌ . وإنّما وقعَ التّغييرُ والفَناءُ في التّركيب الأوّل للاختِلافِ ، وعُدِمَ ذلك في الثّاني للاتّفاقِ.

وقد قال بعضُ الأوّلينَ: التّفصيلُ والتّقْطيعُ في هذا العملِ حياةٌ وبَقاءٌ، والتّركيب موتٌ وفَناء . وهذا الكلامُ دقيقُ المَعْنى ، لأنّ الحكيمَ أرادَ بقَوْلـه : حياةٌ وبقاءٌ، بخُروجِه من العَدمِ إلى الوُجودِ، لأنّه ما دامَ / على تَركيبه الأوّل فهو فانٍ لا مَحالَة . فإذا ركّب التّركيب الثّاني عُدِمَ الفَناءُ . والتّركيبُ الثّاني لا يكونُ إلاّ بعد [365أ] التّفصيل والتّقطيع. فإذنْ، التّفصيلُ والتّقْطيعُ في هذا العملِ خاصّةً . فإذا لَقيَ الجسدُ المحلولَ انبَسَطَ فيه بعَدم الصّورةِ، لأنّه قد صارَ في الجسد بمنْزِلة النّفْس الّتي لا صورةَ لها. وذلك أنّه لا وَزْنَ له فيه، وستَرى ذلك إن شاء اللهُ تعالى.

(أ) ج ي: الحدّ.

وقد ينبغي لك أن تَعلَم، أنّ اختِلاطَ اللّطيفِ باللّطيفِ، أهوَنُ من اختلاطِ الغَليظِ بالغَليظِ. وإنّما أُريدَ بذلك التّشاكُلُ في الأرواح والأجسادِ، لأنّ الأشياء تتّصِلُ بأشكالِها. وذكرتُ لك ذلكَ لتعلَمَ أنّ العملَ أوفَقُ وأيسَرُ من الطّبائع اللّطائِف الرّوحانِيّة منها من الغَليظةِ الجِسْمانِيّة. وقد يُتَصَوّرُ في العقل أنّ الأحجارَ أقوى وأصبرُ على النّار من الأرواحِ، كما ترى الذّهبَ والحديدَ والنُّحاسَ أصبرَ على النّار من الكِبْريت والزّئبقِ وغيرِهما من الأرواحِ. فأقولُ: إنّ الأجسادَ قد كانت أرواحاً في بَدْئِها، فلمّا أصابَها حرُّ الكِيان قَلَبَها أجساداً لَزِجَةً غليظةً، فلم تقدر النّارُ على أكْلِها، لإفراطِ غِلَظِها وتلَزُّجِها. فإذا أفرَطَت النّارُ عليها صَيَّرتْها أرواحاً كما كانت أول خَلْقِها. وأنّ تلك الأرواحَ اللّطيفةَ إن أصابَتْها النّارُ أبقَتْ ولم تقدر على البَقاء عليْها. فينبَغي لك أن تعلمَ ما صَيَّرَ الأجسادَ في هذه الحالةِ، وصَيَّرَ الأرواحَ في هذه الحال[(أ)]. فهو أجَلُّ ما تَعرِفُهُ.

أقولُ: إنّما أبقت تلك الأرواح واحترقت لاشتعالها ولَطافَتِها. وإنّما اشتعلت لكَثْرة رُطوبَتِها، ولأنّ النارَ إذا أحَسّت بالرُّطوبَةِ تعلّقت بها، لأنّها هوائِيّةٌ تُشاكِلُ النّارَ. ولا تزال [تَعْتَديها][(ب)] إلى أن تَفْنَى. وكذلك الأجسادُ إذا أبقتْ بوصول النّار إليها / بِقِلّةِ تلَزُّجِها وغِلَظِها. وإنّما صارت تلك الأجسادُ لا تشتَعِلُ لأنّها مركّبةٌ من أرض وماءٍ صابرٍ على النّار بلَطيفِهِ، متّحدٍ بكثيفِهِ بطول الطّبْخ اللّيِّن المازجِ الأشياء. وذلك أنّ كلَّ متلاشٍ إنّما يتلاشَى بالنّار لمُفارَقَةِ لطيفِهِ من كثيفِهِ، ودُخولِ بَعْضه في [365ب]

(أ) ج: الحالة (ب) كذا في ظ، وفي ع ج: تغتنيها، وفي ي: تغتني بها.

بَعْضٍ على غَيْرِ التّحليلِ والمُوافَقَة. فصارَ ذلك الانْضِمامُ والتّداخلُ مجاورةً لا مُمازَجَةً، فسهُلَ بذلك افتِراقُها، كالماءِ والدُّهْنِ وما أشْبَهَهُما. وإنّما وَصَفْتُ ذلك لتستَدِلَّ به على تَرْكيبِ الطّبائعِ وتَمَايُلِها. فإذا عَلِمْتَ ذلك عِلْماً شافِياً فقد أخذْتَ حظَّكَ منْها.

ويَنْبغِي لكَ أن تَعْلَمَ، أنّ الأَخْلاطَ الّتي هي طبائعُ هذه الصّناعَةِ موافِقَةٌ بعضُها لبَعْض، مفصَّلةٌ من جَوْهرٍ واحدٍ، يَجْمَعُها نظامٌ واحدٌ بتدْبيرٍ واحدٍ، لا يدخلُ عليه غريبٌ في الجزْءِ منه، ولا في الكُلّ، كما قال الفيْلسوفُ: إنّكَ إن أحْكَمْتَ تدبيرَ الطّبائعِ وتأليفَها، ولم تُدْخلْ عليها غريباً[1]، فقد زاغَ عنها ووقَعَ الخَطأُ.

واعلَمْ، أنّ هذه الطبيعةَ إذا حُلَّ لها جسدٌ من قَرابَتِها على ما يَنْبغي في الحَلّ حتّى يُشاكِلَها في الرِّقّة واللّطافةِ، انبَسَطَتْ فيه وجَرَتْ معه حيثُ ما جَرَى. لأنّ الأجسادَ ما دامت غليظةً جافيةً لا تنبسطُ ولا تتزاوَجُ. وحَلُّ الأجْسادِ لا يَكُونُ بغَيْرِ الأَزْواحِ. فافْهَمْ، هدَاكَ اللهُ، هذا القولَ. واعلَمْ، هداكَ اللهُ، أنّ هذا الحلّ في جَسد الحيوانِ هو الحقُّ الّذي لا يَضمَحِلّ ولا ينتَقِضُ، وهو الّذي يقلبُ الطّبائعَ ويُمْسِكُها ويُظهِرُ لها ألواناً وأزهاراً عجيبةً. وليس كلّ جسدٍ يُحَلُّ خلافَ هذا هو الحَلُّ التّامّ لأنّه مخالِفٌ للحَياة. وإنّما حَلُّه بما يوافِقُه ويدْفَعُ عنه حَرْقَ النّار، حتّى يزولَ عن الغِلَظ، وتنقَلِبَ الطّبائعُ عن حالاتِها إلى ما لَها أن تَنقَلِبَ من اللّطافةِ والغِلَظ. فإذا بلغت الأجسادُ نهايتَها من التّحليل والتّلْطيف، ظهرتْ لها هناكَ قُوّةٌ

(1) وردت هذه الفقرة كذا في ظ ع ج ي، والتيمورية (الورقة 263)، ونشرة كانرمار (3: 198). وفي نشرة د. عبد الواحد وافي (3: 1202) إضافة لم ترد في أصولنا فأثبتناها في هذه الحاشية، وهي: ولم تدخل عليها غريباً [فقد أحكمتَ ما أردتَ إحكامَه وقِوامَه، إذ الطبيعة واحدةٌ لا غريب فيها، فمن أدخلَ عليها غريباً فقد] زاغ عنها ووقع [في] الخطأ.

[366 ا] تُمسِك وتغوص / وتقلِّبُ وتَنفُذُ . وكلُّ عملٍ لا يُرَى له مصداقٌ في أوّله فلا خَيْرَ فيه.

واعلَمْ، أنّ الباردَ من الطّبائع هو لِيُيَبِّس الأشياءَ ويعقِدَ رطوبتَها، والحارُّ منها يُظهِرُ رطوبتَها ويعقدُ يُبْسَها . وإنّما أفرَدْتُ الحرَّ والبَرْدَ ، لأنّهما فاعِلان ، والرّطوبة واليُبْس مُنفعِلان ، وعن انفِعال كلٍّ واحدٍ منهما لصاحِبه تَحدُثُ الأجسامُ وتكونُ. وإن كان الحرُّ أكثرَ فِعْلاً في ذلك من البَرْدِ، لأنّ البَرْدَ ليس له نَقْلُ الأشياء ولا تَحَرّكُها، والحرّ هو عِلّةُ الحركةِ، ومَتى ضَعُفَتْ عِلّةُ الكَوْن، وهي الحرارَةُ، لم يَتِمَّ منها شيءٌ أبداً. كما أنّه إذا أفرطت الحرارَةُ على شيءٍ ولم يكن ثَمَّ بَرْد أحرَقَتْهُ وأهلَكَتْهُ. فمِن أجلِ هذه العِلّة، احتيجَ إلى الباردِ في هذه الأعمال، ليَقْوَى به[1] كلُّ ضدٍّ على ضِدِّهِ، ويدفعَ عنه حرَّ النّار.

ولم تحذَر الفلاسِفةُ أكثرَ شيءٍ إلاّ من النّيران المُحْرِقَةِ. وأمَرتْ بتطهير الطّبائع والأنفاس وإخراج دَنَسها ورُطوبتِها ونَفْي آفاتِها وأوساخِها عنها . على ذلك استقامَ رأيُهم وتدبيرُهم . فإنّ عمَلَهم إنّما هو مع النّار أوّلاً ، وإليها يصيرُ آخراً ، فلذلك قالوا: إيّاكم والنّيرانَ المحرِقاتِ . وإنّما أرادوا بذلك نفيَ الآفاتِ الّتي معها، فتَجمعُ على الجسَدِ آفتَيْن، فيكونُ أسرعَ لهلاكِهِ. وكذلك كلُّ شيءٍ إنّما يَتلاشَى ويفسُدُ لتضادِّ طبائِعِه واختلافِهِ. فيتوسّطُ بيْن شيئيْن، فلم يجِد ما يُقوّيه ويُعينُه إلاّ قهرَتْهُ الآفةُ وأهلَكَتْهُ.

(1) ظ: بها .

واعلَمْ أنّ الحكماءَ ذكرت تزدادَ الأرواح على الأجساد مِراراً، ليكونَ ألزمَ إليها وأقوى على قِتال النّار إذا هي باشرَتْها [عند][أ] الأُلْفةِ، أعْني بذلك النّارَ العُنْصُريّةَ، فاعلَمْهُ.

ولنقُلِ الآنَ على الحجَرِ الّذي يُمْكن منه العَمَلُ على ما ذكَرَتْهُ الفلاسِفةُ، وقد اختلَفوا فيه، فمِنْهم من زَعَمَ أنّه في الحيوان، ومنْهم من زعَمَ أنّه في النّباتِ، ومنهم من زَعَمَ أنّه في المعادِن، ومنْهم من / زَعَمَ أنّه في الجميعِ. وهذه الدَّعْوَى[ب] ليْست بنا [366ب] حاجةٌ إلى اسْتِقْصائِها ومُناظَرةِ أهْلها عليها، لأنّ الكلامَ يطولُ جدّاً. وقد قُلْتُ فيما تقَدَّمَ: إنّ العملَ من كلّ شيءٍ بالقُوّةِ، لأنّ الطبائِعَ موجودةٌ في كلّ شيءٍ، فهو كذلِك.

فنُرِيدُ أن تَعلَمَ من أيّ شيءٍ يكونُ العملُ بالقُوّة والفِعْل، فنقْصدُ إلى ما قاله الحرّانِيّ، أنّ الصّبْغَ كلَّه أحدُ صبغَيْن، إمّا صبْغُ جسَدٍ، كالزّعفرانِ في الثّوب الأبْيض حتّى يحولَ فيه، وهو مضمَحِلٌّ منتقِضُ التّركيب، والصّبْغُ الثّاني تَقْليبُ الجوْهَر من جَوْهَرِ نَفْسه [إلى جَوْهرٍ غَيْره ولَوْنه، كتَقْليب الشّجر التُّرابَ إلى نَفْسه][ج]، وقلبِ الحيَوان النّباتَ إلى نَفْسهِ، حتّى يصيرَ التّرابُ نباتاً ويصيرَ النّباتُ حيواناً، ولا يكونُ إلاّ بالرّوح الحيّ والكيانِ الفاعِل الّذي له توليدُ الأجْرام وقَلْبُ الأَعْيان.

فإذا كان هذا هكذا، فأقولُ: إنّ العملَ لابُدَّ أن يكونَ إمّا في الحَيوانِ، وإمّا في النّبات. وبُرْهانُ ذلك، أنّهما مَطْبوعان على الغِذاءِ، وبه قِوامُهُما وتَمامُهما.

(أ) ظ: عنه (ب) في ع ج ي: الدعاوى (ج) من ع ج ي، وسقط من ظ .

فأمّا النّباتُ، فليْس فيه ما في الحيوانِ من اللّطافةِ والقُوّةِ. ولذلك قلّ خوْضُ الحُكماءِ فيه. وأمّا الحيوانُ، فهو آخرُ الاستِحالاتِ الثّلاثةِ ونهايتُها. وذلك أنّ المعدِنَ يَستحيلُ نباتاً، والنّباتَ يَستحيلُ حَيَواناً، والحيوان لا يَستحيلُ إلى شيْءٍ هو ألْطَفُ منه، إلاّ أن يَنْعَكِسَ راجعاً إلى الغِلَظ، وأنّه أيضاً لا يوجدُ في العالَم شيءٌ تتعلّقُ به الرّوحُ الحيّةُ غيرُه. والرّوحُ ألطفُ ما في العالَم، ولم تتعلّق الرّوحُ بالحيوانِ إلاّ بمشاكَلَتِه إيّاها. فأمّا الروحُ الّتي في النّبات فإنّها يسيرةٌ، فيها غِلَظٌ وكثافةٌ، وهي مع ذلك مستَغرِقةٌ كامِنةٌ فيه، لِغِلَظها وغِلَظِ جَسَدِ النّباتِ. فلم يَقدِرْ على الحَرَكةِ لِغِلَظِه وغِلَظ رُوحِه. والرّوحُ المتحرِّكةُ ألطفُ من الرّوح الكامِنةِ كثيراً. وذلك أنّ المتحرِّكةَ لها قَبولُ الغِذاء والتّنقُّلِ والتّنفّسِ، وليس للكامِنةِ غيرُ قَبولِ الغِذاءِ وَحْدَهُ، ولا تَجْري إذا قيسَت بالرّوح الحيّةِ إلاّ كالأرضِ عند الماءِ. كذلك [367 أ] / النّباتُ عند الحيوانِ. فالعملُ في الحيوان أعلَى وأرفَعُ وأهوَنُ وأيْسَرُ. فيَنْبغي للعاقِل إذا عَرَف ذلك أن يُجرِّبَ ما كان سَهلاً ويَترُكَ ما يَخشَى فيه عُسْراً.

واعلَمْ أنّ الحيوانَ عند الحُكماءِ يَنقَسِمُ أقساماً: من الأُمّهاتِ الّتي هي الطّبائِعُ، والحديثةِ الّتي هي المواليدُ. وهذا معروفٌ بيَسير الفَهْم. فلذلِك قسّمَت الحكماءُ العناصرَ والمواليدَ أقساماً حَيّةً، وأقساماً ميّتةً. فجَعَلُوا كلَّ مُتحرِّكٍ فاعِلاً حيّاً، وكلَّ ساكِنٍ مَفعولاً مَيّتاً. وقسّموا ذلك في جَميع الأشياء، وفي الأجسادِ الذّائبةِ[1]، وفي العَقاقيرِ المعدنيّةِ. فسَمَّوْا كلَّ شيءٍ يذوبُ في النّار ويَطيرُ ويَشْتَعِلُ، حَيّاً، وما كان

(1) في ي: الذائبة، وأصلحها في ع بخطه: الذائبه.

على خِلاف ذلك سَمَّوْهُ مَيتاً. فأمّا الحيوانُ والنّباتُ، فسَمّوْا كلّ ما انفصلَ منها[1] طبائِعَ أرْبعاً، حَيّاً، وما لم يَنفَصِل سَمَّوْهُ ميّتاً.

ثمّ إنّهم طلبُوا جميعَ الأقسام الحيّةِ، فلم يجِدُوا لوَفْقِ هذه الصّناعَةِ ممّا يَنفَصِلُ فصولاً أربعةً ظاهرةً للعِيان ، ولمْ يجِدوا غيرَ الحجر الّذي في الحيوان . فبحثوا عن جِنْسه حتّى عَرفوهُ وأخذوهُ ودَبّروهُ، فتكَيّفَ لهم منه الّذي أرادوا.

وقد يَتكيّفُ مثلُ هذا في المعادِن والنّباتِ بعدَ جَمْع العقاقيرِ وخَلْطِها، ثمّ تُفَصّلُ بعد ذلك. فأمّا النّباتُ، فمنه ما يَنفَصِلُ ببَعْض هذه الفُصول، مثل الأشْنان. وأمّا المعادِنُ، ففيها أجسادٌ وأرواحٌ وأنفاسٌ إذا مُزِجَت ودُبّرتْ كان منها ما لهُ تأثيرٌ. وقد دَبّرْنا كلَّ ذلك، فكان الحيوانُ منها أعْلَى وأرْفعَ، وتدبيرُه أسهلَ وأيْسَرَ. فيَنبغي أن تعلَمَ ما هوَ الحجرُ الموجودُ في الحيوانِ، وطريقُ وجُوده أنّا بيّنّا أنّ الحيوانَ أرفعُ المواليدِ، وكذلك ما تَرَكّبَ منه، فهو ألْطَفُ منه، كالنّبات من الأرْض، إنّما كان النّباتُ ألطفَ من الأرْضِ لأنّه إنّما يكونُ من جَوْهَرِه الصّافي وجَسدِه اللّطيفِ، فوجَبَ له بذلك اللّطافَةُ والرِّقّةُ. وكذلك هذا الحجر الحيوانيّ بمنزلةِ النّباتِ في التّرابِ. / وبالجُملَة ، إنّه ليس في الحيوان شيءٌ ينفصِلُ طبائِعَ أربعاً غيرُه. فافهَمْ هذا القولَ، [367ب] فإنّه لا يكادُ يخفَى إلاّ على جاهلٍ بيِّن الجهالَةِ، ومن لا عَقْلَ له.

فقد أخبرتُكَ ماهيةَ هذا الحَجَر، وأعلَمْتُكَ جِنْسَه، وأنا أبيِّنُ لك وجوهَ تَدابيره حتّى يكمُلَ لك الّذي شرَطْناهُ على أنْفسنا من الإنْصاف، إن شاء اللهُ سبحانَهُ .

(1) ي: منه .

## التّدبيرُ على بركةِ اللهِ تعالى:

خُذِ الحَجَرَ الكريمَ، فأوْدِعْه القَرْعَةَ والإنبيقَ، وفصّلْ طبائعه الأربعَ الّتي هي: الماءُ والهواءُ والأرضُ والنّارُ، وهي: الجسدُ والرّوحُ والنّفسُ والصّبْغُ. فإذا عزلتَ [الماء][أ] عن[ب] التّراب، والهواءَ عن[ب] النّار، فارفَعْ كلَّ واحدٍ في إنائِه على حِدَةٍ. وخُذ الهابِطَ أسفلَ الإناءِ ، وهو الثُّفْلُ، فاغْسِلْهُ بالنّار الحارّةِ[ج] حتّى يَذْهبَ عنه سوادُهُ ويزولَ غِلَظُه وجَفاؤُهُ، وتُبيّضُه تبييضاً محكماً، وطيّرْ عنه فُضولَ الرّطوباتِ المُسْتَجِنّةِ فيه، فإنّه يصيرُ عند ذلك ماءً[د] أبيضَ لا ظُلْمَةَ فيه ولا وسَخَ ولا تضادَّ. ثمّ اعمِدْ إلى تلك الطّبائعِ الأُوَلِ[هـ] الصّاعِدَة منه، فطهِّرْها أيضاً من السّواد والتّضادّ، وكرّرْ عليها الغسْلَ[و] والتّصعيدَ حتّى تَلْطُفَ وتَرِقَّ وتَصْفو. فإذا فعلتَ ذلك، فقد فتحَ اللهُ عليكَ[ز].

فابدأ بالتّركيب الّذي هو مدارُ العملِ؛ وذلك أنّ التّركيبَ لا يكونُ إلاّ بالتّزويجِ والتّعفين: فأمّا التّزويجُ، فهو اختلاطُ اللّطيفِ بالغليظِ. وأمّا التّعفينُ: فهو التّمشيةُ والسّحْقُ حتّى يختلطَ بعضُه ببعضٍ ويصيرَ شيئاً واحداً لا اختلاط فيه[ح] ولا نقصانَ[ط]، بمنزلة الامْتِزاج بالماءِ[ي]. فعند ذلك يَقْوَى الغليظُ على إمْساكِ اللّطيفِ، ويقوَى الرّوحُ على مُقابلةِ النّار ويصبِرُ عليها، وتَقْوَى النّفْسُ على الغَوْص في الأجسادِ والدّبيب فيها.

(أ) من ع، وسقط من ظ (ب) في ش (89 أ) : من (ج) ش: فاغسله بالنار والمياه (د) ش: كلساً (هـ) ش: الأول (و) ش: الغسل مراراً (ز) ش: فتح الله لك وعليك (ح) ش : لا خلاف فيها (ط) ش : ولا انفصال (ي) ش: بمنزلة الماء مُزِجَ بالماء .

وإنّما وُجِد[ا] ذلك بعد التّركيب ، لأنّ الجسدَ المَحْلولَ لمّا ازدَوَج بالرّوح [مازَجَهُ][ب] بجميع أجزائِه ، ودخلَ بعضُها في بعضٍ لتَشاكُلِها، فصارَ شيئاً / واحداً. [368 ا] ووجبَ من ذلك أن يعرِضَ للرّوح من الصّلاح والفسادِ والبقاءِ والثّبوتِ، ما يَعرِضُ للجَسدِ لموْضِع الامْتزاج . وكذلك النّفْسُ إذا امْتزجَت بهما ودخلَت فيهما بخدمة التّدبيرِ ، اختلَطَتْ[ج] أجزاؤُهما بجميع أجْزاء[د] الآخرينَ ، أعني الرّوحَ والجسدَ[د]، وصارت هي وهُما شيئاً واحداً لا اختلافَ فيه، بمنْزِلة الجُزْء الكُلّيّ[هـ] الّذي سلِمتْ طبائِعُه واتّفَقَتْ أجزاؤُهُ.

فإذا لَقِيَ هذا المرَكَّبُ الجسدَ المحلولَ، وألَحَّ عليه النّار[و]، وأظهرَ ما فيه من الرّطوبة على وجْهه ، فذاب[ز] في الجسد المحلولُ . [ح]ومن شأنِ الرّطوبةِ[ح] الاشْتعالُ[ط] وتعلّقُ النّار بها ، فإذا أرادَت النّارُ التّعلُّقَ بها ، منعَها[ي] من الاتّحادِ بالنّفْس ممازَجَةُ الماءِ لها، فإنّ النّار لا تتّحِدُ بالدُّهْن حتّى يكونَ خالِصاً. وكذلك الماءُ من شأنِه النّفورُ من النّار. فإذا ألَحّت عليه النارُ وأرادَتْ تطييرَه، حبَسهُ الجسدُ[ك] اليابِسُ الممازِجُ له في جَوْفِه، فمنعَهُ من الطّيَران. فكان الجَسَدُ عِلّةً لإمْساك الماءِ، والماءُ علّةً لبقاء[ل] الدُّهْن، والدُّهنُ عِلّةً لثَبات الصّبْغ. وكان الصّبْغُ عِلّةً لظُهورِ اللّوْن، وإظْهارِ الذّهبيّة في الأشْياءِ[م] المُظْلمَةِ التّي لا نورَ لها ولا حياةَ فيها.

(أ) ش: وجب (ب) من ع ر، وفي ظ: مُمازَجةً (ج) ش: واختلطت (د) فراغ في متن ع، وكُتب ما بين خزفي الدال في الحاشية بخطٍّ مغايرٍ مغربي قديم ، ونقلتها في مكانها بقية النّسخ (هـ) ش : الجوهر الكليّ (و) ش : الحرّ (ز) ش : فذبّ (ح) التعليق المتقدّم نفسه على نسخة ع (ط) ش: الاشتعال بالنار (ي) ش: منعتها (ك) ش: حبسه في جوف الجسد (ل) ش: لإمساك (م) ش: الأجساد .

فهذا هو الجسدُ المستقيمُ، وهكذا يكونُ العملُ.

وهـذه البَيْـضةُ الّتي سـألْتَ عنها، وهي الّتي سَمّتْها الحكماءُ بَيْـضةً، وإيّاها يَعْنون، لا بَيْضةَ الدّجاجة.

واعلم[أ] أنّ الحكماءَ لم[ب] تُسمِّها بهذا الاسْم لغير مَعْنًى، بل أشْبَهَتْها. •ولقَدْ سألتُ مَسْلَمَةَ عن ذلك يوماً وليس عنـدَهُ غيْري، فقلت له: أيّها الحكيمُ الفاضـلُ، أخبرني: لأيّ شيءٍ سَمّت الحكماءُ مركّبَ الحيوانِ بيضةً، أختِياراً منهم لذلك أم لمعْنًى دعاهم إليه؟ فقال: بل لمعْنًى غامضٍ. فقلتُ: أيّها الحكيمُ، وما ظهرَ لهم من ذلك من المنفَعَةِ والاسْتِدْلالِ على الصّناعة حتّى شَبّهوها وسَمّوْها بيضةً؟ فقال: لشَبَهِها وقرابتِها من المرَكّب، ففَكِّرْ فيه، فإنّه سيظهَرُ لك معناه./ [368ب] فبقيتُ بين يَدَيْه متفَكّراً لا أقدرُ على الوُصولِ إلى مَعْناهُ. فلمّا رأى ما بي من الفِكْر، وأنّ نَفْسِيَ قد مضت فيها، أخذَ بعَضُدي وهَزّني هَزّةً خفيفةً، وقال لي: يا أبا بَكْر، ذلك للنِّسْبةِ الّتي بينهما في كَمّيّة الألْوانِ عند امْتزاجِ الطّبائعِ وتأليفِها. فلمّا قال ذلك، انْجلَى عنّي الظّلمَةُ، وأضاءَ لي نُورُ قلبي، وقَوِيَ عقْلي على فَهْمه. فنهَضْتُ شاكِراً لله عليه إلى منْزِلي، وأقمْتُ عليه شكْلاً هندسيّاً يَتَبَرْهَنُ به صِحّة ما قالَه مَسْلَمةُ. وأنا واضِعُه لك في هذا الكِتاب•[ج].

مثال ذلك[د]، أنّ المرَكّبَ إذا تمّ وكَمُلَ كان [نسْبَةُ][هـ] ما فيه من طَبيعة الهَواءِ إلى ما في البَيْضةِ من طَبيعةِ [الهواء، كنسبة[و] ما في المركب من طبيعة النار إلى

(أ) سقط من ج (ب) سقط من ظ (ج) ما بين النجمين لا يوجد في الرسالة ش (د) سقط من ج (هـ) من ج ي ر وحاشية ع، وفي ظ ومتن ع قبل التعديل: طبيعة (و) ش: ونسبة .

ما في(ا) البيضة من طبيعة](ب) النّار. وكذلك الطّبيعتانِ الأخريان(ج)، الأرْض والماءُ، فأقول: إنّ كلَّ شيئَيْن مُتَناسبَيْن على هذه الصّفة، فهما مُتشابهان(د).

ومثالُ ذلك، أن تجعلَ سطْح البَيْضة هـ زَ وَ حَ(هـ). فإذا أردْنا ذلك، فإنّا نأخذُ أقلّ الطّبائع، المركّبَ(و)، وهي طبيعةُ اليُبوسة، ونُضيفُ إليها مثلَها من طبيعة الرُّطوبةِ، ونُدَبّرهُما حتى تُنَشّفَ طبيعةُ اليُبوسةِ طبيعةَ الرُّطوبةِ وتقبلَ(ز) قُوّتَها. وكأنّ في هذا الكلامِ رَمْزاً، ولكنّه لا يَخْفَى عليك. ثمّ تحملُ(ح) [عليهما جميعاً مثلَيْهما(ط) من الرّوح وهو الماءُ، فيكونُ الجميعُ(ي) ستّةَ أمثالٍ(ك)؛ ثمّ تَحْملُ](ل) على الجميع بعد التّدبير مِثلاً من طبيعَةِ الهَواءِ الّتي هي النَّفْس، وذلك ثلاثةُ أجزاءٍ. فيكونُ [الجميعُ](م) تسعَةَ أمثالِ اليُبوسَة بالقُوّة. وتَجْعلُ تحتَ كلّ ضِلْعَيْن من هذا المَرْكّب الّذي طبيعَتُه مُحيطةٌ بسطْح المَرْكّب طبيعَتَيْن، فتَجْعَلُ أوّلاً الضلعَيْن المحيطَيْن بسَطْحه طبيعةَ الماءِ وطبيعةَ الهَواء، وهما ضِلْعا آ حَ دَ(ن)، وسطْحُ أبجد(س). وكذلك الضّلْعانِ المُحيطانِ بسَطْح البَيْضة اللّذان هُما الماءُ والهواءُ ضِلْعا هـ زَ وَ جَ(ع). فأقولُ: إنّ أبجد يُشْبهُ سطحَ هـ زَ وَ جَ(ف) طبيعةَ الهَواء الّتي تُسمّى نَفْساً، وكذلك بَ جَ(س) من سطْح المرَكّب. والحكمـاءُ لم تسمّ شيئاً باسْم شيءٍ إلا لِشِبْهِه به.

(ا) ش: كنسبة ما في (ب) من ع ر، وسقط من ظ (ج) ش: الطبيعتين الأخريين (د) ش: وكل شيئين متشابهين لهما متناسبان (هـ) ش: زَ وَ جَ (و) ش: اقل طبائع المركّب (ز) ش: وتأخذ (ح) ش (91ب): تجعل (ط) ش: مثلي وزنهما (ي) ج: الجميع منه (ك) ش: أمثال اليبوسة (ل) من ع (م) ظ: الجمْع (ن) في ظ: آحَ دَ جَ، وفي ي ج: آحَ جَد وفي ش: آبَ حَ (س) ش: آبَ جَ دَ (ع) ي: زَ وَ حَ (ف) ي: هـ رَ وَ حَ (س) ع ج ي متصلة: بـج.

•والكلماتُ الّتي سألتَ عن شرْحها: الأرض المقدّسة هي المنعقِدة من الطّبائع العُلْويّة والسُّفْليّة . / والنّحاس، هو الّذي أُخرِج سوادُه وقُطِعَ حتّى صارَ هباءً ، ثمّ حُمّر بالزّاج فصارَ نُحاساً . والمغنيسيا حجَرُهم الّذي تَجْمُدُ فيه الأرواحُ وتُخرِجُه الطّبيعةُ العُلْوِيّةُ الّتي تُسجَنُ فيها الأرواحُ لتُقاتِلَ عليها النّار . والفُرْفُرةُ لونٌ أحْمَرُ قانٍ يُحدِثُه للكِيان[أ] . والرُّصاصُ حجرٌ له ثلاث قُوىً مختلِفةُ الشُّخوصِ ، ولكنّها مُتشاكِلةٌ متجانِسةٌ. فالواحِدةُ روحانِيّةٌ نيّرةٌ صافِيةٌ، وهي الفاعِلَةُ. والثّانية نَفسانيّةٌ، وهي مُتحرّكةٌ حسّاسةٌ، غير أنّها أغلظُ من الأُولَى ومركزُها دونَ مركز الأولَى. والثالِثةُ قوّة أرضيّةٌ جاسِيَةٌ قابِضةٌ منعكِسَةٌ إلى مركزِ الأرْض لِثِقَلِها. وهي الماسِكَةُ الرّوحانيّةُ والنّفسانيّةَ جميعاً والمُحيطَةُ بهما . وأمّا سائرُ الباقِية ، فمُبتَدِعةٌ ومختَرِعةٌ ، إلْباساً على الجاهِل . ومن عَرفَ المقدّماتِ استغْنَى عن غَيْرها . فهذا جميعُ ما سألْتني عنه قد بعثت به إليْك مفسَّراً؛ ونَرجو بتوفيقِ الله أن تَبْلُغَ أملَكَ. والسّلام•[ب].

[369 أ]

انتَهى كلامُ ابن بِشْرون. وهو من كِبار تِلْميذِ مَسْلَمَةَ المَجْريطيّ، شيخِ الأندلُس في عُلوم الكيمياءِ والسّيمياء[ج] والسّحر في القَرْن الثّالِث وما بَعْدَه.

وأنت ترى، كيف صرفَ ألفاظهم كلَّها في الصّناعة إلى الرّمز والألْغاز الّتي لا تكادُ تَبِينُ ولا تُعرفُ؛ وذلك دليلٌ على أنّها ليستْ بصناعةٍ طبيعيّةٍ.

والّذي يجبُ أن يُعتقَدَ في أمْر الكيمياءِ ، وهو الحقُّ الّذي يُعضِّده الواقعُ ، أنّها من جنْس آثار النّفوس الرّوحانيّةِ وتَصرُّفِها في عالَم الطّبيعة ، إمّا من

(أ) ظ: الكيّان (ب) ما بين النجمين لم يرد في الرسالة ش (ج) سقط من ج .

نــوْع الكــرامة إن كانت النّفوسُ خَــيِّرةً، أو من نوْع السِّحْر، إن كانت شــرّيرةً فاجـرةً.

فأمّـا الكرامـةُ، فظـاهرةٌ؛ وأمّـا الـسّحر، فـلأنّ الـساحرَ كـما ثبـتَ في مـكان تَحْقيقِه، يَقْلِبُ الأعيانَ المادّيّةَ بقُوّتِه السّحريّة، ولا بُدّ له مع ذلك عـندهم من مـادّةٍ يقعُ فعلُه الـسّحريُّ فيـها؛ كتَخْليـق بَعْـض الحيـواناتِ من مـادّة التّراب أو الـشّعْر والنّبات، وبالجُمْلة من غير / [369ب] مادّتها المخصوصَةِ بها، كما وقَـع لسَحَرة فِرْعَــونَ في الحِبال والعِصِيّ، وكما يُنْقل عن سَحَرة السّودان والهُنود في قاصِية الجنوبِ، والتُّرْكِ في قاصِيَة الشّمال، أنّهم يَسْحَرون الجوَّ للأمْطارِ، وغيْر ذلك.

ولما كانت هذه تَخْليقاً للذّهب في غير مادّتِه الخاصّة به، كان من قَبيل السِّحْر. والمتكلّمونَ فيه من أعلام الحكماءِ، مثل جابِر ومَسْلَمـة ومن كان قبْلَهـم من حُكمـاء الأُمَم، إنّما نَحَوْا هذا المَنْحَى. ولهذا كان كلامُهم فيـه إلغازاً، حَـذَراً عليها من إنكار الشّرائع على السّحر وأنواعِه، لا أنّ ذلكَ يرجعُ إلى الضّنانةِ بهـا، كـما هـو رَأْيُ من لم يَذْهب إلى التّحْقيق في ذلك.

وانظرْ كيفَ سَمّى مسلمةُ كتابَه فيها رُتْبَـةَ الحكيم، وسَمّى كتابَـه في الـسِّـحر والطّلْسْماتِ غايةَ الحكيم، إشارةً إلى عُموم مَوْضوع الغَايَةِ وخُصوصِ موضوع هـذه. لأنّ الغايةَ أعْلَى من الرُّتْبَةِ. وكأنّ مسائِلَ الرُّتْبَةِ بعضٌ من مسائل الغايَةِ، أو تَشارِكِها في المَوْضوعات. ومن كلامه في الفَنّيْنِ يَتَبَيَّنُ ما قلناهُ.

وَنحنُ نُبيّنُ [فيما][أ] بعدَ هذا غلَطَ مَنْ يَزْعُمُ أنَّ مَدارِكَ هذا الأمْرِ بالصّناعةِ الطّبيعيّةِ. واللهُ العليمُ الخبيرُ.

## 31 ● فَصْلٌ، في إبْطالِ الفَلْسفَةِ وفَسادِ مُنْتَحِلِها

هذا الفصلُ وما بعدَهُ مُهِمٌّ، لأنّ هذه العلومَ عارضةٌ في العُمْرانِ، كثيرةٌ في المُدن، وضَرَرُها في الدّين كبيرٌ. فوجَبَ أن نصدَعَ بشأنِها ونَكْشِفَ عن المُعْتَقَدِ الحقّ فيها.

وذلك أنّ قَوْماً من عُقلاء النّوعِ الإنسانيّ زعَموا أنّ الوجودَ كلَّه، الحِسّيَّ منه وما وراءَ الحِسّ، تُدرَكُ ذواتُه وأحوالُه بأسبابِها وعِلَلِها بالأنظارِ الفِكْرِيّةِ والأقيسةِ العقْلِيّةِ، وأنّ تصحيحَ العقائدِ الإيمانيّةِ من قِبَلِ النَّظَرِ لا من جِهَةِ السّمعِ، فإنّها بعضٌ من مدارِكِ العَقْلِ. وهؤلاء يُسَمَّوْنَ بالفلاسِفَةِ[ب]، جمعِ فيلسوفٍ، وهو باللّسان اليونانيّ: محبُّ الحِكْمَةِ.

[370 أ] فبَحثوا عن ذلك وشَمَّروا له، وحَوَّموا على / إصابَةِ الغَرَضِ منه، ووَضَعوا قانوناً يَهْتدي به العقْلُ في نَظَرِه إلى التّمييزِ بَيْنَ الحقّ والباطِل، وسَمَّوْه بالمنطِق. ومُحَصَّلُ ذلك، أنّ النّظرَ الّذي يُفيد تمييزَ الحقّ من الباطِل، إنّما هو للذّهن في المعاني المنتزَعَةِ من المَوْجوداتِ الشّخصِيّةِ، فيتجرّدُ أولاً منها صُوَرٌ منطبِقَةٌ على جميع الأشخاص، كما ينطبق الطابَعُ[ج] على جَميع النّقوشِ الّتي يَرْسُمها في طينٍ أو شَمْعٍ.

(أ) من: ع ج ي (ب) ج: الفلاسفة (ج) ج: الطبائع.

وهذه المُجَرَّدةُ من المَحسوساتِ تُسمَّى المعقولاتِ الأوائِلَ. ثمّ تجرُّد من تلك المعاني الكلّيّةِ إذا كانت مشتركةً مع مَعانٍ[ا] اخرَى وقد تَميَّزت عنها في الذّهن، فتُجَرَّدُ منها مَعانٍ[ا] اخرَى، هي الّتي اشتركَتْ بها. ثمّ تُجَرَّدُ ثانياً إن شاركَها غيرُها، وثالثاً، إلى أن ينْتهيَ التّجريدُ إلى المعاني البَسيطَةِ الكُلّيّةِ المنطبِقَةِ على جَميع المعاني والأشْخاص، ولا يكونَ منها تجريدٌ بعدَ هذا، وهي الأجْناس العالِية. وهذه المجرَّداتُ كلُّها من غَيْر المحسوساتِ، هي من حيثُ تأليفُها بعضها مع بَعْضٍ لتَحْصيل العلوم منها، تُسَمّى المعقولاتِ الثّواني. فإذا نظر الفِكْر في هذه المعقولاتِ المجرَّدَةِ، وطَلَب منها تَصوُّرَ الوجودِ كما هو، فلابُدَّ للذّهن من إضافَة بَعْضها إلى بَعْض، ونَفْي بَعْضِها عن بَعْض بالبُرْهانِ العَقْلِيِّ اليقينيّ، لتَحْصيل تَصَوُّر الوُجودِ صَحيحاً مُطابِقاً إذا كان ذلك بقانونٍ صحيحٍ، كما مَرَّ.

وصنف التّصْديق، الّذي هو تلك الإضافةُ والحُكْمُ، متقَدّمٌ عندهم على صِنْف التّصَوّر في النّهايـة، والتّصوُّرُ متقدّمٌ عليـه في البِداية والتّعْليم؛ لأنّ التّصوُّرَ التّامَّ عندَهم هو غايَةُ الطَّلَب الإدْراكِيّ، وإنّما التّصديقُ وسيلةٌ له. وما تسمَعُه في كُتب المنطقِيّينَ من تقدُّم التّصور وتَوقُّف التّصديق عليه، فبِمعْنَى الشّعور، لا بمعْنَى العِلْم التّامّ. وهذا هو مَذهب كبيرِهم أرِسْطو.

ثمّ يزْعُمون أنّ السّعادَةَ في إدْراك / الموجوداتِ كلِّها، ما في الحسّ وما وراءَ الحِسّ، بهذا النّظر وتلْك البراهينِ. وحاصلُ مدارِكهم في الوُجودِ على الجُمْلة ما آلتْ [370ب]

[ا] في الأصول كلها: معاني.

إليه، وهو الّذي فرّعوا عليْه قضايا أنظارهم، أنهم عثَروا أوّلاً على الجسْم السُّفليّ بحُكْم الشّهودِ والحِسّ، ثمّ ترَقّى إدراكُهم قليلاً فشعروا [بوجود][أ] النَّفس من قِبَل الحرَكةِ والحِسّ في الحيواناتِ، ثمّ أحَسّوا من قُوَى النّفس بسُلْطان العَقْل، ووقَف إدراكُهم. فقضَوْا على الجِسْم العالي السّماوِيّ بنحوٍ من القَضاء على أمْر الذّات الإنْسانِيّة، ووَجَب عندهم أن يكونَ للفَلَكِ نَفْسٌ وعقلٌ كما للإنسان. ثمّ أنهَوْا ذلك نهايةَ عدَدِ الآحاد، وهي العَشر، تسعٌ مفصّلةٌ ذواتُها جُمَلٌ، وواحدٌ أوّلُ مفردٌ، وهو العاشِرُ.

ويزعُمونَ أنّ السّعادةَ في إدراك الوُجود على هذا النّحو من القَضاء، مع تَهْذيب النّفس وتَخلُّقِها بالفَضائِل، وأنّ ذلك ممكنٌ للإنْسان ولو لم يَرِدْ شَرْعٌ، لتَمْييزه بينَ الفضيلة والرّذيلةِ من الأفعال بمُقْتَضَى عَقْله ونَظَرِه، و[مَيْله][ب] إلى المَحْمود منها، واجْتنابِه للمَذْموم بفِطْرتِه. وأنّ ذلك إذا حَصَل للنّفس، حَصَلت لها البَهْجَةُ واللّذّةُ، وأنّ الجهْلَ بذلك هو الشّقاءُ السّرْمَدُ؛ وهذا عنْدَهم هو معنَى النّعيم والعذابِ في الآخِرة، إلى خُباطٍ لهم في [تفاصيل][ج] ذلك معروفٍ من كَلِماتهم.

وإمامُ هذه المذاهِب الّذي حَصّل مسائِلَها، ودَوّنَ علْمَها، وسطّر حِجاجَها فيما بلَغنا في هذه الأحْقاب، هو أرِسْطو المَقْدُونيّ، من أهْل مَقْدونيّةَ من بلاد الرّوم، من تِلْميذ أفْلاطون. وهو مُعلّمُ الإسكَنْدر، ويُسمّونه المعلّمَ الأوّلَ على الإطْلاق. يَعْنون معلّمَ صناعة المَنْطق، إذ لم تكنْ قَبْله مهذّبةً. وهو أوّلُ من رتّب قانونَها،

(أ) ظ ج ي: بموجود (ب) ظ: مثله (ج) سقط من ظ، وفي ع: تفصيل ثمّ شطبها وكتب ما اثبتناه في الحاشية بخطّه، ومثله في ج ي.

واستوْفَى مسائِلَها، وأحسنَ بَسْطَها. ولقد أحْسَن في[1] ذلك القانون ما شاء، لو تكفّل له بقَصْدهم في الإلهيّات.

[371أ] / ثمّ كان من بَعْده في الإسْلام من أخَذَ بتلك المذاهِب واتّبَع فيها رأيَه حَذْوَ النّعْل بالنّعل إلاّ في القَليـل. وذلك أنّ كُتُبَ أولئك المتقدّمينَ، لمّا ترْجَمَها الخلفاءُ من بني العَبّاس من اللّسان اليونانيّ إلى اللّسان العربيّ، تَصَفّحهـا كـثيرٌ من أهْـلِ المِلّة، وأخذَ بمذاهِبهم من أضَلّه اللهُ من مُنْتحِلي العُلوم، وجَادَلوا عنها، واختلفوا في مَسائِلَ من تَفاريعِها. وكان من أشْهرهم أبو نَصْر الفارابيُّ في المائة الرّابعةِ لعَهْد سَيْف الدّوْلة، وأبو عليّ ابنُ سينا في المائةِ الخامِسة لعَهْد بَني بُوَيْه بأصْبهانَ، وغيرهما.

واعلَمْ أنّ هذا الرّأيَ الّذي ذهبوا إليه باطلٌ بجميع وُجوهِـه ؛ فأمّا إسْنـادُهم الموجودات كلّها إلى العَقْل الأوّل، واكتفاؤُهم به في التّرقّي إلى الواجِـب، فهو قُصورٌ عمّا وراءَ ذلك من رُتَب خَلْق الله. فالوُجودُ أوسعُ نِطاقاً من ذلك، ﴿ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة النّحل، من الآية 8]. وكأنّهم في اقْتصارِهم على إثْباتِ العَقْـل فقـطْ والغَفْـلة عمّـا وراءَه، بمثابَـةِ الطّبيعيّـينَ المقْتَـصِرينَ عـلى إثْبـات الأجْـسام خاصّـةً، المُعْرِضينَ عن النّفس والعَقْل ، المُعْتَقِدينَ أنّه ليْس وراءَ الجِسْم في حِكْمَـةِ الـوُجود شيءٌ.

وأمّا البراهينُ الّتي يزْعمونَهـا على مُدّعياتِهم في المَوْجـوداتِ، ويَعْرِضونَها على مِعْيار المَنْطق وقانونِه، فهيَ قاصِرَةٌ وغيرُ وافيةٍ بالغَرَض.

(1) سقط من ع.

أمّا ما كان منها في المَوجوداتِ الجِسمانِيّة، ويُسمّونه العِلْمَ الطّبيعيّ، فوَجْهُ قُصورِه أنّ المطابَقة بين تلك النّتائجُ الذّهنيّة الّتي تُستَخرجُ بالحُدود والأقيسة، كما في زَعْمِهم، وبَيْن ما في الخارِج، غيرُ يَقينيّ. لأنّ تلك أحكامٌ ذِهنيّةٌ كلُّها عامّةٌ، والموجوداتُ الخارِجيّةُ متشَخّصَةٌ بموادِّها . ولعلّ في المَوادّ ما [يَمنعُ][(أ)] من مُطابَقة الذّهنِيّ الكُلّيّ للخارِجيّ الشّخصِيّ. اللّهمّ إلاّ ما يَشهَدُ [له الحِسُّ][(ب)] من ذلك، فدليلُه شهودُه، لا تلكَ البَراهينُ. فأينَ اليَقينُ الّذي يَجِدونه / فيها؟ [371ب]

وربّما يكونُ تصرُّفُ الذّهنِ أيضاً في المَعقولاتِ الأُوَلِ، المطابِقَةِ للشّخصِيّات بالصُّوَرِ الخياليّةِ الّتي تجريدُها في الرُّتبة الثّانية، فيكونُ الحُكْمُ حينئذٍ يقينيّاً بمثابَةِ المحسوساتِ، إذ المعقولاتُ الأُوَلُ أقربُ إلى مطابَقَةِ الخارجِ لكَمالِ الانطباقِ فيها، فنُسلِّمُ لهم حينئذٍ دعاوِيَهُمْ في ذلك. إلاّ أنّه يَنْبغي لنا الإعراضُ عن النّظر فيها ، إذ هُوَ من تَرْكِ المُسْلِمِ لِمَا لا يَعْنيهِ. فإنّ مسائِلَ الطّبيعيّاتِ لا تَهُمُّنا في دينِنا ولا مَعاشِنا. فوَجب علَيْنا تَرْكُها.

وأمّا ما كان منها في الموجوداتِ الّتي وراءَ الحِسّ، وهي الرّوحانِيّةُ، ويُسمّونه العِلْمَ[(ج)] الإلهيّ، وعلْمَ ما بعْدَ الطّبيعةِ، فإنّ ذواتِها مجهولةٌ رأساً، ولا يمكنُ التّوصُّلُ إليها ولا البرهانُ عليها . لأنّ تجريدَ المعقولاتِ من المَوجوداتِ الخارِجيّةِ الشّخصِيّةِ إنّما هو مُمكنٌ فيما هو مُدرَكٌ لنا بالحِسّ، فننتزِعُ منه الكلّيّاتِ. ونحنُ لا نُدرِكُ الذّواتِ الرّوحانِيّةَ حتّى نجرّدَ منها ماهيّاتٍ أخرى، لحجابِ الحِسّ بيْنَنا وبيْنَها. فلا يتأتّى لنا

(أ) كذا في ع ج ي، وفي ظ: يصنع (ب) سقط الأول من ظ، وأبدل فيه الحسّ بالحسنى (ج) سقط من ج .

برهانٌ عليها، ولا مُدرَكٌ لنا في إثبات وُجودِها على الجُملة إلاّ ما نَجِدُه بيْن جَنْبَيْنا من أمْر النَّفْس الإنسانيّة وأحْوالِ مَدارِكِها، وخُصوصاً في الرُّؤيا الّتي هي وجدانيّةٌ لكلّ أحدٍ. وما وراءَ ذلك من حقيقتها وصِفاتِها، فأمرٌ غامِضٌ لا سبيلَ إلى الوُقوفِ علَيْه. ولقَد صَرَّح بذلك مُحقِّقوهم ، حيثُ ذهبوا إلى أنَّ ما لا مادّةَ له ، فلا يُمكنُ البُرْهانُ عليه، لأنّ مقدّمات البُرْهان من شَرْطِها أن تكونَ ذاتيّةً. وقال كبيرُهم أفلاطون: إنّ الإلهيّات لا يوصَلُ فيها إلى يقينٍ، وإنّما يُقال فيها بالأخْلَق والأوْلَى، يَعْني الظّنَّ. وإذا كنّا إنّما[1] نَحْصُل بعد التّعب والنّصَب على الظّنّ فقَطْ ، فيكْفينا الظّنُّ الّذي كان أوّلاً ، فأيّ فائدةٍ لهذه العُلوم والاشْتغالِ بها؟ ونحنُ إنّما عِنايَتُنا / [372أ] بتَحْصيل اليَقينِ فيما وراءَ الحِسّ من المَوْجوداتِ، وهذه هي غايةُ الأفْكار الإنْسانيّةِ عندهم.

وأمّا قولُهم: إنّ السّعادةَ في إدْراك الوُجودِ على ما هو عليه بتلْك البراهينِ، فقَوْلٌ مزيّفٌ مَرْدودٌ. وتفسيرُه أنّ الإنسانَ مركّبٌ من جُزءيْن، أحدُهما جسمانيٌّ، والآخَرُ روحانيٌّ مُمتَزِجٌ به. ولكلّ واحدٍ من الجزءيْن مَدارِكُ مختصّةٌ به. والمُدرِكُ فيهما واحدٌ، وهو الجُزْءُ الرّوحانيُّ، يُدرِك تارةً مدارِكَ روحانيّةً، وتارةً مدارِكَ جِسمانيّةً. إلاّ أنّ المدارِكَ الرّوحانيّةَ يُدْرِكُها بذاتِه بغَيْرِ واسطةٍ، والمدارِكَ الجِسمانيّةَ بواسِطَة آلاتِ الجِسْم، من الدّماغِ والحَواسّ.

وكلّ مُدْرِك فلَهُ ابتهاجٌ بما يُدْركُه. واعتَبِرْهُ بحال الصّبيّ في أوّل مداركِهِ الجسمانيّةِ الّتي هي بواسِطَةٍ، كيف يَبْتهِجُ بما يُبْصِرُه من الضّوْءِ، وبما يَسْمَعُه من

(1) فوقها في ع كلمة ضرب .

الأصواتِ. فلا شكَّ أنّ الابتهاجَ بالإدراك الّذي للنّفس من ذاتِها بغيرِ واسطةٍ يكون أشدَّ وألذَّ[1]. فالنّفسُ الرّوحانيّةُ إذا شعرتْ بإدراكِها الّذي لها من ذاتِها بغيْر واسطةٍ حصلَ لها ابتهاجٌ ولَذّةٌ لا يُعبَّر عنها. وهذا الإدراكُ لا يحصُلُ بنظرٍ ولا علمٍ، وإنّما يحصُلُ بكشفِ حجابِ الحِسّ ونسيان المدارِك الجسمانيّة بالجُملَة.

والمتصوّفةُ كثيراً ما يعْنون بحُصول هذا الإدْراك للنّفس بحُصولِ هذه البَهجةِ، فيُحاولونَ بالرّياضَةِ إماتَةَ القُوى الجسمانيّةِ ومَدارِكها، حتّى الفكْرِ من الدّماغ، ليحْصُلَ للنّفس إدراكُها الّذي لها من ذاتِها عند زوالِ الشّواغِبِ والموانِع الجسمانيّة، فتحصلَ لهم بهجةٌ ولَذّةٌ لا يعبَّر عنها. وهذا الّذي زعَموهُ، بتقْدير صِحّته، مُسَلَّمٌ لهم. وهو مع ذلك غيرُ وافٍ بمَقْصودِهِم.

فأمّا قولُهم: إنّ البراهينَ والأدِلّةَ العَقليّةَ محصّلةٌ لهذا النّوعِ من الإدْراك والابتهاجِ عنه، فباطلٌ، كما رأيتَهُ. إذ البراهينُ والأدِلّةُ/ من جُمْلة المدارِك الجِسمانيّةِ، [372ب]

لأنّها بالقُوى الدّماغيّةِ من الخيالِ والفِكر والذّكر. ونحنُ أوّلُ شيءٍ نعنَى به في تَحصيل هذا الإدْراكِ إماتةُ هذه القُوى الدّماغيّة كلّها، لأنّها منازِعَةٌ له، قادحةٌ فيه. وتجدُ الماهرَ منهم عاكِفاً على كتاب الشّفاء، والإشارات، والنّجاةِ، وتلاخيصِ ابنِ رُشْدٍ للفصّ، من تأليف أرِسطو، وغيْره، يُبَعْثِرُ أوراقَها ويَتَوَثّقُ من بَراهينها ويَلْتَمِسُ هذا القِسْط من السّعادةِ بيْنها، ولا يعلَمُ أنّه يَسْتَكْثِرُ بذلك من الموانِع عنها. ومُسْتَنَدُهم في ذلك ما يَنْقُلونَهُ عن أرِسطو والفارابيّ وابنِ سِينا: أنّ من حَصَلَ له

[1] ج: وآكد.

إدراكُ العَقْلِ الفَعّال [واتّصل به في حياته الدّنيا، فقد حَصَل على حَظّه من السّعادَةِ. والعقْلُ الفعّالُ](ا) عندَهم عبارةٌ عن أوّل رُتْبةٍ ينكشفُ عنها الحِسُّ من رُتَب الرّوحانِيّات. ويحملونَ الاتّصالَ بالعَقْل الفعّالِ على الإدْراك العِلْمِيّ، وقد رأيتَ فسادَهُ. وإنّما يعني أرسطو وأصحابُه - بذلك الاتّصالِ والإدْراكِ - إدْراكَ النّفس الّتي لها من ذاتِها وبغَيْرِ واسِطَةٍ. وهو لا يَحْصُل إلاّ بكشْف حِجاب الحِسّ.

وأمّا قولُهم: إنّ البَهجةَ النّاشِئةَ عن هذا الإدْراكِ هي عَيْنُ السّعادةِ الموعودِ بها، فباطلٌ أيضاً ، لأنّا إنّما تَبيَّن لنا بما قَرّروهُ ، أنّ وَرَاءَ الحِسّ مَدْرَكاً آخرَ للنّفْس من غيرِ واسطةٍ، و[أنّها](ب) تبتهجُ بإدْراكها ذلك ابتهاجاً شديداً. وذلك لا يُعَيِّن لنا أنّه عَيْنُ السّعادةِ الأخرويّةِ ولابُدّ ، بل هي من جُمْلة الملاذّ الّتي لتلك السّعادة .

وأمّا قولُهم: إنّ السّعادةَ في إدْراك هذه الموجوداتِ على ما هي عليه، فقولٌ باطل، [مبنيٌّ](ج) على ما كنّا قدّمْناهُ في أصْل التّوحيد من الأوْهام(د) والأغْلاط في أنّ الوجودَ عند كلّ مُدرك مُنحصِرٌ في مَدارِكه، وبيّنّا فسادَ ذلك، وأنّ الوجودَ أوسعُ من أن يُحاطَ به أو يُستَوْفَى إدْراكُه بجُمْلَتِه روحانِيّاً أو جِسْمانِيّاً.

والّذي يحصُل من جميع ما قَرّرناهُ من مذاهِبهم، أنّ الجزءَ الرّوحانِيَّ إذا فارقَ القُوى الجِسْمانِيّةَ ، أدركَ إدْراكاً ذاتِيّاً له مُختصّاً بصِنفٍ من / المدارِك ، وهي [373ا] الموجوداتُ الّتي أحاطَ بها علْمُنا، وليس بعامّ الإدْراكِ في المَوْجوداتِ كلّها، إذ لم تَنحَصِرْ، وأنّه يبتهجُ بذلك النّحو من الإدراك ابتهاجاً شديداً كما يَبْتهجُ الصبيُّ بمدارِكه

(ا) سقط من ظ (ب) من ع ي، وفي ظ ج: وإنّا (ج) سقط من ظ (د) ظ: الإلهام .

الحِسّيّة في أوّل نُشوئه[أ]. ومَنْ لنا بعدَ ذلك بإدراك جَميع الموجوداتِ أو بحُصول السّعادة الّتي وَعَدَنا بها الشّارع إن لم نَعمل لها؟ ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [سورة المؤمنون، من الآية 36].

وأمّا قولُهم: إنّ الإنسانَ مستقلٌّ بتهذيب نَفسه وإصلاحِها بمُلابَسة المحمودِ من الخُلُق ومُجانبَةِ المذمومِ، فأمرٌ مَبنيٌّ على أنّ ابتهاجَ النّفسِ بإدراكِها الّذي لها من ذاتِها هو عَيْنُ السّعادةِ الموْعودِ بها. لأنّ الرّذائِلَ عائِقةٌ للنّفس عن تَمام إدراكِها ذلك بما يَحْصُلُ لها من المَلَكاتِ الجِسْمانيّةِ وألْوانِهَا.

وقد بيّنّا أنّ أثرَ السّعادَةِ والشّقاءِ من وَرَاءِ الإدْراكاتِ الجِسْمانيّةِ والرّوحانيّةِ. فهذا التّهذيبُ الّذي تَوصّلوا إلى مَعرفَتِه، إنّما نَفْعُه في البهجة النّاشِئَة عن الإدْراك الرّوحانِيّ فقطْ، الّذي هو على مَقايِس وقوانِينَ. وأمّا ما وراءَ ذلك من السّعادة الّتي وعدَ بها الشّارعُ على امتِثالِ ما أمَرَ به من الأعْمال والأخلاقِ، فأمرٌ لا تُحيطُ به مدارِكُ المُدْرِكِينَ.

وقد تَنَبّهَ لذلك زَعيمُهم أبو عليّ ابنُ سينا، فقال في كتاب المَبْدإ والمَعاد[1]، له[ب]، ما مَعْناهُ: إنّ المَعادَ الرّوحانِيّ وأحوالَه هو مِمّا يُتَوَصّلُ إليه بالبراهِينِ العقليّةِ والمقايِيس، لأنّه على نِسْبةٍ طبيعيّةٍ محفوظةٍ ووَتيرةٍ واحدةٍ، فلَنا في البَراهِينِ عليه سَعَةٌ. وأمّا المعادُ الجِسْمانِيّ وأحوالُه، فلا يمكنُ إدْراكُه بالبُرْهانِ، لأنّه ليس على نِسْبةٍ

(أ) ع: نشوه (ب) من ع، وسقط من ظ ج ي.

---

(1) رسالة أضحوية في أمر المعاد 36.

واحدةٍ. وقد بَسَطَتْه لنا الشَّريعةُ الحقَّةُ المحمَّديّةُ ، فلْيَنْظرْ فيها ولْيُرْجَعْ في أحواله إليها.

فهذا العِلْمُ، كما رأيته، غيرُ وافٍ بمقاصِدِهم الّتي حوَّموا عَلَيْها، مع ما فيه من مُخالَفةِ الشَّرائِع وظواهِرِها. ولَيْس له فيما عَلِمنا إلاّ *ثمرةٌ واحدةٌ، وهي شَحْذُ الذِّهن في ترتيب الأدِلّةِ / والحِجاجِ، لتحصُل*[أ] [مَلَكةُ الجودةِ والصّوابِ في البراهينِ][ب]. [373ب]

وذلك أنّ نَظْمَ المقايِيس وتركيبَها على وَجْه الإحْكام والإتْقانِ، هو كما شَرَطوهُ في صِناعتهم المنطقيّةِ. وهم كثيراً ما يَستعملونها في علومِهم الحِكْميّةِ من الطّبيعيّات والتّعاليمِ وما بعدها[ج]، فيَسْتَوْلي النّاظر فيها بكثْرة اسْتعمالِ[د] البراهينِ بشُروطِها على مَلَكةِ الإتْقانِ والصّوابِ في الحِجاجِ والاسْتِدْلالاتِ ، لأنّها ، وإنْ كانت غيرَ وافيةٍ بمقصودِهم، فهي أصحُّ ما عَلِمْناهُ من قوانينِ الأنْظار [هذه][هـ].

هذه هي ثَمَرَةُ هذه الصّناعة، مع الاطّلاعِ على مَذاهِب أهْل العالَم وآرائِهم؛ ومَضارُّها ما علمتَ. فلْيكن النّاظرُ فيها مُتَحَرِّزاً جُهْدَهُ من معاطِبِها، ولْيكُنْ نظرُ من يَنْظرُ فيها بعدَ الامْتلاءِ من الشّرعِيّاتِ والاطّلاعِ على التّفْسير والفِقْه. ولا يُكِبَّنَّ أحدٌ عليها وهو خِلْوٌ من عُلومِ المِلَّةِ، فقَلَّ أن يسلَمَ كذلك[و] من معاطِبِها.

واللهُ الموفِّقُ للحقِّ والهادِي إليه ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ [سورة الأعراف، من الآية 43].

(أ) سقط ما بين النجمين من ي (ب) وردت هذه الفقرة في ي مضطربة ومتداخلة حسب ما يلي، وبها تقديم وتأخير وتكرار: "إلا ملكة الجودة، والصّواب في البراهين في ترتيب الأدلّة والحجاج لتحصل ملكة الجودة والصّواب في البراهين وذلك" (ج) ج ي: بعدها (د) سقط من ي (هـ) من ع ج ي (و) ي: لذلك .

## 32 • فَصْلٌ، فِي إِبْطالِ صناعَةِ النُّجومِ وضَعْفِ مَدارِكِها وفسادِ غايَتِها

هذه الصّناعةُ يزعُمُ أصحابُها أنّهم يعرفونَ بها الكائناتِ في عالَم العناصِر قبْلَ حُدوثِها، من قِبَل مَعْرِفَةِ قُوَى الكواكِبِ وتأثيرِها في المولّدات العُنْصريّةِ، مفردةً ومُجتمِعَةً. فتكونُ لذلك أوضاعُ الأفلاكِ والكواكِبِ دالّةً على ما سيَحْدُثُ من نوْعٍ نوعٍ من أنْواع الكائِناتِ الكُلِّيّةِ والشّخصِيّةِ.

فالمتقدّمونَ منهم يرونَ أنّ معرفة قُوَى الكواكِبِ وتأثيرَها بالتّجربَةِ، وهو أمرٌ تَقْصُرُ الأعمارُ كلُّها عن تَحْصيلِهِ لو اجْتَمَعَت. إذ التّجربةُ إنّما تحصُلُ في المَرّاتِ المتعدّدةِ بالتّكْرارِ ليَحْصُلَ عنها العِلْمُ أو الظّنُّ. وأدوارُ الكواكِب منها ما هو طويلُ الزّمَنِ، فيحتاجُ تكَرُّرُه إلى آمادٍ وأحقابٍ متطاولةٍ تتقاصَرُ عنها أعمارُ العالَم.

وربّما ذهبَ ضعفاءُ منهم إلى أنّ معرفةَ قُوَى الكواكبِ وتأثيراتها كانت بالوَحْيِ، وهو / رأيٌ فائِلٌ، وقد كَفَوْنا مؤُونَةَ إبطالِه. ومن أوضَحِ الأدِلّةِ فيه، أن تعلَمَ أنّ [374 أ] الأنبياءَ، عليهم السّلامُ، أبعدُ النّاس عن الصّنائِع، وأنّهم لا يتعرّضونَ للإخْبارِ بالغَيْب إلاّ أن يكونَ عن الله، فكيفَ يَدّعونَ اسْتِنْباطَه بالصّناعةِ، ويَشْرَعونَ ذلك لمُتَتَبِّعيهم من الخَلْقِ؟

وأمّا بَطْلَمْيوس ومن تَبِعَهُ من المتأخّرينَ، فيرَوْنَ أنّ دَلالَةَ الكواكِبِ على ذلك دَلالَةٌ طبيعيّةٌ من قِبَل مِزاجٍ يَحْصُل للكواكِب في الكائِنات العُنصريّةِ. قال: لأنّ فعلَ النيّرَيْن وأثَرَهُما في العُنْصُرِيّاتِ ظاهِرٌ لا يسعُ أحداً جَحْدُهُ، مثل فِعْل الشّمس في

تبَـدُّل الفـصولِ وأمْزجتِهـا، ونُـضجِ الـثّمار والـزّرْعِ، وغَـيْرِ ذلك، وفِعْـل القمَـرِ في الرّطوباتِ والماءِ، وإنْضاجِ الموادّ المتعفّنةِ وفواكِهِ القِثّاءِ، وسائِرِ أفعاله.

ثمّ قال: ولنا فيما بعدَهُما من الكواكِب طريقانِ، الأولى: التّقليدُ لمن نقَلَ ذلك عنه من أيمّةِ الصّناعةِ، إلاّ أنّه غيرُ مقنعٍ للنّفس. الثّانيةُ: الحَدْسُ والتّجربةُ بقيـاسِ كلّ واحدٍ منها إلى النّيّرِ الأعْظمِ الّذي عرَفْنا طبيعتَهُ وأثَرُهُ معرفةً ظاهِرةً. فننظُر: هل تزيدُ ذلك الكوكبُ عند القِران في قُوّتِه ومِزاجِه، فنعرف موافقَتَهُ في الطّبيعة، أو يـنقُصُ منهـا، فنَعْـرِفَ مـضادَّتَهُ؟ ثمّ إذا عَرفْنـا قُواهـا مفـردةً، عرفناهـا مُرَكّبَـةً. وذلك عنـد تَناظُرِها بأشْكال التّثليـثِ والتّربيعِ وغيرِهِمـا، ومعرفـة ذلك مـن قِبَـلِ طَبـائِعِ البُروج بالقِياس أيضاً إلى النّيّرِ الأعْظَمِ.

وإذا عَرَفْنا قُوَى الكواكِب كلّها، فهي مُؤثِّرةٌ في الهَواءِ، وذلك ظاهرٌ . والمزاجُ الّذي يحصُلُ منها للهَواءِ يحصُلُ لما تَحْتَهُ من المولّداتِ، وتتخلّقُ به النُّطَـفُ والبِزْرُ، فيصيرُ حالاً للبدَن المتكوّن عنها، وللنّفسِ المتعلّقة به، الفائِضةِ عليه، المتكسّبةِ كمالها منه، ولما يتبعُ النّفْسَ والبدنَ من الأحْوال. لأنّ كيفيّاتِ البِزْرَةِ والنُّطْفةِ كيفيّاتٌ لما يتولّدُ عنها ويَنْشأُ منها.

قال: وهو مع ذلك / ظَنّيٌّ، وليس من اليَقين في شيْءٍ، وليس هو أيضاً مـن القَضاء الإلهيّ، يَعْني القدَر، إنّما هو مـن جُمْلة الأسْباب الطّبيعيّـة للكائِن، والقضاءُ الإلهيُّ سابِقٌ على كلّ شيءٍ. [374ب]

هذا مُحَصّلُ كلام بَطْلَميوس وأصحابِه. وهو منصوصٌ في كتابه الأرْبع وغيره.

ومنه تَبَيَّنُ ضَعفُ مُدرَكِ هذه الصّناعة؛ وذلك أنّ العِلْمَ بالكائن[أ] أو الظّنّ به إنّما يحصُلُ عن العلمِ بجملة أسبابه من الفاعِل والقابِل والصّورَة والغايَةِ، على ما تَبيَّن في مَوضعه. والقُوَى النّجوميّةُ، على ما قرّروهُ، إنّما هي فاعِلةٌ فقط. والجزءُ العُنصريُّ هو القابِل. ثمّ إنّ القُوَى النّجومِيَّةَ ليست هي الفاعِلَ بجُملَتِهِ، بل هُناك قوَى أخرَى فاعلةٌ معها في الجُزء الماديّ، مثل قُوّة التّوليدِ للأبِ، والنّوعِ الّتي في النُّطفةِ، وقُوَى الخاصّةِ الّتي تميّزَ بها صِنفٌ [صنفٌ][ب] من النّوع، وغير ذلك. فالقُوَى النّجوميّة إذا حَصَلَتْ على كمالِها وحصَل العِلْمُ بها إنّما هي فاعِلٌ واحدٌ من جُملةِ الأسبابِ الفاعلةِ للكائِن.

ثمّ إنّه يُشتَرَطُ، مع العِلْم بقُوَى النّجوم وتأثيراتِها، مزيدُ حَدْسٍ وتَخمينٍ، حينئذٍ يحصُلُ عنده الظّنُّ بوُقوعِ الكائن. والحَدْسُ والتّخمينُ قُوَى للنّاظِرِ في فكرِه، وليس من عِلَلِ الكائِن ولا من أسبابِهِ. فإذا فُقِدَ هذا الحدْسُ والتّخمينُ، رجعت أدراجَها عن الظّنّ إلى الشّكّ.

هذا إذا حصَلَ العلمُ بالقُوَى النّجومِيَّةِ على سَدادِه، ولم تعترضه آفةٌ. وهذا مُعْوِزٌ لما فيه من مَعرفةِ حُسْباناتِ الكواكِبِ في سَيْرِها لتُتَعَرَّفَ به أوضاعُها، ولِمَا أنّ اختصاصَ كلّ كوكبٍ بقُوّةٍ لا دليلَ عليه. ومُدْرَك بطْلَمْيوس في إثباتِ القوَى للكواكِب الخمسة بقياسِها إلى الشّمس مُدرَك ضعيفٌ، لأنّ قُوّةَ الشّمس غالبةٌ لجميع القُوَى من الكواكِب ومستَوليةٌ عليها. فقَلَّ أن يُشعَرَ بالزّيادة فيها أو النّقصان منها

(أ) ي: الكائن (ب) من ع ج ي، وسقط من ظ .

عند المُقارنةِ كما قالَ. وهذه كلُّها قادِحةٌ في تعرُّفِ الكائِناتِ الواقعةِ في عالَم العناصِر بهذه الصِّناعَةِ.

ثمّ إنّ تأثيرَ الكواكِب فيما تحتَها باطِلٌ ، إذ قد تبيَّنَ في باب التّوحيدِ أن لا فاعِلَ إلاّ اللهُ، بطريقٍ استدلاليّ، كما رأيته، واحتجَّ / لَهُ[أ] أهلُ عِلْم الكلام بما هو [1375] غنيٌّ عن البَيان، من أنّ إسنادَ الأسبابِ إلى المسبّباتِ مجهولُ الكَيْفِيّةِ، والعقلُ متّهَمٌ على ما يَقْضي به فيما يظهرُ بادئَ الرّأي من التّأثير . فلعلّ استِنادها على غير صورةِ بالتّأثيرِ[ب] المتعارَف. والقدرةُ الإلهيّةُ رابطةٌ بينَهما كما ربطتْ جميعَ الكائِناتِ علواً وسُفلاً، سيّما والشّرعُ يَرُدّ الحوادثَ كلَّها إلى قُدْرَةِ الله تعالى، ويبرأُ ممّا سِوَى ذلك.

والنّبوّاتُ أيضاً منكِرَةٌ لشأن النّجوم وتأثيراتِها، واستقراءُ الشّرعيّاتِ شاهِدٌ بذلك، في مثل قَوْله[1]: "إنّ الشّمْسَ والقمرَ لا يَخسفانِ لموْتِ أحدٍ ولا لحياتِه". وفي قوله[2]: "أصبحَ من عبادي مؤمنٌ* بي وكافر بي. فأمّا من قالَ: مُطِرْنا بفضْل الله وبرحْمَتِه، فذلك مؤمنٌ بي*[ج] كافرٌ بالكوْكب؛ وأمّا من قالَ: مُطِرْنا بنَوْءِ كذا، فذلِك كافرٌ بي مؤمنٌ بالكَوْكَب". الحديثَ الصّحيح.

(أ) سقط من ج (ب) ط ي: التأثير، ج: صور التأثير (ج) سقط ما بين النجمين من ي .

---

(1) من حديث ابن عمر، رواهُ البخاريّ في صلاة الكسوف 2: 42 حديث (1042) وفي بدء الخَلْق 4: 131 حديث (3201) ومسلم في الصلاة (914) وله طرق أخرى من حديث عُقْبة بن عامر والمُغيرة بن شعبة وعائشة وغيرهم .

(2) أخرجه البخاريّ في عدّة مواضع من صحيحه 1: 214 حديث (846) و 2: 41 حديث (1038) و 5: 155 (4147) و 9: 177 حديث (7503) ومسلم في الإيمان من صحيحه (71) .

فقد بان لك بُطلانُ هذه الصّناعة من طريق الشّرْع، وضَعفُ مداركِها مع ذلك من طريق العقل، مع[أ] ما لها من المضارّ في العُمران الإنسانيّ بما تبعثُ في عقائِد العوامّ من الفَسادِ ، إذا اتّفق الصّدقُ من أحْكامِها في بَعْض الأحايِين اتّفاقاً لا يرجِعُ إلى تَعْليلٍ ولا تحقيقٍ ، فيلْهَجُ بذلك من لا معرفَةَ لهُ ، ويظنُّ اطّرادَ الصّدقِ في سائِر أحْكامِها. وليْس كذلك. فيقعُ في رَدّ الأشياء إلى غير خالِقِها.

ثمّ ما ينشأُ عنها كثيراً في الدّول من توقُّع القَواطِع، وما يبعثُ عليه ذلك التّوقُّع من تطاوُل الأعْداء والمترَبّصينَ بالدّولةِ إلى الفَتْك والثّوْرَةِ، وقد شاهَدْنا من ذلك كثيراً، فيَنْبغي أن تُحْظَر هذه الصّناعةُ على جميعِ أهْلِ العُمْران، لما ينشأُ عنها من المضارّ في الدّينِ والدُّوَل.

ولا يَقْدَحُ في ذلك كونُ وجودُها طَبيعيّاً للبَشر بمُقْتَضى مدارِكهم وعُلومِهم. فالخيْرُ والشّرُّ طبيعتان في العالَم، موجودَتانِ، لا يُمكنُ نَزْعُهما. وإنّما يتعلّق التّكْليفُ [375ب] / بأسْبابِ حُصولِهما، فيتعيّنُ السّعْيُ في اكْتسابِ الخيرِ بأسبابِه، ودَفْع أسبابِ الشّرّ والمضارّ. وهذا هو الواجِبُ على من عَرفَ مفاسدَ هذا العلمِ ومَضارّهُ.

ولتعْلَمْ من ذلك، أنّها وإن كانت صحيحةً في نَفْسها، فلا يُمْكِنُ أحداً من أهل المِلّةِ تحصيلُ عِلمِها ولا ملَكتِها، بل إنْ نظرَ فيها ناظِرٌ وظَنّ بها الإحاطَةَ فهو في غايةِ القُصورِ في نَفْس الأمْرِ. فإنّ الشّريعَةَ لمّا حظَرتِ النّظرَ فيها فُقِدَ الاجتماعُ من أهل العُمْران لقراءَتِها والتّحْليقِ لتَعَلُّمِها، وصار المولَعُ بها من النّاس، وهُمُ الأقلُّ وأقَلُّ من

(أ) سقط من ج .

الأقلّ، إنّما يُطالِعُ كتبَها ومقالاتِها في كِسْرِ بَيْتِهِ، مُتَسَتِّراً عن النّاس، وتحتَ رِقْبَةٍ من الجُمْهورِ، مع تَشعُّبِ الصّناعةِ وكثْرةِ فُروعِها واعْتِياصِها على الفَهْم؛ فكيف يحصُلُ منها على طائِلٍ؟! ونحنُ نجِدُ الفِقْهَ الّذي عمّ نفعُه ديناً ودُنْيا، وسهُلَت مآخِذُه من الكِتابِ والسّنّةِ المتداوَلَةِ ، وعكَفَ الجمهورُ على قراءته وتَعْليمِـه ، ثمّ بعد التّحْليقِ والتّجْميع وطولِ المُدارَسَـةِ وكثْرةِ المجالِسِ وتعدُّدِها ، فإنّما يَحْذِقُ فيه الواحـدُ بعد الواحِـد في الأعْصار والأَجْيال. فكيف بعلْـمٍ مَهْجورٍ للشّريعَةِ، مضروبٍ دونَه سَـدُّ الحَظْر والتّحريم، مكتومٍ عن الجُمْهور، صعبِ المآخِذ، محتاجٍ بعد الممارَسة والتّحصيلِ لأُصولِه وفُروعِهِ إلى مزيدِ حَدْسٍ وتخمينٍ يكْتَنِفانِ به من النّاظِر، فأينَ التّحصيلُ والحِذْقُ فيه مع هذه كلِّها؟ ومدَّعي ذلك من النّاس مردودٌ على عَقِبِه، ولا شاهدَ له يقومُ بذلك، لغرابةِ الفَنّ بين أهل المِلّةِ وقِلّةِ حَمَلَتِهِ. فاعتبرْ ذلك تتبيّنْ صِحّةَ ما ذهبْنا إليه. واللهُ ﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴾ [سورة الجنّ، الآية 26].

وممّا وقع في هذا المَعْنى لبَعْض أصحابِنا من أهْل العَصْر، عندما غلَب العربُ عساكرَ السّلطانِ أبي الحَسَن، وحاصَروهُ بالقَيْروان، وكثُرَ إرجافُ الفريقَيْن، الأَوْلياءِ والأَعْداءِ، فقال / في ذلك أبو القاسِمِ الرَّحَوِيّ، من شُعراء أهْل تونس: [من مُخلّع البسيط] [376أ]

أَسْـتغفرُ اللهَ كلَّ حـينٍ ... قـد ذَهـبَ العَـيْشُ والهَنـاءُ
أَصْـبَحَ في تـونسٍ وأمْـسَى ... والـصُّبحُ للهِ والمَـساءُ
الخَـوفُ والجـوعُ والمنـايا ... يُحْدِثُهـا الهَـرْجُ والـوَباءُ

والنـاسُ في مِرْيـةٍ وحـزبٍ          ومـا عـسَى ينفـعُ المِـرَاءُ؟
فأحمـديٌّ يـرى عليّـاً          حـلَّ بـه الهُـلْكُ والتّـواءُ
وآخـرٌ قـالَ سـوفَ تـأتي          بـه إليـكُمْ صَـبـاً رُخـاءُ
واللهُ مـن فـوقِ ذا وهـذا          يقْـضي لعَبْدِيـه مـا يَـشاءُ
يا راصِدي الخُنّسِ الجَوارِي          مـا فعلَـتْ هـذه الـسَّماءُ؟
مطّلتُمـونا وقـد زعَمْـتُمْ          أتـكمُ اليـومَ أمْلِيـاءُ!
مـرَّ خمـيسٌ علـى خمـيسٍ          وجـاءَ سَـبْتٌ وأربعـاءُ
ونـصفُ شـهرٍ وعـشرٌ ثانٍ          وثالـثٌ ضَمَّـه انقَـضاءُ[1]
ولا نَـرى غـيرَ زُورِ قـولٍ          أذاكَ جَهـلٌ أم ازدِرَاءُ؟
إنّا إلى الله قـد علِمنـا          أن لـيْس يُـسْتَدْفَعُ القَـضاءُ
رضـيتُ بالله لي إلهـاً          حَـسْبُكم البـدرُ أو ذُكَاءُ
مـا هـذه الأنجُمُ الـسّوارِي          إلاّ عَباديـدُ أو إمـاءُ
يُقـضَى عليها ولَـيْس تَقْضِي          ومـا لهـا في الـوَرى اقْتِـضاءُ
ضَـلّتْ عُقـولٌ تـرَى قـديماً          مـا شَـانُهُ الحَـزمُ والفنـاءُ
وحكَّمـتْ في الوُجـود طبعـاً          يُحْدِثُـهُ المـاءُ والهـواءُ
لم تـرَ حُلْـواً إزاءَ مُـرٍّ          يغْـذوهُما تُرْبَـةٌ ومـاءُ
اللهُ ربّي ولَـسْتُ أدري          مـا الجَـوْهَرُ الفَـرْدُ والخَـلاءُ
ولا الهَيُولَى الّتي تُنادي          مـا لِيَ عـن صـورةٍ عَـراءُ

(1) ي: النضاء .

/ ولا وُجودٌ ولا انعِدامٌ　　ولا ثُبوتٌ ولا انتِفاءُ [376ب]
ولستُ أدري ما الكَسْبُ إلاّ　　ما جَلَبَ البيْعُ والشِّرَاءُ
وإنّما مَذْهَبي ودِيني　　ما كانَ والنّاسُ أوْلِيَاءُ
إذْ لا [فُصولٌ](أ) ولا أُصولٌ　　ولا جِدالٌ ولا ارتِياءُ
ما تَبِعَ الصَدْرُ والبقايَا　　يا حبّذا ذاكَ الاقْتِفاءُ
كانوا كما تَعْلَمونَ منهم　　ولم يَكُنْ ذلك الهُراءُ
يا أشْعَريُّ الزّمانِ إنّي　　أشْعَرَني الصَيْفُ والشّتاءُ
انّيَ أُجْزَى بالشّرّ شرّاً　　والخَيرُ عن مِثْلِهِ جَزاءُ
وأنّني إن أكُنْ مُطيعاً　　فُزتُ، وأعْصِي ولي رَجاءُ
وأنّني تحتَ حُكْمِ بارٍ　　أطاعَهُ العَرْشُ والبَرَاءُ
لَيْس بأسْطارِكم ولكنْ　　أتاحَهُ الحُكْمُ والقَضاءُ
لو حُدِّثَ الأشعَرِيُّ عمّنْ　　له إلى رأيِهِ انتِماءُ
لقالَ: أخْبِرْهُمُ بأنّي　　مِمّا يَقُولونَهُ بَرَاءُ

(أ) ظ: فضول .

## 33 • فَصْلٌ، فِي إِنْكارِ ثَمَرَةِ الكيمياءِ واسْتِحالَةِ وُجودِها، وما يَنْشأُ مِن المَفاسِدِ عن انْتِحالِها

إنّ كثيراً من العاجزينَ عن مَعاشِهم، تحمِلُهم المطامِعُ على انتحال هذه الصِّناعة، ويَرونَ أنّها أحدُ مذاهِب المعاشِ ووجوهِهِ، وأنّ اقْتناءَ المالِ منها أيسرُ وأسهلُ على مُبْتَغِيهِ. فيرْتكبونَ فيها من المتاعِب والمشاقّ ومُعاناةِ الصِّعابِ وعسْفِ الحُكّامِ وخسارةِ الأموالِ في النّفقاتِ، زيادةً إلى النيْل من عِرْضه والعَطبِ آخِراً إن ظُهِرَ على خَبْئِه.

﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ [سورة الكهف، من الآية 104]. وإنّما أطمَعَهم في ذلك أنهم[أ] رأوا المعادنَ تَستحيلُ وتنقلبُ - بالصَّنعَةِ - بعضُها إلى بعضٍ للمادّةِ المشتَرَكَةِ، فيُحاولونَ بالعِلاجِ صيرورةَ الفِضّةِ ذهباً / [377 أ] والنّحاسِ والقصديرِ فِضّةً، ويَحْسَبونَ أنّها من مُمْكِناتِ عالَمِ الطَّبيعَةِ.

ولهم في عِلاجِ ذلك طُرُقٌ مختَلِفَةٌ لاختلافِ مَذاهِبِهم في التّدْبيرِ وصُورَتِه، وفي المادّةِ الموضوعةِ عندهم للعلاجِ، المسمّاةِ عندهم[ب] بالحَجَرِ المكرَّمِ، هل هي العَذِرَةُ أو الدّمُ أو الشّعْرُ أو البيضُ أو كذا أو كذا مِمّا سِوَى ذلك؟

وجُمْلَةُ التّدبير عندَهم، بعد تَعْيينِ المادّة، أن تُمْهَى بالفِهْر على حجرٍ صَلْدٍ أمْلَس، وتُسقَى أثناءَ [إمْهائِها][ج] بالماء بعد أن يُضافَ إليها من العقاقيرِ والأدويةِ ما يُناسِبُ القَصْدَ منها ويؤثّر في انقلابها إلى المَعْدن المطلوب، ثمّ تُجفَّفُ بالشّمْس من

(أ) من ع ج ي، وفي ظ: أنّ (ب) من ج ي، وشطبت في ع (ج) ع: إنهائها، ظ: عنها.

بعد السَّقْي، أو تُطبخَ بالنّار، أو تُصعَّد، أو تُكَلَّس لاستخراجِ مائِها أو تُرابِها. فإذا رضِيَ ذلكَ كلُّه من علاجِهما، وتَمّ تدبيرُه على ما اقْتَضَتْهُ أصولُ صنْعَتِه، حَصَلَ من ذلكَ ترابٌ أو مائعٌ يُسمّونه الإكْسيرَ. ويزعُمونَ أنّه إذا أُلقِيَ على الفِضَّة المحمّاة بالنّار عادَتْ ذهَباً، أو النّحاسِ المحمّى بالنّار عادَ فِضّةً، على حَسَب ما قُصِد به في عَمَلِه.

ويزعُمُ المحقّقونَ منهم أنّ ذلكَ الإكْسيرَ مادّةٌ مركّبةٌ من العناصِرِ الأربعة، حَصَل فيها بذلك العلاجِ الخاصّ والتّدبيرِ مِزاجٌ وقُوًى طبيعيّةٌ تصرِفُ ما حصَلَت فيه إليها وتقْلِبُهُ إلى صورَتِها ومِزاجِهما، وتبُثُّ فيه ما حَصَل فيها[1] من الكيفيّات والقُوَى، كالخَميرة للخُبْز، تقلِبُ العجينَ إلى ذاتِها، وتعمَلُ فيه ما حصَلَ لها من الانفِشاشِ والهَشاشَةِ ليَحْسُنَ هَضْمُهُ في المِعدَة ويستحيلَ سريعاً إلى الغِذاء. وكذا إكسيرُ الذّهب والفضّةِ فيما يحصُلُ فيه من المعادِن، يَصْرِفُه إليهما ويَقْلِبُه إلى صُورَتِهما. هذا مُحصّلُ زَعْمِهم على الجُمْلة.

فتجِدُهم عاكِفينَ على هذا العلاجِ، يَبْتغونَ الرِّزْقَ والمعاشَ فيه، ويتناقلونَ أحكامَه وقواعِدَه من كُتُب أيِمّة الصّناعَة من قَبْلهم، / يتداوَلونَها بيْنَهم ويتناظَرونَ في [377ب] فَهْم لُغوزِها وكَشْفِ أسرارِها، إذ هي في الأكْثرِ تُشْبِهُ المُعَمّى، كتواليفِ جابرِ بن حيّان في رسائِله السّبْعين، ومَسْلَمةَ المَجْريطيّ في كتاب رُتْبَة الحَكيم، والطُّغْرائيّ، والمُغَيْربيّ في قَصائِده العَريقَة في إجادَة النَّظْم، وأمثالها، ولا يَحْلُون من بعد هذا كلّه بطائِلٍ منها.

(1) سقط من ي.

فاوَضْتُ يوماً شيخَنا أبا البركات البَلْفيقيّ، كبيرَ مشيخةِ الأندَلُس، في مثل ذلك، ووقَفْتُه على بعض التّواليف فيها، فتَصَفّحه طويلاً، ثمّ رَدّهُ إليّ وقال لي: وأنا الضّامِن [له][ا] أن لا يعودَ إلى بَيْته إلاّ بالخَيْبةِ.

ثمّ منهم من يقتصرُ في ذلك على الدُلْسَة فقط ، إمّا الظّاهرةِ ، كتَمْويه الفِضّةِ بالذّهب، أو النُحاسِ بالفضّةِ، أو خَلْطِهما على نِسْبة جزءٍ وجزءَيْن أو ثلاثةٍ، أو الخفيّةِ، كإلقاء الشّبَهِ بينَ المعادِن، بالصّناعة مثل تبييضِ النّحاس وتليينِه بالزِئْبَق[ب] المصَعّد، فيجيءُ جِسْماً معدِنيّاً شبيهاً بالفضّةِ، ويخفى، إلاّ على النُقّاد المَهَرة.

فيُقَدِّر أصحابُ هذه الدُلَس من دُلْستِهم هذه سكّةً يُسَرِّبونَها في النّاس ويَطْبعونَها بطابع السّلطان تَمْويهاً على الجُمْهور بالخلاصِ من الغِشّ. وهؤلاء أخسُّ النّاس حِرْفَةً ، وأسوأُهم عاقبةً ، لتَلَبُّسِهم بِسَرِقَة أموال النّاس . فإنّ صاحبَ هذه الدُلْسَة إنّما هو يَدْفَعُ نُحاساً في الفِضّة وفِضةً في الذّهب، ليسْتَخْلِصَها لنَفْسه. فهو سارقٌ أو أشرُّ[ج] من السّارق.

ومُعظَمُ هذا الصّنفِ لدينا بالمغرب من طلَبةِ البَرْبَر المُنْتَبذينَ بأطْراف البِقاع ومساكِنِ الأغْمار ، يأوونَ إلى مَساجد الباديةِ ، ويُمَوّهونَ على الأغبياءِ[د] منهم بأنّ بأيديهم صناعةَ الذّهب والفِضّة. والنّفوسُ مولَعَةٌ [بحبّهما][هـ] [و][و] الاستهلاك في [طلبهما][ز]، فيحصُلونَ من ذلك على معاشٍ . ثمّ يُبْتَغى ذلك عندَهم تحت الخوفِ

(ا) سقط من ظ (ب) من ظ ي ج، وفي ع: بالدوق (ج) في ج: اشدّ (د) ج: الأغبياء (هـ) من ع ج ي، وفي ظ: بحبّها (و) زيادة يقتضيها الربط (ز) في ظ: طلبها .

والرّقْبَةِ إلى أن يظهَرَ العجزُ وتقعَ الفضيحةُ ، فيفِرُّ إلى مكانٍ / آخَر ، ويَستَجِدُّ حالاً أخرَى في استِهواء بعضِ أهل الدُّنيا بإطماعِهم فيما لديه. ولا يزالونَ كذلك في ابتغاء معاشِهم. [378 ا]

وهذا الصّنف لا كلامَ معهم، لأنّهم بلَغوا الغايَة من الجَهْل والرّداءَةِ والاختراف بالسَّرقةِ، ولا حاسِمَ لعِلّتِهم إلاّ اشتدادُ الحكّامِ عليهم، وتناوُلُهم من حيث كانوا، وقطعُ أيْدِيهم متى ظُهِرَ على شَأنِهم. لأنّ فيه إفساداً للسّكّةِ الّتي تعُمُّ بها البَلْوَى، وهي مُتَمَوَّل النّاس كافةً؛ والسّلْطانُ مكلّفٌ بإصْلاحِها والاحْتياطِ عليها والاشتداد على مُفْسِدِها.

وأمّا من انتحلَ هذه الصّناعةَ ولم يرضَ بحالِ الدُّلْسَة، بل استَنْكَفَ عنها ونزّه نفسَه عن إفساد سِكّةِ المُسْلمين ونقُودِهم ، وإنّما يطلبُ إحالةَ الفِضّة إلى الذّهب، والرّصاصِ والنّحاسِ والقصْديرِ إلى الفِضّة، بذلك النّحْو من العِلاج وبالإكْسير الحاصِلِ عنه[ا] ، فلنا مع هؤلاءِ مُتَكلَّمٌ وبحثٌ في مدارِكهم لذلك. مع أنّا لا نعلمُ أنّ[ب] أحداً من أهل العالَم تَمَّ له هذا الغَرَضُ أو حَصَل منه على بُغْيَةٍ. إنّما تذهبُ أعمارُهم في التّدبير والفِهْر والصّلاَيَا والتّصْعيدِ والتّكْليسِ واعْتِيَام الأخطار لجَمع العقاقيرِ والبَحْث عنها، ويتناقلونَ في ذلك حكاياتٍ وقعتْ لغَيْرِهم مِمّن تَمّ له الغرضُ منها، أو وَقَف على الوُصول، يقْنَعون باستِماعِها والمُفاوَضةِ فيها، ولا يَستريبونَ في تَصْديقها، شأنَ الكَلِفينَ المُغرَمينَ بوَساوِسِ الأخبار فيما يَكْلَفون به . فإذا سُئلوا عن تَحْقيق

(ا) ي : عندهُ (ب) سقط من ج .

ذلك بالمعايَنة ، أنكروهُ ، وقالوا : إنّما سَمِعْنا ولم نَرَ. هكذا شأنُهم في كلّ عصرٍ وجيل.

واعلَمْ أن انتِحالَ هذه الصّنعة قديمٌ في العالَم، وقد تكلّم النّاس فيها من المتقدّمينَ والمتأخّرِينَ. فلْتَنقُل مذاهبَهم في ذلك، ثمّ نَتلوهُ بما يظهرُ لنا فيها من التّحقيق الّذي عليه الأمرُ في نَفسه. *واللهُ الموفّق للصّواب*[1].

[378 ب] / فنقولُ : إنّ مبنَى الكلام في هذه الصّناعةِ عند الحكماءِ على حالِ المعادِنِ السّبْعةِ المتطرّقةِ، وهي: الذّهبُ، والفِضّةُ، والرُّصاصُ، والقَصْديرُ، والنُّحاسُ، والحديدُ، والخارصينيّ، هل هي مُختلِفاتٌ بالفُصول، وكلّها أنواعٌ قائمةٌ بأنفسها، أو إنّما هي مختلفةٌ بخواصَّ من الكيفيّاتِ ، وهي كلّها أصنافٌ لنوعٍ واحد؟ فالّذي ذهبَ إليه أبو نَصْر الفارابيّ ، وتابَعَهُ عليه حُكماء الأندَلس ، أنّها نوعٌ واحدٌ ، وأنّ اختِلافَها بالكيفيّاتِ من الرُّطوبةِ واليُبوسَةِ، واللّين، والصّلابةِ، والألوان، من الصُّفرة والبَياضِ والسَّوادِ. وهي كلُّها أصنافٌ لذلك النّوع الواحِد.

والّذي ذهبَ إليه ابنُ سينا، وتابَعَهُ عليه حكماءُ المَشرِق، أنّها مختلفةٌ بالفُصول، وأنّها أنواعٌ متبايِنةٌ، كلُّ واحدٍ منها قائِمٌ بنفْسِه، مُتحقّق بحقيقتهِ، له فصلٌ وجِنسٌ، شأنَ سائر الأنواعِ.

وبَنَى أبو نَصْر الفارابيّ على مذهبه في اتّفاقِها بالنّوع، إمكانَ انقِلابِ بعضِها إلى بَعْضٍ، لإمكانِ تبدُّل الأعْراضِ حينئذٍ وعلاجِها بالصّنعةِ. فمِنْ هذا الوجْهِ، كانت

(1) سقط ما بين النجمين من ي .

صناعةُ الكيمياءِ عندَه ممكنةً سهلةُ[1] المأخذ. وبنى أبو عليّ ابنُ سينا على مذهبه في اختلافِها بالنوع إنكارَ هذه الصَّنعةِ واستحالةَ وُجودِها، بناءً على أنّ الفصلَ لا سبيلَ بالصّناعةِ إليه، وإنّما يخلقُه خالقُ الأشياء ومُقَدِّرُها، وهو اللهُ عزّ وجلّ. والفصولُ مَجهولةُ الحقائِق رَأساً بالتَّصوّر، فكيفَ يُحاوَلُ انقلابُها بالصّنعةِ؟ وغلّطه الطُّغرائيُّ، من أكابر أهْل هذه الصّنعةِ، في هذا القَوْل، وردَّ عليه بأنّ التّدبيرَ والعلاجَ ليْس في تَخليق الفَصْلِ وإبْداعِه، وإنّما هو في إعْداد المادّةِ لقبوله خاصّةً. والفصلُ يأتي من بَعْد الإعْداد من لَدُنْ خالِقِهِ وباريهِ، كما يَفيضُ النّورُ على الأجْسام بالصَّقْل والإمْهاءِ، ولا حاجةَ بنا في ذلك إلى تَصوُّره ومَعْرفَته.

قال: وإذا كنّا قد عثَرْنا على تَخْليق بعض الحيواناتِ مع الجَهْلِ بفُصولِها، مثل العَقْرب من التّراب والتّبن، ومثل الحيّاتِ المتكوّنة من الشَّعْر، ومثل ما ذكره أصحابُ الفِلاحة في تَكْوين النّحل إذا فُقِدَتْ من عجاجيل البَقَر، وتكْوينِ / القَصب [379 ا] من قُرون ذواتِ الظّلْفِ وتصييره سُكّرِيّاً بحَشْو القُرون بالعَسل بَيْن يَدَيْ ذلك الفَلْح للقُرونِ، فما المانِع إذن من العُثورِ على مثل ذلك في* المعادِن؟ وهذا كلُّه بالصّناعَةِ، وهي إنّما موضوعُها المادّةُ. فيُعِدُّها التّدبيرُ والعلاجُ إلى قَبولِ تلك الفُصول، لا أكثرَ.

قال: فنحنُ نُحاولُ مثلَ ذلك في* [ب] الذّهب والفِضّة، فنتّخِذُ مادّةً نضعُها للتّدبير، بعد أن يكونَ فيها استعدادٌ أولُ لقَبول صورةِ الذّهب والفِضّة، ثمّ نُحاولُها بالعِلاج على أن يتمّ فيها الاستِعْدادُ لقبول فَصْلها. انتهى كلام الطّغرائيّ بمعناه.

(ا) سقط من ج (ب) سقط ما بين النجمين من ي .

وهذا الّذي ذكرهُ في الرّدّ على ابن سينا صحيحٌ، لكنْ لنا في الـرّدّ على أهلِ الـصّناعةِ مأخـذٌ آخـرُ يتَبَيّنُ منـه اسـتحالةُ وجودِهـا وبطـلانُ مـزْعَمِهم أجمعين، لا الطُّغرائيُّ ولا ابنُ سينا.

وذلك أنّ حاصلَ عِلاجهم ، أنّهم بعدَ الوُقوفِ على المادَّةِ المستَعِدَّةِ بالاسْتِعْدادِ الأوّلِ، يجْعلونَها موضوعاً، ويُحاذونَ في تَدْبيرها وعلاجِها تدبيرَ الطّبيعةِ للجِسْمِ في المَعْدنِ حتّى إحالته ذهباً أو فضّةً، ويُضاعِفونَ القُوَى الفاعِلَةَ والمنفَعِلةَ ليتمَّ في زمانٍ أقْصَر. لأنّه تَبَيَّنَ في مَوْضعه أنّ مضاعَفَةَ قُوّة الفاعِلِ تنقُصُ من زمنِ فِعْلِه، وتَبيَّنَ أنّ الذّهبَ إنّما يتمُّ كونُه في مَعْدنِه بعدَ ألْفٍ وثمانينَ من السّنين، دورةَ الشّمسِ الكُبْرى. فإذا تضاعفَت القوَى والكيفيّات[ا] في العـلاجِ، كان زمانُ كونِه أقصرَ من ذلك ضرورةً، على ما قلناهُ . [أو][ب] يتحرَّوْنَ بعلاجِهم ذلك حصولَ صـورةٍ مزاجيّـةٍ لتـلكَ المادّةِ يصيِّرها كالخَميرة، فتفعَلُ في الجِسْمِ المُعالجِ الأفاعيـلَ المطلوبَةَ في إحالَتِه. وذلك هـو الإكسيرُ، على ما تقدّمَ.

واعلَمْ أنّ كلَّ متكوّنٍ من المولّداتِ العُنْصريّةِ، فلابدَّ فيه من اجتماع العناصِرِ الأربعةِ وعلى نسبَةٍ مُتفاوِتةٍ، إذْ لو كانت متكافِئةً في النّسْبة لما تَمّ امتزاجُها. فلابُدَّ من الجزءِ الغالِبِ على الكُلِّ. ولابُدَّ في كلِّ ممتزج من المولّداتِ من حرارةٍ غريزيّةٍ هي الفاعِلَةُ لكَوْنه، الحافِظَةُ / [379ب] لصورَتِه. ثُمّ كلُّ متكوّنٍ في زمان، فلابُدَّ من [اختلافِ][ج] أطوارِهِ وانتِقالِه في زَمَنِ التّكوينِ من[ج] طورٍ[د] إلى طوْرٍ، حتّى ينتَهي إلى غايتِه.

(ا) ج: الطّبيعيّات (ب) ظ: و (ج) سقط من ظ (د) سقط من ي .

وانظُر شأنَ الإنسان في طَوْر النُّطْفَة، ثمّ العلَقةِ، ثمّ المُضغَةِ، ثمّ التّصويرِ، ثمّ الجنينِ، ثمّ المَوْلودِ، ثمّ الرّضيعِ، ثُمّ، ثُمّ، إلى نهايتِه. ونِسَبُ الأجزاء في كلّ طورٍ تختَلِفُ مقاديرُها وكيفيّاتُها. وإلاّ لكانَ الطّورُ بعَيْنه الأوّلُ هو الآخرَ. وكذا الحرارةُ الغريزيّةُ في كلّ طورٍ، مخالفةٌ لها في الطّور الآخَر.

فانظرْ إلى الذّهب ما يكونُ له في مَعْدِنِه من الأطْوار منذُ ألفِ سنةٍ وثمانينَ، وما ينتقِلُ فيه من الأحْوالِ، فيحتاجُ صاحبُ الكيمياءِ أن يُساوِقَ فعلَ الطّبيعةِ في المعدِنِ ويُحاذِيَهُ بتدبيره وعلاجِه إلى أن يَتِمّ. ومن شَرْط الصّناعةِ أبداً تصوُّرُ ما يُقصَدُ إليه بالصَّنعةِ. فمن الأمْثال السّائِرَةِ في ذلك للحُكماءِ: أوّلُ العمَلِ آخرُ الفِكْرةِ، وآخِرُ الفِكْرةِ أوّلُ العَمل. فلابُدَّ من تَصوُّر هذه الحالاتِ للذّهبِ في أحواله المتعدّدةِ ونِسَبِها المتفاوتةِ في كلّ طوْر ، واختلافِ الحارّ الغريزيّ عند اختلافِها، ومقدارِ الزّمانِ في كلّ طورٍ، وما ينوبُ عنه من مقدارِ القُوى المضاعفةِ ويقومُ مقامَهُ، حتّى يُحاذِيَ بذلك كلّه فعلَ الطّبيعةِ في المعْدِنِ، أو تُعَدَّ لبعْضِ المواد صورةٌ مِزاجيّةٌ تكونُ كصورةِ الخَميرة للخُبزِ، وتفعلُ في هذه المادّةِ بالمناسَبة لقُواها ومَقاديرِها. وهذه كلُّها إنّما يحصُرُها العلمُ المحيطُ ، والعلومُ البشريّةُ قاصِرَةٌ عن ذلك . وإنّما حالُ من يَدّعي حُصولَه على الذّهب بهذه الصَّنعَةِ، بمثابَةِ من يَدَّعي - بالصَّنعة - تخليقَ إنسانٍ من المنِيّ. ونحنُ إذا سلّمنا له الإحاطةَ بأجزائِه ونِسَبِه وأطْوارِه، وكيفيّةِ تخليقِهِ في رحِمِه، وعَلِمَ ذلك عِلماً محَصّلاً بتفاصيلِه حتّى لا يشذُّ منه شيءٌ عن عِلمه، سلّمنا له تخليقَ هذا الإنسان. وأنّى لهُ ذلك؟!

ولنقرّبْ هذا البرهانَ بالاختِصار ليَسْهُلَ فَهْمُه، فنقولَ: حاصلُ صِناعةِ الكيمياء [380 ا] وما يدّعونهُ بهذا التّدبير، أنّه مُساوَقةُ الطّبيعيةِ المعدنيّةِ بالفِعْل / الصّناعيّ ومُحاذاتِها به، إلى أن يتِمّ كونُ الجسْم المعدِنيّ، أو تخْليقُ مادّةٍ بقُوَى وأفعالٍ وصورةٍ مزاجيّةٍ تفعَلُ في الجسْم فِعْلاً طبيعياً فتُصيّرُه وتقْلِبه إلى صورتِها. والفعلُ الصّناعيُّ مسبوقٌ بتصوّراتِ أحوالِ الطّبيعةِ المعدِنيّةِ الّتي يقصِدُ مُساوَقتَها ومحاذاتَها، أو فعلَ المادّةِ ذاتِ القُوَى فيها، تصوُّراً مفصّلاً واحدةً بعد أُخرَى. وتلك الأحوالُ لا نهايةَ لها، والعلمُ البشريُّ عاجِزٌ عن الإحاطَةِ بما دُونها، وهو بمثابةِ من يقْصِدُ تخليقَ إنسانٍ أو حيوانٍ أو نَباتٍ. هذا مُحَصَّلُ هذا البُرْهانِ، وهو أوْثَقُ ما علمْتُهُ. وليست الاستِحالَةُ فيه من جِهَةِ الفُصول، كما رأيتَهُ، ولا من الطّبيعةِ، إنّما هو من تعَذُّرِ الإحاطَة وقُصورِ البَشَرِ عنها. وما ذكَرَهُ ابنُ سينا بمعْزِلٍ عن ذلك.

وله وَجْهٌ آخَرُ في الاستِحالَةِ من جِهَةِ غايَتِه؛ وذلك أنّ حكمَةَ الله في الحجَرَيْن ونُدورِهما، أنّهما قِيَمٌ لمكاسِبِ النّاس ومُتَمَوَّلاتِهم. فلو حَصَل عليْها بالصّنْعة لبطَلَتْ حكمَةُ الله في ذلك، وكثُرَ وجودُهُما حتّى لا يحصلَ أحدٌ من اقْتِنائِهما على شَيْءٍ.

وله وَجْهٌ آخَرُ من الاستِحالَة أيضاً، وهو أنّ الطبيعةَ لا تترُكُ أقربَ الطُّرُق في أفعالها وتَرْتَكِبُ الأعْوَصَ والأبْعَدَ. فلو كان هذا الطريقُ الصّناعيُّ الّذي يزعُمونَ أنّه صحيحٌ، وأنّه أقربُ من طريق الطّبيعَة في معدِنِها وأقلُّ زَماناً لما ترَكَتْه الطّبيعةُ إلى طريقِها الّذي سَلَكَتْه في كَوْنِ الفِضّة والذّهبِ وتَخْليقِهما.

وأمّا تشبيهُ الطُّغرائيِّ هذا التّدبيرَ بما عُثِرَ عليه من مُفرداتٍ لأمثاله في الطّبيعةِ، كالعَقرب والنّحل والحيّة وتخليقِها ، فأمرٌ صحيحٌ في هذه ، أدّى إليه العثورُ كما زعَم. وأمّا الكيمياءُ ، فلم يُنقَل عن أحدٍ من أهل العالَم أنّه عثَر عليها ولا على طريقِها . وما زالَ منتحِلوها يخبِطونَ فيها عشواءَ إلى هَلُمَّ، ولا يَظفَرونَ إلاّ بالحكايات الكاذِبةِ . ولو صحَّ ذلك لأحدٍ منهم لحَفِظَهُ عنه ولدُه أو تلميذُه أو أصحابُه / وتُنوقِلَ في الأصدِقاءِ، وضمِنَ تصديقَهُ صحّةُ العملِ بعدَه إلى أن يَنتَشِرَ ويبلغَ إلينا أو إلى غيْرِنا. [380ب]

وأمّا قولُهم: إنّ الإكسيرَ بمثابةِ الخَميرةِ، وإنّه مُركَّبٌ يحيلُ ما حصلَ فيه ويقلِبُهُ إلى ذاتِه، فاعلَمْ أنّ الخميرَةَ إنّما تقلِبُ العجينَ وتعدُّهُ للهَضْم، وهو فسادٌ. والفسادُ في الموادِّ سهلٌ ، يقعُ بأيسر شيءٍ من الأفعال والطّبائع[ا] . والمطلوبُ بالإكسير قلبُ المعدِنِ إلى ما هو أشرَفُ منه وأعلَى، فهو تكوينٌ وصلاحٌ. والتّكوينُ أصعبُ من الفَسادِ. فلا يُقاس الإكسيرُ على الخَميرةِ[ب].

وتحقيقُ الأمر في ذلك، أنّ الكيمياءَ، إن صَحَّ وجودُها كما يزعمُ الحكماءُ المتكلّمونَ فيها، مثلَ جابر بن حيّان، ومَسلَمة بن أحمد المَجريطيّ، وأمثالِهم، فليس من باب الصّنائعِ الطّبيعيّةِ ، ولا تتمُّ بأمرٍ صِناعيٍّ . وليس كلامُهم فيها من مَنحى الطّبيعيّات، إنّما هو من مَنحَى كلامهم في الأُمور السّحريّة وسائرِ الخَوارِقِ، وما كان من ذلك للحَلاّج وغيره. وقد ذكَر مسلمةُ في كتاب الغايَةِ ما يُشبِهُ ذلك. وكلامُه

(ا) سقط من ج (ب) ي: بالخميرة .

فيها في كتاب رُتْبة الحكيم من هذا المَنحى، وكذا كلامُ جابر في رسائِله. ونَحْوُ كلامهم فيه معروفٌ، ولا حاجة بنا إلى شَرْحه.

وبالجُملة ، فأمْرُها عندَهم من كلّيّات الموالِد الخارجَةِ عن حُكْم الصّنائع . فكما لا يتدَبَّرُ ما منه الخشبُ والحيوانُ في يومٍ أو شهرٍ خشبٌ أو حيوانٌ فيما عـدا مجْرى تَخليقه، كذلك لا يتَدَبَّرُ ذهبٌ من مادّة الذّهَب في يومٍ ولا شهر، ولا يتغيّر طريقُ عادَته إلاّ بإرْفادٍ ممّا وراءَ عالَمِ الطّبائع وعَمل الصّنائع. فلذلك مَنْ طلبَ الكيمياء طلباً صناعيّاً ضيّع مالَه وعملَه، ويُقالُ لهذا التّدبيرِ الصّناعيّ: التّدبيرُ العَقيمُ، لأنّ نَيْلَها إن كان صحيحاً فهو واقعٌ ممّا وراءَ الطّبائع والصّنائع. فهو كالمَشْي على الماءِ، وامْتِطاءِ الهواءِ، والنّفوذِ في كثائفِ الأجْساد، ونحو ذلك من كَراماتِ الأولياء الخارِقَة للعادَةِ، أو مثلِ تَخليـقِ الطّيْر، ونحوِها من مُعجزاتِ الأنبياء. قال تعالى: ﴿ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ / طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾ [سورة آل عمران، من الآية 49]. [1381]

وعلى ذلك، فسبيلُ تَيسيرها مُختلفٌ بحَسَب حالِ من يُؤْتاها. فربّما أُوتيَها الصالِحُ، ولم يُؤتَها غيرُه فتكونَ عندَه مُعارةً. وربّما أوتيَها الطّالِحُ، ولا يملكُ إيتاءَها فلا يتمّ في يَدِ غَيْره. ومن هذا الباب يكونُ عملُها سِحْرِياً.

(1) فقد تبيّن أنّها إنما تقعُ بتأثيرات النّفس وخَوارِقِ العادَةِ، إمّا معجـزةً أو كرامةً أو سِحْراً. ولهذا كان كلامُ الحكماء فيها إلْغازاً، لا يظفر بتَحقيقه إلاّ من خاضَ لُجّةً من عُلوم السّحَرَةِ، واطّلع على تصرُّفاتِ النّفس في عالَم الطّبيعةِ(1).

(1) حاشية علّقها بخطّه في نسخة ع .

وأمورُ خَرْق العادَةِ غيرُ منحصرةٍ، ولا يقصِد أحدٌ إلى تحصيلها. ﴿ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ [سورة الأنفال، من الآية 47].

وأكثرُ ما يحمِلُ على التماسِ هذه الصّناعةِ وانتِحالها، هو، كما قُلناهُ، العجْزُ عن الطّريق الطّبيعيّة للمَعاشِ، وابتغاؤه من غيْر وُجوهِهِ الطّبيعيّةِ، كالفِلاحَةِ والتّجارَةِ والصّناعَةِ ، فيَستَصْعبُ العاجِزُ ابتغاءَهُ من هذه ، ويَرومُ الحصولَ على الكثيرِ من المالِ دَفعةً بوُجوهٍ غير طَبيعيّةٍ من الكيمياءِ وغيْرِها. وأكثرُ من يُعنى بذلك، الفُقراءُ من أهل العُمْران، حتّى في الحُكَماء المتكلّمين في إمكانِها واستِحالَتِها. فإنّ ابن سينا، القائِلَ باستِحالَتِها، كان من عِلْيَة الوُزراء، فكان من أهْل الغِنَى والثّروة، والفارابيُّ، القائِلَ بإمْكانها ، كان من أهْل الفقْر الّذين يُعوِزُهم أدنَى بُلْغَةٍ من المعاشِ وأسبابه. وهذه تُهمةٌ ظاهرةٌ في أنظار النّفوس المولَعَة بطَرْقها[1] وانتحالها. والله ﴿ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [سورة الذّاريات، من الآية 58].

## 34 ● [فَصْلٌ[ب]، في المَقاصدِ الّتي يَنبغي اعتمادُها بالتّأليفِ وإلغاءُ ما سِواها

اعلمْ أنّ العلومَ البَشَريّةَ خِزانَتُها النّفْسُ الإنْسانيّةُ، بما جعلَ اللهُ فيها من الإدْراك الّذي يُفيدُها ذلك بالفِكْر المحصّل لها ذلك بالتّصوُّرِ للحقائِق أوّلاً، ثمّ بإثْبات العوارِضِ الذّاتيّة لها أو نَفْيِها عنها ثانِياً ، إمّا بغَيْر وسطٍ أو بوسَطٍ ، حتّى يستَنْتِجَ

(أ) ع: طُرْقها (ب) وردَ هذا الفصل في ع وحدها تالياً للفصل بعده، عن "أن كثرة التأليف في العلوم عائقة عن التحصيل"، وقد كتب عليها بخط دقيق: "من هنا نُعبَرُ إلى الصفحة اليسرى، فصل في المقاصد الّتي، إلخ" وسقط هذا الفصل أصلاً من ظ ج ي .

الفكْرُ بذلك مطالِبَهُ الّتي يُعْنى بإثباتِها أو نَفْيِها. فإذا استَقَرّت من ذلك صورةٌ علميّةٌ في الضّميرِ، فلابُدّ من بَيانِها لآخر، إمّا على وَجْه التّعْليم، أو على وَجْه المفاوَضة لصَقْل الأفكار في تَصْحيحِها.

وذلك البيانُ إنّما يكونُ بالعبارَة، وهي الكلامُ المركّبُ من الألفاظ النُّطْقيّة الّتي خلقَهَا اللهُ في عضو اللّسانِ مُرَكّبةً من الحُروف؛ وهي كيفيات الأصواتِ المقطّعة بعَضَلةِ اللّهاة واللّسان، ليتبيّن بها ضمائِرَ المتكلّمينَ بعضِهم لبعضٍ في مُخاطباتِهم. وهذه رُتْبةٌ أولَى في البيان عمّا في الضّمائِر، وإن كان مُعظَمَها وأشرفَها العلومُ، فهي شاملةٌ لكلّ ما يَنْدرجُ في الضّمير من خَبَرٍ أو إنْشاءٍ على العُموم.

وبعد هذه الرُّتْبَة الأُولَى من البيان رُتبةٌ ثانيةٌ يُؤَدّى بها ما في الضّمير لمن توارَى أو غابَ شخْصُه وبَعُدَ، أو لمنْ يأتي بَعْدُ ولم يعاصِرْهُ ولا لَقِيَهُ. وهذا البيانُ منحصِرٌ في الكِتابَة؛ وهي رُقومٌ باليَد، تدلّ أشكالُها وصُوَرُها بالتّواضُع على الألفاظ النّطقيّة حُروفاً بحُروفٍ، وكلماتٍ بكلماتٍ. فصار البيانُ فيها على ما في الضمائِر بواسِطَة الكلام النُّطْقيّ؛ فلهذا كانت في الرّتبة الثّانيةِ.

وأحدُ قِسمَيْ هذا البَيان يَدُلُّ على ما في الضّمائر من العُلوم والمعارف، فهُوَ أشرَفُها. وأهلُ الفُنون مُعْتنونَ بإيداع ما يَحْصُلُ في ضمائِرهم من ذلك في بطون الأوْراق بهذه الكِتابة، لتعمّ الفائِدةُ في حُصوله للغائِب والمتأخّر. وهؤلاء هم المؤلّفونَ.

والتّواليفُ بين العوالم البشريّةِ والأمم الإنْسانيّة كثيرٌ، ومنتقلةٌ في الأجيال والأعْصار، وتختَلِفُ باختلاف الشّرائِع والمِلَل والأخبار عن الأُمَم والدُّوَل. وأمّا

العلومُ الفلسفيّةُ فلا اختِلافَ فيها، لأنّها إنّما تأتي على نَهج واحدٍ فيما تقتضيه الطّبيعةُ الفِكْرِيّةُ في تَصَوُّر الموجوداتِ على ما هي عليه، جسمانيِّها وروحانيِّها، وفلكيِّها وعُنْصُرِيِّها، ومُجَرّدِها ومادّيّها. فإنّ هذه العلومَ لا تختلفُ، وإنّما يقعُ الاختلافُ في العُلوم الشّرْعيّةِ لاختلاف المِلَل، أو التّاريخيّة لاختلاف خارجِ الخبَر.

ثمّ الكِتابةُ مختلفةٌ باصطلاحاتِ البَشَرِ في رُسومِها وأشكالِها، ويُسمّى ذلك قَلَماً وخَطّاً. فمنها: الخَطُّ الحِمْيَرِيُّ، ويُسمّى المُسْنَدَ، وهو كتابةُ حِمْيَر وأهلِ اليَمَنِ الأَقْدَمِينَ. وهو يُخالف كتابةَ العَرَبِ المتأخّرِينَ من مُضَرَ، كما يُخالِفُ لُغتَهم وإن كان الكلُّ عَرَبِيّاً، إلاّ أنّ مَلَكَةَ هؤلاءِ في اللّسان والعِبارَةِ غيرُ مَلَكَةِ أولئِك، ولكلٍّ منهما قوانينُ كلّيّةٌ مُسْتَقْرَاةٌ من عباراتِهم غيرَ قوانينِ الآخرين. وربّما يَغْلَطُ في ذلك من لا يَعْرِفُ ملكاتِ العبارَةِ.

ومنها: الخطُّ السُّرْيانيّ، وهو كتابةُ النَّبَط والكَلْدانيّين. وربّما يَزْعُمُ بعضُ أهل الجَهْل أنّه الخطُّ الطبيعيُّ، لِقِدَمِه، فإنّهم كانوا أقدرَ الأُمَم. وهذا وَهْمٌ ومذهبٌ عامّيٌّ، لأنّ الأفعالَ الاختياريّةِ كلَّها ليس شيءٌ منها بالطَّبْع، وإنّما هو يستمِرُّ بالقِدَم والمِرانِ حتّى يصيرَ ملكةً راسخةً ، فيظُنُّها المشاهِدُ طبيعةً ، كما هو رأس[1] كبير من البُلَداء في اللّغات العربية، فيقولون: العربُ كانت تُعْرِبُ بالطَّبْع وتَنطق بالطَّبْع، وهذا وَهْمٌ.

ومنها: الخطُّ العِبْرانيُّ الّذي هو كتابة بني عابِر بن شالِخ، من بَني إسْرائيلَ وغيرِهم.

(1) كذا ، وربّما أرادها النّاسخ : رأي كثير .

ومنها: الخطُّ اللَّطِينيُّ، خط اللَّطينيّين من الرّوم. ولهم أيضاً لسانٌ مختصٌّ بهم.

ولكلّ أمّة من الأمم اصطلاحٌ في الكتاب يُعزى إليها ويختصّ بها، مثل التّرك والفرنج والهنودِ وغيْرهم. وإنّما وقعت العنايةُ بالأقلام الثّلاثة الأُول. أمّا السُّرْيانيّ، فلِقِدَمِه، كما ذكرنا. وأمّا العربيّ [والعِبْريّ][1]، فلِتَنَزُّلِ القُرآن والتّوراةِ بهما، بلسانِهما. وكان هذان الخطّان بياناً لمَتْلوّهما؛ فوقعتِ العنايةُ بمَنظومِهما أولاً، وانبَسطت قوانينُ لاطّراد العِبارَةِ في تلك اللّغةِ على أسلوبها، لتُفهَمَ الشّرائِعُ التّكليفيّةُ من ذلك الكلام الرَّبّانيّ. وأمّا اللّطِينيّ، فكان الرّوم، وهم أهل ذلك اللّسان، لمّا أخذوا بدين النّصرانيّة، وهو كلُّه من التّوراة، كما سبق في أوّل الكِتابة، تَرجَموا التّوراةَ وكُتُبَ الأنبياء الإسرائيليّين إلى لُغتِهم ، ليقْتَنِصوا منها الأحكامَ على أسهل الطُّرُق. وصارَت عنايَتُهم بلُغتِهم وكتابَتِهم آكَدَ من سِواها . وأمّا الخطوطُ الأخرى ، فلم تَقع بها عنايةٌ، وإنّما هي لكلّ أُمّةٍ بحَسَب اصطلاحِها.

ثمّ إنّ النّاسَ حَصَروا مقاصِدَ التأليف الّتي يَنْبغي اعتمادُها وإلغاءُ ما سواها، فعدوّها سَبْعةً.

أوّلها : اسْتِنْباطُ العِلْم بموضوعِه ، وتَقْسيمُ أبوابِه وفُصوله، وتتبّعُ مسائِلِهِ ، أو استنباطُ مَسائلَ ومباحثَ تَعْرِضُ للعالِم المحقّق ، ويَحْرِصُ على إيصاله لغَيْره لتَعُمَّ المنفعةُ به. فيودعُ ذلك بالكتاب في المصْحَف، لعلّ المتأخّرَ يظْهر على تلك الفائِدة، كما وَقع في أصول الفِقه. تكلّم الشّافِعيُّ أوّلاً في الأدِلّةِ الشّرعِيّة اللّفْظِيّةِ ولخّصها، ثمّ

(1) لم ترد في الأصل، ويقتضيها السّياق .

جاء الحنفيّةُ، فاستَنْبطوا مسائِلَ القِياس واستَوْعبوها، وانْتَفَعَ بذلك مَنْ بَعْدهم إلى الآن.

وثانيها: أن يَقِفَ على كلام الأوّلينَ وتواليفِهم فيَجِدَها مستَغْلقةً على الأفهام، ويفتَحَ اللهُ له في فَهْمِها، فيحرِصَ على إبانةِ ذلك لغَيْرِه مِّمن عساهُ يستَغْلِقُ عليه، لتصلَ الفائِدَةُ لمُسْتَحِقّها. وهذه طريقةُ البَيان لكُتُب المَعْقولِ والمنقول، وهو فَصْلٌ شريفٌ.

وثالثُها: أن يَعْثُرَ المتأخّرُ على غَلَطٍ أو خَطإٍ في كلام المتَقَدّمينَ مِّمن اشتُهِرَ فضْلُه وبَعُدَ في الإفادَة صِيتُه، ويستَوْثِقَ في ذلك بالبُرْهان الواضِح الّذي لا مدخَل للشَكّ فيه، فيحْرِصَ على إيصال ذلك لمن بَعْدَهُ، إذ قد تَعَذّر محْوُه ونزعُه بانتشار التّأليفِ في الآفاقِ والأعْصارِ، وشهرةِ المؤلّف ووثوقِ النّاس بمعارِفه. فيودِعُ ذلك الكتابَ ليقِفَ النّاظِرُ على بَيان ذلك.

ورابعها: أن يكونَ الفنُّ الواحدُ قد نَقَصَتْ منه مسائِلُ أو فصولٌ بحَسَب انقِسام موضوعِه، فيقصد المطّلِعُ على ذلك أن يُتَمّمَ ما نقَصَ من تلك المسائِل ليُكْمِلَ الفنَّ بكمال مسائِله وفُصولِه، ولا يبقَى للنّقْصِ فيه مَجالٌ.

وخامسها: أن تكونَ مسائِلُ العلْمِ قد وَقَعتْ غيرَ مرتَّبةٍ في أبوابها ولا مُنتظمةٍ، فيقْصِدَ المطّلِعُ على ذلك أن يُرَتِّبَها ويُهذّبَها ويجعَلَ كلّ مسألةٍ في بابها، كما وقع في المُدَوّنةِ من روايةِ سَحْنُون عن ابن القاسِم؛ وفي العُتْبِيَّةِ من رواية العُتْبِيّ عن أصْحاب مالِك. فإنّ مسائلَ كثيرةً من أبواب الفِقْه منها قد وَقَعت في غير بابها، فهذّب ابنُ

أبي زَيْدٍ المدَوَّنة، وبقيت العُتْبِيّةُ غيرَ مُهَذَّبةٍ، فنجدُ في كلّ بابٍ مسائلَ من غَيْرِه، واستَغْنَوْا بالمدَوَّنةِ وما فَعَله ابنُ أبي زَيْدٍ فيها والبَراذِعِيُّ من بَعْده.

وسادسها : أن تكونَ مسائلُ العِلْم مفرّقَةً في أبوابها من عُلوم أخرى، فيتنبّهُ بعضُ الفُضلاءِ إلى مَوْضـوع ذلك الفَنّ وجَمْع مسائِله ، فيفعلُ ذلك ، ويَظْهَرُ بـه فَنٌّ ينظمُـه في جُمْلةِ العُلـوم الّتي يَنْتَحِلُها البشرُ بأفكارهم ،كما وَقَـع في عِلْم البيانِ ؛ فإنّ عبدَ القاهِر الجُرْجَانيّ، وأبا يوسـف السَّكّاكِيّ، وَجَدوا مَسائِلَهُ مستقريةً في كتُب النّحو، وقد جَمَع منها الجاحِظُ في كتاب البَيان والتّبيينِ مسائِلَ كثيرة تنَبَّه النّاس منها لموضوع ذلك العِلْم وانفرادِه عن سـائِر العُلوم. فكَتَبـا في ذلك تـواليفَهم المشهورة، وصارت أُصولاً لفنّ البَيان، وَلَقِنَها المتأخّرون فأرْبَوْا فيها على كلّ مُتقدّم.

وسابعها: أن يكونَ شيءٌ من التّواليف الّتي هي أمّهاتٌ للفُنونِ مطوّلاً مسهباً، فيُقْصَدَ بالتّأليف تلخيصُ ذلك بالاختصار والإيجازِ وحَذْف المتكَـرّرِ إن وقعَ، مع الحَذَر من حَذْف الضّروريّ، لئلاّ يُخِلّ بمَقْصد المؤلّف الأوّل.

فهذه جِماعُ المقاصِد الّتي ينبغي اعتمادُها في التّأليف ومراعاتُها. وما سِوَى ذلك ففعلٌ غيرُ مُحتاجٍ إليه، وخَطَأٌ عن الجادّة الّتي يَتَعَيَّنُ سلوكُها في نَظر العُقـلاء، مثـل انتحال ما تَقَدَّم لغَيْرِه من التّـواليف ، أن يَنْسِبَهُ إلى نَفْسه ببعض تَلْبيسٍ من تَبْديلِ الألفاظِ وتَقْديمِ المُتَأَخّر وعَكْسِه، أو يَحْذِفَ ما يحتاجُ إليه في الفنّ، أو يأتي بما لا يُحتاج إليه، أو يُبَدّل الصّوابَ بالخطإ، أو يَأْتي بما لا فائِدةَ فيه. فهذا شأنُ الجَهْل والقِحَة. ولهذا قال أَرِسطو لما عَدّد هذه المقاصِدَ وانتهى إلى آخرها، فقال: وما سوى

ذلك ففَضْلٌ أو شَرَةٌ. يَعْني بذلك الجهلَ والقِحَةَ. نعوذُ بالله من العَمَل فيما لا يَنْبغي للعاقِل سُلوكُه. والله ﴿ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ ][أ] [سورة الإسراء، من الآية 9].

## 35 ● فَصْلٌ، في أنّ كَثرةَ التَّواليفِ في العُلومِ عائقةٌ عن التَّحْصيلِ

اعلَمْ أنّه مِمّا أضرَّ بالنّاس في تَحْصيل العِلْم والوُقوفِ على غاياتِه، كثرةُ التّواليفِ واختلافُ الاصطِلاحاتِ في التّعْليم وتعدّد طُرُقِها، ثمّ مطالبةُ المتعلّم والتّلميذِ باستحضارِ ذلك، وحينئذ يُسَلَّمُ له مَنصبُ التّحْصيلِ. فيحتاجُ المتعلّمُ إلى حِفْظِها كلِّها أو أكْثَرِها ومراعاةِ طُرقِها، ولا يَفِي عُمْرُهُ بما كُتِبَ في صناعةٍ واحدةٍ إذا تَجَرّدَ لها، فيقعُ القُصورُ - ولابُدَّ - دونَ رُتْبةِ التّحصيل.

[381ب] / وتمثّلْ ذلك من شأن الفِقْه في المذهب المالِكيِّ بكتاب المدوَّنَةِ مثلاً وما كُتِب عليها من الشّروحاتِ الفِقْهِيّة، مثل كتابِ ابن يونس، واللَّخْميّ، وابن بَشير، والتّنبيهات، والمقدّمات، وكذلك كتاب العُتْبِيّة، أختها، والبيان والتّحصيل الّذي كُتِبَ عليها، وكذلك كتابُ ابن الحاجب وما كُتِبَ عليه. ثمّ إنّه يحتاجُ إلى تَمْييزِ الطّريقةِ القَيْروانِيّة من القُرْطُبيّة والبَغْداديّة والمِصْريّة، وطُرُق المتأخّرين عنهم، والإحاطَةِ بذلك كلّه، وحينئذٍ يُسَلَّمُ له مَنصِبُ الفُتْيا. وهي كلّها متكرّرةٌ والمعنَى واحِدٌ. والمُتَعَلِّمُ مُطالَبٌ باستحضار جميعِها وتمييزِ ما بَيْنها، والعُمْرُ يَنْقَضي في واحدٍ

(أ) كتب في ع بعد هذه الخاتمة بخط مماثل لما ورد في الحاشية (؟ كذا) ما يلي: ويرجع إلى ما قبله بورقتين وهو قوله: فصل في أن كثرة التآليف في العلوم عائقة عن التحصيل.

منها. ولو اقتصر المعلّمون بالمُتعلّمِينَ على المسائِل المذهبيّةِ فقط، لكانَ الأمْرُ دونَ ذلك بكثير، وكان التّعليمُ سَهْلاً ومأخذُه قريباً، ولكنّه داءٌ لا يرتفعُ، لاستقرار العَوائِد [عليه][أ]، فصارتْ كالطّبيعةِ الّتي لا يمكن نقْلُها ولا تحويلُها.

وتمثّلْ أيضاً علْمَ العربيّة من كتاب سِيبَوَيْه، وجميعِ ما كُتِبَ عليه، وطُرُقِ البصريّينَ والكوفيّينَ والبغدادِيّينَ والأنْدلُسيّينَ من بعْدِهم، وطرقِ المتقدّمينَ والمتأخّرينَ، مثل ابن الحاجِبِ، وابنِ مالِك، وجميعِ ما كُتِبَ في ذلك، وكيفَ يُطالَب به المتعلّمُ، وينقضي عُمْرُه دونَهُ. ولا يطمعُ أحدٌ في الغايةِ منه إلاّ في القليل النّادر، مثل ما وصلَ إلينا بالمغرب لهذا العَهْد من تواليف رجلٍ من أهل صناعَة العربيّة من أهْلِ مِصْرَ، يُعرَفُ بابْنِ هِشامٍ، ظهر من كلامِه فيه أنّه استَوْلَى على غايةٍ من مَلَكَة تلك الصّناعَةِ لم تَحْصُلْ إلا لسِيبوَيْهِ وابن جِنّي وأهْلِ طبقتِهما، لعظيم مَلَكته وما أحاط به من أُصول ذلك الفنّ وتفاريعِه وحُسْنِ تصرُّفه فيه. ودلّ ذلك على أنّ الفَضْلَ ليس مُنحصراً في المتقدّمينَ، سيّما مع ما قرّرناه من كثْرة الشّواغِب بتعَدُّدِ المذاهب والطُّرق والتّواليف. ولكن ﴿ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ﴾ [سورة المائدة، من الآية 54]، وهذا
[382ا] نادرٌ من/ نوادِر الوُجود. وإلاّ فالظّاهِرُ أنّ المتعلّمَ ولو قطع عُمْرَه في هذا كلّه [فلا][ب] يفِي له بتحصيل علْم العربيّة مثلاً، الّذي هو آلةٌ من الآلات ووَسِيلةٌ. فكيفَ يكونُ في المقْصود الّذي هو من[ج] الثّمرة؟ ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [سورة البقرة، من الآية 272 و سورة القصص، من الآية 56].

(أ) سقط من ظ (ب) من ع ج ي، وفي ظ: ولا (ج) من ظ وحدها، وفي ع ج ي: الّذي هو الثّمرة .

## 36 • فَصْلٌ، في أنّ كَثْرةَ الاخْتِصاراتِ المَوْضوعةِ في العُلومِ مُخِلّةٌ بالتّعْليمِ

ذهب كثيرٌ من المتأخّرينَ إلى اختصار الطُّرُقِ والأنْحاءِ في العُلوم، يُولَعون بها ويُدَوّنون منها بَرْنامجاً مُختصراً في كلّ علم، يشتَمِلُ على حَصْر مسائِله وأدِلّتِها باختصارٍ في الألْفاظِ ، وحَشْوِ القليلِ منها بالمعانِي الكثيرَةِ من ذلك الفَنّ ، فصار ذلك مُخِلاً بالبَلاغَةِ وعَسيراً على الفَهْم [...][أ] . وربّما عَمَدوا إلى الكُتب الأمّهاتِ المُطَوّلَةِ في الفُنون [للـ...][ب] والبَيان، فاختَصَروها تقريباً للحِفْظ، كما فَعَلَهُ ابنُ الحاجِب في الفِقْه وأصول الفِقْه، وابنُ مالِك في العربيّة، والخُونَجِيُّ في المَنطق، وأمثالُهم. وهو فسادٌ من التّعْليم، وفيه إخْلالٌ بالتّحصيل.

وذلك لأنّ فيه تَخْليطاً على المبتَدئ بإلْقاء الغايات من العِلْم عليه ، وهو لم يستَعِدّ لقبولها بعد. وهو من سوء التّعليم كما سيأتي. ثمّ فيه مع ذلك شُغْلٌ كبيرٌ على المتعلّم بتتبّعِ ألفاظِ الاختِصارِ العَويصَة للفَهْم، لتزاحُم المعاني عليها واستخراج المسائِل من بينها. لأنّ ألفاظَ المختصرات نجدُها لذلك صعبةً عويصةً، فينقطعُ في فَهْمها حَظٌّ صالحٌ من الوَقْت . ثمّ بَعْد ذلك كلّه ، فالمَلَكةُ الحاصِلَةُ من التّعليم في تلك المختَصَرات إذا تمّ على سَدادِه ولم تعقبْهُ آفةٌ، فهي مَلَكةٌ قاصِرة عن المَلَكاتِ التي تحصُلُ من الموضوعاتِ البَسيطَةِ المطوّلَةِ ، لكَثْرةِ ما يقَعُ في تِلْك من التّكْرارِ والإطالَةِ المفيدَيْن لحُصولِ الملَكة التّامّةِ . وإذا اقتُصِرَ عن التّكرار قَصُرَت الملَكَةُ بقِلّتِه ، كشَأنِ هذه

(أ) بياض في ظ ج ي، وسقط من ع (ب) في ي فراغ لكلمة أثبت منها حرفين .

الموضوعاتِ المختصَرَةِ؛ فقَصَدوا إلى تَسهيلِ الحِفظِ على المُتعَلّمينَ، فأرْكبوهُمْ صَعباً بقَطْعِهِمْ عن تحصيلِ المَلَكاتِ النّافِعةِ وتمَكُّنِها. / [382ب] ومن يَهْدِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَهُ، ﴿ مَن يُضْلِلِ [ٱللَّهُ] فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ﴾ [سورة الأعراف، من الآية 186].

## 37 ● فَصْلٌ، في وَجْهِ الصَّوابِ في تَعْليمِ العُلومِ وطَريقِ إفادَتِه

اعلَمْ أنّ تلقينَ [العُلوم للمُتعلّمين][1] إنّما يكونُ مُفيداً إذا كانَ على التّدريجِ شيئاً شيئاً وقليلاً قليلاً، يُلقَى عليه أوّلاً مَسائلُ في كلّ بابٍ من الفَنّ، هي أُصولُ ذلكَ البابِ، ويُقَرِّب له في شرْحِها على سَبيلِ الإجْمالِ، ويُراعَى في ذلك قُوّةُ عقْلِه واستِعْدادُه لقَبولِ ما يورَدُ عليه، حتّى يَنْتهيَ إلى آخِرِ الفَنّ، وعنْدَ ذلكَ تحْصُلُ له مَلَكةٌ في ذلكَ العِلْمِ. إلاّ أنها قريبَةٌ وضَعيفَةٌ، وغايَتُها أنّها هيّأَتْه لفَهْمِ الفَنّ وتحْصيلِ مَسائِلِه.

ثمّ يُرجَع به إلى الفَنّ ثانيةً، فيرْفَعُه في التّلقينِ عن تلكَ الرُّتْبَةِ إلى أعْلَى منها، ويَسْتوفي الشّرحَ والبَيانَ، ويخرجُ عن الإجْمالِ، ويُذْكَرُ له ما هنالِكَ من الخِلافِ ووَجْهِه، إلى أن يَنْتهي إلى آخرِ الفَنّ، فتجُودَ مَلَكَتُه.

ثمّ يُرجَع به وقد شَدَا، فلا يَتْرك عَويصاً ولا مُبْهَماً ولا مُنْغَلِقاً إلاّ أوْضَحَهُ وفتَحَ له مُقْفَلَه، فيخلُصُ من الفَنّ وقد اسْتَولَى على مَلَكته.

(1) ع: المتعلّمين للعلوم.

هذا وجهُ التّعليم المُفيد. وهو كما رأيتَ، إنّما يحصُلُ في ثلاثِ تِكرَاراتٍ. وقد يحصُلُ للبَعْض في أقَلَّ من ذلك بحَسَب ما يُخلَقُ [له][أ] ويتَيَسَّرُ عليه.

وقد شاهَدْنا كثيراً من [المُعَلِّمينَ][ب] لهذا العَهْد الّذي أدركْنا، يجْهلونَ طريقَ هذا التّعْليم وإفادَتَه، ويُحْضِرونَ المتعلّمَ في أوّل تَعلّمِه المسائلَ المُقْفَلَةَ من العِلم، يُطالِبونَه بإحْضارِ ذِهْنه في حَلّها، ويحسِبونَ ذلك مِراناً على التّعليم وصواباً فيه، ويكلّفونَهُ وَعْيَ ذلك وتَحْصيلَه. فيُخَلِّطونَ عليه بما يُلْقُونَ له من غاياتِ الفُنون في مَبادِئها وقبلَ أن يَسْتَعِدَّ لفَهْمها، فإنّ قبولَ العِلْم والاسْتِعداداتِ لفَهْمه تَنشأُ تدريجاً.

ويكونُ المتعَلّمُ أوّلَ الأمْر عاجِزاً عن الفَهْم بالجُمْلَةِ، إلاّ في الأقَلّ وعلى سبيل التّقريب والإجمالِ وبالمُثُلِ الحِسّيّةِ. ثمّ لا يزالُ الاسْتِعدادُ فيه يتدرّجُ قليلاً / قليلاً [383 أ] بمُخالَطَةِ مَسائِل ذلك الفَنّ وتكْرارِها عليه، والانْتِقالِ فيها من التّقريب إلى الاسْتيعابِ الّذي فوقَه، حتّى تتمّ المَلَكةُ في الاسْتِعْدادِ، ثمّ في التّحصيل، ويُحيطُ بمسائِل الفَنّ.

وإذا أُلقِيَت عليه الغاياتُ في البِداية وهو حينئذٍ عاجزٌ عن الفَهْم والوَعْي، وبعيدٌ عن الاستعداد له، كَلَّ ذِهْنُه عنها، وحَسِبَ ذلك من صُعوبَة العِلْم في نَفْسه، فتكاسَل عنه، وانحرفَ عن قبولِه، وتمادَى في هِجْرانه. وإنّما أُتِيَ في ذلك من سوء التَّعْليم.

وَلا يَنْبغي [المعلّمَ][ج] أن يزيدَ متعلّمَه على فَهْم كتابه الّذي أكَبَّ على التَّعْليم منه، بحَسَب طبَقَتِه وعلى نِسْبَةِ قَبولِه للتّعْليم، مُبْتَدِئاً كان أو مُنْتَهِياً. ولا يَخْلِط

(أ) من ع ج ي، وسقط من ظ (ب) في الأصول: المتعلّمين، والأصوب ما أثبتنا والسياق يؤيّده (ج) في ظ: المتعلّم.

مسائلَ الكتابِ بغيْرِها حتّى يَعِيَهُ من أوّلِه إلى آخِره، ويُحصّلَ أغراضَهُ، ويستَوْلِيَ منه على ملَكةٍ بها يَنْفُذُ في غيْره. لأنّ المتعلّمَ إذا حَصّل ملَكَةً ما في علمٍ من العُلوم استَعَدَّ بها لقَبول ما بَقِيَ ، وحصَلَ له نشاطٌ في طلَب المزيدِ، والنّهوض إلى ما فَوْق، حتّى يستَوْلِي على غايات العِلْم. وإذا خُلِّطَ عليه الأمر، عَجِزَ عن الفَهْم وأدْرَكَهُ الكَلالُ، وانطمَسَ فِكْرُه، ويئِسَ من التّحصيل، وهجَر العلمَ والتّعليمَ. ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [سورة البقرة، من الآية 213، وسورة النور، من الآية 46].

[ا]وكذلك يَنْبغي أن لا يُطوِّل على المتعلّمِ في الفَنّ الواحد أو الكتابِ الواحدِ بتَقْطيع المجالس وتَفْريق ما بَيْنها، لأنّه ذريعةٌ إلى النّسْيان وانْقطاعِ مسائِل الفَنّ بعضِها عن بعْضٍ ، فيعْسُر حصولُ الملكةِ بتَفْريقها . وإذا كانت أوائِلُ العِلْم وأواخرُه حاضرةً عند الفكْر ، مجانبةً للنّسيان ، كانت الملكةُ أيسَرَ حُصولاً وأحكَمَ ارتباطاً وأقربَ صِبْغةً [..........][ب] ، لأنّ الملَكاتِ إنّما تحصلُ بتتابُعِ الفِعْل وتكرُّره . وإذا تُنوسِيَ الفِعْلُ ، تُنوسِيَت الملَكة النّاشِئةُ عنه ؛ والله ﴿عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ﴾[ج] [سورة البقرة، من الآية 239].

ومن المذاهب الجميلةِ والطُّرقِ الواجبةِ في التّعليم، أن لا يُخْلَطَ على المتَعلّمِ عِلْمانِ معاً، فإنّه حينئذٍ قَلَّ أن يظفَرَ بواحدٍ منهما، لما فيه من تَقسُّم / البالِ وانصرافِه عن كلّ واحدٍ منهما إلى تَفَهُّم الآخر، فيَسْتَغْلِقانِ معاً ويستَصْعبان ، ويعودُ منهما بالخَيْبةِ. [383ب]

(ا) هذه الفقرة ألحقها ابن خلدون في حاشية ع بخطه. وأدرجتها ظ ج ي في متنها (ب) كلمتان مشطوبتان في حاشية ع
(ج) آخر الفقرة التي وردت في حاشية ع .

وإذا تَفَرَّغَ الفِكْرُ لتَعَلُّمِ ما هو بسَبيله مُقْتَصِراً عليه، فربَّما كان ذلك أجدَرَ بتَحْصيله. واللهُ الموفّق للصّوابِ[أ].

## 1. فَصْلٌ

واعلم أيّها المتعَلِّم، أنّي أُتحِفُك بفائِدةٍ في تَعَلُّمك، إن تَلَقَّيتَها بالقَبول وأمسكتَها بيد الضّنانة ظفرتَ بكنزٍ عظيمٍ وذخيرةٍ شريفةٍ. وأُقدِّمُ لك مقدمةً تعينُك على فَهمِها.

وذلك أنّ الفِكْرَ الإنسانِيَّ طبيعةٌ مخصوصَةٌ فطَرَها اللهُ كما فطرَ سائرَ مبْدَعاتِه. وهو فِعْلٌ وحركةٌ في النّفْس بقُوّةٍ في البَطْنِ الأوْسط من الدّماغ. وتارةً يكونُ مبدأً للأفعال الإنسانيّة على نظامٍ وترْتيبٍ، وتارةً يكونُ مبدأً لعِلمِ ما لا يكونُ حاصِلاً، بأن يَتَوَجَّه إلى المطلوب، وقد تَصَوَّرَ طَرَفَيْه، ويرومُ نَفْيَه أو إثباته، فيلوحُ له الوَسطُ الّذي يَجْمَعُ بينهما أسرعَ من لَمْحِ البَصَرِ إن كان واحداً، وينْتقِلُ إلى تَحْصيل وَسَطٍ آخرَ إن كان مُتَعدِّداً، ويصيرُ إلى الظّفَر بمطلوبه. هذا شأنُ هذه الطّبيعة الفكريّة الّتي تَمَيَّزُ بها البشرُ من سائِر الحيوان.

ثمّ الصّناعةُ المنطِقيّة هي كيفيّةُ فِعْلِ هذه الطّبيعةِ الفكريّةِ النّظريّةِ، تصِفُه ليُعلَم سَدادُه من خَطَئِه. لأنّها وإن كان الصّوابُ لها ذاتِيّاً، إلاّ أنّه قد يعرِضُ لها الخطأُ في الأقل، وغالِبُه[ب] من تصوُّر الطّرفَيْن على غَيْر صورتِهما، ومن اشْتِباه الهَيْئات في [نَظْمِ][ج] القضايا وتَرْتيبها للنّتائج، فيُعينُ المنطقُ على التّخلّص من وَرْطَةِ هذا الفَساد

(أ) في الأصل ع إشارة مُخرج إلى اليمين، قد يكون كتبه في بطاقة ثمّ سقطت. وعنها نقلت ظ ج هذا الفصل قبل ضياعه، وهو التالي بين النجمين (ص 450- 453)، ولم يرِدْ في ي (ب) من ظ، وسقط من ج (ج) من ج، وسقط من ظ .

إن عَرَض. فالمنطِقُ إذاً أمرٌ صِناعيٌ مساوِقٌ للطّبيعةِ الفِكْرِيّةِ، ومُنطَبِقٌ على صورةِ فِعْلِها.

ولكونه أمراً صِناعياً استُغْنِيَ عنه في الأكثر؛ ولذلك نجدُ كثيراً من فُحول النُّظّار في الخليقَة يحْصُلون على المطالِب في العُلومِ دونَ علمِ صِناعة المَنطق، ولاسيّما مع صدْق النِّيَّة والتَّعَرُّضِ لرحمة الله، فإنّ ذلك أعظمُ / مُعينٍ. ويَسْلُكونَ بالطّبيعَة |384ا| الفكريّة على سدادِها، فتُفْضي بهم بالطّبع إلى حُصول الوَسَط والعِلْم بالمَطْلوب، كما فطَرَها الله عليه.

ثمّ من دون هذا الأمر الصّناعيّ الّذي هو المنطقُ، مقدّمةٌ أخرى من التَّعَلُّمِ، وهي معرفةُ الألْفاظ ودَلالاتِها(أ) على المعاني الذّهنيّة ، تؤدّيها من مُشافَهَةِ الرّسوم بالكتاب ، أو مُشافَهَةٍ باللّسان النّطِق(ب) بالخِطاب . فلابُدَّ أيّها المتعلّمُ من تَجاوزك هذه الحُجُب كلّها إلى الفِكْر في مَطلوبك. فأوّلاً دَلالةُ الكتابةِ المَرْسومَةِ على الألْفاظ المَقولَة، وهي أخفُّها، ثمّ دَلالَةُ الألْفاظ المَقولَة على المعاني المَطْلوبَةِ، ثمّ القوانين في ترتيب المعاني للاستدلال في قوالِبها المعروفَةِ في صناعَةِ المَنطق، ثمّ تلك المعاني مُجَرَّدةً في الفِكْر اشتراكاً يُقْتَنَص بها المطلوبُ بالطّبيعة الفكريّة بالتَعرّض لرحمة الله ومواهِبه . وليس كلّ أحدٍ يتجاوزُ هذه المراتبَ بسرعةٍ ، ولا يقطع هذه الحُجُب في التَّعَلُّم بسهولةٍ؛ بل ربّما وَقَفَ الذّهنُ في حُجُب الألفاظ بالمناقَشاتِ، أو عَثَر في اشتراك(ج) الأدِلّة بشغَب الجِدَال والشُّبُهات فقعَد عن تَحْصيل المطلوب. ولم يكَدْ

(أ) ج: دلالتها (ب) كذا جاءت في ظ غير مشكولة بمعنى الناطق (ج) ج: إشراك .

يخلُص من تلك الغمْرة إلا قليلٌ ممّن هداهُ الله. فإذا ابتُليتَ بمثل ذلك، وعَرَضَ لك ارتِياكٌ في فهمك أو تَشغِيبٌ بالشّبهات في ذِهنك، فاطْرح ذلك، وانبذْ حُجُبَ الألفاظ وعوائقَ الشُّبُهات، واترِكِ الأمرَ الصّناعيَّ جملةً، واخلُص إلى فضاءِ الفكْر الطّبيعيِّ الّذي فُطِرْتَ عليه، وسَرِّحْ نظرَك فيه، وفرِّغْ ذهنَك للغوص على مَرامك منه، واضِعاً قَدَمك حيثُ وضعَها أكابرُ النُّظّار قبلَك، متعرِّضاً للفتْح من الله كما فتَحَ [عليهم][ا] من رحمتِه وعلّمهم ما لم يكونُوا يَعلَمون. فإذا فعلتَ ذلك، أشرقَتْ عليك أنوارُ الفتْح من الله بالظّفر بمَطْلوبك، وحصلَ الإلْهامُ الوسطُ الّذي جعلَهُ اللهُ من مقتضيات هذا الفِكر وفَطَرَهُ عليه، كما قُلْناهُ. / [384ب] وحينئذٍ، فارجعْ به إلى قَوالِب الأدِلّة وصوَرِها، فأفرِغه فيها وَوَفِّه حقَّهُ من القانون الصّناعيّ، ثمّ اكْسُهُ صُوَرَ الألفاظ، وأبرِزْهُ إلى عالَمِ الخِطاب والمُشافَهَة وثيقَ العُرَى صحيحَ البُنْيان.

وأمّا إن وَقَفْتَ عند المُناقَشةِ في الألْفاظ والشُّبَهِ في الأدِلّةِ الصّناعيّةِ، وتَمحيصِ صوابِها من خَطَئِها - وهذه أمورٌ صِناعِيّةٌ وضعِيّةٌ تستَوي جهاتُها المتعدِّدَةُ، وتَتَشابَهُ لأجلِ الوَضْع والاصْطِلاح - فلا تَتَمَيّزُ جهةُ الحقِّ منها، إذْ جهةُ الحقِّ إنّما تَتَميَّزُ إذا كانت بالطَّبْع. فيستَمِرُّ ما حصل من الشّكّ والارْتِياب، وتَنْسَدِلُ الحجُبُ على المطلوب، وتقعدُ بالنّاظر عن تَحْصيلِه. وهذا شأنُ الأكْثَرين من النُّظّار المتأخِّرينَ، سيّما من سبَقَتْ له عُجمةٌ في لسانِه فربطَتْ على ذِهْنه، أو من حصلَ له شغَفٌ بالقانون المنطقيّ[ب] وتعصّبَ له، فاعتقدَ أنّه الذّريعةُ بالطّبْع إلى دَرْك الحقّ، فيقعُ في

(أ) من ج، و في ظ: عليه (ب) كذا في ظ ج.

الحيْرةِ بين شُبَهِ الأَدِلَةِ وشُكوكِها ولا يكادُ يخلُصُ منها. والذّريعةُ إلى دَرْك الحقّ بالطّبع، إنّما هو الفكرُ الطّبيعيّ، كما قُلْناهُ، إذا جُرّدَ عن جميع الأوْهام، وتعرّضَ النّاظِرُ فيه لرحمَةِ الله. وأمّا المنطقُ، فإنّما هو واصِفٌ لفعل هذا الفِكْر، فيساوِقُه لذلك في الأكْثر.

فاعْتَبِرْ ذلك ، واستَمْطِرْ رحمةَ الله متى أعْوَزَك فهمُ المسائِل ، تُشْرِقْ عليك أنوارُه بالإلْهام إلى الصّواب، واللهُ الهادي برَحْمته، وما العِلْمُ إلاّ من عند اللهِ ●.

● انتهى المستدرك الساقط من ع ي .

## 38● (أ) فَصْلٌ، في أنّ العلومَ الآليَةَ لا تُوَسّعُ فيها الأنظارُ ولا تُفرّعُ [فيها](ب) المَسائلُ

اعلَمْ أنّ العلومَ المتعارَفَةَ بين أهل العُمْران على صِنفَيْن: علومٌ مقصودةٌ بالذّات، كالشّرعيّات من التّفسير والحديث والفِقْه وعِلْم الكـلام، وكالطّبيعيّاتِ والإلهيّاتِ من الفَلْسَفَةِ. وعلومٌ هي آلةٌ ووسيلةٌ لهذه العُلوم، كالعربيّةِ والحِساب وغيرهما للشّرْعيّات، وكالمنطِق للفَلْسَفَةِ، وربّما كان آلة / لعلْم الكلام ولأُصول الفقْه على طريقَة المتأخّرين. [385أ]

فأمّا العلومُ الّتي هي مقاصدُ، فلا حرجَ في توْسعة الكلامِ فيها وتفريع المسائِل، واسْتكْشاف الأدِلّةِ والأنْظار. فإنّ ذلك يزيدُ طالبَها تمكُّناً في مَلَكَتِه وإيضاحاً لمعانيها المقْصودة (ج).

(أ) سقط هذا الفصل من ع، ولاشكّ أنه كان متّصلاً بنصّ البطاقة المخرجة الّتي كان بها الفصل السّابق الّذي أتحف به المتعلّم. وقد نقلته ظ ج ي قبل اختفائه (ب) من ج (ج) اختلفت نسخة "ي" عن النسختين ظ ج في صياغة هذه الفقرة من الفصل، وقد رأيت أن أفردها في قسم الفروق حتّى لا أقوم بتكوين نصّ تأليفيّ من كلّ النّسخ على غير ما أراده المؤلّف. وكثيراً ما يعمد ابنُ خلدون إلى هذه المراجعات التي لا يختلف محتواها عن بعضه في شيء. وفي بقيّة الفصل فروق خفيفة نبّهنا عليها متقدّمة، تجنّباً لإعادة كامل فصل ي في الحاشية:

● فصلٌ، في أنّ العلومَ الآليةَ لا توسّعُ فيها المسائلُ والأنظارُ

اعلمْ أن العلومَ المتعارفةَ بين أهل العمران على صنفين؛ منها ما هو مقصودٌ لذاته كعلوم الشّرعيّات من التّفسير والحديث والفقه وعلم الكلام، ومن العلوم الحكميّة الطّبيعيّات والإلهيّات والتّعاليم، ومنها ما هو آلةٌ ووسيلةٌ لهذه العلوم، كالعربيّة والحساب وأصول الفقه وغيرها للشّرعيّات، والمنطق للحكمة. وربّما كان آلة لعلم الكلام على طريقة المتأخّرين ولأصول الفقه. وأمّا العلوم الّتي هي مقاصد فلا حرج في توسعة الكلام فيها، وتفريع المسائل وتدقيق النّظر واستكشاف الأصناف، فإنّه يزيدها تمكّناً في الملكة وإيضاحاً [وانضاجاً] في المعاني المقصودة منها.

وأمّا العلومُ الّتي هي آلةٌ لغيْرها، مثل العربيّةِ والمنطق وأمثالها، فلا ينْبغي أن يُنظَرَ فيها إلاّ من حيثُ هي آلةٌ لذلك الغيْر فقَطْ، ولا يُوسّع فيها الكلامُ، ولا تُفرّعُ المسائِلُ، لأنّ ذلك يخرجُ بها عن المَقْصودِ، إذ المقصودُ منها ما هي آلةٌ له، لا غيْر. فكلّما خرجتْ عن ذلك، خرجَتْ عن المقصود، وصار الاشْتِغالُ بها لَغْـواً[أ]، مع ما فيه من صُعوبة الحصولِ على مَلَكتِها بطولها وكَثْرة فروعِها. وربّما يكونُ ذلك عائِقاً عن تَحْصيل العُلوم المقْصودَةِ[ب] بالذّات *لطولِ وَسائِلها*[ج]، مع أنّ شأنَها أهمُّ، والعمرُ يقْصرُ عن تَحْصيل الجميعِ على هذه الصّورةِ[د]، فيكونُ الاشْتغال بهذه العُلوم الآليّة [على هذا النّحو][هـ] تضْييعاً للعُمُر وشُغْلاً بما لا يغْني.

وهذا كما فعلَهُ المتأخّرونَ في صناعَةِ النّحـو وصناعَةِ المَنْطق، لا بلْ وأُصولِ الفقْه، لأنّهم أوْسعوا دائرةَ الكلامِ فيها *نقلاً واسْتِدْلالاً*[و]، وأكثَروا من التّفـاريع والمسائل[ز] بما أخرَجَـا عن كَـوْنها آلةً وصيّرَها مقصودةً بذاتها[ح]. وربّما يقَعُ فيها لذلك أنظارٌ ومسائِلُ لا حاجةَ بها في العُلوم المقصودَة بالذّات[ط]، *فتكونُ لأجْل ذلك لغواً*[ي] وتُضِرُّ [بالمتعلّم][ك] على الإطْلاق، لاهتمامهم بالعُلوم المقْصودةِ أكْـثَرَ من هذه الآلاتِ والوَسائِل. فإذا قطعوا العُمْرَ في هذه[ل] الوسـائِل، فمَتى يظفَـرونَ بالمقاصِد؟

(أ) في ي: غثاً ولغواً (ب) ي: التي هي مقصودة (ج) سقط من ي (د) ي: على ما يجب (هـ) من ي (و) سقط من ي
(ز) ي: والاستدلالات (ح) ي: وصيروها من المقاصد (ط) سقط من ي (ي) ي: وهي من نوع اللغو (ك) ظ: بالمتعلمين
(ل) في ي: تحصيل.

فلهذا يجبُ على المعلّمينَ لهذه العلوم الآلِيّة أن لا يَستبحروا *فيها ولا يَستكثِروا من مسائِلها، ويأخُذوا بالمتعلّم في الغرَضِ منها*[أ] ويقِفوا به عنده. ومن نزعَتْ [به][ب] همّته بعد ذلك إلى شيْءٍ من التّوغّل، ورأى من نفْسه قياماً بذلك وكفايةً [به][ج]، فليَختَرْ لنفْسه. وكلّ مُيسّر لما خُلق له[د].

## 39 * / فَصْلٌ، في تَعْليمِ الوِلْدانِ، واخْتِلافِ مَذاهِبِ الأَمْصارِ الإسْلامِيّةِ في طُرُقِهِ [385ب]

اعلَمْ أنّ تعليمَ الوِلْدانِ للقُرآنِ شعارٌ من شعائِرِ الدّين، أخذَ به أهلُ المِلّةِ ودَرَجوا عليه في جميع أمْصارِهم، لما يسبقُ فيه إلى القُلوب من رُسوخِ الإيمان وعَقائِدِه من آياتِ القُرآنِ وبَعْض مُتون الأحاديث. وصار القُرآنُ أصلَ التّعليم الّذي يَنْبَني عليه ما يَحْصُل بعْدَه من المَلَكات. وسبَبُ ذلك أنّ تعليمَ الصِّغَر أشَدُّ رسوخاً، وهو أصلٌ لما بعْدَهُ. لأنّ السابِقَ الأوّلَ إلى القُلوب كالأساسِ للمَلَكاتِ، وعلى حَسَب الأساسِ وأساليبِه يكونُ حالُ ما يَنْبَني عليه.

واختلَفَت طرُقُهم في تَعليم القُرآن للوِلْدان باختلافِهم في اعْتبار ما ينْشَأُ عن ذلك التّعليم من المَلَكاتِ.

(أ) في ي : شأنها وينبّهوا المتعلّم على الغرض منها (ب) من ي (ج) ظ: له (د) في ي حول هذا المعنى: فليُرَق له ما شاء من المرامي صعباً أو سهلاً، وكلّ ميَسّرٌ لما خلق له .

فأمّا أهلُ المغرب، فمذهبُهم في الوِلْدان الاقتصارُ على تعليم القرآن فقطْ، وأخذُهم أثناء المُدارَسَة بالرَّسْم ومَسائِله واختلاف حَمَلة القُرآن فيه، لا يخْلِطون ذلك بسِواهُ في شيءٍ من مَجالس تَعْليمهم، لا من حَديثٍ ولا من فِقْهٍ ولا من شِعْرٍ ولا من كلام العَرب، إلى أن يَحْذِقَ في ذلك أو يَنْقَطِعَ دونه، فيكونَ انقِطاعُه في الغالِب انقطاعاً عن العِلْم بالجُملةِ. وهذا مذهبُ أهْلِ الأمْصارِ بالمَغْرِب ومن تَبِعَهُم من قُـرّاء البَرْبَرِ أُمَـمِ المَغْرب في وِلْدانِهم، إلى أن يُجاوِزُوا حَدَّ البلوغِ إلى الشَّبيبَة. وكذا في الكبير إذا رَاجَع مُدارَسَةَ القرآنِ بعد طائِفَةٍ من عُمْره. فهم لذلك أقْوَمُ على رَسْم القرآن وحِفْظِه مِنْ سِواهُمْ.

وأمّا أهلُ الأنْدَلُس ، فمذهبُهم تعليمُ القراءةِ والكتابِ من حيثُ هو . وهذا هو الّذي يُراعونَهُ في التّعليم؛ إلاّ أنّه لمّا كان القُرآنُ أصلَ ذلك وأُسّه، ومنبعَ الدّين والعُلوم، جعلوهُ أصلاً في التّعليم. فلا يَقْتصرونَ لذلك عليه فقطْ، بل يخْلِطونَ في تعليمهم للوِلْدان روايةَ الشّعْر في الغالب، والتّرسيل، وأخْذَهم بقوانين العربيّة وحِفْظِها، وتجويدِ [1386] / الخطّ والكتاب.

ولا تختصُّ عنايتُهم في التّعليم بالقرآن دونَ هذه ، بل عنايتُهم فيه بالخطّ أكثرُ من جَميعها، إلى أن يخرُجَ الولدُ من عُمُر البُلوغ إلى الشّبيبةِ وقد شَدا بعضَ الشّيْءِ في العربيّةِ والشّعر والبَصَرِ بها، وبَرَزَ في الخطّ والكِتاب، وتعلّق بأذْيال العِلْم على الجُمْلَة لو كان فيها سَنَدٌ لتعْليم العُلوم. لكنّهم يَنْقَطِعونَ عند ذلك لانقطاع سَنَد التّعليم في آفاقِهم، ولا يحصُل بأيديهم إلاّ ما حصَل من ذلك التّعليم الأوّل. وفيه كفايةٌ لمن أرْشَدَهُ الله تعالى، واستِعْدادٌ إذا وُجِدَ المُعَلّم.

وأمّا أهلُ إفريقيّة، فيَخلِطون[1] في تَعليمهم للوِلْدان القرآنَ بالحديث في الغالب، ومُدارسةِ قوانينِ العُلوم وتلقينِ بعض مسائِلها. إلاّ أنّ عنايتَهم بالقرآن، واستِظْهارَ الوِلْدان إيّاه، ووُقوفَهم على اختلافِ رواياتِه وقِراءاتِهِ أكثرُ ممّا سواهُ، وعنايتُهم بالخطّ تَبَعٌ لذلك. وبالجُملة، فطريقتُهم في تَعليم الوِلْدانِ أقربُ إلى طريقة أهلِ الأندلُس، لأنّ سندَ طريقتِهم في ذلك مُتّصلٌ بمشْيَخةِ الأندلُس الّذين أجازوا عند تَغلّب النّصارى على شرْق الأندلس واستَقرّوا بتونِس، وعنهم أخذ وِلْدانُهم من بعد ذلك.

وأمّا أهلُ المشرِق، فيخلِطونَ في التّعليم كذلك على ما يَبلُغنا، ولا أدْري بِمَ عنايتُهم منها. والّذي يُنقلُ لنا، أنّ عِنايتَهم بدراسة القُرآنِ وصُحفِ العِلْم وقَوانينهِ في زَمن الشّبيبة، ولا يخْلِطونَه بتعليمِ الخطّ، بل لتعليمِ الخطّ عندَهم قانونٌ ومُعلّمونَ له على انفرادِه كما تُتَعلّمُ سائرُ الصّنائع، ولا يتداوَلونَها في مكاتب الصّبيانِ، وإذا كتبوا لهم الألواحَ فبخَطٍّ قاصرٍ عن الإجادَة. ومن أرادَ تعلّمَ الخطّ فعلَى قدْر ما يَسنَحُ له بعد ذلك من الهِمّة في طلَبِه ويَبْتَغيه من أهْل صَنعَتِه.

[فأمّا][أ] أهل إفريقيّة والمَغرب ، فأفادَهم الاقتِصارُ على القُرآن القصورَ عن مَلَكَة اللّسان جُمْلَةً. وذلك أنّ القُرآنَ لا يَنْشأُ عنه في الغالِب مَلَكةٌ، لما أنّ البشرَ مَضروفونَ عن الإتْيان / بمثْله. فهم مَصْروفونَ كذلك عن الاستِعْمال على أساليبِه، [386ب]

(أ) ظ: وأمّا .

(1) انظر محمد بن سحنون : آداب المعلمين : 102 .

والاحتِذاء بها، وليس لهم ملكةٌ في غير أساليبه، فلا يَحصُلُ لصاحبه مَلَكَةٌ في اللّسان العربيّ، وحَظُّه الجمودُ في العِباراتِ، وقِلّةُ التّصَرُّفِ في الكلام.

وربّما كان أهلُ إفريقيّة في ذلك أخفّ من أهل المغرب، لما يَخلِطون في تَعليمهم القرآنَ بعبارات العُلوم في قَوانينِها، كما قُلْناه. فيقْتَدِرون على شيءٍ من التّصرُّف ومُحاذاةِ المِثْل بالمِثْل . إلاّ أنّ مَلَكَتَهم في ذلك قاصِرةٌ عن البلاغةِ ، لما أنّ أكثَرَ مَحفوظِهم عباراتُ العُلوم النازِلة عن البلاغةِ، كما سيأتي في فَصْله.

وأمّا أهلُ الأَندلُس، فأفادَهم التّفَنُّنُ في التّعليم وكثرةُ روايةِ الشّعرِ والتّرسيلِ ومُدارسةُ العَربيّةِ من أوّل العُمر، حصولَ مَلَكةٍ صاروا بها أعرَق في اللّسان العربيّ، وقَصَّروا في سائِر العُلوم لبُعْدهم عن مُدارَسَةِ القُرآن والحديث ، الّذي هو أصلُ العُلوم وأساسُها . فكانوا لذلك أهلَ خطٍّ وأدبٍ بارِعٍ أو مُقَصِّرٍ ، على حَسَب ما يكونُ التّعليمُ الثّاني من بعد تَعليم الصّبا.

ولقد ذهبَ القاضي أبو بكْر ابنُ العَربيّ في كتاب رِحْلَته[1]، إلى غَريبةٍ في وَجْهِ التّعليم، وأعادَ في ذلك وأبدَى، وقدّم تعليمَ العربيّةِ والشّعر على سائِر العُلوم، كما هو مذهبُ أهل الأَندلس . قال : لأنّ الشّعرَ ديوانُ العَرب . ويدْعو إلى تقديمه وتَقْديم العربيّة في التّعليم، ضرورةُ فَساد اللُّغة؛ ثمّ تَنْتَقِلُ منه إلى الحِساب، فتمَرّنُ فيه حتّى تَرى القَوانينَ . ثمّ تنتقلُ إلى دَرْس القُرآن ، فإنّه يتيسّر عليه بهذه المتقدّمة . ثمّ قال : ويا غَفْلَةَ أهل بلادِنا في أن يُؤخَذَ الطّفْلُ بكتاب الله في أوّلِ أمره ، يقرأ

(1) قانون التأويل 346 .

ما لا يَفهَم ، وَينصَبُ في أمرٍ غيرُه أهمُّ علَيه منه . قال : ثمّ ينظُرُ في أُصولِ الدّين ، ثمّ أُصولِ الفِقْه، ثمّ الجدلِ، ثمّ الحديث وعُلومه. ونَهى مع ذلك أن يُخْلَطَ في التّعليم عِلْمانِ، إلاّ أن يكونَ المتعلّمُ / قابلاً لذلك بجوْدة الذّهْن والنّشاط. [387أ]

هذا ما أشار إليه القاضِي أبو بَكر رحمه الله. وهو لعَمْري مذهبٌ حَسَنٌ، إلاّ أنّ العوائدَ لا تُساعِدُ عليه، وهي أملَكُ بالأحْوال. ووجْهُ ما اختُصّت به العوائدُ من تَقْديم دراسة القُرْآن إيثارُ التّبرّك والثّواب، وخشيةُ ما يعترِضُ الولَدَ في جُنون الصِّبَا من الآفات والقواطِع عن العِلْم فيَفوتُه القرآنُ؛ لأنّه - ما دام في الحِجْر - منقادٌ للحُكْم، فإذا تجاوزَ البلوغَ وانحلَّ من رِبْقَةِ القَهْر، فربّما عصفَتْ به رياحُ الشّبيبةِ فألْقَتْهُ بساحِل البطالة . فيغْتَنِمونَ في زمان الحِجْر ورِبقَة الحُكْم تحصيلَ القُرآن له، لِئَلاّ يذهبَ خِلْواً منه . ولو حَصَلَ اليقينُ باستمراره في طَلَب العلْم وقَبول التّعليم، لكان هذا المذهبُ الّذي ذكرَهُ القاضي أوْلَى ما أخذَ به أهلُ المَغرب والمَشرق. لكنّ اللّهَ يحكمُ ما يَشاء، ﴿ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ﴾ [سورة الرعد، من الآية 41].

## 40 ● فَصْلٌ، في أنّ الشدّةَ على المتعلّمينَ مُضِرّةٌ بهِمْ

وذلك أنّ إرهافَ الحدّ في التّأديب مُضِرٌّ بالمُتَعَلّم، سيّما في أصاغِر الوَلَد، لأنّه من سوءِ المَلَكَةِ. ومن كان مَرْباه بالعَسْف والقَهْر من المُتَعلّمين أو المماليك أو الخَدم ، سطا به القَهْر، وضَيّق على النّفس في انبِساطِها ، وذَهَب بنشاطِها ، ودَعَا إلى الكَسَل ، وحَمَل على الكَذِب والخُبْث ؛ وهو التّظاهرُ بغَيْر ما في ضَميره خَوفاً

من انبساط الأيْدي بالقَهْر عليه ، وعلَّمه المكرَ والخديعةَ لذلك، وصارت له هذه عادةً وخُلُقاً، وفَسَدَتْ معاني الإنسانِيّة الّتي له من حَيْثُ الاجتماعُ والتّمدُّنُ، وهي الحَمِيّة والمُدافَعَة عن نَفْسه أو مَنْزله، وصار عِيالاً على غَيْره في ذلك، بل وكسَلَت النّفْسُ عن اكتساب الفضائِل والخُلُق الجميل، فانقَبَضتْ عن غايتها ومَدَى إنسانِيّتها، فارْتَكَس وعاد في أسفَلِ سافِلين.

وهكذا وقع لكلّ أُمّةٍ حصَلَت في قَبْضة القَهْر ونال منها العَسْفُ. واعتَبِرْه في كلّ / من يُملَكُ أمْرُه علَيْه ، ولا تكون المَلَكَةُ الكافِلةُ له رفيقةً به ، تجدْ ذلك فيهمُ استقراءً. وانظُرْه في اليَهود وما حصَل فيهم بذلك من خُلُق السّوء، حتّى إنّهم يُوصَفون في كلّ أُفقٍ وعَصْر بالخُرْج، ومَعْناه في الاصْطِلاح المشهورِ: التّخابُثُ والكَيْد. وسبَبُهُ ما قلْناهُ. [387ب]

فلذلك يَنْبغي للمعَلّم في مُتعلّمه والوالِدِ في وَلده أن لا يَستبدّوا عليهم في التّأديب. وقد قال أبو محمّد ابنُ أبي زَيْد في كتابِه الّذي ألّفه في حُكْم المعلّمين والمُتعلّمين[1]، فقال: لا ينْبغي للمؤدّب للصّبْيان أن يزيدَ في ضَرْبهم - إذا احتاجوا إليه- على ثلاثةِ أسْواطٍ شيْئاً. ومن كلام عُمَر رضي الله عنه: من لم يُؤدّبْهُ الشّرْعُ لا أدّبَهُ اللهُ ، حرصاً على صَوْن النّفوس عن مَذَلّة التّأديب ، وعِلْماً بأنّ المقدارَ الّذي عيّنَهُ الشّرْعُ لذلك أمْلَكُ له، فإنّه أعلَمُ بمَصْلَحَتِه.

(1) تقدّم في 1: 226 ، ولعله لمحمد بن سحنون، انظر آداب المعلمين 89، 92، وفيه: "أدّبُ الصّبيّ ثلاث دِرر، فما زاد عليه قوصِص به يوم القيامة". واعتبرَ ح.ح عبد الوهاب نسبة الكتاب لابن أبي زيد مَحْض اشتباه. (آداب المعلمين، التصدير 1: 30).

ومن أحسنِ مَذاهِبِ التّعليم، ما تَقَدّم به الرّشيدُ لمعلّمِ وَلَدِه؛ قال خَلَفٌ الأَحْمَرُ: بعثَ إليّ الرشيدُ لتأديب وَلَده محمّد الأمين، فقال[1]: يا أحمر، إنّ أميرَ المؤمنينَ قد دَفَعَ إليكَ مهجَةَ نَفسه، وثمرةَ قَلْبِه، فصيّرْ يَدَكَ عليه مَبسوطةً، وطاعَتَه لك واجبةً. فكنْ له بحيثُ وضعَك أميرُ المؤمنينَ: أقرئْهُ القرآنَ ، وعَرّفْهُ الأخبارَ، ورَوّه الأشعارَ، وعلّمْهُ السُّنَنَ، وبَصّرْه بمواقِعِ الكلامِ وبَدْئِه، وامْنَعْهُ من الضّحكِ إلاّ في أوقاتِه، وخُذْه بتعظيمِ مشايخِ بَني هاشِمٍ إذا دَخلوا عليه، ورَفْعِ مجالِسِ القُوّاد إذا حَضروا مجلِسَه. ولا تَمُرّنَّ بكَ ساعةٌ إلاّ وأنتَ مغتَنِمٌ فائدةً تُفيدُه إيّاها، من غَيْرِ أن تُحزِنَه فتُميتَ ذِهْنَهُ. ولا تُمعِنْ في مُسامَحتِه، فيَستَحْلِيَ الفراغَ ويألَفَهُ. وقَوّمْه ما استطعتَ بالقُرْب والمُلايَنَةِ، فإنْ أباهُما فعليكَ بالشّدّةِ والغِلْظَة.

## 41 • فَصْلٌ، في أنَّ الرِّحْلَةَ في طَلَبِ العُلومِ ولقاءِ المَشْيَخَةِ مزيدُ كمالٍ في التّعليمِ

/ والسّببُ في ذلك، أنّ البشرَ يأخذونَ معارِفَهم وأخلاقَهم وما يَنْتحِلونَهُ من المذاهِبِ والفَضائِل، تارةً علماً وتَعليماً وإلقاءً، وتارةً محاكاةً وتَلْقيناً بالمباشَرَة. إلاّ أنّ حصولَ المَلَكاتِ عن المباشَرةِ والتّلقين أشدُّ استِحْكاماً وأقوى رُسوخاً ، فعلى قَدْر كثْرة الشّيوخِ يكونُ حُصولُ المَلَكةِ ورسوخُها.

(1) البيهقي : المحاسن والمساوي 2: 402 .

والاصطِلاحاتُ أيضاً في تَعليم العُلوم مُخلِّطة على المُتَعلِّم، حتّى لقد يَظُنُّ كثيرٌ منهم أنّها جزءٌ من العِلْم، ولا يَدفع عنه ذلك إلاّ مباشرتُه لاختلاف الطُّرقِ فيها من المُعَلِّمين. فلقاءُ أهْل العُلوم وتَعَدّدُ المشائخ يُفيدُه تمييزَ الاصطلاحات بما يراهُ من اختلافِ طُرقِهم فيها، فيُجرّد العلمَ عنها، ويعلَمُ أنّها أنحاءُ تَعْليم وطرقُ توصيل. وتنهضُ قُواهُ إلى الرُّسوخ والاستِحْكام في المَلَكات، ويُصَحّحُ معارفَه ويُميِّزُها عن سواهـا، مع تَقْوِيَةِ ملكاتِه بالمُباشَرَة والتّلقين وكَثْرته[أ] من المَشْيخة عند تَعَدُّدِهم وتَنَوُّعِهم. وهذا لمن يسّر اللهُ عليه طرقَ العلم والهدايَةِ.

فـالرِّحلةُ لابُدّ منها في طَلب العِلْم لاكْتساب الفَوائِد والكمالِ بلِقاء المشائخ ومُباشرةِ الرِّجـال . واللهُ ﴿ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [سورة البقرة، من الآية 142].

## 42 ● فَصْلٌ، في أنّ العُلماءَ من بَيْن البَشَرِ أبعدُ عن السّياسَةِ ومَذاهِبها

والسّبَبُ في ذلك، أنّهم مُعتادونَ للنّظَرِ[ب] الفكريّ، والغَوْصِ على المعاني وانْتزاعِها من المَحْسوساتِ، وتَجْريدِها في الذِّهْن أموراً كليّةً عامّةً ليحكمَ عليها بأمرٍ على العُموم، لا بخُصوصِ مادّةٍ ولا شَخْصٍ ولا جيلٍ ولا أُمّةٍ ولا صِنْفٍ من النّـاس، ويُطبّقون من بعد ذلك الكليّ على الخارجيّات. وأيضاً يَقيسونَ الأمورَ على أشْباهِها وأمْثالِها بما اعْتادوهُ من القِياس الفِقْهيّ، فلا تَزالُ أحكامُهم وأنظارُهم كلُّها في الذِّهْن،

(أ) ج: كثرتها (ب) ج: النظر .

ولا تصيرُ إلى المُطابَقةِ / إلاّ بعدَ الفراغِ من البحْثِ والنّظر، أو لا تصيرُ بالجُملةِ إلى مُطابقةٍ، وإنّما يتفرّعُ[أ] ما في الخارج عمّا في الذّهن من ذلك، كالأحكام الشّرعيّةِ، فإنّها فروعٌ عمّا في المحفوظ من أدِلّة الكتاب والسُّنّة، فيُطلبُ مطابقةُ ما في الخارج لها، عَكْسَ الأنظار في العُلوم العَقْليّة الّتي يُطْلبُ في صِحّتها مطابقتُها لما في الخارج. فهم مُتَعَوّدونَ في سائر أنْظارهم الأمورَ الذّهنيّةَ والأنظارَ الفِكريّةَ، لا يَعْرفون سِواها. [388ب]

والسّياسةُ، يحتاجُ صاحِبُها إلى مُراعاةِ ما في الخارج، وما يَلْحَقُها من الأحْوالِ ويتْبَعُها، فإنّها خَفِيّةٌ، ولعلّ أن يكونَ فيها ما يمنعُ من إلْحاقِها بشِبْهٍ أو مثالٍ ويُنافي الكلّيّ الّذي يُحاول تطبيقَه عليها. ولا يُقاس شيءٌ من أحوال العُمْران على الآخر، إذ كما اشْتَبَها في أمْرٍ واحدٍ، فلعلّهما اختلَفا في أمورٍ. فيكونُ العلماءُ لأجْل ما تَعَوّدوه من تَعميم الأحْكام، وقياسِ الأمور بَعْضِها على بعضٍ، إذا نظروا في السّياسَة أفْرَغوا ذلك في قالَب أنْظارِهم ونَوْع استِدْلالاتِهم، فيقَعونَ في [الغَلَط][ب] الكثير، أو لا يُؤْمَنُ عليهم.

ويلحقُ بهم أهلُ الذّكاء والكَيْس من أهْل العُمْران، لأنّهم يَنْزِعونَ بثُقوب أذْهانِهم إلى مِثْل شأن الفُقَهاءِ من الغَوْص على المعاني والقِياس والمُحاكاةِ، فيقَعونَ في الغَلَط.

والعامّيُّ السّليمُ الطّبْع، المتوسّط الكَيْس، بقُصور فِكْره عن ذلك، وعَدَمِ اعْتِيادِه إيّاه، يقْتَصِر[ج] لكلّ مادّة على حُكْمِها في كلّ صِنْفٍ من الأحْوال أو الأشْخاص على ما اختَصّ به، ولا يُعَدّي الحكمَ بقياسٍ ولا تَعميمٍ، ولا يُفارِقُ في أكثر

(أ) ي: يتفرغ (ب) سقط من ظ (ج) في حاشية ع وأمام السّطر الّتي اشتملت عليه هذه الكلمة، كلمة: تقصيرُ، بخطه. ولا مكان لها في كامل الصفحة، ولا توجد علامة مُخرج تحدّد موقعها .

نَظَره الموادُ المحسوسَةَ، ولا يُجاوِزُها في ذِهْنه، كالسّابِح لا يفارِقُ الموْجَ عند البرّ، قال[1]: [من المتقارب]

ولا توغلَنَّ إذا ما سَبَحْتَ      فإنَّ السّلامَةَ في السّاحِلِ

فيكونَ مَأموناً من التّظر في سِياسَتِه، مستقيمَ النّظر في مُعامَلَة أبناءِ جِنْسِه. [389 أ] فيَحسُنَ مَعاشُهُ، وتَنْدَفِعَ آفاتُه ومَضارُّه باسْتِقامَةِ نَظرِه. ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى/عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة يوسف، من الآية 76].

ومن هُنا تعلَمُ[أ] أنّ صِناعَةَ المَنطق غيرُ مأمونَةِ الغَلَطِ لكَثْرة ما فيها من الانْتِزاع، وبُعْدِها عن المَحْسوس. فإنّها نَظرٌ في المعْقولات الثّوانِي، ولعلّ الموادَّ فيها ما يُمانِعُ تلك الأحكامَ ويُنافيها عند مُراعاة التّطبيق اليقينيّ. وأمّا النظرُ في المَعْقولات الأُوَل، وهي الّتي تَجْريدُها قريبٌ، فليست كذلك، لأنّها خياليّةٌ، وصُوَرُ المحسوس حافظةٌ مؤذِنَةٌ بتَصْديق انطِباقِه.

## 43 ● فَصْلٌ، في أنّ حَمَلَةَ العِلْمِ في الإسْلامِ أكثرُهُمُ العَجَمُ

من الغَريب الواقِع أنّ حَمَلَةَ العِلْم في المِلّة الإسلاميّة أكثرُهم العَجَمُ، لا من العُلوم الشّرعِيّة، ولا من العُلوم العقْلِيّةِ، إلاّ في القَليل النّادِرِ. وإنْ كان منهم العربيُّ

(أ) سقط من ي.

(1) البيت للحريري، أورده في المقامة المغربية. (المقامات 135 – صادر 1978).

في نَسَبه، فهو أعْجَمِيٌّ في لُغَتِه ومَرْباهُ ومَشيخَتِه. مع أنّ المِلّةَ عربيّةٌ، وصاحبَ شريعتِها عربيٌّ.

والسّببُ في ذلك، أنّ المِلّةَ في أوّلها لم يكن فيها عِلْمٌ ولا صِناعةٌ لمُقتَضى أحْوالِ السّذاجة والبَداوَة. وإنّما أحكامُ الشّريعة، الّتي هي أوامرُ الله ونواهِيه، كانَ الرّجالُ ينقُلونَها في صُدورِهِم، وقد عَرَفوا مأخَذَها من الكتاب والسُّنّةِ بما تلقَّوْهُ من صاحب الشّرْعِ وأصْحابِه. والقومُ يومئذٍ عربٌ لم يَعْرِفوا أمْرَ التّعليم والتّأليف والتّدوين، ولا دُفعوا إليه، ولا دَعَتْهم إليه حاجَةٌ.

وجَرى الأمرُ على ذلك زمن الصّحابَة والتّابعينَ؛ وكانوا يُسمُّونَ المختصّينَ بحَمْل ذلك ونقْله القرّاء، أي الّذين يقرأون الكتابَ وليْسوا أمّيّينَ، لما أنّ الأُمّيّةَ يومئذٍ صِفةٌ عامّةٌ في الصّحابةِ بما كانوا عَرَباً، فقيلَ لحَمَلَةِ القُرآن يومئذٍ: قُرّاءٌ، إشارة إلى هذا. فهم قُرّاءٌ لكِتابِ الله والسُّنّةِ المأثورةِ عن [رسول](أ) الله، لأنّهم لم يَعْرِفوا الأحكامَ الشّرعيّةَ إلاّ منه، ومن الحديث الّذي هو في غالِب مَوارِدِهِ تفسيرٌ له وشرحٌ. قال ﷺ(1): "تركتُ فيكم أمرَيْن لن تَضِلّوا ما تمسّكتم بهما، كتابَ الله، وسُنّتي".

فلمّا بَعُد النّقلُ/ من لدُنْ دَوْلة الرّشيد فما بَعْد، احْتيجَ إلى وَضْع التّفاسير القُرآنية [389ب] وتَقْييدِ الحديث مخافةَ ضياعِه. ثمّ احتيجَ إلى مَعْرفة الأسانيدِ وتعْديل الرُّواةِ للتّمْييز بين

(أ) زيادة يقتضيها السّياق.

(1) أخرجه مالك في الموطإ بلاغاً (2618 برواية اللّيثي)، وقال ابن عبد البرّ: وهذا محفوظ معروف مشهور عن النبيّ ﷺ عند أهل العلم شهرةً يكاد يُستغنى بها عن الإسناد (التمهيد 24: 331).

الصَّحيحِ من الإسْنادِ وما دونَهُ. ثمَّ كَثُرَ استخراجُ أحكامِ الواقِعاتِ من الكِتابِ والسُّنَّةِ، وفَسَدَ مع ذلك اللِّسانُ، فاحْتِيجَ إلى وَضْعِ القَوانينِ النَّحْوِيَّةِ. وصارت العُلومُ الشَّرعيّةُ كلُّها ملَكاتٍ في الاستِنْباطِ والاستِخراجِ والتَّنظيرِ والقِياس. واحتاجَت إلى عُلومٍ أخرى هي وسائِلُ لها، من مَعْرفةِ قوانينِ العَرَبيّةِ، وقَوانينِ ذلك الاستِنباطِ والقِياس، والذَّبِّ عن العقائِدِ الإيمانيّةِ بالأدلَّةِ لكَثْرةِ البِدَعِ والإلحادِ. فصارت هذه الأمورُ كلُّها علوماً ذات ملَكاتٍ محتاجةٍ إلى التَّعليم، فاندَرَجت في جُمْلَةِ الصَّنائِع. وقد كُنّا قَدَّمْنا أنّ الصَّنائِعَ من مُنْتَحَلِ الحَضَر، وأنّ العَرَبَ أبعدُ النّاس عنها، فصارت العلومُ لذلك حضريّةً، وبَعُدَ العَرَبُ عنها وعن سوقِها. والحضَرُ لذلك العَهْدِ هُم العَجَمُ أو من في مَعْناهم من الموالي وأهْلِ الحواضِر، الّذين هم يومئذٍ تَبَعٌ للعَجَم في الحضَارَةِ وأحوالِها من الصَّنائِعِ والحِرَف، لأنّهم أقْوَمُ على ذلك للحضارَةِ الرّاسِخةِ فيهم منذُ دَوْلةِ الفُرْس. فكان صاحبُ صناعةِ النَّحْوِ سِيبَوَيْه، والفارِسِيّ من بَعْده، والزجّاج من بَعْدِهما. وكلّهم عَجَمٌ في أنسابهم. وإنّما رَبَوْا في اللِّسان العربيّ فاكْتَسَبوهُ بالمَرْبَى ومُخالَطَةِ العَرب، وصيَّروهُ قوانينَ وفنّاً لمن بَعْدَهم. وكذلك حَمَلَةُ الحديث الّذين حَفِظوهُ على أهلِ الإسلام، أكثرُهم عَجَمٌ أو مستَعْجِمون باللُّغَة والمَرْبَى*، لاتّساعِ الفَنِّ بالعراق وما بَعْده*[أ]. وكان علماءُ أصول الفِقْه كلُّهم عَجماً، كما تَعْرِفُ، وكذا حمَلةُ [عِلْمِ][ب] الكلام، وكذا أكْثَرُ المفسِّرين. ولم يقُمْ بحفظِ العِلْم وتدوينِه إلاّ الأعاجِمُ. وظهرَ مِصداقُ قَوْله ﷺ[1]: "لو تعلَّقَ العِلْمُ بأعناقِ السَّماء لنالَهُ قومٌ من فارِس".

(أ) ما بين النجمين حاشية من ع، وسقطت من ظ ج ي (ب) في ظ ج ي: أهل.

(1) في الصحيحين بألفاظ مقاربة: البخاري 6: 188 حديث رقم (4897) وليس فيه ذكر فارس، ومسلم (2546).

/ وأمّا العَربُ الّذين أدركوا هذه الحضارةَ وسُوقَها، وخَرجوا إليها عن البَـداوَة، [I 390] فشغلَتْهمُ الرّياسَةُ في الدّولة العبّاسِيّة وما دُفِعوا إليه من القِيام بالمُلْك عن القِيـام بالعِلْم والنّظَر فيه، فإنّهم كانوا أهـلَ الدّولةِ وحامِيَتَهـا وأُولي سِياسَتِها، مع ما يَلْحَقُهم من الأنَفَة [من][أ] انتِحال العلْمِ حينئذٍ بما صار من جُمْلَةِ الصّنائِع. والرُّؤساءُ أبداً يَسْتَنكِفون عن الصّنائع والمِهَن وما يجُرُّ إليها . ودَفَعوا ذلك إلى من قامَ به من العَجَم والمولَّـدينَ، وما زالوا يَرَوْنَ لهم حقَّ القِيام به، فإنّه دينُهم وعلومُهم، ولا يَحْتَقِرون حَمَلَتها كلَّ الاحْتِقار.

حتّى إذا خرجَ الأمْرُ من العَرب جملَةً وصارَ للعَجَم، صارت العُلومُ الشّرعيّةُ غريبةَ النّسَب عند أهل المُلْك بما هُمْ عليه من البُعْـد عن نَسَبِها . وامتُهِـنَ حَمَلَتُها بما يَرَوْن أنّهم بُعَداءُ عنهم، مشغولونَ بما لا يُجْدي عليْهم في المُلْك والسّياسَةِ، كما ذكرنـاهُ في فَصْل المراتِب الدّينيّـةِ. فهـذا الّذي قـرّزناهُ هـو السّببُ في أن [كان][ب] حَمَلَةُ الشّريعةِ أو عامّتُهم عَجَماً.

وأمّـا العلومُ العقْليّةُ أيضاً، فلم تَظْهَر في المِلّة إلاّ بعدَ أن تَميَّزَ حملةُ العِلْم ومُؤلّفوهُ، واستقرَّ العلمُ كلُّه صناعةً، فاختُصَّت بالعَجم، وترَكَها العَرَبُ وانصـرَفوا عن انتحالها، فلم يَحمِلْها إلاّ المعرَّبون من العَجَم ، شأن الصَّنائِع ، كما قُلناهُ أوّلاً . ولم يزلْ ذلكَ في الأمْصار الإسْلاميّة[ج] ما دامَت الحضارةُ في العَجَم وببلادِهم من العِراقِ وخُراسانَ وما وراءَ النّهر. فلمّا خربت تلك الأمصارُ وذهبَتْ منها الحضارةُ الّتي هي

(أ) في ظ ج ي: عن (ب) من ع، وسقط من ظ ج ي (ج) زيادة بخطه من حاشية ع، ولم تذكر في ظ ج ي .

سرُّ اللهِ في حُصول العُلوم والصَّنائِع، ذهبَ العِلْمُ من العَجَم جملةً لِمَا شَمَلَهم من البَداوةِ، واختُصَّ العلمُ بالأمْصار الموفورةِ الحضارَة.

ولا أوْفَرَ اليومَ حضارةً من مِصْر، فهي أمُّ العالَم، وإيوانُ الإسْلام، ويُنبوعُ [390ب] العُلوم والصَّنائِع. وبَقِيَ / بعضُ الحضارةِ في ما وراءَ النَّهر، لما هُنالِكَ من الحَضارة بالدَّوْلة الَّتي فيها، فلهم بذلك حصَّةٌ من العُلوم والصَّنائِع لا تُنْكَر. وقد دَلَّنا [على ذلك][أ] كلامُ بعضِ عُلمائِهم في تَواليف وصَلَت إلينا، إلى هذه البِلادِ، وهو سَعْدُ الدِّين التَّفْتازانيّ. وأمّا غيرُه من العَجَم، فلم نَرَ لهم - من بَعْد الإمام ابنِ الخَطيب، ونَصِير الدِّين الطُّوسيّ - كلاماً يُعَوَّلُ على نِهايَتِه في الإجادَةِ.

فاعتبِرْ ذلك وتأمّلْهُ تَرَ عَجَباً في أحْوال الخَليقَةِ. والله يخلق ما يشاء، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [سورة البقرة، من الآية 163].

## 44 • [ب] فَصْلٌ، في أنّ العُجْمَةَ إذا سبَقَتْ إلى اللّسان، قَصّرت بصاحبها في تَحْصيلِ العُلومِ عن أَهْلِ اللّسانِ العَرَبِيّ

والسِّرُّ في ذلك، أنَّ مباحِثَ العُلوم كلَّها إنّما هي في المعاني الذِّهنيّة والخياليّة من بَيْن العُلوم الشَّرعيّة الّتي أكثرُ مباحِثِها في الألفاظِ، وموادُّها من الأحْكام المتلقّاةِ

(أ) من ع ج ي، وسقط من ظ (ب) أصل عنوان هذا الفصل في فهرس نسخة ع وحدها: "في أن الأعجام من عُلماء المِلّة قاصرون عن ملكات العلوم من علماء العرب" ثمّ شطب واستبدل في الحاشية بخطه بما أثبتناه. وهو ما نقله ظ ج. وسقط الفصل كلّه من ي، والفصل كلّه مدرج في بطاقة مقحمة بخطه في أصله ع.

من الكتاب والسُّنَّة، ولُغاتِها المؤدِّية لها[أ]، وهي كلُّها في الخيال؛ وبين العُلوم العقليّةِ، وهي في الذِّهن.

واللّغاتُ إنّما هي تَرجمانٌ عمّا في الضّمائر من تلك المعاني، يؤدّيها بعضٌ إلى بعضٍ بالمشافهةِ في المناظَرةِ والتّعليم ، ومُمارسة البَحْث في العُلوم لتَحصيل مَلَكاتِها بطول المِرانِ على ذلك. والألفاظُ واللّغاتُ وسائطُ وحُجُبٌ بين الضّمائِر، وروابطُ وخِتامٌ على المَعاني. ولا بُدَّ في اقْتناصِ تلك المعاني من ألفاظِها بمَعرفةِ دَلالاتِها اللُّغويّة عليها، وجوْدَةِ المَلَكةِ للنّاظِر فيها، وإلا فيَعْتاصُ عليه اقتِناصُها، زيادةً على ما يكونُ في مَباحِثِها الذِّهنيّة من الاعْتِياص.

وإذا كانت مَلَكتُه في تلك الدَّلالاتِ راسخةً، بحيث تتبادَرُ المعاني إلى ذِهنه من تلك الألفاظ عند اسْتِعمالِها، شأن البديهيِّ والجِبِلّي ، زالَ ذاك الحجابُ بالجُملة بين المعاني والفَهْم، أو خَفَّ، ولم يَبْقَ إلاّ مُعاناةُ ما في المعاني من المباحِث فقط. هذا كلُّه إذا كان التّعليم تلَقيناً وبالخطاب والعِبارة . وأمّا إن احتاجَ المتعلّمُ إلى المُدارسةِ والتّقييد بالكتابِ ومُشافهةِ / الرُّسوم الخطّيّةِ من الدّواوين بمسائِل العُلوم ، كان [139ا]
هنالك حِجابٌ آخرُ بيْن الخطِّ ورُسومِه في الكتاب، وبيْن الألفاظِ المَقولةِ في الخَيال؛ لأنّ رسومَ الكِتابة لها دَلالةٌ خاصّةٌ على الألفاظِ المَقولَةِ، وما لم تُعرَفْ تلك الدّلالةُ تعذّرتْ معرفةُ العِبارةِ. وإن عُرِفَتْ بمَلَكةٍ قاصرةٍ كانت معرفتُها [منها][ب] أيضاً قاصِرةً. ويزدادُ على النّاظر والمتعلّم بذلك حِجابٌ آخرُ بيْنَه وبين مَطْلوبه من تَحْصيل مَلَكاتِ

(ا) ج: إليها (ب) من: ج ع .

العُلوم أعوَصُ من الحجابِ الأوّل. وإذا كانت ملكَتُه في الدَّلالَة اللّفظِيّة والخَطّيّة مستحكمَةً، ارتفعَتِ الحُجُبُ بينه وبَيْن المعاني، وصارَ إنّما يُعاني فَهْمَ مباحِثِها فقط. هذا شأنُ المعاني مع الألْفاظ والخطّ بالنّسْبَةِ إلى كُلّ لُغَةٍ. والمتعلّمونَ لذلك في الصغر أشدُّ استِحكاماً لملكاتِهم.

ثمّ إنّ المِلّةَ الإسلامِيّةَ لمّا اتّسعَ مُلكُها، واندَرَجَتِ الأُمَمُ في طَيّها، ودَرَسَت علوم الأوّلين بنُبُوّتِها وكِتابها، وكانت أُمّيّةَ النّزعة والشّعار، فأخذها المُلْكُ والعزّةُ، وسُخِّرت[ا] الأُمَمُ لهم بالحضارة والتّهذيب، وصَيّروا علومَهم الشّرعيّةَ صناعةً بعد أن كانت نَقْلاً، فحدَثَت فيهم[ب] الملكاتُ، وكثُرَتِ الدّواوينُ والتّواليفُ، وتَشَوّفوا إلى عُلوم الأُمَم، فنقَلوها بالتّرجَمَة إلى عُلومِهم، وأفرَغوها في قالَبِ أنظارِهم، وجَرّدوها من تلك اللّغات الأعْجَمِيّة إلى لسانِهم، وأرْبَوْا فيها على مَدارِكِهم، وبَقِيَت تلك الدّفاترُ الّتي بلُغَتِهم [الأعْجَمِيّة][ج] نَسْياً مَنْسِياً وطَلَلاً مَهْجوراً وهباءً مَنْثوراً. وأصبحت العلومُ كلُّها بلُغة العَرب، ودَواوينها المسطّرَةُ بخَطّهم. واحتاجَ القائمونَ بالعُلوم إلى مَعْرفةِ الدّلالاتِ اللّفظِيّةِ والخطّيّةِ في لِسانِهم دون ما سواهُ من الألْسُن، لدُروسِها وذهاب العِناية بها.

وقد تقدّم لنا أنّ اللّغَةَ مَلكةٌ في اللّسان، وكذا الخطُّ: صناعةٌ مَلَكَتُها في اليَدِ. [391ب] فإذا / تقدّمت في اللّسان ملكَةُ العُجْمَةِ، صارَ مُقَصّراً في اللّغة العَربيّة، لما قدّمْناهُ من أن الملكَة إذا تقدّمت في صِناعةٍ بمَحَلٍّ، فقلَّ أن يُجيدَ صاحبُها ملكةً في صناعةٍ

(ا) في ج ع ظ: وسخرية (ب) ع ج: فيها (ج) سقط من ظ.

أُخرى، وهو ظاهِرٌ. وإذا كان مقَصّراً في اللّغة العربيّةِ ودَلالاتِها اللّفظِيّةِ والخطّيّةِ اعتاص عليه فهْمُ المعاني منها، كما مَرّ. إلاّ أن تكونَ(ا) مَلكةُ العُجْمةِ السّابقَة لم تَستَحْكِمْ حينَ انتقَلَ منها إلى العَرَبيّة كأصاغِرِ أبْناء العَجَم الّذين يَرْبَوْن مع العَربِ قبلَ أن تَستَحْكِمَ عُجْمَتُهم، فتكونَ(ا) اللّغـةُ العربيّةُ كأنّـها السّابقةُ لهم، ولا يكونَ عنـدَهم تقصيرٌ في فَهْم المعاني من اللّغة العربيّة. وكذا أيضاً شأنُ من سَبَقَ له تعلّمُ الخطّ الأعْجَميّ قَبْل العَربيّ.

ولهذا نجدُ الكثيرَ من عُلماء الأعاجِم(ب) في دُروسِهم ومَجالِس تَعْليمِهم يَعْدِلون عن نَقْل التّفاسير من الكُتب إلى قراءَتِها ظاهراً، يُخَفّفون بذلك عن أنْفسِهم مَؤونَةَ بَعْض الحُجُب، ليقْرُبَ عليهم تناوُل المعاني. وصاحِبُ الملكـةِ في العِبارة والخطّ مُستَغْنٍ عن ذلك لتَمام مَلَكَتِـه ، وأنّه صارَ له فهمُ الأقْوال من الخطّ والمعاني من الأقْوال، كالجِبِلّة الرّاسِخَة، وارتَفَعت الحُجُبُ بَيْنَهُ وبَيْن المعاني.

وربّما يكون الدُّؤوبُ على التّعلُّمِ، والمِرانُ على اللّغة ومُمارَسَةِ الخطّ، يُفْضِيانِ بصاحِبِها إلى تَمكُّن الملَكَةِ، كما نجدُه في الكثير من عُلماء الأعاجِم(ب). إلاّ أنّه في النّادر. وإذا قُورِنَ بنظيره من عُلماء العَرَب وأهْل طبَقَتِه منهم، كان باعُ العَربيّ أطولَ، وملكتُه أقوَى، لما عند المُستَعْجم من الفُتور بالعُجْمة السّابقةِ الّتي تُؤثِرُ القصورَ بالضّرورةِ.

ولا يُعترَضُ ذلك بما تقَدّم [بأنّ](ج) علمـاءَ الإسْلام أكثرُهم العجـمُ، لأنّ المرادَ بالعَجَمِ هنالك عجمُ النّسَبِ ، لتداوُلِ الحضارةِ فيهم الّتي قرّرْنا أنّها سببٌ لانتحال الصّنائِع والملَكاتِ ، ومن جُمْلَتِها العُلوم. وأمّا عُجْمـةُ اللّغة فليْست من ذلك،

(ا) بخطه في ع: يكون، ليكون (ب) من ظ، وفي ع ج : الأعجام (ج) في ج ع: من أنّ ، وفي ظ: مع .

[392 أ] وهي المرادةُ هُنا . ولا يُعترضُ ذلك أيضاً [بما][أ] كان لليونانيّين في عُلومِهم / من رسوخِ القَدَم ، فإنّهم إنّما تَعلّموها من لُغَتِهم السّابِقَةِ لهم وخطِّهم المتعارفِ بيْنهم . والأعْجَميُّ المتعلِّمُ للعِلْمِ في المِلّةِ الإسلاميّةِ يأخذُ العِلْمَ بغَيْرِ لسانِه الّذي سبقَ إليه، ومن غير خَطّه الّذي يعرف ملكته ؛ فلهذا يكونُ له ذلك حجاباً ، كما قُلناهُ. وهذا عامٌّ في جميعِ أصنافِ أهلِ اللّسان الأعْجَميّ ، من الفُرس ، والرّوم، والتُّرك ، والبَربر، والفرنج، وسائِر من لَيْس من أهل اللّسان العربيّ . وفي ذلك آياتٌ للمتوسّمين[ب] .

## 45 ● فَصْلٌ، فِي عُلومِ اللّسانِ العَرَبِيّ

وأركانُها أربعةٌ، وهي: اللّغةُ، والنّحْوُ، والبيانُ، والأدبُ. ومعرفتُها ضروريّةٌ على أهل الشّريعة، إذ مأخذُ الأحكام الشّرعِيّة كلّها من الكتاب والسُّنّةِ، وهما[ج] بلُغةِ العرب، ونَقَلتُها من الصّحابَة والتّابعين عرَبٌ، وشرْحُ مُشْكِلِها من لُغتهم. فلابُدَّ من معرفةِ العُلوم المتعلّقةِ بهذا اللّسان لمن أرادَ علمَ الشّريعَةِ. وتتفاوتُ في التّأكّد بتفاوُتِ مراتِبِها في التّوْفِيَةِ بمقْصود الكلام، حسبَما يتبيّنُ في الكلام عليها فنّاً فنّاً. والّذي يتحصّل، أن الأهمَّ المقدّمَ منها هو النّحْوُ، إذ به تتبيّنُ أصولُ المقاصِد بالدّلالةِ، فيُعْرَفُ الفاعِلُ من المفعول، والمبتدأُ من الخبرِ؛ ولولاهُ لجُهِل أصْلُ الإفادَةِ.

(أ) من ج ع، وفي ظ : مما (ب) كذا أوردها تضميناً، والآية ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [سورة الحجر، الآية 75]
(ج) ظ ج ي: وهي .

وكان من حقّ عِلمِ[أ] اللّغة التقديمُ، لولا أنّ أكثرَ الأوضاعِ باقيةٌ في مَوضوعاتِها لم تتغيّر، بخلافِ الإعْرابِ الدّالّ على الإسْناد والمُسْنَدِ والمسنَدِ إليه، فإنّه تغيّر بالجُملة، ولم يَبْقَ له أثَر. فلذلك[ب] كان عِلمُ النّحْو أهمّ من اللّغة، إذ في جَهْله الإخْلالُ بالتّفاهم جملةً. وليس كذلك اللّغة، واللهُ أعلَمُ.

## • النّحْو

اعلمْ أنّ اللّغةَ في المُتعارَف، هي عبارةُ المتكلّم عن [مَقْصوده][ج]. وتلك العبارةُ فعلٌ لسانيٌّ [ناشئٌ عن القَصْد بإفادةِ الكلام][د] . فلابُدَّ أن تَصيرَ ملَكَةً متقرّرةً في العُضْو الفاعِل لها ، وهو اللّسان . وهو في كلّ أمّةٍ بحَسَب اصْطِلاحِهم.

وكانت المَلَكةُ الحاصِلةُ من ذلك للعَرب أحسنَ الملكاتِ وأوضحَها إبانةً / عن المقاصِد ، لدَلالَةِ غير الكلماتِ فيها على كثيرٍ من المَعاني ، مثل الحركاتِ الّتي [392ب] تُعَيِّنُ الفاعِلَ من المَفعول من المَجْرور، أعني المُضاف، ومِثل الحروفِ الّتي تُفْضي بالأفعال، أي الحركاتِ، إلى الذّواتِ من غيْر تَكلُّفِ ألفاظٍ أخرَى. وليسَ يوجدُ ذلك إلاّ في لغةِ العرب . وأمّا غيرُها من اللّغاتِ ، فكلّ معنًى أو حالٍ لابُدّ له من ألفاظٍ تخُصُّهُ بالدّلالَةِ. ولذلك نجِدُ كلامَ العَجَم في مُخاطباتِهم أطولَ ممّا نُقدّرُهُ بكلام العربِ.

(أ) سقط من: ج ي (ب) ي: فكذلك (ج) ج ظ ي: قصوده، وفي أصل ع: قصوده، ثم أضاف لها الميم (د) إضافة بخطه في حاشية ع، وسقطت من ظ ج ي .

وهذا هو معنَى قَوْله ﷺ[1]: "أوتيتُ جوامعَ الكَلِم، واختُصِر لي الكلامُ اختِصاراً". فصار للحُروف في لُغتهم، والحركاتِ والأوضاع، أي الهيئات، اعتبارٌ في الدّلالةِ على المقْصود، غير متكلّفينَ فيه لصناعةٍ يَستفيدونَ ذلك منها، إنّما هي مَلَكةٌ في ألسنتهم يأخُذها الآخِرُ من الأوّل، كما يأخذُ صبيانُنا لهذا العَهْد لُغاتِنا.

فلمّا جاء الإسلامُ، وفارقوا الحِجازَ لطلب المُلْك الّذي كان في أيْدي الأُمَم والدُّوَل، وخالَطوا العجمَ، تغيّرت تلك المَلَكةُ بما ألْقَى إليها السّمعُ من المخالَفات الّتي للمُتَعَرّبِينَ من العَجَم. والسّمْعُ أبو المَلَكةِ اللّسانيّة؛ ففَسَدت بما أُلْقِيَ إليها ممّا يُغايرُها، لجُنوحِها إليه باعْتِياد السّمْع، وخَشِيَ أهلُ الحلوم منهم أن تفسُدَ تلك الملكَةُ[أ] راساً، ويطولَ العَهْدُ فينغلِقَ القرآنُ والحديثُ على [الفُهوم][ب]. فاستَنْبطوا من مَجاري كلامِهم قوانينَ لتلْك المَلَكَةِ مطّرِدةً، شبهَ الكلّيّات والقَواعِد، يقيسون عليها سائرَ أنْواعِ الكلام، ويُلْحِقونَ الأشْباهَ منها بالأشْباه، مثلَ: أنّ الفاعلَ مرفوعٌ، والمفعولَ منصوبٌ، والمبتدأ مرفوعٌ. ثمّ رأوا تَغَيُّرَ الدّلالةِ بتغَيُّرِ هذه الحركاتِ، فاصْطَلَحوا على تَسْمِيَتِه إعْراباً، وتَسْميةِ الموجِبِ لذلك التّغيُّرِ عامِلاً، وأمثالِ ذلك. وصارتْ كلُّها اصطلاحاتٍ خاصّةً بهم، فقيّدوها بالكتاب[ج]، وجَعلوها صناعةً لهم[د] مخصوصةً، واصْطَلحوا على تسميتِها بعلْم النّحْو.

(أ) ظ ي: الملّة (ب) من ع، وفي ظ ج ي: المفهوم (ج) ج : بالكليات (د) في ع مشطوبة .

---

(1) عبارة: "أوتيت جوامع الكَلِم" جاءت من حديث أبي هريرة عند البخاري (2977) و (7013) ومسلم (523) . أمّا عبارة: "واختصر لي الكلام اختصاراً" فقد أوردها ابن حجر في فتح الباري 13: 525 وعزاها إلى أبي يعلى، وفي سندها عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، وهو ضعيف.

/ وأوّلُ من كتبَ فيها أبو الأسوَد الدُّؤَليّ، من بني كِنانَة ، ويُقال: بإشارةِ [393 ا]
عَلِيّ ، رضيَ اللهُ عنه . لأنّه رأى تغيُّرَ الملكةِ فأشار عليه بحِفْظِها ، ففزعَ إلى ضبطها بالقَوانِين الحاصِرة المُستَقْرَأة. ثمّ كتبَ فيها النّاس من بَعْده، إلى أن انتهتْ إلى الخَليل ابن أحْمد الفراهِيديّ، أيّامَ الرّشيد ، أحوَجَ ما كان النّاسُ إليها ، لذهاب تلك المَلَكةِ من العَرب، فهَذّبَ الصّناعَة وكَمّل أبوابَها. وأخذها عنه سيبَوَيْه، فكَمّلَ تفاريعَها، واستَكْثَر من أدِلّتِها وشواهِدِها ، ووضعَ فيها كتابَهُ المشهورَ الّذي كان إماماً لكلّ ما كُتب فيها من بَعْدِه . ثمّ وضعَ أبو عَلِيّ الفارِسيّ [و][أ] أبو القاسِم الزَّجّاجِيُّ كُتُباً مختصرةً للمتعلّمينَ، يَحْذونَ فيها حَذْوَ الإمام في كتابِه.

ثمّ طالَ الكلامُ في هذه الصّناعة، وحَدَث الخِلافُ بين أهلها في الكوفةِ والبَصْرة، المِصْرَيْنِ القَديمَيْنِ للعَرب. وكثُرَت[ب] الأدِلّةُ والحِجَاجُ بينهم، وتبايَنَت الطُّرقُ في التّعليم، وكثُر الاختلافُ في إعْراب كثيرٍ من آي القُرآنِ باختلافِهم في تلك القَواعد، وطالَ ذلك على المتعلّمين. وجاء المتأخّرون بمذاهبهم في الاختصار، فاختَصَروا كثيراً من ذلك الطّول، مع استيعابهم لجميع ما نُقِل، كما فعله ابنُ مالك في كتاب التّسْهيل، وأمثالُه، أو اقتصارِهم على المبادئ للمتعلّمين، وكما فعله الزَّمَخْشَريُّ في المفصّل، وابنُ الحاجِب في المقدّمة له . وربّما نَظَموا ذلك نظماً، مثل ابنِ مالِك في الأُرجوزتين: الكُبْرَى والصُّغرى، وابنِ مُعْطِي في الأُرجوزة الألفيّةِ.

(أ) سقط من ظ ج ي (ب) في ظ ج ي: كثُر.

وبالجملة، فالتواليفُ في هذا الفنّ أكثرُ من أن تُحصَى أو يُحاط بها، وطُرق التّعليم فيها مختلِفةٌ. فطريقةُ المتقدّمينَ مغايرةٌ لطريقة المتأخّرين، والكوفيّون والبصريّونَ والبغداديّونَ والأنْدَلُسيّونَ مختلفةٌ طرُقهم كذلك(أ).

[393ب] وقد كادت هذه الصّناعةُ أن تؤذِنَ بالذّهاب، / لما رأينا من النّقص في سائِر العُلوم والصّنائِع بتناقُصِ العُمْران.

ووصَل إلينا بالمَغرب لهذه العُصور، ديوانٌ من مِصْرَ، منسوبٌ إلى جمال الدّين بن هِشام، من عُلمائِها، استَوْفَى فيه أحكامَ الإعْرابِ مُجملةً ومفصّلةً، وتكلّم على الحُروف والمُفرداتِ والجُمَل، وحذَف ما في الصّناعةِ من المتكرّرِ في أكْثر أبوابِها، وسمّاه بالمغني في الإعْراب. وأشار إلى نُكتِ إعرابِ القُرآن كلِّها، وضبَطها بأبوابٍ وفصولٍ وقواعدَ انتظمَتْ سائِرَها؛ فوقَفْنا منه على عِلْمٍ جَمٍّ يشهدُ بعلُوّ قدْرِهِ في هذه الصّناعةِ ووُفور بضاعَتِه منها، وكأنّه ينحو في طريقَتِه مَنْحَى نُحاة أهْلِ المَوْصِل، اقْتَفَوْا أثرَ ابن جِنّي واتّبعوا مُصْطَلَح تَعْليمه؛ فأتى من ذلك بشيءٍ عجيبٍ دالّ على قُوّة مَلكتِه واضطلاعِه(ب). واللهُ ﴿ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ﴾ [سورة فاطر، من الآية 1].

## • علمُ اللّغَة

وهذا العِلْم هو بيانُ الموضوعاتِ اللُّغويّةِ. وذلك أنّه لما فسَدَت ملكةُ اللّسانِ العربيِّ في الحركاتِ المسمّاة عند أهْل النّحو بالإعْرابِ ، واستُنْبِطَتِ القوانينُ لحفظِها

(أ) ج ي : لذلك (ب) ي: اطّلاعه.

كما قُلْناهُ، ثمّ استمرّ ذلك الفسادُ بملابَسَةِ العَجَمِ ومُخالَطَتِهم، حتّى تأدّى الفسادُ إلى موضوعاتِ الألْفاظ، فاستُعْمِلَ كثيرٌ من كلامِ العَرَبِ في غير مَوْضوعِه عندهُمْ، مَيْلاً مع هُجْنَةِ المُتَعَرِّبينَ في اصطِلاحاتِهم المخالِفَةِ لصَريحِ العربيّة، فاحْتيجَ إلى حِفْظ الموضوعاتِ اللُّغويّةِ بالكتابِ والتّدوينِ خشْيَةَ [الدّروس](أ) وما يَنْشَأُ [عنه](ب) من الجهْلِ بالقُرآن والحديث.

فشمَّر كثيرٌ من أيمّةِ اللّسانِ لذلك، وأمْلَوْا فيه الدّواوينَ. وكان سابقَ الحَلْبَة في ذلك الخَليلُ بنُ أحمد الفَراهِيديّ، ألّفَ فيها كتابَ العَيْن، لحَصَر فيه مركّباتِ حُروفِ المُعْجَمِ كلّها، من الثّنائيّ، والثّلاثيّ، والرّباعيّ، والخُماسيّ، وهو غايةُ ما يَنْتهي إليه التّركيبُ في اللّسان العربيّ.

وتأتّى له حَصْرُ ذلك بوُجوهٍ عَدَديّةٍ حاصِرَةٍ. وذلك أنّ / جُمْلَةَ الكلمات [1394] الثُّنائيّةِ تخرجُ من [جمع](ج) الأعْداد على التّوالي، من واحدٍ إلى سَبْعةٍ وعشرين. وهو دونَ نهايةِ حُروفِ المُعْجم بواحدٍ. لأنّ الحرفَ الواحدَ منها يُؤخَذُ مع(د) كل واحدٍ من السّبعةِ والعِشرين، فيكونُ سبعاً وعشرينَ كلمةً ثنائيّةً. ثمّ يؤخَذُ الثّاني مع السّتّة والعشرين كذلك، ثمّ الثّالث، والرّابع. ثمّ يؤخَذ السّابع والعشرونَ مع الثّامن والعشرين، فيكونُ واحداً. فتكونُ كلّها أعداداً على تَوالي العَدَدِ، من واحدٍ إلى سَبْعة وعشرينَ. فتَجمعُ كما هي [بالعَمل المَعْروفِ](هـ) عند أهل الحساب، [وهو أن تجْمعَ الأوّلَ مع الأخير، ثمّ تضربَ المجموعَ في نصْف العِدّة](و)، ثمّ تُضاعِفَ لأجل قَلْب

(أ) من ع، وفي ظ ج ي: الدّرس (ب) من ع، وفي ظ ج ي: عنها (ج) من ع، وفي ظ ج ي: جميع (د) من ع، وفي ظ ج ي: من (هـ) من ع ج، وسقط من ظ (و) من ع وحدها في حاشية أضيفت بخطه.

الثُّنائيّ، لأنّ التّقديمَ والتّأخيرَ بين الحروفِ معتَبرٌ في التّركيب، فيكون الخارجُ جملةَ الثّنائيّات.

وتخرجُ الثّلاثيّات من ضَرْب عَدَدِ الثّنائيّات فيما يَجْمَعُ من واحدٍ إلى سِتّةٍ وعشرينَ على تَوالي العَدَدِ ، لأنّ كلَّ ثنائيّةٍ تزيدُ عليها حَرْفاً فتكونُ ثلاثيّةً. فتكونُ الثّنائيّةُ بمنْزِلَةِ الحَرْف الواحِدِ مع كلّ واحدٍ من الحُروف الباقِيَةِ، وهي ستّةٌ وعشرون حَرْفاً بعد الثّنائيّة. فتَجْمعُ من واحدٍ إلى سِتّةٍ وعشرينَ على توالي العَدَد، وتَضْربُ فيه جملةَ الثّنائيّاتِ؛ ثمّ تَضْرِبُ الخارجَ في سِتّةٍ، جُمْلَةَ مقلوباتِ[1] الكلِمة الثّلاثيّةِ، فيَخرجُ مجموعُ تَراكيبها من حُروف المعجَم. وكذلك في الرّباعيّ والخُماسيّ؛ فانحَصَرت له التّراكيبُ بهذا الوَجْهِ.

ورتَّب أبوابَه على حُروف المُعجم بالتّرتيبِ المتعارَفِ، واعْتَمَدَ فيه ترتيبَ المخارج؛ فبدَأ بحُروف الحَلْق، ثمّ ما بَعْدَهُ من حُروفِ الحَنَكِ، ثمّ الأضْراسِ، ثمّ الشَّفَةِ. وجعلَ حُروفَ العِلّة آخراً، وهي الحُروفُ الهَوائيّةُ. وبدأ من حروف الحَلْق بالعَيْن، لأنّه الأقْصى منها، فلذلك سُمّيَ الكتابُ بالعَيْن، لأنّ المتقدّمين كانوا يَذْهبون في تَسْميةِ دواوينِهم إلى مِثْل هذا ، وهو تَسْمِيَتُهُ بأوّلِ ما يقعُ فيه من الكَلِمات والألْفاظ.

[394ب] ثم بيَّن المهمَلَ منها والمُسْتَعْمَلَ. / وكان المُهمَلُ في الخماسيّ والرّباعيّ أكثَر، لقلّةِ استعمالِ العَرَبِ له لِثِقَلِهِ . ولَحِقَ به الثّنائيُّ لقلّةِ دَوَرانِهِ . وكان الاسْتعمالُ في

(1) في حاشية ع بخطه: مقاليب .

الثّلاثيّ أغلبَ، فكانت أوضاعُهُ أكثرَ لدورانِه. وضمّن الخليلُ ذلك كلَّه كتابَ العَيْن، واسْتَوْعَبهُ أحسنَ استيعابٍ وأوفاهُ.

وجاء أبو بَكْر الزُّبَيْديُّ، مُكَتّب هشامٍ المؤيّد بالأنْدَلُس في المائة الرّابعةِ، فاختصرَهُ مع المُحافظَةِ على الاستيعابِ، وحَذَف منه المهملَ كلَّه وكثيراً من شواهِدِ المُستعمَل، ولَخَّصَهُ للحِفْظِ أحسنَ تلْخيصٍ.

وألّف الجَوْهَريُّ، من المشارِقَةِ، كتابَ الصّحاح على التّرتيب المتعارَفِ لحروفِ المُعْجَم؛ فجعلَ البدايةَ منها بالهَمْزة، وجعلَ التّرجَمَةَ بالحروفِ على الحَرْفِ الأخيرِ من الكَلِمَةِ، لاضطِرار النّاس في الأكْثر إلى أواخِرِ الكَلِم. [فيجعلُ ذلك باباً، ثمّ يأتي بالحروف أوّلَ الكلمة على ترتيب حروفِ المُعْجم أيضاً ويترجم عليها بالفُصول، إلى آخِرها][ا]. وحصَرَ اللّغَة اقتداءً بحَصْر الخليلِ.

ثمّ ألّف فيها من الأنْدَلُسيّين[ب] ابنُ سِيدَهْ، من أهْل دانِيةَ في دَوْلة عليّ بن مُجاهِد، كتابَ المُحْكَم على ذلك المَنْحى من الاستيعاب، وعلى نحْو ترتيب كتاب العَيْنِ، وزادَ فيه التّعرّضَ لاشتقاقات الكَلِم وتَصْريفِها، فجاءَ من أحْسَن الدّواوين. ولَخّصه محمّد بنُ أبي الحُسَيْن، [حاجب][ج] المُسْتَنْصِر من مُلوك الدّولةِ الحفصيّة بتونس، وقلَب ترتيبَهُ إلى ترتيب كتاب الصّحاحِ في اعتبار أواخِر الكلِم وبَنى التّراجمَ علَيْها، فكانا توأمَيْ رَحِمٍ وسَليلَيْ أُبُوّة. [ولكُراع، من أيِمّة اللّغة، كتابُ المُنجِد، ولابْن دُرَيْد كتابُ الجَمْهَرة، ولابنِ الأنْباريّ كتابُ الزّاهِر][د].

(ا) من خطه بحاشية ع وحدها (ب) ج: الأندلس (ج) من ع ي، وفي ظ ج: صاحب (د) سقط من ظ ج ي .

هذه أصولُ كُتب اللّغة فيما عَلِمْناهُ. وهناكَ مختصَراتٌ أُخرى مختَصَّةٌ بصنف من الكَلِماتِ، ومُسْتَوْعبةٌ لبعض الأبوابِ أو لكلِّها[أ]. إلاّ أنّ وَجْهَ الحصْر فيها خفِيٌّ، ووَجْهُ الحَصْر في تلك جَلِيٌّ من قِبَل التّراكيب، كما رأيتَ.

ومن الكُتبِ الموضوعةِ أيضاً في اللّغة، كتابُ الزّمَخْشرِيّ في المجازِ ، [وسمّاهُ أساسَ البلاغَة][ب] ، بيّن فيه كلّ ما تجوّزتْ به العَرب من الألْفاظ، وفيما تجوّزت به من المذلولاتِ. وهو كتابٌ شريفُ الإفادَةِ.

[395 أ] ثمّ لمّا كانت العَربُ تضعُ / الشّيْءَ لمعْنى على[ج] العُموم ، ثمّ تستعملُ في الأمور الخاصَّةِ ألفاظاً أخرَى خاصّةً بها، فرّق ذلك عندنا بين الوَضْع والاستعمال، واحْتاجَ إلى فِقْه في اللّغة عزيزِ المأخَذِ .كما وُضِعَ الأبيضُ لكلّ ما فيه بيَاضٌ ، ثمّ اختُصّ [ ما فيه البياض ][د] ؛ من الخيل بالأشهب ، ومن الإنْسان بالأزْهر، ومن الغَنَم بالأملَح، حتّى صارَ استعمالُ الأبيضِ في هذه كلّها لحناً وخُروجاً عن لسان العَرب.

واختُصّ بالتّأليف في هذا المَنحى الثّعالبيّ ، وأفردَهُ في كتابٍ له سَمّاهُ فقْهَ اللّغة. وهو من آكِدِ ما يأخُذ به اللّغويّ نَفْسَه، أن يحَرّف استعمالَ العربِ عن مواضعِه. فلَيْس معرفةُ الوَضْع الأوّلِ [بكافيةٍ][هـ] في التّركيب حتّى يشهَدَ له استعمالُ العَربِ. وأكثرُ ما يحتاجُ إلى ذلك الأديبُ في فنّيْ نَظْمِه ونثْرِه حَذَرَ[و] أن يَكثُرَ لحنُهُ

(أ) ع: لكُلّيّا (ب) من ع وحدها (ج) سقط من ج (د) ع: الأبيض (هـ) في الأصول: بكاف (و) في ع ج ي: حذراً.

في المَوْضوعاتِ اللّغويّةِ في مُفرداتِها وتراكيبِها، وهو أشَرُّ[أ] من اللّحن في الإعْرابِ وأفحش.

[وكذلك][ب] ألّفَ بعضُ المتأخّرينَ في الألْفاظ المشْتَرَكة، وتكفّلَ بحصْرِها؛ وإن لم يبلغْ إلى النّهايةِ في ذلك فهو مُسْتَوْعِبٌ للأكثر.

وأمّا المختصراتُ الموجودةُ في هذا الفَنّ المخصوصةُ بالمتداوَل[ج] من اللُّغة الكثير الاستعمال، تسهيلاً لِحفْظها على الطّالب، فكثيرةٌ، مثل الألْفاظِ لابن السّكّيت، والفَصيحِ لِثَعْلَب، وغيرِهما. وبعضُها أقلُّ لغةً من بَعْضٍ لاخْتلاف[د] نَظَرهم في الأهمّ على الطّالب للحِفْظ. والله الخلاّقُ العليمُ.

## ۰1 [فَصْلٌ][هـ]

واعلم أنّ النّقْلَ الّذي تَثْبُتُ به اللّغةُ، إنّما هو النّقْلُ عن العَرب أنّهم استَعْملوا هذه الألْفاظَ لهذه المعاني، لا تقلْ: إنّهم وَضعوها، لأنّه متَعذّرٌ وبعيدٌ، ولم نَعْرف لأحدٍ منهم.

وكذلك لا تثبتُ اللّغاتُ بقِياسِ ما لَمْ يُعْرَف استعمالُه على ما عُرِف استعمالُه بجامعٍ يشهدُ باعْتِبارهِ في الأوّل، شأنَ القِياسات الفقهيّة، فيثبُتُ الخمْرُ للنّبيذ باستعماله في ماءِ العِنَب ، باعْتبار الإسْكار الجامعِ . لأنّ شهادةَ الاعْتبارِ في بابِ

(أ) ج : أشدّ (ب) ظ ع: ولذلك (ج) من ع، وسقط من بقيّة النسخ ألف المدّ (د) ع: باختلاف (هـ) هذا الفصل من ع، وسقط من بقيّة النّسخ المعتمدة ظ ج ي .

القياسِ، إنّما مَدرَكُها الشّرعُ الدالّ على صِحّةِ القياس من أصلِه، وليس لنا مثلُه في اللّغة إلاّ بالعَقْل، وهو تَحَكّمٌ، وعلى هذا جُمهورُ الأيـمّةِ؛ وإنْ مالَ إلى القياس فيها القاضِي، وابنُ سُرَيْجٍ، وغيرُهم، لكنّ القولَ بنَفْيِه أرجحُ. ولا تتوهَّمن أنّ إثباتَ اللّغة من باب الحدود اللّفظِيّة، لأنّ الحدّ راجعٌ إلى المعاني ببيان أن مدلولَ اللّفظِ المجهولِ الخفيّ هو مدلولُه الواضحُ المشهورُ، واللّغةُ إثباتُ أنّ لفظَ كذا لمغنى كذا، والفرقُ في غايةِ الظّهور][أ].

## • عِلْمُ البَيان

هذا العِلمُ حادثٌ في المِلّةِ بعدَ عِلم العربيّةِ واللّغةِ. وهو من العُلوم اللّسانيّةِ، لأنّه متعلّقٌ بالألفاظِ وما تُفيدُه، ويُقصدُ بها الدّلالةُ عليه من المعاني. وذلك أنّ الأمورَ التي يقصِدُ بها المتكلّمُ إفادةَ السّامعِ من كلامِه، هي إمّا تصوُّرٌ [في][ب] مفرداتٍ تُسنَدُ ويُسندُ إليها، ويُفضَى ببعضها إلى بعض، والدّالةُ على هذه هي المفرداتُ من الأسماء والأفعال والحروفِ، وإمّا تمييزُ المسنَداتِ/ من المُسْنَدِ إليها والأزمِنةِ، ويُدلُّ عليها [395ب] بتغيير الحركاتِ، وهو الإعْرابُ وأبنيةُ الكلماتِ. وهذه كلُّها هي صناعةُ النّحْوِ.

ويبقى من الأمورِ المكتنفةِ بالواقِعاتِ المحتاجَةِ للدّلالَةِ، أحوالُ المتخاطبينَ و[ج] الفاعلين، وما يقتضيه حالُ الفِعل، وهو محتاجٌ إلى الدّلالَة عليه لأنّه من تمام الإفادَةِ. وإذا حَصَلت للمُتَكلّم، فقد بلَغ غايةَ الإفادةِ في كلامِه. وإذا لم يَشْتمِلْ منها

(أ) نهاية الفصل الذي جاء في ع وحدها (ب) من ع وحدها (ج) في ع : أو .

على شيْءٍ، فليس من جِنْس كلام العَرب؛ فإنّ كلامَهم واسعٌ، ولكلّ مقامٍ عندَهم مقالٌ يختَصُّ به، بعد كمال الإعْراب والإبانةِ.

ألا تَرى أنّ قولَهم: زيدٌ جاءَني، مُغايِرٌ لقولهم: جاءَني[أ] زيدٌ، من قِبَل أنّ المقَدَّمَ منهما هو الأهمُّ عند المتكلّم. فمن قال: جاءني زيدٌ [أفادَ أنّ اهتمامَه بالمجيء قبلَ الشّخص المسنَد إليْه ، ومن قال : زيدٌ جاءَني][ب] أفادَ أنّ اهتمامَه بالشّخص قبلَ المَجيءِ المُسْنَد. وكذا التّعبير عن أجْزاءِ الجُمْلةِ بما يُناسِبُ المقامَ من مَوْصولٍ أو مُبْهَمٍ أو مَعْرفةٍ.

وكذا تأكيدُ الإسنادِ في الجُمْلة، كقَوْلهم: زيدٌ قائمٌ، وإنَّ زيداً قائمٌ، وإنّ زيداً لَقائمٌ، متغايرةٌ كلّها في الدّلالَةِ. وإن استَوتْ من طريق الإعْراب، فإنّ الأوّلَ العاريَ عن التّأكيد إنّما يُفيدُ الخاليَ الذّهن، والثّانيَ المؤكّدَ بإنّ، يُفيدُ [المتردّدَ][ج]، والثّالثَ يفيدُ المنكِرَ؛ فهي مختلفةٌ.

وكذلك تقولُ: جاءَني الرَّجُلُ. ثمّ تقولُ مكانَه بعيْنِه: جاءَني رجلٌ، إذا قصدتَ بذلك التّنكيرِ تعظيمَهُ، وأنّه رجلٌ لا يُعادِلُه أحدٌ من الرّجالِ.

ثمّ الجملةُ الإسْناديّةُ تكونُ خبريّةً، وهي الّتي لها خارجٌ تُطابِقُه أوْ لا، وإنْشائيّةً، وهي الّتي لا خارجَ لها، كالطّلبِ وأنْواعِه.

ثمّ قد يَتَعَيّنُ تركُ العاطِف بين الجُمْلتَيْن إذا كان للثّانيةِ محلٌ من الإعْراب،

(أ) ي ج: جاء (ب) سقط من ظ ج ي (ج) من ع، وفي ظ ج ي: التردُّدَ.

فيتنزَّلُ بذلك منزلَةَ التّابع المُفردِ نعْتاً [أو][أ] تَوْكِيداً أو بَدَلاً، فلا عَطْف. أو يتعيَّنُ العطفُ إذا لم يكن للثّانية محلٌّ من الإعْراب.

ثمّ قد يقْتضي المحلُّ الإطْنابَ أو الإيجازَ، فيورَدُ الكلامُ عليهما[ب].

[396أ] ثمّ قد تدلُّ باللّفظ ولا تريدُ مَنطوقَه، / وتريدُ لازِمَهُ إن كانَ مفرداً، كما تقولُ: زيدٌ أسَدٌ، فلا تريدُ حقيقَةَ الأسَدِ المنطوقَةَ، وإنّما تريدُ شجاعَته اللاّزِمَةَ، وتُسْنِدُها إلى زَيْدٍ. وتسمّى هذه استعارةً.

وقد تريدُ باللّفظ المركّب الدّلالَةَ على مَلْزومِه، كما تقولُ: زيدٌ كثيرُ رَمادِ القُدورِ[ج]، وتُريد به ما لَزِمَ ذلك عنه من الجودِ وقِرَى الضُّيوفِ، لأنّ كثْرَةَ الرّمادِ ناشئةٌ عنهما، فهي دالَّةٌ عليهما. وهذه كلُّها دَلالاتٌ زائِدَةٌ على دَلالاتِ الألْفاظِ المفردِ والمركَّبِ. وإنّما هي هَيْآتٌ وأحوالٌ للواقِعاتِ، جُعِلَتْ للدَّلالَة عليها أحوالٌ وهَيْآتٌ في الألْفاظ، كُلٌّ بحسَبِ ما يقْتضيهِ مَقامُه.

فاشْتَملَ هذا العِلْم المسمّى بالبَيان على البَحْث عن هذه الدَّلالَة الّتي للهَيْآت والأحْوال في[د] المقامات، وجُعل على ثلاثةِ أصْنافٍ:

الصّنفُ الأوّل : يَبحثُ فيه عن هذه الهيآتِ والأحْوالِ حتّى يُطابقَ باللّفظ جميعَ مُقْتضياتِ الحالِ؛ ويُسمّى: علمَ البلاغَةِ.

والصّنفُ الثّاني: يُبحثُ فيه عن الدّلالَةِ على لازِمِ اللّفْظ أو مَلْزومِه، وهي الاستِعارةُ والكِنايَةُ، كما قُلْناهُ، ويسمّى: علمَ البَيانِ.

(أ) ج ظ ي: و (ب) ج: عليها (ج) ع: القِدر (د) ي: و .

وألحقوا بهما صنفاً آخر، وهو النّظرُ في تزيينِ الكلامِ وتحسينِه بنوعٍ من التنميقِ، إمّا بسَجْعٍ يفصِّلُه، أو تجنيسٍ يشابِهُ بينَ ألفاظِه، أو ترصيعٍ يقطِّعُ أوزانَه، أو توريةٍ عن المَعْنى المقصودِ بإيهامِ مَعْنىً أخفى منه، لاشتراكِ اللّفظِ بينهما، [أو طِباقٍ بالتّقابُلِ بين الأضداد][أ]، وأمثالِ ذلك. وتسمّى عندهم: [علمَ][ب] البديع.

وأُطْلِقَ على الأصنافِ الثّلاثةِ عند المُحْدَثينَ اسمُ البيانِ؛ وهو اسمُ الصّنفِ الثّاني، لأنّ الأقدمينَ أوّلُ ما تكلّموا فيه.

ثمّ تلاحقت مسائلُ الفنِّ واحدةً بعد أُخرى، وكتبَ فيها جعفرُ بنُ يحيَى، والجاحِظُ، وقُدامةُ، وأمثالُهم، إملاءاتٍ غيرَ وافيةٍ بها. ثمّ لم تزلْ مسائلُ الفنِّ تكمُلُ شيئاً فشيئاً، إلى أن مخضَ السَّكّاكيُّ زُبْدتَه، وهذّب مسائِلَه، ورتّبَ أبوابَه على نحوِ ما ذكرناهُ آنفاً من التّرتيب، وألّفَ كتابَه المسمّى بالمِفْتاح في النّحو والتّصريف والبيانِ، / فجعَل هذا الفنَّ من بعضِ أجزائِه. وأخذهُ المتأخّرونَ من كتابِه، ولخّصوا [396ب] منه أمّهاتٍ هي المتداوَلَةُ لهذا العَهْد، كما فعلَهُ السَّكّاكيُّ[ج] في كتاب التّبْيان، وابنُ مالِكٍ في كتاب المِصْباح، وجلالُ الدّين القَزْوينيّ في كتابِ الإيضاحِ و[د] كتابِ التّلْخيصِ، وهو أصغرُ حَجْماً من الإيضاحِ. والعنايةُ لهذا العَهْد به عندَ أهْلِ المَشْرِق في الشَّرْح والتّعْليم منه أكثرُ من غيْرِه.

وبالجُمْلَةِ، فالمشارِقَةُ على هذا الفنِّ أقْوَمُ من المغارِبَة. وسببُه، واللهُ أعلَمُ، أنّه كَماليٌّ في العُلوم اللّسانيّةِ، والصّنائعُ الكماليّةُ توجَدُ في وُفور العُمْرانِ، والمشرِقُ أوْفَرُ

(أ) من حاشية ع، وسقط من ظ ي (ب) من حاشية ع وحدها بخطه (ج) ع: السّاكي، خطأ (د) ع: وفي .

عُمراناً من المَغرب، كما ذكرناهُ. أو نقولُ: لِعناية العَجَم، وهم مُعظم أهل المَشرق، بتَفسير الزَّمَخْشَرِيّ، وهو كلُّه مَبْنِيٌّ على هذا الفَنّ، [بل][ا] هو أصلُهُ. وإنّما اختصّ بأهل المَغرب من أصنافه علمُ البَديعِ خاصّةً، وجعلوهُ من جُمْلة عُلوم الأدب الشّعْريّةِ، وفرّعوا له ألقاباً، وعدّدوا أبواباً، ونوّعوا أنواعاً، زعموا أنّهم أحصَوْها من لسانِ العَرب. وإنّما حملَهم على ذلك الوَلوعُ بتزيينِ الألفاظ، وأنّ علمَ البديع سهلُ المَأخـذ. وصعُبَت عليهم مآخذُ البلاغةِ والبَيانِ •لدقّةِ أنظارِهما•[ب] وغُموض مَعانيهما، فتجافَوْا عَنْهما. ومِمّن ألّفَ في البَديع من أهْل إفريقيّة ابنُ رَشِيق، وكتابُ العُمدَةِ له مَشهورٌ. وجَرى كثيرٌ من أهْلِ إفريقيّة والأندلُس على مَنْحاهُ.

واعلَمْ أنّ ثَمرةَ هذا الفنّ إنّما هي في فَهْم الإعْجـازِ من القُـرآن، لأنّ إعجازَهُ في وَفاءِ الدَّلالَة منه[ج] بجميع مقْتَضياتِ الأحْوال مَنطُوقَةً ومَفهـومةً. وهي أعْـلَى مراتِـب الكمالِ مع الكَلام فيما يَختَصُّ بالألفاظ في انتِقائِها وجَـوْدَةِ [رَصْفِها][د] وتَرْكِيبِها. وهـذا هو الإعْجازُ الّذي تَقصُر الأفهامُ عن دَرْكه. وإنّما يـدركُ بعضَ الشّيءِ منـه من كـان له ذَوْقٌ بمخالَطَةِ اللّسـانِ وحُصولِ مَلَكَتِه، فيُدْرِكُ من إعجازِه على / قَـدْر ذَوْقِه. فلهـذا [397 ا] كانت مَدارِكُ العَرب الّذين سمِعوهُ من مُبلِّغِه أعلَى مَقاماً في ذلك، لأنّهم فُرسانُ الكَلام وجَهابِذَتُه، والذّوْقُ عندَهم موجودٌ بأوْفَرِ ما يكونُ وأصَحِّهِ.

وأحوجُ ما يكـونُ إلى هـذا الفَنّ المفسّرونَ. وأكثرُ تَفاسـير المتقـدّمينَ غُفْلٌ منه، حتّى ظهرَ جارُ الله الزَّمَخْشريُّ وَوَضع كتابَه في التّفْسير، وتَتَبّعَ آيَ القُرآن

(ا) من ع وحدها (ب) سقط ما بين النجمين من ج (ج) ج: منها (د) ظ ج ي: وَضعها.

بأحكام هذا الفَنّ بما يُبْدي البعضَ من إعْجازِه، فانفردَ بهذا الفَضْلِ على جميع التَّفاسير، لولا أنّه يؤيِّدُ عقائدَ أهْلِ البِدَعِ عند اقْتِباسِها من القُرآن بوُجوهِ البَلاغةِ. ولأجل هذا يتحاماهُ كثيرٌ من أهْلِ السُّنّةِ، مع وُفورِ بضاعَتِهِ من البلاغَةِ. لمن أحْكَمَ عقائدَ السُّنّةِ وشاركَ في هذا الفَنّ بعضَ المشاركة حتّى يقْتدرَ على الرّدِّ عليه من جِنْسِ كلامِه، أو يَعْلَمَ أنّها بدعةٌ فيُعْرِضَ عنها ولا تضُرُّه في مُعْتَقَدِه، فإنّه يَتَعَيَّنُ عليه النّظرُ في هذا الكتابِ للظّفر بشيءٍ من غرائِب(أ) الإعْجاز، مع السّلامَةِ من البِدَع والأهْواءِ. واللهُ الهادي من يَشاءُ إلى سَواء السَّبيلِ.

## • عِلْمُ الأدَب

هذا العِلْم لا موضوعَ له يَنْظرُ في إثْبات عوارِضِه أو نَفْيِها، وإنّما المقصودُ منه عندَ أهْل اللّسان* ثمرتُه، وهي الإجادَةُ في فَنّي المنظومِ والمَنْثورِ على أساليبِ العَرَب ومَناحيهم. فيَجْمعونَ لذلك*(ب) من حِفْظ كَلام العَرب ما عساهُ تحصُلُ به المَلَكةُ، من شِعْرٍ عالي الطَّبقَةِ ، وسَجْعٍ مُتَساوٍ في الإجادَةِ، ومسائِلَ من اللّغة والنّحْوِ مبثوثةٍ أثناءَ ذلك، متفرّقةٍ يَسْتقري منها النّاظرُ في الغالِبِ مُعظَم قَوانينِ العربيّةِ، مع ذِكْر بعضٍ من أيّام العَرب، يفهَمُ به ما يَقَعُ في أشعارهم منها، وكذلك ذكر المهمّ من الأنْسابِ الشّهيرةِ والأخْبارِ العامّةِ. والمقصودُ بذلك كلّه أنْ لا يَخْفى على النّاظِر فيه شيءٌ من كلامِ العَربِ وأساليبِهم ومَناحي بلاغَتِهم إذا تَصفّحَهُ، لأنّه لا تحصُلُ الملكةُ من حِفْظِه إلاّ بعد فَهْمِه، / فيحتاجُ إلى تَقديم جَميع ما يَتوقّفُ عليه فَهْمُه. [397ب]

(أ) من حاشية ع، وسقط من ظ ج ي (ب) ما بين النجمين حاشية بخطه في ع، وسقط من ظ ي .

ثمّ إنّهم إذا أرادوا حَدَّ هذا الفنّ ، قالوا : الأدبُ هو حِفظُ أشعارِ العَربِ وأخبارِها ، والأخذُ من كلّ عِلمٍ بطَرَفٍ ، يُريدون من علوم اللّسان، أو العُلوم الشّرعيّةِ من حيثُ مُتونُها فقط، وهي القرآنُ والحديثُ ، إذ لا مدخَلَ لغَيْرِ ذلك من العُلوم في كلام العَرَبِ إلاّ ما ذهبَ إليه المتأخّرون عند [كَلَفِهم][أ] بصِناعةِ البَديع، من التّوْرية في أشعارهم وتَرَسيلِهم بالاصطِلاحات العِلْمِيّة . فاحتاجَ صاحبُ[ب] هذا الفنّ حينئذٍ إلى مَعرفةِ اصطلاحاتِ العُلومِ ليكونَ قائماً[ج] على فَهمِها.

وسمعنا من شُيوخِنا في مجالِس التّعْليم، أنّ أصولَ هذا الفَنّ وأركانَهُ أربعةُ دواوينَ ، وهي : أدبُ الكاتِب لابن قُتَيْبَة ، وكتابُ الكامِلِ للمُبرّد ، وكتابُ البَيانِ والتّبْيينِ للجاحِظ[د] ، وكتابُ النّوادِرِ لأبي عَلِيّ القَاليّ البَغداديّ . وما سِوَى هذه الأربعة، فتَبَعٌ لها وفروعٌ عنها. وكُتبُ المحْدَثينَ في ذلك كثيرةٌ.

وقد كان الغِناءُ في الصّدْرِ الأوّل من أجْزاءِ هذا الفَنّ لما هو تابعٌ للشّعْرِ، إذ الغِناءُ إنّما هو تَلْحينُه. وقد كان الكُتّابُ والفُضلاءُ من الخواصّ في الدّولةِ العبّاسيّةِ، يأخُذونَ أنفُسَهم به حِرْصاً على تَحْصيل أساليبِ [الشّعْرِ وفُنونه][هـ] ، فلم يكُنِ انتحالُه قادِحاً في العَدالة والمروءةِ. [وكان سَلَفُ أهْل الحِجاز بالمدينةِ وغيرِها ينتحِلُونَ ذلك، وهمُ الحُجّةُ على مَن سِواهم][و].

(أ) ي ظ: كلامهم (ب) سقط من ج (ج) ظ: قائمة (د) سقط من ج (هـ) ع ج: العرب وفنونهم (و) حاشية من ع وحدها .

وقد ألّف القاضي أبو الفرَج الأصفهانيّ، وهو ما هُوَ، كتابَهُ في الأغاني، جمعَ فيه أخبارَ العَرب وأشعارَهم وأنسابَهم وأيّامَهم ودُوَلَهم، وجعلَ مبناهُ على الغِناء في المائة صوتٍ الّتي اختارَها المغنُّونَ للرّشيدِ، فاستَوْعَبَ فيه ذلك أتَمَّ استيعابٍ وأوْفاهُ. ولَعَمْري، إنّه ديوانُ العَرب، وجامعُ أشتاتِ المحاسِن الّتي سلَفَتْ لهم *في كلّ فنّ[1] من فُنون الشِّعرِ والتّاريخ والغِناء وسائِر الأحْوالِ، / ولا يُعدَل به كتابٌ في ذلك فيما [1398] نَعلَمُه؛ وهو الغايةُ الّتي يَسْمو إليها الأديبُ ويَقِفُ عندَها، وأنّى له بها.

ونحنُ الآن نَرجع بالتّحقيق على الإجمال فيما تَكَلَّفْنا عليه من علوم اللّسان. واللهُ الهادي للصّوابِ.

## 46 * فصْلٌ، في أنّ اللُّغةَ مَلَكَةٌ صِناعِيَّةٌ

اعلَمْ أنّ اللّغاتِ كلَّها مَلَكاتٌ شبيهةٌ بالصّناعةِ، إذْ هي مَلَكاتٌ في اللّسانِ للعبارَة عن المعاني، وجَوْدَتُها وقُصورُها بحَسَب تَمام المَلَكَةِ أو نُقْصانِها. وليْس ذلك بالنّظرِ إلى المُفرداتِ، وإنّما هو بالنّظر إلى التّراكيبِ. فإذا حَصَلَتِ الملكةُ التّامّةُ في تَركيبِ الألفاظ المفردَةِ، للتّعبيرِ بها عن المعاني المَقْصودَةِ، ومُراعاة التّأليفِ الّذي يُطَبِّقُ الكلامَ على مُقْتَضى الحالِ، بلغَ المتكلِّمُ حينئذٍ الغايةَ من إفادَةِ مَقْصودِه للسّامِع. وهذا هو مَعْنى البَلاغَةِ.

(1) سقط من ج .

والملكاتُ لا تحصُل إلاّ بتكرارِ الأفعال، لأنّ الفِعلَ يقعُ أوّلاً وتعودُ منه للذّاتِ صِفةٌ، ثمّ يتكرّرُ، فيكونُ حالاً. ومَعنى الحالِ أنه صِفةٌ غيرُ راسخةٍ. ثمّ [يزيدُ](أ) التّكرارُ، فيكونُ مَلكةً، أي صِفةً راسِخةً.

فالمتكلّمُ من العَرب حينَ كانت ملكةُ اللّغةِ العربيّةِ موجودةً فيهم، يسمعُ كلامَ أهلِ جيلِهِ وأساليبَهم في مُخاطباتِهم وكيفيّةَ تعبيرِهم عن مَقاصِدهم، كما يسمَعُ الصّبيُّ استعمالَ المُفرداتِ [في مَعانيها](ب) فيلَقّنُها [أوّلاً](ب). ثمّ يسمَعُ التّراكيبَ بعْدَها، فيلَقّنُها كذلك. ثمّ لا يزالُ سماعُهم [لذلك](ج) يتجَدّدُ في كلّ لحظةٍ ومن كلّ مُتَكلّمٍ، واستعمالُه يتكرّرُ، إلى أن يَصيرَ ذلك ملكةً وصِفةً راسِخةً، ويكونَ كأحَدِهم.

هكذا تَصيّرت الألسُنُ واللُّغاتُ من جيلٍ إلى جيلٍ، وتَعلّمَها العَجَمُ والأطفالُ. وهذا مَعنى ما يقولُه العامّةُ من أنّ اللُّغةَ للعَرب بالطّبْع، أي بالملَكةِ الأولى الّتي أُخِذَت عنهم ولم يأخُذوها عن(د) غيرِهم.

ثمّ إنّه لما فَسدَت هذه المَلَكةُ لمُضَرَ بمخالَطتِهم الأعاجِم، وسَبَبُ فسادِها أنّ النّاشِئَ من الجيلِ صارَ يَسْمَعُ في العِبارةِ عن المقاصِد كيفيّاتٍ أخرى غيرَ الكيفيّاتِ [الّتي كانت](هـ) للعَرب، / فيُعَبِّرُ بها عن مَقصودِهِ لكَثْرة [المخالطين](و) للعَرب من غيْرهم، ويسمَعُ كيفيّاتِ العَرَبِ أيضاً، فاختَلَط علَيه الأمْرُ، وأخذَ من هذه وهذه. فاستَحْدَثَ مَلَكةً وكانت ناقصةً عن الأولَى. وهذا مَعنى فَسادِ اللّسانِ العَربيّ.

(أ) ظ : يكون (ب) من حاشية ع، وسقط من ظ ج ي (ج) ج ظ : كذلك (د) ع : من (هـ) من حاشية ع (و) من ع، وفي ظ ج ي: المخاطبين، وكانت كذلك في ع ثم أصلحت .

ولهذا كانت لغةُ قُرَيْشٍ أفصحَ اللُّغاتِ العربيّةِ وأصرَحَها، لبُعدهم عن بلادِ العَجَمِ من جميع جهاتِهِم، ثمّ من اكْتَنفَهُمْ من ثَقِيفٍ، وهُذَيْلٍ، وخُزاعةَ، وبني كِنانةَ، وغَطَفَانَ، وبني أسَدٍ، وبني تَميمٍ. وأما من بَعُدَ عنهم من رَبيعةَ، ولَخْمٍ، وجُذامَ، وغَسّانَ، وإيادٍ، وقُضاعةَ، وعربِ اليَمَنِ المجاوِرينَ لأُمَمِ الفُرْسِ والرّومِ[أ] والحَبَشةِ، فلم تكنْ لُغَتُهم تامّةَ المَلَكَةِ بمُخالَطَةِ الأعاجِمِ. وعلى نِسبةِ بُعدِهم عن قُرَيْشٍ، كان الاحتجاجُ بلُغاتِهم في الصّحّة والفسادِ عِنْد أهلِ صناعةِ العربيّةِ. واللهُ أعلمُ.

## 47 ● فَصْلٌ، في أنّ لُغَةَ العَرَبِ لهذا العَهْدِ، لغةٌ مستقلّةٌ مغايِرةٌ للُغَةِ مُضَرَ ولُغةِ حِمْيَرَ

وذلك أنّا نجدُها في بَيان المقاصِد والوَفاء بالدّلالةِ على سَنَنِ اللّسان المُضَريّ، ولم يُفقَدْ منها إلاّ دَلالَةُ الحركاتِ على تَعيين الفاعِل من [المفعول][ب]؛ فاعْتاضُوا منها بالتّقديم والتّأخير، وبقَرائِنَ تَدُلُّ على خُصوصيّات المقاصِد. إلاّ أنّ البيانَ والبلاغةَ في اللّسان [المُضَريّ][ج] أكثرُ وأعْرقُ، لأنّ الألفاظَ بأعيانِها دالّةٌ على المعاني بأعيانها؛ ويَبْقى ما تقتضيهِ الأحوالُ، ويُسمّى بساطَ الحالِ، محتاجاً إلى ما يَدُلُّ عليه. وكلُّ معنى لابُدَّ وأنْ تَكْتَنِفَهُ أحوالٌ تَخُصُّه، فيجبُ أن تُعتَبَر تلك الأحوالُ في تأدِيَةِ المقصودِ، لأنّها صِفاتُه. وتلك الأحوالُ في جَميع الألْسُن أكثَرُ ما يُدَلُّ عليها بألفاظٍ تَخُصُّها بالوَضْع.

(أ) شطبت في ع (ب) من ع، وفي ط ج ي: المنفصل (ج) ط ج ي: العربي .

وأمّا في اللّسان العربيّ، فإنّما يُدَلّ عليها بأحوالٍ وكيفيّاتٍ في تراكيب الألفاظِ وتأليفِها، من تقديمٍ، وتأخيرٍ، أو حَذْفٍ، أو حركةِ إعْرابٍ. وقد يُدَلّ عليها بالحُروفِ غيرِ المستقِلّةِ.

[ولذلك][أ] تفاوتَتْ طبقاتُ الكلامِ في اللّسان العربيّ بحَسَب تفاوُتِ الدّلالةِ [399 أ] على تلك / الكيفيّات، كما قَدّمْناهُ. فكانَ الكلامُ العربيُّ لذلك أوجزَ وأقلَّ ألفاظاً وعبارةً من جميع الألْسُنِ. وهذا مَعْنى قوله ﷺ[1]: "أوتيتُ جوامعَ الكَلِمِ، واختُصِرَ لي الكلامُ اختصاراً".

واعْتَبِرْ ذلك بما يُحْكَى عن عيسى بن عُمَر وقد قال له بَعْضُ النُّحاةِ: إنّي أجدُ في كلام العَربِ تَكْراراً في قَوْلِهم: زيدٌ قائِمٌ، وإنّ زَيْداً قائمٌ، وإنّ زيداً لقائمٌ، والمعْنَى واحِدٌ. فقال له: إنّ معانِيَها مختلفةٌ. والأوّلُ: إفادَتُه لخالي الذّهْن عن قيام زيدٍ، والثّاني: لمن سَمِعَهُ فأنْكَرَهُ، والثّالثُ: لمن عُرِفَ بالإصْرار على إنكارِه. فاختلَفَتِ الدّلالَةُ باختلافِ الأحْوال.

وما زالت هذه البَلاغَةُ والبَيانُ ديْدَنَ العَربِ ومَذْهَبَهم لهذا العَهْد.

ولا تَلْتَفِتَنّ في ذلك إلى خَرْفَشَةِ[2] النُّحاةِ، أهلِ صناعةِ الإعْرابِ، القاصِرةِ

(أ) ظ: وكذلك.

---

(1) تقدّم تخريجه في صفحة 476 .

(2) في التاج عن الصاغاني: هو التخليط. ويفسّره قول ابن عمر - وذكرت بالحاء بدل الخاء - : "هذه حرفشة في العلم وطريقة يسلكها القاصرون فيه" تهذيب ابن قيم الجوزية على مختصر سنن أبي داود 2: 427 .

مداركهم عن التّحقيق، حيث يزعمون أنّ البلاغة لهذا العهد ذهبت ، وأنّ اللّسان العربيّ فسَدَ، اعتباراً بما وقعَ أواخرَ الكَلِم من فسادِ الإعراب الّذي يتدارسون قوانينَهُ. وهي مقالةٌ دَسَّها التّشيُّعُ في طباعِهم، وألقاها القُصورُ في أفئدتهم. وإلاّ فنحنُ نجدُ اليومَ الكثيرَ من ألفاظِ العَربِ لم تزَلْ في موضوعاتِها الأولى، والتّعبيرُ عن المقاصِد والتّفاوُتُ فيه بتفاوُتِ الإبانةِ موجودٌ في كلامِهم لهذا العَهْد . وأساليبُ اللّسانِ [وفنونُه][أ] من النَّظْمِ والنَّثْرِ موجودٌ في مُخاطباتِهم؛ وفيهم الخطيبُ المِصْقَعُ في محافِلِهم ومَجامِعِهم، والشّاعِرُ المفْلِقُ على أساليبِ لُغتهم، والذّوقُ الصّحيحُ والطّبْعُ السّليمُ شاهِدانِ بذلك . ولم يُفقَدْ من أحوالِ اللّسان المدوّنِ إلاّ حركاتُ الإعراب في أواخِرِ الكَلِم فقطْ، الّذي لَزِمَ في لسانِ مُضَرَ طريقةً واحدةً ومَهْيَعاً مَعْروفاً، وهو الإعْرابُ؛ وهو بَعْضٌ من أحكام اللّسان.

[399ب] وإنّما وقَعَت العنايةُ بلسانِ مُضَرَ، لما فَسَدَ / بمخالَطَتِهم الأعاجِمَ حين استَوْلَوْا على مَمالِكِ العِراقِ والشّام ومِصْرَ والمَغْرِب، وصارَتْ مَلَكَتُه على غَيْرِ الصّورةِ الّتي كانت أوّلاً، فانقلَب لغةً أخرى. وكان القُرآنُ مُتنـزّلاً به، والحديثُ النّبويُّ منقولاً بلُغَتِه، وهُما أصلُ الدّينِ والمِلَّةِ، فَخُشِيَ تَناسيهما وانغلاقُ الأفهام عَنْهما بفقْدان اللّسان الّذي تنزّلا به. فاحْتيجَ إلى تَدْوينِ أحكامِه ووَضْع مَقايِيسِهِ واسْتِنْباطِ قَوانِينِه، وصارَ عِلْماً ذا فصولٍ وأبوابٍ ومقدّمات ومسائِلَ، سَمّاه أهلُه بِعِلْمِ النّحوِ وصِناعَةِ العَرَبِيَّةِ. فأضبح[ب] فنّاً محفوظاً وعِلْماً مكتوباً وسُلَّماً إلى فهْم كتاب الله وسُنّةِ رسولِه راقِياً.

(أ) من ع، وفي ظ ج ي: وفنونه (ب) ع: واصبح .

ولعلّنا لو اعْتَنَيْنا بهذا اللّسانِ العَربيِّ لهذا العَهْد، واسْتَقْرَيْنا أحكامَهُ، نعتاضُ عن الحركاتِ الإعْرابيّةِ الّتي فَسَدَت [في دَلالَتِها بأمورٍ أخرى، وكَيفياتٍ][ا] موجودةٍ فيه، وتكونُ لها قوانينُ تخُصُّها، و[ب] لعلّها تكونُ في أواخِرِه، على غيْرِ المنْهاجِ الأوّل في لُغَة مُضَرَ، فليْسَت اللّغاتُ ومَلَكاتُها مَجاناً.

ولقد كان اللّسانُ المُضَريُّ مع اللّسان الحِمْيَريِّ بهذه المثابَةِ، وتَغيّرت عند مُضَرَ كثيرٌ من موضوعاتِ اللّسان الحِمْيَريِّ وتَصريف[ج] كلِماتِه، يَشْهَدُ بذلك الأنقالُ الموجودةُ لدَيْنا، خِلافاً لمن يحْمِلُه القُصور على أنّها لغةٌ واحدةٌ، ويلْتَمِسُ إجراءَ اللّغة الحِمْيَريّةِ على مقاييسِ اللّغةِ المُضَريّةِ وقوانينِها، كما يزْعَمُ بعضُهم في اشْتِقاقِ القَيْل في اللّسان الحِمْيَريِّ من القَوْل، وكثيرٌ من أشباهِ هذا. وليس ذلك بصحيحٍ. ولغةُ حِمْيَر لغةٌ أخرَى مُغايِرَةٌ للُغَةِ مُضَرَ في الكثيرِ من أوْضاعِها وتَصاريفِها وحَركاتِها، كما هي لُغَةُ العَرب لعَهْدنا مع لُغَةِ مُضَرَ. إلاّ أنّ العِنايَةَ بلسانِ مُضَرَ من أجْلِ الشَّريعةِ، كما قُلْناهُ، حَمَل على ذلك الاستِقْراءِ والاستِنْباطِ، ولَيْس عندنا [نحن][د] لهذا العَهْد ما يَحْمِلُنا على مثْل ذلك ويدْعونا إليه.

[400 أ] ومِمّا وَقَعَ في لُغَةِ هذا الجيل العربيِّ لهذا العَهْد / حيثُ كانوا من الأقْطار، شأنهم في النُّطْق بالقافِ، فإنّهم لا ينطِقونَ بها من مَخْرجِ القافِ عندَ أهل الأمْصار، كما هو مذكورٌ في كُتبِ العربيّةِ أنّه من أقْصى اللّسانِ [وما فوقه][هـ] من الحَنَكِ الأعْلَى، [ولا ينطِقونَ بها أيضاً من مَخْرج الكافِ، وإنْ كان أسفلَ من مَوْضع القاف

(ا) حاشية من ع وحدها بخطه (ب) ع : أو (ج) ع : تصاريف (د) حاشية من ع وحدها (هـ) ي: ومالوله، خطأ.

وما يَليه من الحَنَكِ الأعلى][أ] كما هي، بل يجيئون بها مُتَوَسِّطةً بَيْن الكاف والقافِ. [وهذا][ب] موجودٌ للجيل أجْمَعَ حيثُ كانوا من غربٍ أو شرقٍ، حتّى صار ذلك علامةً عليهم من بَيْن الأُمَم والأجيالِ، ومُختَصّاً بهم لا يشارِكُهم فيه غيرُهم. حتّى أنّ من يُريد التَّعرُّبَ والانْتِسابَ إلى الجيلِ والدّخولَ فيه، يحاكيهم في النُّطقِ بها. وعندهم أنّه إنّما يتَمَيَّزُ العربيُّ الصّريحُ من الدّخيل في العروبيّة [أو][ج] الحضريّ، بالنّطق بهذه القافِ. ويظهَرُ من ذلك أنّها لغةُ مُضَر بعَيْنِها. فإنّ هذا الجيلَ الباقِينَ معظمُهم ورياستُهم شرقاً وغَرْباً في وَلَدِ مَنْصور بن عِكْرِمَة بن خَصفَةَ[د] بن قَيْس بن عَيْلان ابن سُلَيْم بن مَنْصُور، ومن بني عامِر بن صَعْصَعة بن مُعَاوِيَة بن بَكْر بن هَوَازِن بن مَنْصُور. وهم لهذا العَهْد أكثرُ الأُمَم في المعمور وأغلَبُهم؛ وهم من أعْقاب مُضَر؛ وسائِرُ الجيل معَهم [من بَني كَهْلان][هـ] في النّطق بهذه القاف، أُسْوَةٌ.

وهذه اللّغة لم يَبْتدِعْها هذا الجيلُ، بل هي متوارَثةٌ فيهم مُتعاقِبَةٌ. ويظهَرُ من ذلك أنّها لغةُ مُضَرَ الأوّلِينَ، و[و] لعلّها لُغة النّبيّ ﷺ بعَيْنِها، وقد ادّعى ذلك فُقهاءُ أهْل البَيْت، وزَعموا أنّ من قَرَأ في أُمّ القُرآنِ: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الفاتحة، من الآية 6] بغير القاف الّتي لهذا الجيل، فقَدْ لَحنَ وأفسدَ صَلاتَهُ. وما أدري من أينَ جاء هذا ؟ فإنّ لغةَ أهْلِ الأمْصار أيضاً لم يَستَحْدِثوها، وإنّما تناقلوها من لَدُنْ سَلَفِهِم، وكان أكثَرُهم من مُضَرَ بما نزلوا الأمْصارَ من لَدُن الفَتْح. وأهلُ الجيل أيضاً لم يَسْتَحدثوها، إلاّ أنّهم أبْعَدُ عن مُخالَطةِ الأعاجِم من أهْل الأمْصارِ. فهذا[ز] يُرَجَّحُ فيما

(أ) حاشية من ع وحدها بخطه (ب) ظ ج ي: وهو (ج) من ع ج، وسقط من ظ ي (د) سقط من ي (هـ) من حاشية ع، ومن ج، وسقط من ظ ي (و) ع: أو (ز) ع: فيهذا

[400ب] يوجدُ من اللّغة لَديهم أنّه من / لُغَة سَلَفهم . وهذا مَعَ اتّفاق أهْل الجيلِ كلّهم شرقاً وغرباً في النُّطق بها، وأنّها الخاصّيّةُ الّتي يتميّزُ بها العربيُّ من الهجين والحضريّ.

●[أ]والظّاهِرُ أنّ هذه القاف الّتي ينطقُ بها أهلُ[ب] الجيل العربيّ البدويّ، هي[ج] من مَخْرج القَافِ عِنْد أوليهم من أهْل اللُّغة. وإنّ مخرجَ القافِ مُتّسِعٌ، فأوّلُه من أعْلى الحَنَكِ، وآخِرُه ممّا يلي الكاف. فالنّطقُ بها من أعلى الحنكِ هو لُغةُ الأمْصار، والنُّطق بها ممّا يلي الكَاف هي لغةُ هذا الجيل البَدَوِيّ. وبهذا يَنْدَفِعُ ما قالَهُ أهلُ البَيْت [عن][د] فساد الصّلاةِ بِتَرْكها في أمّ القُرآن؛ فإنّ فقهاءَ الأمْصار كلّهم على خِلافِ ذلك، وبعيدٌ أن يكونوا أهْملوا ذلك؛ فوَجْهُهُ ما قلناهُ.

نعمْ، نقولُ: إنّ الأرْجَحَ والأوْلَى ما يَنْطِق به أهلُ الجيل البَدَوِيّ، لأنّ تَواتُرَها فيهم -كما قد قَدّمْناهُ - شاهدٌ بأنّها لغةُ الجيل الأوّلِ من سَلَفِهم، وأنّها لُغَةُ النّبيّ ﷺ.

ويُرَجِّحُ ذلك أيضاً إدْغامُهم لها في الكاف، لتقارُبِ المَخْرَجَيْن. ولو كانت كما ينطِقُ بها أهلُ الأمْصار من أصْل الحَنَك، لما كانت قريبةَ المَخْرَج من الكاف ولم تُدْغَمْ.

ثمّ إنّ أهلَ العربيّةِ قد ذكَروا هذه القافَ القَريبَةَ من الكافِ، وهي الّتي ينطِقُ بها أهلُ الجيل البَدَوِيّ من العَرب لهذا العَهْد ، وجعلوها[هـ] متوسّطةً بين مخرَجَي القافِ والكافِ على أنّها حرفٌ مستقِلٌّ، وهو بَعيدٌ. والظّاهِرُ أنّها من آخر مَخْرج القافِ، لاتّساعِه كما قُلْناهُ.

(أ) ما بين النجمين (من هنا إلى آخر الفصل) ملحقٌ في بطاقة ملصقة في ع، ونقلتُها عنها ظ ج، ولم يرد في ي (ب) سقط من ج (ج) في ع بخطه: هو، وعدّلناه بما هو الأصوب (د) ظ : من (هـ) كذلك كانت في ع، ثم كتب فوقها: وزعموا، ثم عاد إلى الأولى بكلمة صح فوقها .

ثُمّ إنّهم يُصَرّحون باسْتِهْجانِه واسْتِقْباحِه، كأنّهم لم يصحّ عندهم أنّها لغةُ الجيل الأوّلِ. وفيما ذَكَرْناهُ من اتّصالِ نُطْقِهم بها، لأنّهم إنّما وَرِثوها من سلَفهم جيلاً بعد جيلٍ، وأنّها شِعارُهم الخاصُّ بهم ، دليلٌ على أنّها لغةُ ذلك الجيل الأوّلِ ، ولُغَةُ النّبيّ ﷺ ، كما تقدّم ذلك كلُّه.

وقد يزْعُمُ زاعِمٌ / أنّ هذه القافَ الّتي ينطِقُ بها أهلُ الأمصارِ ليست من [1401] هذا الحَرْف، وأنّها إنّما جاءَتْ من مُخالَطتِهم للعَجَم، وأنّهم ينطِقون بها كذلك، فلَيست من لُغَة العَرب. لكنّ الأقْيَس ما قدَّمْناهُ من أنّها حَرْفٌ واحِدٌ، مُتَّسع المَخرج. فتفَهَّم ذلك. والله الهادي المُبينُ●[1].

## 48 ● فَصْلٌ، في أنّ لُغَةَ[ب] الحَضَرِ والأمْصارِ لُغَةٌ قائمَةٌ بنَفْسِها مخالِفَةٌ لِلُغَةِ مُضَرَ

اعلَمْ أنّ عُرْفَ التّخاطُبِ في الأمْصار وبيْن الحَضَرِ، ليس بلُغَة مُضَر القديمةِ ولا بلُغَة أهْل الجيل، بلْ هي لغةٌ أخرَى قائمةٌ بنفْسها، بعيدَةٌ عن لُغَةِ مُضَر وعن لُغة هذا الجيل العَرَبيِّ الّذي لعَهْدِنا. وهي عنْ لُغَة مُضَر أبْعَدُ.

فأمّا أنّها لغةٌ قائِمةٌ بنفْسِها، فهو ظاهرٌ، يشهدُ له ما فيها من التّغايُرِ الّذي يُعَدُّ عندَ أهل صِناعَة النّحْو لَحْناً . وهي مع ذلك تَخْتَلِفُ باخْتلافِ الأمْصارِ في

(ا) آخر الملحق في البطاقة الملصقة في ع، وحملتها عنها ظ ج، ولم يرد في ي (ب) في ع: لغة أهل الحضر .

اضطِلاحاتِهم. فلُغَة أهْل المَشرق مُبايِنةٌ بعض الشّيء للُغة أهْل المَغرب، وكذا أهلُ الأنْدَلُس معَهُما. وكُلٌّ منهم متوَصّلٌ بلُغتهِ إلى تأدية مَقصودِهِ والإبانَةِ عمّا في نَفْسه. وهذا مَعْنى اللّسانِ واللّغَةِ. وفقْدانُ الإعْراب ليْس بضائِرٍ لهم، كما قُلْناهُ في لُغَة العَرَبِ لهذا العَهْدِ.

وأمّا أنها أبعدُ عن اللّسان [ الأوّل من لُغة هذا الجيل ، فلأنّ البُعْدَ عن اللّسانِ][(أ)] إنّما هو بمُخالَطةِ العجم[(ب)]. فمن [خالط][(ج)] العَجَمَ أكثرَ كانت لُغتُه عن ذلك[(د)] اللّسان الأصليّ أبعدَ. لأنّ الملكةَ إنّما تحصُلُ بالتّعليم، كما قُلْناهُ. وهذه مَلكةٌ مُمتزِجةٌ من المَلَكة الأولَى الّتي كانت للعَرب، والمَلَكةِ الثّانية الّتي للعَجَم. فعلَى مقْدارِ ما يَسْمعونه من العُجْمَةِ ويُرَبَّوْنَ عليه، يَبْعُدونَ عن المَلَكة الأولَى.

واعْتَبِرْ ذلك في أمْصار إفريقِيّةَ والمَغرب والأنْدلُس والمَشرق. أمّا إفريقِيّةُ والمغربُ، فخالَطَ[(هـ)] العَربُ فيها البرابرةَ من العَجَم لوُفور عُمْرانها بِهِمْ، ولم يَكَدْ يَخْلو عنها مِصرٌ ولا جيلٌ. فغَلَبَت العُجْمَةُ على اللّسان العَرَبِيّ الّذي كان لهم، وصارَت لُغَةً أخرَى ممتزِجةً. والعُجْمَةُ فيها أغلَبُ لما ذكَرْناهُ، فهي عن اللّسانِ / [101ب] الأوّل أبْعَدُ. وكذا المشرقُ لمّا غَلَب [العربُ][(و)] على أُمَمِه من فارِس والتُّرْكِ، فخالَطوهم وتداوَلَتْ[(ز)] بينَهم لُغاتُهم في الأكَرَةِ والفلاّحينَ والسّبْيِ الّذين اتّخذوهم خَوَلاً ودايَاتٍ وأظآراً ومراضِعَ، ففَسَدَت لُغَتُهم بفساد المَلَكةِ، حتّى انقلَبَتْ لغةً أخرَى. وكذا أهلُ الأندلُس مع عَجَم الجلالِقَة والإفرَنْجَةِ. وصارَ أهلُ الأمْصارِ كلُّهم من هذه الأقاليم أهلَ لغةٍ أخرى مخصوصةٍ

(أ) من حاشية ع وحدها (ب) ع: العُجمة (ج) من ع، وفي ظ ج ي: خالطه العَجَمُ (د) من ع، وفي ظ ج ي: هذا
(هـ) ظ ج ي: تخالطه (و) من حاشية ع وحدها (ز) من ع ج، وفي ظ ي: وتحولت، خطأ .

بهم، تُخالِف لغةَ مُضَرَ، ويُخالِف أيضاً بَعضُها بَعضاً كما نَذْكُرُه. وكأنّها لغةٌ أخرى لاستِحكام مَلكَتِها في أجيالِهم. و ﴿ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾ [سورة آل عمران، من الآية 47].

## 49 ● فَصْلٌ، فِي تَعَلُّمِ اللِّسانِ المُضَرِيِّ

اعلَمْ أنَّ ملكةَ اللِّسان المُضَريِّ لهذا العَهْد قد ذهبَتْ وفسَدتْ. ولُغةُ أهْلِ الجيل كلِّهم مُغايِرَةٌ للُغةِ مُضَر التي نزلَ بها القُرآنُ. وإنَّما هي لغةٌ أخرَى من امْتِزاج العُجْمةِ بها، كما قدَّمْناهُ. إلاّ أنَّ اللّغاتِ لمّا كانت ملَكاتٍ، كما مَرَّ، كان تعَلُّمُها مُمكناً، شأنَ سائِر الملَكاتِ.

ووَجْهُ التَّعليم لمن يَبْتغي هذه المَلَكةَ ويَرومُ تحصيلَها، أنْ يأخُذَ نَفْسَه بحِفْظ كلامِهم القَديم الجاري على أساليبِهم من القُرآنِ والحَديث، وكلام السَّلَف، ومُخاطباتِ فُحولِ العَربِ في أسْجاعِهم وأشعارِهم، وكلام[1] المُوَلَّدينَ أيضاً في سائِر فُنونِهم، حتّى يتنَزَّلَ لكثْرة حِفْظه لكلامِهم من المَنظوم والمَنْثورِ مَنْزِلَةَ من نَشَأ بيْنَهم ولَقِنَ العبارَةَ عن المقاصِد منهم. ثمّ يتصرَّفُ بعدَ ذلك في التّعْبيرِ عمّا في ضَميرِهِ، على حَسَب عباراتِهم وتأليفِ كلماتِهم وما وَعاهُ وحَفِظَهُ من أساليبِهم وترْتيبِ ألفاظِهم. فتحصُلُ له هذه الملكةُ بهذا الحِفْظ والاستِعْمال، وتزْدادُ بكثْرتِها رُسوخاً وقُوّةً.

ويَحتاجُ مع ذلك إلى سَلامةِ الطَّبْع، والتَّفَهُّمِ الحَسَنِ لمَنازعِ العَربِ وأساليبِهم في التَّراكيبِ، ومُراعاةِ التَّطبيقِ بينها وبيْن مُقْتضياتِ الأحْوالِ. / والذَّوْقُ يشْهدُ لذلك. [402 ا]

(1) ع: كلمات.

وهو يَنْشأ من هذه المَلَكةِ والطّبع السّليم فيها، كما نَذْكُر بعدُ. وعلى قَدْر المحفوظِ وكَثْرة الاستِعْمالِ تكونُ جَوْدَةُ المَقولِ المؤلّف[أ] نظماً ونثراً. ومن حَصَلَ على هذه الملكاتِ فقد حَصَلَ على لُغَةِ مُضَرَ، وهو النّاقِدُ البصيرُ بالبلاغَةِ فيها؛ وهكذا يَنْبغي أن يكونَ تَعَلُّمُها. ﴿ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [سورة البقرة، من الآية 213].

## 50 • فَصْلٌ، في أنّ مَلَكَةَ هذا اللّسانِ غيرُ صناعَةِ العَربيّةِ، ومُسْتَغْنِيَةٌ عنها في التّعْليم

والسّببُ في ذلك، أنّ صناعةَ العربيّةِ إنّما هي مَعْرِفَةُ قوانين هذه المَلَكَةِ ومَقايِيسها خاصّةً. فهو عِلْمٌ بكَيْفِيّةٍ، لا نَفْسُ كَيْفِيّةٍ. فليست نَفْسَ المَلَكَةِ، وإنّما هي بمثابَة من يَعْرِف صناعةً من الصّنائِع عِلْماً ولا يُحْكِمُها عَمَلاً، مثل أن يقولَ بَصِيرٌ بالخِياطَةِ غيرُ مُحْكَمٍ لِمَلَكَتِها في التّعبير عن بَعْض أنواعِها: الخياطةُ هي أن تُدخِلَ الخيط في خَرْتِ الإبْرَةِ، ثمّ تغرِزَها في لِفْقَي الثّوب مجتمِعَيْن، وتُخرِجَها من الجانِب الآخِر بمقْدار كذا، ثمّ تَرُدَّها إلى حَيْثُ ابتدأتْ، وتُخرِجَها قُدّامَ مَنْفَذِها الأوّل بمَطْرح ما بَيْن الثُّقْبَتَيْن الأُولَيَيْن. ثمّ يَتَمادَى على وَصْفِه إلى آخر العَمَل، ويُعْطي صورةَ الحَبْك والتّنْبيتِ[ب] والتّفْتيح وسائِر أنواع الخِياطَة وأعمالِها؛ وهو إذا طولِبَ أن يَعْمَلَ ذلك بيده لا يُحْكِمُ منه شيئاً.

وكذا لو سُئِلَ عالِمٌ بالنّجارَةِ عن تَفْصيل الخَشَب، فيقول: هو أن تَضَعَ المنشارَ

(أ) ج ي: المصنوع، وكذلك كانت في ع، ثم شطبت واستبدلت بما أثبتناه (ب) كذا في الأصول، ولعلّها: التثبيت .

على رَأس الخَشبَةِ، وتُمسِكُ بطَرَفه، وآخرُ قبالتَك مُمسِكٌ بطَرفِه الآخِر، وتُعاقِبانِه بَيْنكما، وأطرافُه المضرَّسَةُ المحدَّدةُ تَقْطعُ ما مَرّت عليه ذاهبةً وجائِيَةً، إلى أن تَنْتهي إلى أسفل الخَشبةِ. وهو لو طولِبَ بهذا العَمل أو شيءٍ منه، لم يُحْكِمْهُ.

وهكذا[أ] هو العِلمُ بقوانينِ الإعراب مع هذه المَلَكَةِ في نَفسِها، فإنّ العِلمَ بقوانينِ الإعراب إنّما هو عِلْمٌ بكيفيّة العَمَل [و][ب] ليس هو نَفْسَ العمَل. / ولذلك [402ب] نجدُ كثيراً من جَهابِذَة النُّحاةِ والمَهَرةِ في صناعةِ العربيّةِ المحيطين عِلماً بتلك القوانين، إذا سُئِلَ في كتاب سطرَيْن إلى أخيه أو ذي مَوَدّتِه، أو شكوى ظُلامَةٍ أو قَصْدٍ من قُصودِه، أخطأ فيها الصَّوابَ، وأكثرَ من اللّحنِ، ولم يُجِدْ تأليفَ الكلام لذلك والعبارةَ عن المقصودِ فيه على أساليب اللّسانِ العَربيّ.

وكذا نجدُ كثيراً مِمّن يُحْسِنُ هذه الملَكَة، ويُجيدُ الفَنَّيْنِ من المنظومِ والمنثورِ، وهو لا يُحْسِن إعرابَ الفاعِل من المفعولِ، ولا المرفوعَ من المَجْرورِ، ولا شيئاً من قوانين صناعة العَرَبِيَّةِ. فمن هُنا تعلَمُ أنّ تلك الملكةَ هي غيرُ صناعةِ العربيّة، وأنّها مُسْتَغْنِيَةٌ عنها بالجُمْلَةِ.

وقد نَجِدُ بعضَ المَهَرةِ في صناعة الإعْرابِ، بصيراً بحال هذه الملَكَةِ، وهو قليلٌ واتّفاقيٌّ. وأكثر ما يقعُ للمخالطينَ لكتاب سيبوَيْه، فإنّه لم يقتَصِرْ على قوانينِ الإعرابِ فقطْ، بل ملأَ كتابَهُ من أمثال العَرب وشواهِدِ أشعارِهم وعباراتِهم؛ فكان فيه جزءٌ صالحٌ من تعليم هذه المَلَكَة، فتجدُ العاكفَ عليه والمحَصّلَ له قد حصَلَ على

(أ) ي: وهنا (ب) من ع وحدها .

حظٌّ من كلام العرب، واندَرَجَ في مَحفوظِه في أماكِنِه ومَفاصِل حاجاتِه، وتنبّه [به][أ] لشأن الملكةِ فاستوْفى تعليمَها، فكان أبلغَ في الإفادَة.

ومن هؤلاء المُخالِطينَ لكتاب سيبَوَيْه، من يَغْفُلُ عن التّفطُّن لهذا، فيَحْصُلُ على علمِ اللّسان [صناعةً][ب]، ولا يحصُلُ عليه مَلَكَةً.

وأمّا المخالِطون لكتب المتأخّرين، العاريةِ من ذلك، إلاّ من القوانينِ النحويّةِ مجرّدةً عن أشعار العرب وكلامِهم، فقلّ ما يشعُرون لذلك بأمرِ هذه الملكةِ أو يتنبّهونَ لشأنها. فتجدُهم يحسِبونَ أنّهم قد حَصَلوا على رتبةٍ في لسانِ العَرب، وهم أبعدُ النّاس عنه.

وأهلُ صناعة العربيّةِ بالأندَلُس ومُعَلّموها، أقربُ إلى تحصيل هذه الملكة وتعلّمها من[ج] سِواهُم، لقيامِهم فيها / [403 أ] على شواهِدِ العربِ وأمثالِهم، والتّفقّهِ في الكثير من التّراكيب في مجالس تعليمِهم. فينسَبِقُ إلى المبتدئِ كثيرٌ من الملَكَةِ أثناءَ التّعليم، فتنطَبِعُ النّفسُ بها وتستعدّ إلى تحصيلها وقَبولها.

وأمّا من[د] سِواهم من أهْل المَغرب وإفريقيّة وغيرِهم، فأجْرَوْا صناعةَ العربيّةِ مجرَى العُلوم بَحْثاً، وقَطَعوا النّظَر عن التّفقّهِ في تراكيب كلام العربِ، إلاّ إن أعربوا شاهِداً، أو رجّحوا [مَعْنًى][هـ] من جهة الاقتضاء الذّهنيّ، لا من جهةِ مَحامِلِ اللّسان وتَراكيبه. فأصبحت صناعةُ العربيّة [عندهم][و] كأنّها من جُملة قوانين المَنطِق العَقْليّةِ

(أ) سقط من ظ (ب) في ظ ج ي: ملكة، وكانت كذلك في أصل ع، ثم استبدلها في الحاشية بخطه: صناعة (ج) كذا في ع، وفي ظ ج ي: ممّن (د) مقحمة في نسخة ع، وسقطت من البقية (هـ) من ع، وفي بقية الأصول: ذهناً (و) مقحمة في ع، وسقطت من بقية الأصول.

والجَدَلِ، وبَعُدت عن مَناحي اللّسانِ ومَلَكته. وأفادَ ذلك حَمَلَتها في هذه الآفاقِ وأمصارِها البُعْدَ عن الملكةِ بالكُلّيّةِ؛ وكأنّهم لا ينظرون في كلامِ العرب، وما ذلك إلا لعُدُولهم عن البَحْث في شواهِد اللّسان وتراكيبِه وتَمييزِ أساليبهِ، وغَفْلتِهم عن المِرَانِ في ذلك للمُتَعَلّم. فهو أحسنُ ما يفيدُهُ الملكةَ في اللّسان؛ وتلك القوانينُ، إنّما هي وسائِلُ للتّعليم؛ لكنّهم أجرَوْها على غير ما قُصد بها، وأصاروها علماً بَحْتاً، وبَعُدوا عن ثَمرتِها.

وتعلَمُ مِمّا قرّرْناهُ في هذا الباب، أنّ حصولَ ملكةِ اللّسان العَربيّ، إنّما هو بكَثْرة الحِفْظِ من كلام العَربِ حتّى يَرْتَسِمَ في خيالِه المِنْوَالُ الّذي نَسجوا عليه تراكيبَهم، فيَنْسِجَ هو عليه، ويتنزّل بذلك منزلَةَ من نشأ معهم وخالَط عباراتِهم في كلامِهم، حتّى حصَلت له الملكةُ المستقرّةُ في العِبارة عن المقاصِد على نَحْو كلامِهم. واللهُ مقدّر [الأمور][(أ)].

## 51 ● فَصْلٌ، في تَفْسيرِ لفْظَةِ[(ب)] الذّوْقِ في مُصْطَلَحِ أهْلِ البَيانِ، وتَحْقيقِ مَعْناها، وبَيانِ أنّها لا تَحصُلُ غالباً للمُسْتَعْرِبِينَ من العَجَم

اعلَمْ أنّ لفظةَ الذّوق، يتداوَلُها المعنيّون بفُنون البَيان، ومَعْناها حصولُ ملكةِ البَلاغَةِ للّسانِ. وقد مَرّ تفسيرُ البَلاغَةِ، / وأنها مُطابَقةُ الكلامِ للمَعْنى من [403ب] جَميع وُجوهه بخواصّ تقعُ للتّراكيبِ في إفادَةِ ذلك. فالمتكلّمُ بلسانِ العَربِ والبليغُ فيه،

(أ) ظ: الليل والنهار (ب) سقط من ي.

يتحرّى الهيئاتِ[1] المفيدة لذلك على أساليب العَرَبِ وأنحاءِ مُخاطباتِهم، ويَنْظِمُ الكلامَ على ذلك الوَجْه جُهْدَهُ. فإذا اتّصلتْ مُعاناتُه لذلك بمُخالَطَةِ كلام العَرَبِ، حصَلَت له المَلَكَةُ في نَظْم الكلامِ على ذلك الوَجْهِ، وسَهُلَ عليه أمر التَّركيب حتّى لا يكادُ يخطئُ فيه عن مَنحى البَلاغَةِ الّتي للعرب. وإن سَمِعَ تركيباً غيرَ جارٍ على ذلك المَنْحَى مَجّهُ ونَبَا عنه سَمْعُه بأدْنى فِكْرٍ، بل وبغَيْرِ فِكْر، إلاّ بما استفادَهُ من حُصول هذه المَلَكةِ. فإنّ المَلَكاتِ إذا استَقَرّتْ ورَسَخَتْ في مَحالِّها، ظَهَرَتْ كأنّها طبيعةٌ وجِبِلّةٌ لذلك المَحَلّ. ولذلك يَظُنُّ كثيرٌ من المغفّلينَ مّمن لم يَعْرف شأن المَلَكاتِ، أنّ الصّوابَ للعَرب في لُغَتِهم إعراباً وبلاغةً أمرٌ طبيعيٌّ، ويقول: كانت العربُ تنطِقُ بالطّبْع، وليس كذلك. وإنّما هي ملَكةٌ لسانِيّةٌ في نظْمِ الكلام تمكّنتْ ورَسَخَتْ، فظهَر في بادئ الرّأي أنّها جِبِلّةٌ وطبعٌ.

وهذه الملكةُ، كما تقدّم، إنّما تحصُلُ بممارَسَةِ كلامِ العرب وتَكَرُّرِهِ على السّمع، والتّفَطُّنِ لخواصّ تراكيبه. وليست تحصُلُ بمعرفة القوانين العِلْمِيّةِ في ذلك الّتي استَنْبَطَها أهلُ صناعةِ البَيان، فإنّ هذه القوانينَ إنّما تُفيدُ علماً بذلك اللّسان، ولا تُفيدُ حصولَ الملَكةِ بالفِعْل في مَحَلِّها. وقد مَرّ ذلك.

وإذا تقَرّرَ ذلك، فملَكَةُ البلاغَةِ في اللّسان، تُهْدي البليغَ إلى وُجوه النَّظْمِ وحُسْنِ التّركيب، الموافِق لتراكيب العَرب في لُغتهم ونَظْم كلامِهم. ولو رَامَ صاحبُ هذه الملكة حَيْداً عن هذه السُّبيلِ المعَيَّنةِ والتّراكيب المخصوصةِ لما قَدَرَ عليه، ولا وافقَه

(1) ي : الفئة .

عليه لسانُه؛ لأنّه لا يعتادُه ولا تـهْديه إليه ملكتُه الرّاسِخَةُ عنده. وإذا عُرِض عليه الكلامُ حائِداً عن أُسلوب العَرب وبَلاغَتِهم في نَظْم كلامِهم ؛ أعرَض عنه / ومَجَّهُ، وعَلِمَ أنّه ليس من كَلام العَرب الّذين مارسَ كلامَهم. وربّما يعجِزُ عن الاختِجاجِ لذلك، كما يصنَعُ أهلُ القوانِين النّحويّةِ والبَيانِيّـةِ. فإن ذلك اسْتِدْلاليٌّ بما حَصَلَ من القوانِينِ المُفادَةِ بالاستِقْراءِ ، وهذا أمرٌ وِجْدانيٌّ حاصلٌ بمُمارَسَةِ كلامِ العرب ، حتّى يصيرَ كواحدٍ منهم.

ومثالُه: لو فرضْنا صَبِيّاً من صِبْيانِهم، نشأ ورَبِيَ في جيلهم، فإنّه يتعلّمُ لُغَتَهم ويُحْكِمُ شأنَ الإعْرابِ والبلاغَةِ فيها حتّى يستَوْلي على غايَتِها، ولَيْس من العلْم القانونيّ في شيءٍ، وإنّما هو بحصول هذه الملكَةِ في لِسانِه ونُطْقِه. وكذلك تحصُلُ هذه الملكَةُ لمن بعدَ ذلك الجيل بحفظ كلامِهم وأشعارِهم وخُطَبِهم والمُداوَمَةِ على ذلك، بحَيْث تحصُلُ الملكةُ ويصيرُ كواحدٍ ممّن نَشأ في جيلهم ورَبِيَ بَيْن [أحْيائهم][1]. والقوانينُ بمعزل عن هذا.

واستُعيرَ لهذه الملكةِ عندما ترسَخُ وتستقِرُّ اسمُ الذّوقِ ، الّذي اصطَلَحَ عليه أهلُ صناعَةِ البَيانِ . والذّوقُ إنّما هو موضوعٌ لإدراك الطُّعُومِ ، لكـن لما كان محلّ هذه الملَكـةِ في اللّسان من حيثُ النُّطْقُ بالكلام ، كما هو محلٌّ لإدراكِ الطّعوم، استُعير لها اسْمُه. وأيضاً فهو وِجْدانيٌّ للّسان، كما أنّ الطّعومَ محسوسةٌ له. فقيل له: ذَوْقٌ.

(1) من ع، وفي ظ ج ي : اجيالهم .

وإذا تبيّن لك ذلك، علِمتَ منه أنّ الأعاجمَ الدّاخِلين في اللّسان العربيّ، الطارئين عليه، المضطرّين إلى النُّطق به لمخالطةِ أهلِه، كالفُرس والرُّوم والتُّركِ بالمَشرِقِ، وكالبَربَر بالمغرب، فإنّه لا يَحصُل لهم هذا الذّوقُ، لقُصور حظِّهم في هذه الملَكة الّتي قرّرنا أمرَها. لأنّ قُصاراهُمْ بعدَ طائفةٍ من العُمر، وسَبقِ ملكةٍ أخرى إلى [لسانهم][أ]، وهي لُغاتهم، أن يَعتَنوا بما يَتداوَلُه أهلُ المِصْر بينَهم في المُحاوَرة من مفرَدٍ ومركّبٍ، لما يُضطَرّون إليه من ذلك.

[404ب] وهذه الملَكةُ قد ذهبتْ لأهلِ الأمصارِ وبَعُدوا عنها، / كما تقدّم. وإنّما لهم في ذلك مَلكةٌ أُخرَى، وليستْ هي مَلكةَ اللّسان المطلوبةَ. ومن عرفَ أحكامَ تلك الملَكة من القوانين [المُستَطَرَة][ب] في الكُتب، فلَيس من تحصيل الملكةِ في شيءٍ، إنّما حصّلَ أحكامَها، كما عرفتَ. وإنّما تحصُلُ هذه الملَكةُ بالممارسَةِ والاعتيادِ والتّكرّرِ لكلامِ العَرب. فإن عَرَضَ لك ما تسمَعُه من أنّ سيبَوَيه والفارِسيَّ والزَمَخشَريَّ وأمثالَهم من فُرسانِ الكلامِ كانوا أعجاماً مع حُصول هذه الملكةِ لهم، فاعلَمْ أنّ أولئكَ القوم الّذين تَسمعُ عنهم، إنّما كانوا عَجَماً في نَسبِهم فقط، وأمّا المَرْبَى والنَّشأةُ، فكانت بَيْن أهلِ هذه الملَكةِ من العَربِ ومن تعلّمها منهم. فاستَوْلَوا بذلك من الكلام على غايةٍ لا وراءَها، وكأنّهم في أوّلِ نَشأتِهم بمنزلةِ الأصاغِر من العَربِ الّذين نَشأوا في [أخيائهم][ج]، حتّى أدركوا كُنْهَ اللّغة وصاروا من أهلها. فهم وإن كانوا عَجَماً في النّسب، فلَيسوا بأعجامٍ في اللّغة والكَلام؛ لأنّهم أدركوا المِلّةَ في عُنفُوانِها، واللّغةَ في

(أ) من ع، وفي ظ ج ي: اللسان (ب) ظ: المسطرة (ج) ج: أجيالهم.

شـبابها، ولم تـذهبْ آثارُ المَلَكـةِ [منهـا][ا] ولا مـن أهـل الأمـصارِ. ثمّ عَكَفـوا على المُدارَسَةِ والممارَسَةِ لكلام العرب، حتّى استولَوْا على غايَتِه.

والواحدُ اليومَ من العَجَم إذا خالَط أهلَ اللّسانِ العربيِّ بالأمْصارِ، فأوّلُ ما تجدُ تلك الملكةَ المقصودةَ من اللّسان العربيّ مُمْتحِيَةَ الآثار، وتجدُ ملكَتَـهم الخاصّةَ بهـم ملكةً أخرَى مخالفةً لملَكةِ اللّسانِ العربيِّ. ثمّ إذا فرَضْنا أنّه أقبـلَ على المُمارَسَـةِ لكلامِ العَربِ وأشعارِهم بالمُدارَسَةِ والحِفْظ ليَسْتفيدَ تحصيلَها، فقلَّ أن تَحْصُلَ له، لما قَـدّمْناهُ من أنّ المَلَـكَةَ إذا سـبَقَتْها ملكـةٌ أخـرَى في المحلّ، فـلا تحْصُلُ إلا ناقـصةً مَخْدوشةً[ب]. وإن فَرَضْنا عجميّاً[ج] في النّسب سَلِمَ من مُخالطةِ اللّسان الأعجَمِيِّ بالكلّيّة، وذهبَ إلى تَعَلُّمِ هذه الملكةِ بالحِفْظِ والمدارَسةِ، فرُبّما يحصُلُ له ذلك، لكنّـه من النُّدورِ بحيْثُ لا يَخفَى عليك بما تقرَّرَ.

وربّما يَدَّعي كثيرٌ ممّن ينظرُ في هذه القوانينِ البيانيّةِ / حصولَ هذا الذَّوقِ له [405 أ] بها، وهو غلَطٌ أو مُغالَطَةٌ؛ وإنّما حصَلَت له الملكةُ، إن حَصَلَتْ، في تلك[د] القوانينِ البيانِيّـةِ. وليسَتْ مـن ملكـةِ العِبـارَة في شيءٍ. ﴿ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [سورة البقرة، من الآية 213].

(ا) الملحق في ع، ولم تثبتها بقية النسخ (ب) ع: مخدوجة (ج) ع: اعجمياً (د) ع: تملك .

## 52 ● فَصْلٌ، في أنّ أهلَ الأمصارِ على الإطلاقِ قاصرونَ في تحصيلِ هذه الملكَةِ اللّسانيّةِ الّتي تُستفادُ بالتّعليمِ، ومن كانَ منهم أبعدَ عن اللّسانِ العربيِّ، كانَ حصولُها عليه أصعبَ

والسّببُ في ذلك: ما سبَقَ[أ] إلى المتَعلِّم من حُصول مَلكةٍ مُنافيةٍ للملكةِ المطلوبةِ، بما سَبَقَ[ب] إليه من اللّسان الحضَريّ الّذي أفادَتْه العُجمَةُ، حتّى نزلَ بها اللّسانُ عن ملكَتِهِ الأولَى إلى مَلَكةٍ أُخرى، هي لغةُ الحَضَرِ لهذا العَهْد. ولهذا نجدُ المعلّمين يذهَبونَ إلى المُسابقَةِ بتَعليم اللّسانِ للوِلْدانِ، ويعتَقِدُ النُّحاةُ أنّ هذه المسابقةَ بصناعَتِهم، ولَيس كذلك. وإنّما هي بتَعليم هذه الملكةِ بمخالَطَةِ اللّسانِ وكلامِ العربِ. نعَمْ، صناعةُ النّحو أقربُ إلى مُخالَطَةِ ذلك.

وما كان من لُغات أهلِ[ج] الأمصار أعرقَ في العُجمَةِ وأبعدَ عن لسانِ مُضَرَ، قصَّرَ بصاحبه عن تَعَلُّمِ اللُّغةِ المُضَريّةِ وحُصول مَلَكَتِها، لتَمَكُّنِ المنافاةِ حينئذٍ.

واعْتَبِرْ ذلك في أهل الأقطار؛ فأهلُ إفريقيّةَ والمغربِ لما كانوا أعرقَ في العُجْمَةِ وأبعدَ عن اللّسان الأوّلِ، كان لهم قُصورٌ تامٌّ في تَحْصيل ملكتِهِ بالتّعليم.

ولقد نقَلَ ابنُ الرَّقيق أنّ[د] بعضَ كُتّاب القَيْروان كتبَ إلى صاحبٍ له:

" يا أخي ومن لا عَدِمتُ فَقْدَهُ، أعْلَمَني أبو سعيد كلاماً أنّك كنتَ ذكرتَ أنّك تكن مع الزّيّت تأتي، وعاقَنا اليوم فلم يَتَهَيّأْ لنا الخروجُ. وأمّا أهلُ المنزِل

(أ) ع: يسبق (ب) ي: يبق (ج) في ع ظ (د) سقط من ج ي.

الكلاب من أمر التّبْن، فقد كذبوا، هذا باطلاً ليس من هذا حرفاً واحداً . وكتابي إليك وأنا مشتاقٌ إليك". وهكذا كانت ملكتُهم في اللّسان المُضَريّ ، وسببه ما ذكرناهُ.

وكذلك أشعارُهم ، كانت بعيدةً من المَلَكةِ، نازلةً عن الطّبقةِ . ولم تزلْ كذلك لهذا العَهْد . وما كان / بإفريقيّةَ من مَشاهير الشُعراءِ إلاّ ابنَ رَشِيقٍ وابنَ شَرَفٍ. وأكثرُ ما يكونُ فيها الشّعراءُ طارئين عليْها. ولم تزلْ طبَقَتُهم في البَلاغةِ حتّى الآن مائِلةً إلى القُصورِ. وأهلُ الأنْدلُسِ أقربُ منهم إلى تحْصيل هذه الملكَةِ بكَثْرةِ مُعاناتِها وامْتلائِهم من المَحفوظاتِ اللُّغويّةِ نَظْماً ونَثْراً. وكان فيهم ابنُ حَيّانَ المؤرّخ، إمامُ أهل الصّناعة في هذه المَلَكَة ورافعُ الرّايَةِ لهم فيها، وابنُ عبد ربِّه، والقَسْطَلّيّ، وأمثالُهم من شُعراءِ مُلوكِ الطّوائِف، لما زَخَرتْ فيها بحارُ اللّسان والأدَبِ، وتداوَلَ ذلك فيهم مِئِينَ من السّنين، حتّى كان الانفضاضُ والجلاءُ أيّامَ تغلُّبِ النّصرانيّة، وشُغِلوا عن تَعَلُّم ذلك، وتناقصَ العُمْرانُ، فتناقَص ذلك، شأنَ الصّنائِع كلّها. فقَصُرت الملكةُ فيهم عن شأنِها حتّى بلَغَت الحضيضَ. [105ب]

وكان من آخرهم صالحُ بن شَريف، ومالِكُ بن المُرَحّل، من تلميذ الطّبقة الإشبيليّينَ بسَبْتَة. وكانتْ دولةُ بني الأحْمَرِ في أوّلِها، وألْقَت الأندلُسُ أفلاذَ كَبِدِها من أهل تلك الملكَة بالجلاءِ إلى العُدْوة من إشبيليَة إلى سَبْتَة، ومن شَرْق الأنْدلُس إلى إفْريقيّة. [ثمّ][(أ)] لم يَلْبثوا أن انقَرضوا، و[انقطع][(ب)] سنَدُ تَعْليمهم في هذه الصّناعة،

(أ) من حاشية ع، وفي النسخ الأخرى: ولم (ب) ظ : وانقرض .

لعُسْر قَبول أهل العُدْوة لها، وصُعوبتِها عليهم بِعِوَج ألْسِنتِهم ورُسوخِهم في العُجْمَة البَرْبَرِيّة، وهي مُنافيةٌ، لما قُلناه.

ثمّ عادت المَلَكةُ بعد ذلك إلى الأندلُس كما كانت، ونَجَمَ بها ابنُ شِبْرِين، وابنُ جابِر، وابنُ الجيّاب، وطبَقتُهم، ثمّ إبراهيمُ السّاحِليُّ الطُوَيْجِنُ وطَبَقتُهُ. وقفّاهم ابنُ الخطيب من بَعْدِهم، الهالكُ لهذا العَهْد شَهيداً بسِعاية أعدائِه، وكان له في اللّسان ملكةٌ لا تُدرك. واتّبعَ أثرَهُ تلميذُه من بَعْدِه. وبالجُملَة، فشأنُ هذه المَلَكةِ بالأندلُس أكثرُ، وتَعلُّمُها أسهلُ وأيْسَرُ، بما هُمْ عليه لهذا العَهْد، كما قدَّمْناهُ، من مُعاناةِ عُلوم [406 أ] اللّسانِ ومُحافظتِهم علَيْها، وعلى عُلومِ الأدَب وسَنَدِ / تَعليمِها، ولأنّ أهلَ اللّسان العَجَميّ الّذي يُفْسِدُ ملكَتَهم إنّما هم طارِئون عليهم، وليْست عُجْمَتُهم أصلاً لِلُغَةِ أهلِ الأندلُس. والبَرْبَرُ في هذه العُدْوَةِ هم أهلُها، ولسانُهم لِسانُها، إلاّ في الأمصارِ فقطْ، وهو فيها منغَمِسٌ في بَحْرِ عُجْمَتِهم ورَطانَتِهم البَرْبَريّة. فيصعُبُ عليهم تحصيلُ المَلَكةِ اللّسانيّةِ بالتّعليم، بخِلافِ أهلِ الأندلُس.

وأمّا المشرقُ لعَهْد الأمويّةِ والعَبّاسيّةِ، فكان شأنُه شأنَ الأندلُس في تَمام هذه المَلَكةِ وإجادَتِها، لبُعْدهم لذلك العَهْد* عن الأعاجِم ومُخالَطَتِهم، إلاّ في القليل. فكانَ أمرُ هذه المَلَكةِ لذلك العَهْدِ*(1) أقوَمَ، وكان فحولُ الشّعراءِ والكُتّاب لعَهْدِهم أوفرَ، لتوفُّرِ العربِ وأبنائهم بالمَشْرق.

وانظرْ ما اشتَمَلَ عليه كتابُ الأغاني من نَظْمهم ونَثْرهم، فإنّ ذلك الكتاب

(1) سقط ما بين النجمين من ج .

هو كتابُ العَرَبِ وديوانُهم، فيه لُغَتُهم وأخبارُهم وأيّامُهم ومِلَّتُهم العربيّةُ وسِيَرُ نَبِيِّهم وآثارُ خُلفائِهم ومُلوكِهم وأشعارِهم وغِناؤُهم وسائِرُ أحوالِهم[ا]. فلا كتابَ أوعبُ منه لأحوالِ العَرَبِ. وبَقِيَ أمرُ هذه المَلَكةِ مُستَحكِماً بالمشرق في الدّولَتَيْن. وربّما كانت فيهم أبلغَ من سِواهم مِمّن كان في الجاهِليّة، كما نذكُره بعد. حتّى تَلاشى أمرُ العَرَبِ، ودرسَتْ لغتُهم، وفسَدَ كلامُهم، وانقضَى أمرُهم ودُوَلُهم، وصارَ الأمْرُ للأعاجِم والمُلْكُ في أيديهم والتّغلُّبُ لهم، وذلك في دولة الدَّيلَمِ والسُّلْجُوقيّة. وخالَطوا أهلَ الأمْصار [وكَثَروهم، فامْتلأت الأرضُ بلُغاتِهم، واستَوْلَت العُجمَةُ على أهلِ الأمْصار][ب] والحواضِر حتّى [بَعُدوا][ج] عن اللّسان العربيِّ ومَلَكَتِه، وصارَ متعَلِّمُها منهم مُقَصِّراً عن تَحصيلها. وعلى ذلك نَجِدُ لسانَهم لهذا العَهْد في فنّي المنظومِ والمنثورِ، وإن كانوا مكْثِرينَ منه. والله ﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ﴾ [سورة القصص، من الآية 68].

## 53 ● فَصْلٌ، في انْقِسامِ الكَلامِ إلى فَنَّيِ النَّظْمِ والنَّثْرِ

اعلَمْ أنّ لسانَ العَربِ وكلامَهم على فنَّيْن، في الشِّعْر والمَنْظوم، / وهو [406ب] الكلامُ الموزونُ المقفّى، ومَعناه، الّذي تكونُ أوزانُه كلُّها على رَوِيٍّ واحِدٍ، وهو القافِيَةُ، وفي النّثْرِ، وهو الكلامُ غيرُ الموزونِ. وكلُّ واحدٍ من الفنّيْنِ يشتمل على فنونٍ و[مذاهبَ][د] في الكلام.

فأمّا الشِّعرُ، فمنه المدحُ، والشّجاعَةُ، والرِّثاءُ.

(ا) في ظ ج ي: معانيهم لهم (ب) من حاشية ع بخطه، ولم تُنقل في بقيّة النّسخ (ج) من ع، وفي ظ ج ي: بَعُدَ (د) كذا في ع ج ي، وفي ظ: وسائل

وأمّا النثر، فمنه المُسَجَّعُ، وهو الّذي يؤتى به قِطَعاً قِطَعاً ويُلْتَزَمُ [فيه، أو][أ] في كلّ كلمَتَيْن منه، قافيةٌ واحدةٌ تسمّى سَجْعاً. ومنه المرسَلُ، وهو الّذي يُطْلقُ فيه الكلامُ إطلاقاً ولا يُقَطّع أجزاءً، بل يُرسَل إرسالاً من غيْر تقييدٍ بقافيةٍ ولا غيرها. ويُستَعملُ في الخُطَبِ والدُّعاء، وترغيبِ الجُمهور وترْهيبِهم.

وأمّا القُرآنُ، وإن كان من المنثور، إلاّ أنّه خارجٌ عن الوَصْفَيْنِ. وليس يُسَمّى مُرسلاً مُطْلقاً ولا مُسَجّعاً، بل هو مفصّلُ[ب] آياتٍ تَنْتَهي إلى مَقاطِعَ يشهدُ الذّوقُ بانتهاءِ الكلامِ عندَها، ثمّ يُعادُ الكلامُ في الآية الأُخرى بعْدَها، ويُثَنّى من غير الْتزامِ حرفٍ يكونُ سَجْعاً ولا قافيةً. وهو مَعْنى قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ [سورة الزمر، من الآية 23]. وقال: ﴿ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْأَيَٰتِ ﴾ [سورة الأنعام، من الآية 97]. *وسُمّيَ آخرُ الآياتِ*[ج] فيه فَواصِلَ، إذ لَيْسَتْ أسْجاعاً ولا الْتُزِم فيها ما يُلْتَزَم في السّجع، ولا هي أيضاً قَوافٍ. وأُطْلِقَ اسمُ المثاني على آياتِ القرآن كلّها على العُموم لما ذكَرْناهُ. واختُصّ بأمّ القُرآن، للغَلَبَةِ فيها، كالنّجم للثُّرَيّا. ولهذا سُمّيت السَّبْعَ المثاني. وانظرْ هنا مع ما قالَه المفسّرونَ في تَعْليلِ تسميتِها بالمثاني يشهدْ لكَ الحقُّ برُجْحانِ ما قُلْناهُ.

واعلَمْ أنّ لكلّ واحدٍ من هذه الفُنونِ [الشِّعْريّةِ][د] أساليبَ تَختَصُّ به عند أَهْلِهِ ولا تصلُح للفنّ الآخر، ولا تُسْتَعْمَلُ فيه، مثل النسيبِ المختصّ بالشِّعر، والحَمْدِ والدّعاءِ المختصّ [بالخُطَبِ، والدّعاءِ المختَصّ][هـ] بالمخاطباتِ، وأمثالِ ذلك.

(أ) حاشية من ع لم تكتبها عنها بقية النسخ (ب) ي : تفضيل (ج) سقط ما بين النجمين من ج (د) من حاشية ع، وسقط من ظ ج ي (هـ) من ع، وسقط من ظ .

وقد استعمل المتأخرون أساليبَ الشّعر ومنازعَهُ في المنثور من كثرة الأسجاع، والتزام التّقفيةِ، وتقديمِ النّسيبِ / بين يدي الأغراض. وصار هذا المنثورُ [407 أ] إذا تأمّلته، من باب الشّعر وفنّه، ولم يفترقا إلاّ في الوزن. واستمرّ المتأخّرونَ من الكُتّاب على هذه الطّريقة، واستعملوها في المخاطَباتِ السُّلطانيّة، وقَصَروا الاستعمالَ في المنثور كلّه على هذا الفَنّ الّذي ارتضوه، وخَلَطوا الأساليبَ فيه، وهَجَروا المُرْسَل وتناسَوْه، وخُصوصاً أهلَ المشرق. وصارَت المخاطباتُ السّلطانيّةُ لهذا العَهْد عند الكُتّاب الغُفْلِ، جاريةً على هذا الأسلوب الّذي أشَرْنا إليه، وهو غيرُ صوابٍ من جهةِ البلاغةِ، لما يُلاحَظُ في تطبيقِ الكلام على مقتضى الحالِ من أحوال المخاطِب والمخاطَب. وهذا الفَنُّ المنثورُ المقفّى أدخلَ المتأخّرونَ فيه أساليبَ الشّعر، فوجبَ أن تُنَزَّهَ المخاطباتُ السّلطانيّة عنه، إذ أساليبُ الشّعر تُباحُ فيها اللّوذعَةُ، وخلطُ الجِدّ بالهزل، والإطنابُ في الأوصافِ، وضَرْبُ الأمثالِ، وكثرةُ التّشبيهاتِ والاستعاراتِ حيثُ لا تَدْعو لذلك [كلّه][(أ)] ضرورةٌ في الخِطاب. والتزامُ التّقفيةِ أيضاً من اللّوذعة والتّزيين؛ وجلالُ المُلْكِ والسّلطان، وخطابُ الجمهور عن المُلوكِ بالتّرغيب والتّرهيبِ، يُنافي ذلك ويُبايِنُه.

والمحمودُ في المُخاطَبات السّلطانيّةِ التّرسيلُ. وهو: إطلاقُ الكلامِ وإرسالُه من غير تَسْجيعٍ إلاّ في الأقلّ النّادِر، وحيثُ ترسِلُه المَلَكَةُ إرسالاً من غير تَكَلُّف له، ثمّ إعطاءُ الكلام حقَّه في مُطابقته لمقتضى الحالِ. فإنّ المقاماتِ مختلفةٌ، ولكلّ مقامٍ أسلوبٌ يخُصّهُ، من إطْنابٍ، [أو][(ب)] إيجازٍ، أو حذفٍ، أو إثباتٍ، أو تصريحٍ، أو

(أ) من ع وحدها (ب) ط ج ي : و .

إشارة ، أو كناية، أو استعارة . وأمّا إجراء المخاطبات السّلطانيّة على هذا النحو الّذي هو على أساليب الشّعر، فمذمومٌ. وما حَمَلَ عليه أهْلَ العَصْر إلا استيلاءُ / العُجمة على ألسنتهم وقُصورُهم لذلك عن إعطاء الكلام حقّه في مطابقته لمقتضى الحال. فعجزوا عن الكلام المُرْسَل لبُعْدِ أمَدِه في البَلاغَةِ وانفساحِ خُطْوته . ووَلِعُوا بهذا المُسجّع، يلفّقونَ به ما نقصَهم من تَطْبيق الكلام على المقصود ومُقتضى الحال فيه، ويَجْبُرونه بذلك القَدْرِ من التّزيينِ بالأسجاعِ والألقاب البديعيّةِ(أ)، ويَغفُلون عمّا سِوَى(ب) ذلك. وأكثرُ من أخذَ بهذا المذهب وبالَغَ فيه في سائِرِ أنحاء كلامِهم، كُتّابُ المَشرق وشعراؤُهُ لهذا العَهْد، حتّى إنّهم ليُخِلُّونَ بالإعراب في الكلماتِ والتّصريف إذا دخلَت لهمْ في تَجْنيسٍ أو مطابَقَةٍ لا يَسعَانِ معها، فيرجّحونَ ذلك الصّنفَ من التجنيس ويَدعون الإعرابَ. ويُفْسِدونَ بنْيَةَ الكَلِمَة، عساها تصادفُ التّجْنيسَ.

فتأمّل ذلك وانتقِدْ بما قدَّمْنا لك، تَقِفْ على صِحّةِ ما ذكرناهُ. والله الموفّق.

## 54 • فَصْلٌ، في أنَّهُ لا تَتّفِقُ الإجادةُ في فَنّي المَنظومِ والمَنثورِ مَعاً إلاّ للأقَلِّ

والسّببُ في ذلك، كما بيّنّاهُ، ملكَةٌ في اللّسانِ، فإذا سبقَتْ إلى مَحلّه ملكةٌ أخرى قَصُرت بالمَحَلّ عن تَمام الملكَةِ اللاّحِقَةِ، لأنّ قَبولَ الملكاتِ وحُصولَها للطّباعِ الّتي على الفِطْرَةِ الأُولَى أسهلُ وأيْسَرُ. وإذا تقدّمَتْها ملكاتٌ أخرى كانت منازِعَةً لها

(أ) من ع، وفي ظ ج ي : البديعة (ب) ع : وراء .

في المادّةِ القابِلَةِ، وعائقةً عن سُرْعَةِ القَبولِ، فوقَعت المُنافاةُ، وتعذّر التّمامُ في المَلَكَةِ. وهذا مَوْجودٌ في الملكاتِ الصّناعِيّةِ كلّها على الإطْلاقِ، وقد برْهَنّا عليه في مَوْضِعه بنَحْوٍ من هذا البُرْهانِ.

فاعتَبِرْ مثلَه في اللُّغات، فإنّها ملكاتُ اللّسانِ، وهي بمنزلةِ الصّناعَةِ؛ وانظرْ من تقدّم له شيءٌ من العُجْمَةِ كيف يكونُ قاصِراً في اللّسان العربيّ أبداً. فالأعجميّ الّذي سبقَتْ له اللغة الفارِسيّةُ، لا يَستَوْلي / [1408] على ملكَةِ اللّسان العربيّ، ولا يزالُ قاصِراً فيه، ولو تعلّمَه وتعلّمه. وكذا البَرْبَريُّ والرّوميُّ والإفرنْجيُّ، قلَّ أن تجدَ أحداً منهم [مُحْكِماً][(أ)] لملكَة اللّسان العربيّ. وما ذلك إلاّ لما سبقَ إلى ألْسِنَتِهم من ملكةِ اللّسان الآخَرِ، حتّى إنّ طالبَ العِلْمِ من أهْلِ هذه الألْسُنِ، إذا طَلَبَهُ بين أهل اللّسان العربيّ ومن كُتُبِهم، جاء مُقَصّراً في معارفه عن الغايَةِ والتّحْصيل. وما أُوتِيَ إلاّ من قِبَلِ اللّسان. وقد تقَدّم لك [من قَبْلُ أنّ الألْسُنَ واللّغاتِ شبيهةٌ بالصّنائِعِ][(ب)]، و[قد][(ج)] تقدّم لك أنّ الصّنائِعَ وملكاتِها لا تزدَحِمُ، وأنّ من سبقَتْ له إجادَةُ ملكةٍ فقلَّ أن يُجيدَ أخرَى أو يستَوْلي فيها على الغايَةِ. ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [سورة الصّافات، من الآية 96].

## 55 • فَصْلٌ، في صِناعَةِ الشِّعْرِ ووَجْهِ تَعَلُّمِه

هذا الفَنُّ من فُنون كلام العَرب، وهو المُسَمّى بالشّعْر عندهم، ويوجَدُ في سائِر اللُّغاتِ، إلاّ أنّا إنّما نتكلّم الآن في الشّعر الّذي للعَرب. فإن أمكَنَ أن يجِدَ

(أ) سقط من ظ (ب) جاءت مضطربة في ظ والجمل في غير مواقعها (ج) سقط من ع.

[فيه][أ] أهلُ الألْسُنِ الأُخرى مقصودَهم من [كلامِنا][ب]، وإلاّ فلكلّ لسانٍ أحكامٌ في البلاغَة تَخُصُّهُ.

وهو في لسان العَربِ غريبُ النَّزعةِ، عزيزُ المَنحَى، إذ هو كلامٌ يَنفَصِلُ قِطَعاً قِطَعاً مُتساوِيَةً في الوَزْنِ، مُتّحِدَةً في الحَرْف الأخير من كلّ قِطْعةٍ. وتُسَمّى كلُّ قطعةٍ من هذه القِطْعاتِ عندهم بيْتاً، ويُسَمَّى الحَرْفُ الأخيرُ الّذي تَتفِقُ فيه رَوِيّاً وقافِيَةً، وتُسمّى جُمْلَةُ الكلامِ إلى آخِرِه قصيدةً وكلمةً.

وينفردُ كلُّ بيتٍ منه بإفادَتِه في تَراكِيبه، حتّى كأنّه كلامٌ وحدَهُ، مستقِلٌّ عمّا قبلَه وبعْدَه، وإذا أُفْرِدَ كان تامّاً في بابِه، في مَدْحٍ أو نَسيبٍ أو رِثاءٍ. فيحْرِصُ الشّاعرُ على إعطاء ذلك البَيْت ما يستقِلُّ [به][ج] في إفادَتِه. ثُمّ يستأنفُ في البَيْتِ الآخرِ كلاماً آخرَ كذلك، ويَسْتَطْرِدُ للخروج من فَنٍّ إلى فَنٍّ، / [408ب] ومن مقْصودٍ إلى مقصودٍ، بأن [يوطّئ][د] المقصودَ الأوّلَ ومعانِيَه إلى أن تُناسِبَ المقصودَ الثّاني وَيَبْعُدَ الكلامُ عن التّنافرِ، كما يستطرِدُ من النّسيبِ إلى المَدْح، ومن وَصْف البَيْداءِ والطّلولِ إلى وَصْف الرِّكابِ أو الخَيْلِ أو الطَّيْف، ومن وَصْف المَمْدوحِ إلى وَصْفِ قَوْمِه وعَساكِرِه، ومن التّفَجُّع والعزاء في الرّثاء إلى التّأبينِ، وأمثالِ ذلك.

ويُراعَى فيه، اتّفاقُ القَصيدةِ كلِّها في الوَزْنِ الواحدِ حَذَراً من أن يتساهَلَ الطّبْعُ في الخُروج من وَزْنٍ إلى وَزْن يُقارِبُهُ، فقد يَخْفَى ذلك من أجل المُقارَبَةِ على كثيرٍ من النّاس. ولهذه الموازينِ شروطٌ وأحكامٌ تضمَّنَها علمُ العَروض. وليس كلُّ

(أ) شطب في ع (ب) من ع، وفي النّسخ الأخرى: كلامهم (ج) سقط من ظ (د) ظ: يقصد.

وزنٍ يتّفقُ في الطّبع استَعْمَلَته العربُ في هذا الفنّ، وإنّما هي أوزانٌ مخصوصةٌ يُسمّيها أهلُ تلك الصّناعة البُحورَ. وقد حصروها في خَمْسَةَ عشرَ بَحْراً، بمعنى أنّهم لم يَجدوا للعربِ في غَيْرِها من الموازين الطّبيعيّةِ نَظْماً.

واعلَمْ أنّ فنّ الشّعْرِ من بيْن الكلام كان شريفاً عند العَرَبِ. ولذلك جعلوهُ ديوانَ عُلومِهم وأخبارِهم، وشاهِدَ صوابِهم وخَطَئِهم، وأصلاً يرجعون إليه في الكثيرِ من عُلومِهم وحِكَمِهم. وكانت مَلَكَتُه مستَحْكِمَةً فيهم، شأنَ ملكاتِهم كلِّها. والملكاتُ اللّسانيّةُ كلُّها إنّما تُكْتَسبُ بالصّناعةِ والارْتِياضِ في [الكلام][1] حتّى يحصُلَ شَبَهٌ في تلك المَلَكَةِ.

والشّعرُ من بين فنونِ الكلام صعبُ المأخَذِ على من يُريدُ اكْتسابَ ملكتِهِ بالصّنعة من المتأخّرين، لاسْتِقْلالِ كلِّ بيتٍ منه بأنّه كلامٌ تامٌّ في مقْصودِه، ويصلُحُ أن ينفَرِدَ دونَ ما سِواهُ؛ فيُحتاجُ من أجْل ذلك إلى نَوْعِ تَلَطُّفٍ في تلك الملكةِ حتّى يُفْرَغَ الكلامُ الشّعريُّ في قَوالِبِه الّتي عُرِفَتْ له في ذلك المَنْحَى من شِعْرِ العَرَبِ، ويُبْرِزَهُ مستَقِلاً / بنفْسه، ثمّ يأتيَ ببَيْتٍ آخرَ كذلك، ثمّ ببَيْتٍ آخرَ، ويستكمِلَ الفنونَ الوافِيَةَ بمقْصودِه، ثمّ يُناسِبَ بين البُيوتِ في مولاةِ بَعْضِها مع بعضٍ بحَسَبِ اختلافِ الفُنون الّتي في القَصيدةِ. [409أ]

ولصُعوبَةِ مَنْحاهُ وغرابَةِ فَنّهِ، كان مِحَكّاً للقرائح في استِجادَةِ أساليبِه، وشَحْذِ الأفكارِ في تنْزيلِ الكلامِ في قَوالِبِه. ولا تكفي فيه ملكةُ الكلامِ العربيِّ على

(1) من ع، وفي ظ ج ي: كلامهم.

الإطْلاق، بل يحتاجُ بخُصوصِه إلى تَلَطُّفٍ ومحاولةٍ في رعايةِ الأساليبِ الّتي اختَصّته العربُ بها وباستِعْمالِها [فيه][أ].

ولنذكر هنا مدلولَ [لَفظة][ب] الأسلوبِ عند أهْل هذه الصّناعةِ، وما يُريدونَ بها في إطْلاقِهم. فاعلَمْ أنّها عبارةٌ عندهم عن المِنْوال الّذي تُنْسَجُ فيه التّراكيبُ، أو القالَبُ الّذي تُرَصُّ فيه. ولا يُرجَعُ إلى الكلام باعتبار إفادَتِه [أصلَ المَعْنَى الّذي هو وظيفةُ الإعْرابِ، ولا باعْتبار إفادَتِه][ج] كمالَ المعْنى من خواصّ التّرْكيب[د] الّذي هو وظيفةُ البلاغَةِ والبَيان، ولا باعْتِبارِ الوَزْن كما استَعْمَلَته العربُ فيه، الّذي هو وظيفةُ العَروضِ. فهذه العلومُ الثلاثةُ خارجَةٌ عن هذه الصّناعة الشّعريّة . وإنّما يرجعُ إلى صورَةٍ ذهنيّةٍ للتّراكيب المنتظمةِ كُلّيّةً باعْتِبار انطِباقِها على كلّ[هـ] تركيبٍ خاصٍّ، وتلك الصّورَةُ ينتزِعُها الذّهْنُ من أعيان التّراكيب وأشخاصِها، ويُصَيّرُها في الخيالِ كالقالبِ أو المِنْوالِ. ثمّ ينْتَقي التّراكيبَ الصّحيحةَ عند العربِ باعتبار الإعْراب والبَيان، فيَرُصُّها فيه رَصّاً كما يفعَلُه البنّاءُ في القالَب، أو النّساجُ في المِنْوالِ، حتّى يتّسعَ القالَبُ لحصولِ التّراكيبِ الوافيةِ بمقْصود الكلام، ويقعَ على الصّورة الصّحيحةِ باعْتبارِ ملكَةِ اللّسانِ العربيّ فيه. فإنّ لكلّ فنٍّ من الكلامِ أساليبَ تختَصُّ به وتوجدُ فيه على أنْحاء مختلِفَةٍ.

[409ب] فسؤال الطُّلولِ في الشّعرِ، يكونُ بخطابِ الطُّلولِ، / كقَوْله[1]: [من البسيط]

(أ) من ع ، وسقط من ظ ج ي (ب) من حاشية ع ، وسقطت من بقية النّسخ (ج) قلبت ظ سياق هذه الجملة فقدّمت كمال المعنى عن أصلها (د) في ع: التراكيب (هـ) في حاشية ع، وحدها .

(1) للنابغة الذّبيانيّ يمدح فيها النّعمان بن المنذر، ويعتذر في أمر المتجرّدة، وعجز البيت: أقوتْ وطال عليها سالفُ الأمَدِ. الأغاني 11: 22، الديوان 14، (دار المعارف - القاهرة)، ابن قتيبة: الشعر والشعراء 1: 167 .

يا دارَ مَيّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ

ويكونُ باستِدعاءِ الصَّحبِ للوُقوفِ والسّؤالِ، كقَولِهِ[1]: [من الطّويل]

قفا نَسألُ الدّارَ الّتي خفَّ أهلُها

أو باستِبكاءِ الصَّحبِ على الطَّلَلِ، كقوله[2]: [من الطّويل]

قِفا نبْكِ من ذِكْرى حبيبٍ ومَنْزِلِ

أو بالاستِفهامِ عن الجوابِ لمخاطَبٍ غيرِ معيَّنٍ، كقوله[3]: [من الوافر]

ألَمْ تسألْ فتُخبِركَ الرُّسومُ

ومثل تحيّةِ الطُّلولِ بالأمر لمخاطَبٍ غيرِ مُعيَّنٍ بتحيّتِها، كقوله[4]: [من الكامل الأحذّ]

حَيِّ الدِّيارَ بجانِب العَزلِ

(1) لدعبل الخزاعيّ في أهل البيت، من قصيدة قصد بها عليّ بن موسى الرضا بخراسان. وعجز البيت: متى عهدها بالصوم والصلوات. الديوان 210 (مجمع اللغة العربية - دمشق 1983)، ياقوت: معجم الأدباء 3: 128، وقال: نسخ هذه القصيدة مختلفة، في بعضها زيادات يُظن أنّها مصنوعة ألحقها بها أناسٌ من الشيعة. وأورد ما صحّ عنده منها.

(2) لامرئ القيس، وعجز البيت: بسقْطِ اللّوى بين الدَّخول فحومَلِ. الديوان: 8، (أبو الفضل إبراهيم- القاهرة) الأغاني: 9: 54، الشعر والشعراء 1: 107، 113 .

(3) لعمرو بن شأس الأسديّ، وعجزه: على فَرْتاجَ والطَّلَلُ القديمُ. ابن المبارك: منتهى الطلب 8: 76 (بيروت 1999) .

(4) لامرئ القيس، وروايةُ الديوان للبيت: حَيِّ الحمولَ بجانب العَزْلِ إذ لا يُلائم شكلُها شَكْلي الديوان 214 .

أو بالدُّعاءِ لها بالسُّقْيَا، كقَوْله[1]: [من الكامل]

أَسْقَى طلـولَهـمُ أجَشُّ هَــزِيمُ　　　وغـدَتْ عليهــم رَوْضَـةٌ ونَعِـيمُ

أو بسُؤَالِ السُّقْيَا لها من البَرْقِ، كقَوْله[2]: [من الكامل]

يا بَـرْقُ طـالِعْ مـنْزلاً بالأبْــرَقِ　　　واحْدُ السَّحابَ له حُـــداءَ الأَنْيُقِ

ومثل التَّفَجّع في الرِّثاءِ باسْتِدعاءِ البُكاءِ، كقَوْله[3]: [من الطويل]

كذا فلْيَجِلَّ[أ] الخطبُ وليفدحِ الأَمْرُ　　　ولَيْس لعيْنٍ لم يَفِضْ ماؤُها عُـذْرُ

أو باسْتِعْظام الحادِثِ، كقَوْله[4]: [من الكامل]

أرَأَيْتَ من حَمَلُوا على الأعْــوادِ　　　أرأيْتَ كيْفَ خَبـا ضِيَـاءُ النَّادِي[ب]

أو بالتّسجيلِ على الأكْوانِ بالمُصيبَةِ لفقْدِه، كقَوْله[5]: [من البسيط]

منابِتَ العُشْبِ لا حَـامٍ ولا راعِ　　　مضَى الرَّدَى بطَــوِيلِ الرُّمح والبَاعِ

(أ) ع: فليخلُ　(ب) ي: الوادي.

---

(1) لأبي تمّام، الأغاني 16: 274، الديوان 264، وفيه: نَضْرَةٌ ونعيمُ

(2) لأبي تمّام في مدح الحسن بن وهب، الديوان 391 .

(3) لأبي تمّام في رثاء محمد بن حُمَيد الطوسيّ، الديوان 670، الأغاني 10: 152، نهاية الأرب 5: 208.

(4) للشريف الرّضيّ في رثاء إبراهيم بن هلال الصابي ، الديوان 1: 381- (طهران 1986) ، معجم الأدباء 4: 1599، ابن خلكان: وفيات الأعيان 1: 53 .

(5) للشريف الرّضيّ يرثي أحد أمراء بني عقيل، الديوان 1: 627 .

أو بالإنكار على من لم يتفجّع له من الجمادات، كقول الخارجيّة[1]: [من الطويل]

أيا شجرَ الخابورِ ما لَكَ مُورِقاً    كأنّكَ لم تَجزَعْ على ابنِ طَريفِ

أو بتهنئةِ قَريعِهِ بالرّاحةِ من ثِقَلِ وَطْأَتِهِ، كقولِه[2]: [من الكامل]

أَلْقَى الرِّماحَ رَبيعةُ بنُ نِزارِ    أَوْدَى الرّدَى بقَريعِكَ المِغْوارِ

وأمثال ذلك كثيرٌ في سائرِ فُنونِ الكلامِ ومذاهِبِه. وتنتظمُ التّراكيبُ فيه بالجُمَل وغيرِ الجُمَلِ، إنشائيّةٍ وخبريّةٍ، اسميّةٍ أو فِعليّةٍ، مُتّبَعَةٍ وغيرِ مُتّبَعَةٍ، مفصولةٍ ومَوْصولَةٍ، على ما هو شأنُ التّراكيب في الكلامِ العربيّ. [و](ا) مكانَ كلّ كلمةٍ من الأخرى يُعرّفك به ما تستفيدُهُ بالارتياضِ في / أشعارِ العَربِ من القالَبِ الكُلّيّ [1410] المجرّدِ في الذّهنِ من التّراكيبِ المعيّنةِ الّتي ينطبقُ ذلك القالَبُ على جميعِها. فإنّ مؤلّفَ الكلامِ هو كالبَنّاءِ أو كالنَّسّاجِ، والصّورةُ الذّهنيّةُ المنطبِقَةُ كالقالَب الّذي يُبْنَى فيه، أو المِنوالِ الّذي يُنسَجُ عليه، فإن خرجَ عن القالَب في بنائِه أو عن المنوالِ في نَسْجِه؛ كان فاسِداً.

ولا تقولَنّ: إنّ معرفةَ قوانينِ البَلاغةِ كافيةٌ في ذلكَ، لأنّا نقولُ: قوانينُ البلاغَةِ إنّما هي قواعدُ علميّةٌ قياسيّة، تُفيدُ جوازَ استعمالِ التّراكيبِ على هَيئتِها

(ا) من ع، وفي ظ ج ي: في.

(1) هي الفارعة ترثي أخاها الوليد بن طريف الّذي قتله يزيد بن مَزْيد الشيباني بأمر الرشيد. الطبري: تاريخ الرسل والملوك 8: 261 (حوادث سنة 179) الأغاني 12: 63، 65، ابن عبد ربّه: العقد الفريد 3: 269.

(2) للشريف الرّضيّ في رثاء أبي طاهر بن ناصر الدولة. الديوان 1: 490.

الخاصّةِ بالقِياسِ، وهو قِياسٌ علميٌّ صحيحٌ مُطّردٌ كما هو قياسُ القوانين الإعرابيّةِ، وهذه الأساليبُ الّتي نحنُ نقرّرُها، ليست من القِياسِ في شيءٍ. إنّما هي هَيئةٌ ترسَخُ في النّفسِ من تتَبُّعِ التّراكيبِ في شِعرِ العربِ بجَرَيانِها على اللّسانِ حتّى تَستَحكِمَ صورَتُها، فيستفيدَ بها العملَ على مِثالِها والاحتذاءَ بها في كلّ تركيبٍ تركيبٍ[أ] من الشّعر، كما قدّمْنا ذلك في الكلامِ بإطْلاقٍ، وإنّ القوانينَ العلميّةَ، من الإعرابِ [أو][ب] البيانِ، لا تُفيدُ تعليمَهُ بوَجْهٍ.

وليسَ كلُّ ما يصِحُّ في قياسِ كلامِ العَربِ وقوانينِه العلميّةِ استَعْمَلوهُ، وإنّما المستَعْمَلُ عندَهم من ذلك أنحاءٌ معروفةٌ يَطّلِعُ عليها الحافِظونَ لكلامِهم وتندَرِجُ صوَرُها تحت تلك القوانينِ القِياسيّةِ. فإذا نُظِرَ في شعرِ العَرَبِ على هذا النّحوِ، وبهذه الأساليبِ الذّهنيّةِ الّتي تصيرُ كالقوالِبِ، كان نظراً في المستعمَلِ من تراكيبِهم لا فيما يقتَضِيهِ القياسُ. ولهذا قُلْنا: إنّ المُحَصّل لهذه القوالب في الذّهن إنّما هو حِفظُ أشعارِ العَربِ وكلامِهم.

وهذه القَوالبُ كما تكونُ في المنظومِ تكون في المنثورِ. فإنّ العربَ استعملوا كلامَهم في كِلا الفنّيْن، وجاءوا به مفَصّلاً في النّوْعَيْن. ففي الشّعر بالقِطَعِ الموزونَةِ والقَوافي المقيّدَةِ واستِقْلالِ الكلامِ في كلّ قِطعةٍ. وفي / [10ب] المَنْثور يَعْتبرون الموازَنَةَ والتّشابُهَ بين القِطَعِ غالِباً. وقد يُقيّدونَه بالأسجاعِ، وقد يُرسِلونَهُ. وقوالِبُ كلّ واحدٍ من هذه مَعْروفةٌ في لسانِ العَرَبِ. والمستَعْمَل منها عندهم هو الّذي يَبْني مؤلِّفُ

(أ) سقط المكرّر من ي (ب) ظ ج ي : و.

الكلام عليه تأليفهُ ، ولا يعرفُه إلاّ من حَفِظَ كلامَهم حتّى يتجرّدَ [له][1] في ذِهْنه من القَوالِب المعيّنةِ الشّخصيّةِ قالَبٌ كُلّيٌّ مطلَقٌ ، يحذو حَذْوَهُ في التّأليف ، كما يحذو البنّاءُ على القالَب، والنّسّاجُ على المِنْوال. فلهذا كان فنُّ تأليف الكلام مُنفرداً عن نَظَر النّحويّ والبيانيّ والعَروضيّ . نَعَمْ، إنّ مراعاةَ قوانينِ هذه العُلومِ شرطٌ فيه لا يتمّ بدونِها . فإذا تحصّلت هذه الصّفاتُ كلُّها في الكلام، اختُصَّ بنوعٍ من النَّظَر لطيفٍ في هذه القوالِب الّتي يُسمّونَها أساليبَ. ولا يُفيدُه إلاّ حِفظُ كلامِ العربِ نَظْماً ونثراً.

وإذا تقرّر معنى الأسلوب ما هُوَ ، فلنذكُرْ بعدَه حَدّاً أو رَسْماً للشّعر يُفهِمُنا حقيقتَهُ على صُعوبةِ هذا الغَرَضِ ، فإنّا لم نقِفْ عليه لأحدٍ من المتقدّمينَ فيما رأيناهُ.

وقولُ العَروضيّينَ في حَدّهِ: إنّه الكلامُ الموزونُ المُقفّى. ليس بحَدٍّ لهذا الشّعر الّذي نحنُ بصَدَدِه ولا رَسْمٍ له. وصناعَتُهم إنّما تنظُرُ في الشّعر من حيثُ اتّفاقُ أبياتِه في عَدَدِ المتحرّكاتِ والسّواكِنِ على التّوالي، ومُماثَلَةِ عَروضِ أبياتِ الشّعر لضَربِها، وذلك نظرٌ في وَزنٍ مجرّدٍ عن الألفاظِ ودَلالَتِها، فناسَبَ أن يكونَ حَدّاً عندهم. ونحنُ هنا ننظُرُ في الشّعر باعتبار ما فيه من الإعْرابِ والبلاغَةِ والوَزْنِ والقوالِب الخاصّةِ، فلا جَرَمَ أنّ حدَّهم ذلك لا يصلُحُ له عندنا. فلابُدَّ من تَعريفٍ يُعطينا حقيقَتَهُ من هذه الحيثيّةِ.

(1) من حاشية ع، وسقط في النسخ المعتمدة .

فنقولُ: الشّعْرُ هو الكلامُ البليغُ، المبنيُّ على الاسْتِعارَةِ والأوْصافِ، المفصَّلُ بأجزاءٍ متّفقةٍ في الوَزْنِ والرّوِيِّ، مستَقِلٌّ كلُّ جُزْءٍ منها في غَرَضِه ومقْصِدِه عمّا قبلَه وبعْدَهُ، الجاري على أساليب العربِ المَخصوصَةِ به.

[411أ] فقولُنا : الكلامُ / البليغُ؛ كالجِنْسِ.

وقَولُنا: المبنيُّ على الاستعارَة والأوصاف؛ فَصْلٌ [له][أ] عمّا يخلو من هذه، فإنّه - في الغالِب - ليْس بشعرٍ.

وقَوْلُنا: المفصَّلُ بأجزاءٍ متّفِقَةٍ في الوَزْنِ والرّوِيِّ؛ فصلٌ له عن الكلامِ المنثور الّذي ليس بشِعْرٍ عند الكُلّ.

وقولُنا : مستقلٌّ كلُّ جزء منها في غَرَضِه ومَقْصدِه عمّا قبلَه وبَعْده ؛ بيانٌ للحَقيقةِ، لأنّ الشّعْرَ لا تكونُ أبياتُه إلاّ كذلك، ولم يُفْصَلْ به شيءٌ.

وقولُنا: الجاري على الأساليبِ المَخصوصَة به؛ فصلٌ له عمّا لم يَجْرِ منه على أساليبِ الشّعْرِ المعروفَةِ. فإنّه حينئذٍ لا يكونُ شعراً، إنّما هو كلامٌ منظومٌ . لأنّ الشّعْرَ له أساليبُ تخُصّه، لا تكونُ للمَنثورِ، وكذا للمَنثورِ أساليبُ[ب] لا تكونُ للشّعْر . فما كان من الكلامِ منظوماً وليْس على تلك الأساليبِ ، فلا يُسمّى[ج] شعراً . وبهذا الاعْتبارِ، كان الكثيرُ ممّن لقيناهُ من شُيوخِنا في هذه الصّناعَةِ الأَدَبيّةِ، يَرَوْنَ أنّ نَظْم المُتَنَبّي والمَعَرّي ليْس من الشّعْر في شيءٍ، لأنّهما لم يَجْرِيَا على أساليب العربِ فيه.

(أ) من ع وحدها (ب) حاشية من ع، وسقط من ظ ج ي (ج) ظ ج ي : يكون .

وقولُنا(أ) في الحدّ: الجاري على أساليبِ العَرب؛ فصلٌ له عن شِعْرِ غير العَربِ من الأُممِ ، عند من يَرى أنّ الشّعْرَ يوجَدُ للعربِ ولغيْرِهم . ومن يَرى أنّه لا يوجَدُ لغيْرِهم فلا يَحْتاجُ إلى ذلك ، ويقولُ مكانه : الجاري على الأساليبِ المخصوصَةِ به.

وإذْ فرَغْنا من الكلام على حَقيقةِ الشّعْرِ، فلنرْجِع إلى الكلام في كيفيّةِ عَمله، فنقول: اعلَمْ(ب) أنّ لعَمل الشّعر وإحْكام صناعَتِه شُروطاً، أوّلها الحفظُ من جِنْسِه، أي من جِنْسِ شِعْر العَرب ، حتّى تَنْشأ في النّفْس مَلَكةٌ يُنْسَجُ على مِنْوالها، ويتخيّرَ المحفوظَ من الحُرّ النّقِيّ الكثيرِ الأساليبِ . وهذا المحفوظُ المختارُ أقلُّ ما يكفي منه شعرُ شاعرٍ من الفُحول الإسلاميّين ، مِثْل ابنِ أبي رَبيعةَ ، وكُثَيِّرٍ ، وذو الرُّمّة(ج) ، وجَريرٍ، وأبي نُواسٍ، وحَبيبٍ، والبُحْتُريّ، والرّضيّ، وأبي فِراسٍ . وأكثَرُه شعرُ كتاب الأغاني، لأنّه جمعَ شِعْرَ أهل الطّبقة الإسلاميّة / كلّه، والمختارَ من شعر [11ب] الجاهِليّةِ. ومن كان خالِياً من المحفوظِ فنَظْمُه قاصِرٌ رديءٌ، ولا يُعطيه الرونَقَ والحلاوةَ إلاّ كثرَةُ المَحفوظِ. فمن قَلَّ حفظُه أو عُدِمَ، لم يكن له شِعْرٌ، وإنّما هو نظْمٌ ساقِطٌ، واجْتِنابُ الشّعر أوْلَى بمن لم يكن له محفوظٌ.

ثمّ بعد الامتلاءِ من المَحفوظ ، وشَحْذِ القَريحَةِ للنّسجِ على المنوالِ ، يُقبِلُ على النّظْم، وبالإكْثار منه تَسْتَحْكِمُ ملَكَتُه وتَرْسَخُ.

وربّما يقالُ: إنّ من شَرْطِه نسيانَ ذلك المحفوظِ لتَمحيَ رُسومُه الحرفيّةُ الظاهرةُ،

(أ) ظ ج ي: وقلنا (ب) سقط من ج (ج) كذا في ع، وصوابه ذي الرّمة .

إذ هي صادةٌ عن استعمالها بعَيْنها، فإذا نَسِيَها وقد تكيَّفتِ النَّفسُ(أ) بها، انتقَشَ الأسلوبُ فيها كأنه مِنوالٌ يأخذُ في النَّسْجِ عليه بأمْثالها من كلماتٍ أخرى ضرورةً.

ثمّ لابُدَّ له من الخَلْوةِ واستِجادةِ المكانِ المنظورِ فيه من المياهِ والأزاهِرِ، وكذلك [من](ب) المسموعِ لاستِثارةِ القَريحَةِ باستِجْماعِها وتَنْشيطِها بملاذِّ السُّرورِ.

ثمّ مع هذا كلّه، فشرطُه أن يكونَ على جَمامٍ ونَشاطٍ، فذلك أجمعُ له وأجدرُ للقَريحَةِ أن تَأْتِيَ بمثلِ ذلك المِنْوال الّذي في حِفْظه . قالوا: وخيرُ الأوقاتِ لذلك أوقاتُ البُكَر، عند الهُبوبِ من النّوْم، وفراغِ المَعِدَة، ونشاطِ الفِكْر، وفي هواءِ الحَمّام.

وربّما قالوا: إنّ من بواعِثِه العشقَ والانتِشاءَ. ذكر ذلك ابنُ رَشيقٍ في كتاب العُمْدَة(1)، وهو الكتابُ الّذي انفردَ بهذه الصّناعةِ وأعطَى حقَّها، ولم يكتبْ أحدٌ فيها قبلَهُ ولا بَعْدَهُ. قالوا: فإن استَصْعَبَ عليه بعدَ هذا كلّه، فلْيَترُكْهُ إلى وقتٍ آخرَ، ولا يُكْرِهْ نفسَه عليه.

وليكنْ بناءُ البَيْتِ على القافِيَةِ من أوّلِ صَوْغِه ونَسْجِه، يضعُها ويَبْني الكلامَ عليها إلى آخِره، لأنّه إن غَفَلَ عن بناء البَيْت على القافِيَة صعُبَ عليه وضعُها في محَلِّها، فرُبّما تجيءُ نافِرةً قلِقَةً. وإذا سمحَ الخاطرُ بالبَيْت ولم يُناسِب الّذي عنده، فليتْرُكْهُ

(أ) جاءت مكررة في ع ظ (ب) سقط من ظ ي .

(1) العمدة: 1: 331، 340 يقول: "من أراد أن يقول الشّعر فليعشق، فإنّه يرقّ، وليتزوّ، فإنّه يُبلّ، وليطمع، فإنّه يصنع".

إلى مَوضِعه الأَلْيقِ به. فإنّ كلَّ بيتٍ مستقِلٌّ بنفسِه، ولم يَبْقَ إلاّ المناسَبَةُ، فليتخيّرْ فيها كما يَشاءُ.

[1412] وليُراجِعْ شعرَهُ بعد الخلاصِ منه بالتّنقيحِ والنّقدِ، ولا / يَضِنُّ به على التَّرْكِ إذا لم يَبلغِ الإجادَةَ. فإنّ الإنسانَ مفتونٌ بشعرِهِ، إذ هو بناتُ فكْرِه واختراعُ قريحَتِهِ.

ولا يستعمِلْ فيه من الكلام إلاّ الأفصَحَ من التّراكيبِ والخالِصَ من الضّروراتِ اللّسانِيّة، [إذ هو قصورٌ في الملَكةِ اللّسانِيّة][أ]. فَلْيَهْجُرْها، فإنّها تنزِلُ بالكلامِ من طَبقَةِ البَلاغَةِ. وقد حَظَر أَئِمَّةُ الشّأنِ على المَوَلّد ارتكابَ الضّرورةِ، إذ هو في سَعةٍ منها بالعُدول عنها إلى الطّريقَةِ المُثلَى من المَلَكَةِ.

وليتجنّب أيضاً المعقَّدَ من التّراكيبِ جَهْدَهُ، وإنّما يقصِدُ منها ما كانت معانيه تُسابِقُ ألفاظَهُ إلى الفَهمِ. وكذلك كثرةُ المعاني في البَيْت الواحِدِ، فإنّ فيه نوعَ تعقيدٍ على الفَهْمِ. وإنّما المختارُ منه ما كانت ألفاظُه طِبْقاً على معانيه أو أَوْفَى [منها][ب]. فإنْ كانت المعاني كثيرةً كان حَشْواً، واشتغلَ الذّهنُ بالغَوْصِ عليها، فمنعَ الذّوقَ عن استيفاءِ مُدْرَكِهِ من البَلاغةِ.

ولا يكونُ الشّعر سَهْلاً إلاّ إذا كانت معانِيه تَسبِقُ[ج] ألفاظَه إلى الذّهنِ. ولهذا[د] كان شيوخُنا، رحِمهم اللهُ، يعيبونَ شعرَ أبي بكْرٍ[هـ] ابنِ خَفاجَةَ، شاعِرِ شرْقِ الأندَلُس، لكَثْرةِ معانيه وازْدحامِها في البَيْتِ الواحِد، كما كانوا يعيبونَ شعرَ المتنبّي والمَعَرّي بعَدَم النّسج على الأساليبِ العَرَبيّةِ كما مَرّ. فكأنّ شعرهما كلامٌ

(أ) من حاشية ع (ب) من ع، وسقط في بقية النسخ (ج) ع : تسابق (د) ع: وبهذا (هـ) من ظ ج ي، وفي ع بياض .

منظومٌ نازلٌ عن طبقَة الشّعْرِ. والحاكمُ في ذلك هو الذّوْقُ.

وليجْتَنِبِ الشّاعرُ أيضاً الحُوشِيَّ من الألْفاظِ والمقَعَّر،وكذلك السُّوقيَّ المبتذَلَ بالتّداوُلِ في الاستعمال، فإنّه ينزلُ بالكلام عن طبَقَةِ البَلاغةِ. وكذلك المعاني المبتذَلَةَ بالشُّهرةِ، فإنّ الكلامَ ينزلُ بها عن البَلاغةِ أيضاً، فيصيرُ مُبْتَذلاً ويقرُبُ من عَدَمِ الإفادَةِ. كقَوْلهم: النّار حارّةٌ، والسّماءُ فوْقَنا. وبمقدار ما يقرُبُ من طبقَةِ عدَم الإفادَةِ يبْعُد عن رُتْبة البلاغَةِ، إذ هما طَرَفانِ. ولهذا كان الشّعْرُ / في الرّبّانيّاتِ [12ب] والنّبَوِيّاتِ قليلَ الإجادَةِ في الغالِبِ، ولا يُجيد [فيها][أ] إلاّ الفُحولُ، وفي القَليلِ على العُسْرِ؛ لأنّ معانيَها مُتَداوَلةٌ بين الجُمْهورِ، فتصيرُ مبتَذلةً لذلك.

وإذا تعَذّر الشّعرُ بعدَ هذه كلِّها، فليُراوِضْهُ ويُعاوِدْهُ، فإنّ القَريحةَ مثلُ الضَّرْعِ، يَدِرُّ بالامْتِراء، ويجفُّ [ويغرزُ][ب] بالتّرْك والإهْمالِ.

وبالجُملَةِ، فهذه الصّناعةُ وتَعَلُّمُها مُسْتَوْفىً في كتاب العُمْدَة لابنِ رَشيقٍ. وقد ذكَرْنا منها ما حَضَرَنا بحَسَبِ الجُهْدِ. ومن أرادَ اسْتيفاءَ ذلك، فعليْه بذلك الكتاب، ففيه البُغْيَةُ من ذلك؛ وهذه نُبْذةٌ كافِيَةٌ. واللهُ المعينُ.

وقد نظمَ النّاسُ في أمْرِ هذه الصّناعةِ الشّعريّةِ وما يَجِبُ فيها؛ ومن أحْسَنِ ما قيل في ذلك، وأظُنّه[1] لابن رَشِيقٍ: [من الخفيف]

(أ) من ع، وفي ظ ج ي: فيه (ب) من حاشية ع وحدها.

(1) يبدو أنّ ابن خلدون أثبت ما حفظه من هذه القصيدة على عهدٍ بعيد بها، وحسب أنّها لابن رشيق، لأنّه يتذكّر مصدرَها منه. وهي لأبي العبّاس النّاشئ، كتب بها لأبي الصّقر إسماعيل الشّيباني. (العمدة 2: 769).

لعنَ اللهُ صنعَةَ الشِّعرِ ماذا مِن صُنوفِ الجُهّالِ فيها لَقِينا
يُؤثِرونَ الغريبَ منه على ما كانَ سَهلاً للسّامعين مُبينا
ويَرونَ المُحالَ معنًى صحيحاً وخَسيسَ الكلامِ[أ] شيئاً ثَمِينا
يَجْهلونَ الصَّوابَ منه ولا يَدْرونَ للجَهْلِ أنّهم يَجْهلونا
فَهُمُ عندَ مَن سِوانا يُلامُو نَ وفي الحقِّ عندنا يُعذَرونا
إنّما الشِّعرُ ما تناسَبَ في النَّظْـ ـمِ وإن كان في الصِّفاتِ فُنونا
فأتى بعضُه يُشاكِلُ بعضاً وأقامَتْ له الصُّدورُ المتونا
كلُّ معنًى أتاكَ منه على ما تَتَمنّى لو لم يكن أن يكونا
فتناهى مِن البيانِ إلى أنْ كادَ حُسناً يَبِينُ للنّاظرينا
فكأنَّ الألفاظَ منه وجوهٌ والمعاني رُكِّبْنَ فيه عُيونا
قائماً[ب] في المَرامِ حسبَ الأماني يَتَحلّى بحُسنه المُنشِدونا
فإذا ما مَدحتَ بالشِّعرِ حُرّاً رُمتَ فيه مذاهبَ[ج] المُسْهِبينا
فجعلتَ النَّسيبَ سَهلاً قريباً وجعلتَ المديحَ صِدْقاً مُبينا
/ وتنكَّبْتَ ما تَهجَّنَ[د] في السَّمْـ ـعِ وإن كان لفظُه مَوزونا [1413]
وإذا ما قَرَضْتَه بهِجاءٍ عِبتَ[هـ] فيه مذاهبَ المُرْفِثينا
فجعلتَ التّصريحَ منه دواءً وجعلتَ التعريضَ داءً دفينا
وإذا ما بكيتَ فيه على الغا دِينَ يوماً للبَيْنِ والظّاعِنينا

(أ) العمدة: المقال (ب) العمدة: قائماً (ج) من ع، وفي النسخ محرفة: مذاهيب (د) العمدة: يُهَجَّنُ (هـ) العمدة: عفت.

حُلتَ دونَ الأسى وذَلّلْتَ ما كا ... نَ مِنَ الدّمعِ في العُيونِ مَصُونا
ثُمّ إن كنتَ عاتِباً شبتَ بالوَعْـ ... ـدِ وَعيداً وبالصّعوبَةِ لِينَا
فتركتَ الّذي عتَبْتَ عليهِ ... حَذِراً آمناً عزيزاً مَهينَا
وأصحُّ القريضِ ما فاتَ في النّظْـ ... ـمِ وإن كان واضحاً مُستبينا
فإذا قيل، أطمَعَ النّاسَ طُرّاً ... وإذا رِيمَ[ا]، أعجزَ المُعجِزينا

ومن ذلك أيضاً قولُ[1] النّاشِئِ[ب]: [من الكامل]

[ج]الشّعْرُ ما قوّمْتَ زَيْغَ صُدورِهِ[د] ... وشدَدْتَ بالتّهذيبِ أسْرَ مُتونِهِ
ورأبْتَ بالإطْنابِ شَعْبَ صُدوعِهِ ... وفتَحْتَ بالإيجازِ عُورَ[هـ] عُيونِهِ
وجَمَعْتَ بَيْنَ قريبِهِ وبَعيدِهِ ... ووَصَلْتَ بَيْنَ مَجَمِّهِ ومَعينِهِ
وإذا[و] مَدَحْتَ بهِ جواداً ماجِداً ... وقضَيْتَهُ[ز] في الشُّكْرِ حَقَّ دُيونِهِ
أصْفَيْتَهُ بنفيسِهِ ورَصينِهِ ... وخصَصْتَهُ بخَطيرِهِ وثَمينِهِ
فيكونُ جَزْلاً في مساقِ[ح] صُنوفِهِ ... ويكونُ سَهْلاً في اتّفاقِ فُنونِهِ
وإذا بكَيْتَ بهِ الدّيارَ وأهلَها ... أجْرَيْتَ للمَحْزونِ ماءَ شُؤونِهِ

(ا) ج: رام (ب) في الأصول: بعضهم، وزاد على نسخة ع: الناشئ (ج) ترتيب الأبيات مغاير لما في زهر الآداب والعمدة، وقد كتبت الأبيات التي لم تنقلها النسخ في حاشية ع متداخلة (د) في ظ ج ي: حدوده (هـ) في زهر الآداب: غوز عيونه (و) في العمدة : فإذا (ز) العمدة: وفيّته (ح) العمدة: اتّساق، وفي زهر الآداب: ويكون سهلاً في اتساق .

(1) العمدة 2: 772، وذكر إبراهيم الحصري في زهر الآداب 3: 685 فصلاً من كتاب الشعر لأبي العباس عبد الله بن محمد الأنباري، الناشئ الأكبر (-293هـ/906م)، وفي سياقه نسب القصيدة لنفسه يقول: وقد قلتُ في الشعر قولاً جعلته مثلاً لقائليه وأسلوباً لسالكيه. وعدد أبيات القصيدة فيه 18 بيتاً .

وإذا أردتَ كنايةً عن ريبةٍ[أ] ... باينْتَ بين ظُهورِه وبُطونِهِ
فجعلتَ سامعَهُ يَشوبُ شُكوكَه ... بثباتِه[ب] وظنونَه بيَقينِهِ
[ج][وإذا عتبتَ على أخٍ في زلّةٍ ... أدمجتَ شِدَّتَه له في لينِهِ
فتركتَهُ مُستأنِساً بدماثةٍ ... مُستأمِناً لسُهولِه وحُزونِهِ[د]
وإذا نبذتَ إلى الّتي عُلِّقْتَها ... إذ صارمتْكَ بفاتِناتِ شُؤونِهِ
تَسيَّمْتَها بلطيفِهِ ورَقيقِهِ[هـ] ... وشَغَفْتَها بخَبِيِّهِ وكَمينِهِ
وإذا اعْتذرتَ لسَقْطةٍ أسقطتَها[و] ... واشكَكْتَ بين مَخيلِه[ز] ومُبينِهِ
فيحولُ ذنبُك عندَ من يَعْتَدُّهُ ... عَتْباً عليه مُطالِباً بيَمينِهِ]

## 56 فَصْلٌ، في أنَّ صناعةَ النَّظْمِ والنَّثرِ إنّما هي في الألفاظ لا في المعاني

اعلَمْ أنّ صِناعةَ الكلامِ، نَظْماً ونثْراً، إنّما هي في الألفاظ لا في المَعاني، وإنّما المعاني تبعٌ لها وهي أصلٌ. فالصّانِعُ الّذي يُحاوِلُ ملَكَةَ الكلامِ في النَّظْم / والنَّثْر، إنّما يُحاوِلُها في الألْفاظ بحِفظ أمْثالِها من كلامِ العَرب، ليَكْثُرَ استعمالُهُ وجَرْيُه على لسانِه حتّى تستقرَّ له الملكةُ في لسانِ مُضَرَ، ويتخلّصَ من العُجمةِ الّتي رَبِيَ عليها في جيلِه، ويَفْرِضَ نفسَه، مثلَ وليدٍ ينشأُ في جيلِ العربِ ويَلْقَنَ لغتَهم[ح] كما يَلْقَنُها الصّبيُّ حتّى يصيرَ كأنّه واحدٌ منهم في لسانِهم ذلك. [13ب]

(أ) العمدة: ربْبة (ب) العمدة: بيبانه (ج) من هنا إلى آخر الأبيات الستّة، لم ترد إلاّ في حاشية ع بخطه (د) في حاشية ع قدّم الحزون على السّهول. وفي العمدة وزهر الآداب: لوعوثه وحزونه (هـ) العمدة: دقيقه، وفي زهر الآداب: شغفتها بخفيّه (و) العمدة: إلى أخٍ في زلّةٍ . وهو نصّ زهر الآداب (ز) العمدة : مُحيله (ح) ج : بلغتهم .

وذلك أنّا قدّمنا أنّ اللّسانَ ملَكةٌ من الملكاتِ في النُّطق، يُحاوَلُ تحصيلُها بتكْرارِها على اللّسان حتّى تحصُلَ، [شأن الملكاتِ] (أ). والّذي في اللّسانِ والنُّطق إنّما هو الألْفاظ، وإنّما المعاني في الضّمائرِ.

وأيضاً، فالمعاني موجودَةٌ عند كلّ [أحدٍ] (ب)، وفي طَوْع كلّ فِكْرٍ منها ما يشاءُ ويرضى ، فلا يحتـاجُ إلى [تكلّفِ] (ج) صنـاعةٍ [في تأليفها] (ج) . وتأليفُ الكـلام للعبارَةِ عنها هو المحتـاجُ للصّناعَةِ، كما قُلْناهُ، وهـو بمثابَةِ القوالِـبِ للمعـاني. فكَما أنّ الأوانيَ الّتي يُغتَرَفُ بها الماءُ من البَحْرِ منها آنيةُ الذّهَبِ والفضّةِ والصَّدَفِ والزُّجاجِ والخزَف، والماءُ واحِدٌ في نَفْسِه، وتَخْتَلِفُ الجوْدَةُ في الأواني المملوءَةِ بالماءِ باخْتلاف جِنْسِها لا باخْتِلافِ الماءِ، كذلك جَوْدَةُ اللّغة وبلاغَتُها في الاستعمال يختلِفُ باختلافِ طبقاتِ الكلامِ في تأْليفِه باعْتبـارِ تَطْبيقِه على المقاصِـدِ ، والمعاني واحـدَةٌ في نَفْسِها. وإنّما الجاهِـلُ بتـأليفِ الكلام وأساليبِـهِ على مُقْتَضى ملَكَةِ اللّسانِ ، إذا حـاوَلَ العبـارَةَ عن مَقْصودِهِ ولم يُحْسِنْ ؛ بمثابَةِ المُقْعَدِ الّذي يَرومُ النّهوضَ ولا يستطيعُهُ لِفِقْدانِ القُدْرَةِ عليه . واللهُ ﴿ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة، من الآية 151].

(أ) مخرج في حاشية ع، لم تنقله ظ ج ي (ب) ظ ج ي: واحد (ج) مقحمة في ع، وأغفلتها بقية النّسخ .

## 57 ● فَصْلٌ، فِي أَنَّ حصولَ هذه الملكةِ بكثرةِ الحفظِ، وجودتَها بجودةِ المحفوظِ

قد قدّمنا [أنه][ا] لابُدَّ من كثرةِ الحفظِ لمن يرومُ تعلُّمَ اللّسانِ العربيّ، وعلى قَدْرِ جوْدةِ المحفوظِ وطبقَتِهِ في جِنْسه، وكثْرَته من قلّتِهِ، تكونُ جودَةُ الملكةِ الحاصلةِ [عنه للحافِظ][ب]. فمن كان محفوظُه [من أشعار العربِ الإسلاميّين، أو][ج] شِعر حَبيبٍ، أو العَتّابِيّ، أو ابن المُعْتَزّ، أو ابن هانئ، أو الشّريف الرَّضِيّ، / أو رسائِل [1414] ابن المُقَفَّع، أو سَهْل بن هارون، أو ابنِ الزَّيّات، أو البَديع، أو الصّابي، تكونُ ملكَتُه أجودَ وأعلَى مَقاماً ورُتْبةً في البلاغةِ مِمّن يحفَظُ [أشعارَ المتأخّرينَ، مثلَ][ج] شِعرِ ابن سَهْلٍ من المتأخّرين أو ابن النَّبيهِ، أو ترسيلِ البَيْسَانيّ، أو العِمَاد الأصْبهانيّ، لنُزولِ طبقةِ هؤلاء عن أولئِكَ، يظهَرُ ذلك للبَصِير الناقِدِ صاحبِ الذّوق. وعلى مِقْدار جوْدةِ المسموعِ [أو][د] المحفوظِ تكونُ جودةُ الاستعمال من بَعْده، ثمّ إجادةُ الملكةِ من بعدِهما. فبارتِقاءِ المحفوظِ في طبَقَتِهِ من الكلام تَرتَقِي الطّبَقَةُ الحاصِلَةُ، لأنّ الطّبْعَ إنّما ينْسِجُ على مِنْوالِها، وتنْمو قُوَى الملكةِ بتَغْذِيَتِها.

وذلك أنّ النّفْسَ وإن كانت في جِبِلّتِها واحدةً بالنّوع، فهي تَختَلِفُ في البشَر بالقُوّةِ والضُّعْفِ في الإدْراكاتِ. واختلافُها إنّما هو باختلافِ ما يَرِدُ عليها من الإدْراكاتِ والملكاتِ والألْوانِ الّتي تُكَيِّفُها من خارجٍ. فبهذه يتمُّ وجودُها وتَخرجُ من

(ا) ظ: أنّ (ب) كذا في ع، وفي ظ ج ي: عند الحافظ (ج) من حاشية ع (د) من ع، وفي ظ ج ي: و.

القُوَّةِ إلى الفِعْلِ صورَتُها. والملكاتُ الّتي تحصُلُ لها إنّما تحصُلُ على التّدريج، كما قدّمْناهُ. فالملَكةُ الشّعريّةُ تنشأُ بحفظِ الشّعرِ، وملكةُ الكتابةِ بحِفْظِ الأسْجاعِ والتّرسيلِ، والعلميّةُ بمخالطةِ العُلومِ والإدْراكاتِ والأبحاثِ والأنظارِ، والفقهيّةُ بمخالَطةِ الفِقْهِ وتنْظيرِ المسائِلِ و[تفريعِها][أ] وتخريجِ الفُروعِ على الأُصولِ، والتّصوُّفيّةُ الرّبانيّةُ بالعباداتِ والأذكارِ وتعطيلِ الحواسّ الظّاهِرَةِ بالخَلْوةِ والانْفرادِ عن الخَلْقِ ما استطاعَ، حتّى تحصُلَ له ملكةُ الرّجوعِ إلى حِسّه الباطِنِ وروحِه، وينقلِبَ ربّانيّاً؛ وكذا سائِرُها. وللنّفس [من][ب] كلّ واحدٍ منها لونٌ تتكيّفُ به، وعلى حسب ما نشأَت الملكةُ عليه من جَوْدَةٍ أو رداءَةٍ تكونُ تلك الملَكةُ في نفْسِها. فملَكةُ البلاغةِ العاليةِ الطبقةِ في جِنْسِها إنّما تحصُلُ بحفظ العالي في طبقَتِه من الكلامِ. ولهذا كان الفقهاءُ [14ب] وأهلُ العِلمِ كلُّهم قاصرينَ في البلاغةِ، وما ذلك إلاّ لما يَسْبِقُ / إلى[ج] محْفوظِهم، وتمتلئُ به من القوانينِ العلميّةِ والعباراتِ الفقهيّةِ الخارجةِ عن أُسلوبِ البلاغةِ والنّازِلَةِ عن الطّبقةِ، لأنّ العبارات عن القوانينِ والعلومِ لا حَظَّ فيها للبلاغةِ. فإذا سبَقَ ذلك المحفوظُ إلى الفِكْرِ وكثُرَ وتلوّنَت[د] به النّفْسُ، جاءت الملكةُ النّاشِئةُ عنه في غايَةِ القُصورِ، وانحرفَتْ عباراتُه عن أساليبِ العربِ في كَلامِهِم. وهكذا نجِدُ شعرَ الفُقهاءِ والنُّحاةِ والمتكلّمينَ والنُّظّارِ وغيرِهم ممّن لا يَمْتَلِئُ من حِفْظِ النّقيّ الحُرّ من كلامِ العَربِ.

أخبرني صاحِبُنا الفاضل، أبو القاسِم بنُ رِضْوان، كاتبُ العلامةِ بالدّولةِ

(أ) ظ ج: تحريفها (ب) ظ ج ي: في (ج) ي: من (د) ع: تلوثت.

المرينيّةِ، قال: ذاكرتُ يوماً صاحبَنا أبا العبّاس بنَ شُعَيب، كاتبَ السّلطان أبي الحَسن، وكان المقَدَّمَ في البَصر باللّسان لعَهْده، فأنشَدْتُه مطلعَ قصيدةِ ابنِ النّحْويّ، ولم أنْسِبْها له، وهو: [من الكامل]

لم أدرِ حينَ وَقَفْتُ بالأطْلالِ     ما الفَرْقُ بين جَديدِها والبَالي

فقال لي على البديهِ : هذا شعرُ فَقيهٍ. فقلتُ له: ومن أينَ لك ذلك؟ قال: من قولِه: ما الفَرْقُ، إذ هي من عباراتِ الفُقهاءِ، وليست من أساليب كلام العَربِ، فقلتُ له: لله أبوكَ، إنّه ابنُ النّحويّ.

وأمّا الكتّابُ والشّعراءُ، فليسوا كذلك، لتخَيُّرِهم في مَحفوظِهم، ومُخالَطَتِهم كلامَ العربِ وأساليبَهم في التّرَسُّلِ، وانتقائِهم له الجيّدَ من الكَلام.

ذاكرت يوماً أبا عبد الله ابن الخَطيب، وزيرَ الملوك بالأندَلُس، وكان الصَّدْرَ المقدَّمَ في الشّعر والكتابَةِ، فقلتُ له: أجدُ استِصْعاباً عليَّ في نظْم الشّعْرِ متَى رُمْتُه، مع بَصَري به وحِفْظي للجيّدِ من الكَلام، من القُرآن والحديثِ وفُنونٍ من كلام العَرَبِ ، وإن كان مَحفوظي قليلاً . وإنّما أُتيتُ ، واللهُ أعلَمُ ، من قِبَل ما حصَلَ في حِفْظي من الأشعار العلْميّة والقوانينِ التّأليفيّةِ، فإنّي حفظْتُ قصيدتَي الشّاطِبيّ: الكُبْرى والصُّغرَى في [القراءات والرّسم][1] واستَظْهَرتُهما ، / وتدارَسْتُ كتابَي ابن [1415]

(1) من حاشية ع .

الحاجب في الفِقْه والأُصول، وجُمَل الخُونَجِيّ في المنطِق، وكثيراً من قوانينِ التَّعْليم في المجالِس، فامْتلأ مَحفوظي من ذلك، وخَدَش وَجْهَ الملَكَةِ الّتي استعدّتْ لها بالمحفوظِ الجيّدِ من القُرآن والحديثِ وكلامِ العربِ، فعاقَ القريحةَ عن بلوغِها. فنظرَ إليّ ساعةً مُعجِباً، ثمّ قال: لله أنتَ، [و][1] هل يَقولُ هذا إلاّ مثلُكَ!

ويظهرُ لك من هذا الفَصل وما تَقَرّر فيه، سِرٌّ آخرُ ، وهو إعطاءُ السّبَبِ في أنّ كلامَ الإسلاميّين من العَرب أعلَى طبقةً - في البَلاغَةِ وأذواقِها - من كلامِ الجاهِليّةِ في مَنثورِهم ومَنظومِهم. فإنّا نجدُ شِعْرَ حَسّانَ بن ثابِت، وعُمَر بن أبي ربيعةَ، والحُطَيْئةِ، وجَريرٍ، والفَرَزْدَقِ، ونُصَيْبٍ، وغَيْلانَ ذي الرُّمّةِ، والأحْوَص، وبَشّارٍ، ثمّ كلامَ السّلَفِ من العربِ في الدّوْلةِ الأُمَويّةِ، وصدْرٍ من الدّولةِ العبّاسيّةِ في خُطَبِهم وتَرَسيلِهم ومُحاوَراتِهم للمُلوكِ ، أرفعَ طبقةً في البلاغَةِ بكثيرٍ من شِعْر النّابِغَةِ، وعَنْتَرَة، وابنِ كَلْثُوم، وزُهَيْرٍ، وعَلْقَمةَ بن عَبَدَةَ، وطَرَفةَ بن العَبْد، ومن كلامِ الجاهِليّةِ في مَنثورِهم ومُحاوراتِهم. والذّوقُ الصّحيحُ والطّبْعُ السّليمُ شاهِدانِ بذلك للنّاقِدِ البَصيرِ بالبَلاغَةِ.

والسّببُ في ذلك ، أنّ هؤلاءِ الّذينَ أدركوا الإسلامَ ، سمعوا الطّبقةَ العاليةَ من الكلامِ في القُرآنِ والحديثِ اللّذين عجزَ البَشرُ عن الإتيانِ بمثلِهما، لكنّها ولَجَتْ قلوبَهم، ونشأتْ على أساليبِها نفوسُهم، فنهضَتْ طباعُهم وارتقَتْ ملكاتُهم في البلاغَةِ عن ملكاتِ من قَبْلَهم من أهلِ الجاهِليّةِ ممّن لم يَسمعْ هذه الطّبقةَ ولا نشأ عليها،

(1) من ع .

فكان كلامُهم - في نَظْمِهم ونَثْرِهم - أحسنَ ديباجةً وأصْفَى رونقاً من أولئك، وأرصفَ مبانِيَ وأعدلَ تثقيفاً، بما استفادوهُ من الكلامِ العالي الطّبقةِ. وتأمّلْ ذلك يَشْهد لك به ذوقُكَ إن كنتَ من أهْل / الذَّوقِ والبصرِ بالبلاغةِ. [15ب]

ولقد سألتُ يوماً شيخَنا الشّريفَ أبا القاسم، قاضي غَرْناطَةَ لعَهْدنا، وكان شيخَ هذه الصّناعةِ، أخذَ بسبْتَةَ عن مَشْيخَتِها من تلميذ الشَّلَوْبين، واستَبْحَر في علمِ اللّسانِ، وجاءَ من وراءِ الغايَةِ فيه. فسألْتُه يوماً: ما بالُ العربِ الإسلاميّينَ أعلَى طبقةً من الجاهِليّينَ؟ ولم يكنْ يستنْكِرِ ذلك بذَوْقه. فسكتَ طويلاً، ثمّ قال[أ]: واللهِ ما[ب] أدري. فقلتُ: أعرِضُ عليكَ شيئاً ظهر لي في ذلك، ولعلّه السّببُ فيه. وذكرتُ له هذا الّذي كتبتُ. فسكتَ مُعْجِباً، ثمّ قال: يا فقيه، هذا كلامٌ من حقّه أن يُكتبَ بالذّهب. وكان من بَعْدها يُؤْثِرُ مَحَلّي، ويصيخُ في مجالس التّعليم إلى قَوْلي، ويشهدُ لي بالنّباهَةِ في العُلوم[ج]. واللهُ ﴿ خَلَقَ[د] ٱلْإِنسَٰنَ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [سورة الرّحمن، الآيتان 3، 4].

(أ) ع: قال لي (ب) ي: لا (ج) سقط من ي (د) ظ ج ي: خالق.

## 58 ● [(أ) فَصْلٌ، في بَيانِ المَطْبوعِ من الكلامِ والمصْنوعِ، وكيفَ جودةُ المَصْنوعِ أو قصورُهُ

اعلَمْ أنَّ الكلامَ الّذي هو العبارةُ والخطابُ، إنّما سِرُّه وروحُه في إفادةِ المَعنى. وأمّا إذا كان مُهْمَلاً فهو كالمَواتِ الّذي لا عِبْرة به. وكمالُ الإفادةِ، هو البلاغةُ على ما عرفتَ من حدِّها عندَ أهلِ البيانِ[ب]. لأنّهم يقولونَ: هي مُطابقَةُ الكلامِ لمُقتضَى الحالِ، ومعرفةُ الشّروط والأحكامِ الّتي بها تُطابِقُ التّراكيبُ اللّفظيّةُ مقتضى الحال، هو فنُّ البلاغَةِ. وتلكَ الشُّروطُ والأحكامُ للتّراكيبِ في المطابقَةِ استُقْرِيَت من لُغةِ العَربِ، وصارَت كالقوانين. فالتّراكيبُ بوَضْعِها تُفيدُ الإسنادَ بين المستَنَدَيْنِ بشروطٍ وأحكامٍ هي جُلُّ قوانينِ العربيّةِ، وأحوالُ هذه التّراكيبِ من تقديمٍ وتأخيرٍ، وتعريفٍ وتنكيرٍ، وإضمارٍ وإظهارٍ، وتقييدٍ وإطلاقٍ، وغَيْرِها، يفيدُ الأحوالَ المكتنِفَةَ من خارجٍ بالإسناد، وبالمتخاطبين حالَ التّخاطُب بشروطٍ وأحكامٍ هي قوانينُ لفنٍّ سَمّوه علمَ المعاني من فُنون البلاغَةِ. فتندَرِجُ قوانينُ العربيّةِ لذلك في قوانينِ[ج] عِلْمِ المعاني، لأنّ إفادتَها للإسناد جزءٌ من إفادتِها للأحوال المكْتنِفَةِ بالإسناد. وما قَصَّرَ من[د] هذه التّراكيبِ عن إفادَةِ مقْتَضى الحالِ لخَلَلٍ في قوانينِ الإعراب أو قوانينِ المعاني، كان قاصِراً عن المُطابَقةِ لمُقتَضَى الحالِ، ولَحِقَ بالمُهْمَلِ الّذي هو في عِدادِ المَواتِ.

(أ) سقط هذا الفصل من ظ ي، وأوردته ع ج. وجاء عنوانه في ج مغايراً، كما يلي: فصلٌ، في أنّ الكلامَ المطبوعَ، أوثقُ مبنًى وأعلى رتبةً في البلاغة من الكلام المصنوع (ب) ج: اللسان (ج) سقط من ج (د) ج: عن.

ثمّ يتبعُ هذه الإفادةَ لمقتضى الحال، التّفنُّنُ في انتِقالِ الذّهن بين المعاني بأصنافِ الدّلالاتِ، لأنّ التّركيبَ يدُلُّ بالوضع على مَعنى، ثمّ ينتقِلُ الذّهنُ إلى لازمِه أو مَلزومِه أو شِبْهِهِ ، فيكونُ فيها مجازاً ، إمّا باستعـارةٍ أو كِنايةٍ ، كما هو مقرّرٌ في مواضِعِه. ويحصُلُ للفِكرِ بذلك الانتقال لذّةٌ كما تحصُلُ من الإفادَةِ وأشدّ، لأنّ في جميعِها ظفراً بالمدلولِ من دَليلِه، والظّفرُ من أسبابِ اللّذّةِ، كما علمتَ.

ثمّ لهذه الانتِقالاتِ أيضاً شروطٌ وأحكامٌ كالقوانين[أ]، صَيّروها صناعةً وسمّوْها بالبيان. وهي شقيقَةُ علمِ المعاني، المفيدِ لمقتضى الحالِ، لأنّها راجعةٌ إلى معاني التّراكيبِ ومَدلولاتِها، وقوانينُ عِلمِ المعانِي راجعةٌ إلى أحوال التّراكيب أنفُسِها من حيثُ الدّلالَةُ . واللّفظُ والمعنى متلازِمان متضايفانِ[ب] كما علمتَ . فإذن علمُ المعاني وعلمُ البيانِ هما جزءا البلاغة، وبهما كمالُ الإفادَةِ والمطابَقَةِ لمقتضى الحالِ. فما قصّر من هذه التّراكيب عن المطابقةِ وكمالِ الإفادَةِ فهو مُقصّرٌ عن البلاغَةِ، ويلتحق عند البُلَغاء بأصوات الحيواناتِ العُجْمِ. وأجدِرْ به أن لا يكون عَربيّاً، لأنّ العربيَّ هو الّذي يُطابِقُ بإفادَتِه مقتضى الحالِ. فالبلاغةُ - على هذا - هي أصلُ الكلام العربيِّ، وسجيّتُهُ، وروحُه، وصيغَتُه[ج].

ثمّ اعلَمْ أنّهم إذا قالوا الكلامَ المطبوعَ ، فإنّهم يعنونَ به الكلامَ الّذي كمُلَتْ طبيعتُه وسَجيّتُه من إفادَةِ مَدلولِه المقصودَ منه، لأنّه عبارةٌ وخطابٌ ليس المقصودُ منه النطقَ فقط، بل المتكلّمُ يقصدُ به أن يُفيدَ سامِعَه ما في ضَميره إفادةً تامّةً،

(أ) ج : بالقوانين (ب) ج : متطابقان (ج) ج: طبيعته .

ويدُلُّ به عليه دَلالةً وثيقةً، ثمّ يتبعُ تراكيبَ الكلامِ في هذه السّجيّةِ الّتي له بالأصالةِ ضروبٌ من التّحسينِ والتّزيينِ بعدَ كمالِ الإفادةِ، وكأنّها تعطيها رونقَ الفصاحةِ من تنميقِ الأسجاعِ، والموازنةِ بين(ا) [جُمَلِ الكَلام، وتقسيمِهِ بالأقسامِ المختلفةِ الأحكام](ب)، والتّوريةِ باللّفظِ المشتركِ عن الخفيّ من معانيه، والمطابقةِ بين المتضادّاتِ(ج)، ليقعَ التّجانُسُ بين الألفاظِ أو المعاني، فيحصُلُ للكلامِ رونقٌ ولذّةٌ في الأسماعِ، وحلاوةٌ وجمالٌ، كلُّها زائدٌ على الإفادةِ.

(ا) في ج : بين الفصول، وهي مذكورة في ع أيضاً، ثم ألغاها وعوّضها بالجملة المحصورة (ب) الفقرة التالية كانت مدرجة في متن ع، في هذا الموقع، ثم ألغاها، وربط الكلام كما أوردناه، وقد نقلناها عن نسخة ج قبل الإلغاء. وهي: "وغير ذلك من الألقاب الّتي سمّوها وأحصوها، وجعلوا لها شروطاً وأحكاماً، وسمّوها فنّ البديع. واختلفوا في تحديد صنوفها وأقسامها، المتقدّمون [من أهل هذا الفنّ (ج)] منهم والمتأخّرون، والمشارقة [منهم (ج)] والمغاربة. كما اختلفوا في عدّها من البلاغة أو خروجها عنها، وهو رأيُ المغاربة، وأمّا المشارقة ولئن عدّوها من فنّ البلاغة، فليس على أنّها أصليّة في الكلام". (ج) من هنا إلى آخر الفصل يفترق النّصان (ع) و (ج) في صياغة الموضوع، وقد حافظنا أن يكون المتن كله من الأصل ع. ويليه صيغة ما كتبه في نسخة ج، المختلفة صياغة والمتفقة في أغلب الدلالات التي أرادها. وهذا نصّه:

"وإنّما اعتبروها بعد رعايةِ تطبيقِ الكلام على مُقتضى الحال تُفيدُه رَونقاً وزينةً، وتُكسِبُه حلاوةً وجمالاً. لأنّ الكلامَ من دون هذه المُطابقة غيرُ عربيّ كما قدّمناه. وليس التّحسينُ بمغنٍ عنها فيه، وهي مع ذلك مُستفادةٌ من لُغةِ العرب بمُداولتها واستقراءِ تراكيبها، فبعضها مسموعٌ وشاهده موجود، وبعضُها مَقيسٌ مكتسبٌ على ما عُرف في كتبِ القَوم. وإذا قالوا الكلام المَصنوع، فيريدون بهذه التراكيبَ الّتي فيها فنونُ البديعِ وألقابُه وصنوفُه، ويدلُّ ذلك من قولهم فيها أيضاً في الكلام المطبوع، إنّه الّذي له كمالُ الإفادة - وهما متقابلانِ - [و] إنّ هذه الصناعةَ مقابلةٌ للبلاغةِ. وقد كان الأدباءُ قديماً يعدّونها في الفنون الأدبيّة، ويُدرجونها في كتُبها، إذ لا موضوعَ لها، فليست من العلوم. وقد فعل ذلك ابنُ رشيقٍ في كتاب العُمدة الّذي تكلّم فيه في صناعة الشّعر وكيفيّة عَمله بما لم يُسبق إليه، ثم عقّب ذلك بالكلام في ألقاب البديع. وكذلك غيرُه من أدباء الأندلسيّين. ويُقال: إن أوّلَ من تعاطى هذه الصّنعة، أبو تمّام حبيبُ بن أوس الطائيّ، فشحنَ=

وهـذه الـصَّنعةُ موجـودةٌ في الـكلام المعجِـز في مواضعَ متعـدِّدَةٍ، مثـل: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ [سورة الليل ، الآيتان 1، 2]، ومثل: ﴿ فَأَمَّا مَنۡ

= شعرَه بألقابها وحذا النّاس بعدَه حَذْوه في ذلك، بعد أن كان الشّعر خلواً منها. وكان الشّعراء من الجاهليّة وفُحول الإسْلاميّين لا يتعاطَونَها في أشعارهم ولا يستَكْثرون منها، وإن وقعَتْ لهم فإنّما تقعُ عفواً تسمَحُ بها القريحةُ من غَيْر مُمارسَة ولا مُعاناةٍ، فيحسُنُ مَذاقُها عند أهْلِ الطِّباع السّليمة، وإنّما حصَل فيها ذلك من كَمال المُطابقة والوفاء بحُقوق البلاغة، والبراءة من غبثِ التّكْليف لهذه الألْقاب، وخُشونة المُعاناة والمُمارسَة، فيقرب التّحسينُ فيها من الفِطْرة الأولَى. وأمّا الكلام المنثورُ أيضاً، فكان عند الجاهليّة وفُحول الإسْلاميّين، مُرسلاً مفصّلَ المقاطِع من غير سَجْع ولا وَزْنٍ، حتّى نَبَغَ إبراهيم بن هِلال الصّابيّ كاتبُ بني بُوَيْه، فتعاطَى السّجْع في الكلام، والتزَمها في المُخاطبات السّلطانيّة تَشَبيهاً بالقوافي الشعريّة، وأجَرَ رَسَنَهُ في ذلك ما كان عليه ملوكُه من العُجْمَة، وما كان هو عليه من السّوقة البعيدة عن مَنازِع المُلْك، وصَوْلَة الخِلافة النّازعة إلى صَوْلة البَلاغَة، فكان له في خضيض الكلام المُتَمّق بالصّناعة سوقٌ يفتقدُ نَفَاقها شأن الإخوانيّات، فشالَت يومئذ نعامتُهُ بها، وارتفَع صِيتُه، وانتشرت الصّناعة بعدَه في كلام المتأخّرين، ونُسِي عَهْد التّرسيل وصولَة البلاغَة فيه، وتشابهتِ السّلطانيّاتُ بالإخوانيّاتِ، والعربيّاتِ بالسوقيّاتِ، واختلَطَ المَرْعيُّ بالهَمَل، وقصّرت الطّباع عن البلاغةِ الأصليّة في الكلام لقلّةِ مُعاناتِها، ولم يَبْقَ إلاّ الكَلَفُ بفُنون هذه الصّناعة وضُروبها في النّظم والنّثر، وتعاطيها في كلّ صِنْفٍ من أصنافها. وأساطينُ البلاغَةِ في كلّ عَصْر يسْخرون من ذلك ويُنكِرون تعاطيَه وضيقَ العَطَن عن سِواه.

ولقد أدركتُ شيوخَنا - رحمهم الله - يعتَبُون على من يتعاطَى ذلك من أهْل فُنون الكلام ويغضّون منه.

سمعت شيخَنا الأستاذ أبا البركات البَلْفيقيّ، وكان من أهْل البصر باللّسان والقريحة في ذوقه، يقول: إنّ من أعزّ ما تَقْترحه علَيّ نَفْسي، أن أشاهِدَ يوماً بعضَ من يَنْتحل شيئاً من ضُروب هذه الصّناعة في نَظْمه أو نَثْره، وقد امتُحِن بأشدّ العُقوبة ونودِيَ عليه. يَدْفَعُ بذلك تلميذَه عن تَعاطي هذه الصّناعة، حذراً أن يَعْلَقَ بها جِدّةَ البلاغَة، فيذهلَ عنها. =

أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ [سورة الليل، الآيتان 5، 6]، إلى آخر التقسيم في الآية. وكذا: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ۝ وَءَاثَرَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [سورة النازعات، الآيتان 37، 38] إلى آخر الآية. وكذا: ﴿ وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ﴾ [سورة الكهف، من الآية 104]، وأمثاله كثيرٌ. وذلك بعد كمالِ الإفادةِ في أصل[1] هذه التّراكيب قبلَ وُقوعِ هذا البَديع فيها . وكذا وقعَ في كلامِ الجاهِليّةِ مِنه ، لكنْ عفواً من غيْرِ قَصْدٍ ولا تَعَمُّدٍ؛ ويُقالُ: إنّه وقع في شِعْرِ زُهَيْر.

وأمّا الإسلاميّون ، فوقعَ لهم عفواً وقَصْداً ، وأتَوْا منه بالعجائِب . وأوّلُ من أحكمَ طريقَتَه حَبيبُ بن أوْس ، والبُحْتُرِيُّ ، ومُسْلِمُ بنُ الوَليدِ ، فقد كانوا مولَعين بالصَّنعةِ ، ويأتونَ منها بالعَجَبِ . وقيلَ : إنّ أولَ من ذهبَ إلى مُعاناتِها بَشّارُ بن بُرْدٍ، وابنُ هَرْمَة ، وكانا آخرَ من يُسْتَشْهَدُ بشعره في اللّسان العربيّ . ثمّ اتبَعَهُما كُلثومُ بن عَمْرو العَتّابيّ ، ومنصورٌ النَّمَيْرِيّ ، ومُسْلِمُ بنُ الوليد ، وأبو

" وكان شيخُنا القاضي أبو القاسم الشّريف السّبتيّ، مُنفّقُ أسواق اللّسان العربيّ ورافعُ رايتِه، يقول: هذه الفنونُ البديعيّة وإنْ وقعتْ عفواً للشّاعر أو للكاتِب، فإنّه يَقْبُح له أن يعاودَ شيئاً منها، لأنها من مُحَسّنات الكلام وجَمالِه، فهي بمثابة الخيلان في الوجه، تَحسُن بالواحِد منها والاثنين، وتَقْبح بتَعْدادِها. وهذا كلّه من هؤلاء الفُضلاء استهجانٌ لتعاطي هذه الصّناعة وألقابها البديعيّة، أن تَزِلّ بالكلام عن مرقاته في البَلاغة. ويدُلّ ذلك من كلامهم على أنّ الكلامَ المصنوعَ نازلٌ عن الكلام المطبوعِ كما أريناكَ سِرّه وحقيقَته، والحاكمُ في ذلك الذّوق، وقد مرّ تفسيره، والله أعلمُ، و ﴿ عَلَّمَكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴾" [سورة البقرة، من الآية 239] .

(1) كانت في أصل ع: في مطبوع، ثم ألغيت واستبدلت .

نُوَاس. وجاء على أثرهم حَبيبٌ والبُحتُرِيّ . ثمّ ظهر ابنُ المُعتَزّ ، فختَمَ علمَ البديع والصّناعة أجمعَ.

ولنذكر مثالاً من المطْبوع الخالي من الصَّنْعَةِ لتتفَهّمَه، مثلَ قولِ قَيْس بن ذَرِيح[1]: [من الطويل]

وأخرجُ من بَيْنِ البيوتِ لعَلّني ... أُحَدِّثُ عنك النَّفْسَ في السِّرِّ خاليا

وقولُ كُثَيِّر[2]: [من الطويل]

وإني وتَهْيامي بعَزّةَ بعد ما ... تَخَلَّيتُ عمّا بَيْننا وتَخَلَّتِ

لكالمُرْتَجي ظِلَّ الغمامَةِ ،كلّما ... تَبوّأ منها للمَقيلِ، اضْمَحَلَّتِ

فتأمّلْ هذا المطبوعَ الفقيدَ الصَّنعَةِ في إحْكام تأليفه ، وثَقافَةِ تراكيبه . فلو جاءَتْ فيه الصَّنْعَةُ من بعد هذا الأصل، زادَتْهُ حُسْناً.

وأمّا المصنوعُ فكثيرٌ من[أ] بَشّارٍ، ثمّ حبيبٍ، وطَبَقَتِهما، ثمّ ابنِ المعتزّ، خاتِمِ الصَّنعة، الّذين جرَى المتأخّرون بعدَهم في مَيْدانِهم، ونَسَجوا على مِنْوالهم.

(أ) فراغ بمقدار كلمة في ع، قد يكون لفظ: مثل .

---

(1) ديوان قيس بن ذَريح 122، الحماسة البصرية 2: 100، وعنه، الشعر والشعراء 2: 628، والأغاني 9: 133- 162، وفيات الأعيان 4: 106- 113 .

(2) ديوان كثير عزّة : 71، الشعر والشعراء 1: 515، وفيه: تخلّيتُ مِمّا بيننا. وفيه ترجمته (503- 517) ، الأغاني 9: 5- 30.

وقد تعدّدَتْ أصنافُ هذه الصّنعَة عند أهلها، واختلَفَتِ اصطِلاحاتُهم في ألقابها، وكثيرٌ منهم يجعَلُها مندرجةً في البَلاغَةِ، على أنّها غيرُ داخلةٍ في الإفادَةِ، وإنّما هي تُعْطي التحسينَ والرّونَق. وأمّا المتقدّمونَ من أهل البَديع، فهي عندَهم خارجةٌ عن البلاغَةِ ، ولذلك يذكُرونَها في الفُنون الأدبيَّةِ الّتي لا موضوعَ لها . وهو رأيُ ابن رَشيقٍ في كتاب العُمْدة[1] له ، وأدباءِ الأندَلُس . وذكَروا في استِعمالِ هذه الصّنعَةِ شُروطاً، منها أن تقعَ من غيْرِ تكَلُّفٍ ولا اكتراثٍ فيما يُقْصَدُ منها.

وأمّا العَفْوُ؛ فلا كلامَ فيه، لأنّها إذا بَرِئَت من التّكلُّفِ، سَلِمَ الكلامُ من عَيْبِ الاستِهْجانِ. لأنّ تكلُّفَها ومعاناتَها يُصَيِّرُ إلى الغَفْلَةِ عن التّراكيبِ الأصليّةِ للكلام، فتُخِلُّ بالإفادَة من أصلها، وتذهبُ بالبلاغَةِ رأساً، ولا يَبْقى في الكلام إلاّ تلك التّحسينات . وهذا هو الغالِبُ اليومَ على أهْلِ العَصْرِ. وأصحابُ الأذواقِ في البلاغَةِ يَسْخَرونَ من كَلَفِهم بهذه الفُنونِ، ويعُدّون ذلك من القُصور عن سِواهُ.

وسمعتُ شيخَنا الأستاذَ أبا البركات البَلْفيقيّ، كان من أهل البَصَر باللّسانِ والقَريحَةِ في ذَوْقِه ، يقول : إنّ من أشهَى ما تقتَرِحُه عليَّ نَفْسي ، أن أشاهدَ في بعض الأيّام من يَنْتحلُ فنونَ هذا البديع في نَظْمه أو نَثْره وقد عوقِبَ بأشدّ العُقوبَةِ ونودِيَ عليه . يحذّر بذلك تلميذَهُ أنْ يَتعاطَوْا هذه الصّنعَة ، فيكْلَفوا بها ويتناسَوْا البلاغَةَ.

ثمّ من شُروطِ استعمالها عندَهم الإقلالُ منها، وأن تكونَ في بيتَيْنِ أو ثلاثةٍ

(1) العمدة 1: 208 .

من القَصيدةِ، فتكفي في زينة الشّعر ورَوْنقِه. والإكثارُ منها عيبٌ. قاله ابنُ رَشيقٍ[1] وغيرُه.

وكان شيخُنا أبو القاسِم الشّريفُ السَّبتِيُّ، منفّقُ اللّسان العربيِّ بالأندَلُس لوَقْتِه، يقولُ هذا القولَ: البديعيّةُ إذا وقعَت للشّاعر أو الكاتِب، فيَقْبُحُ أن يستكثِرَ منها، لأنّها من محسّناتِ الكلامِ ومزيّناتِه، فهي بمثابةِ الخِيلانِ في الوَجْه، يحْسُن بالواحِدِ والاثنين منها، ويقبُحُ بتَعْدادِها.

وعلى نِسْبَةِ الكلامِ المنظومِ هو الكلامُ المنثورُ في الجاهِلِيّةِ والإسلام. كان أوّلاً مُرْسَلاً، معتبرَ الموازَنَةِ بين جُمَلِهِ وتراكيبِهِ، شاهدةٌ مُوازَنَتُهُ بفواصِله من غيْر التزام سَجْعٍ ولا اكتراثٍ بصنعةٍ، حتّى نَبَغَ إبراهيمُ بن هِلالٍ الصّابي، كاتبُ بني بُوَيْه، فتعاطَى الصّنعَة والتّقفيَةَ، وأتى من ذلك بالعَجَبِ، وعابَ النّاسُ عليه كلَفَه بذلك في المخاطَباتِ السُّلْطانِيّة. وإنّما حَمَله علَيْه ما كان في ملوكه من العُجْمَةِ والبُعْدِ عن صَوْلَةِ الخِلافةِ المنفّقةِ لسوق البَلاغَةِ. ثمّ انتَشَرت الصّناعةُ بَعْدَهُ في مَنْثور المتأخّرِينَ، ونُسِيَ عهدُ التّرسيل، وتَشابهَت السُّلْطانِيّاتُ بالإخوانِيّات، والعربيّاتُ بالسّوقِيّاتِ، واختَلَط المَرْعِيُّ بالهَمَلِ.

وهذا كلّه يدلّك على أنّ الكلامَ المصنوعَ بالمُعاناةِ والتّكلُّفِ قاصرٌ عن الكلام المطبوعِ، لِقِلّةِ الاكْتِراثِ فيه بأصل البَلاغَةِ، والحاكمُ في ذلك الذّوْقُ. والله خلقكم و﴿ عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة، من الآية 239].

(1) العمدة 1: 210 .

## 59 ● فَصْلٌ، فِي تَرَفُّعِ أَهْلِ المَراتِبِ عَنِ انْتِحالِ الشِّعْرِ

اعلَمْ أنّ الشّعْرَ كان ديواناً للعَربِ، فيه علومُهم وأخبارُهم وحِكَمُهم. وكان رؤساءُ العربِ مُتنافسينَ فيه، وكانوا يَقِفونَ بسوق عُكَاظٍ لإنشادِهِ وعَرْضِ كلّ واحدٍ منهم ديباجَتَهُ على فُحول الشّأن وأهلِ البَصر لتَمْييزِ حَوْكِه، حتّى انتَهَوْا إلى المُناغاةِ في تَعْليق أشعارِهم بأرْكان البَيْت الحرامِ، موضعِ حَجِّهم وبَيْتِ أبيهم إبراهيمَ، كما فعل امرُؤُ القَيْس بن حُجْر، والنابِغةُ الذُّبْيانيّ، وزُهَيْرُ ابن أبي سُلْمَى، وعَنْترةُ بن شَدّاد، وطَرَفَةُ بن العَبْد، وعَلْقَمَةُ بن عَبْدَة، والأعْشَى، وغيرُهم من أصحاب المعلّقات التّسع. فإنّه إنّما كان يتوصّلُ إلى تَعليق الشّعر بها من كان له قدرةٌ على ذلك بقَوْمه وعَصَبِيّتِهِ ومكانِه في مُضَرَ، على ما قيل في سَبَب تَسْمِيتِها بالمعلّقات.

ثمّ انصرفَ العربُ عن ذلك أوّلَ الإسلامِ بما شَغَلَهم من أمْرِ الدّين والنُّبوّةِ والوَحْي، وما أدْهَشَهُمْ من أُسلوب القُرْآن ونَظْمِه، فأُخْرِسُوا عن ذلك، وسَكَتُوا عن [1416] الخَوْضِ في النَّظْمِ والنَّثْرِ / زماناً. ثمّ استقرّ ذلك، وأُونِس الرُّشْدُ من المِلّةِ، ولم يَنْزِل الوحْيُ في تَحْريم الشّعْرِ وحَظْرِه، [بل][1] سمِعَهُ النّبيُّ ﷺ[(1)] وأثابَ عليه، فرجَعوا حينئذٍ إلى دَيْدَنِهم مِنْه. وكان لعُمَرَ بن أبي رَبيعَةَ، كبيرِ قُرَيْشٍ لذلك العَهْد، مقاماتٌ فيه عاليةٌ وطبقةٌ مرتفِعَةٌ، وكان كثيراً ما يعرِضُ شعْرَهُ على ابن عَبّاسٍ، فيقِفُ

[1] من ع، وفي بقية الأصول: و .

(1) يُنظر البخاريّ (3212) ومسلم (2485) في قوله لحسان: "اللّهمّ أيّدْهُ بروح القُدُس". وقد ألقى ببُرْدَته على كعب بن زُهَير وهو يلقي قصيدته الشّهيرة: بانت سُعادُ .

لاستماعِهِ مُعْجِباً به. ثمّ جاء من بعد ذلك المُلْكُ الفَحْل والدّولةُ العزيزةُ، فتقرّبَ إليهم العربُ بأشعارِهم يمتَدِحونَهُمْ بها، ويُجيزُهم الخلفاءُ بأعظَمِ الجوائِزِ، على نِسْبة الجودَةِ في أشعارِهم ومكانِهم من قَوْمِهم، ويَحْرِصونَ على اسْتِهْداءِ أشعارِهم، يطّلِعونَ منها على الآثارِ والأخبارِ واللُّغةِ وشَرَفِ اللّسان والعَرب، ويُطالبونَ وَليدَهم بحِفْظها. ولم يزلِ الشّأنُ هذا أيّام بني أميّةَ وصَدْراً من دولة بني العبّاس.

وانظرْ ما نقلَهُ صاحبُ العِقْدِ[1] في مُسامرةِ الرّشيدِ للأَصْمَعيّ في باب الشّعْر والشُّعراء، تجدْ ما كان عليه الرّشيدُ من المعرفةِ بذلك والرُّسوخِ فيه، والعنايةِ بانتحالِه، والبصرِ بجيّد الكلامِ ورَديئه، وكثرةِ محفوظِه منه.

ثمّ جاء خَلْفٌ من بَعْدِهم لم يكن اللّسانُ لسانَهم من أجْلِ العُجْمة وتقصيرِها باللّسان، وإنّما تعلّموهُ صناعةً. ثمّ مدَحوا بأشعارهم أمراءَ العَجَمِ الّذين لَيْس اللّسانُ [شأنَهم][أ]، طالبينَ معروفَهم فقطْ، لا سِوَى ذلك من الأغْراضِ، كما فعلَه حَبيبٌ والبُحْتُرِيُّ والمُتَنَبّي وابنُ هاني ومن بَعْدَهم إلى هَلُمّ جَرّاً. فصار قَرْضُ الشّعْر في الغالِب إنّما هو للكُذْبَة والاسْتِجْداء، لذهابِ المنافِعِ الّتي كانت فيه للأوّلينَ، كما ذكرْناهُ. وأَنِفَ منه لذلك أهلُ الهِمَمِ والمراتِب من المتأخّرِينَ، و[تقلّبَ][ب] الحالُ فيه، وأصبحَ تَعاطيهِ هُجْنَةً في الرّياسَةِ ومَذَمّةً لأهلِ المناصِبِ الكبيرَةِ. واللهُ مقلّب اللّيل والنّهار.

(أ) ظ ج ي : لهم، وكانت كذلك في ع، ثمّ عُدّلت (ب) كانت في الأصل ع: وتغيّر، وعنها نقلت بقيّة النسخ، ثم غيّرت في ع إلى ما أثبتناه .

---

(1) العقد الفريد 5 : 309 - 317 .

## [16ب] 60 ● / (أ) فَصْلٌ، فِي أَشْعارِ العَرَبِ وأَهْلِ الأَمْصارِ لهذا العَهْدِ

اعلَمْ أنّ الشِّعْرَ لا يَخْتَصُّ باللّسانِ العَربيّ فقطْ، بل هو موجودٌ في كلّ لُغَةٍ، سواءٌ كانت عربيّة أو عَجَميّة. وقد كان في الفُرْسِ شعراء، وفي يونانَ كذلك، ذكر منهم أرِسطُو في كتاب المَنطق، له، أومتيرَش[1] الشّاعـرَ، وأثنى عليه. وكان في حِمْيَر أيضاً شعراءُ مقدّمونَ.

ولمّا فَسَد لسانُ مُضَر ولغتُهم الّتي دُوّنتْ مقايِسُها وقوانينُ إعرابِها، واختلَفت اللّغاتُ من بَعْدهم بحَسَب ما خالَطها ومازَجَها من العُجْمةِ؛ فكانت لجيلِ العَرَبِ بأنفسهم لغةٌ خالَفَتْ لغةَ سلَفِهم من مُضَرَ في الإعرابِ جُملةً، [و](ب) في كثيرٍ من المَوضوعات اللُّغويّة وبناءِ الكَلِمات. وكذلكَ الحَضَرُ، أَهْلُ الأَمْصار، نشأت فيهم لغةٌ أخرى خالَفَت لسانَ مُضَرَ في الإعْراب وأكْثَر الأوضاعِ والتّصاريف، وخالَفت أيضاً لغةَ الجيل من العَربِ لهذا العَهْدِ. واختلَفَت هي في نَفْسِها بحَسَب اصطلاحاتِ أهل الآفاقِ؛ فلأهْلِ المَشرِق وأمصارِه لغةٌ غيرُ لغةِ أَهْل المَغرِب وأمصارِه، وتُخالِفُها أيضاً لغةُ أهْلِ الأَنْدَلُس وأمصارِه.

ثُمّ لمّا كان الشّعْرُ موجوداً بالطّبْع في أَهْلِ كلّ لسانٍ، لأنّ الموازينَ على نِسْبةٍ واحدةٍ في أعْداد المُتحرّكات والسّواكِن وتَقابُلِها، موجودةٌ في طِباع البَشر، فلم يُهْجَر

(أ) سقطت من ج (ب) سقط من ظ ج ي .

(1) ابن رُشد : تلخيص كتاب أرسطوطاليس في الجدل: 408، منطق أرسطو 3: 698، فنّ الشعر، لأرسطو، ترجمة إبراهيم حمادة 65 .

الشّعْر بفِقْدان لغةٍ واحدةٍ، وهي لغةُ مُضَرَ الّذين كانوا فحولَه، وفرسانَ مَيْدانِه، حَسْبما اشتُهِر بين أهل الخَليقة، بل كلُّ جيلٍ وأهلُ كلِّ لغةٍ من العَرَب المُسْتَعْجمين والحَضَرِ أهلِ الأمْصارِ، يتعاطَوْن منه ما يُطاوِعُهم في انتحالِه ورَصْفِ بِنائه على مَهْيَعِ كلامِهم.

فأمّا العَـربُ ، أهلُ هذا الجيلِ المُسْتَعْجِمين عن لُغَـة سَلَفِهـم من مُضَـرَ، فيقرِضونَ الشِّعْرَ لهذا العَهْد في سائِر الأعاريض/ على ما كانت عليه لِسَلَفِهم المُسْتعربِين، [1417] ويأتون منها بالمطوّلاتِ، مُشْتَمِلةً على مذاهبِ الشِّعْـر وأغْراضِه،[ا] من النَّسيبِ والمَدْح والرِّثاءِ والهِجاءِ، ويَسْتَطْردونَ في الخُروج من فَنٍّ إلى فَنٍّ في الكَلام. ورُبّما هَجَموا على المَقْصودِ لأوّلِ كَلامِهم. وأكْثَرُ ابْتِدائِهم في قَصائِدهم باسْم الشّاعرِ، ثمّ من بَعْد ذلك يَنْسِبُونَ. وأهلُ المَغْرب من العَرَب يُسمّون هذه القصائِد بالأصْمَعِيّات، نسبةً إلى الأصْمَعِيّ ، راويةِ العَرَب في أشْعارهم . وأهلُ المَشْرق من العَـرب يسمّونَ أيضاً هذا النّوعَ من الشّعْر بالبَدّاويّ[ب] . وربّما يُلَحّنونَ فيه ألحاناً بسيطةً لا على طريق الصّنعةِ الموسيقاريّة، ثمّ يُغنّون به. ويُسمّون الغناءَ باسم الحَوْرانيّ، نسبةً إلى حَوْران: من أطْراف العِراق والشّام، وهي من مَنازِل العَرَب البادِية ومساكِنهم إلى هذا العَهْد.

ولهم فنٌّ آخر، كثيرُ التّداول في نَظْمهم، ويجيئونَ به مُغَصّناً على أربعة أجزاء، يُخالِفُ آخرُها الثّلاثةَ الأُوَلَ في رَوِيّهِ، ويلْتَزِمونَ القافيةَ الرّابعةَ في كلّ بَيْتٍ إلى آخرِ القَصيدةِ، شبيهاً بالمربّع والمُخمّس الّذي أحْدَثَهُ المولّدونَ من المتأخّرين. ولهؤلاء العَرَبِ في هذا الشّعْرِ بَلاغةٌ فائِقةٌ، وفيهم الفُحول والمتأخّرونَ عن ذلك.

(ا) إلى هنا توقف نسخة الكتاب الأول "ع" (عاطف أفندي) لضياع الكراس الأخير منها. انظر مقدّمتنا للعبر 1: 48 ، ونستمر المقابلة على ثلاث نسخ فقط، هي ظ ج ي (ب) ج : البداويّ .

والكثيرُ من المُنتَحلينَ للعُلوم لهذا العَهْدِ، وخُصوصاً عُلومَ[أ] اللّسانِ العربيّ، [يَسْتَنْكِرُ][ب] هذه الفنونَ الّتي لهم إذا سَمِعَها، ويَمُجُّ نظمَهم إذا أُنشِد، ويَعتقدُ أنّ ذَوْقَهُ إنّما نَبا عنها لاستِهْجانِها وفِقْدان الإعْراب منها. وهذا إنّما أتى من فِقْدان الملَكةِ في لُغَتِهم. فلو حَصلَت له مَلَكَةٌ من مَلَكاتِهم، لَشَهِد له ذَوْقُهُ وطَبْعُه ببلاغَتِها إنْ كان سَليماً من الآفات في فِطْرته ونَظَره. وإلاّ فالإعرابُ لا مَدْخَلَ له في البَلاغَةِ، إنّما [117ب] البلاغَةُ: مطابَقَةُ الكَلام للمَقْصود ولمُقْتَضى الحال / من الوُجودِ فيه، سواء كان الرَّفْعُ دالاًّ على الفاعِل، والنّصْبُ دالاًّ على المَفْعول، أو بالعَكْس. وإنّما يَدُلُّ على ذلك قَرائنُ الكلام، كما هو في لُغتِهم هذه؛ فالدّلالةُ بحَسَب ما يَصْطلحُ عليه أهلُ المَلَكة. وإذا عُرِف اصطِلاحٌ في مَلَكةٍ واشتُهِرَ ، صحّت الدّلالةُ، وإذا طابقَتْ تلك الدّلالةُ للمقصودِ ومُقْتَضى الحال، صَحّت البَلاغَةُ، ولا عِبْرَةَ بقَوانينِ النُّحاةِ في ذلك.

وأساليبُ الشِّعْر وفُنونُه موجودَةٌ في أشعارهم هذه، ما عدا حركاتِ الإعْراب في أواخر الكَلِماتِ، فإنّ غالبَ كلماتِهم موقوفَةُ الآخِر؛ ويتميّزُ عندهم الفاعلُ من المفعول، والمبتدأُ عن الخبر بقَرائنِ الكلام، لا بحَرَكاتِ الإعْرابِ.

فمِنْ أشعارِهم[1] على لسان الشَّريف ابن هاشِم، يَبْكي الجَازِيةَ بِنْتَ سَرْحان، ويذكر ظَعْنَها مع قَوْمِها إلى المَغْرِبِ:

(أ) ج : علم (ب) ظ ي : يستنكرون

(1) التزمنا في كتابة هذه الأشعار غير المعربة الّتي أوردها المؤلّف في هذا الفصل، الرّسمَ الذي كُتبت به، والتقيّدَ بالحركات التي ثُبّتتْ عليها في الأصول.

............ الشريف ابن هاشم على     إلى طـرًا كـبد شـكَتْ مـن زفيرهـا
تمَـرّ للاعـلام ايـنَ مـا رات خـاطِرْ     يَـرد غـلام البـدوِ يِلْـوَى غـصيرها
ومـانا شـكاتَ الـروح ممّـا طَـرًا لهـا     غـداتْ وزايـغ تلْـف الله جَبيرهـا
تحُـسُّ ان قطاعـاً مـازي ضـهرها     بمَـشْرَطتو هنـدًا وصـافي ذكيرهَـا
وعـادت كـما خـواره في يـدِ غاسِـل     عَلى مثل شوْك الطلح عَنفُو نشيرها
يجّابَـذُوها[أ] اثـنـين والفـرع بيـنهم     عـلى شـوكو لغُـدُوا بقـايا حريرهَـا
وجـات دمـوعي ذارفـات لكنهـا     بيَـديْن دوّار الـشّواني يـديرهَا
تـدارك منهـا الجـم حـذرًا وزاذهـا     مُـزون تجـي مترَاكبًـا مـن صـبيرها
تَصُب من القيعان من جانب الصفا     عَتوفـاً وتَجْـاز الـبرق في غِزيرهَـا
هـذا الغـنى مـني تـسابيت عُـزوة     ناضـتْ مـن بغـداد حـتى فقيرهَـا
ونادى المنـادي بالرحيـل وشـوّرُوا     وعـرج عاريهـا عـلى مـستعيرهَا
وسـدّا لَهـا [الأزباذ يا بـنُ غـانِم][ب]     على ايذيْن ماضي بن مقرّبْ يَنيرهَا
/ وقال لهم حَسَن بن سرحان غرّبُوا     [ج]وسوقوا التجوع لِن كان أنا هو غفيرها [418أ]
ويَـزكُضْ وبنـدَه بينهـا بالشـابج     وباللـيمْن لا تحجـزوا في مُغيرهـا
عذرني[د] زيّان الـسّميخ ابن عابش     ومـا كان يـرضى زيـن جمَـير وميْرهـا
غدَرني وهو زَعْما صديقي وصاحبي     وانا ليْـه مـامَن دَرقـتي مـا نـديرها
وَزجَـغ يقـول لهـم بـلاد ابـنْ هـاشم     بخـبر الـبلاد المغطـشا مـا نجيرهَـا

(أ) ي : يجّابذوها   (ب) من ظ ي، وفي ج: الان يا دبار ابن غانم   (ج) سقط حرف العطف من ج   (د) الإعجام من ج، واهملت في ظ ي .

حراماً عليَّا بابْ بغداد وارضها     داخلْ ولا عاودْ ركيزي نقيرها
نصدق روحي عن بلاد ابن هاشمْ     على الشمس أو نزل القضا من هجيرها
وباتت نيران العدارى قوادخ     يلوذو بحرجان يَشُدُّوا أسيرها

ومن قَوْلهم في رثاء أميرِ زَناتة ، أبي سُعْدَى اليَفْرنيّ ، مُقارِعِهم بإفْريقيّة وأرض الزّاب. ورثاؤُهم له على طريق التّهَكُّم:

تقول نَقاةَ الخد سُعْدى وهاضها     لما[أ] في الظعون الباركين عويلْ
يا سائل عن قَبْر الزّناتي خَليفةْ     خُذ النعت مني لا تكون هبيلْ
أراه بعالي واذرانْ وفوقه     من الريْط عيساوي بناه طويل
أراه بميل الغور من شارع النّقا     به الواد شرقا والبراغ دليل
يا لهف كبداه الزّناتي خليفة     وقد كان لاغقاب الجياد شليل
قتيل فتى الهيجا ذياب بنْ غانمْ     جراحاً كأفواه المزادْ تسيلْ
أيا جازِيَا مات الزّناتي خليفَةْ     لا ترحل إلا أن تَريد رحيلْ
الا واش رحّلناك ثلاثين مرةً     وعشراً وستاً في النهار قليلْ

ومن قَوْلهم على لسان الشّريف، يذكرُ عتاباً وقعَ بَيْنه وبين ماضي بن مُقَرّب:

تبدا ماضي الخيارَ وقال لي     اشْكر ما نحنا عليك رضاش
اشُكرا غدا لا تزيد ملامة     لحدّ[ب] ومن عمّز بلادَة عاش

(أ) ج: لها (ب) ج: لنجذ.

باعـدتنا يا[أ] شـكر ودانيـت غـيْرنا     وقربـت عُـزبا لبـشين[ب] قمـاش
/ نحنَ غدينا نـصدّفوا مـا قـضا لنـا     كـما صـادف طعـم الـزباد طـشاش [18ب]
إن كان بنت الشّوْل تلقح بارضكم     [ج] هنا العرب ما ردنا لهن ضناش[ج]

ومن قولهم في ذِكْر رحْلَتهم إلى المَغرب، وغَلَبِهم زَناتَةَ عليه:

وأيُّ جميـلٍ ضاع لي في ابـن هـاشم     وأي رجـال ضـاع قـبلي جميلهـا
لقـد كنـت أنا[د] وإيّاه في زَهْـو بيننـا     عنـاني بحجـه مـا [غبـاني][هـ] دليلهَا
وعـدت لكـني شـارباً مـن مدامـة     مـن الخمْـر فهْوَا مـا قـدر مـن يميلهَا
أو مثـل شمطا مـات مضنون كبدها     غريبـا وهي مـدوخاً عـن قبيلهـا
أتاهـا زمـان الـسّوء حـتّى تـدوخت     وهي بـين غـربا غـافلا عـن نزيلهـا
لذلك[و] أنا ممّـا لجـالي[ز] مـن الوجـا     شـاكِي بكبـداً باذيهـا زعيلهـا
وامـرتُ قـومي بالرحيـل وبكـروا     وقـوّاو شـداد[ح] الحـوايا حميلهـا
قعَـدنا[ط] سَـبَغْةَ يّامَ مَخيـوش نجْعنَـا     والبـدو[ي] مـا ترفـع عمـود ابقـى لهـا
تظل على اخداب الثنـايا نـوازي     تظل الجرا فوق النضـا واتضيلهـا

ومن شعر سُلطان بن مُظفّر بن يَحيى، من الدّواودة، إحدى بُطون رِياح وأهْلِ الرّياسة فيهم، يقولُها وهو معتقَلٌ بالمَهْدِيّة، في سِجْن الأمير أبي زكرِيّاء ابن أبي حفْص، أوّلِ مُلوك إفريقيّة من الموحّدين:

(أ) ج: باعك شايا (ب) ي: لتسين (ج) ج: هنا الغرب ما ردنا لهن صناش (د) ج: ناوناه (هـ) ج: عباني (و) ج: كذلك
(ز) ج: لحالي (ح) ي: سداد (ط) ي: فقدنا سبغة يام (ي) ي: البدو وما ترفع عموداً بقي لها.

تقول وفي بَوْح الدجا بعدَ وَهْنه          حراماً على أجفان عيني منامها
يا من [القَلبا](أ) حالف الوجد والأسى          وزُوحاً هيامَى طال ما بي سقامها
حجازيه بدويه عربيةْ          غداويةٌ ولَهَا بعيداً مرامها
مولعَة بالبدو لا تألف القُرى          سِوَا عانك الوغشا يواتي خيامها
غِياتٌ ومَشتَاها بهَا كل شتوةِ          ممحونةٌ بيها وبيها غرامها
ومِربَاعها عُشبَ الاراضي من الحيا          يواتي من الخُور الخلايا جسامها
نشوقٌ تشوق(ب) العين مّما تداركت          عليها من السّحب السواري غَمامها
[419أ] / وماذا بكتْ بالما وما ذا تناحَطت          عيون غزار المزن عَذبا حمامها
كأن العروس البكر لاحتْ ثيابها          عليها ومن نور الاقاحي حَزامها
فلاة ودَهْنا واتساغ ونيه          ومَزعا سَواماً في مراعي نعَامها
ومشروبها من محض البان شَوْلها          عتيمْ ومن لحم الجوازي طعَامها
تغانتْ عن الابوابِ والموقف الذي          يشيب الفتى مما يقاسي زحامها
سقا الله ألواذَ المستنجد بالحيا          وتالا(ج) ويحيي ما بلا(د) من زمامها
مكافاتها بالود مني وليتني          ظفرت بأياما مضت في رُكامها
ليالي اقواس الصبا في سواعدي          إذا قمتُ لم تخطي من ايدي سهامها
وفَرسي عديدا تحت سرجي مشاقة          زمان الصبى شرخا وبيدي لجامها
وكم من رداحاً اسهرتني ولم ارى          من الخلق ابهى من نظام ابتسامها

(أ) من ج، وفي ظ: لقبا  (ب) التاء مهملة في ج  (ج) كذا ويعني: وتالي  (د) كذا ويعني: ما تلي .

وكم غيرهـا مـن كاعبـاً مرجحنّـة	مطـرزة الاجفـان باهي وشامـها
وصـفقت مـن وجـدي عليها طريحَة	بكفـى ولم ننـسى جـدايا ذمامهـا[أ]
وناراً بحطب[ب] الوجد توهج في الحشا	وتـوهج لا يطفـى مـن المـا ضرامـها
أبا مـن .....[ج] هـذا إلى مـتى	فـنى العمرُ في دار عَماني ظلامـها
ولكن ريت الشمس تكسف ساعة	ويغمـى عليهـا ثم يـبرا غيامـها
بنـودٌ ورايات مـن الـسعد اقبلـت	الينـا بعـون الله يهفـو علامهـا
الا واعَـلي بالعـين اظعـان عُـزوتي	ورمحي عـلى كتفـي وسيري امامـها
بجرعا عِيَات الفرق من فوق شامِس	احـب بـلاد الله عنـدي حُثامهـا[د]
إلى مـنزل بالجعفريـة للـوى	مقـيم بهـا مـا لذّ عنـدي مقامـها
ونلقـى سَراةً مـن هـلال بـن عـامز	يزيـل الـصّدى والغُـلّ عـني سـلامَها
بهم تضرب الامثال غربٌ ومشرق	إلا قـابلوا قومـاً سريـع انهزامهـا
عليهم ومـن هـو في حباهم[هـ] تحيـة	مـدا الدهـر مـا غنّى بغنيا[و] حمامَها
/ أدَع نا ولا تأسف على سالفاً مضى	في ذي الدنيا ما دام لاحد دوامها [419ب]

ومن أشعار المتأخّرينَ منهم، قولُ خالِد بن حَمْزةَ بن عُمَـر، شيخِ الكُعُـوبِ، من أولادِ أبي اللّيل، يعـاتب اقتالَهـم[ز] أولادَ مُهَلْهِل، ويُجِيبُ شاعـرَهم شِبْـلَ بنَ مِسْكِيانة بن مُهَلْهِل، عن أبياتٍ فَخَرَ عليهم فيها بقَوْمه:

يقـول وذا قـوْل المـصاب الذي نـشا	قـوارع قيفـان يُعَـاني صـعابها

(أ) ج: دمامها (ب) ظ: بحطب (ج) بياض في ج ي، وكتبت متصلة في ظ (د) تقرأ في ج: حسنامها (هـ) ج: جبام
(و) ي: لغنيا (ز) جاءت مهملة في ظ ي، ويمكن أن تقرأ : اقبالهم .

يـريح بهـا جـأوَ المـصاب إلا انتقـا فنـونا مـن انـشاد القـوافي عـدابها
محـــبّرة مختـــارةً مـــن نـــشادنا تجـدني ليّـا نامَ الوُشـا ملتهَـا بهـا
مغـربلةً عـــن ناقـــداً في غـــصونها محكمـــةَ القيفـــان دابي ودَابْهـــا
هيِّض[ا] تـدكاري بها يا ذوي النـدى قـوارع مـن شـبْل وهـذى جوابهـا
اشِـبْلُ جَتْنَـا مـن حَبَـاك طَرايـف قِـراحْ يـريح المـوجعين الغنـا بهـا
لحَـزت ولم تمْـصَرْ ولا انـت بغَـادمْ سـوا قلـت في جمهورهـا مـا اعابهـا
لقـولك في أمّ [الميتْهـين][ب] بْـن حمـزة حـامي حماهـا عـاد باني خَرَابهـا
أمـا تعـلم أنّـهْ قامهـا بعـدما لقـا رصـاص بـين يحـيى وعَـلاق دابهـا
شهاباً من اهل الأمْر يا شبْل خارق وهَل زينت من جا للفلق واصطلابها
سواهر طفاها وضَرَمَتْ بعد طَفْيَهْ واثْنـا طفاهـا جـاسراً لا يهابهـا
وِضَرَمَتْ بعد الطفيتين إلَنْ صحتْ لفـاس الي بيـت المنـا يقتـدا بهـا
كما كان هو يطلبْ على ذا تجنبتْ رجـال بـني كعـب الني يتقـا بهـا
وبان لـوالي الراي في ذا انشباحْها قصارا وهي عن كبْر الاشيا يهابها

ومنْها في العِتابِ:

ولِـذَا تغـانيتوا أنا اغـنى لانـني غنيـت بعَـلاّق الثنـا واعتـصَابْها
عَـلَيَّ ونا نـدفَعْ بهـا كل مَبْـضع بلَـشياف تنْتَـاش العِـدَا مـن رِقَابَهـا
فـإن كانـت الأمـلاك نعْت عـرايش علينـا بـأطراف القُـنيّ اختطابهـا[ج]

(ا) ي : تهيض (ب) من ج، وفي ي: المجمين (ج) ج ي: القنيْ احتطابها .

/ ولا يقْـدها إلا رهـاف وذُبّـلْ    وزُرقٌ كالـسِنة الجنـاش انـسلابَها [420 ا]

بَـني عَمّنـا مـا نرتـضي الذلَّ غِلْمـه    تَـسير الـسبايا والمطـايا ركابهَـا

وهي عَالمـا بانَّ المنـايا تغيلُهـا    بلا شك والدنيـا سَـريع انقلابهَا

ومنها في وَصْفِ الظعائِن:

بظَعْن قَطوعَ البيد لا تختشي العِدا    فتُـوقَ لجَـوْباتٍ مخُـوف جنابْهـا

ترى العين بيها قـل لـشبْل عرايِـف    وكل مهـاةٍ محتظنهـا ربابَهـا

تـرى أهلهـا غطـا الـصباح ان يفلّهـا    بكل خَلوب الجَوف يا شحد نا بها

لها كل يـوم في الأرامَا قتايـل    ورا الفاجـر الممزوج عنو رضابها

ومن قَوْلِهم في الأمثالِ الحِكْمِيّة:

وطلبـك في الممنـوع منـك سـفاهَةْ    وصـدّك عمّـن صـدّ عنـكَ صـوابْ

إلاّ رَيْت ناساً يغلقوا عنك بابهـم    ظهـورُ المطايا يفتـح الله بـابْ

ومن قول شبْل يذكرُ انتسابَ الكعوبِ إلى تَرْجَم:

لشِيب وشُبَّان من اولاد تَرْجَـمْ    جميـع البرايا تشتـكي من ضُهَادهـا

ومن قوله[1] يعاتب إخوانه في مُوالاةِ شيْخِ الموحّدينَ، أبي محمّد بن تافراكين المستبدّ بتونس على سُلْطانها، مَكْفولِه أبي إسْحاق ابن السّلْطان أبي يحيى، وذلك فيما قَرُب من عَصْرنا:

(1) العائد لخالد بن حمزة بن عمر .

يقول بلا جَهْلٍ فتى الجود خالدْ ... مقالة قوّالٍ وقال صوابْ
مقالة حَبْرٍ ذاتُ ذِهنٍ ولم يكن ... هريجا ولا فيما يقول ذَهابْ
تَهَجّنت معنى قافها لا لحاجة ... ولا هَزَجًا ينقاد منه مَعابْ
وكنت بها كَنْدِي[(أ)] وهي نعم صاحبة[(ب)] ... حَزينة فكرٍ والحزين يصابْ
تفوّهتُ بادي شرحها عن مآرب ... جرت من رجال في القبيل قرابْ[(ج)]
بني كعب ادنى الأقربين لدمّنا ... بني عم منهم شايب وشبابْ
[120ب] / جرى عند فتح الوطْن منا لبعضهم ... مُصافاة ودٌّ وانسياغ جنابْ
وبعضهم ملْنا له عن خصيمه ... كما تعلموا قولي بعينه صابْ
وبعضهم موهوبَ من بعض ملكنا ... جرًا بَمْغرنا[(د)] وَخد الظهير كتابْ
وبعضهم جانا حوَيج تسمحت ... خواطر منا للجزيل وهابْ
وبعضهم بطّار فينا بسَوّة ... نفهناه[(هـ)] حتى ما عَنا به سابْ
رُجع ينتهي مما نفهنا قبيحة ... مراراً وفي بعض المرار يَهابْ
وبعضهم شاكي من اوغاد قادز ... غُلق عنه في احكام السقايف بابْ
فصِفناه عنه واقتضا منه مَوْرِدْ ... على كزه مولى [اليالقي وربابْ][(و)]
ونحن على ذا في مَدى نطلب العُلى ... لهم ما حططنا للفجور[(ز)] نقابْ[(ح)]
وحزنا حميًا وطْن ترشيش بعد مَا ... نفقنا عليها سبّقا ورقابْ
ومُحّد من الأملاك ما كان خارجْ ... عن احكام والي امرها له نابْ
بـرَذْع قروم من قروم قبيلنا ... بني كعب لاواها الغريم وَطَابْ

(أ) في حاشية ج وبخط الناسخ ابن الفخار: أي لمستخرج الكنز (ب) ي: ضانة (ج) في الحاشية: أقارب (د) من ظ ي ، وفي ج: بترنا (هـ) ج: لفهمناه (و) حاشية ج ي: رجلان من أكابر دولة الهراكين (ز) ي ج: الفخور (ح) ج: النقاب: اللثام.

جزينا بهم عن كل تاليف في العدى  ولمنا بهم عن كل قيد منابْ
إلَنْ عاد من لا كان منهم بهمّةْ  زفيهاً وخيراتُو عليه خصابْ
وركبوا الستبايا المثمنات من اهلها  ولبسوا من انواع الحرير ثيابْ
وساقوا المطايا بالشرا لا نسوله(أ)  جماهير ما [يغلو بها](ب) بجلابْ
وكبسوا من اصناف السعايا دخايز  ضخام لحزّات الزمان تصاب
وعادوا نظير البرمكيين قبل ذا  والاّ هلالا في زمان دياب
وكانوا لنا دزعاً لكل ممةْ  إلنْ بان من نار العدو شهابْ
خلوا النار في جنح الظلام ولا اتقوا  ملامةْ ولا دار الكرام عتابْ
كسوا الحي جلباب البهيم لسُترةْ  وهم لو دروا لبسوا قبيح جبابْ
كذلك منهم حابسٌ ما دَرا النبا  وذهل حكمي له انْ عقْلهْ غابْ
/ يظن ظنوناً ليس نحن من اهلها  تمنى يكن لهْ في السماح شِعابْ [421 أ]
خطا هو ومن واتاه في سوءِ ظنّةْ  بالاثبات من ظن القبايح عابْ
نوَوْا عُزوتي ان الفتا بو محمد  وهوبٌ لالافِ بغير حساب
وبَرّجت الاوغاد منه ويحسبوا  بروجَةْ يا يحيى بروجَ سحابْ
جرَوْا يطلبوا تحت السحاب شرايغ  لقُوا كل ما يستاملوه سرابْ
وهو لو عطا ما كان للراي عارفْ  ولكن في قلّةْ عطاه صوابْ
وان نحن ما نستاملوا عنه راحةْ  وانّهْ بسهام التلاف مُصَابْ
وأنْ وطا ترشيش يضيّاق وسْعها  عليه وتمسّى بالفزوع كِرابْ

(أ) ي: بسوله  (ب) ظ: يعلونها.

وانّـهْ منهـا عـن قريـب مُفاصـل    خلـوج عنـا زهـوٍ لهـا وقبـابْ
وعـن فاتنـات الطـرف غيـد غـوانجْ    ربـوا خلـف اسـتار وخلـف حجـاب
بتّيـه إذا تاهـوا ويـصبوا إذا صـبّوْا    بحـسن قـوانين وصـوت رباب
يـضلوه مـن عـدم اليقـين وربّـما    يطـارح حـتى مالكَنّـهْ شـابْ
بهـم جـاز لهْ زمنـاً وطـوْع أوامـرٍ    ولذة مـأكول وطيـب شرابْ
حـرام علـى بـن تافـراكين مـا مـضى    مـن الـودّ إلا مـا بُـدِلْ بخـرابْ[أ]
وإن كان له عقـلا رجـيح وفطنـة    يلجـح في الـيم الغريـق غـراب
ومـا البُـدا لا بـدها مـن مبّاعِـلْ    كبـار الّـنْ تبقـا الرجـال كبـابْ
ويحمـى بهـا سـوق علينـا سـلاعه    ويحـار[ب] مغـصوب القنـا وجعـابْ
يمـسّى غـلام طالـبٌ ربح ملكنـا    نـدوما ولا يمـسى صحـيح بنـابْ
يا واكلين الخـبز تبغـوا إدامَـة    غلطتوا[ج] ادمْتوا في السموم لُبابْ

ومن شعر عليّ بن عُمر بن إبراهيم، من رُؤساءِ بني عامر لهذا العَهْد، إحدَى بطون زُغْبَة، يُعاتِب بني عَمّهِ المُتطاوِلينَ إلى رياسةِ بَيْته:

ابايات (كنا) عذبة من قريض كـلام[1]

(أ) ج ي: بخراب   (ب) كنا في ظ ج، وفي ي: ويحي ...   (ج) في ظ: وغلطتو .

(1) كنا وُضع هذا العجز (؟) - ولا صدر له - في أصول المؤلف الثلاثة: ظ ج ي، وذلك على أنّه من القصيدة التالية له. ويظهر أنّه في الأصل استمرارٌ نثريّ للفقرة السابقة، حصل فيه بعض التحريف من الناسخ الأول، وربّما كان يُقرأ: يُعاتب بني عمّه... إلى رياسة بَيْته، بآيات عذبةٍ من قريض الكلام. ثم تبدأ القصيدة التي استأثرت - دون غيرها - بعناية ابن خلدون، فشرح بعض كلماتها الغامضة في حواشيها، كما نذكره. وقد أوردَتْ هذه الإفادات اللغوية نُسختا ج ي وسقطت من ظ، فأثبتناها في فروق النُسخ.

/ محبّرة كالدر في يدين[أ] صانع ... لِيَا[ب] كان في سلك الحرير نظامْ [421ب]
انا جبها مني تسابيت[ج] ما طرا ... وبينًا بذا ترك الظعون قسَامْ
غدا منه لام الحي حيّين وانشطت ... عصاها ولا صبْنا عليه حُكام
لكن ضميري يوم بان بهم النيا ... تَبرُّم على شوك القَتَاد بُزَام
وإلا كما ابراض البهامي[د] قوادح ... لهم بين عوج الكانفات ضُرام
وإلا لكنَّ القلب في يدين قابض ... اتاهم بمنشار القطيع غُشَام[هـ]
لِيا[و] قلت نعفا من شقا البين زارني ... إذاهُ ينادي بالفراق وحَمامْ
الا يا ربوعا كان بالامس عامز ... بحي وجِلّهْ والقطين لَمامْ
وغيداً تدانى للخطى في ملاعبْ ... دجا الليل فيهم ساهراً وينام
ونعمَ تشوق الناظرين التمامَهْ ... لِيَا ما بدا من مُهْرَق[ز] وكُظَامْ[ح]
وعذف[ط] دياسْمها يروعوا مريْها ... وأَطْلاو[ي] من سرب المها ونعام
واليوم ما بيها سوى البُوم حولها ... يَنُوحُوا على اطلال لها وخُتام[ك]
وقفت بها طورا طويل نسالها ... بعين سَخيفا والدموع جمامْ
ولا صحَّ لي منها سوى وحش خاطري ... وسقمي من اسباب عرفت وهامْ
ومن بعد ذا تدّي[ل] لمنصور بو علي ... سلام ومن بعد السّلام سَلامْ
وقولوا لو يا بُو الوَفا كلّح رايكمْ ... دخلتوا بحورٌ غامقات دُهامْ

(أ) كذا في ظ ج، وفي ي: يدي، وشرحت في حاشية ج: بدي (ب) في حاشية ج: إذا (ج) في حاشية ج: أسباب (د) في حاشية ج: شرر الحداد (هـ) في حاشية ج: جاهل (و) في حاشية ج: إذا (ز) في حاشية ج: السّهل (ح) في حاشية ج: التلها (ط) في حاشية ج: غراب (ي) في حاشية ج: جماعات (ك) في حاشية ج: الكُنَى المستديرة (ل) في حاشية ج: أبي تحمل .

زواخــر مــا توقــاس بالعــود وانمــا … لهـا سـيلات عـلى الفـضا والاكام
ولا تــستوا فيهــا قياســا يــذلكم[ا] … ولـيس البحــور الطاميــات تُعــام
وعـانوا عـلى هلكاتـكم في ورودهـا … مــن النــاس عُـدمان العقـول ليـام
يا عُـزْوتا[ب] ركـبُوا الـصلالا ولا لهم … قــرار ولا دنيـــا لهـــن دوَام
الا عنـاهم لـو تـرى كيـف رايهـم … مثـل شـذْوَ زَفْـلاً[ج] مـا لهـن تـمام
خلُوا[د] الغبا ويغَاوْ في مَرْقب العُلا … مواضــع مــا هيــا لهــم بمقــام
[142أ] / وحق النبي والبيت واركانه الذي … ومــا زارهــا في كل دهــر وعــام
لبـد الليـالي بيـه إن طالـت الحيـا … تذوقون من خمْط[هـ] الشكاع[و] مدام
وان بـدُّها تـبلى البـوادي عكايـف … بــكل رديــني مطــرباً وحــسام
وكل مُشاقا[ز] كالـشداياة[ح] عـابز[ط] … عليهــا مــن اولاد الكــرام غُــلام
وكل كميتي[ي] مُكَنْفضْ[ك] عَضَّ نابَهُ … يظَــلْ يــصارع في العنــان لجــام
وتجبَـل بنـا الارض العقيمـة مُـدَّةً … وتــولدنا مــن كل ضـيق كظـام[ل]
بالابطـال والقَـود الهجـان وبالقَـنى … لهــا وقــت وجبـات العــدو زحـام
نحجزهـــا وانا عقيـــد[م] نقودهـــا … وفي ســنّ رمحـي للحــروب عَـلام
وحنا كما اضراش[ن] البزا في اثر نجعكم … حــتى تقاضــوا مــن ديــون غــرام
متى كان بُوم[س] الفحص يا مير بو علي … يلقــي ســغابا صــايدين قُــزَام[ع]

(ا) ج: بذلكم (ب) حاشية ج ي: ابني أبينا (ج) ج ي: خرفاً (د) ج: خلقُ (هـ) ج ي معناه: المرّ (و) ج ي بمعنى: الشراب (ز) ج ي: الفرس (ح) حاشية ج ي: الرياح (ط) ج ي: سابق (ي) ج ي: أحمر (ك) حاشية ج ي: مختوم (كذا) شبيه بذلك لقصر ذيله وصغره (ل) حاشية ج ي: الثنايا (م) ج ي: عقيد القوم: أميرهم (ن) ج ي: شرار البزاة (س) ج ي: طائر (ع) ج ي: شديد الشهوة إلى اللحم.

47● فَصْلٌ، في أنّ لُغةَ العَرب لهذا العَـهْدِ، لغةٌ مستقِلّةٌ مغايرةٌ للُغَة مُضَر ولُغة حِمْيَر 492

48● فَصْلٌ، في أنّ لُغَـةَ الحَـضَر والأمْصارِ لُـغةٌ قائِـمَةٌ بنَـفْسِها مخالِفَةٌ لِلُـغَة مُضَرَ 498

49● فَصْلٌ، في تَعَلُّم اللّسان المُضَريّ 500

50● فَـصْلٌ، في أنّ مَـلَـكَةَ هـذا اللّـسانِ غـيرُ صناعَة العَربيّة، ومُسْتَغْنِيَـةٌ عنها في التّعْليم 501

51● فَصْلٌ، في تَفْسير لَفْظَة الذّوْقِ في مُصْطَلح أهْل البَيانِ، وتَحْقيقِ مَعْناها، وبَيانِ أنّها لا تحصُل غالِباً للمُسْتَعْرِبِينَ من العَجَم 504

52● فَصْلٌ، في أنّ أهلَ الأمْـصار على الإطْلاقِ قـاصِرونَ في تَحْصيلِ هـذه المَلَكَةِ اللّسانِيّةِ الّتي تُسْتَفادُ بالتّعْليمِ، ومن كان منْهم أبعدَ عـن اللّـسانِ العـربيّ، كان حُـصولُها عليـه أصعَبَ 509

53● فَصْلٌ، في انقِسامِ الكَلام إلى فَـنَّيِ النَّـظْمِ والنَّثْرِ 512

54● فَـصْلٌ، في أنّـهُ لا تتّفِـقُ الإجـادَةُ في فَـنَّيِ المنظومِ والمنْثورِ مَعاً إلاّ للأقَلّ 515

55• فصلٌ ، في صِناعَة الشّعْر ووَجْهِ تَعَلُّمِهِ 516

• [قصيدتان للنّاشئ في الشعر] 530 و 531

56• فَصلٌ، في أنّ صناعَةَ النَّظْمِ والنّثْرِ إنّما هيَ في الألفاظِ لا في المعاني 532

57• فصلٌ، في أنّ حصولَ هذه الملَكَةِ بكَثْرةِ الحِفْظِ، وجوْدتَها بجَوْدَةِ المَحْفوظِ 534

58• فَصلٌ، في بَيانِ المَطْبوعِ مِن الكلامِ والمصْنوعِ، وكيْفَ جودَةُ المَصْنوعِ أو قصورُه 539

59• فَصلٌ، في تَرَفُّعِ أهْلِ المراتِبِ عن انتحالِ الشّعْرِ 547

60• فَصلٌ، في أشْعار العَربِ وأهْلِ الأمْصارِ لهذا العَهْد 549

• الموشّحاتُ والأَزجالُ للأندلُس 566

• [خواتم النّسخ المعتمدة ظ، ج، ي] 604

• المستدرك 605

• فصلٌ، في اتّساعِ نِطاق الدّوْلة أوّلاً إلى نِهايَتِه، ثمّ تَضايُقِه ثانياً طورًا بَعْد طَوْر إلى فَناءِ الدّوْلَةِ واضمِحْلالِها 607

• فصل، في أنّ الرئاسة لا تزال في نصابها المخصوص من أهل العصبية 612
• المصادر والمراجع 615
• المحتوى 647

2007 - 6 - 2000 - 1

# Kitāb al-ʿIbar wa Dīwān al-Mubtadaʾ wa-l-Khabar

fī Ayyām al-ʿArab wa-l-ʿAjam wa-l-Barbar wa man
ʿĀṣarahum min Dhawī al-Sulṭān al-Akbar

*By*

Walī al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān b. Muḥammad
IBN KHALDŪN

BOOK ONE: THE PROLEGOMENA

VOL. 2

*Collated with the autograph manuscripts*
*and prepared with glossaries and indexes by*

Ibrahim Chabbouh

Tunis 2007

كذلك بوحمو[ا] اشترى بغت داخض    وخلى الجياد[ب] الغاليات تُسَامْ
وخلا رجالا لا يرى الضيم جارُهم    ولا يخنعوا يرجى العدو دمامْ
الا يقيموها وتَحْدِيو[ج] شَوزَهم[د]    وهم عز زغبة[هـ] دايماً ودوامْ
كم ثار ظعنها على البدو سايق    بين صحاصيح وبين خُتّامْ[و]
في اثار قطاع الصُوا[ز] بو مَيَاعل    لِيَا[ح] ناضْ[ط] ترك الظاعنين رُمَام
وكم ذا يجيبوا في اثرهُ من غنيمة    حليف الثنا سجاج[ي] كل غُيَامْ[ك]
وان جاوْ يجْفوه الملوكُ ويبتغوا    غدا طَعَنَهْ يحذى[ل] عليه قَتّام
عليكم سلام الله من لسن فاهم[م]    ما غنت ورقا وناح حمامْ

ومن شعْر عربِ البَرِّيَّة بالشّام، ثمّ نَواحي[ن] حَوْران، لامرأةٍ قُتِلَ زوجُها، وبعثت إلى أحلافه من قيس [تُغْريهم][س] بطلبِ ثأره:

تقول فتاةَ الحي أم سلامهْ    بعين اراعَ الله من لا رثا لهَا
تبات طوال الليل ما تالف الكرى    موجعه كن السفا في مجالهَا[ع]
/ على ما جرى في دارها وعيالها    بلحظة عين غير البين حالهَا [422ب]
فقدتوا شهاب الدين يا قيس كلكم    ونمتوا عن اخذ الثار ماذا وفا لها

(ا) حاشية ج ي: سلطانهم ملك تلمسان والمغرب الأوسط (ب) ج: العباد (ج) ج ي، القنا : الاستقامة (د) ج ي: الشور: الجهة المقصودة (هـ) ج ي: قبيلة من بني هلال (و) ج ي: الكدى (ز) ج ي: جمع صُوّة وهي القفر (ح) ج ي: إذا (ط) ج ي: ركب للغزو (ي) ج: خارق السراب، وفي ي: خارقه (ك) ج ي: السراب (ل) ج ي: يسير (م) كنا في ظ ي، وفي ج: فافهم (ن) ي : بنواحي (س) من ج ي، وفي ظ: تنزّيهم (ع) ج ي: محالها .

أنا قلــت إذا رد الكتــاب يــسرني    وتــبرد مــن نــيران قلــبي ذبالهــا
أيا حين تسريح الـذّوايب واللّحـا    وبيض العـذارى ما حميتوا جمالهـا

وأمثالُ هذا الشّعرِ عندَهُم كثيرٌ، وبينَهم متداوَلٌ. ومن أخيائهم من يَنْتَحِلُهُ، ومنهم من يَسْتَنْكِفُ عنه، كما بيّناهُ في فصل الشّعر، مثل الكثير من رُؤساء رِياحٍ وزُغْبَةَ وسُلَيْمٍ لهذا العَهْدِ، وأمثالِهم.

# الموشَّحاتُ والأَزْجالُ للأندلُسِ(1)

وأمّا أهلُ الأَندَلُسِ، فلمّا كثُرَ الشّعْرُ في قُطْرهم وتهذّبت مناحيهِ وفنونُهُ، وبلَغَ التّنميقُ فيه الغايَةَ، استحدثَ المتأخّرونَ منهم فنّاً منه سمّوه بالمُوَشَّحِ، ينظُمونَهُ أسماطاً أسماطاً، وأغصاناً أغصاناً، يكثِرونَ منها ومن أعاريضِها المختلفةِ، ويُسمّونَ المتعدّدَ منها بيْتاً واحِداً، ويلْتزمونَ عددَ قوافِي تلك الأغصانِ وأوزانِها مُتتالِياً فيما بَعْد إلى آخر القِطْعةِ. وأكثرُ ما يَنْتهي عندَهُم إلى سبْعةِ أبياتٍ. ويشتَمِلُ كلُّ بيْتٍ على أغْصانٍ عدَدُها بحَسَب الأغْراضِ والمذاهبِ. ويَنْسِبونَ(2) فيها ويمدَحونَ، كما يُفْعَل في القَصائِدِ.

وتجاوَزُوا في ذلك إلى الغايَةِ، واستظْرَفَهُ النّاسُ، وحَمَله الخاصّةُ والكافّةُ لسُهولَةِ تَناوُلِه وقُرْبِ طريقِهِ.

وكان المخترِعُ لها بجزيرة الأنْدَلُس، مُقَدَّم بن [مُعافَى القَبْري](أ) من شُعراءِ الأمير عبد الله بن محمّد المرْوَانيّ. وأخذ عنه ذلك [أحمد](ب) بن عبْد ربّه، صاحبُ

(أ) في ظ ي : بن معافر التبريري، وفي ج : بن معافر البريري، والتصويب من المقتطف 255 وجذوة الحميدي 333 (ب) في الأصول الثلاثة: عبد الله، وأصلح في حاشية ج وعليه صح.

---

(1) ينقل ابنُ خلدون أكثر مادة هذا الفصل من مقتطف ابن سعيد، انظر عن ذلك د. عبد العزيز الأهواني: المقتطف من أزاهر الطرف، (مجلة الأندلس Al-Andalus المجلد 13 ص 19 - 33، مدريد 1948)؛ ابن خلدون وتاريخ فنّي التوشيح والزجل. (أعمال مهرجان ابن خلدون، 473 - 487، القاهرة 1962م)، مقدمة المقتطف 22- 25، وفي خاتمته رسالة الطنجي للأهواني ص 274 .

(2) يشبّبون بالمرأة في شعرهم .